القوانين لأفلاطون

◆ المؤلف: أفلاطون
◆ العنوان : القوانين لأفلاطون
◆ ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية : د. تيلور - نقله إلى العربية : محمد حسن ظاظا
◆ طبعة آفاق الأولى 2020
◆ تصميم الغلاف: عمرو الكفراوي
◆ مستشار النشر: سوسن بشير
◆ المدير العام: مصطفى الشيخ

رقم الإيداع:
٢٠١٩ / ١٥٧١١
الترقيم الدولي: ISBN
978 - 977 - 765 - 235 - 3

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أى جزء منه، أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن مسبق من الناشر.

All rights are reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form, or by any means without prior permission in writing from the publisher.

Afaq Bookshop & Publishing House

1 Kareem El Dawla st. - From Mahmoud Basiuny st. Talaat Harb
CAIRO – EGYPT - Tel: 00202 25778743 - 00202 25779803 Mobile: +202-01111602787
E-mail: afaqbooks@yahoo.com – www.afaqbooks.com
١ شارع كريم الدولة- من شارع محمود بسيوني - ميدان طلعت حرب- القاهرة - جمهورية مصر العربية
ت: ٢٥٧٧٨٧٤٣ ٠٠٢٠٢ - ٢٥٧٧٩٨٠٣ ٠٠٢٠٢ - موبايل: ٠١١١١٦٠٢٧٨٧

القوانين لأفلاطون

ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية

د. تيـــلور

نقله إلى العربية

محمد حسن ظاظا

آفاق للنشر والتوزيع

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشؤون الفنية

أفلاطون

القوانين لأفلاطون

ترجمه من اليونانية إلى الإنجليزية: د. تيلور

نقله إلى العربية: محمد حسن ظاظا

ط1 القاهرة – دار آفاق للنشر والتوزيع – 2020

592 ص، 24 سم.

رقم الإيداع 15711 / 2019

الترقيم الدولي 978 – 977 – 765 – 235 – 3

1 – فلسفة

أ – العنوان

المحتويات

الإهداء	٧
كتاب القوانين لأفلاطون أهميته وموضوعه	٩
مقدمة	١١
مقدمة الأستاذ تيلور: مترجم الكتاب إلى الإنجليزية	١٧
الكتاب الأول	٩٧
الكتاب الثاني	١٣٩
الكتاب الثالث	١٧٧
الكتاب الرابع	٢٢٣
الكتاب الخامس	٢٥٥
الكتاب السادس	٢٨٥
الكتاب السابع	٣٣٥
الكتاب الثامن	٣٩٣
الكتاب التاسع	٤٢٧
الكتاب العاشر	٤٦٩
الكتاب الحادي عشر	٥١٣
الكتاب الثاني عشر	٥٤٩

الإهداء

إلى روح المرحوم أستاذي الجليل يوسف كرم الذي غمرني بعطفه الأبوي ووجهني من قبل إلى ترجمة محاورة جورجياس، وراجع أغلب فصولها.

وإلى روح المرحوم وحيدي حسن طالب الفنون الجميلة الذي مضى وترك لي من الثكل ما أنوء بحمله.

وإلى زوجتي الدكتورة فاطمة المصري التي كان لها الفضل في بعث هذه الترجمة من مرقدها، وراجعت المخطوط بصبر وجلد على نسخة الآلة الكاتبة، واقترحت من الألفاظ ما يعبر عن المعنى بنحو أفضل.

وإلى كل مَن يحب القانون ويحترمه وينفذه في السر والعلن، في مصرنا العزيزة، وفي العالم العربي، وفي المجتمع الدولي.

إلى هؤلاء جميعًا أهدي هذه الترجمة.

محمد حسن ظاظا

كتاب القوانين لأفلاطون أهميته وموضوعه

«القوانين هو الكتاب الوحيد الذي يعطينا النموذج الكامل لأفلاطون المفكر الواقعي، والمبدع لكثير من أفضل ما كُتب في نظم التمدن الحديث». «PURNET».

مقدمة

يُروى عن (كارل يسبرز) الفيلسوف الألماني الكبير أنه قال: كبير الفلاسفة لدى الأقدمين هو (أفلاطون)، وكبيرهم لدى المحدثين هو (كانط).

وإذَنْ فغير هذين أقل حظًّا في الأصالة والابتكار ووضع الخطوط العامة، ولا يكاد يتعدى دوره مجال التنظيم والتبويب والتنسيق والتوفيق ووضع التفاصيل، ذلك إلى جانب ما قد يكون لديه من أصالة.

والدارس لأفلاطون يجد فيه من الشموخ والرفعة والحيوية والتجديد والتقوى والعدل ما تقف البشرية مأخوذة ببنيانه المؤلف من الماس والحديد، وآسفة لأن رجال السياسة على مر العصور لم يكونوا وما زالوا دون المستوى الذي أراده أفلاطون، فعجزوا عن خلق المواطن الأفضل بإهمالهم الأساليب الصحيحة في التربية والتعليم، وتركوا الشعوب بذلك متعثرة في ركب الزمن، وساقوها أحيانًا ودفعوا بها في متاهات من الفوضى الاجتماعية والاقتصادية والحربية، فانتصر بذلك الحيوان الغشوم الكامن في أعماق النفس على العقل والفضيلة -فكان -ولم يزل- الظلم والاستغلال والدمار، بينما التربية الصحيحة والسياسة الإنسانية الرشيدة قادرتان معًا على خلق المجتمع الدولي السعيد الفاضل القائم على أسس من الخير والحق والجمال.

ذلك هو الأفق الذي حلق فيه أفلاطون، وبالرغم من أنه سليل أسرة أرستقراطية قديمة الاشتغال بالشؤون السياسية، فإن عبقريته أملت من القيم في الاجتماع والسياسة ما يختلف عن القيم التي سادت في أسرته ومجتمعه وتكاد تتفق في خطوطها العامة مع الاتجاهات الديموقراطية والتقدمية التي تكافح الإنسانية من أجل تحقيقها في هذه الأيام.

ولو رجعنا إلى محاورة جورجياس، لوقفنا على كثير من هذه الاتجاهات السامية التي جعلت الفنان الذي رسم صورة أفلاطون في كتاب (التراجم الحية لعظماء الفلاسفة) يفيض عليها من الإشراق والقداسة والروحانية والنبوة الشيء الكثير.

ومن هذه الاتجاهات المطالبة بأن يتقدم الجاني وحده للقضاء، ويتقبل ما ينزل به من عقاب على جريمته بهدوء وارتياح وسرور؛ لأن العقاب سيخلص نفسه ويطهرها ويردها إلى السلامة والصحة.

ومنها قوله بأن طاغية كـ«أرشليوس» اغتصب العرش من الورثة الشرعيين بالقتل وسفك الدماء، وأصبح ينعم بالسلطة والمال والجاه والنفوذ، لا يمكن أن يكون سعيدًا قط كما زعم ممثلًا الأنانية والقوة في المحاورة وهما (بولوس وكاليكلس)، ذلك لأن أرشليوس في سلوكه هذا قد أثم في حق نفسه وفي حق الفضيلة واتبع السلوك المؤدي إلى فساد النفس ودمارها، ولا خلاص له إلا بالتقدم إلى القضاء وقبول العقاب، كما يفعل المريض حين يتقبل الكي بالنار ليبرأ من آلامه وأسقامه.

ومنها أن السياسيين الذين لا يمنحون الشعب شيئًا أكثر من القلاع والأسوار وترسانات الأسلحة هم أشبه بمروِّض الخيول الذي يُعهد إليه بترويض مجموعة من الخيل البرية الجامحة، ولكنه يفشل في ذلك ويتركها أكثر شراسة مما كانت!

ولو رجعنا للجمهورية لوجدناه يقيم النظام الاجتماعي على أساس من الأصول النفسية والديموقراطية، ويجعل غاية الدولة تحقيق الحياة الأفضل والأليق بالبشر

ونبذ التوسع الاقتصادي الذي يجر إلى بناء الأساطيل وفتح الأسواق وإثارة الحروب.

أما كتاب القوانين فهو آخر كتبه، وقد حشد فيه خبرة السبعين عامًّا التي عاشها مفكرًا وممارسًا للحياة بوجهيها الأبيض والأسود.

وفيما يلي بعض الفقرات المقتبسة من مقدمة الأستاذ (تيلور) مترجم الكتاب عن اليونانية، ومنها نستطيع أن نتبين موضوع الكتاب وأهميته.

النص رقم ١:

تعتبر (القوانين) أقل مؤلفات أفلاطون الكبيرة ذيوعًا، بينما في الواقع -ومن بعض النواحي- أكثرها تعريفًا بأفلاطون، وهو نفسه يخبرنا في رسالته السابعة العظيمة أنه شعر بنفسه وقد دُعِي منذ عهد رجولته المبكرة إلى الحياة السياسية، وتتلخص مأساة حياته في رأيه أنه جاء إلى الدنيا في عصر لم يبقَ فيه لأثينا دور هام تلعبه في التاريخ؛ حيث كانت قد فقدت على الإطلاق صوت الأخلاق الذي لا تستطيع أي أمة أن تلعب بغيره دورًا محترمًا في حياة البشرية، وهو كأثيني يمتلئ شعورًا ووعيًا بالعمل السياسي، رأى أنه يستطيع فقط أن يؤدي خدمته المرسومة لأثينا، وللحضارة اليونانية والإنسانية على الإطلاق بنحو غير مباشر. ولهذا وهب نفسه للتربية والتعليم... فلو أن القادة المأمولين لجيل ناشئ دُرِّبوا وفقًا لنظرات سليمة في السلوك، فإنه يمكن بهذا النحو أن يتحقق شيء في عملية صنع المواطن الصالح... وما دامت فضيلة الفضائل في مثل هذا القائد السياسي هي القدرة على التفكير الصحيح والحكم الصائب، فإن التربية والتعليم المقترحين يجب أن يمتدا إلى الجذور. إن السياسي الحق يجب أن يفكر تفكيرًا صحيحًا في الغايات القصوى، وفي الله، وفي الإنسان، وفي علاقة هذا الثالوث ببعضه ... وذلك هو السبب الذي من أجله أنشأ أفلاطون الأكاديمية كمدرسة لرجال السياسة، وجعل فيها الميتافيزيقا والرياضيات أساسًا لعملية التربية والتعليم...».

النص رقم ٢:

«يقول الأستاذ برنت وهو المحقق المعروف لنصوص الفلسفة الإغريقية: «إننا نراه في القوانين يعود إلى الوراء كعجوز في السبعين، أي إلى الأمور التي كانت دائمًا أقرب إلى قلبه.... وإذا كان القارئ الحديث يعرف أي شيء عن أفلاطون في النواحي التي هي أهم من أي شيء آخر، ونعني بها الدين والقانون والتربية والتعليم، فإنه يعرفها في الغالب من «الجمهورية»، وهي كتاب يحتمل أن يكون قد أُلِّفَ أغلبه قبل القوانين بثلاثين سنة، وقد عُولجت فيه هذه النواحي على نحو أقل شمولًا بكثير، وفي جو تشوبه الخرافات الضاغطة، حتى إن المتحدثين فيه رجال من عهد مبكر يتكلمون بلغة أيام طفولة أفلاطون أو أيام ما قبل مولده.

وتتكلم الجمهورية في التعليم أكثر مما تتكلم في الدين، وأكثر بكثير مما تتكلم في القانون، ولكنها حتى في التعليم لا تقدم لنا إلا ما كان يفكر فيه أفلاطون وهو في نحو الأربعين، ولكننا نعرف من القوانين، وفي تفصيلات أو في أي نظرات أمسك بها بعد ثلاثين سنة من التأمُّل والتجارب، ومن دونها لا نستطيع جيدًا أن نشرح الأثر العظيم لأفلاطون على اللاهوت المسيحي في مرحلته البدائية، ولا أن نتبين خدماته للتشريع كدراسة علمية».

النص رقم ٣:

«وذلك هو ما يشرح -أكثر من أي شيء آخر- الفرق بين مناخ القوانين ومناخ الجمهورية، تلك التي عرفها الناس معرفة أفضل بكثير من معرفتهم للقوانين.

إن المدينة التي تخيلها أفلاطون في الجمهورية هي إلى حد ما «يوتوبيا»، وواضح أننا نشعر فيها بأن علينا أن نفهم أن المؤلف نفسه لا يحلم بها، كما لو كانت شيئًا يحتمل أن يقوم بالفعل في دنيا الواقع.

والهدف من الحوار أخلاقي في مجموعه أكثر منه سياسي، بحيث ينشد الإجابة عن سؤال: فيمَ يختلف رجل الخير عن رجل الشر؟ وبحيث يغرس فينا مبدأً يقول: إن الأفضل لليوم وللأبد هو أن نكون أخيارًا لا أشرارًا...

إن المدينة الفاضلة بملوكها الفلاسفة، وجندها الفضلاء، إنما يظهرها أفلاطون على المسرح؛ كي ما يعلن على أوسع نطاق الأوامر المتعلقة بالصواب والخطأ... وهو يشرح هناك ويضغط بشدة على عدد قليل من المبادئ على أعظم جانب من الأهمية، ولكن ما يقدمه لنا أفلاطون في القوانين، وهو من الناحية الأخرى مشروع فكر فيه بعناية، وأوغل فيه، من أجل التوضيح، في تفاصيل أدق تتعلق بنوع الدستور ونوع القانون اللذين على السياسي الفيلسوف الحق أن يبحث عنهما؛ لكي يحافظ على مستوى أخلاقي رفيع وسليم في مجتمع هيليني. قائم بالفعل في منتصف القرن الرابع قبل عصرنا».

النص رقم ٤:

«ومن الضروري -لفهم الكتاب فهمًا جيدًا- أن نعرف أن أفلاطون كان مقتنعًا بأن الأيام الزاهرة لحكومات المدن التقليدية قد انتهت، وأنه إذا ما أردنا أن نحافظ على الحضارة الهيلينية، فإنما يكون ذلك بنظم دستورية ذات طابع فريد... وهو يضع أمام الشبان -الذين سيدعون بالفعل لكي يبتكروا تلك النظم- آراءه عن المبادئ والأسس التي يجب أن يقوم عليها ذلك العمل، إذا كان يُراد له الجدارة والبقاء».

النص رقم ٥:

«ويبدو أن كتاب أفلاطون -مثل غيره من الكتب الكثيرة التي صنعت التاريخ- رسالة في أصول التشريع، وهو يمكن أن يحمل بجدارة نفس العنوان الذي يحمله جزء معروف من محاضرات هيجل فندعوه «فلسفة القانون».

النص رقم ٦ :

«والمشرع الروماني النموذجي لم يُعْنَ بشيء من العلم والتربية العقلية، ولم يكن متدينًا، وكانت أهمية الدين عنده في بساطة أنه أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي، ولكن أفلاطون نظر للموضوع نظرة جذرية الاختلاف، ذلك أنه تمسك بالامتياز الذي أصبح به الإنسان سيد المخلوقات، ذلك الامتياز ذو الشقين الخلقي والعقلي... وذلك هو السبب في أن ما جاء بالكتاب السابع من عرض للتربية ناضج للغاية وجدير بالاحترام، فهو يصر على أن كل مواطن مولود حر يجب أن يتلقى تدريبًا كافيًا في عناصر العلوم، ويمارس هذه التربية من مبادئها الأولى، بل هذا هو السبب في أن وزير التربية عنده هو الوزير الأول في المجتمع... بل وفيما جاء في الكتاب الثاني عشر من أننا يجب أن نطلب من جميع التلاميذ المرشحين لشغل مكان في المجلس الدائم للأمن القومي سموًّا في علوم الهندسة والفلك إلى جانب رفعة في الفضيلة والتقوى...».

النص رقم ٧ :

«ونحن نستطيع أن نجرؤ ونقول إن أول عضو في حزب الأحرار لم يكن الشيطان كما قال جونسون مرة، ولا سانت توما الأكويني كما قال آخر، ولكنه في الواقع أفلاطون».

ولعل هذه النصوص السبعة المقتبسة من المقدمة الثمينة والطويلة للأستاذ تيلور، تبرز في قوة موضوع الكتاب وأهميته مقارنًا بكتاب أفلاطون «الجمهورية».

محمد حسن ظاظا

مقدمة الأستاذ تيلور

مترجم الكتاب إلى الإنجليزية

يُعتبر كتاب القوانين اليوم أقل مؤلفات أفلاطون الكبيرة معرفة وذيوعًا، بينما هو في الواقع، ومن بعض الاعتبارات، أكثرها تعريفًا بمؤلفه. فأفلاطون نفسه يخبرنا في رسالته السابعة العظيمة[1] أنه شعر بنفسه وقد دُعِي منذ رجولته الباكرة إلى حياة رجل السياسة. وتتلخص مأساة حياته، كما رآها بنفسه، في أنه وفد على الدنيا في عصر لم يبقَ فيه لأثينا دور هام تلعبه في التاريخ؛ حيث كانت قد فقدت أساسًا صوت الأخلاق الذي لا تستطيع أي أمة أن تلعب بغيره أي دور جدير. وهو كأثيني يعي مهنة السياسة ويشعر بها، رأى أنه يستطيع فقط أن يؤدي خدمته المرسومة لأثينا وللحضارة اليونانية، وللإنسانية إطلاقًا بنحو غير مباشر: فوهب نفسه للتربية والتعليم، فلو أن جيلًا أصغر، أو بالأحرى، لو أن القادة المأمولين لهذا الجيل: أمكن أن يُدَّربوا وفقًا لنظرات سليمة في السلوك والواجبات، فإنه يمكن بهذا النحو أن يتحقق شيء في صنع المواطن الصالح، ذلك، إذا استطاعت دولة على مستوى خلقي أصح وأسعد أن تصنع مثل هذا الرجل بظروفه المواتية، وما دامت فضيلة الفضائل في مثل هذا الرجل هي التفكير الصحيح والحكم الصائب، فإن التربية والتعليم المقترحين يجب أن يمتدا إلى الجذور، وإن السياسي الحق يجب أن يفكر تفكيرًا صحيحًا في الغايات القصوى، وفي الله، وفي الإنسان، وفي علاقات ذلك الثالوث ببعضه، وأقول الحق: إن فكره يجب أن يتدرب على أضبط ما في أصعب العلوم من نظام.

ذلك هو السبب الذي أنشأ أفلاطون من أجله الأكاديمية كمدرسة لرجال السياسة، والذي كانت من أجله الرياضيات والميتافيزيقا أساسًا للتربية والتعليم فيها، والحق أن السبب في أن السياسي الصحيح يجب أن يبدأ تعليمه بالهندسة، هو أن عمله يتطلب أن يكون واقعيًّا بأفضل معاني الكلمة، وليس شاعريًّا أو عاطفيًّا. وهكذا صارت مدرسة السياسيين معهدًا لدراسة ومتابعة أكثر العلوم تجريدًا، وذلك هو السبب في أن أفلاطون يبدو في الكثير من كتاباته الأخيرة كما لو كان مشغولًا من قبل بآفاق بعيدة جدًّا عما نسميه بالصالح العملي.

إننا نراه في القوانين، كما يقول الأستاذ برنتا[٢] يعود إلى الوراء كعجوز في السبعين، أي إلى الأمور التي كانت دائمًا أقرب إلى قلبه، وذلك بعد أكثر من ثلاثين عامًّا كان فيها ممنوعًا أصلًا من الاشتغال المباشر بها. وإذا كان القارئ الحديث يعرف أي شيء عن نظرات أفلاطون في النواحي التي هي أهم من كل شيء، ونعني بها الدين والقانون، والتربية والتعليم، فإنه يعرفها في الغالب من «الجمهورية»، وهو كتاب يحتمل أن يكون قد أُلف أغلبه قبل القوانين بثلاثين عامًّا، وقد عولجت فيه هذه النواحي بشكل أقل شمولًا بكثير، وتحت ضغط دائم من التحريمات المفروضة عن طريق الخرافة، بحيث إننا نجد المتحدثين فيها رجالًا من عهد مبكر، ويتكلمون بلغة أيام طفولة أفلاطون، أو ربما بالفعل أيام ما قبل مولده.

ويتكلم كتاب الجمهورية في التعليم أكثر مما يتكلم في الدين، بل وأكثر جدًّا مما يتكلم في القانون، ولكنه لم يقدم لنا حتى في التعليم، إلا ما كان يفكر فيه أفلاطون وهو في نحو الأربعين، ولكننا نعرف من القوانين، وفي تفصيلات أوفى، أي نظرات أمسك بها بعد ثلاثين سنة من التأمل والتجارب، ومن دون هذه النظرات لا نستطيع إلى حد كبير أن نشرح الأثر العظيم لأفلاطون على اللاهوت المسيحي في مرحلته البدائية، كما تبقى خدماته للدراسات العلمية للتشريع مجهولة لنا تمامًا... ولا يضيف الحوار في الجمهورية إلا قليلًا من الأهمية عما نعرف عن أفلاطون كمشتغل بالميتافيزيقا

أو بفلسفة العلوم، ولكن القوانين هو الكتاب الوحيد الذي يعطينا النموذج الكامل لأفلاطون المفكر الواقعي والمبدع لكثير من أفضل ما كُتب في (التمدن الحديث).

ويتحدد تاريخ تأليف القوانين بالعبارات الآتية:

يلوح أن الفقرة التي نراها في الكتاب الرابع (VIIA- B.)، والتي يتكلم فيها الحوار أساسًا عن الفرص التي يمكن إعطاؤها لمصلح سياسي ومشرع على مستوى رفيع من العقل، يعمل مع طاغية أو حاكم مستبد: يلوح أنها من قوة الانطباع[٣] بحيث تنطوي على معرفة أولية بظروف الحياة مع طاغية، وهي إشارة إلى تجربة أفلاطون الخاصة خلال المدة التي كان فيها يحاول -على غير هواه- أن يكون على وفاق مع ديونزيوس الثاني[٤] بشأن وضعه في سيراكوز[٥]، والأحداث المشار إليها هنا تتعلق بالماضي، وعلى ذلك فالكتاب يجب أن يرجع إلى تاريخ متأخر عن عام ٣٦٠ قبل الميلاد، وهو العام الذي عاد فيه أفلاطون للمرة الأخيرة من سيراكوز.

ثم إن تأليف كتاب طويل كالقوانين، وخصوصًا إذا كان يشمل دراسة أولية للتفاصيل الأتيكية وغيرها من نظم القوانين، بواسطة رجل متقدم في السن، لا بد وأن يكون قد استغرق مدة طويلة يُفترض أنها امتدت وشملت أغلب الفترة بين عودة أفلاطون الأخيرة من سيراكوز في سن السابعة أو الثامنة والستين وموته كشيخ هرم عام ٣٤٨ أو ٣٤٧ قبل الميلاد. زد على ذلك أن المنقول عن الآثار القديمة المتأخرة يقول إن المؤلف لم يراجع قط نص الكتاب مراجعة أخيرة، وإن الكتاب قد ذاع فقط في الأرجاء وانتشر على يد تلاميذه وبعد موته فيما يبدو[٦].

ويلوح أن عدم مراجعة النص كانت سببًا في وجود عدد من المتناقضات البسيطة في أمور تفصيلية، ومن الشذوذ المتنوع في بعض التركيبات النحوية مما لا يمكن تفسيره بخطأ في النسخ من جانب النُّسَّاخ أنفسهم.

وعلى ذلك فيمكننا أن نتصور أن العمل قد جرى في الكتاب خلال كل الفترة التي

تبدأ من تاريخ معين في عام ٣٦٠ أو بعد ذلك قبل الميلاد، وتنتهي بموت أفلاطون –ذلك فيما عدا فترة من الزمن يمكن أن نسمح بها لتأليف ذلك الملحق الإضافي المسمى ايبينوميز **Epinomis**؛ ذلك إذا كان هذا الملحق –كما أعتقد– من تأليف أفلاطون، وليس –كما يظن كثيرون من العلماء المعاصرين– من تأليف تلميذه فيليب وهو ناسخ القوانين المشهور.

وشخصيات الحوار فائقة البساطة. فهناك ثلاثة متحاورين، وكلهم رجال كبار السن، أحدهم أثيني لا اسم له، يفترض فيه أنه مر بتجربة أفلاطون في سيراكوز، أي تجربة الحياة في مدينة يحكمها طاغية، وهو يمثل آراء مجموعة منظمة من المفكرين العلماء نعرف فيهم طابع الأكاديمية الأفلاطونية، والآخر كريتي اسمه كلينياس **Clinias**، والثالث إسبرطي ميجيلوس **Megillos**. ونعرف عن الأول أنه مواطن من كونوسس **Conossus** التي كانت عاصمة لمقاطعة منيوس **Minos**، وله صلة عائلية برجل الطب المشهور والنبيه إيبميند **Epimenides**، أما الآخر فهو ينتمي إلى أسرة إسبرطية كانت فيها وظيفة النائب المفوض **Broxenus** في أثينا وراثية، وهذه الحقائق عنهما تبين لنا استعدادهما معًا لعرض شأنهما على الأثيني وسؤاله النصيحة، ولا يتضح الموقف الدرامي المفترض سلفًا تمامًا إلا في الكلمات الختامية للكتاب الثالث، فالكريتيون الذين صمموا على إعادة بناء مدينة هجرها ذووها من زمن بعيد، عهدوا إلى سكان كونسس بعمل ما يجب، وهؤلاء بدورهم أنابوا عنهم عشرة مفوضين يرأسهم كلينياس، وبينما كان يسير كلينياس وصديقه الذي وقع في صحبة الأثيني في يوم من منتصف صيف، من كانوسس إلى كهف دكت **Dicte** – وهو المكان التقليدي الذي وُلد فيه زيوس– دارت مناقشتهم حول ما كان للمشرعين التقليديين في لاسيدومينيا[١] وكانوسس (كليكارجوس ومينوس) من هدف وقدر، ذلك أنه عندما يثبت الزائر الأتيكي بملاحظاته أنه ماهر في التشريع والدستور، فإنه يشترك كعضو في مشروع البناء الكريتي الجديد، وتتقدم المناقشة وتتبلور في مجمل

كامل لمشروع دستور مقترح وقانون تشريعي للمدينة.

ولقد قيل إن الحوار يدل على أن أفلاطون على غير إلمام شخصي بطبوغرافية كريت. وإذا كان ذلك صحيحًا فليس ما يدعو للدهشة، ذلك أن الموضوع الظاهر في الكتاب كله ينهض كنموذج لطلبة علوم في التشريع والسياسة الذين يمكن أن يُدعوا ليعملوا كمستشارين لرجال السياسة العمليين الذين يعنون بإيجاد مجتمع جديد أو بإعادة تكوين مجتمع قديم. ذلك أن إحياء المجتمعات القديمة ووضع دساتير للمجتمعات الجديدة كانا في الحقيقة من أبرز مظاهر الربع الأخير في القرن الذي عاش فيه أفلاطون، وهي الفترة التي تبدأ بانكسار القوى الإسبرطية في لوكترا **Leyctra** على يد إبامينوداس **Epaminodas** عام ٣٧١ ق. م. وكنتيجة أولى لذلك الانتصار أُعيد تنظيم (مسينا) كوحدة سياسية، وتأسست ميجالربولس **Meguloplus** كمركز للحياة السياسية في أركاديا **Arcadia**. ويقال يقينًا إن إبامينوداس دعا أفلاطون ليعمل بنفسه في تأليف دستور وقانون لميجالربولس ولكنه اعتذر[١] (ديوجين لوريتس). ومن المؤكد أن المساعدة قد طُلبت وقُدمت من طلبته في الأكاديمية في حالات عديدة مشابهة، وننقل عن بلوتارخ **Plutarch (adx. Colat. 112. Cd)**: «لقد أرسل أفلاطون أرستونيموس إلى الأركاديين، وفورميو إلى إليز **(Elus)**، وميتيديوس إلى فيرا **Pyrrha**، وقد كتب أونكس وأرسطو القوانين لمدينتي كنيدس وستاجرا، كما طلب الإسكندر من رينوكرات الرأي في الملكية، والرجل الذي أرسله سكان آسيا الإغريقيون للإسكندر وفعل كثيرًا ليحرضه على إعلان الحرب على البرابرة كان ديليوس الإفزيزي **Deliusof Ephesus** (زميل أفلاطون).

والرسالة الحادية عشرة الموجودة لأفلاطون، هي فيما يحتمل، إجابة أصيلة، وتمتّ لنفس هذه الفترة، كما يمتّ البدء في تأليف القوانين، ويحتمل أن تكون كلتاهما استجابة حرة لطلب العون في عمل مشابه من لودوماس **Laodomas** من ثاسوس **Thasos** وهو ذلك الأكاديمي والرياضي والسياسي الممتاز[٩].

ووفقًا للتصور الذي أخذ به الإغريق، فإن الحكومات الجديدة ينبغي أن تزود منذ نشأتها بدستور مكتوب وقانون تشريعي[١٠] وموضوع الجزء الأعظم من القوانين هو تقديم نصحاء بارعين من الأكاديمية ممن قد يدعون للمساعدة في مشروعات من ذلك النوع: بإعطائهم نموذجًا يحتذونه.

وذلك هو الغرض العملي المباشر، الذي يشرح أكثر من أي شيء آخر الفرق بين مناخ القوانين ومناخ الجمهورية، تلك التي عرفها الناس معرفة أفضل بكثير من معرفتهم للقوانين. إن المدينة التي تخيَّلها أفلاطون في الجمهورية، هي إلى حدٍّ ما يوتوبيا. وواضح أننا نشعر فيها بأن علينا أن نفهم أن المؤلف نفسه لا يحلم بها كشيء يحتمل أن يقوم بالفعل في دنيا الواقع، وهدف الحوار في الجمهورية أخلاقي أكثر منه سياسي، وبحيث يجيب على سؤال فيما يختلف رجل الخير عن رجل الشر، بحيث يغرس فينا مبدأ يقول: (إن الأفضل لليوم وللأبد هو أن نكون أخيارًا لا أشرارًا).

إن المدينة الفاضلة، بملوكها الفلاسفة، وجندها الفضلاء، إنما يعرضها أفلاطون على المسرح؛ كي يتسنى أن تكون الأوامر المتعلقة بالصواب والخطأ مقررة على نطاق واسع خلال حياة الأمة كلها، وبحيث إن من يجري من الأفراد يستطيع قراءتها، وذلك لإمكانية اختلاط هذه السنن بسهولة إذا قصرنا نظرتنا على حياة الفرد وحظه.

وهو يشرح هناك ويضغط على عدد قليل من المبادئ تشكل أعظم جانب من الأهمية، ولكنه لا يمدنا -وفقًا لما يجب- بالتفاصيل اللازمة... ولكن ما يقدمه لنا أفلاطون في القوانين، هو من الناحية الأخرى مشروع فكَّر فيه بعناية، وأوغل فيه غالبًا، ومن أجل التوضيح، في تفاصيل أدق تمامًا تتعلق بنوع الدستور ونوع القانون التشريعي الذي يجب على السياسي الفيلسوف الحق، أن يبحث عنهما؛ لكي يحافظ على مستوى أخلاقي رفيع وسليم في حياة مجتمع هيليني قائم بالفعل في منتصف القرن الرابع قبل عصرنا.

ومن الضروري لفهم الكتاب فهمًا جيدًا، أن نقدر هذه النقطة، وهي أن أفلاطون كان كخصمه المعاصر له ذي الصيت الذائع، (إيزوكرات): كان مقتنعًا بأن الأيام الزاهرة لحكومات المدن التقليدية قد انتهت، وإذا ما أردنا أن نحافظ كلية على الحضارة الهيلينية، فإن ذلك يكون بنظم دستورية ذات طابع غير عادي، ومن خلال تشريع خيالي شفوق شفّاف وهو التشريع لمجنسيا **Magnesia**، نراه يضع أمام الشبان -الذين سيدعون بالفعل لكي يُبدعوا ويبتكروا تلك النظم- آراءه عن الأسس والمبادئ التي يجب أن يقوم عليها هذا العمل، إذا أُريد له أن يكون ذا قيمة وبقاء.

وذلك ما يشرح بعض قسمات النظام الذي يمكن أن يبدو فريدًا في أنه يكون شيئًا في غير موضعه إذا فكرنا فيه كأمر يراد بالفعل لأي جماعة يحتمل أن تنهض بحضارة وراء البحر، مثل حضارة كريت، أو مثل الجماعة التي تعد للتأمل التي ملكت ذهن أرسطو إلى حد مسرف جعله يتوهم أنها ستكون مركزًا للبحث العلمي المتقدم[١١].

ومن هنا كان احتياطه الحذر في كتابه الثاني عشر الذي أبقى فيه عليها متصلة بكل الحياة العقلية والخلقية للعالم الهيليني.

ولا نستطيع أن نذكر إلى أي حد حذرنا أفلاطون من الطريقة التي يمكن أن تظهر بها القوة الماسودونية على المسرح ليؤدي ظهورها إلى الانتشار العام للمدنية الهيلينية، والمبادئ الخلقية والتشريعية التي يضعها ليست شيئًا غير ما يمكن أن يضعه مفكر على علم بقرب ظهور العصر الهيليني واعتبر مشروعه سينفذ كما يجب.

ويبدو أن كتاب أفلاطون، مثل غيره من الكتب الكثيرة المتأخرة التي صنعت التاريخ، رسالة في أصول التشريع، وهو يمكن أن يحمل بجدارة نفس الاسم الذي يحمله جزء معروف من محاضرات هيجل أي (فلسفة القانون)، كما أنه يمكن أن يُسمَّى كما سُمِّي أحد مؤلفات بوفندورف **Pufendorf** (واجب الرجل المواطن)، ولكي يبحث الموضوع بحثًا تامًّا، رأى من الضرورة أن ينشئ ما يمكن أن يسمَّى في

نفس الوقت بنظرية للدستور، وبقانون تشريعي مفهوم.

ويجب أن ندخل في اعتبارنا أولًا كيف يجب أن تتكون جماعة متمدنة، وبأي الأدوات يمكن أن تمارس الوظائف المختلفة للحياة العامة وهي وظائف التفكير والتشريع والتنفيذ والقضاء، وما هي قوة هذه الأركان المختلفة (للحياة العامة) وما علاقتها بعضها ببعض.

كما علينا أن ندخل في اعتبارنا ثانيًا أي قانون يجب أن يُوضع لسلوك أعضاء الجماعة نحو الجماعة نفسها، ونحو بعضهم كأفراد، وأي عقوبات يجب أن تفرض عند مخالفة هذا القانون.

وستحتاج مجموعة القوانين إلى ما هو غير ذلك، إلى أن تُرتب على أساس من تخطيط منطقي، يتميز فيه القانون العام الذي يعالج جرائم مرتكبة في حق الجماعة، عن القانون الخاص الذي يُعنى بسلوك أفراد المواطنين إزاء بعضهم، وينقسم هذا الأخير بدوره إلى قانون الجنح الذي يختص بأحكام تعويض الخسائر، وقانون الجرائم (جنايات) الذي يوقع العقاب عند انتهاك الحقوق. وربما أمكن تقدير الجهد الذهني الذي تتضمنه محاولة أولى لتنسيق مادة هذا الموضوع من حقيقة أن التمييز الأساسي والأولي بين قضية مدنية عن الخسائر، وبين محاكمة من أجل جرائم انتهاك الحقوق: كما يجب أن تتضح ويدافع عنها بواسطة أفلاطون نفسه.

ذلك أن التشريع الأتيكي في عصره الخاص لم تكن معروفة فيه هذه الناحية بوضوح، وإذا كانت التأويلات السائدة لفصل في الأخلاق النيقوماخية[١٢] يعالج فيه أرسطو **gustit birectva**: تأويلات سليمة، فإنها لم تكن موضع تقدير تام من أرسطو، حتى ولو كانت معالجة أفلاطون للمسألة واقعة تحت عينيه.

ومع كلٍّ، فقد كانت أعمال الفكر في إيداع نسق بين النظم السياسية أو في شيء في عمل المشرع الفيلسوف كما يتصوره أفلاطون؛ إذ كان يتحتم قبل الدخول في هذه

الأعمال الجزئية أن يظل بحق هدف كل حكومة وكل قانون مفهومًا، وذلك الهدف هو تنمية وتشجيع أسمى نموذج يمكن الوصول إليه من الشخصية في الجماعة كلها، وهو نموذج الخير الكامل.

وإذا تمثل واضع أي نظم، صورة للشخصية زائفة أو مضطربة، فإن النظم التي يخلقونها ويخلدونها ستعكس الضلالات والصدوع التي في مُثُلهم العُليا، وستتوقف بذلك الحياة القومية للمجتمع الذي يشرعون له أو ستتعرض للخبل. إن أسس النظرية الدستورية والقانونية، يجب أن توضع على أساس أخلاقي سليم وزنه العقل وزنًا تامًّا. إن السياسة ينبغي أن تكون من أول الممارسة إلى آخرها قائمة على أساس من الأخلاق الحقة. ويصبح ذلك أكثر ضرورة ما دامت الوظيفة الحقة للقانون في الجماعة هي أنه لا يهدد، أو لا يعاقب، ولكن يقود، ويوجه.

ويوجد في أي جماعة عنصر يشكل أقلية لا رغبة عندها في ممارسة حياة الخير، أولئك الذين لا يبعدون عن الشر إلا نفورًا من نتائجه غير السارة فقط. ولا يستطيع القانون عمل شيء لهؤلاء اللهم إلا إصدار الأمر والتحذير من أن يؤدي عدم الخضوع لذلك الأمر إلى شيء غير مُرْضٍ بدرجة كافية، ولكن الكتلة الكبيرة للمواطنين تؤثر من قلبها أن تعقل الصواب وليس الخطأ، وهم يحارون فقط في الإجابة على السؤال أي شيء هو الصواب بالذات؟ وهم حال ما يعرفونه لا يمكن أن يعوق عائق ما رغبتهم الحقيقية من الوقوف في وجه كل إغراء.

وأول عمل للمشرّع مع مثل هؤلاء الأشخاص هو التوجيه والتشجيع. وذلك هو السبب في أن أفلاطون يتمسك بألا تكون مواد الدستور الفلسفي الحق أوامر كثيرة عارية وكل منها مزود بالقصاص الذي يخصه. إذ إنه يرى أنه يجب أن يقدم لها –مثل الأقسام المختلفة من تشريعه النموذجي– بمقدمات يلتحم فيها التوجيه بالتشجيع.

إنه يجب على المشرّع أن يخاطب عقليتنا بكشف الأسباب التي تدعوه لأن يصف

لنا ذلك الخط من السلوك بأنه الخط الصواب، وأن يخاطب عواطفنا السامية ليجند ما بنا من شرف ورجولة وحماس كي نقف جميعًا إلى جانب ما يقترحه علينا، ولكي ما يوقظ ويحرك فينا نفورًا أصيلًا من عدم الولاء لما يدعونا إليه.

وذلك هو السبب في أننا عندما نصل أخيرًا في الكتاب التاسع من القوانين إلى عملية التشريع المنظم، نجد المقدمات الأخلاقية تشغل مكانا أوسع بكثير من المكان الذي تشغله الدساتير، مع أنها ليست من حيث الاسم غير مجرد استهلال. وذلك بالإضافة إلى أن القدر الذي ترجو جماعة ما أن تحققه من الخير الكامل، وإلى أن أفضل الوسائل التي تستطيع بها الجماعة أن تطمع إلى ذلك المثال الأعلى، إنما هي مرهونة بأمور لا يمكن تجنبها من تقاليد موروثة، ومن بيئة مادية، وإنه لمن العقم أن نعد قانونًا أو دستورًا في فراغ دون الإشارة إلى سالف الأشخاص الذين سيعيشون في ظل هذه القوانين، وإلى ظروفهم الاقتصادية، ولقد يحدث في حالة بالذات أن تكون الظروف السالفة والنواحي الاقتصادية بحيث تجعل المثال الأعلى أبعد من أن يصل الإنسان إليه. وإن رجل الأعمال ذا العقل الفلسفي بحق لن يكون أبدًا (عمليًّا) بالمعنى الحوشي بحيث يقنع بالطموح إلى شيء أدنى من أحسن ما يجد بابه مفتوحًا أمامه على مصراعيه، بل إن ذلك الذي هو أحسن ما يمكن الوصول إليه يعتمد دائمًا، وإلى حد كبير، على تكوين الجماعة التي يعمل لها، وإمكانياتها الاقتصادية العامة، ومن هنا كان المثال التوضيحي، لقصة المستعمرة المجنيسية التي يُعنى أفلاطون بتزويدنا فيها بمعلومات عن تموين مواطني المستقبل زعم حجم وطبوغرافية وإنتاج الأرض التي سيشغلونها، وذلك قبل أي محاولة لتدعيم حياتهم العامة.

وهناك صفتان أخريان بارزتان لفكرة أفلاطون نراه فيهما مثلنا وليس قط كالنحو الذي كان عليه عقل المشرِّعين الرومان، وإلا كان ينبغي أن تذكرنا الكثير من (قوانينه) بهم.

ذلك أن المشروع الروماني النموذجي لم يكن ليُعنى بشيء من العلم أو التربية العقلية، ولم تكن قط ترجع أهمية الدين عنده في بساطة، إلى أنه يمكن أن يكون أداة للحفاظ على النظام الاجتماعي، ولكن أفلاطون نظر للموضوع نظرة كبيرة الاختلاف، ذلك أنه يمسك في الحق بالامتياز الذي أصبح به الإنسان فوق سائر مخلوقات الله التي تحيط به، ويمسك بذلك الامتياز الوحيد بشقيه العقلي والخلقي. ومعرفة الميزان الصحيح للخير والشر هي في الحقيقة العاصم المؤكد الذي يعصم الإنسان من إهماله للخير وارتكابه للشر، وتأتي فقط هذه المعرفة كشيء يملكه الإنسان بحق، وكتاج لنظام شاق من تفكير حقيقي يمضي قُدُمًا بعزم ثابت نحو غايته.

وذلك هو السبب في أن ما في الكتاب السابع من مناقشة للتربية، ناضجة للغاية وجديرة بالاعتبار، مناقشة تصر على أن كل مواطن مولود حر يجب أن يتلقى تدريبًا كافيًا في عناصر العلوم، ويمارس مراحل هذه التربية من مبادئها الأولى، وذلك ما جعله يعتبر وزير التربية الوزير الأول في المجتمع، كما أنه السبب في أننا نقرأ في الكتاب الثاني عشر أن السمو والرفعة في الهندسة والفلك يعتبران مثل الفضيلة المتحققة والتقوى المتحصلة من حيث إنها ستُطلب جميعًا من سائر المرشحين لشغل مكان في المجلس الدائم للأمن القومي، ذلك المجلس الذي يعتبره رجل الأكاديمية السياسي كمرساة الأمان في دستوره.

ووفقًا لرأي أفلاطون، ليس هناك انفصال ممكن بين فهمنا لنظام الطبيعة من حولنا، والنظام الذي يشاء الله منا أن ندخله على أفكارنا وأعمالنا الخاصة؛ وروح المعرفة والفهم، لا ينبغي أن ينفصل عن روح الحكمة ومخافة الله، ويذكرنا ما في الصفحات الأخيرة من كتابه من تناقض بين المذهب الدنيوي للكونيين من مفكري الإغريق المتقدمين، وبين الروح التقي (المؤمن) للعلم الأكاديمي الأكثر نضجًا، بالقول المعروف لفرنسيس بيكون: (قد يؤدي قليل من العلم إلى الإلحاد، ولكن العلم الأعمق يرد الإنسان لله). وبالنسبة للأذن المدربة على إدراك مثل هذه الأشياء،

فإن الجملة الواحدة تقع عليها موقع الشيء المتوقع، بينما يكون وقع الجملة الأخرى كصدى للتعاليم المسيحية الموجهة للجمع لـ **Christus magister ad omnia** في المذهب الأغسطيني، ومن ثم فليس بعجيب أن يكون الكتابان الأبرز أهمية (في القوانين) هما الكتابان اللذان يعالجان أمورًا تخرج كلية عن الإطار المشروع كما تصوره المشرِّعون الرومانيون، وليس بعجيب ما في الكتاب السابع من نهج للتعليم الأعلى، وما في الكتاب العاشر من مبادئ اللاهوت الطبيعي أو الفلسفي تظهر لأول مرة في تاريخ الفكر الأوروبي كحقائق تزعم لنفسها الحق في أن تبرهن بالعقل الطبيعي، وفي كلتا الحالتين تقوم النظرية الفلسفية كأساس مطلوب للنظم العلمية التي لم تأخذ صورتها الفعلية إلا في عصور أكثر تأخرًا.

ويقدم أفلاطون لنا في الكتاب السابع المدرسة الثانوية أو الليسيه كنظام تتساوى فيه الفروع المختلفة لتعليم أعلى في مؤسسة واحدة مزودة تزويدًا سليمًا بجهاز من المدرسين الماهرين ذوي السمعة الطيبة. أما في الكتاب العاشر فقد فعل أفلاطون الخير وارتكب الشر على السواء، حين قدم للمخيلة الأوروبية مفهوم التحقيق وهو محكمة مفوضة لمحاسبة الانحراف نحو الهرطقة وتقع تحت يدها سلطة استعمال كل وسائل وحيل الأسلحة الدنيوية لقمع ذلك الانحراف والقضاء عليه.

وتعتبر المدرسة الثانوية ومفهوم التحقيق أكثر الأمثلة إثارة فيما توقعه أفلاطون لنظمه التي قدر لها أن تكون ذات تاريخ هام في العصور التالية، ولكن ينبغي أن نضيف لهما شيئًا ثالثًا. إننا نكون قد أغفلنا البحث التحليلي في الكتاب الثالث وهو عن تاريخ البلوبونيز والفرس وأثينا إذا نحن أهملنا ملاحظة أن كل ذلك إنما قُصد به تأكيد مبدأ في النظرية الدستورية لم يصرح به قط أحد من قبل ويعتبره صاحبه ذا أهمية رئيسة، ونعني به مبدأ (توازن) الدستور. إنه لواحد من أهم اكتشافات أفلاطون وأكثرها أصالة، وفحواه أن الحكومة الصالحة تصبح غير ممكنة إذا ما تركزت السلطة في يد رجل واحد، أو مجلس واحد من الرجال، ويقوم صلاح الجماعة في مزج احترام

القانون والإرادة الخيِّرة للكل تجاه الكل، والإحساس بالمسؤولية حيال سلوك الأمة بخيره وشره، ويمكن أن يتحقق ذلك المزج فقط حين يكون هناك توزيع مناسب لسلطات الدولة، وإذا شئنا الكلام بدقة فإن المراد هو دستور يمزج ما بين عنصرَي السلطة في المملكة: عنصر السلطة الشخصية وما لها من قدرة على الإنشاء والإبداع، وعنصر الديموقراطية أي عنصر الهيمنة المألوف على الشؤون العامة، ويتم ذلك المزج عن طريق موضوع تقسم فيه القوى أو السلطات، ونظرًا للأهمية التي أعطيت لذلك الموضوع في الكتاب الثالث من القوانين، فليس من المبالغة في شيء أن نسمّي أفلاطون بمبتكر للمبدأ الدستوري.

ونحن نستطيع حتى أن نجرؤ ونقول إن أول عضو في حزب الأحرار لم يكن الشيطان كما قال جونسون مرة، ولا سانت توما الأكويني كما أصر أكتون **Acton** على تصحيح جونسون، ولكنه أفلاطون. (والجهد الذي يقوم به عضو الأحرار في كتاب **de Regho** للأب توما الأكويني هو في الحقيقة جهد المؤلف متأثرًا بالقوانين من خلال كتاب السياسة لأرسطو).

وكانت العادة في صدر القرن الحالي أن تقلل من شأن ما يُسمَّى التراخي المتبادل[١٣] للعلَّامة بريتون. بما له من احترام متوارث كدستور ومقارنًا باللاتيني **The Latin** الأكثر دقة في منطقيته ملكيًّا كان أو جمهوريًّا؛ والحق أن تجربة عصر مورسا فيه نظم عديدة دكتاتورية بنجاح مريب ربما تدعونا لأن نوافق مع أفلاطون على أن أصدق حكمة ليست هي أن نركب أنصاف الحقائق ونعدو بها حتى نسوقها إلى الموت.

ونظرًا لما في حجج أفلاطون في أكثر كتبه إتقانًا مما يدعو إلى الحيرة والتعقيد، ونظرًا لطول التعسفات التي يقوم المؤلف بالانغماس فيها، فمن الخير أن نقدم مجملًا للكتاب كله، ولكي نقدر وحدة هدفه الحقيقية، يجب أن نذكر دائمًا صفة تمييز

المؤلف وتكشف عن نفسها بوضوح أكثر أو أقل في كل شيء، وخاصة في حواره الأكثر اختصارًا.

ويتحسس أفلاطون؛ طريقه إلى الموضوع (على نحو ما يصف جولد سميث كما يفعل الثعبان والحية عنده أكثر استعصاءً على أن تجتنب إلى حد أن أصبحت الصورة التي عليها مؤلفاته صورة درامية، فهي تعترف بأنها تقدم تقارير نمطية للمحاورات، ومن هنا كان بدؤه عادة من بُعد جدير بالاعتبار بالقياس إلى موضوعه الأساسي، وذلك مع إشارات من نوع يجعلها تتدرج تدرجًا طبيعيًّا في محاورة فعالة، ونجد لنفس السبب المواقف المأخوذة في المراحل الأولى من المناقشة تتكرر بقصد لكي تصبح موضوعًا لقدر كبير من التعديل كلما تقدم النقاش، ثم هي تعني فقط في أكثر الأحيان شيئًا نصف جاد، وعندما تنتهي من آخر الحوار وتعود إلى قراءته من البداية للمرة الثانية تستطيع أن تحكم بعدل على كل من مضمونها الدقيق أو على نسبة المزاح والهزل التي يمزجها المؤلف بغيرته وجديته، ففي (القوانين) وهو كتاب على طوله غير العادي، كتبه رجل بلغ من الكبر عتيًّا، ولم يراجعه قط مراجعة أخيرة، نلاحظ على الخصوص هذه المميزات.

إن المقدمات في الكتاب، كما لا نستطيع أن نتجنب الشعور بذلك، منسوجة بالأخرى نسيجًا غير لائق، وإنه لأصعب من المعتاد أن نلم بذلك القدر الكبير من الدعابة الذي أشاعه أفلاطون فيها، هذا بينما كان الانتقال إلى الموضوعات المركزية والأكثر وقارًا ورزانة على غير المستوى المعهود في أحاديثه الغنية التي صدرت عنه في تاريخ مبكر، وربما أمكن اختفاء بعض هذه العيوب لو خضع الكتاب لمراجعة أخيرة، ومع كلٍّ فما من عيب فيها يعتبر عجيبًا في كتاب لا يمكن أن يكون مؤلفه قد بدأ في تأليفه إلا وهو يقترب على الأقل من السبعين، ولقد أغرى وجود هذه العيوب بعض العلماء في القرن الأخير أن يظنوا سوءًا بذلك العاجز، مع أنه في الحقيقة شاهد على الدقة والأمانة التي أنجزت بهما نسخة أفلاطون.

وكل حوار الكتاب الأول والثاني من القوانين يرمي -مثل حوار الكتاب الأول من الجمهورية، إلى تمهيد لعلاج الموضوع الأساسي عند أفلاطون علاجًا منظمًا.

ويتلخص الموقف الدرامي في أن طالبًا أثينيًّا يدرس قانونًا ونظريات دستورية، صادق كريتيًّا أكبر منه سنًّا، كان يتمشى طوال اليوم في صحبة صديق إسبرطي. وكان الاهتمام المشترك للثلاثة يتركز فيما يمكن أن يسمَّى الآن (بالمسألة الاجتماعية). وهو يهيئ لهم موضوع مناقشة ارتأوا أن يشغلوا أنفسهم به من خلال اليوم، وكان السؤال المطروح هو: هل هناك وحدة مركزية في الهدف يمكن أن تكتشف كدعامة للدساتير الخاصة بإسبرطة وكريت؟ وإذا كان الأمر كذلك فهل هذا هو الغرض الذي يمكن أن تضعه السياسة العليا أمام ناظريها لتدبر أمر الدولة؟

والجواب من وجهة نظر الكريتي أو الإسبرطي هو أن دساتير كريت وإسبرطة ترمي إلى غاية محددة، وأن الهدف الذي يجب أن يلهم كل تشريع هو تنمية الفضيلة والخير، والحقيقة الأساسية في الحياة العامة هي أن كل مدينة أو كل جماعة سياسية غارقة في حرب غير معلنة، ولكنها دائمة ضد كل الخصوم. والأمر في الغالب هو كما قال (هوبس) بعد ذلك بعدة قرون: إن الجماعة المستغلة هي في (الحالة الطبيعية) بالنسبة لكل جيرانها، والحالة الطبيعية هذه هي حالة حرب ينغمس فيها الكل ضد الكل. وينتج عن ذلك أن يكون الخير العام هو الموضوع الذي على المشرع أو رجل السياسة أن يفترضه أمامه في كل نظمه، وهذا الخير يمكن تعريفه بأنه الانتصار في هذه الحرب، وبذلك يكون أسمى عمل للمواطن هو أن يكون مناضلًا فعالًا في هذه الحرب. والفضيلة ببساطة ذات قدرة وفاعلية في أداء ذلك العمل الأسمى، ويمكن إرجاعها إلى الشجاعة والجرأة، وهما الامتياز الذي يتميز به الرجل المحارب بما لديه من براعة ومهارة.

والآن نرى أن الغرض الكلي للنظام الأثيني المشهور، ونظام كريت الشبيه به، هو

جعل المواطن رجلًا مسالمًا في الدرجة الأولى، ذلك بينما كان نظام ليكورجوس Lycurgus ومينوس Minos فوق متناول النقد من حيث إنه يتحايل في استقامة، وبنظرة ترمي إلى إنتاج نموذج من المثل الشخصي الذي نستطيع أن نرى فيه الشيء الوحيد الذي يحتاج إليه مناضل يعمل في الحرب اللا نهائية، وهي الحياة الإنسانية.

ويختلف أفلاطون كلية عن هذه الفلسفة العسكرية للحياة. وهو يرى أن أسمى نصر يجب أن يفوز به أي إنسان، أو أي مجتمع من الناس هو الانتصار على عدو داخلي وهزيمة عناصر الشر في الجماعة أو في نفس الفرد على أحسن تعبير. ولا يتم ذلك النصر في أي حالة، بمجرد هزيمة أو نفي العنصر الضار، إنه يتحقق تمامًا فقط، حينما يتم الانسجام بخضوع مختار من الأحط لتوجيه وقيادة الأرقى. وإذَنْ فهو السلام وليس الحرب، الذي يمثل أفضل حالة للجماعة ولنفس الفرد، وإذَنْ فسيكون الهدف النهائي لتشريع المشرعين هو السلام كموضوع، لا الحرب. وتنبع من وجهة النظر هذه أن الحكمة، وهي عفة النفس، والعدالة، وهي احترام الحقوق، هما أعلى الفضائل، وستصبح الشجاعة المجردة للمحارب في المقام الرابع، فواضح إذَنْ أن هناك رذيلة أساسية في النظام الإسبرطي المشهور. إن كل نصوصه تهدف لأن تنمي وتربي طرفًا واحدًا من الخير التام، وهو الطرف الذي وضعناه توًّا في المقام الأسفل. والأكثر من ذلك أن الخير التام يشكل وحدة مقفلة، حتى إننا إذا عالجنا عنصرًا ثانويًّا من عناصره كالشجاعة على أنه هو الكل، فإننا لا نلبث أن نسيء تصوره. والنظام الإسبرطي وهو يعمل قاصرًا هدفه على إنتاج هذه الفضيلة المفردة، لا يعمل إلا لتنمية النصف الأقل أهمية للشجاعة نفسها. والإسبرطي يتعلم أن يتحمل بشجاعة مواجهة الخطر والألم ومصاعب الميدان، لأنه إنما يعد لمواجهة ذلك كله كجزء من تربيته وإعداده، وهو لا يكتسب فضلًا عن ذلك -أبدًا هذه الشجاعة الأدبية التي تطابق أو ترادف القوة على مواجهة عرضًا مغريًا لموقف يقدم للإنسان مجالًا كاملًا للانغماس بشهوته في اللذة والثروة والامتلاك دون أن يجلب على نفسه العار، والسبب في أن

ذلك الدرس لا يتعلم أبدًا في إسبرطة هو أن الشبيبة في تدريبها المنظم هناك لا تُعَدُّ لمواجهة هذه المغريات كجزء من تدريبها المنتظم، ومن هنا كانت شهرة الإسبرطيين في العالم الخارجي شهرة تتسم بالغموض، إنهم يشتهرون في العالم كله بشجاعتهم في مواجهة الخطر واحتمال الألم، ولكن الممارسات الجنسية المعوجة التي يشجع عليها أسلوب حياتهم في الثكنات العسكرية هي أيضًا ذات سمعة سيئة، وكذلك أخلاق نسائهم المائعة هي أيضًا سيئة السمعة.

* * *

ملخص الكتاب الأول

وما يقدمه الكتاب الأول من تدعيم رئيس للحوار متضمن في هذه القضايا الثلاث:

يجب أن تُنظَّم الدولة دائمًا بهدف السلام لا الحرب، ولكي تكون على ذلك النحو، يجب أن نجعل من (الخير التام) المثل الأعلى للخلق بالنسبة لمواطنيها، ويتطلب التدريب الخلقي الذي يمكن أن ينبع في مثل هذا الخير التام يتطلب فضح الغوايات والمداهنات لرذائلنا الجالبة للذة، فتصبح اللذة بذلك ولا حاجة بنا لكبحها بالفرار منها تمامًا مثل الخطر أو الألم، وتقودنا الأهمية العملية لهذه النقطة إلى توضحيها الطويل والمازح بعض الشيء، ويعني به الحالة الخاصة للعلاج الصحيح لنديم الشراب.

ويستحيل بالطبع أن تستصوب التهتك البالغ القمة عند كثيرين من غير الهيلينيين، ولبعض الجماعات الهيلينية، وأفلاطون لا يستحسن على النقيض التحريم الإسبرطي للخمر بما لها من فوائد اجتماعية، إن مجموعة من معاقري الخمر، إذا ما أحسنت قيادتهم، أي إذا ما صار القدامى تحت قيادة أقدم السادة للوليمة أو الحفل، ممن لم تذهب النشوة -نشوة الفرح- برأسه، فيستطيع بذلك أن يحمل الشاربين على

أن يسلكوا سلوك المهذبين: ..... فيقدم بذلك أساسًا ثمينًا للتدريب على ممارسة الاعتدال والعفة. وإنه لنظام ممتاز يُوضع فيه المرء هكذا وعلى نحو مصطنع في مكان من السهل أن ننسى فيه مطالب الذوق والاعتدال، ويُنتظر منا مع ذلك أن نستعصم في هذا الموقف درءًا للفضيحة وآلامها[١٤].

وأفلاطون يتصور، كما نستطيع أن نفترض أو ننتظر منه، أن الشاب الصغير الذي لم يجرب أبدًا ما تجره غوايات الخمر من تشهير، يمكن أن يدرع نفسه بالعفة، إذا وجد نفسه في موقف يغري بالانغماس في اللذات. وقد أظهرت التجارب الأليمة للسنوات الثلاثين التي تلت سقوط أثينا وصعود إسبرطة إلى مركز السلطة في نهاية الحرب الميسينية، قد أظهرت فقط وبشكل مقنع للغاية، أنه ما من إسبرطي شغل خارج نطاق إسبرطة مركزًا ذا مسؤولية: أمكن أن يكون موضع ثقة من حيث قدرته على عدم إساءة استعمال فرصة متاحة لمكافأة الشهوات وإرضائها، ولتشجيع الجشع وجمع المال، وللاستجابة لمبدأ التحرش عن طريق السلطة، والسبب عند أفلاطون هو أن الإسبرطي لم يتعرض قط في نشأته لهذه المغريات ولم يتعلم كيف يقاومها. ولم يُتح له سماع مديح الكتاب المقدس: (مديح الرجل الذي كان في مقدوره أن يخطئ ولكنه لم يفعل).

وزيادة على ذلك، فقد كان من سوء حظ السلطات المركزية، التي كان عليها اختيار شاغلي مثل هذه الوظائف، أن كان يتم ذلك الاختيار في الظلام، ومن بين مرشحين لم يُقدِّمْ واحد منهم دليلًا سابقًا على مؤهلاته الأخلاقية.

وفي ظل نظام اجتماعي آخر أكثر حكمة يكون المواطن مؤهلًا بفضيلة النظام في سيطرته على الشهوة كما يكون الحاكم حاصلًا كذلك على مزية الإلمام الثمين بنقط القوة والضعف في أخلاق رعيته.

* * *

ملخص الكتاب الثاني

ويفتتح أفلاطون كتابه الثاني في القوانين بملاحظة يقول فيها إنه لا تزال هناك مزية اجتماعية ثالثة يمكن أن نستمدها من التنظيم المناسب لاستعمال الخمر، ذلك بالرغم من أننا لا نستطيع أن نقول ما هي المزية دون أن نفحص كل ما يتعلق باستعمال الموسيقى والشِّعر كمطية للتعليم الأخلاقي المبكر (والحقيقة أن الصلة بين المسألتين صلة صناعية وبارعة في نفس الوقت، وربما وجب ألَّا نعتبرها أكثر من شيء نصف جاد).

وأفلاطون يعالج في الحقيقة، مرة أخرى نفس المشروع الذي عالجه في الكتاب الثالث من الجمهورية، أي تهذيب الحاسة الخلقية عند الطفل. ولكن تناوله للمحور المألوف كان مدعمًا بدراسة نفسية كاملة وقاطعة بحيث لم تقدم (الجمهورية) له نظيرًا. مع كلٍّ فهو لم يذكر (هنا) شيئًا عن تهذيب ذكاء الطفل وفهمه؛ إذ سيصبح ذلك موضوع الكتاب السابع الذي يستلزم بدوره نتائج البحث الحالي.

ويجب أن نعتبر ذلك أساسًا لبيداجوجية سليمة، ويعني به أن أول تجارب الطفل في الحياة هي شعوره باللذة والألم، وعلى ذلك فالتربية نفسها يمكن بمنتهى الصدق أن تكون ببساطة في هذه المرحلة أولية: تعلم الشعور باللذة والألم حيال الأشياء المناسبة. وقد هلل أرسطو تهليل استحسان كامل لذلك التصريح أو الإعلان من أفلاطون، ويمكننا أن نصف بمزيد من الدقة هذه التربية المشتركة للذوق، وللخلق من خلال الذوق، بأنها استدراج للصغير وتوجيهه إلى المنطوق المطلق للقانون

(659. d) وذلك هو التكوين الذاتي لذوق خلقي وفني يمكن أن يعترف به تمامًا عقل أكبر وأنضج، كشيء طيب ذي قيمة. ويمكن أن تتحقق إمكانية مثل ذلك التدريب بما تهيئه هاتان الحقيقتان وهما أن الطفل كالحيوانات الصغيرة الأخرى لا يستطيع أن يظل هادئًا، بل إنه لفي قفز وصياح مستمرين، بينما نجد الرجل -بفضل من الله وقد تحولت فيه هذه الحركات الجزافية الأصل، إلى أغنية ورقصة فيهما اتساق وإيقاع، ومن هنا يؤكد أفلاطون بجدية تامة، أن كلًّا من التربية الجمالية والأخلاقية للطفل يمكن أن تتم في إطار التعليم المعروف في فن الترنيم، وهو فن الغناء المصحوب بأنغام القيثار وبحركات الباليه المتوافقة «وحتى الألعاب الرياضية وهي التربية العامة للجسم بقدر ما يمكن أن تكون جزءًا من التربية الحقيقة لطفل صغير، تدخل في المقرر بوصفها جزءًا من الرقص، وهو فن حركة الجسم».

ويكون هدف العملية التربوية كلها هو أن نحذف من المبدأ كل تباعد غير مألوف بين الذوق والحكم الذي يجعل الإنسان يجد لذة في فن يراه عقله الخاص رديئًا أو لا يجد لذة فيما يراه عقله طيبًا. وعلى الطفل أن يتعلم حب ما سوف يراه في الوقت المناسب فنًّا طيبًا، وأن يكره ما يعتبره العقل الأنضج من عقله شيئًا رديئًا. فإذا ما أخذ ذلك الاتجاه مجراه، فإن الاحتفاظ بذوق سليم، وبقواعد صحيحة في الموسيقى والفنون المتصلة بها، يصبح وظيفة بارزة على السلطات العامة أن تباشرها؛ إذ يجب أن يكون هناك انصراف تام عن النظرة المسلم بها والواسعة الانتشار، والقائلة بأن ليس هناك مستويات محددة للموسيقى الجيدة والرديئة، إذ الموسيقى الجيدة تعني ببساطة ما يراه أغلب المستعمين في أي وقت شيئًا سارًّا، وأحسن موسيقى (أو واضع الألحان) هو الأشهر والأكثر نجاحًا في تصنيفها وانتشارها، وسيكون من واجب الحكومة أن تكتشف المستويات الصحيحة للصيغ المختلفة للتأليف الموسيقى، وأن تقنِّنها وتحذف كل ما عداها، وذلك ممكن بدليل التقاليد التي وردت في صحف الفن المصري (656 de)، ولا قيمة لما تورط فيه أفلاطون بغير فكر عن مزايا هذه

التقاليد المصرية في الفن، إنه يشير فقط إلى مثال مصر كدليل على إمكان الاحتفاظ الدائم بالقواعد الفنية، كما أنه يريد أن يمتدح الاهتمام الجاد الذي أولاه المصريون للمسألة).

وقبول أفلاطون للاعتقاد اليوناني القائم، والقائل بأن الموسيقى هي أكثر الفنون قدرة على التقليد، وأن ما تقلده أو تحكيه، (أو كما يجب أن نقول): إن ما تمثله أو توحي به هو حالات النفس، إن ذلك القبول منه لذلك الاعتقاد متعة مَن أن يشعر بأن ليس هناك أي صعوبة في جعل التربية في مجال الذوق الموسيقي تربية أيضًا في مجال الذوق الخلقي.

وما دامت الموسيقى فنًّا تقليديًّا، فمن الجوهري لكل موسيقى جيدة، أن يكون الموضوع الذي تقلده جميلًا، وأن تقلد ذلك الموضوع تقليدًا صحيحًا.

ونحتاج، لكي ما يكون التقليد صحيحًا، أن يكون هناك تناسق تام في النغمة العامة لكل العناصر التي تدخل في تركيبها من كلمات ولحن وإيقاع وزمن وحركات، والنتيجة التي تستمد من ذلك الجانب من الموضوع يجب أن نسميها نتيجة جمالية، أما عيوب الموسيقى المعاصرة، وهي العيوب التي يهاجمها النقاد، فهي في الواقع جرائم ضد الذوق المصفى الصارم، وأن اشتراط أن تكون حالة النفس التي تقلدها الموسيقى جميلة يبرز الجانب الخلقي لتصوره. ويرى أفلاطون (كيوناني صادق) أن قبح السلوك، وهو شيء يخرج على مبادئ الأخلاق، هو أكثر الحقائق التي تظهر ظهورًا مباشرًا. ذلك بينما جمال القداسة –إذا ما استعملنا عبارة الإنجيل، هو شيء أكثر بكثير من المجاز.

ولكي نحكم (في الأمر) وفقًا لنغمة الكثير من أدبنا، فإننا نبدو أقل حساسية في هذه النقطة. ويبدو أننا أبطأ في تصور القبح في العمل الخاطئ مثلًا حتى إننا نبدو مستعدين لقبول ما في الشر الكبير من (فن)، وإنا لنتجه اتجاهًا صحيحًا إذا تبينا بشيء

من الحذر إذا كان ذلك الاختلاف في الشعور راجعًا أكثر إلى خلط أفلاطون بين الجميل (فنيًّا) والخير (أخلاقيًّا) منها إلى عدم توفر نوع خاص من الإدراك الجمالي عندنا، والعلاقة بين ذلك الحوار وبين ما سبقه متأثرة من الخارج بفكرة أنه إذا كانت الموسيقى ستكون عمل الجماعة كلها فإن كل جيل فيها يجب أن يأخذ دوره في الغناء بحيث تكون هناك فرق مترنمين من الشيوخ وفرق بالمثل من الشبان والأطفال، والكل يجب أن يؤدوا غناءهم بلذة وابتهاج وحماس. وذلك أكثر مما نستطيع انتظاره من المسنين حتى ولو قصرنا أداءهم على دائرة الأسرة، وذلك ما لم يسمح لهم بأن يجددوا شبابهم في العمل من آن لآخر بواسطة كأس من الشراب وما تثيره فيهم من فطنة. وربما كان علينا أن نأخذ هذه الملاحظات على أنها أكثر من نصف مازحة. ذلك أنه حتى في الكتاب الثاني نفسه، هناك إشارات إلى أن غناء الشيوخ إنما قصد به أن يكون بالفعل أكثر مما يكون بالصوت، والخدمة الحقيقية التي يقدمونها لموسيقى الجماعة، هي أنهم يلهمون ديوان الألحان القومية العذبة. وأفلاطون عندما يعالج الموضوع ثانيًا في الكتاب السابع تصبح التصانيف العقلية لذلك الديوان من عمل وزير التربية ومستشاريه، وكلهم رجال ذوو سن كبيرة وخبرة. ويكون لذلك من العدل أن تعتبر ما قيل في المناقشة المبكرة للموضوع عن الشيوخ وغنائهم كشيء موضوع لأغراض جادة وفقًا لهذه الترتيبات المحددة.

وربما ليس ببعيد أن نفترض أن فكرة أفلاطون الحقيقية هي أن الغلطة المحيرة في ديوان الألحان القومية الذي يصنف للشباب بواسطة شيوخهم بكونه أكبر سنًّا مما ينبغي بالنسبة لهم، وأن المجموعة المنتقاة يمكن أن تتجنب هذه الغلطة بنجاح إذا أتت إلى عملها وهي دافئة بكمية مناسبة من الشراب الجيد.

* * *

ملخص الكتاب الثالث

وندخل في الكتاب الثالث إلى المناقشة المباشرة الرئيسة الخاصة بالسياسي البناء وما هي المدينة وكيف تقوم، وما يعمله أفلاطون في هذا الكتاب هو تطبيق المنهج التقليدي في شرح التاريخ اليوناني من أول نشأته الخرافية إلى عصر أفلاطون نفسه، ونستطيع بدراسة لكيفية قيام القانون والنظام الدستوري في المجتمع أن نكتشف ما لهما من وظائف والشروط اللازمة لتصريف شؤونهما تصريفًا دائمًا ناجحًا وهذه هي (فلسفة التاريخ) في فجر ظهورها، ونحن لا نستطيع -إلا بصعوبة- أن نلتقي في الأدب الموجود للعالم القديم بمثال آخر من نفس النوع والكيف حتى يجيء سانت أوجستين بكتابه **Dai Civitare**. وعلاج أفلاطون لما يمكن أن نسميه بما قبل التاريخ. يستحق الذكر لما فيه من أحكام صائبة وصحيحة. ويمكن فقط في هذا المدخل أن نعرض أقل موجز لذلك العلاج.

وليست لدينا معلومات موثوق بها عن البداية الفعلية لحضارتنا، ولكنا قد نستطيع بعدل أن نتمثل الأمر بخيالنا إذا تصورنا ماذا يمكن أن يحدث إذا ما دمر طوفان طبيعي المجتمع فيما عدا قليل من الرعاة وقطعان الماعز التي يمكن أن تنجو مثلًا من اجتياح الطوفان نظرًا لبعد مكانها. إننا سنفقد حينئذ كل فنون الحضارة وكل سجلات العصور الأولى، وسنحتاج لعدة أجيال حتى نستطيع استرجاعها.

وسيكون هناك فقط في المبدأ عدد قليل من الجماعات الأسرية الخشنة وليست لهم وسيلة للعلاقات الداخلية بل ولا شيء لهم من الأدوات الصناعية، وتتصف حياة

هذه المجموعات بالرعوية، فهي تعيش على منتجات قطعانها، ولأنهم لا يملكون شيئًا يمكن حمله، فإن حياتهم تسيرًا سيرًا منظمًا وسليمًا. أما شكل حكومتهم –إذا ما جاز لنا تسميتها باسم الحكومة، فهو الشكل الأبوي وهو مثل ذلك الشكل الذي عزاه هومر لمخلوقاته الخرافية الهائلة الحجم (Cyclopes). وعلى مر الزمن وبعد قهر الصعوبات الأولى المتعلقة بالمكان، تكونت مجتمعات أكبر، وعاد الإنسان إلى الزراعة وظهرت بواكير الأسيجة (جمع سياج) في الأراضي المرتفعة لكي تحمي الأرض من أي عودة للطوفان الذي هدم الحضارة الأولى من قبل. ثم تظهر بوادر التشريع والسيادة السياسية بتكوين قاعدة عامة للحياة لمثل ذلك المجتمع، وفقًا للتقاليد التي قد تنقلها إليه جماعات عائلية ثانوية ملتئمة، وعندما ننسى تمامًا ذكريات الفاجعة الأولى (فاجعة الطوفان)، ينزل الإنسان إلى السهول ويبدأ في بناء مدن أوسع مثل مدينة الو Ilio في شعر هومير بل ويخاطر بالتجارة ثانيًا. وسيؤدي كل ذلك إلى عصر تتكدس فيه الثروات، وتقوم الحروب ويتسع الغنى وتشتد المطامع وتنهض الممالك القوية القادرة على مشروعات حربية جادة مما يفرض علينا في الحقيقة أن نجد أنفسنا في عصر البطولات الذي أعطتنا الإلياذة عنه صورة صادقة (وذلك هو القسم من القوانين الذي ينبع من العائلة، ثم حكومة المدينة بكامل حجمها، وهي تنبع بدورها من مجتمع القرية).

ومن خلال القصة التقليدية للحرب ضد طروادة، وللفتح الدوريانى في حرب البلوبونيز، نشعر أننا في النهاية داخل إطار صحيح من التاريخ المتصل، ومن ثم نبدأ من كشف الدرس الذي يقدمه التاريخ لنا. والنقطة الأساسية هي أن النصر الدوروني أنهى فيما يشبه الحرب العالمية عصر اضطراب عام، وقدم فرصة تاريخية فريدة لرجل السياسة، إذا كان قد وُجد حينئذ رجل سياسة له من الأصالة ما يسمح له بالاستفادة منها.

لقد اكتسب الغزاة أرضًا جديدة، ولم تكن لهم تقاليد قديمة، ولا اهتمامات

ثابتة تقيد أيديهم، ولذلك كان يمكن أن يؤسسوا حكومة تستطيع أن تحافظ على كيانها عبر الزمن وضد كل الخصوم الخارجين. لقد أساؤوا -في بساطة- استخدام فرصتهم، ذلك أنه بالرغم مما يقال من أنهم أقاموا اتحادًا يتألف من ثلاث ممالك هي: إسبرطة، وأرجوس، ومسينا، ترتبط كلها بالمساعدة المتبادلة، إلا أن مملكتين من الثلاث، أصبحتا ولا قوة لهما، وليس أمامهما غير الخضوع للثالثة، وأمليت في الواقع قاعدة الحياة القديمة بواسطة مركز الدوريين كأقلية منتصرة وسط سكان ميادين، وبذلك عاشت هذه القاعدة في إسبرطة، ونستطيع طبقًا للأحداث، أن نرى في الحال أين وقعت الغلطة الكبرى. فلقد حاولت الدول الثلاث أن تؤكد وتضمن لنفسها الدوام بأن تعاهدت فيما بينها على أنه إذا حدث ما يعتبر بدعًا في إحداها سواء من الحكومة أو من الشعب فإنه كان على الدولتين الأخريين أن تسارعا إلى قمعها. والحقيقة التي تجاهلوها هي أن دوام الحال الجيدة المستقرة في كل مملكة يحتاج إلى توازن في الدستور، وتقسيم للسلطات بين عدة مجموعات؛ لأن تركيز السلطة في يد بالذات هو دائمًا خطر مهلك ومشؤوم. وفي غيبة ذلك التقسيم الداخلي للسلطة في الحكومات الفردية لا تكون هناك المراجعة المناسبة التي تصد الإغراء الطبيعي الذي يسول للحكام توسيع حقهم كي يعلو صوتهم على جميع الأصوات، وإذا كانت إسبرطة قد حافظت على الدستور القديم، فذلك لأنها كانت حسنة الحظ فاحتفظت بمبدأ (تقسيم السلطة)، وهي العناية الإلهية، أو الظروف السعيدة التي سمحت بمنفذ نحو ذلك الاتجاه ونحو تلك الأحداث التي أدت إلى تقسيم الملكية بين بيتين، فقام سياسي عاقل بدفع الأمر خطوة للأمام، ونعني به ليكارغوس **Lycurgus**، وذلك بابتداعه فكرة مجلس الشيوخ، ذلك المجلس الذي لا يكون للملوك فيه إلا صوت مساوٍ لصوت الأعضاء الآخرين، وقد تحقق الانقسام على نحو أكثر كمالًا بواسطة نظام القضاء القوي للأوصياء[١٥]، وقد صار الدستور الإسبرطي خليطًا هكذا، من الدستور السليم وفقًا لما تمسك به أفلاطون، ويحملنا أفلاطون خطوة أخرى أبعد

بمقارنة تاريخ الفرس منذ أيام سيروس Cyrus بتاريخ أثينا المعاصر. وتدل هذه المقارنة على أن العنصرين اللذين لا غنى عنهما واللذين يجب أن يكون بينهما دستور سليم يتوازن فيه الحكم الشخصي (الملكية)، والديموقراطية (الرقابة الشعبية)، ففي عصر سيروس كان هذان العنصران الضروريان متوفرين بين الفرس وبين الأثينيين على السواء، ومنذ ذلك التاريخ اختفى عنصر الرقابة الشعبية عند الفرس وأصبحت الحكومة كاملة الاستبداد، ونتج عن ذلك أن أضحت فارس قوية ومريعة على الورق فقط، ولم يعد هناك ولاء صادق لدى المواطن الفارسي؛ لأنه لم يعد له في الحقيقة ما يدعوه للولاء له. وفي أثينا فقد الاحترام القديم للخلق الشخصي وللسلطة الرسمية في غمار الحكم الكامل للدهماء، وفي كلتا الحالتين أدى تجاهل المبادئ الصادقة للتربية إلى ظهور منبع الشر. ذلك أنه منذ حكم داريوس الأول كان كل أمير يولد في الأرجوان، يفسد منذ حياته المبكرة على يد النسوة والخصيان الذين كانوا يعاملونه كمخلوق ممتاز لا يجوز قط الوقوف في وجه شهواته، وقد بدأ الشر في أثينا عندما تشجع الجهلاء على أن يعتبروا رأيهم الخاص في الموسيقى والدراما منافسًا ومزاحمًا لرأي المتعلمين، وانتقل الوهم القائل بأن الرأي لواحد من الناس له نفس الثقل الذي يكون لرأس إنسان آخر من أفق الفن إلى أفق السياسة، وكما لم يكن في فارس من يعد للحكم إعدادًا جديًّا، كذلك لم يكن في أثينا من يعد للطاعة، بينما الحكمة التي يريدها المشرع الهادف هي أن كل حكومة صالحة يجب أن تمتزج فيها سلطة الملك بحرية الشعب: إنه يجب أن تكون هناك سلطة، ولكنها السلطة التي لا تنتكث إلى تنظيم عسكري: ويجب أن تكون هناك أيضًا الحرية الفردية، وروح المبادأة والإنشاء، ولكن هذه الحرية يجب ألا تنقلب إلى الفوضى.

وهكذا نجد أفلاطون معارضًا على أساس من المبدأ بالمنطق الزائف، وهو المنطق النظري بكل مطالبه الصاخبة التي تصر على (الكل وإلا فلا)، ذلك أن نصف الرغيف في رأيه ليس قط خيرًا من لا خبز، بينما الشائع كما لاحظ هزيود أن نصف الرغيف

أفضل من الرغيف كله، ذلك أن العناد فيما يقول ديموقراطيًّا كان أو استبداديًّا لا يؤدي إلا إلى تخريب المملكة. وبهذه الروح نجده يقدم تسوية عاجلة في رسالته الثامنة لأحزاب سيراكوز المتخاصمة يقول: «يتمتع أحد الجانبين بالحرية تحت حكم ملكي، والآخر بالسلطة المطلقة في صورة ملكية مسؤولة، وليعمل الكل في ظل قوانين ذات سلطة مطلقة ليس على المدنيين فحسب، بل أيضًا على الملوك أنفسهم».

والأساس الفلسفي لذلك المبدأ الخاص بالتسوية السياسية مذكور -ليس للمرة الأولى- في كتابات أفلاطون الأنضج في الكتاب الرابع TV من القوانين (463 Efb) أن التحكم المطلق غير المقيد بقيود، أو السيطرة على السلوك البشري إنما هي الامتياز الخاص بالله وحده وهو مولانا غير المرئي، ونائبه أو وكيله عبر تاريخ العالم ليس رغبة الحاكم أو الشعب (ولكنه العقل) الذي يتكلم بصوت القانون (قال فيلسوف معاصر بريطاني كبير إن الوظيفة التي تميز القانون هي أنه لا يرغم وإنما يوجه -ويمكن أن يختبر قيمة المبدأ الذي وضعناه على ذلك النحو فيما يقال لنا بتجربته عن طريق جعله أساسًا لنظام دستوري وقضائي كامل للمدينة، وذلك ما نعلم الآن أن على كلينياس أن يبحث عنه.

* * *

ملخص الكتاب الرابع

والأبحاث التوبوغرافية عن مكان وخصائص الأرض التي ستمنح للمدينة المثالية، وهي تلك التي يفتتح أفلاطون بها كتابه الرابع، إنما قُصد بها أن تخدم أكثر من غرض. وكما قلنا قبل الآن، إن أفلاطون أراد في جزء من موضوعه أن يدعم النقطة العملية، وهي أن النظم الدستورية المشروعة التي تُعتبر الأنسب بالنسبة للجماعة هي ما كانت متفقة مع بيئتها الطبيعية ومواردها الاقتصادية، ومع تكوين الشعب نفسه، وهكذا يكون بناء مدينة مثالية في أرض الجن ليس من عمل رجل السياسة العملي. أضف إلى

ذلك أن أفلاطون يقصد إلى أن يعين نوع الشروط الطبيعية التي تعتبر في نظره، قادرة على أن تعطي السياسي البناء أفضل فرصة يقيم عليها أجمل نموذج للحياة القومية، وذلك هو السبب في أننا مطالبون بأن نتصور الأرض المناسبة متنوعة بحيث تعطي كل الحاصلات الرئيسة الضرورية للوجود البدني وغير خصبة بالقدر الكافي في نفس الوقت بحيث لا تجعل الإنتاج للسوق الخارجي ممكنًا، بل ذلك هو السبب أيضًا في أنه يفترض أن الوصول إلى البحر وهو الطريق العظيم للتجارة وللشؤون السياسية للدولة **Interstate Politics**: أمر صعب. وتصبح المدينة بهذه الشروط المفترضة معتمدة على نفسها أو ذات اكتفاء ذاتي: وسوف لا يكون هناك شيء يشجع تدفق الأعداد الكبيرة من الأجانب الذين يشتغلون بالتجارة مثل أولئك الذين يتجمعون في العربات الأثينية. وهكذا سيكون أساس الوجود اقتصاديًّا وقائمًا على الزراعة لا الصناعة، ويفترض أفلاطون أن ذلك سيهيئ لأخلاق قومية سليمة، خصوصًا وقد قللنا إلى أقل حد ممكن من احتمال اصطباغ روح الجماعة بالنزعة التجارية.

وستكون أمام تركيب المجتمع كل فرصة ليظل متجانسًا، كما لن يكون هناك إلا خطر قليل للمؤثرات المقلقة التي تأتي من العالم الخارجي وتؤثر في التقاليد القومية ما يتصل بالسلوك. وخطر آخر نمنعه بهذه الفروض، ومن الطبيعي أن يكون ذلك الخطر واضحًا وبارزًا في عقل فيلسوف أثيني، ونعني به أن نمو الحجم الكبير للتجارة البحرية، قد يؤدي إلى قيام القوة البحرية، وذلك قد يؤدي بدوره إلى ظهور روح الإمبريالية العدوانية؛ إذ إن ذلك كما يقول أفلاطون، قد حدث لأثينا، فقد انساق الأثينيون تحت ضغط مركزهم الجغرافي والاقتصادي، إلى تنمية قوتهم البحرية كان امتلاكهم لأسطول قوي باعثًا لأن يفكروا في سياسة التوسع والانتشار، تلك السياسة التي قوضت الأخلاق العامة وأدت إلى سقوط ديموقراطية بركليس. وذلك يشرح لنا كيف أن أفلاطون يحرم ما ارتآه من ظروف لا تتفق مع حكم السياسي العاقل وما له من أهداف، ونعني بها الظروف التي تغرينا فنظنها مما يساعد على قيام شعب عظيم.

إن العظمة القومية كما يراها أفلاطون ليست في الثروة والمستعمرات، وإنما هي قاصرة على العقل والخلق، أما نوع الخلق الذي يعتبره أسمى نوع فهو نوع قوي ومتماسك وعميق الجذور ومبرأ من عار الوطنية العالمية الطبيعية. ومواطن أفلاطون على غير شاكلة الرومانيين في الإمبراطورية الرومانية في أيامها الأولى من حيث الاهتمامات العقلية والفنية، وإن كانوا يشبهونهم في نواحي القوة والتقوى الخاصة بمزاجهم الخلقي، ولكي ما يكفل تحقيق هذه النتيجة، فإنه يصر على أن يضحي بكل الفرص التي تُهيأ لما يعتبر في العالم كله (لعب دور ممتاز في التاريخ). وفي الحق، وكما يحرص هو على أن يورده لنا أكثر من مرة: إننا لا حرج لأن نرى الحياة من خلال عين الله سبحانه وتعالى قبل أن نغامر ونقول أي نواحي الحياة ممتاز وأيها غير ممتاز، أو حتى لنقول إذا كان هناك فارق كبير وحقيقي يميز بين أحد جانبي كوميديا الحياة، والجانب الآخر، وغرضنا هو فقط أن ندعم ذلك الجزء أو تلك الناحية التي أغفلنا من أجلها ما أغفلنا: كما يجب علينا أيضًا أن نتذكر أن أفلاطون مثل غيره من فلاسفة اليونان بوجه عام، لا يأبه بالزمن على نحو جدي، إنه لا يُثار كما قد يحدث لمفكر أحدث منه، برؤية حياة الناس كما لو كانت مغامرة خلال سلسلة لا عدد لها من الأجيال عبر المجهول، وفي صورة من التقدم الذي لا نهاية له، والذي يتجه نحو أهداف لا يمكن أن نفطن إليها من قبل. إنه يعرف بالطبع، وكما قال مرارًا، أن أي نظام قانوني أو سياسي لا يمكن أن يأتي إلى الدنيا كاملًا نظرًا لتعدد اتجاهات البشر، إذ هناك إضافات ضرورية وتصحيحات يجب أن تدخل على اقتراحاته الخاصة على ضوء التجربة المستمدة من تطبيقها، ووفقًا لما أسفرت عنه التجارب الأولية، ولكنه لا يفتأ يقول ويكرر عن هذه المرحلة المؤقتة والتجريبية إنها مرحلة يجب أن تكون قصيرة الأمد.. ويلوح أننا يجب أن نعتبر سلطات مدينته محتاجة لأقل من جيل حتى تكتسب التجارب التي تجعلها أهلًا لأن تعلن نظمها على نحو نهائي وغير قابل للانتهاك.

فعلينا إذَنْ أن نتصور أننا في الموقف المثالي الذي نكون فيه طلقاء اليد تمامًا، بحيث نستطيع أن نقترح أي نظم وقوانين نرى أنها الأقدر على أن تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي يضعها السياسي الأمين نصب عينيه، ونعني بها ما يعمل على (تقدم الخبر التام).

ومن المؤكد أنه لا يتيسر إلا بصعوبة للمشرع الفعلي قدر من الحظ يتمتع فيه بهذه الحرية التامة في العمل، ولكنا نستطيع أن ندرك إمكان حدوث هذه المعجزة إذا كانت هناك فرصة للسياسي البالغ الحكمة يتعاون فيها مع حاكم أوتوقراطي صغير في نفس الوقت وذكي إلى الحد الذي يستطيع معه تقدير أهدافه المثالية والتحمس لها. ويكون نبيلًا في الآن نفسه إلى الحد الذي يضع فيه سلطاته المطلقة تحت تصرف ذلك السياسي[١٦] (وهكذا يستعمل هذه السلطة في كبت سلطته ذاتها) وليس ذلك في الحقيقة هو الموقف الذي نتمثل فيه محديثنا الثلاثة: ذلك أنه كان على كلينياس أن يحصل على موافقة سلطات كينوسوس **Cnossus**، بل وأخيرًا على موافقة الجماعات الكريتية بأوسع نطاق، على مقترحاته.

والمعنى ببساطة: أننا وفقًا لهذه النقطة من حوار أفلاطون، نستطيع أن نزعم لأنفسنا أننا أحرار في أن نمتدح أي نظام وأي تشريع نرى ونحكم أنه الأفضل لتحقيق هدف رجل السياسة، ولوضع مثاله الأعلى في الإطار اللازم، دون أن نشغل أنفسنا بالسؤال عن إلى أي حد نحن قادرون على فرضه بالقوة. وإنه ليقال لنا -إذا ما استعرنا عبارة **Butler** إن ما يفعله الضمير، لو أن له القدرة والسلطة الظاهرة هي ما ينطق به العقل خليفة الله الذي يقوم كقانون- وأولى الخطوات التي علينا أن نخطوها، هي أن نضع الأصول العامة للتقويم الخلقي، التي يقوم عليها أخيرًا كل النظام العقلي للقانون وللبناء السياسي. وعلى ذلك فالمتكلم يتخيل نفسه في موقع المشرع الذي يخاطب بسلطاته الكاملة مجتمع المواطنين المتطلعين في أمل ورجاء، ويحدثهم عن مبادئ الحياة الصحيحة.

والحديث الخلقي عن كل واجبات الإنسان، وهو الذي يبدأ في الكتاب الرابع 61vi5e، لا يصل إلى تمامه حتى نقترب من منتصف الكتاب التالي بالرغم من التشويق الذي يطرأ على أسلوبه مبكرًا عند الفقرة 7i8d، عندما يشرح وظيفته الدقيقة.

إن مشروع القانون، الذي هو تجسيد للعقل، ليس ببساطة في عقول ذوي الأذهان الجادة فقط، ولكنه أيضًا في كل مجتمع المواطنين، ومعظمهم يعيشون الحياة المحتشمة والمعتدلة بقلوبهم، وإن كانوا يحتاجون للتوجيه في المصاعب، وغالبًا ما تغريهم طبائعهم الدنيا بالسلوك السيئ، ولذلك لا يكفي أن نؤلف عددًا من القوانين الآمرة ونخصص لها العقوبات الزاجرة عند انتهاكها على النحو الذي يعمل به طبيب التجربة[١٧] الذي يكتفي بأن يأمر المريض بأن يتبع عناصر وصفته الطبية ويهدد بنتائج الإهمال. إن طبيب النفس يجب أن يحاول اعتبار المريض حليفًا له في العلاج، وذلك بأن يشرح له الأسس التي يقوم عليها ذلك العلاج مما يشجعه على تعاونه معه، ويجب أن يقدم لكل قسم من القانون بمقدمة تشرح فيها الأسس الخلقية للتشريعات التي ستتلو مع الإشارة المناسبة إلى ما يحكم به المواطنون، وإلى مشاعرهم الرقيقة، كما نذكر على الخصوص في الحديث الحاضر أن مبادئ الحياة الصحيحة بأوسع معانيها، يجب أن تقدم في الغالب كمقدمة لما سيأتي بعدها من بناء تشريعي، ومفتاح هذه الترجمة الأخيرة لأخلاق أفلاطون نراه ممهورًا على جبين جملته المشهورة، أن الله يتبع على نحو أبدي مساره الحق والعدالة تلازمه، ولكي يكون الإنسان سعيدًا يجب عليه أن يتبع تعاليم العدالة والله بنفس متواضعة تتمسك بالنظام. ومعنى اتباع تعاليم الله أن نكون مثله تعالى، ذلك الذي ليس كما قال بروتاجوراس هو المقياس الصحيح لكل شيء، -لا الإنسان، ولكي تصبح مثل الإله، يجب أن تحيا الحياة التي يتطلبها المقياس الصحيح، وأول مبادئ هذه الحياة هو أن يكون لنا ميزان صادق نزن به القيم الخلقية. إن الوقار أو الشرف، يجب أن يدفع ثمنهما لمن يستحقهما وذلك بأن نضعهما في ترتيبهما الصحيح، ويقضي ذلك الترتيب بأن يشغل آلهة عالم الأحياء

وخلفاء آلهة المدينة المكان الأول، ويعطي المكان الثاني لآلهة العالم المظلم خلف القبور، ويعطي الثالث للمخلوقات التي هي وسط بين الآلهة والناس، وللأبطال أو الملائكة والقديسين المعترف بهم، كما يمكن أن يقول أحد المسيحيين، ويعطي الرابع للأجداد الراحلين بوجه عام، والخامس لآبائنا الذين ما زالوا على قيد الحياة، ونعطي الخامس فقط لأنفسنا وللرجال من أبناء جيلنا، وفيما يتعلق بالواجب نحو الوالدين على الخصوص، يجب أن تؤدي الشيء المناسب، إذ نحن في حياتهم لا نستطيع أبدًا أن نفعل شيئًا كثيرًا جدًّا من أجلهم، إذ يجب ألا تضع فقط مجرد ما نملك من مال أو عمل بدني في خدمتهم: ويجب كذلك أن نعزهم بأعمق ما في القلب من حب، فإذا ما ماتوا فإن الملاحظات المتواضعة المحتشمة التي تبقى ذكراهم حية أفضل من التبذير في الطقوس الجنائزية التي يتبعها النسيان. وإذا ما تحدثنا عن الاحترام لأنفسنا ولمعاصرينا، فإن الشيء الجوهري الذي يجب أن نذكره هو أن نفس الإنسان يجب أن تظل أشرف من جسده، وأن يظل جسده أشرف مما يملك، وإذَنْ فأنا أجلب العار على نفسي إذا ما كان اهتمامي بالمتع، والثروة، والقوة، أو حتى بالصحة اهتمامًا أكثر من اهتمامي بالفضيلة والحكمة، وأنا كذلك أجلب العار على جسدي إذا فضلت الثروة على الصحة، وأكثر من ذلك –إذا ما تكلمنا بوجه عام فإنه لا الامتياز البدني، ولا الثروة الواسعة، يمكن أن يعتبر خيرًا خاصًّا بالإنسان، ذلك أن الأول يولد الزهو أو البدانة ويغري بالشهوات البالغة الحدة، بينما تورث الثانية الترف والكسل. والتوسط في كل من الأمرين هو الأفضل بالنسبة للإنسان. أما قواعد السلوك الصحيح نحو الآخرين فهي اثنتان: ففي علاقتنا مع مواطنينا يجب أن تحرص على أن نقدر المنافع التي تحصل عليها منهم بأعلى من الخدمات التي تؤديها لهم، على خلاف ما يفعل المواطنون أنفسهم، أما علاقتنا بالغريب الذي لا يتساوى معنا في الحقوق المدنية، ولا سيما إذا كان يستخلفنا بالدين وكأنما يتوسل ويتضرع، فيجب أن نكون معه أكثر حفاظًا على شرفنا، فنسلك إزاءه سلوكًا أفضل من سلوكنا مع أحد المواطنين، ذلك

أنه ليس أبغض عند الله والناس من أن ننتهز فرصة مواتية ضد إنسان لا يملك دفاعًا عن نفسه.

وتوجد زيادة على ذلك بعض المبادئ المعينة الموجهة التي يمكن وضعها للسلوك، في الأمور التي لا يمكن المطالبة بها أو تحريمها بقانون وضعي (واجبات كانط **Kant** ذات الإلزام غير الكامل) ومن بين هذه المبادئ الصفة المطلوبة قبل غيرها في كل مواقف الحياة، وهي الأمانة والعدالة والإخلاص، والولاء، ومنها أنه إذا كان من الأفضل أن يمارس الإنسان ذلك وكل نواحي الفضيلة في شخصه، فأفضل من ذلك أن نخطو خطوة أبعد، وذلك بوضع الإساءة التي يرتكبها الآخرون تحت عين السلطة، والأفضل من ذلك كله هو أن نقدم للسلطة المساعدة الفعالة التي تمكنها من عقاب مَن يسيئون للغير. والمنافسة في تلك الممارسة الفعالة للخير، هي في الحقيقة المصورة الوحيدة من صور المنافسة التي يجب أن تشجع على المستوى العام: ذلك لأن هدف كل متنافس في هذه الحالة –وفي هذه الحالة وحدها– هو أن يحمل الخير إلى الآخرين على أوسع نطاق، لا أن يحتكره ويحتويه لذات نفسه، ومع ذلك، فسيكون حماس الرجل الطيب لفعل الخير ممزوجًا بروح الرحمة، ذلك أنه سيقف من كل تعد قابل للعلاج يقوم به قرناؤه: موقفًا يتسم بالرحمة، لأنه يعلم أنه ما من أحد يقترف الشر لذاته، ثم هو سيبذل جهدًا جادًّا لا في الابتعاد فقط عن كل الانفعالات الهستيرية، بل سيبتعد أيضًا عن الرذيلة القاتلة الغادرة، وهي رذيلة الانحياز للنفس في أحكامها، تلك التي يشبه فيها أفلاطون بتلر من حيث اعتباره لها خيانة صريحة.

وما دام رجل السياسة يشتغل بعد كل شيء برعاية البشر لا الآلهة، وما دامت الرغبة في الوجود السار اللذيذ –كما حرص (كانط) على أن يعترف ويسلم–: عامة لدى الإنسان، فإن المقدمة الأخلاقية تنتهي إلى إلزامنا إلزامًا ممتعًا بالفضيلة. إن أفلاطون على غير شاكلة النفعيين من أمثال (مل) يقيم أساس تفضيله للفضيلة على الرذيلة على نحو مستقل تمامًا عن النتائج النفعية، ولكنه مستعد تمامًا لأن يضيف أن الفضيلة

ليست فقط أجدر بالكرامة الإنسانية من الرذيلة، ولكنها أيضًا، وفي الحق، تصطحب بمزيد من اللذات فوق الآلام، ذلك إذا ما كانت قواعد حساب الحصص الخاصة صحيحة، وكانت الجملة -جملة الحصص- صحيحة كذلك. وتقول القواعد إننا نرغب في اللذة ونكره الألم، وحالة انعدامها معًا غير مرغوبة واقعيًّا، ولكنها تفضل الألم (على أي حال). وعلى ذلك فالمرغوب واقعيًّا هو أن يميل الميزان نحو اللذة، وأما غير المرغوب فهو ميله نحو الألم. والتعادل المضبوط بين اللذة والألم، يجعلنا بين بين، أي في حالة حياد بين اللذة والألم، وإن كان يجب أن نذعن ونرضى، وتفضل ميزانًا بميل نحو الألم. أما الأبعاد التي يجب أن تُراعى في حساب المفردات الموضوع فهي: العدد، والحجم، والتردد، والمدة، والشدة. وإذا قارنا الآن الحياة المتصلة بكل من الفضائل العامة الأساسية المعروفة، بما يقابلها من الرذائل وما يتصل بها، فإننا نجد الانفعال أقل في الأولى منه في الثانية، كما أن لذاتها وآلامها أيضًا أقل شدة، ولكن لذة الفضيلة أكثر ترددًا، وأكثر امتدادًا في الزمن من الآلام. وإن آلام الرذيلة، على النقيض أكثر دوامًا وترددًا من آلام الفضيلة، والرجل ذو الحكم (الناضج) لا ينبغي أن يغالي في تقدير ما للانفعالات من هياج، ليستطيع على هذا الأساس أن يقول بأن الفضيلة تمتاز -في الحقيقة- حتى من ناحية النتائج النفعية، عن الرذيلة، وطريق التعدي صعب حقًّا، وإن كان أفلاطون حريصًا على ألا يخلط بين صعوبته وبين مساوئه الخلقية.

* * *

ملخص الكتاب الخامس

وأخيرًا نجد أنفسنا ونحن نقترب من وسط الكتاب الخامس لأفلاطون على عتبة البناء الاجتماعي والسياسي الفعلي، والبناء نفسه يعرض علينا سمة مزدوجة، إذ كان علينا أن نقدم:

١- كيانًا من التشريع المنسق المنهجي.

٢- جهازًا تنفيذيًّا من الحكام القضائيين والمجالس الرسمية لتطبيق ذلك التشريع -كما هو تطبيقًا منتجًا، ويشكل الحكام القضائيين -كما يقال- السدي، بينما يشكل عموم السكان اللحمة من النسيج الذي سيكون على رجل السياسة أن ينسجه، ويجب أن تكون خيوط السدي هي الأقوى، كما يجب أن يعد الجهاز التنفيذي، على نحو يؤكد أن أعضاءه رجال ثبت أنهم من ذوي الفهم الرفيع الممتاز. والخلق القوي المستقيم، وفي تكراره المتتالي للتفاصيل نرى التشريع وإعداد الجهاز التنفيذي يسيران في الغالب وبالطبيعة على نحو واضح ومتعادل. وكل مجموعة أساسية من القواعد والقوانين الخاصة بحياة الجماعة، يجب أن تكون مصحوبة بإدخال الجهاز الرسمي في الاعتبار الذي يوصف بالقوة التي تستطيع فرضها بما فيه الكفاية. ويمكن قبل أن نستطيع المضي إلى التفاصيل، في أي من شطري عملنا: هناك مظاهر بارزة للنظام الاجتماعي يجب اعتبارها ثابتة بالإطلاق ولا تسمح بأي تعديل ويعني النصف الثاني والأكبر من الكتاب الخامس، بتحديد هذه (اللا متغيرات) الاجتماعية، وأولًا، وقبل كل شيء، نحن إزاء هذه الجماعة المستقرة مالكة الأرض يجب أن يبقى ثابتًا عدد المساكن وسكانها، وذلك لضمان أن ثورة ما خطيرة، سوف لا تنشأ، بسبب زيادة أو نقص في السكان، ذلك أن زيادة السكان، تؤدي إلى الامتداد غير السليم تجاه شواطئ الجيران، ذلك بينما يؤدي تناقص السكان، إلى عدم القدرة على الدفاع القومي، وسيكون عدد السكان الضروري بالطبع والمناسب في حالة فعلية معتمدًا على حجم أرض المملكة، ولكن إذا شئنا التوضيح فإن أفلاطون سيعتبر فيما بعد محددًا بخمسة آلاف وأربعين (وأساس اختيار العدد على الأساس العملي هو تكونه بإكثار الأعداد الصحيحة المتتالية من -٧، ومن ثم يكون قابلًا للقسمة على كل عدد صحيح أقل من ١٠، مثلما هو قابل للقسمة على ١٢) وتلك نقطة عملية عامة؛ لأنه قد يكون من المرغوب فيه من أجل أهداف متنوعة، أن نقسم السكان إلى أكثر من

مجموعة من الفرق القائمة على أسس مختلفة، ومن ثم كان اختيار العدد (٥٠٤٠) أمرًا يتعلق بالتوضيح الخالص لهذه المزية.

وثانيًا: هناك أسباب عملية يجب من أجلها أن يكون أساس جماعتنا (غير شيوعي) ذلك أن نظام العائلة الخاصة وما يتعلق به من ملكية سيكون من النظم الأساسية، ومن هذه الناحية سيكون على أحد المثاليات العملية التي يمكن أن تتحقق على يد الإنسان العادي أن يخرج من يوتوبيا الجمهورية، ومع ذلك فأفلاطون الكهل، يمانع في ذلك الامتياز لأنه يرينا وهو يكرر مبدأه الأسبق أنه لا ينبغي أن تكون هناك امتيازات خاصة من أي نوع في الجماعة الكاملة، حيث لا يجوز أن نسمع هناك هذه العبارة بالذات، عبارة (متاعي الخاص)، ولكنا نخطر الآن بأن ظروف مثل ذلك الوجود إنما تناسب الآلهة أو أبناء الآلهة ولا تناسب أناسًا من لحم ودم. فبالنسبة للإنسان العادي، يجب أن نرجع للوراء ونأخذ بنظام امتلاك المزارعين العام للأراضي. وسيكون لأهل كل بيت عقاره غير القابل للتحويل بتاتًا، والذي يجب أن ينتقل من دون قسمة لوارث واحد من كل جيل، ويصبح ذلك أمرًا دينيًّا. وسيختار الأب وارثًا من بين أبنائه على أساس أنه الأكفأ لذلك المركز. ويزود البنات بالمهر عند الزواج، ولكي يتأكد أنهن لن يفقدن ذلك الحق، فإن القانون يجب أن ينص على أن المهور يجب ألا تكون مما يُمنح أو يُهدى (Axpyed) وواضح أن تطبيق ذلك القانون يحتاج إلى أن يكون معدل نتاج العائلة في حدود ولد وبنت، ويحاول أفلاطون أن يصون ذلك الوضع بتشجيع التبني بالنسبة للمواطنين الذين لم ينجبوا، والذين ثكلوا أولادهم. وإذا ظهر اتجاه إلى زيادة السكان فإنه سيواجه عند الضرورة بامتداد في المستعمرات وبما لا يمكن تجنبه من الإقفار نتيجة الأوبئة غير المرئية ونحوها، وبالإدماج غير المرغوب في المستعمرين الجدد. وإذا كان لا يمكن تجنب أنواع عدم المساواة الاقتصادية، فإنه يمكن حصرها في حدود معقولة في سلسلة من القواعد الحكيمة. وسوف تصبح لأول وهلة أنواع الميراث غير القابلة للتحويل ذات قيمة متساوية بقدر الإمكان،

وكما يجب أن يتم مسح جذري وجدي للأرض تتضح فيه معالم حدودها ويحفظ في السجلات العامة. أما التجارة فستكون تحت المراقبة الصارمة وبتنظيم قائم على التطبيق الإسبرطي. وسيزكي «فخته» Echt ذلك التنظيم في أول القرن التاسع عشر في كتابه gesch. Hande sstaat، وهو كتاب يقرب من نواحٍ كثيرة من كتاب القوانين، وستكون للدولة عملتها الخاصة، ويجب أن تكون هذه العملة مجرد دليل وعلامة لا قيمة لها في ذاتها، وبذلك يكون من غير المشروع أن يمتلك شخص عملة أجنبية. وسيحرم الائتمان، وذلك تدبير لمراقبة قيام عدم المساواة في الثروة سبق أن جاء ذكره في الجمهورية، ولما كنا نريد رجالًا يعيشون بعرق جبينهم وبقدر قليل من التفكير وليس على العائد الآلي للاستثمار: فسوف لا يكون هناك تسامح في إقراض المال بالربا، وسينتج عن ذلك أن مثل هذه الفروق في الملكية الشخصية التي يمكن أن تنشأ في ظل مثل هذه القيود، ستكون في الغالب نتيجة لنشاط الذهن المشروع وللمثابرة. ومع كل فإن هذه الفروق يجب أن تنحصر في حدود بتدبير اقترحه سولون على أفلاطون عن طريق تقسيمة الأثينيين إلى أربع طبقات من الملاك. ذلك أن أفلاطون يقدم تقسيمًا مماثلًا، فالطبقة الرابعة، وهي أفقر الطبقات، لا تملك شيئًا يزيد على ما ترثه، أما الطبقة الأولى، وهي الطبقة الأغنى، فيسمح لها بامتلاك أربعة أمثال الغلة السنوية للميراث. وأي زيادة على ذلك الحد الأعلى تؤول ملكيتها للخزانة العامة، أو كما يجب أن نقول تخضع لضريبة إيراد مقدارها مائة في المائة، وسنجد أنه مما لا يمكن تجنيه، أن بعض المناصب المعينة التنفيذية الهامة ستحجز لأعضاء من الطبقات الواسعة الصراع، وسيكون علينا بذلك النحو –وإن كنا سنفعل ذلك على مضض– أن نسمح لركائز للرجال في الدولة مثلما نسمح لمواهبهم الشخصية بأن يكون لها بعض الأثر في توزيع الوظائف الرسمية. ومن أجل أهداف إدارية أن نقسم السكان إلى اثنتي عشرة فقيلة، وإن تقسم العاصمة إلى اثني عشر مركزًا، وذلك كي ما تدور الواجبات الإدارية المختلفة بيسر على هذه الأقسام على مدار السنة، وتبعًا لذلك

فإن الجهد سيبذل في التأكد من أن المجموع الحقيقي والشخصي لثروة هذه القبائل متساوٍ بقدر الإمكان، أما العاصمة فستقام في مكان متوسط، وسيقسم كل ميراث إلى جزء قريب وإلى جزء آخر أكثر بعدًا عنه. وسيبذل كل شيء لتأكيد أقصى المساواة الممكنة عند ربط نصفي الميراث وها هنا نقطة إضافية يلوح أن أفلاطون كان أول مَن ألح عليها، وهي أنه لكي يحول دون الأرباح الصغيرة غير الأمينة؛ فإن الدولة يجب أن تصر على تقنين دقيق ومراقبة لكل أنواع العملة والأوزان والمقاييس.

❊ ❊ ❊

ملخص الكتاب السادس

ونصل أخيرًا في الكتاب السادس إلى دستور أهم المأموريات القضائية والمكاتب الإدارية. وأهم المأموريات القضائية العادية: هي مأمورية (حراس القانون)، وهو جهاز تبناه أفلاطون من الممارسة الأثينية، ولكن مع توسع كبير في سلطاته، ويتركب ذلك الجهاز من سبعة وثلاثين عضوًا يتمتعون بذهن وخلق على جانب من الحنكة، ويشترط أن يكون سنهم فوق الخمسين وتحت السبعين، وعملهم هو مراقبة ما فيه صالح القانون بوجه عام، والاحتفاظ بسجل الملكيات وتكييف القضايا والقوائم السوداء والخاصة بالمواطنين المدلسين اللذين يخفون دخلهم، وعليهم أن يعملوا وحدهم، وفي وفاق مع الآخرين، شأنهم شأن القضاة في المحاكمات ذات الوزن الخطير. وهم يجب أن يُنتخبوا بأصوات مكتوبة وموقعة بأسماء أصحابها (تجنبًا لعدم المسؤولية الانتخابية) وذلك بعملية ذات عدة مراحل، ويتوفر عدد السبعة والثلاثين عن طريق السماح بثلاثة ممثلين لكل قبيلة، وذلك مع إضافة رجل زائد لمنع الانقسام المتساوي في الآراء وقد نستطيع أن نسمي المجلس الذي يتجسم في ذلك المشروع بالمجلس التنفيذي، وذلك ليس لأن وظيفته تشريعية، ولكنها إصدار القوانين التشريعية، وهو يتكون بعملية مرسومة بحذق يمنح كل الطبقات المالكة

تمثيلًا متساويًا، ويتجنب النزاع الطبقي وعمليات شد الحبل، وفي المرحلة الأولى من الانتخابات يُختار عدد متساوٍ من الأعضاء من كل الطبقات الأربع وذلك بشرط أن يكون هناك عقوبة ترغم أعضاء الطبقتين الغنيتين على أن يصوتوا في انتخابات ممثلي كل الطبقات الأربعة، بينما تستطيع الطبقتان الأفقر -إذا أرادتا- أن تكونا حرتين في تجنب انتخاب الممثلين الذين يخصونهما، والنتيجة أن تصبح أصوات الفقراء ذات أثر في ترجيح انتقاء ممثلي الأغنياء في هذه المرحلة، وتصبح أصوات الأغنياء ذات أثر مماثل في اختيار ممثلي الفقراء، وهكذا يصبح العضو غير الأهل لتمثيل ضمير الطبقة ليس أمامه إلا فرصة ضئيلة للانتخابات. وفي المرحلة الثانية ينقص عدد المنتخبين في كل طبقة إلى النصف، وذلك بتصويت ملزم لجميع المواطنين، وأخيرًا يُختار بالقرعة نصف الأسماء التي تخلفت بعد هذه المرحلة من مراحل العملية، وهكذا نجد أنفسنا مع مجلس مكون من ثلاثمائة وستين عضوًا أخذوا في أعداد متساوية من كل طبقة من طبقات الملاك، ويظن بإنصاف أنهم قادرون على العمل معًا في انسجام من أجل الصالح العام، ويؤلف اثنا عشر عضوًا من كل هؤلاء اللجنة التنفيذية الخاصة بكل شهر من شهور السنة، وهناك أجهزة أقل أهمية يعالج أفلاطون تكوينها ووظائفها، وهي جهاز محافظي الحضر ومحافظي الريف، والأول مسؤول عن حفظ النظام في العاصمة، وعن الظروف الملائمة لطرقاتها ومبانيها، والآخر مسؤول عن النظام العام اللائق بالمراكز الريفية، وعن أمناء الأسواق، كما يجب أيضًا أن تعد العدة لحاجات الدولة العسكرية والدينية، وذلك بنظام يكون موضع عناية يعين بمقتضاه ضباط الخيالة والمشاة، من أجل المستويات المختلفة، وكذلك القسس والموظفين الآخرين من كل الجنسيات للمعابد العديدة، أعني كنائس المدينة ومقدساتها، وإن ما يميز أفلاطون أكثر من هذه الشروط الواردة تحت هذه الموضوعات (المأخوذة على نطاق واسع من الواقع الأثيني مع اقتراحات لتحسينها): إن ما يميزه أكثر هو القواعد التي ترد مترتبة عليها، والخاصة بتعيين الدولة للموظفين الذين يشرفون على تعليم

الموسيقى والألعاب الرياضية، وبهيمنة الدولة على المباريات الشعبية في كل منهما، وكذلك الخاصة بتعين وزير التربية والتعليم –ذلك الذي يعتبر كما ذكرنا من قبل– أكثر الخدام العاملين أهمية ومسؤولية، ولتوفير كفاية ذلك الوزير الأول من أجل مثل ذلك المنصب، يقرر أفلاطون إنه يجب أن يكون فوق الخمسين، وله أولاد من نسله، وإنه يجب أن ينتخب من بين أعضاء مجلس حراس القانون لفترة خمس سنوات بإجماع أصوات بقية الأعضاء (القضاة). وينتهي ذلك السرد التمهيدي للوظائف الضرورية ببعض الملاحظات ذات الوزن، والمتعلقة بأهمية الحكومة المؤقتة التي يتقلد فيها أعضاء إحدى هيئات المحلفين المناصب في المحاكم. أما تفاصيل الشروط التي يرجو بها أفلاطون أن يجعل بها توفير العدالة أمرًا أكثر قداسة ومسؤولية، وعملية أكثر اعتبارًا مما يمكن أن تكون عليه وفقًا للنظام الأتيكي ذي العدد الواسع من القضاة المشهورين: أما هذه التفاصيل فتدخر للمرحلة المتأخرة من الحوار؛ وتعود ثانيًا إلى النظر إلى القانون التشريعي الفعلي الذي يجب أن تنظم وفقًا له حياة مجتمع سليم الخلق. وما دام أساس النظام الاجتماعي في الجماعة هو الحياة العائلية السليمة، وما دام الزواج هو النظام الذي تعتمد عليه العائلة في بدايتها، فإن تشريع أفلاطون يبدأ بتنظيم الزواج؛ إذ يجب في رأيه –أن يُنظر إليه كواجب مقدس نحو الجماعة، وأن يكون الواجب الاجتماعي العام هو الموجه الأساسي في اختيار الرجل زوجة لنفسه، أو زوجًا لابنته. ويعطينا ذلك أساسًا أعمق يعتمد عليه في تحريم المهور التي تكلمنا عنها من قبل، كما أنه أيضًا سبب في ضرورة تحريم الإنفاق المبذر في احتفالات الزواج وفي مثل هذه الظروف التي تولم فيها الولائم التي تنعدم فيها المسؤولية وتقام الأفراح الشائنة. وإنجاب الأطفال واجب مقدس من أجل الدين والجماعة، ولا يجب أن يؤخذ ذلك الواجب مأخذًا (هينًا أو أحمقَ) بحيث يكون لمجرد إشباع شبق الرجل البدني وشهواته. وكذلك تحقيق السلام والراحة في المسكن أيضًا يحتاج منا –عرضًا– أن نصنع منذ البداية قاعدة صحيحة تتعلق بمعاملة الخدم. وتقضي هذه

القاعدة –من أجل صالح الطرفين– بأن يكون سيد البيت أكثر تدقيقًا في عدله وإنصافه معهم منه في معاملته لنظرائه، ولكن يجب ألا يكون أقل حذرًا حتى لا يسوي مركزه كسيد بمركزهم بعدم الكلفة غير المناسبة، وبالانغماس معهم، ويجب أن تكون كلمته لهم كقانون.

ونعود للزواج فنراه يقول إنه يجب أن يكون جادًّا منذ اللحظة الأولى للحياة الزوجية، ويجب ألا تصرف الأيام المبكرة في الزواج كامتداد لإجازة شهر العسل، لا يجب على الزوج الصغير فقط أن يشارك يوميًّا مع غيره من الرجال في تناول الطعام على المائدة العامة، بل يجب أن يتعلم النسوة أيضًا كيف يعشن تحت عين الجماعة التي ينتمين إليها. وحيث إنهن أهش خلقًا من الرجل، فإنهن يجب –حتى أكثر من أزواجهن– أن يتسلحن بالمعرفة لأن حياتهن العامة تقع تحت الرقابة بوجه عام، وهن يجب أيضًا أن يشاركن في الحياة، بالرغم من أن نظامًا كذلك النظام لم يسبق حتى في إسبرطة. وقد اعتقد الناس بوجه عام أن مثل هذه السياسة للحياة الخاصة للجنس الضعيف مستحيلة. إن بذور الخلق المتمدن إنما يمكن التوصل إليها بالسيطرة الفعالة على أحد الشهوات وهي الجوع والظمأ والجنس، ولا تكون السيطرة فعالة ما لم تمتد لكل من الجنسين، وإذَنْ فعملية تمدن المرأة على يد الرجل إنما هي عملية اجتماعية محتومة. وما دام الزوجان يرميان إلى إهداء الجماعة نسلًا جديرًا كأمر مفروض، فإنه يقترح ثانيًا تنظيم مكتب من السيدات اللائي يعينهن الحكام ليشرفوا على سلوك الزوجين في ذلك؛ ويكون عملهن الهيمنة على مثل هذه الجماعات في العشر سنوات الأولى من الزواج. وستكون هذه الهيمنة ممارسة في صالح الأخلاق وتحسين النسل على السواء.

وسينصح المكتب المتزوجين بأن يتجنبوا الدعاية التي لا تبالي بشيء. وإذا استمرت الزيجات عقيمة فسيقوم المكتب بترتيب ما يؤدي إلى حلها على قدم المساواة بين أطرافها، كما سيعمل تحت إشراف حراس القانون على تحقيق المصالحة، في حالة

النزاع بين الزوجين، وستكون هناك عقوبات للمتمردين على حكمه. وسيعني أيضًا العقاب الانتهاكات الصارخة للوفاء الزوجي، وأخيرًا، ستعني الدولة، على غير ما كان واقعًا في المدن اليونانية في عهد أفلاطون، بحفظ سجل عام ودقيق لكل المواليد والوفيات. وذلك السجل ضروري بالإطلاق إذا أُريد أن هناك الاعتبار المناسب للقوانين التي تحدد سن الزواج والخدمة العسكرية، والمؤهلات اللازمة للوظائف والمراكز الرسمية المتعددة. وأفلاطون يحدد بنفسه سن الزواج للرجل بين ٣٠ و ٣٥، وبين ١٦ (وفي قطعة أكثر تأخرًا) ١٨، ٢٠ للبنات وكما جعل قابلية الرجل للخدمة العسكرية بين العشرين والستين كما كان الحال في أثينا، وإذا كلفت المرأة بالخدمة العسكرية) وهذه نقطة سيعود أفلاطون إليها فيما بعد، فيجب أن يتم ذلك بعد الوضع، وقبل أن تصل إلى سن الخمسين، كما يرى وجوب عدم إسناد وظيفة إلى الرجل قبل الثلاثين، وإلى المرأة قبل الأربعين.

* * *

ملخص الكتاب السابع

ونصل في الكتاب السابع إلى العلاج النهائي والأكثر عناية بالمسألة الاجتماعية وهي المسألة التي كان أكثر اهتمامًا بها من أي مسألة أخرى، ونعني بها مسألة التعليم العام. إن العلاج الذي يعرفه الناس لسوء الحظ معرفة أفضل في الجزء الثالث من (الجمهورية)، هو مجرد تخطيط إذا قُورن بذلك الفحص الأكثر نضجًا. إنه يجب بالطبع أن يكون هناك منذ البداية إشراف عام بحيث لا نترك شيئًا لنزوات الأفراد من أرباب البيوت، وليس في الإمكان وضع اليد في العملية في وقت أكثر تبكيرًا مما ينبغي، وذلك أن جسم الطفل وعقله يكونان في المراحل الأولى، أكثر استعدادًا ومرونة للتشكيل، بحيث إن التعامل معهما تعاملًا خاطئًا يؤدي إلى أكبر الضرر، والحق أن أفلاطون يبدأ التعليم حتى قبل الميلاد بتقرير أن واجب السيدة التي تنتظر

الأمومة هو القيام بكل التمرينات التي يحتاج إليها الطفل في رحمها كي ما تحقق له الخير. وعندما يولد الطفل يجب أن تتأكد السلطات من أن الحاضنة تتيح له كل الهواء والتمرينات اللازمة، وعلى الخصوص ما يتعلق بالحفاظ عليه حتى لا يضر نفسه بالمشي أكثر تبكيرًا مما ينبغي، إذ هو -قبل كل شيء- يجب أن ينموا نموًّا مستقيمًا، والمبدأ العام الذي كان يُلاحظ، هو أن الطفل يجب أن يعيش كما لو كان في ضياع دائم، بينما يجب أن يدلل ويهشك ويرقص، ويجب أن نرد عنه الخوف بأن نغني له (ويعني ذلك وضع أول أساس للخلق الشجاع الثابت الرزين). ويجب أيضًا أن نحفظ للطفل وداعته وتسليته، ولا نسمح له بأن يصبح نكدًا ومتبرمًا -وسريع الانفعال (وذلك يعني وضع أساس لتنمية العقل على نحو قوي، ويمكن في سن الثالثة البدء في تصحيح خطأ الأطفال تصحيحًا فطنًا وكذلك تدريبهم على الألعاب المتنوعة، وينبغي أن يتركوا ليكتشفوا هذه الألعاب المبكرة لأنفسهم، ولكن ينبغي فيما بين السنة الثالثة والسادسة، أن يؤتى بهم يوميًّا ليلعبوا مع بعضهم تحت إشراف سيدات يعينهن الحكام، أولئك الذين سيستطيعون بذلك النحو أن يروا المربيات ينشئن الأطفال التنشئة المناسبة. ويمكن البدء في الدروس من السادسة، ويعزل هناك البنات عن البنين. ويجب أن يتعلم الأولاد الركوب واستعمال بعض الأسلحة مثل الأقواس والنبال والمقاليع، كما يجب أن يتعلم البنات الكثير عن نفس هذه الأشياء بقدر الإمكان، ذلك مع بذل العناية في تدريب كل الأطفال على استعمال كل من اليد اليسرى واليمنى دون تفريق. بينما يتقدم ذلك التمرين الرياضي، يأخذ طريقه نحو التخصيص في فرعي الرقص والمصارعة، أما عن المصارعة فقد نستطيع ملاحظة أن النوع القائم منها فقط والمفيد في التدريب على الأعمال الحربية هو الذي له قيمة تربوية. بينما المصارعة بالتحايل لا فائدة منها ويجب ألا تُشجع. وبالمثل فإن الرقص الذي هو مناسب على الخصوص، هو رقص الدروع لأن قيمته تكمن في أنه تحضير أولي للتدريب العسكري الذي سيأتي دوره في المستقبل، أما الموسيقى

فهي أكثر الوسائل تبكيرًا في تدريب الذوق والذكاء، وهي تحتاج إلى علاج أكثر، وأفلاطون يكرر، بناء على ذلك، ما سبق أن قاله في الكتاب الثاني عن التقليد الخاص بالموسيقى، وخطر التجديد غير السليم في الأشكال الموسيقية، وقد أصبح من عمل حراس القانون الآن أن يروا النماذج المرغوبة في التصنيف الموسيقى متفقة مع ما يقبله الدين، وألا يسمحوا بتجديد فيها، وهكذا تنفي التراجيديا من مجتمع أفلاطون كما هو الحال في الجمهورية، ذلك أن الدولة لا تستطيع أن تسمح بتدنيس أعياد آلهتها بطرق الترنيم التي تلقي خطبًا مؤثرة تعترض فيها على سلوك هؤلاء الآلهة أنفسهم، وتعول عويلًا لا يكون مقبولًا إلا حيث تُلقى المراثي والأناشيد الجنائزية، ولكي ما نجعل الموضوع أكثر عمومية، فإن المشرع سيقول للمؤلف الدرامي إنني أيضًا أشتغل بصنع دراما للحياة الحقيقية، الممثلون فيها هم مواطنو الدولة أنفسهم، ولا أستطيع أن أسمح بمنافسة من الروايات المسرحية المؤلفة بروح أخرى، والتي تبث دروسًا جد مختلفة. إنه يجب أن نجعل الشعراء يفهمون أن عملهم هو أن يلتمسوا ويصلوا، ولكن ما داموا لا يعلمون أنفسهم في الغالب ما هي السعادة، وما هي البركات الحقة التي يجب من أجلها أن نلتمس ونصلي، فيجب أن يعلموا ذلك من القانون. ويجب ألا نسمح للشاعر بإلقاء أي أشعار ليتداولها الناس دون أن تنال من قبل موافقة الحراس. وسيكون من واجب الدولة أن تصنف ديوانًا من الشِّعر القديم والحديث وأن يكون المصنفون لذلك الديوان رجالًا ذوي ذوق سليم قد بلغوا سن النضج وهو سن الخمسين، ذلك إذا شئنا أن نمكن الأطفال من التذوق الصحيح للفن الجاد الرفيع (وهكذا يكون أفلاطون في القوانين أول واضع لاقتراح وجوب قيام الدولة برقابة على الأدب، وكذلك باقتراحات أخرى كثيرة لم توضع موضع التنفيذ بخيرها وشرها إلا في عصور جاءت بعد عصره بكثير)، وهو الآن يتقدم بتفصيلات في التعليم لكي توضع فوق ذلك الأساس ذي الصفة الجمالية والخلقية السليمة، وذلك ما يرسي، وفقًا لما قرر، دعائم السفينة التي وضع من قبل قاعدتها،

وتشرح أهمية وحدة القواعد التي هو بصدد إدخالها وتكراره الملفت للنظر لفكرة أنه حتى ولو كانت الحياة الإنسانية ليست أكثر من لعبة يتسلى بها إله، فإن عملنا كقطعة حية في هذه اللعبة، هو أن نلعبها جيدًا، ومعنى ذلك أن السلام لا الحرب، هو عملنا الكبير، ذلك أننا لا نستطيع إلا به وحده، تكريس أنفسنا، لمهمة الحياة الكبرى وهي التعليم. وإذا ما أخذنا التعليم مأخذًا جادًّا، فسوف نحتاج إلى مدارس ذات أبنية مناسبة وساحات كافية، وأساتذة مهرة أكفاء، وما دام هؤلاء الأساتذة سيحتاجون إلى رواتب منتظمة من الدولة يعيشون بها فإنهم سيعيشون من مهنة يمارسونها، ولذلك يجب وفقًا لعاطفة هيلينية يشارك فيها أفلاطون، أن يكونوا غرباء[١٨] وسيكون الحضور يوميًّا إلى المدرس إجباريًّا بالنسبة للجنسين (وسوف لا نتحقق من التجديد التام في الاقتراحات المعروضة هنا إذا اعتبرناها تكرار للأمر المألوف في الجمهورية، وهو أن التعليم سوف يكون موضع اعتبار عام، وسيمتد ليشمل الجنسين، ذلك أن ما تضيفه القوانين كتصوير جديد بالكلية، هو كما قال برنت **Burnet** فكرة المدرسة الثانوية، وهي المؤسسة الدائمة لتعليم الصغار تعليمًا أعلى، بواسطة جهاز مجهز من الأساتذة المهرة المتساوين الذين أحسن تنسيقهم، والذين زودوا بكل ما يلزمهم، والذين يتجمعون في مؤسسة واحدة. وتقابلنا مثل هذه المدارس في التاريخ كنظم قائمة بالفعل في العهد الماسيدوني، يرجع ظهورها فيما يظن إلى التأثير لذي كان يحسن استعماله أعضاء الأكاديمية كسلطات معترف بها في التعليم والتشريع. وهكذا نرى أن التنظيم الجاري في كل مكان للتعليم الثانوي هو تحقيق مستوى مستمد مباشرة من أفلاطون). ولا ينبغي أن نسمح لأنفسنا بأن نقلق وننزعج من الهجوم على اقتراحاتنا الخاصة بتعليم البنات وبالرغم من إنها ظاهرة التناقض، إذا هناك في الدنيا أجزاء نرى فيها العمل الخارجي الذي افترض الأثينيون أنه عمل خاص بالرجال، يؤدي عادة بواسطة النساء، كما نرى من تجربة إسبرطة أن المرأة تستطيع أن تتصارع، إذا ما دربت على ذلك، وحتى لو أن المرأة الإسبرطية لم تُدرب، كما سيحدث ذلك بالنسبة لنسائنا،

فإنها تكون ذات منفعة حقيقية للدفاع القومي. إننا سنلح على ضرورة أن يكون نساء المدينة قادرات على الأقل، وعند الضرورة، على أن تصد المغيرين عن أسوارها[١٩]. وما دام التخطيط الاقتصادي لمجتمعنا يوفر فراغًا كبيرًا لجميع المواطنين، فيجب أن يكون مفهومًا أن ذلك الفراغ ليس لإشباع الشهوات والكسل، ولكن يجب أن يمتلئ بأنشطة جادة ومجهدة لحياة موجهة إلى تحصيل ما فيه تمام الجسم والعقل، وسينتظر من المواطنين أن يستيقظوا مبكرًا، وألا ينفقوا ساعات كثيرة ثمينة في نوم لا حاجة بهم إليه، وينبغي من أجل ذلك السبب، أن يتم إنجاز الأعمال العامة والخاصة في الساعات الأولى من النهار، ويجب أن يُؤخذ الأولاد إلى المدارس قبل طلوع الشمس، والتلميذ أكثر الحيوانات الصغيرة استعصاءً على الانقياد، وإنما كان ذلك بسبب ما فيه من ينبوع الذكاء، وهو ينبوع لا يظهر فيه (وهو صغير بوضوح)، ولذلك يجب أن نوجه عناية خاصة إلى أخلاقه. أما من حيث موضوعات الدراسة فيجب أن نعطي قدرًا كافيًا من الحساب من أجل أعمال الحياة العادية، وقدرًا من أوليات الفلك لفهم التقويم، وقدرًا من الموسيقى لكي يعرف الفرد كيف يحدث نغمًا على قيثارته، وستكفي هذه الدراسات إلى جانب القراءة والكتابة حتى سن السادسة عشر، ذلك إذا جعلنا السنوات الثلاث الأولى للقراءة والكتابة والسنوات الثلاث الثانية للتدريب على القيثارة، وينبغي أن نبذل عناية في عدم السماح للأذكياء من الأولاد بالاندفاع للأمام بسرعة، وللأغبياء بالتلكؤ والتخلف.

والمسألة الصعبة الوحيدة في أثناء هذه السنوات، هي انتفاء النثر المناسب للقراءة (وسبق أن عُولج أمر الشِّعر) ويمكن بالطبع أن نقرأ كتبًا في القانون والأخلاق، ولكن هناك صعوبة بالنسبة لأنواع النثر الأخرى (والصعوبة هي، إنه كان أغلب النثر المتاح في عصر أفلاطون يتألف غالبًا من كتب رجال العلم الأيونيين. ولأسباب تشرح الآن، كانت النغمة الخلقية والدينية، في ذلك الأدب غير سليمة) وبناء على ذلك ستحول إلى وزير التربية والتعليم برمتها، وهو سيعمل بنصح الخبراء المهرة الذين يعينهم. وفوق

وقبل الدراسات الأكثر أولية التي عددناها توًّا، تبقى ثلاثة فروع للمعرفة كموضوعات (للتعليم الأعلى) ينبغي على أحرار الرجال أن يحرزوا فيها بعض البراعة والتقدم، وهي الحساب والهندسة والفلك (بقدر أبعد من المعرفة الأولية جدًّا التي يحتاج إليها في معرفة التقويم)، ونحن لا نستطيع أن ننتظر من الشبان الكثيرين أن يحصلوا على مستوى متقدمًا حقيقة في هذه الموضوعات، ولكن قد نحتاج أن يتعلم كل تلاميذنا على الأقل القدر الذي يتعلمه الطلبة عادة في مصر بغير صعوبة، ذلك أنه توجد في مصر ألعاب يتعلم منها الأولاد كيف يكتشفون عوامل الأعداد (معاملات الأعداد) وكيف لا يمكن قياسها، والمساحات والأحجام، لذلك سيكون الاقتراح أن ينبغي أن يتضمن المنهج في التعليم الثانوي في الصفوف المتأخرة للمراهقين موضوعًا واحدًا هو (الحجوم غير «المعقولة» والجبر حتى المعادلات التربيعية كما هو الحال في هذه الأيام)، ويجب أيضًا أن يتابع علم الفلك إلى حد يكفي لأن نفهم منه فهمًا سليمًا وحده حركات الكواكب وسرعتها النسبية الصحيحة في مداراتها[٢٠]. وهكذا نرى أن تعليم أفلاطون الثانوي يقوم على أساس علمي وليس إنسانيًّا. ولكن ينبغي بالطبع أن تذكر أنه لم يكن من الممكن تمامًا أن يكون غير ذلك، إن اليونانيين لم يكونوا لغويين، ولو كانوا كذلك لما وجدوا أدبًا آخر كثيرًا غير أدبهم يفي بالدراسة. ولذلك فالتعليم الإنساني الأعلى في مثل هذه الظروف كان سيكون مقدرًا له أن يكون مصطنعًا. وينتهي الكتاب بقسم وضع في غير لباقة عن قيمة رياضات الميدان كنظام تعليمي، والرياضة الميدانية الوحيدة التي يشجعها أفلاطون هي نوع من الصيد يحتاج إلى الكد النشيط والاحتمال ونعني به القنص. أما الصيد بالشبكة، والفخاخ، وصيد السمك فينبغي أن يُحرَّم لسبب يختلف عما سبق.

* * *

ملخص الكتاب الثامن

وهناك قليل من الصعوبة التي تواجهنا ونحن نصنف محتويات الكتاب الثامن. إذ يجب أن نستعد أولًا لجعل الحياة اليومية للمجتمع متفقة مع الدين، وذلك بتزويد كل شهر ويوم بما يناسبه من شعائر العبادات، وما دامت الرياضات البطولية والموسيقية، والمباريات التي أوجدنا الاستعداد لها من قبل، ستكون جزءًا بالطبع من هذه العبادات، فإنه سيخلق الفرصة لوضع قواعد للمسابقات التي ستتميز بعض الأعياد الخاصة، وكذلك للتمارين العسكرية الشهرية المعتادة التي يقوم بها الجيش المرابط. وأفلاطون يؤثر أن تأخذ المباريات الأكثر خصوصية مكانها الذي تتدفق فيه الحياة المعاصرة الفعلية للألعاب العظيمة في كل العالم الهيليني. ولكنه يعيد بناء برنامج الأحداث، إذ يرى أن كل المباريات يجب أن تُؤدى من خلال ترتيبات ذات قيمة عسكرية حقيقية، لا سيما فيما يتعلق بالتطور السريع في جميع عدد الحرب، وما دامت هذه الحروب التمثيلية تدرب على الحرب الحقيقية، فإنها يجب أن تتضمن خطرًا فعليًّا، وتقضي مبادئ أفلاطون أن يقوم البنات بنصيبهن في كل هذه التدريبات بقدر ما تسمح أجسامهن، إلا أنه يعتبر نفسه غير أهل لأن يقدم أي توصيات أخرى خاصة عن ذلك الموضوع. وتقودنا هذه الملاحظات إلى أمر هام، يتعلق بمبدأ أخلاقي يضغط عليه أفلاطون ضغطًا شديدًا، أليس هناك خطر حقيقي من تلك الأخلاقية الجنسية المسترخية في جماعة لدى الشبان فيها والشابات فراغ واسع بعد العمل المرهق القاسي، وهم يتصلون ببعضهم في الألعاب الرياضية وفي غيرها من المطالب اتصالًا على ذلك المستوى من الحرية؟ ولكن أفلاطون يرى أن ليس هناك من خطر إذا استطعنا فقط أن نؤسس تقاليد اجتماعية سلبية. وتقضي القاعدة

الصحيحة بقمع العلاقات الجنسية الشاذة، قمعًا مطلقًا بوصفها شيئًا غير طبيعي، ويجب أن يقتصر الدافع الجنسي العادي اقتصارًا حادًّا على الزواج بزوجة واحدة، وهو يسلم بأن أشخاصًا كثيرين سيرون في ذلك الاقتراح شيئًا طوباويًّا، ولكنه يدفع ذلك بأنهم مخطئون، وبأن مثال الرياضيين المشهورين يشهد بأن العفة المستقيمة الدائمة شيء ممكن. ويمكن بإنصاف أن ننتظر من مواطنينا أن يقدموا الشيء الكثير لتاج الفضيلة كما يفعل الملاكمون غالبًا من أجل إكليل أوليمبي. إن الكبت التام لرغبة الفسق بالمحارم في الجماعة المتمدنة، يرينا كيف يمكن أن يصبح العقاب الديني والخلقي مؤثرًا ورادعًا، وتكون المسألة على ذلك النحو بسيطة وتتمثل في خلق نفس التقاليد الاجتماعية التي تقف في وجه الزنا كما تقف في وجه غشيان المحارم. وحتى إذا لم نصل وأبدًا لذلك المستوى المثالي فإننا نرجو على الأقل ألا نستطيع إلصاق وصمة عار على ما نكشفه من خرق للقواعد. وهكذا كانت نظرة أفلاطون للعلاقات الجنسية هي بالضبط ما يرفضه أنصاف المتعلمين من بيننا كمستوى من النسك والتقشف المسيحيين. وينبغي ألا يدهشنا ذلك، لأنه ما من أخلاقي يوناني جاد اتخذ قط الموقف الرومانتيكي للعلاقات الجنسية[٢١]، ذلك أنهم نظروا للاتصالات الجسمية نفسها كشيء غير عاطفي بالمرة، وكوظيفة حيوانية مجردة، يتنازل فيها إنسان ما، تنازلًا مؤقتًا عن قدره، ويصبح مضحكًا للغاية، ولو أنه وهو يمارس، -في نظرة الشهوة الملحة- مثل ذلك الغثيان لنفسه: يحظى بانغماس سهل في اللذة. أما اتجاه رابليه **Rapelais** نحو هذه الأشياء فأكثر تجاوبًا مع المشاعر الهيلينية من ذلك الحب المجنون للجنس عند سوان بيرون **Swinprne** أو ذلك الاتجاه الوجداني عند شيلي. ونجد أفلاطون في طلب العفة الذي ينادي به يريد فقط من مواطنيه، أن يجعلوا ممارستهم متفقة مع النظرية الأخلاقية المعروفة، ولا نجد في أي شيء مما يقوله إشارة إلى تصور مسيحي واضح ومتميز: إلى تطهير الوظائف الجسدية نفسها من أجل تحقيق هدف روحي. والآن وقد وضع أفلاطون الأخلاق الشخصية للمواطنين،

فإن بقية الكتاب الثامن من القوانين، تأخذ في اعتبارها أهم التنظيمات التي تعالج الأخطاء والاضطرابات التي يحتمل أن تحدث في جماعة تمتلك الأراضي، وما يؤدي إلى منعها. وهو يعالج تحت ذلك العنوان مثل هذه الأمور: كالاعتداء على الحدود، وتصريف مسالك المياه، وملكية الحيوان الضال، وهو يعطينا إشارة ذات معنى، نفهم منها أن المادة التي أُدخلت قد استعيرت بتوسع من مواد القانون الأتيكي القائم، والأمثلة التوضيحية التي يستعملها ليشرح المبادئ التي يرغب في أن يضغط عليها هي في الغالب نفس الأمثلة التي نلتقي بها ثانيًا في النظم الجستنيانية، والتي لا نزال نلتقي بها مؤخرًا في جريتيوز ونجد أيضًا في هذه الصلة بحثًا في النظم والأسواق، وفي الشروط التي يسمح بمقتضاها بممارسة، أي عمل. والموضوع الرئيس للتنظيمات المقترحة للسوق: هو الحرص على أن تكون كل الصفقات على أساس من الدفع المباشر، وعلى ألا تكون هناك مساومة ومماحكة في الأسعار، وعلى البائع أن يحدد الثمن، وألا يأخذ أكثر منه ولا أقل، ولا يبغي أفلاطون من ذلك كما أراد رسكن[٢٢] (**Rusrinir Fors Clavigera**) أن يحول بين البائع وبين طلب الكثير، بقدر ما يريد أن يمنعه، من التخلص من بضاعة منحطة مدعيًا التضحية. وسيباح للأجانب دخول أرض المملكة بحرية، وبشرط أن يكون لهم عملٌ يؤدونه، وأن يكونوا مطيعين لقوانين الدولة، ولكنهم يجب أن يبرحوها عادة بكل ما يملكون بعد عشرين سنة، وسيمنح حق الاستقرار الدائم فقط كجائزة لمن قدموا خدمات للدولة. ويجب أن نتذكر أنه نتيجة للتحريمات التجارية السابقة التي فرضها أفلاطون على مواطنيه، فإن كل الصناعات ستكون في أيدي الأجانب، أما السكان المواطنون فيتألفون كلية من ملاك الأرض ومَن يعملون لهم كأيديهم.

* * *

ملخص الكتاب التاسع

ونأتي في الكتاب التاسع إلى التشريع الجنائي، وإنه لمن أصالة أفلاطون العالية أن يستقر التمييز لأول مرة بين قانون الجنايات والقانون المدني للمخالفات (الجنح) على مبدأ جلي وصريح. والتمييز الأساسي الذي كان أفلاطون يفتقده في كل الإجراءات القضائية التي كانت قائمة بين الضرر أي مجرد إيقاع الخسارة أو التلف مما يمكن أن يقابل على نحو كافٍ بتعويض. وبين الجريمة، أي اغتصاب حق، مما يحتاج إلى وجوب توقيع عقوبة على الجاني بجانب قيامه بالتعويض عن الخسارة التي أحدثها. والنقيصة التي تتهم هنا الإجراءات الأتيكية والهيلينية هي أنها كانت تقيم بدلًا من ذلك التمييز الحيوي، شيئًا آخر غير صالح للأغراض التشريعية، وهو الفرق بين السبب الإرادي وغير الإرادي في أحداث التلف. ذلك لأن أفلاطون يعتبر ذلك التمييز فاسدًا فلسفيًّا، وذلك نظرًا لتأكيدًا سقراط الذي كان يقبله على نحو كامل، والقائل بأن كل الأعمال الظالمة، ترجع في النهاية إلى الجهل، ولذلك تعتبر غير إرادية، ولكن فيما عدا كلية النتائج التي يثيرها التناقض السقراطي، فإن التمييز الذي يعين بالإشارة إليه، ليس في أي حال بالتمييز الذي يتفق وغرض المشرع، إن السؤال الحيوي للفصل في قضية ما أمام المحاكم من حيث كونها قضية مجرد حكم بالغرامة، أو قضية فرض عقوبة ليس هو هل المدعى عليه تصرف بإرادة، أم بغير إرادة، ولكنه هو هل تسبب في خسارة أو انتهك حقًّا، وحتى يتم الإمساك بهذه النقطة فمستحيل أن تميز تمييزًا واضحًا، بين القضية المدنية والقضية الجنائية. ومن الطبيعي أنه عندما يتم التمييز مرة بين الضرر والجريمة فسيلي ذلك التقسيم بتقسيم للجرائم تبعة لخطورتها، وسنحتاج حينئذ إلى التمييز بين عمل جنائي ارتكب بقصد

اغتصاب خاص للحق، وآخر ارتكب بقصد ارتكاب جريمة أقل، أو ربما أكثر خطورة (وهكذا يمكن أن يكون إحداث جرح للجسم بقصد التعجيز، أو ربما بقصد أحداث تشويه، أو بقصد القتل)، فإن الأمر يحتاج لأحكام مختلفة إذا نحن أردنا أن نعاقب كل هذه الجرائم العقاب العادل، ومن هنا جاءت عناية أفلاطون في تفصيلات قانونه الجنائي، فنراه يدخل في حسابه الطبيعة الدقيقة للقصد الذي نظنه قد حرك المذنب، وكذلك التمييز بين جريمة التهيج المفاجئ، التي تُرتكب تحت وطأة الغيظ أو الثورة الانفعالية، وجريمة التهيج المسبوق بالتروي، وبين كل من هذين وجريمة الحرفة، وهو يرى أنه يجب عليه أن يدخل في اعتباره الفرق بين الحالات (حالات المواطنين، والمقيمين، والأجانب والعبيد) وبين المجرم والضحية، أو كليهما، ونتيجة لذلك، كان القسم من (القوانين)، الذي يبدأ بالكتاب التاسع، يشكل بوضوح نموذجًا عمليًّا حقيقيًّا للتشريع الجنائي، بما يغطيه من كل فروع انتهاك الحقوق العام منها والخاص.

وفي انتفاء العقوبات الخاصة بالجرائم المتنوعة، فإن ما يصدم القارئ الذي ألف الممارسة الأتيكية الفعلية بأعظم قوة: هو التكرار النسبي لعقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة، بل والتكرار الأعظم لفترات السجن الطويلة العادلة.

ولم يكن الموت بالعقوبة العادية في أثينا، اللهم إلا بالنسبة لجرائم خطيرة معينة ضد الدولة، كذلك كان سجن المواطن غير معروف، اللهم إلا في صورة احتجاز مؤقت لمذنب قُضِي عليه بغرامة. لذلك كان تكرار السجن لسنة أو أكثر في قانون أفلاطون أمرًا غريبًا من وجهة نظر الرجل الأثيني، وإن كان غير غريب من وجهة نظرنا. ويجب أن نتذكر أن عقوبة الإعدام، ليست هي في الحقيقة العقبة القصوى، وفقًا لمبادئ أفلاطون الخاصة، إذ هو ينظر إليها كأنها إجراء أكثر رحمة عن طريق طرد المذنب الذي لا شفاء له من الدنيا، بدلًا من تركه يعيش في حالة من الشر الأخلاقي كمجرم يعيش سجينًا في حالة من العزلة والمهانة والبؤس. ويحتمل أن يخرج القارئ من الحديث بانطباع سيئ من كل من الاستعمال الحر للعقاب البدني،

لا سيما إذا كان المذنب أجنبيًّا أو عبدًا، ولكنا نحتاج لأن نذكر أمرين، أحدهما أن أفلاطون لا يتعاطف مع النظرة الوجدانية الحديثة، التي تعتبر العقاب البدني يمتهن المذنب بطريقة خاصة، والثاني أن الجرائم التي يرتكبها العبد في جماعة الرق فيها أمر معترف به، تحمل الثورة وتفتتح قائمة الجرائم التي تعالج بالفعل في الكتاب التاسع، بجرائم خطيرة معينة ضد الدولة ككل، وتقابل جميعًا بالإعدام، عندما يكون المذنب مواطنًا، وهي جرائم انتهاك حرمة المعابد، والخيانة العظمى في صورة محاولات مباشرة لقلب دستور الدولة، والتعامل بخيانة مع العدو الأجنبي، وتنظر هذه الجرائم أمام محكمة تتألف على نحو مشابه جدًّا للمحكمة العليا الأثينية، التي كانت تعقد فوق جبل مارس، وأعضاؤنا حراس القانون، وقضاة العام السابق. وأفلاطون يخطط ضد إجهاض العدالة بعدة شروط هي أنه يجب على كل عضو من أعضاء المحكمة أن يعلن حكمه في القضية، وإن تتوزع الإجراءات على ثلاثة أيام خلافًا للقضاء الأثيني، ثم معالجة الجرائم الخطيرة ضد شخص الفرد وفقًا لترتيب يتفق مع جسامتها، القتل، وبتر الأعضاء، والجراح بقصد القتل، والتهجم البدني.

* * *

ملخص الكتاب العاشر

ويبدو أفلاطون في الكتاب العاشر، وهو الكتاب الذي يعتبر تاريخيًّا ومن نَواحٍ كثيرة، أكثر أجزاء المؤلف كله أهمية وخطورة، حيث يبدو فيه كمجدد على نحوٍ مزدوج، ذلك أن الكتاب أساس لكل ما تلاه من لاهوت طبيعي[٢٣]، وهو المحاولة الأولى في الأدب العالمي، لإثبات وجود الله وحكومة العالم الأخلاقية من الوقائع المعروفة في النظام الكوني المشاهد. وهو يشمل أيضًا أول اقتراح أُعِدَّ -فيما نعلم-، لمعالجة الاعتقادات الخاطئة في الله والعالم غير المرئي كجرائم والتحقيق من أجل كبت وإخماد الانحراف الضال المهرطق. ولقد كان (الإلحاد)، يعني عدم الاحترام

العلني للنظام الديني في أثينا، مثل غيرها من المجتمعات القديمة الأخرى، إثمًا كبيرًا بالطبع، ولكن يبدو أن مجرد التعبير عن الرأي في مثل هذه الأمور كان يعتبر جريمة، ولقد كان التعامل مع سقراط نفسه إيضاحًا مثيرًا وأخاذًا لهذه النقطة، فمن الواضح أن الذنب الحقيقي لسقراط في نظر الديموقراطيين الذين ساقوه إلى المحاكمة كان غلظ طبعه المفترض، وذلك ما كان يقصد بإفساد الصغار، وهي التهمة التي زعموها ضده، أما المعنى الحقيقي للتهمة، الإضافية، وهي ممارسة طقوس دينية جديدة، فيبدو أنها لم تشرح قط بواسطة المدعين أنفسهم، والشيء الوحيد الذي يمكن أن يقال عنها بنوع من الثقة، إنها ليست تهمة التمسك بآراء ضالة في الدين، زد على ذلك وكما نعلم من أفلاطون نفسه، فقد أوشك سقراط على نيل البراءة، وكان قمينًا أن يتحقق له ذلك بجلاء، لو أنه رغب في اتخاذ لهجة أكثر احترامًا في دفاعه. وقد استطاع أفلاطون أن يكون صاحب اقتراح اضطهاد الرأي؛ لأنه كان يرى أن هناك اعتقادات معينة تسمم الحياة الأخلاقية للجماعة، وأنه في الإمكان البرهنة على أنها زائفة، وسيكون موقفه في ذلك الأمر هو بالضبط الموقف الذي سوف تتخذه الكنيسة المسيحية في العصور الوسطى فيما بعد، اللهم فيما عدا استناده إلى العلم، وليس إلى سلطة الوحي التي هي فوق الطبيعة، ومن هنا كان من الصعب، إذا ما أخذنا بمقدماته، أن نقول بأن بعض المعتقدات، هي زائفة في نفس الوقت وسامة أخلاقيًّا، وأن نجادل في خاتمته القائلة: بأن الدولة تكون خائنة لواجبها إذا سمحت للسم أن ينتشر.

وعدد الاعتقادات الخاصة الذي من ذلك النوع، والتي ينتج عنها بالفعل -إذا لم تكبح- الحياة الشريرة وفقًا لما يراه أفلاطون- ثلاثة:

١- الإلحاد البسيط بالله، أو إنكار أن يكون هناك آلهة من أي نوع، وهو مبدأ يعالجه كشيء مطابق للنظرية الطبيعية القائلة بأن الكون بما فيه من عقول، هو نتاج للحركات التي لا غرض لها من العناصر الهيولية (المادية).

٢- المبدأ القائل بأن هناك آلهة ولكنهم يقفون موقف الحياد الكلي إزاء سلوك البشر، وذلك ما قد نستطيع تسميته بالاعتقاد بالله دون الإيمان بالوحي.

٣- والمبدأ القائل بوجود آلهة، وبأنهم يمارسون حكمًا على أفعال العباد، وأن غير التائبين من غلاظ القلوب يستطيعون الإفلات من القضاء الإلهي بالصلوات تقديم القرابين ويعتبر الأول من بين الثلاثة، وهو الإلحاد البسيط بالله، أقلها جدارة باللوم من الناحية الخلقية، أما الثالث فهو أعظمها سوءًا بكثير، وأفضل لنا هو ألا نعتقد في أي إله قط، ولا نعتقد في إله مهمل لا يأبه لشيء، والأفضل كذلك أن نعتقد في آلهة مهملة، ولا نعتقد في آلهة تقبل الرشوة. واعتقاد أفلاطون الخاص، هو أنه يستطيع أن يبرهن على زيف الإلحاد بالله، وإن كان التدليل لا هو بالسهل، ولا هو بالموجز، وذلك فضلًا عن أن دحض الضلالتين الأخطر من الناحية الأخلاقية، يصبح أمرًا بسيطًا، عندما يبرهن مرة على وجود الآلهة أو الإله.

ومن الضروري قبل أن نمضي في دحض مذهب عدم الاعتقاد في وجود الله: أن نبين أننا نفهم موقفه والدوافع التي تقف وراء ما لديه من شك. إن أفلاطون يرى أن الإلحاد بالله، هو حصيلة عاملين تاريخيين، مادية الأيونيين الأوائل رجال العلم، الذين افترضوا أن نظام العالم ممكن أن يعلل بمبادئ آليه، دون أي إشارة إلى تصميم عاقل أو غرض، والنظرية السفسطائية، للسمة التقليدية والنسبية الخاصة بالفروق الأخلاقية، وسيدحض كُلًّا من المبدئين تمامًا -فيما يرى- إذا استطاع أن يبين إن كل حركات الجسم، إنما تنشأ عن حركات تسبق في النفس، وسيكون الغرض العاقل بالفعل في هذه الحالة، والصنعة الماهرة، أصلًا لكل من الطبيعة والصدفة، وسيكون من المستحيل أن نتمسك، بأن المقولات العظيمة السياسية للأخلاق العقلية، هي مجرد وهم ذاتي، لكائنات هي نفسها حصيلة تطور غير موجه. ولذلك كان ما يجب أن يتضح في الحقيقة هو أن نقرر ببساطة تامة أن العقول أي (النفوس، وليست الأجسام): هي ما يجب أن نبدأ به هناك.

والدليل على أن نظام الطبيعة نفسه يستلزم سلفًا توجيهًا عاقلًا يدور حول تحليل فكرة الحركة أو السير. والنقطة البالغة الأهمية، هي أن كل حركة تمثل واحدة من نوعين، فهي إما أن تكون حركة قادرة على تحريك غيرها ولكنها لا تستطيع أن تحرك نفسها، فتكون بذلك حركة معطاة أو منقولة، أو حركة تستطيع تحريك نفسها كما تحرك غيرها، أعني أنها حركة ذاتية نابعة من النفس، وواضح أن الحركة المنقولة المجردة، تستلزم سلفًا وفي ترتيب العلل، ومهما كثرت أدوات النقل: حركة ذاتية لشيء كأصل لها، ونحن نقول دائمًا عندما نرى شيئًا تصدر منه بوضوح حركة ذاتية، إن ذلك الشيء (حي)، أو نقول شيئًا يؤدي نفس المعنى، وهو أن به نفسًا، وهذان التعبيران متساويان بدقة، يكون تعريف النفس في كلمات أخرى أنها ببساطة الحركة التي تستطيع أن تولد نفسها، وأن تقول كما سبق أن قلنا: إن الحركة المنقولة تدل على حركة ذاتية سابقة الوجود، ذلك يعني إذَنْ أن حركة النفس من مزاج، ورغبات، وتقديرات، واعتقادات خالصة، وأغراض وذكريات: هي المنابع الذاتية والأسباب لكل الحركات الآلية، التي ليس بينها حركة واحدة ذاتية، وهكذا يتضح أن النفس أو العقل، هي السبب في كل حركة كونية كما دلل على ذلك باختصار أكثر في محاورة فايدروس. ولكي نعلل ثانيًا الحركات الفعلية في الكون، يجب أن تكون هناك أكثر من نفس «ومعنى ذلك أن مبدأ أفلاطون لا يقول بوحدة الوجود، ولكنه يقول بإله من نوع ما» ويجب أن يكون هناك على الأقل نفسان، بل قد تكون هناك نفوس أكثر بقدر ما يحتاج إليه تعليل الوقائع، ذلك أنه يوجد في الدنيا -كما نعرف- الترتيب والنظام، كما يوجد أيضًا عدم الترتيب والفوضى، ومن هنا كنا لا نستطيع تعليل الوقائع كما لو كانت كلها ناشئة عن نفس واحدة هي أصلح النفوس وأفضلها؛ إذ يجب أن يكون هناك نفس واحدة أو أكثر ليست عاقلة وحكيمة تمامًا، وليست على تمام الخير، ولكن دراسة الفلك ترينا أن الحركات السائدة أو الشاملة جميعها للوجود تمثل الترتيب الدقيق والنظام، أما الفوضى الجزئية فغير مسموح بها في كل مكان، ومن ثم وجب أن

تكون النفس العليا نفسًا كاملة الخير، وتلك هي التي يجب أن تكون الله. والإشارة إلى الفلك بوصفه العلم الذي يقنعنا أشد إقناع تميط اللثام عن الحكمة الكاملة المستقرة في قلب النظام العالمي، (وهي إشارة تذكرنا بعبارة «كانط» المشهورة رغم ما فيها من خلاف: تلك التي تذكرنا عن السماء المرصعة بالنجوم من فوقنا، والقانون الخلقي في داخلنا) وهذه الإشارة تنال مزيدًا من الوضوح ببعض الملاحظات الشائعة الواردة في الكتاب الثاني عشر، عن الفرق بين الروح في المذهب الدنيوي لدى العلم الأيوني الأول، وبين التقوى التي هي سمة الأكاديمية، ووفقًا لأفلاطون، وهو الذي كان يفكر في الكواكب على الخصوص، ولأن الأمر يرجع بالضبط إلى أن علماء الفلك في الأكاديمية كانوا أكثر إلمامًا إلى حد بعيد بالنظام الدقيق الذي تتلاءم فيه الحركات المعقدة للأجسام السماوية، بالرغم من كل ما فيها من تعقيد، مع قانون رياضي بالغ الإحكام والضبط، إلى حد أنها لا تستطيع أن تتجنب الاعتراف بوجود عقل أعلى يوجهها. وطالما كان ممكنًا أن نفترض أن الكوكب هو في حقيقته، وكما يوحي اسمه، نجم هائم وشارد في الفضاء الكوني، فإنه يكون هناك بعض العذر لعلماء الكون اللا دينين، بل وعذر أكثر للشك العام القائل بأن دراسة نظام الكون، إنما هي دعوة مسبقة لعدم الاعتقاد، ولكن عالم الكون (الأكاديمي غير التقي)، يكون مجنونًا إذا نحن عبرنا عن فكر أفلاطون بلغة (كانط) فإن الإيحاء الحق للفلكية العلمية هو أن (مملكة الطبيعة هي في ذاتها جزء من مملكة أوسع للغايات). وهناك عدة نقط تتصل بالحجة السابقة علينا أن نلاحظها:

١- فنحن نلاحظ أن الشر كالخير يقال عنه بصراحة أنه يرجع (للنفوس)؛ وذلك يستبعد مبدأ الأفلاطونية الذي ظهر فيما بعد والذي أصبح بمقتضاه (أمرًا مستقلًّا هو المرجع النهائي للشر).

٢- وقد تحدد القول عن الإله أو -الآلهة- بأنه نفس، وتحدد القول عن النفس بأنها (حركة ذاتية). والفارق الأساسي بين اللاهوت عند كل من أرسطو

وأفلاطون هو بدقة أن أرسطو يصر على أن يجعل أيضًا خلف مثل ذلك المصدر للحركة، محركًا غير متحرك وأكثر نهائية. ونشاط إله أرسطو نشاط محصور بدقة داخل ذاته، إنه تأمل متصل في ذاته، أما إله أفلاطون فنشاطه الخارجي شيء جوهري، فهو إذَنْ، على خلاف إله أرسطو، خالق، وذو عناية، بمعنى حقيقي (أما عما إذا كان أيضًا خالقًا بالمعنى المسيحي الكامل، فذلك سؤال أصعب، وستعتمد إجابتنا عنه على تفسيرنا لما ورد في تيماوس عن نشوء العقل وتطوره على نحو صعب ومجازي). وأفلاطون، على أي حال، جاد بالإطلاق في نسبة الغاية والتصميم، والتخطيط والتبصر لله.

٣- ومن الناحية الشكلية فالحوار لا يقيم وزنًا للسؤال الذي لم يشعر الإغريق قط بأهميته على الخصوص، وهو ما إذا كان هناك إله واحد أو آلهة كثيرة، ولكن تكرار عبارة (أفضل النفوس)، يرينا على الأقل أنه يوجد في اللاهوت الأفلاطوني نفس واحدة عُليا في السلم الديني للنفوس الخيرة، وستكون بذلك هي إله بمعنى لا يمكن أن يطلق على غيرها. والعلاقة بين هذه النفس، وهي المسؤولة عن الحركات العليا للنظام في الكون، والنفوس الأقل، المسؤولة عما هو أبسط من الحركات المتناسقة، مثل المدارات العديدة للكواكب: فذلك ما لم يشرحه أبدًا بأكثر مما شرح أرسطو العلاقة بين محركه الأول غير المتحرك للكون، والمحركات غير المتحركات الفردية في نظامه الفلكي للمدارات.

ولقد كان كافيًا من أجل تحقيق الغرض العملي للقوانين أن يثبت أفلاطون أن كل مجرى الأحداث مدبر بحكمة كاملة دون أن يقدم في تفصيل للاهوت النظرية المحكمة.

٤- والحجة الأفلاطونية عن وجود إله هي الحجة التي يُطلق عليها (البرهان

الكوني)، وهو يبدأ من حقيقة وجود عالم ذي بناء محدود كمادة للشرح، وتقسيم هذه المادة بما يجعلها على نحو يسمح للبرهان القائم عليها بأن يتضمن أيضًا في نفسه الحجة المسماة (بحجة التصميم).

وهكذا أصبح التدليل البعدي **A. Postemoti** جديرًا فقط بأن يكون حسب معنى العبارة استدلالًا صاعدًا من النتيجة للسبب. إنه لا أثر في أفلاطون ولا في الفلسفة اليونانية عامة فيما أعتقد، للبرهان القبلي الدقيق **Apriori** أو الوجودي الجدلي، القائل بأن إنكار الوجود الإلهي يشكل تناقضًا ذاتيًّا لا معنى له.

ويصبح الآن دحض الضلالتين البالغ الخطورة عملًا بالغ البساطة، ذلك أن الاعتقاد بأن الإله، أو الآلهة، لا يبالي أو لا يبالون بسلوكنا، يعتبر أمرًا طبيعيًّا في عقل مزود بطاقة كبيرة من الورع والتقوى تحول بينه وبين التردي في حمأة الإلحاد، ولكن منظر النجاح الظاهري للشر يصيبه بصدمة. إن اللا مبالاة الإلهية يمكن فقط أن ترجع إلى العجز عن تنظيم أفعال الناس، وإلى الاعتقاد بأن هذه الأفعال من التفاهة وعدم الأهمية، بحيث لا تستحق الاهتمام، أو إلى الكبرياء التي يعتبر صاحبها أنه أسمى وأعلى من أن يلتفت إلى ذلك العمل المتواضع. ولكن العجز، والجهل بالمعنى الحقيقي للشيء ذي التفاهة الظاهرة، والغرور.. كل ذلك لا يليق بما تتسم به النفس الكاملة الخير، ونحن نستطيع في الحال أن نرى أن الحكومة الأخلاقية للعالم، بل وكل ما فيه يمكن أن يصان على نحو كافٍ بسن قانون واحد غاية في البساطة، ذلك أن إيجاد التطابق بين النفس وبين الحركة الذاتية، قد أثبت في الحقيقة، وعلى نحو عارض، خلود جميع النفوس، وكما دللت على ذلك محاورة فيدروس **Phaedrus**، ومثل هذه النفوس خالدة لأنها تملك في داخلها السبب الكافي والضروري لدوام البقاء. فإذا افترضنا إذَنْ أن الله قد سن القانون البسيط، والقائل بأن النفوس –فيما يقال– تنجذب نحو صحبة ما يماثلها، فإنه ينتج عن ذلك في الحال أنه في المجرى اللا نهائي الذي تتوالى فيه حياة الأفراد ومماتهم، تتخذ نفس كل إنسان بثبات، طريقها

إلى صحبة ما يماثلها في عقله، وإذَنْ فكل منا في النهاية «يَفْعَل أو يُفْعَل به» ما هو جدير بأن يفعله رجل مثله، أو ما هو جدير بأن يفعل به. ذلك هو حكم الله الذي يستحيل الفرار منه. وأسوأ الضلالات جميعًا هي تلك التي تمثل الله كما لو كان يرتشي بالفعل بالقرابين، أو يمكن تملقه بالعبادات الشكلية، بحيث يغفل طرفة عين عن الظلم، وهذه الضلالة يمكن أيضًا تنحيتها بإيجاز أكثر، لأننا كما لو كنا نتهم فيها أفضل النفوس بلا أخلاقية الراعي المأجور الذي يرشوه الذئب ليغفل عن تمزيق القطيع. ذلك اللاهوت الطبيعي يتعلق بالطبع لا بالقانون الفعلي ضد عالم التدين ولكن بمقدمته. والقانون المقترح نفسه قانون عبوس، ذلك أن التعضيد العلني للمبادئ المحرمة يجب أن يخطر به القضاة، والقاضي الذي يهمل في اتخاذ قرار بذلك الصدد، يصبح هو نفسه عرضة للمحاكمة بتهمة الإلحاد، وستنظر القضايا أمام المحاكم المكونة من قبل لعلاج الجرائم الكبرى، وفي كل قضية ضلالة يجب أن تميز بين الجريمة الأبسط للمذنب الذي هو فيما عداها رجلًا يحيا حياة فاضلة، وبين الجريمة الأسوأ للمذنب الذي تزداد ضلالته ضخامة بحياته الشريرة، والأقل إجرامًا، وهو (الملحد الفاضل) يجب أن تقتصر في كل حالة على ما ليس أقل من خمس سنوات في بيت الإصلاح، حيث لا يسمح للمذنب بالكلام مع أحد سوى أعضاء المجلس الليلي **Nacturnal Council** –وهو جهاز سيوصف وصفًا أكمل في الباب الختامي من القوانين– وذلك الجهاز هو الذي سيبحث مع المذنب أخطاءه، وفي الإدانة الثانية لذلك المذنب يصدر دائمًا الحكم بالموت. أما بالنسبة لأسوأ الكفرة جميعًا، وهو ذلك الدجال الذي يتجر بسلامة نية الجمهور الأكثر بساطة، عن طريق إيجاد الخرافات والخزعبلات والطقوس اللا أخلاقية، مما يعتقد فيه هو نفسه، فإن أفلاطون يقترح ما يرى فيه العلاج الفاصل. فأمثال هؤلاء الرجال يجب أن يبقوا مسجونين طوال حياتهم على نحو صارم في سجن إدانة معزول يحتجبون فيه عن كل البشر، ولا يدفنون عند الموت، والحق أنهم يعتبرون كأموات بالقانون منذ لحظة إدانتهم[٢٤]. ويتلو ذلك القانون

قانون آخر، وهو نوع من أحكام الاعتزال يهدف إلى حماية الجماعة من أمثال أولئك الدجالين الدينيين. وهو لن يسمح بمزارات أو بقربانات سوى ما يتعلق بالعبادات العامة للدولة. ولن تكون هناك محاريب للصلاة في البيوت الخاصة، وكل مَن يرغب في تقديم أي نوع من القربان يجب أن يقدمه على المذابح العامة ومن خلال الوزير العام للدين، ووفقًا للطقوس القائمة. وبذلك فقط تستطيع الدولة أن تصون نفسها من الوقوع في أنواع الإلحاد التي يزيفها الكهنة لإخضاع الشعب.

* * *

ملخص الكتاب الحادي عشر

ويختص الكتاب الحادي عشر بسلسلة من القوانين الخاصة بجرائم أقل خطورة، وهو يعرض على التوالي لقانون اللقية وقانون منع الغش في البيع والشراء، وقانون تنظيم تجارة القطاعي وإدارة الفنادق، وللشروط التي يجب التعاقد عليها في أعمال (الشغل بالقطعة) من كل نوع وبمكافأتها. وتلي ذلك قواعد محكمة عن تنظيم الوصاية عندما لا تكون هناك وصية، ثم رعاية الأيتام، تلك الرعاية التي يجب أن تهيمن الدولة عليها بعناية. ويأتي بعد ذلك قانون علاج الخصومات العائلية من شتى الأنواع، وسيكون ذلك القانون متشددًا على الخصوص في فرض الاحترام المناسب للوالدين وللمسنين عامة، والجريمة الثانية التي يعالجها هي جريمة إلحاق الأذى بالعقاقير المهلكة، وهي تلك الجريمة التي حرم أفلاطون ارتكابها كجريمة استعمال شراب الحب والرقى والتعاويذ من كل نوع، وكان يمكن تجاهل هذه الجريمة الأخيرة في مجتمع يتكون من كائنات كاملة العقل، ولكنها يجب أن تدخل في الاعتبار بالنسبة للمجتمعات التي ينتشر فيها الاعتقاد السائد في قدرة السحر، ويجعل من الساحر شخصًا خطرًا. ويتقدم أفلاطون -بعد الفقرة التي تعالج السرقة والاختلاس- متمسكًا بضرورة فرض العقاب المناسب على غير الأسوياء وضعاف العقول فرضًا عامًّا. إذ

يجب التسول بدقة عن طريق القانون، وإن كان يجب أيضًا أن يكون من المسلم به كواجب عام ألا يوجد أحد حتى ولو كان عبدًا، يموت جوعًا بسبب عدم وجود عمل له دون ما خطأ منه. وينتهي الباب بقواعد قبول الشهود في المحاكم، وجزاء شهود الزور. أما حب إثارة المشاكل والقضايا، فقد كان من أنواع الفشل الشائع في أثينا كما نرى في أرستوفان والخطباء، ويكبح أفلاطون ذلك النوع بالعقاب على ما فيه من تقاضٍ كيدي، ثم هو يذهب إلى حد جعل الذنب كبيرًا في الأحوال التي يتبين فيها أن دافع المتقاضي هو الربح الشخصي.

وبروح مشابهة نراه يقترح منع سوء استعمال حرفة أو مصنف الخطب للمدعي المتعمد، وذلك يجعل المحامي في القضايا الكيدية عرضة لنفس العقوبات التي تفرض على موكله. وكثير من المواد المفصلة في ذلك الجزء من القوانين، يمكن أن تبين، بل ويمكن أكثر من هذا أن نشتبه في أنها تقوم على أساس التشريع الأتيكي، ذلك التشريع الذي يحاول أفلاطون أن يصلحه حيثما يجده غير شافٍ ولا مقنعًا.

* * *

ملخص الكتاب الثاني عشر

ونعود في الكتاب الثاني عشر إلى القانون العام، ويفرض أفلاطون فيه العقوبات على الصور المختلفة من سوء الخلق الصادر من السفراء أو من أفراد البعثات العامة كما يفرضها على اختلاس المال العام، وهي جريمة كان يُتهم بها دائمًا السياسيون الأثينيون من قبل خصومهم، ويواجهها أفلاطون بقانون يوجب الموت دائمًا على مثل ذلك التضييع الخطير للثقة دون التفات إلى مقدار الاختلاس نفسه، ويلي ذلك التنبيهات والتوصيات التي تعالج أهمية النظام العسكري المستقيم، والعقوبات التي يواجه بها التمرد والعصيان، ثم والامتيازات التي يمكن أن يكافأ بها مَن يؤدّون خدمات، والأعذار المقبولة عند الفشل في تنفيذ الأوامر العسكرية، وما يتعلق بتكوين

محكمة عسكرية لمعالجة مثل هذه الأمور. ولضمان العدالة في عملية إعفاء الحكام من واجبهم باتخاذ ما كان يمارس في النظام الأتيكي حيث كان يحتاج كل حاكم عند انتهاء مدته إلى عملية فحص: وقد أولى أفلاطون عناية خاصة بتكوين المجلس المنوط به سلوك هؤلاء الفاحصين، إذ يجب أن يكون الأعضاء فوق سن الخمسين، وتحت سن الخامسة والسبعين، ويتم اختيارهم في جو من المهابة الخاصة وبالتصويت العام، ويمنح كل صاحب صوت صوته للشخص الذي يعتبره في سيرة حياته كلها أحسن المواطنين وأقدرهم جميعًا، وتتكرر عملية التصويت حتى يصبح عدد الأسماء المطلوبة غير قابل للاستبعاد، وسيعين على ذلك النحو، وللوهلة الأولى، مجلس مكون من اثني عشر عضوًا، وسيكفي بعد ذلك أن ينتخب كل عام ثلاثة أعضاء جدد، وتعتبر العضوية في ذلك المجلس أسمى تكريم يمكن أن يمنح لمواطن في حكومة أفلاطون. ويصحب ذلك مظاهر استثنائية من الامتياز أخصها الجنازة الرسمية. ولكنه حريص مع ذلك على أن يتيح فرصة الاستئناف بالنسبة لقراراته، وهو يريد أن يبعد أي عضو من مركزه إذا أدى مثل ذلك الاستئناف إلى ضرورة إنهاء عمله، وعرضًا، وفي مجرى المناقشة، يكشف أفلاطون بحاسته الخاصة الرفيعة عن أهمية الصدق، وعن تصور الممارسة الأتيكية بصدد الكلام الصادق، وذلك برفضه السماح بأداء اليمين للمواطنين خلال الإجراءات القضائية. ذلك أن السماح لمدَّعٍ بالقسم ليس في رأيه، وكما يرى البشر جميعًا، إلا مغريًا بعدم التقوى وبشهادة الزور. وهو لم يذكر شيئًا حتى الآن عن اختلاط مواطنيه ببقية العالم الهيليني. ذلك أنه لا يرغب في تشجيع روح العالمية، بل ولا في تعريض الأخلاق الأهلية للآثار الناتجة عن التدفق الواسع للأجانب. على أنه من الناحية الأخرى لا يستحسن النفور الفطري الذي يقابل به المصريون والإسبرطيون الأجانب، وهو يتوق لأن يجعل مدينته في الطليعة من مسايرة كل التقدم الاجتماعي والعقلي. ولذلك، وفي الوقت الذي لا يسمح فيه للمواطنين بالسفر إلى الخارج قبل أن يبلغوا سن الخمسين، ويريد منهم حتى في

ذلك السن أن ينالوا إجازة الدولة، فإنه يرغب في أن يقوم رجال ذوو سن ناضج وخلق معقول بزيارة مجتمعات أخرى جريًا وراء أي نظم يمكن نقلها على نحو مشروع، ويجعل واجبًا على مثل أولئك المسافرين أن يرفعوا عند عودتهم تقريرًا بملاحظاتهم للمجلس الليلي، وهو نوع من المجلس القائم للأمن القومي، وهو مجلس يناط به الإشراف العام على كل الشؤون ويظل في حاجة للانعقاد الدائم. وهو جهاز مختار يتألف من أعضاء المجلس الذي تكلمنا عنه من قبل، وأعني به مجلس حراس القانون العشرة الكبار، ووزير ووزراء التربية السابقون وعدد مساوٍ من المحكمين الأصغر الذين يختارون معًا بين الثلاثين من العمر والأربعين، وسيكون أحد واجبات ذلك المجلس الهامة تسلم تقريرات المسافرين العائدين، واستعمال حصافته في إدخال النظم الاجتماعية وفروع البحث التي يكون تقريرهم عنها مشجعًا. وهكذا، وبالرغم من كل ما للمدنية من الاكتفاء الذاتي فإنها لا تصبح ضحلة الخلق أو الذكاء. وستكون هناك هيمنة حذرة بالمثل على دخول الأجانب المؤقت في المملكة: فالأجانب الذين يأتون للتجارة أو من أجل شؤونهم الخاصة، سيقيمون مكرمين وسيجنبون المعاملات الضارة، ولكن سوف لا تتاح لهم فرص الاختلاط الشخصي مع بعض المواطنين خارج نطاق الضرورة التي يتطلبها عملهم، ولكن الدولة ستقدم التشجيع الفعال للمسؤولين من الزوار الأجانب الذين يكون هدفهم تقديم دروس أو تلقيها في علم الإدارة الحقة لشؤون الدولة، ذلك أنهم سيكونون ضيوف الشعب المكرمين، وستفتح أمامهم كل الأبواب.

والصفحات التي تلي ذلك مباشرة تعالج نقطًا قانونية متنوعة، ونرى هنا، وفي الإقحام المربك للقسم الخاص بالرياضة الميدانية في نهاية الكتاب السابع: نرى بشكل أدعى للملاحظة من أي مكان آخر في القوانين، ما يدل على أن الكتاب لم ينل حقه من الترتيب النهائي. فالقواعد توضع في مقال سريع عن تقديم الضمان، والشروط التي يستطيع بها رجل واحد أن يفتش بيت آخر أو ممتلكاته بحثًا عن متاع

مسروق. واصطلاح الملكية غير المتنازع عليها الذي سيؤدي إلى خلق مبدأ التملك بمضي المدة، والعقوبات المناسبة لمثل هذه الجرائم المختلفة، كالتدخل بالإكراه عند ظهور طرف يرفع قضية أو ظهور شاهد أو تدخل متنافس في الألعاب الرياضية العامة، أو استلام المتاع المسروق، أو قبول خدام المصلحة العامة للهدايا كثمن لأداء واجباتهم الرسمية، وهي جريمة يُعاقِب عليها أفلاطون بالموت. ويأتي بعد ذلك قانون موجه ضد تبديد الثروة في طقس ديني مبتذل وكثير النفقات. ويسمح أفلاطون بالخشب أو بالمرمر كمادة للصور التي تستعمل في العبادة العامة، وبالقماش الساذج الأبيض فقط كملابس، وهو يضع حدًّا صارمًا للمبالغ التي يمكن أن تصرف بهذه الطريقة هو لا يسمح بالصور تحقيقًا لأغراض منزلية!

ويبقى الآن موضوعان فقط لعلاج ما يتم له تخطيط الجهاز القضائي، أولهما تنظيم الإجراءات في حالة القضايا بين أشخاص مواطنين (ذلك إن مثل هذه التنظيمات -كما التقينا بها من قبل- كانت تتعلق بالحالات التي تكون فيها مصالح الدولة موضع اعتبار) ويُعنى أفلاطون هنا بإتاحة إمكانية مضاعفة للاستئناف والمرافعة. وهو يرغب في أن تحال أولًا مثل هذه الادعاءات المتنازع عليها إلى قاضٍ عرفي يعينه الأطراف. وسيُرفع استئناف وفقًا لتقدير أحد الأطراف إلى محكمة محلية بالقسم الذي يتبعوه، ثم يُرفع استئناف ثانٍ من هذه المحكمة إلى واحدة من المحاكم العليا المكونة من قبل، ولكن العقوبة المحتملة إذا تأيد الحكم المتنازع فيه ستزداد في كل مرحلة، أما تفصيل الترتيبات التي ستصبح ضرورية، فإننا نستطيع أن نحصل عليها من إدخال السوابق السليمة الموجودة في المجتمعات الأخرى في اعتبارنا، وفي ذلك دلالة على أن أفلاطون يخطط هنا، كما يخطط في مكان آخر، وفقًا للتطبيق الأتيكي، ووفقًا لتجاربنا الخاصة، ثم هو يقدم توجيهات خاصة بالخطوات التي يجب أن تتخذ لفرض التسليم والخضوع للقرار الحاسم النهائي الذي نصل إليه في النهاية. والأمر الآخر الذي لم يُذكر عنه شيء أكثر من التحذير العام في الكتاب الخامس. وهو

الإتلاف ومظاهر الفخفخة والمباهاة، هو ما يتعلق بإعداد أجسام الموتى. إنه يحرم الدفن داخل الجدران وفي أي جزء من الأرض صالح للإنتاج الزراعي، ويجب أن تكون التماثيل المقامة من أجل الموتى غير باهظة التكاليف وبعيدة عن الأبهة، وهو لا يسمح بغير مكان صغير للتسجيل البالغ الاختصار[٢٥]. ومن أجل صالح الأحياء: يجب أن تهبط تكاليف الجنازة إلى مبلغ متواضع بقوة القانون، ولكي ما يزكي ويشجع النظرة الصادقة إلى النفس بوصفها الذات الحقيقية، ولكي ما يُقاوم ويخمد الخرافات والخزعبلات، نراه يوجب عدم إطالة مدة عرض الجسم الميت بحالته الطبيعية، ونراه يوجب ألا يكون هناك استعراض عام ومحكم للنحيب والعويل والنواح ما دام الميت لم يولد إلا للقبر. يجب ألا يكون هناك ندب وولولة، ويجب أن تترك النَّدَّابات البيت قبل بزوغ الفجر.

ولقد أتم أفلاطون الآن بحث دستور سياسي اقترحه بقوانينه التشريعية، ولكن لا يزال متبقيًا شيءٌ واحدٌ يجب أن ينجزه ويعتبره أفلاطون ذا أهمية عظمى. إنه لا يكفي أن يكون للجماعة قوانين صالحة، ما لم يكن في مكان ما من أعماق تلك الجماعة جهاز كفء يناط به تخليد هذه القوانين عن طريق يقظته التي لا تفتر. ويجب أن يكون في الجهاز السياسي عضو يقابل على ذلك النحو الرأس وهو عرش العقل، والحواس التي تسند العقل وتعينه بأكثر الأساليب مباشرة، وأعني بها النظر والسمع في الجسم الطبيعي، ويبدو أن الانتقاء الخاص للمجلس الليلي يسمح بعضوٍ مأمول يرجي منه في تحقيق ذلك الغرض، لأن أعضاءه المسنين الذين يُختارون على النحو الذي وصفناه: يمكن بعدل أن يُعتبروا عقل الجماعة، والرجال الأصغر الموهوبين على الخصوص، الذين يختارونهم كمعاونين لهم. ينبغي أن يقوموا لهم بنفس الخدمة التي تقوم به الحواس المدربة من نظر وسمع لعقل الحيوان أو الإنسان في مهمة حفظ الحياة. وإذَنْ سيناط بالمجلس الليلي الهيمنة العليا التي لا تُرجأ ولا تتحول عن حفظ الحياة القومية وصيانتها، وإذا كان له أن يتحلل من هذه الثقة، فيجب أن يفهم بالطبع أن هناك

وحدة أساسية في الهدف تشيع في كل ما نصنع من قانون ودستور، كما يجب ألا يتورط في خطأ بالنسبة للهدف الواحد، الذي تتطلبه حياة الجماعة، ونحن نعلم الآن أن ذلك الهدف الواحد للحياة العامة هو الخير التام، ونعلم أيضًا أن مثل ذلك الخير يظهر نفسه في أربع صور عظيمة ونموذجية وهي الصور التي تُسمَّى بالفضائل الرئيسة في كل من الجمهورية والقوانين. ولذلك سيكون مستحيلًا أن نفهم الهدف الواحد لحياة اجتماعية صائبة التنظيم، دون أن نفهم كيف يمكن أن تكون هذه الأربع شيئًا واحدًا، وكيف يكون ذلك الشيء الواحد أربعة أشياء. ولذلك سوف لا يكون أعضاء المجلس الليلي الأعلى صالحين للنهوض بمسؤوليتهم، ما لم يكونوا قد تدربت فيهم تدريبًا كليًّا، القدرة على أن يروا الواحد في الكثير، والكثير في الواحد، (وذلك هو الوصف القائم في عقل أفلاطون للنظام الفلسفي الأعلى الذي يتخذ اسمًا صوريًّا هو الجدلي. والجدلي هو بالضبط المفكر الذي يستطيع أن يرى كيف يعرض مبدأً واحدًا عظيمًا في نظام كلي من الظواهر دون أن يفقد وحدته، وكيف يمكن أن تكون سلسلة كاملة من الحقائق المتنوعة مظهرًا لمبدأ واحد، وتظل مع ذلك مظاهر متنوعة). وإذا كان أعضاء مجالسنا قادرين على أن يفهموا على ذلك النحو كيف يمكن أن يكون الخير واحدًا وكثيرًا معًا فسيحتاجون لأن يدربوا بنظام على ذلك النوع من التبصر والنظر العميق في ميادين أخرى من المعرفة. (وهكذا بالرغم من أن اسم الجدلي غير مستعمل في القوانين فإنه يطلب نفس الشيء تمامًا كما فعل في الجمهورية. ومن الخطأ أن نقول إنه هبط بمطالبه العقلية، أو إنه يفكر في إمكانية سياسي عملي يقنع ببديل أحط من التبصر العميق المطلوب في الملوك الفلاسفة أو الحراس الكاملين في كتابه السابق، وقد يمكن أن نضيف شيئًا أكثر، إذا يجب بالطبع أن نطلب من المجلس الذي سيكون مرساة الأمان ومعقد الأمل لدستورنا. تقوى ترتكز على المعرفة: إننا قد نقنع من الآخرين بمجرد العقائد المنقولة، تلك التي تستمد دينها من سلطة الدولة، ولكنا لا نقبل ذلك من حراسنا الأساسيين. ذلك أن أمر دينهم يجب أن

يكون موضوع معرفة شخصية. والآن وقد رأينا في إجابتنا على الملحد أنه لكي يعرف الإنسان حقيقة التدين فعليه أن يعرف شيئين، إذ يجب أن يعرف ما هي النفس، وأنها الحركة التي تبدع نفسها وكل الحركات الأخرى، ويجب أن يلم بالحقائق الرياضية لعلم الفلك، تلك الحقائق التي تبرهن على حكمة الله وخيريته. ومن هنا فإننا يجب أن نحتاج إلى سيطرة تامة على علم الفلك الرياضي، وإلى الفهم الصحيح بالمثل للوضع الميتافيزيقي للنفس، كمؤهلين لا غنى عنهما للعضوية في مجلسنا الأعلى. ويجب على الدولة -نتيجة لذلك- أن تعد العدة لتعليم العلم الذي يذهب إلى ما هو أبعد بكثير من أي شيء فكرنا فيه في ملاحظاتنا عن التعليم الثانوي.. ولسنا في الوقت الحاضر حتى في مركز يسمح لنا بالكلام المحدد عن الدراسات الخاصة التي ستحتاج إليها (ويعني أفلاطون -كما كان الحال في القرن الرابع-: أن الرياضة العالية تحقق نجاحًا سريعًا لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن من أجل ذلك أن نضع لها منهجًا دقيقًا). ولكنا نستطيع على الأقل أن نقول إنه من دون المتحصلات العالية في العلوم الحديثة، فلن يكون رجل مؤهَّلًا عقليًّا للعمل الذي يقرره لمجلسه الأعلى، ومن دون مثل ذلك المجلس في الدولة فلن يكون هناك ضمان لفاعلية أو ديمومة حكم النظم التي نبتكرها.. ومن الأمور ذات المغزى، أن نرى في الصفحات التي يختتم بها كتابه، أن اسم الأوصياء أو حراس القانون الذي أعطاه أصلًا في الكتاب الخامس لمجلس أحط في مؤهلاته بكثير، ينتقل إلى ذلك المجلس الجديد، وذلك كما حدث في الجمهورية إلى حد كبير، حيث أعطى اسم الحراس في المبدأ لكل جنود الدولة، ثم عاد فقصره على مَن هم قلة بالمقارنة، ممن يبرهنون على أنهم صالحون حقًّا للوظيفة الأعلى، وظيفة الملك الفيلسوف. والحق أن أعضاء المجلس الليلي يقابلون بدقة الملوك الفلاسفة في الجمهورية. والفارق الأساسي هو أننا في الكتاب الذي جاء فيما بعد، وبالنظر إلى التقدم العظيم الذي أحرزته الرياضيات في حياة أفلاطون على يد زملاء وأصدقاء له، فقد حدثت نهضة جديرة بالاعتبار في مستوى العقل الرياضي

الذي يحتاج إليه كشرط للوصول إلى أكثر المراكز مسؤولية في الدولة. ويُحتمل كما قال برنت أن أفلاطون كان ينتظر من العلم البحث أكثر مما يستطيع أن يقدمه، ولكنه، كان مخلصًا في اعتقاداته بالإطلاق، ولم يتذبذب أو يهتز فيها أبدًا. ومن المشوق في خطاب يتسم بالنصيحة العملية ربما يكون قد كتبه عندما كان عقله مشغولًا بمسائل (القوانين)، وهو يخبر فيه أحد مَن كانوا يراسلونه أنه ما لم يكن في الجماعة مَن هم قادرون على فهم واجب القيادة والسلطان بالنسبة للسلوك الخلقي للحياة اليومية كلها -أعني النهوض بالأعباء التي يضعها على عاتق مجلسه الليلي- فإنه لا فائدة من ابتكار القوانين والنظم.

❊ ❊ ❊

خاتمة

من المؤكد أن (القوانين) هي آخر كل كتابات أفلاطون، ذلك ما لم نسلم بأن محاور إبينوميز **Epinomis** الصغيرة محاورة قائمة بذاتها بينما يعلن اسمها المفرد أنه قصد بها أن تكون تتمة أو تذييلًا للعمل الأكبر.

ولقد كان شائعًا بين العلماء لمدة تُقدَّر بأكثر من سنوات قرن على الأقل، أن يقللوا من قيمة ذلك العمل، وأن ينسبوا تصنيفه إلى تلميذ أفلاطون الأكاديمي فيلبس الأوبيسي **Phipspus of Opys**، ذلك الذي تواتر القول أنه الناسخ أو المسجل الحرفي للقوانين، ولا يزال كثير من العلماء الأفلاطونيين الأوائل من الألمان يتمسكون بذلك الرأي، ولا سيما من أمثال ريتر **C. Ritter**، ودلاموتز **Wilamouritz** ومولوندف **Miellendof**، وورنر جيجر **Werner Goeger**، وغيرهم. أما بالنسبة للكاتب الحالي، ولأقلية من علماء أفضل منه مثل هانز ريدر **Hanz Raeder** والأستاذ برنت **Burnet**، فإن الدليل المزعوم ضد أفلاطون كمصدر للكتاب ومرجع، والذي يستمد كيانه من ألفاظ الكتاب وعباراته: يبدو غير مقنع على نحو غريب، ذلك بالإضافة إلى أن التهم الخاصة بالانحطاط النسبي في التفكير، والتي يقول بها نقاد كثيرون، ليست إلا وهمًا قائمًا على سوء ظن بالمعنى الحقيقي للكاتب، وأقول بصراحة إن الأكثر احتمالًا هو أن أي عدم سلاسة في التعبير إنما ترجع إلى تقدم العمر ووهن القوة والعزم في أفلاطون أكثر مما ترجع إلى قلة دراية ملكة الإبداع عند التلميذ، ولكن يجب أن نحذر القارئ من أن ذلك القول –وإن كنت ما زلت أرجو أن يكون صحيحًا– ليس هو النظرة المقبولة. ومهما يكن من شيء فإن محاورة إبينوميز قد

ذاعت وتداولتها الأيدي مع القوانين، وقد مرت بيد التلميذ الشخصي الذي أعطى العمل الأكبر للعالم، ويمكن أن نظن أنها تمثل لذلك على الأقل، في موقفها العام، فكر أفلاطون.

وترجع أهميتها الرئيسة إلى أنها تخبرنا بشيء أكثر قليلًا مما نستطيع أن نعرفه من دونها عن دراسات الرياضيات المتقدمة في آخر القوانين بالنسبة لكل المتطلعين إلى عضوية المجلس الليلي، ذلك إذا ما استطعنا أن نثق فيما جاء في هذه المحاورة.

والنقطة الرئيسة هي أن كل هيكل الرياضة، يجب أن يوضع على أساس فلسفي، وذلك بإنشاء علم عقلي وكلي للعدد، ذلك العلم الذي سيبدأ بدراسة الأعداد الصحيحة بطبيعتها، ثم يرتقي من ذلك كأساس، إلى مبدأ الجذور الصماء الرباعية والتكعيبية، وإلى مبدأ التعاقد أو التسلسل بالمثل. وليس للهندسة العلمية في الحقيقة ولا لعلم قياس صلابة الأجسام **Stercometry** صلة من حيث المبدأ بمساحة الأرض وقياسها، ولذلك كان الاسم الذي يطلق عليها في اللغة العادية اسم غير سديد على نحو مضحك، ذلك أن كلًّا منهما يشكل في الحقيقة أجزاء من علم العدد، فيعالج أحدهما الجذر الأصم الرباعي، ويعالج الآخر الجذر التكعيبي، ولسنا في ضرورة ملحة إلى عرض تام لمعنى هذه القطعة الجديرة بالاعتبار؛ لأن القارئ يمكن أن يُحال إلى الترجمة الممتازة للمحاورة التي ترجمها «ج. هوارد»[٢٦] **G. Haward**.

والحقيقة أن الإهمال النسبي للقوانين يعتبر انحرافًا حديثًا، مع أنه لا يبدو أنه قد كان لكتاب آخر أثر أقوى من أثره على الفكر السياسي للقدماء من أرسطو فصاعدًا. ولقد أبدى مرة أحد كبار العلماء الألمان (وقد مات حديثًا) ملاحظة متسرعة. قال فيها إن أرسطو لم يعمل قط أكثر من أن (يقلب صفحات الكتاب)، ولكن لا أحد يعرف أكثر من ديلاموتز **Dilamoutz** حين قال إن تقليب صفحات رزمة أو سجل من أوراق البردي القديم كان استحالة مادية. ذلك أن الكتاب في القرن الرابع قبل الميلاد كان إما

أن يُقرأ قراءة مفصلة، أو ألا يُقرأ على الإطلاق. والدليل على أن أرسطو قرأ القوانين بأكمله قراءة جيدة، يتمثل في الأصداء المتكررة (في كتابه الأخلاق)، ويتمثل أيضًا على نحو أكثر جزمًا في معالجته للمبادئ السياسية والتعليمية في كتابه (السياسة) وشرح برنت للأخلاق النيوقوماخية يستحق الثناء على الخصوص نظرًا لما فيه من التفات إلى تذكر أرسطو (للقوانين). والدراسة المحكمة للنمو التركيبي للرأس مال الأرسطاطيلي التي ظلت تقلد بأمانة في العقدين الأخيرين بواسطة بعض العلماء من أمثال جيجر وفون أرنيم ومنشش **Jeeger, Vun Arnim, Mensian** ربما لا تكون قد أثمرت حتى الآن نتائج كثيرة يمكن أن تزعم أنها قد تأكدت كلية، ولكن يبدو الآن أنه قد تقرر بشكل محدد، عن طريق هذه الأبحاث، أن كل الجزء الأكثر نظرًا في كتاب السياسة، وأعني به الأبواب التي تعالج النظم السياسية والاقتصادية والتعليمية في الجمهورية المثالية، إنما كانت إلهامًا مباشرًا من القوانين. إن حكومة أرسطو المثلى هي بالضبط مدينة القوانين وقد أصبحت شيئًا أكثر عمومية، ولكنها قد تركت بغير مرساة للأمان، أي ذلك المجلس الليلي بما فيه من علماء الرياضة الذين يخشون الله. وليس هناك تباعد في الرأي بالنسبة للصلة الدقيقة بين ذلك الجزء من (السياسة) وذلك الجزء الذي يعالج فيه أرسطو سياسة مصلحة الجماعة، بالمزاج الوضعي لرجل مثل مكيافيلي بحيث يكون ذلك التباعد غير الموجود مؤثرًا في أمانة ذلك الاستدلال. وكتاب العصور اليونانية، والعصور الرومانية، الذين يبدو أنهم يعرفون أفلاطون بتناول القوانين ككتاب مألوف تمام الألفة لا سيما بعض ما فيه من أقوال أخلاقية ودينية عظيمة، وأشهرها العبارات التي تتعلق (باتباع أوامر الله والتي تفتتح بها المقدمة العامة للتشريع في الكتاب الرابع، لقد كان كل ذلك من بين الاستشهادات المحببة إلى آباء الكنيسة المسيحية. أما في الغرب فقد عرقلت المعرفة المباشرة للكتاب عرقلة لم يكن هناك مفر منها حيث كانت قد ماتت معرفة الإغريق في العصور الوسطى. ولكن المبادئ الأفلاطونية الأساسية للبناء الدستوري –وكما

سبق أن قلت- تركت -من خلال كتاب السياسة لأرسطو-، طابعًا عميقًا في عظماء رجال القرن الثالث عشر، وتظهر الألفة المباشرة للقوانين ثانيًا عندما تجعل النهضة الفكرية النصوص اليونانية مقبولة مرة أخرى. أما المعرفة السيئة لكتاب القرن التاسع عشر للقوانين فتشكل مفارقة تلفت النظر إذا قيست بالمعرفة التي اعتاد أن يظهرها لهم الصف العظيم من رجال اللاهوت والأخلاق الذين عنوا (بأفلطة) الأفكار **Platonzing** والذين كانوا أشهر أمجاد المذهب الكنسي الإنجليزي في القرن السابع عشر. وهناك في القرن الأخير نفسه مثال استثنائي عظيم وفخم إذا قيس بالإهمال العام للكتاب في أدبنا. فبالنسبة لراسكن كانت هذه الـ **Anima. Naturaliter** أي القوانين كانت موضع استشهاد خاص، فكما نرى في التجسيد الطويل والهام لبعض الفقرات **Fors Calvigera** نفسه، ربما يكون أفضل الكتب الحديثة العظيمة السياسية من الزاوية الأفلاطونية بالمعنى الهيليني النبيل.

أما احتمال وكيفية تأثير الكتاب في الممارسة الفعلية للمشرعين الذين كان يرجوهم أفلاطون فموضوع آخر، ذلك أنه قد اقترح مرة على الأقل وضع مشروع القوانين كله موضع التنفيذ كما هو حينما نال الفيلسوف بليتينوس **Plotinus** مدينة مدمرة في كمبانيا **Campania** كمنحة له[٢٧]، فراح يحلم بإعادتها إلى الحياة تحت اسم مدينة أفلاطون، على أن تدار (بقوانين) أفلاطون (ولا يعني ذلك التنفيذ وفقًا لخطوط الجمهورية، ما دام من الضروري لتنفيذ الاقتراح مشروع مفصل للقانون، وجهاز محدد التركيب من الحكام، والجمهورية لا تقدم أيًّا منهما)، ومن حسن الحظ أن نصحاء أكثر أخذًا بالناحية العملية أقنعوا الإمبراطور بضرورة سحب تصريحه الخاص بمغامرة لم يكن أفلاطون نفسه ليتعاطف معها.

وستبين الخلاصة التي قدمت حتى الآن كيف أن كتاب أفلاطون عجيب في خصوبته من حيث الاقتراحات الكبيرة والصغيرة الخاصة بالتحولات الدستورية والقانونية والتعليمية، وكم أن كثيرًا من هذه التحولات لم تُوضع موضع التنفيذ إلا

في أزمان حديثة تمامًا[٢٨].

والحق أن الرجل العملي في العصور الحديثة لم يعلم غالبًا شيئًا -لفداحة خسارته- أو لم يعلم إلا قليلًا عن الفكر السياسي للعالم القديم. وصحيح أن أقول إن أغلب الإصلاحات التي كان يتطلع إليها أفلاطون في القوانين، قد تبناها سياسيون متأخرون ومشروعون ونسبوها لفضلهم الخاص دون أدنى شعور بأن أفلاطون مصدرها يمكن أن يحتج عليهم. وقد يشك أيضًا فيما إذا كان أي تذكر للقوانين، قد هيأ رجال اللاهوت المسيحي والسياسيين للخطوة المشؤومة التي جعلت من الاعتقاد اللاهوتي الزائف جريمة جنائية تقتضي القصاص وتتطلب سلطة لقمعها. ومما لا شك فيه كما يقول حديث الدكتور بيزان E. R. Beven أن أثر الفلسفة الإغريقية مسؤول إلى حد كبير عن ذلك الاتجاه. وإذا كان العهد القديم قد زودنا بأمثلة عن القضاء على الوثنيين في غير رحمة، فإنه لا يبدو أن اليهودية قد عرفت عقاب الأفكار والاعتقادات متميزة عن التطبيق المفتوح أو التحريض على ممارسات مفتوحة. إن عدم التسامح مع الخطأ الفكري إنما وفد على الكنيسة من المدارس الفلسفية وليس من المعابد اليهودية. ولكن إلى أي حد كان عدم التسامح هذا يشكل جانبًا من الجو العام للمدارس، وإلى أي حد يمكن أن نعتبره قد تغذى بذكريات طريقة أفلاطون المتشددة مع أهل الضلال في الكتاب العاشر، فذلك موضوع آخر. وإذا كان هناك حل إطلاقًا فإنه يمكن أن يأتي فقط من متخصص في العلم بالأدب المبكر لقرون المسيحية الأولى، وذلك ما لا يملكه كاتب هذه السطور، ومن ناحية أخرى فإن ظهور المدرسة الثانوية كنظام للمدن الهيلينية في العصر السكندري، والعصر اليوناني الروماني على الأقل، يوحي على نحو لا يمكن أن يقاوم في الغالب، بأن أحد إلهامات أفلاطون العظيمة قد أنتج فاكهة حلوة مباشرة. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب على العالم الحديث أن يشكر أفلاطون على معهديه التعليميين بالغي الأهمية، فلقد كانت الأكاديمية هي الجامعة الأولى المجسمة في تاريخ العالم، ولقد استمرت كجامعة مدة تسعمائة سنة حتى

أغلقها الإمبراطور جوستينيان كعمل من أعمال الدعاية المسيحية عام ٥٢٩ بعد الميلاد. ويبدو أن الأكثر احتمالًا هو أن مدرسة الليسيه Lycee هي أيضًا من ابتكار السياسيين الهيلينيين الذين ثُقفوا ودُربوا وفقًا لما في (القوانين) من مبادئ. ومن الممكن أيضًا أن ما اتخذه أفلاطون في التشريع، قد ساعد على الأقل في تأصيل ما نسميه بالقانون الروماني، وذلك أدى بالتالي إلى بناء كل النظم القانونية الحديثة، وإن كانت البينة هنا ليست من التمام والكمال كما نرغب. ويبدو أن السبيل الذي حدث الاشتقاق بواسطته هو ما يلي بوجه عام:

إن المنبع المباشر الذي استقى منه المشرعون الرومانيون علمهم بأحكام، وكان -كما هو معروف جيدًا- ومرسوم Praetor Fereyrms لذي جسد المبادئ الذي عمل على أساسها نائب القنصل Pruetor في علاج الحالات التي يكون فيها أحد الأطراف أو كلاهما من غير المواطنين، مما يجعلهما غير مستحقين لأن يخضعا للتطبيقات المعوقة التقليدية الخاصة بقانون Jus Juiritium، ويبدو أن هذه المبادئ الخاصة بما يُسمَّى Jus Luivitum مستعارة بشكل واسع جدًّا -كما كان من الطبيعي فقط أن يحدث- من النظم القانونية الموجودة من قبل في المدن اليونانية التي كانت قد نمت وارتقت إلى حد كبير، والتي احتك بها الرومان احتكاكًا مبكرًا. وتكشف لنا دراسة البردي الهيليني بالتدريج عن مجموعة كبيرة من القانون المشترك في المدن اليونانية بوجه عام، وفي العصر الهيليني. ومثل ذلك النظام المنتشر من ذلك النوع، يتضمن بالطبع مصدرًا مشتركًا في مكان ما وفي عقل واحد، وفي مجموعة من العقول، تعمل متحدة وبإلهام مشترك، ومن الصعب أن نشير إلى أي هيئة موجودة في العصر الهيليني، تلبي حاجة ظروف تملي رغبة ملحة مشتركة في النظرية التشريعية، ولها باعث مشترك:

غير الأكاديمية الأفلاطونية:

فمن ذلك الطريق غير المباشر، يبدو مؤكدًا أن القانون الروماني -الذي هو إما الأساس المعترف به، وإما أحد العناصر الأساسية المكونة للقانون الأوروبي-: إن ذلك القانون يدين في أصله الخاص بوجه عام للفيلسوف الكبير الذي أساء الناس الظن به في الغالب -وظنوه ملاكًا جميلًا غير ذي فاعلية، ملاكًا أعماه الضوء الزائد الشديد؟

ويتبقى فقط أن أشرح بإيجاز شديد الأسس التي قامت عليها هذه الترجمة، إن النص الذي اعتمدت عليه في الترجمة كلها هو نص برنت **Burnet**، وأنا مدين في استعماله إلى أصحابها مندوبي مطبعة كلارندن **Clarerdan Bren**. وكان هدفي ألا أترك نسخة برنت دون أن أسجل ذلك، وحينما رأيت أن الأمر ليس أكثر من احتمال يدعو للاطمئنان ويجوز فيه أن يكون ترك النص صحيحًا. فقد فضلت أن أرضى بالنص المطبوع. ولقد استخدمت بمثابرة الترجمة اللاتينية لفكس نوس **Ficinus**، والشروح الممتازة لستلابوم **Stallbaum** وليريتر **C. Ritter**، وللدكتور إنجلاند **England**. وأنا مدين للإيحاءات العديدة للفقرات الموفقة جدًّا، التي تتناثر بكثرة في كتاب الدكتور إنجلاند الذي اجترأت على استعماله مرية، وأنا متأكد أنه كان سيسمح لي بذلك لو أنه كان حيًّا. وكان من الطبيعي أن أستشير النص والترجمة الخاصيين للدكتور بري **R. G. Bury** في مكتبة ليوب **Loep** وكنت -في أكثر من مرة- عندما أرى أنني لا أستطيع أن آتي بمعنى أفضل من المعنى الذي ارتآه الدكتور بري لعبارة ما- فقد كنت أسمح لنفسي أن أتبعه. وأنا أدين بالكثير من الفضل لصديقي الدكتور لوريمر **We. Lorimer** أستاذ جامعة سانت أندروز لمساعدته التشجيعية في الفقرات الصعبة.

إدينبورج ١٩٤٣

تيلور

الهوامش

(١) كما هي مشروحة في الباب السابع من الكتاب.

(٢) Burnet في كتابه الأفلاطونية مطبعة جامعة كلفورنيا ١٩٢٨ ص ٩٤.

(٣) يرى المترجم العربي أن قوة الانطباع تكون أحد الأدلة التي تؤكد تأليف أفلاطون لكتاب القوانين.

(٤) Dionysius.

(٥) Syracuse.

(٦) انظر أفلاطون الرجل وأعماله ص ٤٦٤، ٤٦٥ حيث يبدو أن يكون الكتاب قد ذاع بعد موت المؤلف بسنة أو نحوها.

(٧) Lacedaemon.

(٨) nomeadecal.

(٩) انظر هارورد G. Harward (الرسائل الأفلاطونية) طبعة ٣٢ ص ٢٢٨.

(١٠) هناك قطعة في قصة الطيور لأرستوفان يصل فيه الصياد حاملًا قواعد ونظمًا من أجل المدنية الجديدة التي في السحب.

(١١) انظر السياسة لأرسطو Politics جزء ٢ سنة ١٩٦٥ A B F. F.

(١٢) كتاب الأخلاق إلى نيقوماخوس لأرسطو، ولدينا ترجمة عربية له عن سنت هلير بقلم الأستاذ أحمد لطفي السيد.

(١٣) Briton.

(١٤) سخرية واضحة في أسلوب أفلاطون.

(١٥) هم خمسة قضاة أو حكام، يهيمنون على ضبط تصرفات الملوك، وهو نظام إسبرطي.

(١٦) إشارة إلى تجربة أفلاطون الخاصة المعروفة.

(١٧) إنه ليس الطبيب الذي يعلم الأسباب والنتائج.

(١٨) أي من مدن هيلينية أخرى لا من جماعات البرابرة.

(١٩) إشارة إلى ما فعلته نساء إسبرطة بعد إحدى المعارك التاريخية.

(٢٠) من أجل التصحيح الدقيق للنظرية الفلكية الشائعة المشار إليها هنا انظر الكتاب الثامن من القوانين وأيضًا كتاب الفلسفة الإغريقية لبرنت.

(٢١) انظر الملاحظات المثيرة للأستاذ E. R. Pevan عن المسيحية ص ٥٣ .Hame u. Lip ص ٥٣.

(٢٢) رسكن من كتابه Forsclavigera –Ruskin.

(٢٣) معنى طبيعي هنا: صحيح فلسفيًّا. وهو لا يقابل هنا الوحي، ولكنه يقابل الأساطير والقصص الشعبية الخيالية المجسمة في التقييم الديني للدولة.

(٢٤) يعتبر تدرج السجون من أمتع ما جاء به أفلاطون، كما يعتبر إجراءً حديثًا للغاية، حيث يبدأ ذلك التدرج من بيت للحجز. يقام فيه المتهم الذي لم يحكم في قضيته بعد، وثانيهما بيت للإصلاح للمذنب العادي فيقضي فيه مدة العقوبة، وثالثها سجن لأخطر المجرمين. وتقابل هذه الأنواع الثلاثة أنواع تشابهها في العصر الحديث.

(٢٥) لعله يقصد ما يسجله أهل الميت على مشاهد القبر.

(٢٦) محاورة إبينوميز.

(٢٧) Blatinus, Bauphyuy, Vi (Blot. 12.).

(٢٨) من أهم ما قدم القوانين من عون لعلم السياسة ما يلي: ١- علاقة مبدأ فصل السلطات في الكتاب الثالث. ٢- ما جاء في الكتاب الثاني عن تدريب وتعليم الأبناء والأطفال والشبان، مما يكشف المعرفة بمبادئ إصلاح عيوب عظام الصغار ويؤسس رياض الأطفال وبأهمية المرحلة الثانوية. ٣- خلق علم اللاهوت ووضعه على أساس فلسفي محدد في الكتاب العاشر. ٤- تأسيس القانون الجنائي في الكتاب الحادي عشر متميزًا

عن القانون المدني. ٥- قوله بوجود سجل رسمي بأملاك المواطنين كما جاء في الكتاب الخامس. ٦- فرض وحدة عامة للوزن والقياس. ٧- تدرج السجون عنده تدرجًا سليمًا يتفق مع مبادئ الإصلاح والعدالة. ٨- العناية في الكتاب التاسع والحادي عشر والثاني عشر بضمان سلامة الإجراءات القضائية وبمنع القرارات والأحكام المتسرعة. ٩- تشجيع التعاون العلمي بتيسير اللقاء بين أهل المدن المختلفة (الكتاب ١٢). ١٠- وسيتضح فضل القوانين على نحو أفضل إذا ما قام عالم مختص لمقارنة الكتب الأخيرة للكتاب كلًّا على حدة ببقايا الموجود من التشريع الأثيني.

❊ ❊ ❊

الكتاب الأول

الأثيني: إلى ما يمكن أن ينسب فضل تنظيم قوانينكم أيها السادة؟ أترى ينسب لإله ما، أو لبعض الناس؟

كلينياس[١]: ولمَ ذلك السؤال؟ إنه يُنسب لإله يا سيدي، لإله بالتحقيق، وبالنسبة لنا يُنسب لزيوس، وبالنسبة للاسيدومونيا **Lacedaemonia** وهي ما ينتسب إليها صديقنا -ينسب- كما أعتقد، ووفقًا لقصصهم - لأبولو، أليس الأمر كذلك؟!

ميجالوس[٢]: بالتأكيد.

الأثيني: إنك تعني أن مينوس **Menos**، فيما يقص هوميروس، اعتاد أن يتوجه مع والده إلى مؤتمر في سنة تاسعة، وأن تشريعه للمدن الكريتية كان مؤسسًا على وحي والده[٣].

كلينياس: هكذا يقول قصصنا المحلي الذي يضيف إلى ذلك أن راه دامانتس **Rhadamnthus** أخو مينوس (وسيصبح ذلك الاسم بالطبع مألوفًا لديك) كان معروفًا بعدله، ولذلك جاء بناؤه القديم- كما نؤكد نحن الكريتيين- لنظامنا القانوني، جاء على نحو أكسبه شهرته التي يستحقها.

الأثيني: إنه لامتياز نبيل في الحق، وهو أجدر شيء بولد زيوس، وبما أنك وصديقنا ميجالوس، نشأتما في ظل هذه النظم الوقورة المشروعة، فإنني أثق أنك لن تجد من غير الملائم أن ننفق الوقت ونحن نتمشى هذا الصباح، في مناقشة موضوعات

سياسية وتشريعية، ذلك أن المسافة من كنوسس Cnasus إلى كهف زيوس ومعبده طويلة فيما أعلم، وأحسب أن هناك أماكن ظليلة للراحة على الطريق بين الأشجار الباسقة خصوصًا وأن حرارة الفصل ورطوبته تطلبان ذلك، وهناك سنجد الراحة التي تناسب سننا، وسنقف فيما بين آن وآخر ليسلي بعضنا بعضًا بالحديث، فنصل بذلك إلى نهاية رحلتنا دون مشقة.

كلينياس: ومن المؤكد يا سيدي أن هناك حدائق ذات جمال عظيم، وأشجار سرو تلي هذه الحدائق، ومروجًا نستطيع أن نجد في كنفها راحتنا.

الأثيني: يسرني سماع ذلك.

كلينياس: إننا مسرورون بغير شك، ولكننا سنكون أكثر سرورًا عندما نصل إليها، وإذَنْ فلنبدأ رحلتنا، وليرافقنا الحظ السعيد.

الأثيني: وأنا أبدأ معكم بكل قلبي، فأخبرني إذَنْ أي غرض ترمي إليه قوانينكم عندما قررت نظام تناول الوجبات على نحو جماعي، وأي هدف تهدف إليه تدريباتكم الرياضية وعتاد الحرب الذي تمتازون به.

كلينياس: أظن أن الغرض واضح جدًّا في حالة مواطني يا سيدي، إذ يستطيع كلاكما أن يرى أن كريت في مجموعها، وعلى خلاف تساليا، ليس لها سطح مستوٍ، وذلك هو السبب بالطبع في أن أهل تساليا يفضلون نظام الفرسان، بينما نعتمد نحن على حركات المشاة السريعة، وذلك بسبب وعورة أرضنا، وعدم لياقتها للتدريب على مناورات العروض العسكرية. وينبغي على مثل هذه التضاريس، أن يكون الجندي خفيف الملابس، وألا يثقل كتفيه بعبء باهظ وهو يجري، ولذلك كان القوس والسهم هما أنسب ما يصلح من سلاح نظرًا لخفة وزنهما. وقد اتخذت هذه الترتيبات من أجل هدف عسكري، وإذا كان لي أن أقول ما أعتقد فإن ما كان نصب عين مشرعنا في كل تنظيماته هي الحرب وشؤونها. فمثلًا كان السبب في نظام الوجبات

العامة –فيما أظن– أنه عندما يكون السكان جميعًا في الحقول، فإن ذلك يحملهم على تناول طعامهم معًا، وهو جدير بأن يحملهم على تناوله في المعسكر من أجل الدفاع عن النفس، فكأنما أراد المشرع فيما أعتقد أن يحتج على حماقة البشر الذي يرفض أن يفهم أن الناس جميعًا منشغلون طوال الحياة بشؤون الحرب المتصلة ضد جميع المدن أيًّا كانت، وعلى ذلك إذا وجب على قوة ما أن يتناول أفرادها الوجبات معًا أثناء الحرب دفاعًا عن النفس، وإذا وجب على فرق المناوبة من الضباط والجنود أن تفعل مثلما يفعل حراسها، فإن نفس الشيء يجب أن يُتخذ على قدم المساواة خلال السلم. والحقيقة أن السلام الذي يبحث عنه أغلب الناس ليس في نظر مشرعنا غير مجرد اسم. إذ الحقيقة الواقعة أن الاتجاه الذي تعتاد المدينة أن تتخذه إزاء كل المدن الأخرى، هو الاتجاه نحو حرب غير معلنة، وإذا انعكسنا على ذلك الوضع سنكتشف أن مشرعنا الكريتي أقام المشروع من أجل كل نظمنا الشخصية والعامة واضعًا الحرب نصب عينيه، وحمل قوانينه إلينا لكي نلزم تلك الروح في تطبيقها بدقة. وكان اعتقاده أنه لا فائدة من أي أملاك أخرى، أو أي اتحادات في الوقت الذي يكون فيه هناك فشل في الاحتفاظ بالتفوق في ميدان الحرب، وإن كل ما للمنهزمين من مزايا ينالها المنتصرون.

الأثيني: إنه ليبدو أن تدريباتكم قد منحتك بعد نظر عجيبًا في تفهم نظم كريت، ولكن ينبغي أن تكون أكثر تحديدًا بالنسبة لنقطة واحدة، ووفقًا لرأيك في المدينة ذات التنظيم الجيد، فترى هل أكون مصيبًا، إذا فهمت من قولك أن مثل هذه المدينة، يجب أن تكون مسلحة إلى الحد الذي يجعلها قادرة على أن تنتصر على منافسيها في الحرب؟

كلينياس: ذلك شيء محتم كلية، وأحسب أن صديقنا هنا سيكون على نفس الرأي أيضًا.

ميجالوس: ولماذا يا صديقي الطيب؟ وأي إجابة أخرى يمكن أن تنتظرها من أي لاسيدوموني؟

الأثيني: حسنًا، فقد يكون ذلك هو الاختبار الصحيح الذي تقارن به المدن بعضها ببعض، ولكن قد يكون هناك اختبار مختلف لمقارنة قرية بأخرى.

كلينياس: كلا.

الأثيني: أيظل نفس الاختبار صالحًا؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا، وعندما نقارن عائلة في قريتنا بعائلة أخرى، ورجلًا برجل، أيبقى نفس الاختبار صالحًا؟

كلينياس: نعم، نفس الاختبار تمامًا.

الأثيني: والرجل الفرد؟ أيجب أن ننظر إليه من حيث علاقته بنفسه، كما ننظر لعدو إزاء عدو؟ أو ترى ماذا عسانا نقول في هذه الحالة.

كلينياس: آه يا صديقي الأثيني! (والأولى ألا أقول الأتيكي لأني أظن أنك جدير بأن تحمل لقبك على نحو أفضل مستمدًّا من آلهة أثينا)، لقد جعلت الموقف غير قابل لمزيد من الجدل وذلك بإرجاعه للمبادئ الأولى، فلنسرع إذَنْ وأخبرني، هل تستطيع إقناع نفسك بصدق ما قيل منذ هنيهة، من أن الإنسانية في حالة حرب عامة، يقف فيها كل رجل ضد غيره، وفي حالة حرب خاصة يقف فيها كل رجل ضد نفسه.

الأثيني: أرجوك، كيف يمكن أن نفهم هذا؟

كلينياس: ولِمَ لا؟ ها هنا يا سيدي يمتد الميدان، الذي يستطيع فيه الإنسان أن يفوز بأعظم الانتصارات أصالة وسعة حيلة، وأعني به الانتصار على النفس، وحيث تكون فيه الهزيمة، هزيمة النفس، أكثر الهزائم عارًا وتدميرًا. وهنا يقوم الدليل على أن كل

فرد منا في حالة حرب داخلية مع نفسه.

الأثيني: ولكن لنفرض أننا نعكس الحجة هكذا، إذا كان كل إنسان حرًّا وسيدًا لنفسه، أو بالتالي محكومًا بها، فهل تستطيع، أو لا نستطيع أن نقول، إن العائلة والقرية والمدينة تعطينا نفس الصورة؟

كلينياس: هل تعني أنهم يمكن أن يكونوا أسيادًا لأنفسهم، أو بالتالي محكومين بأنفسهم؟

الأثيني: تمامًا.

كلينياس: ولكن هناك أيضًا سؤال مناسب جدًّا، إن الحقائق فوق الشك، لا سيما في حالة المدن، فإن أي مدينة يكون فيها النوع الأحسن من السكان منتصرًا على الكتل الجماهيرية، والطبقات الدنيا، ويمكن أن يقال عنها إنها مدينة تسيطر على نفسها، كما يمكن أن تهنأ بحق على ذلك الانتصار، وإذا كان الأمر بالعكس، وجب أن نقول العكس.

الأثيني: السؤال عمَّ إذا كان الأردأ يمكن أن يكون سيدًا للأحسن، سؤال نحسن صنعًا إذا لم نثره، لأنه يحتاج إلى اعتبارات أقوى. إن تأكيدك الحالي فيما أفهم، يمكن أن يقودنا إلى أن الأغلبية غير الصالحة، يمكن أحيانًا أن تبذل جهدًا موحدًا، لكي تخضع بالقوة أقلية صالحة من الأقارب والمواطنين، وعندما تنجح تلك المحاولة فإننا يمكن أن نتكلم بحق عن المدينة، ونقول إنها عبدة لنفسها، وإنها على ذلك مدينة رديئة، أما إذا فشلت في هذه الناحية فإننا نسميها مدينة حسنة، ونقول إنها سيدة لنفسها.

كلينياس: من المؤكد أن ذلك الكلام متناقض في الظاهر وغير مألوف، على إننا لا نستطيع أن نحول بين أنفسنا وبين الموافقة عليه.

الأثيني: والآن فلننظر هنيهة، فقد يكون هناك عدد كبير من الإخوة من نفس الأب

ونفس الأم، ولن يكون عجيبًا أن تثبت أن أغلبيتهم غير صالحة، بينما تثبت أن الأقلية صالحة.

كلينياس: ذلك لن يكون عجيبًا قط.

الأثيني: ولن يكون في الظاهر عجيبًا لي أن نضغط بدقة على نقطة، إن هذه العائلة يمكن أن يقال عنها في مجموعها إنها قد جلبت السوء والشر على نفسها، إذا انتصر فيها أعضاؤها الأشرار، وأنها تكون سيدة نفسها إذا لم ينتصروا، إن الهدف من بحثنا الحالي في اللغة الدارجة، لا ما في أسلوبها من لياقة أو عدم لياقة، وإنما هو الصدق الموضوعي أو الزيف بالنسبة لنظرية تشريعية.

كلينياس: ذلك حق يا سيدي.

ميجالوس: وذلك كلام جد بارع وأوافق عليه.

الأثيني: حسنًا فلنمضِ إلى نقطة أبعد، أفيمكن -فيما أتصور- أن يكون لهؤلاء الإخوة الذين تكلمت عنهم منذ هنيهة، قاضٍ يحكم بينهم؟

كلينياس: من المؤكد أن ذلك ممكن.

الأثيني: والآن أي القضاة هو الأفضل؟ أهو ذلك الذي يأمر بإعدام كل الإخوة الأشرار، ويوصي أحسن الإخوة بأن يحكموا أنفسهم، أو هو ذلك الذي يضع الحكومة في أيدي الإخوة الأحسن، ويحافظ على حياة الإخوة الأردأ، ويجعلهم يخضعون خضوعًا اختياريًّا لهذه الحكومة؟ وقد تكون هناك مع ذلك درجة ثالثة جديرة بالقاضي، إذا وجد مَن يأخذ بيد عائلة مختلفة فيما بينها، فيوفق بين أعضائها من أجل المستقبل بواسطة ما يضع من تنظيم، ودون أن يفقد نفسًا واحدة، ويعقد بينهم رباطًا دائمًا من المحبة.

كلينياس: سيكون ذلك النوع الثالث أحسن القضاة أو ما نَحَّى القوانين إلى أبعد حد.

الأثيني: ولكن أرجو أن تلاحظوا أنه في كل ما سيعطيهم من قواعد ونظم سيضع نصب عينيه في تشريعه ما يناقض الحرب مناقضة خالصة.

كلينياس: ذلك الكلام الخصب صادق بما فيه الكفاية.

الأثيني: وماذا عن الرجل الذي يقوم بتنظيم المدينة؟ أتراه سينظم حياتها وهو ينظر إلى الحروب الخارجية؟ أليس الأجدر به هو أن ينظر إلى الحرب الداخلية، التي تنشب من آن لآخر داخل المدينة، وتسمى كما نعرف بالفتنة أو بالشغب، وهي نوع من الحرب لا يرغب أحد أن يراها ناشئة في مدينته الخاصة، وإذا ما نشبت فهو لا بد أن يرغب في إطفائها في الحال.

كلينياس: واضح أنه سيفعل.

الأثيني: والآن أي الطريقين يمكن أن نفضِّل؟ أهو طريق السلام بانتصار طائفة أو أخرى على الشغب والقضاء على خصومها، أو طريق إعادة الصداقة والمحبة، بالتوفيق بين المتخاصمين، فيضطر المواطنون إلى توجيه اهتمامهم نحو عدو خارجي؟

كلينياس: أي فرد يفضل لمدينته الخاصة السبيل الأخير.

الأثيني: وليس المُشرِّع بأقل رغبة في ذلك من غيره.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وأي مُشرِّع سيرى في ذلك أفضل موضوع تدور حوله كل تشريعاته.

كلينياس: لا ينكر أحد ذلك.

الأثيني: ولكن الأفضل هو ألا تقوم حرب، وألا ينشأ شغب، بوصفهما من الأشياء التي نرجو الاستغناء عنها، ونرجو أن يتحقق السلام والخير بدلًا منهما. وهكذا يبدو أن انتصار المدينة على نفسها يتحول إلى شر ضروري أكثر مما هو خير كبير، وهو كما لو تصور شخص أن جسمًا مريضًا خضع للعلاج بالمسهلات، يكون في أحسن

حالاته في مثل الظرف الذي هو فيه، بينما هو يتجاهل جسمًا لم يكن في حاجة مطلقًا إلى مثل ذلك العلاج، وعلى ذلك فإذا كان إنسان يأخذ نفس الاتجاه المشابه بالنسبة لسعادة مدينته، أو في الحقيقة سعادة الإنسان الفرد، وأعني إذا كانت الحروب الخارجية هي الموضوع الأول والوحيد في اعتباره، فإنه سوف لا يكون أبدًا سياسيًّا حقيقيًّا، كما لن يكون هناك مُشرِّع معقول، ما لم يشرع للحرب كوسيلة للسلم، وليس للسلم كوسيلة للحرب.

كلينياس: لحجتك مظهر الصحة يا سيدي، ولكني أحسب أني أكون مخطئًا خطأً فاحشًا إذا قلت إن نظم لسيدومنيا، هي مثل نظم مملكتي، ليس هدفها الجاد والوحيد هو الهدف الثاني، أي السلم كوسيلة للحرب.

الأثيني: مفهوم جدًّا أن لديهم ذلك الهدف. ولكن اهتمامنا الحاضر هو إخضاعهم للبحث الهادئ، بدلًا من الإقناع العنيد، ما دمنا مقتنعين بأن مؤلفي هذه النظم كانت لهم بها اهتمامات قلبية مثلنا، ويمكننا أن نبدأ -إذا سمحت وتفضلت بالمساعدة في الاختبار-، وذلك بالإشارة إلى كلمات متحمس للحروب هو ترتايوس وهو من مواليد أثينا، تجنس وأصبح زميلًا مواطنًا رفيقًا لصديقنا الإسبرطي. وهو يقول كما -تذكر- إنه سوف لا يقيم أي وزن لأي رجل مهما كانت ثروته ضخمة، ومهما كانت له مزايا (وهو يقدم هنا إحصاءً وافيًا وكاملًا لهذه المزايا)، ما لم يستطع أن يبرهن، أنه يمكن أن يكون عند الحاجة محاربًا من الدرجة الأولى، ومن المؤكد يا كلينياس أنك قد سمعت هذه الأشعار، أما ميجالوس فما من شك في أنها بأطراف أصابعه (أي يعرفها).

ميجالوس: بالطبع.

كلينياس: إننا نعرف هذه الأشعار في هذه المملكة أيضًا، فلقد جئنا بها من إسبرطة.

الأثيني: حسنًا الآن، فلنفرض أننا نريد الاشتراك في الموضوع عن طريق

وضع سؤال لشاعرنا في ذلك الصدد كما يلي: (أيها الشاعر الملهم ترتايوس، إننا مقتنعون بحكمتك وفضلك المتجليين في مديحك السامي الممتاز للحرب، ونحن هنا: كلينياس من كنوسس، وأنا، وصديقنا: نعتقد أننا حتمًا في صفك الآن بالنسبة للنقطة الأساسية، ولكنا نود أن نكون متأكدين تمامًا، من أننا نتكلم جميعًا عن نفس الأشخاص. فأخبرنا إذَنْ إذا كنت توافق، على التمييز بين نوعين من الحرب، وأنا أتصور أن شاعرًا في مثل عظمة ورفعة ترتايوس، سوف لا يحتاج لشيء كي يعطينا الإجابة الصادقة، القائلة بأن هناك نوعين من الحرب: هناك ما يسميه كل الناس بالفتنة والشغب، وهي بالطبع أكثر أنواع الحروب ضررًا كما قلنا منذ دقائق قليلة، أما الأخرى، وهي ما أتصور أننا كلنا نوافق على أنها أخف بكثير: وأعني بها تلك التي تندلع عندما نختلف مع غريب أجنبي.

كلينياس: وهو كذلك.

الأثيني: إذَنْ إلى أي أنواع المحاربين أو الحروب تشير مدائحك الفخمة، وما يتصل بها من نقد وهجاء؟ إني أحسب أنها تشير للحرب الخارجية، ذلك أنك تتكلم على الأقل في أشعارك عن عدم تسامحك مع أولئك الذين «لا تحتمل أعصابهم هول المذبحة، ولا يطيقون الالتجام مع العدو وضربه حتى يسقط»، ولذلك فيمكننا أن نستمر ونقول (إن مدائحك الخاصة يا ترتايوس موجهة كما نستنتج إلى مَن يحرزون امتيازًا في حرب خارجية ضد الأجنبي)، أتراه سيسلم بذلك من غير شك؟

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: ولكنا نؤكد ذلك الخير الذي عليه بعض الناس، أولئك الذين يثبتون بوضوح، أنهم الأفضل في أعظم أنواع الحروب، إذ ما زال هؤلاء هم الأحسن، والأحسن بكثير جدًّا، ونحن نستطيع أن نقتبس من شاعر هو تيوجينيس وبلده ميجاره **Theagnis of Megara** في سيسلي **Sicily**، وتقول كلماته (إن الرجل المخلص ذا

الولاء يا سيرنوس Cyrnus يستحق ثقل وزنه ذهبًا وفضة في ساعة النزاع القاتل). ونحن نؤكد إذَنْ أن ذلك النوع من الناس يثبت وجوده، ويبرهن على نفسه في حرب أكثر تقتيلًا، وهو أحسن بكثير من ذلك الآخر، وذلك بالمقياس الذي ترتبط فيه العدالة والحكمة والسيطرة على النفس ببعضها، ويلي هذه الفضائل الجرأة بحيث تكون جميعًا أفضل من الجرأة المجردة بذاته. ذلك أنه ما من رجل يستطيع أن يبرهن على إخلاصه وولائه وسلامة قلبه في ساعات الشغب والفتنة، ما لم يكن يملك كل الفضيلة، ذلك في الوقت الذي يوجد فيه كثيرون من المحاربين المرتزقة، مستعدون لأن يصمدوا بثبات ويحاربوا حتى الموت، في نوع الحرب التي تكلم عنها ترتايوس، وإن كان أغلبهم طائشين وظلمة ومتوحشين وغاية في التهور والغباء، اللهم إلا عددًا قليلًا منهم يعد استثناءً، والآن إلى أي شيء ينتهي حوارنا، وأي شيء نريد أن نقيمه بإثارة هذه الحجج؟ إنه لواضح أن مُشرِّعك الكريتي، وهو من مدرسة زيوس أو أي مدرسة أخرى تناسبه، وهو لا يستطيع أن يضع موضوعًا آخر نصب عينيه كمشرع، غير الفضيلة العليا، وهذه الفضيلة العليا هي التي يتكلم عنها ترتايوس، كما لو كان الإخلاص والولاء في خطر، بينما يمكن لنا نحن أن نسميها الاستقامة التامة. وبالنسبة للصفة التي يخصها ترتايوس بالمديح فإنها نبيلة بما فيه الكفاية، والشاعر يبجلها ويشيد بها في نبل. ولكن إذا تحرينا الدقة فإن قيمتها وترتيبها لا يجعلانها تتجاوز المقام الرابع.

كلينياس: معنى ذلك يا سيدي أنك تضع مُشرِّعنا الكريتي في المقام الأدنى.

الأثيني: كلا، إنه ليس مُشرِّعك يا صديقي، ولكنه نحن إذا ما حكمنا بأن ليكارجوس، أو مينوس، جعل الحرب أول ما يضعه نصب عينه في كل تشريع للاسيدومونيا، أو كريت.

كلينياس: إذَنْ ماذا كان يجب أن نقول؟

الأثيني: إن ما أعتقده فيه لهو صادق، ويجب أن يقال في كل بحث عن الحق. لقد كان تشريعهم موضوعًا في إطار يهدف إلى تحقيق نواحي الفضيلة ككل وليس إلى تحقيق جزء منها، أو تحقيق أقل الأجزاء اعتبارًا، وكانوا يهدفون إلى ابتكار قانون مرتب ولو أنه مكتوب على نحو يخالف قوانينا الحالية وما يضعه فينا مشرعوها من إطارات. فاليوم يضع كل منهم فقرات إضافية يراها ضرورية في إطار. فقسم عن العقارات ووارثيها، وقسم آخر من الغارات والحشود، وأقسام من نفس النوع ذات عدد غير محدد، ولكنا نجاهد من أجل أن يكون المنهج الصحيح لمن يضع إطار القانون، هو ذلك الذي وضعنا له بداية منذ هنيهة، إنني أوافق من غير تحفظ على ما تقصد من ملاحظتك فيما يتعلق بتشريعك القومي، ولقد كان من الصواب تمامًا البدء بالفضيلة، وتبيان أنها كانت نصب عين مُشرِّعكم، ولكن عندما قررت أن كل تشريعاته لم تُعْنَ إلا بجزء واحد منها، وأن أغلب الأجزاء لم يكن لها اعتبار، ظننت أنك أسأت الفهم، ولكنَّ هناك فضلًا عن ذلك ميزة أحب لو تلاحظها في حديثك الخاص وأن تنتظرها في حديث الآخرين، فهل تسمح لي بشرح طبيعتها؟

كلينياس: من كل قلبي.

الأثيني: وددت يا سيدي لو قلت: إن قوانين كريت لا تتمتع بهذه الشهرة الفذة بين جميع الهيلينيين إلا بسبب وجيه، هو أنها تخدم الهدف الصحيح، الهدف الذي يحقق سعادة مَن يتمتعون بها، لأنهم يربطون بها في الحقيقة كل الأشياء الطيبة بما هو إنساني خالص، وما هو إلهي. والأول ناتج عن الثاني، وعلى ذلك فالمدينة التي تقبل الخيرات الأعظم لا تحتاج إلا لأقلها، ولكن تلك التي ترفضها، تفتقدهما معًا[٤]، (وفي نص آخر، مَن يقبل الخير الأعظم يَفُزْ أيضًا بالأقل) والخيرات الأقل هي تلك التي تقوم منها الصحة في المقام الأول، والجمال في المقام الثاني، والقوة الجنسية وكل التمرينات البدنية في المقام الثالث، بينما تأتي الثروة غير العمياء

في المقام الرابع، ونعني بها الثروة ذات الرؤية الواضحة لأنها هي تلك التي تخدم الحكمة. وبالنسبة للخيرات الإلهية، تعتبر الحكمة نفسها أولها وأشهرها، وتليها عفة النفس، والثالثة خليط من الحكمة والعفة والشجاعة، بينما تأتي الشجاعة نفسها في المقام الرابع، وسيأتي ترتيب كل هذه الفضائل قبل المجموعة الأولى، وسيلاحظ واضع القوانين ذلك بالطبع، ثم يجب ثانيًا أن يبث في نفوس مواطنيه أن كل توصياته الأخرى إنما تضع نصب عينها هذه الأهداف، وأن من بين الأهداف نظرة الإنسان إلى الخيرات والفضائل الإلهية، ونظرة الفضائل الإلهية إلى رائدتها: الحكمة. وهو يجب أن يُعنى عناية عظمى بتوزيع الشرف والعار على مَن يستحقونها، وكذلك بالزيجات والمصاهرات بين مواطنيه، وبسلوكهم المتلاحق في إنتاج النسل ذكورًا وإناثًا، وتربيته منذ الطفولة حتى الكهولة، ويجب أن يقوم بدراسة دقيقة كلها ملاحظة اللذات والآلام، والرغبات وكل الانفعالات الحادة التي تثور فيهم بسبب علاقاتهم الاجتماعية، ويوزع بينهم المدح واللوم بعدل وفق النص الفعلي لقوانينه. وكذلك فيما يتعلق بانفعال الغضب والخوف، وبمتاعب واضطرابات النفس المختلفة التي تنشأ عن سوء الحظ، وصدى ذلك في مواسم الحظ السعيد والحرب، والفقر، وما يقابل هذه العواطف من أضداد؛ إذْ عليه في كل مثل هذه الأحوال، أن يشرح ويحدد إلى أي مدى يمكن أن تذهب أو لا تذهب كل حالة نفسية، ويجب ثانيًا على مُشرِّعنا أن يراقب الطرق التي يكتسب به مدى توفر العدالة أم عدم توفرها في الإجراءات المختلفة، التي يعقدون بها جميعًا، أو يفضون ما بينهم من ارتباطات، في حالتي الجبر والاختيار. وأن يخصص درجات شرفية لمن ينهجون وفق قوانينه، ويفرض عقوبات نوعية على العصاة. وعندما يصل أخيرًا إلى خاتمة بنائه الدستوري، يجب أن يقرر على أي نحو يجب أن تُجرى الطقوس الجنائزية الخاصة بكل طبقة، وما يتبقى أن يخصص لها من احترام واعتبار. وعندما ينجز واضع القانون كشفه، يجب عليه أن يخصص للنظام كله جهازًا من الحراس وُهب بعضهم الحكمة، ووُهب البعض

الآخر صدق العقيدة، بحيث يربط الذكاء في النهاية الكل، ويجعلهم يخضعون للعفة والعدالة، لا للثروة والبحث عن المصلحة الذاتية.

هذه أيها السادة هي الخطوط التي وددت لو كانت، بل وما زلت أرغب منكم أن تبينوا كيف يمكن أن تُوجد هذه المزايا في القوانين التي تنسب إلى زيوس وإلى أبولو الـ Bythion، والتي شرعها مينوس وليكارجوس، وكيف أنها تشكل نظامًا يمكن أن يلاحظه شخص يألف القانون بحكم دراسته العلمية، أو حتى بحكم تجاربه في الحياة، ومع ذلك، فهي غير ظاهرة لشخص عادي مثلي.

كلينياس: وإذَنْ ما هي يا سيدي خطوتنا الثانية؟

الأثيني: أظن أننا سنحتاج بداية تنعشنا، وذلك -وكما قلنا من قبل- باختبار يبدأ بالممارسة التي تنمو بها فضيلة الشجاعة، ثم نمتحن صيغة ثانية ثم ثالثة من صيغ الفضيلة إذا ما كنت تميل إلى ذلك. وعندما تنتهي مرة من علاج موضوعنا الأول نحاول أن نتخذ منه نموذجًا للسير ونتحايل على رحلتنا بحديث آخر في نفس الإطار، وعندما ننتهي من معالجة كل صيغ الفضيلة، فإننا سنحاول إن شاء الله أن نبين كل التنظيمات التي كنا نعددها من لحظة إنما كان ذلك من أجل موضوعاتها.

ميجالوس: ممتاز، ولنفرض أنك تبدأ فتصب نقدك على صديقك الذي معنا، صديقك المعجب بزيوس.

الأثيني: بل سأصبها عليك وعلى نفسي بقدر ليس أقل من القدر الذي سأصبه عليه، إننا جميعًا مشتركون في الموضوع، فهيا إذَنْ أجبني، إذا كان طعامكم الجماعي، وتدريباتكم البدنية إنما ابتكرها مُشرِّعكم من أجل الحرب؟

ميجالوس: نعم.

الأثيني: وماذا ابتكر ثالثًا أو رابعًا؟ ذلك أننا إذا لاحظنا هذه الفضيلة وغيرها، فمن

الممكن جدًّا أن نقوم بذلك الإحصاء بالنسبة لأجزائها، ويمكن تسميتها بأي شيء آخر ما دامت فكرة الإنسان واضحة.

ميجالوس: وقد ابتكر ثالثًا الصيد كما يمكن أن أقول أنا أو أي لاسيدوميني آخر.

الأثيني: وإذا افترضنا أننا نحاول أن نجد الرابع والخامس إذا أمكن؟

ميجالوس: وسأجرؤ على أن أسمي الرابع احتمال الألم البدني، الذي ينتشر على مدى واسع بيننا نحن الإسبرطيين، وذلك في مباريات الملاكمة وفي نظامنا الخاص بالغارات الرعوية. وهو يشمل ضربات شديدة بالسياط. وعندنا إلى جانب ذلك ما نسميه بالـ **Crypteia** وهي نظام صعب ومدهش في الاحتمال، ومثل ممارسة الذهاب بغير نعل أو فراش خلال الشتاء في تجوال حول المملكة ليلًا ونهارًا، ودون أتباع، وقيام كل بخدمة نفسه. والإضافة إلى ذلك فإن **Our Gymnapediae** تتضمن الاحتمال الشديد الحاد كما يحدث في المعارك التي تدور تحت شمس الصيف، ولدينا العديد من الاختبارات أخرى المشابهة، وهي أكثر في الحقيقة من أن تُحصى إحصاءًا خاصًّا.

الأثيني: إنك تصف حالتك يا صديقي اللاسيدوميني، ولكني أرجوك، ماذا نحن فاعلون بالشجاعة؟ هل هي صراع بين الخوف والألم؟ أم ذلك فحسب ولا شيء أكثر؟ أم هي تشمل أيضًا الصراع مع الشهوات واللذات وما لها من ملاحقات خطرة ومغرية ومضللة تذيب حتى حماس مَن ندعوه بالتزمت كما يذوب الشمع.

ميجالوس: أعتقد أن ذلك بيان صحيح، إنها صراع بين ذلك كله.

الأثيني: وأرجو الآن ألا نكون قد نسينا مناقشتنا التي بدأناها مبكرًا، فقد تكلم صديقنا من الكانوسس عن المدن، بل وحتى عن الرجال الذين ينهزمون أمام أنفسهم. ألم تفعل؟

كلينياس: فعلت ذلك مؤكدًا.

الأثيني: حسنًا، فترى هل سندعو الآن الرجل الذي ينهزم أمام الألم رجلًا رديئًا، أم تُرى سنطلق الرداءة على ذلك الذي ينهزم بالمثل أمام اللذات؟

كلينياس: أظن أن الرداءة أنسب بمن تهزمه اللذات، وأتصور أننا جميعًا على استعداد لأن نقول إن مَن تحكمه اللذات تنهزم نفسه هزيمة كلها عار، أكثر مما نحن على استعداد لأن نطلق ذلك على مَن ينهزم أمام الألم.

الأثيني: فمن المؤكد جدًّا أن مُشرِّعينا الأثينيين الذين علمهما زيوس وأبولو وعلمهما لا يمكن أن يقدس شجاعة ذات وجه واحد تستطيع أن تثبت فقط أمام عدو شرير منحوس بينما تعجز أمام خصم ذكي بارع مضلل، إذ من المؤكد أنهما يفضلان أن يريا الوجهين معًا.

كلينياس: بلى، الوجهان كلاهما، كما أثق.

الأثيني: وإذَنْ يجب أن أسأل سؤالًا ثانيًا، أي تدريبات تمارسها مدينتكم اللتان تذيقان الإنسان طعم اللذة بغير مراوغة (ولأن الآلام لا يمكن تفاديها، فإن الإنسان ما يلبث أن يغرق فيها مدفوعًا بقوة أو بإغراء شارات الشرف، كي ما يكون مسيطرًا عليها) أقول أين نفس التنظيم الخاص باللذات في قوانينكم؟ أريد أن أعرف ماذا عساه في نظمكم يمنح الشخص نفسه ما يشبه الشجاعة ضد اللذة والألم بحيث يجعل منه منتصرًا حيث يجب أن يكون كذلك، وتحفظه وتصونه وترد عنه الهزيمة التي كان جديرًا أن يلقاها على يدَي أشد أعدائه التصاقًا به وقدرة على القتل.

ميجالوس: كلا يا سيدي فقد أكون غير مستعد لأن أقدم إيضاحات ظاهرة وعلى نطاق واسع، في حالة اللذة لتعدل القوانين الكثيرة التي استطعت أن أقدمها كوزن مقابل للألم، ولو أني أكون أكثر حظًّا لو أتيحت لي تفاصيل أقل.

كلينياس: وأنا أيضًا لا أستطيع أن أقدم إيضاحات ظاهرة بالمثل من قانوننا الكريتي.

الأثيني: كلا يا أصدقائي، فإن الأمر ليس موضوعًا للدهشة، لذلك إنه إذا كان على

أي منا، أن ينقاد من خلال رغبته في كشف ما هو أصدق الأشياء وأفضلها، إلى شيء من اللوم المفصل الذي ينصب على القوانين القومية لأي منا، فإني أرجو أن نتقبل ذلك من بعضنا بلطف وفي غير استياء.

كلينياس: إنه لحق ما تقول أيها الأثيني إذ يجب أن نفعل كما تقول.

الأثيني: إن الفظاظة لا يمكن -إلا بصعوبة- أن تناسب عملنا يا كلينياس.

كلينياس: إنها في الحق كذلك.

الأثيني: حسنًا، وإلى أي مدى يمكن أن تكون المثالب التي وُجهت إلى نظام لاكونيا وكريت جديرة أو غير جديرة بالاستحقاق، ذلك موضوع آخر، وربما كنت على أي حال أكثر صلاحية من أي منا لأن أذكر ما يشاع من نقد. إنه إذا كانت قوانينكم جيدة فقط من ناحية العقل، كما هي في الواقع فيجب أن نعد بين أفضلها ذلك القانون الذي لا يمكن أن يثير شاب حوله السؤال الخاص بأيها -من بينها جميعًا-: هو على ما يجب أن يكون عليه، وأيها ما ليس كذلك. بل إن الجميع سيوافقون بصوت لا تنافر فيه، على أنها جميعًا من صنع الله وأنها جميعًا جديرة بالإعجاب، وسيرفضون أن يصغوا إلى شخص يقف خصمًا للموضوع، في الوقت الذي إذا كان هناك لدى رجال أكبر سنًّا ملاحظة يريد أن يبديها، فيجب أن يعرفهم بقاضٍ من نفس سنه ليفتيهم، ما دام ليس هناك بين مَن هم أصغر سنًّا مَن يصلح لذلك.

كلينياس: ذلك قول صادق تمامًا يا سيدي، إن أيام مُشرِّعنا القديم بعيدة جدًّا بالنسبة لليوم، وأعتقد أنك تؤمن بعدل نواياه، وترى أنها صحيحة تمامًا.

الأثيني: حسنًا، وليس معنا الآن مَن هو أصغر سنًّا، ومن ناحيتنا فإن سننا يسمح بجواز تناول الموضوع بالمناقشة الخاصة دون جريرة.

كلينياس: الأمر كذلك تمامًا، ووفقًا لهذا ندعوك لأن تنقد نظمنا في غير تحفظ، إن المرء لا يسب ولا يهان إذا ما أخطره الغير بمعلومات ناقصة، بل إنه على النقيض-

يجد في ذلك فرصة للإصلاح إذا هو تقبل المعلومات في غير استياء.

الأثيني: أشكرك، ولكن موضوعي الساعة ليس هو نقد قوانينكم التي لم تختبرها بعد اختبارًا كليًّا إلى الحد الذي يسمح لنا أن نذكر ما عسى أن يكون فيها من صعوبات. إنكم الجماعات الوحيدة، اليونانية، وغير اليونانية، والمعروفة لنا، والتي أوصى مُشرِّعها، بأن تتركوا أشد اللذات والمباهج لا تذوقونها أصلًا، ولو أنه -فيما يختص بالآلام والمخاوف التي كنا نتناولها بالكلام منذ لحظة-: يقرر أن مَن يسمح له بالنفور منها وفقًا للنظام الذي اتبع معه في طفولته، والذي عليه أن يواجه فيما بعد المتاعب المخاوف والآلام التي لا يمكن تجنبها، فإنه سوف يجفل وينفر مما قد أُودع فيها من تأديب ويصبح عبدًا لها. والآن وبالتأكيد، ولكي ما يكون المُشرِّع متماسكًا في تشريعه، يجب عليه أن يأخذ نفس الاتجاه نحو اللذات، يجب أن يقول لنفسه: إذا كان على مواطنينا أن يشبوا منذ الطفولة دون أن يجربوا اللذات الشديدة، وإذا هم لم يتدربوا على الثبات وعلى الصمود ضد تلطيخ أنفسهم بالعار إذا ما هاجمتهم اللذات، فإن قابلية التأثر بها، ستقودهم إلى نفس المصير، كأولئك الذين يخضعون لمخاوفهم، إنهم سيسقطون عبيدًا على نحو آخر، بل على مثال أكثر عارًا من أولئك الذين يقاومون غواية اللذات ولديهم الوسيلة لإشباعها إذا ما أرادوا، ولو أن أولئك الآخرين، يكونون أحيانًا رجال شر بالإطلاق. وهكذا تكون أنفسهم نصف مستعبدة، ونصف حرة، ولا يستحقون أن يدعوا شجعانًا أو أحرارًا دون أن تكون لهم مؤهلات، إنني أرجو أن ترى إذا كانت لهذه الملاحظات صلة مناسبة بالموضوع.

كلينياس: إنها ذات صلة كافية تبدو عند أول سماع لها. ولكن من الحمق وعدم النضج، أن نخرج الآن بنتائج موثوق بها من تلك الموضوعات ذات الوزن.

الأثيني: إذَنْ لنفرض يا أصدقائي أن نتقدم للنقطة الثانية في برنامجنا ولنتحول من الشجاعة إلى العفة، فنرى هل نستطيع أن نكتشف أي نقطة من الامتياز في هذين

النظامين الموجودين في جماعات تقوم على مبادئ غير منسقة ولا منهج لها كما فعلنا فيما يتعلق بالحرب.

ميجالوس: ليس ذلك سهلًا جدًّا، وإنني ما زلت أقول إن تناولنا الطعام معًا، وتماريتنا البدنية إنما ابتكرتا -فيما أظن- ابتكارًا جديدًا لتنمية كلتا الفضيلتين.

الأثيني: آه يا أصدقائي، لكن يبدو أنه من الصعب أن نتأكد من أن الناحية العملية لنظام ما سوف لا تكون موضع شك كناحيته النظرية. وأحسب أن الأمر لواحد بالنسبة للحكومات، ولأجسادنا البشرية. وذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يصف علاجًا محدودًا لمريض لا ينتج عنه نتائج بدنية ضارة إلى جانب آثاره الحسنة. فمثلًا هذه التمرينات البدنية وهذه الأكلات العامة، التي نتكلم عنها، ولو أنها ذات فائدة للمدينة من وجوه كثيرة إلا أنها تفتح الباب للفتن والشغب، كما نرى في أحوال الميليزيين **Milesians** والبوتيانز **Bacatians**، والترويوتز **Thuriatea**، لقد أفسدت عندهم هذه الممارسات بوجه خاص القاعدة القديمة الطبيعية الخاصة بشؤون الجنس المشترك بين الإنسان والحيوان على نطاق واسع، ويرجع اللوم من اللحظة الأولى في ذلك الفساد على مدينتكم وغيرهما من المدن التي كرست نفسها أشد تكريس للرياضة البدنية. وسواء نظرنا إلى هذه الأمور كرياضة أو كعمل جدي، فإنه ينبغي ألا ننسى أن هذه اللذة إنما تعتبر منحة من الطبيعة للإنسان ذكرًا أو أنثى، عندما يقترن أحدهما بالآخر من أجل إنتاج النسل، وعلى ذلك فالجريمة التي يقترفها الذكر مع الذكر، أو الأنثى مع الأنثى، هى انتهاك صارخ للطبيعة، وإذعان أساسي لضراوة الشهوة، وأنت تعرف اتهامنا العام للكريتيين، بأنهم مخترعو قصة جانيميد، فلقد كانوا مقتنعين، فيما نقول -بأن تشريعهم إنما نزل عليه من زيوس، لذلك مضوا يروون هذه القصة ضده، كي ما يستطيعوا -إذا ما أذنت لي- الدفاع عن المثال الذي ضربه لهم، وجعلهم ينغمسون في هذه اللذة أيضًا. أما القصة فليس لدينا ما نضيفه إلى أهميتها، ولكن لذات وآلام الجماعات والأفراد هي شيء جدير بالنظر ككل موضوعات دراسة

علم التشريع. ذلك أن اللذة والألم هما كرأسَي الينبوع التوأم، فمَن يسحب الماء من الينبوع الأيمن في الزمن المناسب، وبالقدر المناسب، مدينة كانت أو شخصًا أو أي كائن حي، يكنْ سعيدًا، أما من يسحب الماء عن جهل، وفي غير الموسم المناسب، فلن يلقى غير الجانب الشديد الأجرد المضاد.

ميجالوس: ذلك مؤكد يا سيدي، إنك لتقول قولًا جميلًا، ولا أستطيع أن أنكر أن الحرص يمسك لساننا فيجعلنا عاجزين عن الكلام، ومع ذلك فأقرر من ناحيتي أن مُشرِّعنا كان على حق حين أمر بتجنب اللذة (مثل قانون كونسس الذي سيدافع عنه صديقنا إذا شاء). وأنا أرى أن موضوع اللذة مخطط في إسبرطة على نحو يجعله فيها أفضل من أي مكان آخر، ذلك أن كل ما هو ذو لذة حادة بحيث يوقع الناس بأعظم يسر، في عمليات الانتهاك، وفي كل أساليب الحماقات، إنما هو مبعد تمامًا عن أرضنا، فلا ترى له وجودًا في مراكزنا الريفية، ولا في المدن التي يحكمها الإسبرطيون، فأنت يمكنك أن تجد جماعات السكيرين تدفعهم الحوافز القوية للذات المختلفة التي تصحبهم، ولكن ما من واحد منا لا يوقع على الفور أشد العقاب على نشوان طروب إذا ما اصطرع معه، وحتى مهرجان ديونسيوس **Dunysus** لا يمكن أن يشفع لمخطئ فيخلي سبيله، لقد رأيت مثل ذلك المرح والطرب قبل الآن في بلدك أتيكا على عربات النقل، وفي تارنتم وهي إحدى مستعمراتنا: رأيت كل أهل المدينة في عيد ديونسيوس، والأقداح في أيديهم، ولكن لا يوجد بيننا مَن يمارس مثل هذا.

الأثيني: يا صديقي الإسبرطي إن كل ترفيه من ذلك النوع حميد ما دامت القدرة على المقاومة تستطيع الصمود، بينما يكون الأمر جنونًا خالصًا إذا هي لم تستطيع وركنت إلى الاسترخاء. وقد يستطيع ريفي من مواطني، أن يدافع عن نفسه جيدًا، وأن يأخذ عليكم تحرر نسائكم في إسبرطة، ومن المؤكد أن هناك ما يُضاف ويُعتبر في العادة تبريرًا كافيًا لكل مثل هذه الحالات في تارنتم أو في مملكتي، بل وفي مملكتك بنفس القدر، فالمواطن سيقابل دائمًا دهشة الغريب من أي ممارسة غير مألوفة بقوله

(لا داعي للدهشة، فهذه عادتنا في ذلك الأمر، ولو أنه من المحتمل أن تكون عادتكم فيه مختلفة)، إن ما نفحصه الآن ليس هو ممارسات النوع البشري على المستوى الواسع، بل هو يرجع إلى مزايا أو مساوئ المشرعين الذين يخلقون العادات، ولذلك يجب أن نتناول موضوع شرب الندماء للخمر من زاوية أكثر خصوبة، وإنه لممارسة ذات أهمية كبير وتحتاج إلى حكم مشرع غير حقير. وليس السؤال هو مجرد شرب الخمر أو تحريمه تحريمًا تامًّا، بل هو فقط شربه للندامة والأنس، فهل ترانا نتبع مثال السيثيين **Scyhians** والعجم **Perssans** ولا نذكر شيئًا عن الكارناثيثيين **Carthaginians** والكلت **Celtrs**، والابيارينز **Ibuarens** والتراتيانز **Thracians** وكلهم أهل حرب شجعان)، أم ترانا نتبع أسلوب مواطنينا؟ إنهم -كما تستطيع أن تذكر ما قلت- يرفضون هذه الممارسة بالإطلاق، بينما يتناول السيثيون، والتراسيانز، رجالًا ونساء، يتناولون نبيذهم المصفى، ويتركونه يسقط على ملابسهم، ويعتبرون ذلك ممارسة مجيدة ومشكورة، وأكرر ثانيًا إن الفرس ينغمسون بحرية في الشرب، كما ينغمسون في عادات أخرى مترفة تحرمونها أنتم الإسبرطيون، وإن كان ذلك التحريم يسري على نحو أقل تنظيمًا مما هو في الأمم التي ذكرتها.

ميجالوس: نعم يا صديقي العزيز، ولكن لا تنسَ أننا نجعلهم جميعًا يفرون، عندما يرون الحراب في أيدينا.

الأثيني: كلا يا سيدي، إنه ينبغي ألا تثير القضية فإن أي حرب أو أي متابعة كثيرًا ما ينتهي الأمر فيها غالبًا بغير تسجيل، وسيكون الأمر هنا للمستقبل. ومعنى ذلك أننا لا نستطيع أن نعد النصر أو الهزيمة في الميدان، بأكثر من أنه اختبار مشكوك فيه وغامض من حيث جدارة ممارسة ما بالمدح والتقدير. من أجل ذلك، فإن المدينة الأكثر سكانًا، يمكن أن تهزم المدينة الأقل سكانًا، وتخضعها كما فعلت سيراكوز مع لوكري **Lacri**، وهي تلك التي نعرفها بشهرتها من حيث تمتعها بأفضل القوانين التي توجد في ذلك الجزء من العالم، وأيضًا مثلما فعلت أثينا بكايوس، ولا شك أننا

نستطيع أن نجد كثيرًا من الأمثلة على ذلك. كلا يا إخواني، إنه يجب أن نبعد في الوقت الحاضر الانتصارات والهزائم من ساحة المناقشة، وعلينا أن نفحص الممارسات بما لها من مزايا راجين أن نستطيع إقناع أنفسنا، بأن بعضها جدير بالمدح وبعضها الآخر على النقيض جدير بالذم. واسمحوا لي أن أتقدم بملاحظة عن الطريقة الصحيحة التي يمكن بها فحص قيمة هذه الممارسات.

ميجالوس: وما هي تلك الملاحظة التي ستتحدث عنها؟

الأثيني: عندما تكون مثل هذه الممارسات موضع الاعتبار، أرى أنه من غير المناسب إلى حد بعيد أن نشرع في المدح أو الذم في الحال، وبمجرد ذكر اسم الممارسة فقط. وذلك مثل رجل سمع عن القمح مثلًا، كعنصر طعام صحي موصى به، فلا يلبث أن يذمه في الحال، دون أن يبحث عن آثاره، أو عن طريق إعداده، أعني كيف يجب أن يعد، ولمن، وبأي إضافات تضاف إليه، وفي أي صورة ينبغي أن يقدم، ولأشخاص في أي مستوى من مستويات الصحة. نعم فذلك بالضبط هو ما يجب أن نناقش به سؤالنا الحاضر، وحال ما تسمع كلمة (الشرب) المجردة، فإن مجموعة منا تذم هذه الممارسة بينما تمتدحها مجموعة أخرى، وكلتا الجماعتين تفكر على نحو غاية في الاستهجان، وكل من الجماعتين تعتمد في حكمها، على ما تستطيع تحقيقه من وضوح، بالنسبة لحقيقة الشيء أو صفاته، وإحدى الجماعتين ترى الأمر منتهيًا ما دام شهودها كثيرين، بينما ترى الأخرى أنه كذلك على أساس أن الذين يتقشفون ولا يشربون ينتصرون في الميدان. وتظل الحقيقة مع ذلك قائمة وبابها مفتوحًا للنقاش بين الخصوم. وإذا كان علينا الآن أن نعالج العادات الراسخة بوجه عام في هذه السطور، فإنني كواحد منكم سأبقى غير مقتنع، ولذلك أقترح أن نعالج موضوعنا المباشر -هو الشرب على نحو آخر، وهو النحو الصحيح فيما أعتقد. وكذلك كمحاولة لتوضيح العملية المناسبة لعلاج مثل هذه الموضوعات بوجه عام، ذلك أن هناك عددًا لا نهاية له من الناس، مستعد لأن ينازع في النتائج القلقة المهتزة لهذه الأمور، ويقف بذلك ضد مدينتكم.

ميجالوس: إذا كانت هناك طريقة صحيحة لعلاج مثل هذه الأمور، فيجب بكل تأكيد ألا نرفضها بمجرد السماع عنها: إذَنْ يجب أن نعالج سؤالنا على ذلك النحو إلى حد ما. لنفترض أن رجلًا امتدح اقتناء العنازي -أو العنزة نفسها كحيوان ثمين، ولنفترض أن رجلًا آخر يرى أن العنازي تتلف الأرض المزروعة لأنها ترعى كلاهما دون أن يكون لها حارس يمنعها، فإنه يلعن هذه الحيوانات ويعتبر أن أي مخلوق يراه هكذا دون رقابة، أو برقابة سيئة: يشكل خطأ، فهل نستطيع القول بأن ذم أي شيء يأتي على ذلك النحو له أقل قيمة؟

ميجالوس: كلا بالطبع.

الأثيني: وماذا تقول في ذلك؟ أيكون الرجل قائدًا ناجحًا في البحر، ما دام يحمل علم الملاحة، وسواء دار به دوار البحر أو لم يدر؟

ميجالوس: من المؤكد أن لا إذا ما كان يربط بين ذلك الاضطراب وبين إلمامه بالمهنة.

الأثيني: وماذا عن قائد جيش في الميدان؟ أيكون قائدًا كفئًا ما دام قد حصل العلوم الحربية، حتى ولو كان جبانًا يقع كمريض بدوار البحر عند الخطر من شدة الرعب؟

ميجالوس: ذلك ضابط غير صالح بالكلية، وإنه لأجدر أن يكون قائدًا للنساء بكل معنى الكلمة لا قائدًا للرجال.

الأثيني: وماذا عن ذلك الذي يمدح أو يذم أي نشاط اجتماعي أيًّا كان؟ نشاطًا يحتاج بطبيعته إلى قائده ويراه نافعًا ومفيدًا بقدر سلوكه ولو أنه لم ير قط ذلك النشاط مدبرًا ومنسقًا بأحكام تحت قيادته، بل هو يراه فقط ممزقًا بغير قيادة أو بقيادة سوء. فهل نستطيع أن نتصور أن هناك قيمة ما لذم أو مدح ذلك الفعل الذي يعرفه أمثال هؤلاء الملاحظين؟

ميجالوس: كيف ونحن نفترض أنهم لم يشهدوا أبدًا أو يشاركوا في أي رأي من هذه الاتحادات ليحكموا بأنها تسير وفق ما ينبغي أو يكون.

الأثيني: والآن فلننتظر لحظة، إني أفترض أننا قد نستطيع أن نعد جماعة محتسي الخمر بكل أعضائها كنشاط من أنواع النشاط الاجتماعي.

ميجالوس: بالتأكيد بالتأكيد.

الأثيني: وهل رأى الناس مطلقًا مثل هذه الجماعة تنهج في سلوكها النهج الواجب؟ لا أحد منكما يمكن أن يتردد في الجواب، ومن ناحيتي الخاصة، فإني قد حضرت كثيرًا في أماكن مختلفة حيث كنت ألاحظهم جميعًا وأدرسهم، وأقرر أنني لم أرَ قط أو أسمع أن واحدًا منهم كان سلوكه صحيحًا من جميع الوجوه، وقد تكون هنا أو هناك عدة تفصيلات مفقودة وهينة لا يعتد بها، ولكني وجدت في الأساس خطأ مشتركًا في السلوك.

كلينياس: يجب أن تشرح ما تعني يا سيدي على نحو أكثر دقة، ذلك أن تجربتنا في هذه الأمور، كما كنت تقول، هي على نحو يجعلنا حتى ولو كنا حاضرين في مثل هذه الاجتماعات فمن المحتمل جدًّا أننا نعجز عن أن نميز من أول نظرة السلوك الصحيح من غيره.

الأثيني: كلا؛ إذ من الممكن ألا يكون. ولكن هل لديك رغبة قصوى في أن تستمتع إلى شرحي، إنك تعلم ذلك بلا ريب، وهو أن في كل جمعية، أو في كل عمل متفق عليه لتحقيق هدف ما، يجب أن يكون هناك دائمًا شخص يقود الجماعة.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: ألاحظ أننا كنا أخيرًا نقول إن القائد في المعركة ينبغي أن يكون شجاعًا.

كلينياس: من المؤكد أننا كنا نقول ذلك.

الأثيني: والرجل الشجاع أقل إثارة بالضجيج من الرجل الجبان.

كلينياس: وذلك حقيقي أيضًا.

الأثيني: وإذا نحن دبرنا الأمر لوضع جيش تحت إمرة قائد يستطيع ألا يحس نهائيًّا بالضجيج وبالإثارات، فهل ترانا نستطيع أن نفعل ذلك؟

كلينياس: إنني أجزم بذلك جزمًا كليًّا.

الأثيني: وكلنا نفكر في اللحظة الحاضرة في رجل قائد لا في الإعداد لحرب الأعداء، بل في التفاعل السلمي بين الأصدقاء، من أجل تنمية شعور عام طيب.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: والآن ما دام نوع المجتمع الذي نتحدث عنه، يصطحب مَن يتناول الخمر، فهو لن يكون مبرأً من الإثارة.

كلينياس: بالطبع لا، بل إنه على النقيض جدًّا، كما يجب أن أظن.

الأثيني: ولكي ما نبدأ، نحتاج هنا أيضًا إلى قائد.

كلينياس: إننا في الحقيقة محتاجون إليه احتياجًا أكثر الآن وفي ذلك المقام.

الأثيني: وهل يجب أن نصون لمثل هذا القائد التحرر من الإثارة والتهيج إذا كان ذلك ممكنًا؟

كلينياس: حتمًا.

الأثيني: وأُضيف فيما أظن، أنه يجب أن يكون رجل حصافة وذوق؛ لأن عمله يتطلب المحافظة على علاقات الصداقة الموجودة بين الجماعات والتأكيد على أن العلاقات ستظل في تزايد بفضل التجمع.

كلينياس: ذلك صحيح بما فيه الكفاية.

الأثيني: وإذَنْ فالقائد الذي عليه أن يقود ثلة من الشاربين، يجب أن يكون رزينًا وأريبًا في وقت واحد. أما إذا كان الشاربون تحت قيادة قائد شاب غير حصيف، بحيث يحتسي الخمر هو نفسه، فإنه قد يعد نفسه جد موفق إذا لم يحدث من رفاقة الشر المستطير.

كلينياس: بلى سيعد نفسه كذلك.

الأثيني: حسنًا، وإذا ما كانت هذه الجماعات تحكمها بيننا أكثر النظم الممكنة بسلامة وصحة، فإن ناقدًا غير مجامل قد يهاجم نظامًا كهذا، وربما يكون محقًّا في استهجانه به. ولكن إذا قدح شخص في ممارسة ما لأنه يراها سيئة التطبيق من كل ناحية ممكنة، فقد يكون غير عارف في المقام الأول أن الممارسة التي يتكلم عنها سيئة القيادة، وغير عارف في المقام الثاني أن أي ممارسة مهما كانت، ستبدو في العقل ضارة إذا ما كانت تنفذ بغير قائد رشيد. ومن المؤكد أنك سترى أن ملَّاحًا سكيرًا، أو أي آمر من أي نوع سيدمر أي شيء: سفينة أو عربة أو جيشًا، أو أي شيء مهما كان، إذا كان هو المخطط لسيره.

كلينياس: إن ملاحظتك الأخيرة يا سيدي لا يحتاج صدقها إلى سؤال، ولكني أرجوك أن تمضي في شرح أي خير يمكن أن تحققه لنا عادة شرب الخمر إذا ما كانت عليها قيادة رشيدة. وتتخذ مثالًا أي جيش كما كنا نتكلم منذ لحظة، فإنه إذا كان يتمتع بقيادة رشيدة فستكون النتيجة انتصارًا للخير الطفيف وإنه لخير مفروض بالقوة، والأمر كذلك بالنسبة لأمثلتنا الأخرى، ولكن أي فوائد جديرة بالتقدير يمكن أن تحدث للأفراد أو للمدينة من قيادة سوية لجماعة تحتسي الخمر؟

الأثيني: حسنًا، وأي فوائد جدير بالتقدير يمكن أن تحدث للمدينة من السيطرة السديدة لولد واحد أو فريق من الأولاد؟ إذا كان السؤال يمكن أن يوضع في هذه الصيغة، ألا ينبغي أن نجيب بأن المدينة تحصل بالتأكيد على منفعة تافهة من هذه

الحال الواحدة، ولكن إذا كان السؤال ينصب كلية على المزايا الجديرة بالاعتبار، التي يمكن أن تستمدها المدينة من تعليم وتربية مَن يتعلمون ويتربون، فالجواب في هذه الحالة سهل، ذلك أن التربية هي السبيل لإنتاج رجال صالحين. بحيث إننا إذا ما انتخبنا هؤلاء الرجال، فإنهم سوف يعيشون عيشة نبيلة، وسيقهرون أعداءهم في الميدان ويوقعون معهم المعاهدة، ولذلك كان التعليم جالبًا للنصر في مساره، وإن كان النصر أحيانًا يؤدي إلى فقدانه ما دامت نتائج الانتصارات الحربية غالبًا ما تكون كافية لدفع الناس إلى الكبرياء، والناس في كبريائهم يكونون مبطنين بعديد من الرذائل الأخرى التي تُحصى. وعلاوة على ذلك، لم يكن هناك قط تعليم أبجدي، بينما الانتصارات الأبجدية كانت وستكون فقط مألوفة تمامًا.

كلينياس: وإذَنْ نستطيع أن نستنتج أنك تعتبر الوقت الذي سينفق في الشراب يساعد كثيرًا على التربية والتعليم، ما دام ينفق إنفاقًا صحيحًا.

الأثيني: بكل تأكيد.

كلينياس: وإذَنْ هل نستطيع فيما يلي أن تقدم لنا برهانًا على أن هذه الحالة صحيحة.

الأثيني: ولماذا يا سيدي؟ إنه لكي ما نكون واقعيين، وفيما يتعلق بالصدق، يكون الشيء على هذا النحو. عندما يكون هناك كثيرون يتجادلون فيه، فيجب تركه لأحد الآلهة، ولكن، إذا ما دُعيت أنا لإبداء رأيي الشخصي، فإنني سأقرره صراحة ما دامت مناقشتنا الحالية قد اصطدمت بموضوع السياسة والقانون.

كلينياس: ذلك بالضبط هو ما نحاول أن نفعله أي أن نكشف عن اعتقادك في الموضوع الذي نختلف عليه.

الأثيني: حسنًا، فلنمضِ في عملنا، وعليك أن تبذل جهدًا لتتبعني، وعليَّ أن أبذل بالمثل جهدًا لشرح حجتي، بما أملك من قدرة. ولكن اسمح لي أولًا بإبداء ملاحظة، إن العقيدة الشائعة في هيلاس: هي أنه بينما تجد مدينتي سرورها وبهجتها في فن

الحديث والخطب بوصفها ذات غزارة في ذلك الفن، نجد لاسيدومونيا تميل إلى السكوت، ونجد كريت تفضل مرونة العقل وسرعة تدفق النطق وطلاقة اللسان[٥]، ولذلك تراني متخوفًا من أن تشعر أنني أنفق كلمات كثيرة للغاية في أمر قليل الأهمية[٦]، إذا أنا حررت نفسي من حديث طويل، في موضوع غير ذي اعتبار مثل موضوع «تناول الخمر»، ولكن الحق أقول: إن نظرية سليمة حقيقية في الموضوع، لا يمكن أن تشرح شرحًا تامًّا وهي منفصلة عن نظرية صادقة في الموسيقى، بل ولا حتى عن نظرية عن التعليم بالمعنى الواسع، وهذه جميعًا موضوعات للمناقشة الطويلة، وأسألك إذَنْ كيف يكون الحال إذا أسقطنا هذه الموضوعات من حاضرنا وتحولنا بالمناقشة إلى قسم آخر من التشريع.

ميجالوس: قد تجهل يا سيدي أن عائلتي الخاصة تتولى منصب الوكلاء في أثينا، ويجوز جدًّا أن التجربة العامة بالنسبة للأطفال في كل مكان تثبت أنهم عندما يخطرون بأنهم قد أصبحوا في وظيفة مفوضين في المدينة، فإن إشفاقًا مبكرًا على المدينة يأخذ طريقه سريعًا إلى قلوبهم، وسيشعرون أنها مسقط رأس ثانٍ، ولكنه فقط تالٍ بالنسبة لوطنهم الخاص. وذلك بالتأكيد هو ما حدث في حالتي الجزئية الخاصة، ومنذ البداية إذا شعرت لاسيدومونيا بما يكدرها من أثينا، أو بما يرغمها على شيء ما، فإن الأولاد كانوا يخبروني... كانوا يقولون: «إن مدينتك يا ميجالوس قد فعلت على يدينا الشيء الذي يشوه أناقتها، أو الشيء الجميل»... حسنًا، وبالإصغاء إلى ذلك الكلام، وبالإجابة الثابتة في دفاعك ضد مَن يجلبون اللوم على مدينتك، أصبحت أحمل لها محبة كبيرة، وحتى هذا اليوم أحب أن أسمعك تجادل، وأشعر بإغراء يحملني على تصديق المثل السائر الذي يقول: إذا وجد أثيني طيب فإن طيبته تكون استثناءً. إنه في أثينا فقط يتحقق الخير بغير ضغط أو إكراه، وينمو نموًّا ذاتيًّا وكأنما هو جائزة حقيقية من الله بكل ما في الكلمات من معنى، ولذلك أرجو إذا سمحت، وبقدر ما أبذل من اهتمام بالموضوع، ألا يخالجك الشك، وتحدث معي إلى الحد الذي يرضيك.

كلينياس: وأنا أيضًا يا سيدي أشعر بما سيخلصك من الخجل ويتيح لك أن تقول كل ما في نفسك، وأحسب أنه ربما تكون قد سمعت عن **Epimenide**، وهو شخص ملهم وُلد في هذه المدينة، وارتبط بعائلتي التي زارت أثينا قبل الحروب الفارسية بعشر سنوات وعندما أمر الوحي، وقد قامت بتقديم ضحايا معينة أوصى بها الآلهة، إلى جانب إخطار المواطنين الذين كانوا في انزعاج بسبب الإعدادات الفارسية، إن العدو لن يأتي خلال عشر سنوات، وعندما يأتي سيرحل نادمًا دون تحقيق غرضه، بعد أن يصاب بخسائر أكثر من الخسائر التي يكون قد أوقعها بالمواطنين، ذلك كان عندما عقدت عائلتي صداقة مع مواطنيكم، ويحمل أجدادي مودة لهم منذ ذلك التاريخ كما أحمل أنا.

الأثيني: سأعتبر أن لديك استعدادًا كاملًا للإنصات، ولديَّ من ناحيتي استعداد كاف من حيث النية والقصد، ولكن الأداء ليس أبدًا بالشيء البالغ السهولة، ولكن يجب مع ذلك أن أحاول، ودعنا نعرف ما ينبغي أن نعرف عن التعليم وآثاره، كأول خطوة في الحوار، وذلك ما دمنا نعتبر أن المناقشة التي غامرنا بالدخول فيها، يجب أن تتبع ذلك الطريق حتى تصل إلى غايتها، وأعني بها إله النبيذ.

كلينياس: بكل ما أملك، ما دام ذلك يسرك.

الأثيني: حسنًا، وإذَنْ سأحاول أن أتناول المعنى الحقيقي للتعليم، ويجب أن تتكلم إذا كنت موافقًا على الموضوع.

كلينياس: أرجوك أن تتقدم في الحديث.

الأثيني: إنني أتقدم في الحال لأقول إن مَن يريد أن يكون مجيدًا في شيء ما، على نحو ما يجب من أن يكون عليه الرجل منا، يجب أن يمارس ذلك الشيء منذ الطفولة المبكرة، وفي اللعب كما في الجد، وبكل ما يلازم العمل من ظروف، وهكذا، فإذا كان على الولد أن يصبح فلاحًا ماهرًا، وثانيًا بنّاءً مجيدًا، فإنه يجب أن يلعب في إحدى

الحالتين ببناء البيوت الصغيرة، وفي الحالة الأخرى بزرع الأرض، وفي كلتا الحالتين يجب أن يزوده المؤدبون بنماذج الأدوات مصغرة ومشكلة على طراز الأدوات الحقيقية. وكل التعليمات الأولية الضرورية على الخصوص، يجب أن تكتسب على ذلك النحو، ولذلك يجب أن يتعلم النجار باللعب مستعملًا المسطرة وخط الاختيار. وأن يتعلم الجندي امتطاء الحصان وما أشبه، ويجب أن نبحث في كيفية استعمال اللعب كوسيلة لتوجيه أذواق الأطفال وميولهم نحو المركز الذي سيكون عليهم أن يشغلوه بأنفسهم متى كبروا، وإذَنْ فقد نستطيع أن نقول في الحقيقة، إن حصيلة التعليم ومادته، هي التدريب الصحيح الذي يوجه بفاعلية نفس الطفل في اللعب، إلى حب الهدف الذي سيكون عليه، وأن يكون ذا صلاحية كاملة فيه تتفق ونوعه، عندما يصبح رجلًا. ولكن كما قلت يجب أن تخبرني إذا كان ذلك ينال استحسانك إلى حد بعيد.

كليتياس: لقد ناله حقًّا.

الأثيني: إذَنْ دعنا نحرص -زيادةً على ذلك- على ألا نترك موضوعًا عن التعليم ومعناه غير محدد تمامًا، وعندما نعبر عن ثنائنا أو لومنا عن تدريب رجل ما، فإننا نتكلم حينئذ بوجه صحيح عن الواحد منا كمتعلم، وعن الواحد الآخر كغير متعلم. ذلك مع الإشارة أحيانًا إلى عمل البائع المتجول، أو عمل البحار المسؤول عن شحنة السفينة، وعن غير هذين من الرفقاء ذي التعليم العظيم الدقيق ولكن حديثنا الحالي إنما يصدر فقط ممن يرى إن التعليم شيء غير هذه الأشياء، وأنه تثقيفٌ منذ الطفولة بالخير القادر على أن يلهم مَن يتثقف به، الرغبة الحساسة الملتهبة في أن يصبح مواطنًا كاملًا، عارفًا بمنهج سياسة النفس، وإخضاعها للقواعد العادلة. إن حوارنا كما ترى، سيفصل ذلك التدريب عن غيره وسيقصر اسم التعليم عليه بنوع خاص. وكل تدريب يهدف إلى الثروة، أو يهدف فيما يحتمل إلى القوة الجسدية، إلى غير ذلك من الإنجازات الأخرى التي لا ينتظرها الإنسان من الذكاء والعدل، تصبح سوقية مبتذلة وضيقة الأفق، ومتعصبة وغير جديرة كلية بأن تسمى تعليمًا.

ولذلك ينبغي ألا نختلف من أجل كلمة، وأن نتمسك بالاقتراح الذي وافقنا عليه توًّا وأن مَن يتعلم تعليمًا صحيحًا يستطيع أن يبرهن على ما نقصد بالخير، وعلى أنه لا يُوجد مظهر من مظاهر التعليم يمكن الحط من شأنه، ذلك أنه أعلى نعمة أُنعم بها على البشر، كما أنه أفضل النعم التي قد أُنعم بها كاملة على الإنسان. أما إذا اتجه التعليم اتجاهًا زائفًا يقبل التصحيح، فيجب علينا أفرادًا وجماعات، أن نكرس كل نشاطنا من أجل إصلاحه.

كلينياس: ذلك صحيح في الحق، ونحن متفقون على هذه النقطة.

الأثيني: ولقد وافقنا أيضًا منذ لحظة، على أن أولئك الذين يستطيعون أن يسيطروا على أنفسهم أخيار، وأولئك الذين لا يستطيعون ليسوا كذلك.

كلينياس: لقد وافقنا على ذلك بدقة.

الأثيني: وإذَنْ دعنا مرة أخرى نرى بالمزيد من الدقة والضبط، ماذا تعني كلماتنا. ولقد تسمح لي بتوضيح هذه النقطة -إذ ما استطعت- بمثلٍ له مغزى.

كلينياس: كلنا متنبهون ومنصتون.

الأثيني: حسن إذَنْ، فلنفرض أن كائنًا بشريًّا هو شخص واحد.

كلينياس: إنه كذلك بالطبع.

الأثيني: نعم، ولكن في داخل ذلك الشخص مستشاران غير عاقلين ومتصارعان يدعيان اللذة والألم.

كلينياس: حقٌّ ما تقول.

الأثيني: ولدى ذلك الشخص إلى جانب ذلك، توقعات تتعلق بالمستقبل من نوعين، والاسم العام الذي يطلق على هذين النوعين هو (ما ينتظر أن يقع)، بينما الاسم الخاص الذي يطلق على توقع الألم (هو الخوف)، والاسم الخاص بنقيضه هو

(الثقة). وهناك فوق هذه جميعًا (الحكم)، وهو ما يميز بين ما هو أحسن وما هو أردأ من هذه الحالات، وعندما يصبح الحكم في صورة قرار عام للمدينة، فإنه يُسمَّى قانونًا.

كلينياس: أخشى أن أكون متابعًا لك بصعوبة، ولكن أرجو مع ذلك أن تتقدم في الشرح كما لو كنت أتبعك بسهولة.

ميجالوس: وأنا أيضًا أجد نفسي في نفس الوضع.

الأثيني: دعنا ننظر إلى الأمر كله في مثل ذلك الضوء. إذ تستطيع أن تتصور أن كلًّا منا نحن الأحياء، هو دمية صنعتها الآلهة، وصنعتها للهو، أو لغرض أكثر جدية، وذلك في الحق أكثر مما نستطيع أن نقول، ولكن هناك شيء واحد مؤكد، فهذه الحالات الداخلية يمكن أن نقول عنها إنها الخيوط، أو الأوتار التي قد صنعنا منها، وهي تتعارض مع بعضها، وتشدنا بتوترات يناقض بعضها الآخر، في اتجاه الأعمال المتعارضة، ويقع هنا انفصال بين الفضيلة والرذيلة، وفي الحق وكما تقول حجتنا، يجب على الرجل أن يخضع دائمًا لأحد هذه التوترات بغير مقاومة، ويشد نفسه شدًّا مضادًّا لجميع الأوتار الأخرى، أعني أنه يجب أن يخضع للتخطيط المقدس والمبارك لما يحكم به العقل، وهو ما يسمى بالقانون العام للمدينة، وبينما نجد التخطيطات الأخرى صلبة وشبيهة بالحديد، فإنا نجد هذه التخطيطات مرنة وتناسب الذهب، بل وتشابه مواد جد مختلفة. ولذلك يجب أن يتعاون الإنسان دائمًا مع التخطيط النبيل للعقل، ذلك أن حكم العقل، ولو أنه شيء نبيل، فإنه لطيف ومجرد من القوة بقدر ما هو نبيل، ولذلك كان تخطيطه في حاجة إلى مَن يساندونه إذا كان يجب على الذهب الذي بداخلنا أن يسود على غيره من المواد الأخرى، وعلى ذلك النحو الحكيم تحقق خرافتنا الأخلاقية عن الدمي الإنسانية مراميها. وسيكون الأمر أيضًا وأولًا أكثر وضوحًا بالنسبة لما نقصد بالسيطرة على النفس والخضوع لها، وسيكون من واجب الفرد ثانيًا أن يفهم المبدأ الصحيح لتلك التوترات ويعيش مطيعًا لها، وسيكون على

المدينة أن تتسلم ذلك المبدأ من أحد الآلهة، أو من مكتشف بشري أشرنا إليه آنفًا وتجعله قانونًا للمحاورة مع نفسها ومع الجماعات الأخرى. وسيقودنا ذلك إلى تحديد أكثر دقة لكل من الفضيلة والرذيلة وسيؤدي توضيح الموضوع -فيما أظن- إلى إلقاء ضوء أكثر على التعليم والنظم بمعنى أوسع، وخاصة فيما يتعلق باحتساء الخمر، ذلك الذي قد يظن أنه أمر تافه، بحيث لا يجدر بنا أن ننفق وقتًا طويلًا في مناقشته، ولكن قد نستطيع أن نبرهن جيدًا على أنه جدير بكل شيء.

كلينياس: صحيح جدًّا، ولذلك يجب أن نعالجه بكل إطالة يتطلبها عملنا الحاضر.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وأخبرني لنفرض أننا أغرقنا دميتنا في الخمر، فما هي النتيجة التي نحصل عليها من ذلك؟

كلينياس: لماذا تدور وتعود إلى ذلك؟ وما هدفك من سؤالك؟

الأثيني: إنني لم أصل بعد (إلى لماذا). إن ما أريد أن أعرفه إنما هو بوجه عام كيف تتأثر هذه الدمية بالمشاركة في الممارسة. ودعني أحاول أن أشرح المعنى بدقة أكثر. إن سؤالي يصعد إلى ذلك المستوى، مستوى أن شرب الخمر يجعل لذاتنا وآلامنا وأمزجتنا وقابليتنا للتأثير أكثر حدة، أليس كذلك؟

كلينياس: نعم أكثر حدة إلى حد كبير.

الأثيني: وماذا عن إدراكنا، وذاكرتنا، وعقائدنا، ومعارفنا، أتصبح أيضًا أكثر حدة، أم هي تترك صاحبها تمامًا إذا ما أغرق نفسه كلية في الشراب؟

كلينياس: ولماذا؟ إنها تتركه بالإطلاق.

الأثيني: وبذلك يرجع الإنسان القهقرى إلى عقله في طفولته الأولى.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وذلك هو الظرف الذي تصبح فيه السيطرة على النفس في أضعف حالاتها؟

كلينياس: أجل.

الأثيني: وتستطيع أن تقول عن ذلك الرجل إنه في أسوأ حالاته؟

كلينياس: حتمًا.

الأثيني: وإذَنْ فاصطلاح الطفولة الثاني يبدو قابلًا للتطبيق في حالة السكر كما يطبق في حالة الشيخوخة.

كلينياس: لقد أوضحت الأمر توضيحًا يدعو للإعجاب يا سيدي.

الأثيني: هل هناك قاعدة تجرؤ على أن تقدم لنا اقتراحًا يقول إنه يجب علينا أن نحاول تذوق مثل هذه الممارسة ولا نتجنبها بكل قوانا؟

كلينياس: يبدو أن ذلك ممكن، أو على الأقل أنت تقول هذا وتفرض الآن فقط أن نقدمها.

الأثيني: إنك لمُذكِّر سديد، وأنا أعيد العرض ثانيًا، ما دام كل منكما قد اعترف بأنه ولوع بالإنصات لي.

كلينياس: إنه يجب بالطبع، ذلك أن هناك سببًا -إذا لم يكن هناك سبب آخر- لعدم التصديق الخالص لتناقضك، وهو أنه قد يكون خيرًا للإنسان لأن يرمي بنفسه مختارًا في حالة من السقوط الخالص.

الأثيني: أتعني سقوط النفس؟

كلينياس: أجل.

الأثيني: حسنًا يا سيدي الطيب! فماذا عن عادة سيئة للجسم، هي الهزال والضعف والتشويه، أيكون من التناقض إذا استطاع رجل باختياره أن يعرض نفسه لهذه الظروف؟

كلينياس: يكون ذلك بالطبع متناقضًا.

الأثيني: ولماذا يا سيدي؟ عندما يذهب الناس أحرارًا للطبيب ينشدون العلاج بالعقار، فهل يجب علينا أن نتصور أنهم لا يعلمون أنهم سيصبحون بمنتهى السرعة، ولعدة أيام في حالة جسمية لو دامت لذهبوا من الحياة. وأقول ثانيًا إن الناس عندنا يلجؤون إلى الألعاب الرياضية، أو إلى التمرينات الجسمية الثقيلة، فإننا نعلم أن صحتهم تعاني مؤقتًا، أليس الأمر كذلك[٧]؟

كلينياس: بلى.

الأثيني: ونعلم أيضًا أنهم يذهبون متحركين بأنفسهم ومن أجل المزايا التي تلحق بهم بعد ذلك الذهاب؟

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: ومن المؤكد أننا يجب أن نأخذ بنفس الاتجاه بالنسبة أيضًا للممارسات الأخرى المعتادة[٨]؟

كلينياس: نعم أعترف بأننا يجب أن نفعل.

الأثيني: وعلى ذلك فنفس الاتجاه يجب أن نأخذه أيضًا بالنسبة لإنفاق الوقت في احتساء الخمر، ذلك إذا كان من الممكن بحق أن نأخذ بنفس النظرة في هذه الحالة.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وإذا أمكن فقط أن نثبت أن احتساء الخمر يمكن أن يؤدي إلى منافع تقارن بالمنافع التي يمكن توفيرها للجسد، فإنه سيتميز في هذه الحالة عن الرياضة البدنية، في ميدانها الأساسي، ذلك أن هذه الثانية تبدأ بالألم، بينما لا يبدأ الاحتساء به.

كلينياس: ذلك صحيح تمامًا، ولكني سأُدهش إذا ما وجدنا أي مزية كهذه في عادة الشراب.

الأثيني: وذلك هو ما أجد تمامًا؛ أن علينا أن نبذل غاية جهدنا لتوضيحه. فأخبرني،

ألا أستطيع أن تميز بين نوعين من الخوف؟

كلينياس: وما هما؟

الأثيني: إنهم هذان: ففي المقام الأول، نحن نخشى الشر عندما نتوقع أنه سيحل بنا.

كلينياس: أجل، نحن كذلك.

الأثيني: ولكنا نخشى أيضًا وفي الغالب، وعلى سمعنا، عندما ندرك أننا مقبلون على ما يشوهها، من عمل أو قول غير لائقين، والخوف من ذلك النوع هو ما نسميه، ويسميه معنا أيضًا بقية الناس فيما أتصور: العار.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا، هذان هما نوعا الخوف اللذان كنت أتكلم عنهما، والثاني منهما يعارض أكثر اللذات عمومية وإثارة بقدر ما يعارض الآلام والمخاوف الأخرى التي ليست من نوعه.

كلينياس: ذلك كلام بالغ الصدق.

الأثيني: والآن، أليس المُشرِّع أو أي رجل آخر ممن لهم نفع، يعتبر ذلك النوع من الخوف في أعلى درجات الشرف؟ ويدعوه بالتواضع، بينما هو يعتبر نوع الجرأة الذي يناقضه (وهو ما يسميه بالمجازفة والحمق): يعتبره بوجه عام أخطر الشرور في الحياة الخاصة والعامة؟

كلينياس: وذلك أيضًا صحيح.

الأثيني: ولكي ما نقول شيئًا عن المزايا الكثيرة العظيمة الأخرى، التي يحققها ذلك النوع من الخوف لنا، فإننا إذا ما قارنا شيئًا بآخر، فإننا لن نجد شيئًا مثله يؤدي على نوع أكثر فاعلية إلى النصر والصمود في الحرب ذاتها. ذلك أن للنصر في الحقيقة

منبعين هما: عدم الخوف من العدو، والخوف من العار أمام الأصدقاء.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: وترتيبًا على ذلك، فإن كل واحد منا يحتاج لأن يكون في الوقت الواحد متحررًا من الخوف وممتلئًا بالخوف، أليس السبب في هذه الحالة المتعارضة هو ما قررناه؟

كلينياس: إننا متفقون.

الأثيني: وعندما نقصد إلى جعل أحد الناس محصنًا ضد المخاوف العديدة، فإننا نحقق غرضنا بأن نجعله على صلة بالخوف تحت توجيه القانون.

كلينياس: يجب أن يلوح الأمر كذلك.

الأثيني: ولكن لنفرض الآن أن هدفنا هو أن نجعله ممتلئًا خوفًا بحق، فماذا يكون الحال؟ ألا يجب علينا تأكيد انتصاره في صراعه، بالرغم من اشتهائه الشديد الخاص للذات، وذلك عن طريق الإشفاق عليه من العار، وتدريبه على مواجهة الأمر. وإذا استطاع رجل أن يحصل فقط الشجاعة الناضجة. بمحاربة الجبن الذي بداخله وقهره، إذا لم تكن هناك تجربة ولا تدريب في هذه المعركة، فلن يستطيع إنسان أبدًا أن يكون نصف البطل الذي يستطيع أن يكونه، وهل نصدق أنه يتسنى للإنسان أن يسيطر سيطرة تامة على النفس، إلا بعد أن يكون قد خاض أولًا معركة انتصر فيها على اللذات العديدة، والشهوات الحادة التي تزين له العار والخطأ وتساعده فيها النواميس، والممارسة، والمهارة، في اللعب والجد، على السواء، فهل يمكن أن يستغنى عن تجربة ذلك كله؟

كلينياس: من المؤكد أن هذه النظرة لا تبدو مقبولة في الظاهر.

الأثيني: والآن أخبرني، هل أنعم أي إله على كل البشر بشيء خاص يقنعهم بالخوف: عقار ينتج عنه أنه بقدر ما يمضي الإنسان في احتساء الخمر: بقدر ما يروح

متصورًا حظه مظلمًا في كل جرعة، ويصبح الحاضر كالمستقبل، كلاهما يمضي في قلق وإزعاج متزايدين، ويأخذ الموقف ذروته في الرعب الخسيس لدى أشجع الشجعان، ولو أن الشخص عندما يفيق عن ذهوله ويلقي عن كاهله عقار الشراب، يعود إلى نفسه ثانيًا بانتظام.

كلينياس: لا يا سيدي، إذ في أي مكان في كل هذه الدنيا، ونستطيع أن نجد رحيقًا كذلك الرحيق؟

الأثيني: ولماذا؟ إنك لن تجده في أي مكان. ولكن افترض أن أحدًا استطاع أن يجده، فهل هناك مشرع استطاع أن يستفيد منه كل ما ينمي الشجاعة؟ أعني إنه مما يتفق جدًّا مع هدفنا، أن نناقش ذلك معه إلى مثل ذلك النحو من المدى: فنقول له «نرجو أيها السيد المُشرِّع، سواء كان تشريعك موجهًا للكريتيين أو لأي جماعة أخرى، ألا تكون شاكرًا في المقام الأول، إذا حدث اختبار لمواطنيك من حيث الشجاعة والجبن».

كلينياس: وسيجعله –من غير شك– ما هو عليه من يقين: يجيب بنعم.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وهل تريد أن تكون كحجر المحك سليمًا وقابلًا للاستعمال، وغير معرض لأخطار جدية، أم تريد العكس؟

كلينياس: وهنا أيضًا سيكون متأكدًا من تفضيله أن يكون سليمًا.

الأثيني: إنك ستستعمله لتجعل مواطنيك في حالة من الخوف، ثم تختبرهم وهم متأثرون به، وهكذا تُكْرِهُ رجلًا على ألا يستشعر الخوف عن طريق التشجيع والناموس ومظاهر الاعتراف، وكذلك بالإشارة إلى العار الذي يلحق بالذين ينحدرون إلى الحد الذي تستطيع أن تراهم فيه في كل (المستويات)، أليس كذلك؟ بينما ذلك الذي أعد نفسه برجولة جيدة لذلك النظام، سيخرج من الاختبار بغير ما ضرر، ولكنك ستفرض بعض العقوبة على مَن أعد نفسه إعدادًا سيئًا، أليس كذلك، أو تراك سترفض في

بساطة أن تستعمل الرحيق مفترضًا أنك لا تجد فيه خطأ من زوايا أخرى؟

كلينياس: ولماذا؟ إنه سيستعمل الرحيق بالطبع يا سيدي.

الأثيني: إنه سيمنحنا على الأقل تدريبًا لا حدود له، ويجعلنا أكثر استعدادًا وأمنًا مما ندبره حاليًا، سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو بالنسبة لمجموعات صغيرة، أو لمجاميع تتكون من أي عدد، وإن المرء ليحسن صنعًا إذا هو تخلص من متاعب لا نهاية لها، عن طريق تزويد نفسه بذلك الشيء الواحد والنوعي، ودرَّب نفسه في عزلة على مواجهة مخاوفه، وعزل نفسه بالطبع عن الرأي العام بلباقة واجبة، حتى يتم له الحصول على النتيجة الكافية، وهو سيحسن صنعًا أيضًا إذا ما وثق في أنه قد أُعد الإعداد المناسب بما قد وهبته الفطرة، وبما قام به من ممارسة إعدادية، بحيث إنه يستطيع تطبيق تدريبه، وهو في صحبة رفاق الشراب، ويستعرض أمام الجمهور الفضيلة التي تساعده على أن يسمو ويسود على نتائج الاضطرابات التي لا يمكن تجنبها، والتي تنتج من الشراب، دون أن يعاني مرة هبوطًا شديدًا أو انهيارًا. ولو أنه سيرحل قبل أن يحتسي الجرعة الأخيرة، خوفًا من ضعفنا البشري العام إزاء الشراب.

كلينياس: نعم يا سيدي، وحتى مثل ذلك الرجل الذي تتكلم عنه يكون من العقل بحيث يفعل ذلك.

الأثيني: إذَنْ دعنا نلخص مناقشاتنا مع المُشرِّع، سنقول له: (حسنًا جدًّا، وبالنسبة لذلك الإقناع النوعي بالخوف، فإن العناية الإلهية لم تعطنا منه شيئًا، كما أننا لم نبتكر له شيئًا) «ولسنا نريد أن ندخل (ضجيج الصواني) في الموضوع، أي الكذب والدجل. ولكن بالنسبة لعدم الخوف والثقة البالغة الشدة، بل وللثقة غير المناسبة في اللحظة الخطأ؟ أترى هناك رحيق لهذه الآثار، أم ترى ليس هناك؟».

كلينياس: إنه سيقول بالطبع نعم، وسيعني بذلك النبيذ.

الأثيني: وأليست نتائجه هي على النقيض تمامًا لكل ما ذكرناه منذ لحظة، إذ عندما

يحتسيه أحد الرجال فإن أثره الأول المباشر فيه هو أن يجعله أكثر مرحًا مما كان، وكلما زاد في الاحتساء، كلما ملأته الخمر بالأوهام المتفائلة والطاقات الخيالية، وفي نفس المنظر الأخير نرى الشارب يمتلئ انتفاضًا بحكمته الخاصة، حتى لا يصبح في قمة عدم التقيد بشيء في القول والعمل، وفي منتهى الشجاعة، ولا يعود هناك شيء يحار في قوله أو فعله، وأحسب أنكم توافقون على ذلك بالإجماع.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: ودعني أذكرك بشيء قلناه من قبل، وهو أن هناك صفتين يجب أن يغرسا في نفوسنا هما الثقة العظمى، ونقيضها الخوف الأعظم.

كلينياس: إن ما قلته من التواضع والاحتشام قد أخذت به. أليس كذلك؟

الأثيني: أذكر ذلك جيدًا، وقد رأينا أن ممارسة الشجاعة والجرأة، يجب أن تكتسب وسط الخوف والرعب والإزعاج، فيجب أن ننظر إذا كانت الصفة مضادة لا تتطلب ظروفًا مضادة من أجل اكتسابها.

كلينياس: يتطلب الحال ذلك بالتأكيد.

الأثيني: وإذَنْ سيظهر أن الظروف التي تكون فيها أميل بالطبيعة لأن تكون أكثر ثقة من المعتاد أو أشجع، هي بالذات نفس الشروط التي يجب أن تمارس فيها ما يجعلنا أقل وقاحة وعارًا، وأن تكون على توقع دائم لاحتمال النطق بكلمة عار، أو الخضوع لعمل مشين، أو حتى لارتكاب ذلك العمل.

كلينياس: يلوح أن الأمر هكذا.

الأثيني: والآن أليست كل الظروف الآتية، هي تلك التي نكون فيها خاضعين للحالة المذكورة وأعني بها ظروف الغضب، والشهوة والكبرياء، والحماقة والجشع[٩]؟ ونستطيع أن نضيف للقائمة الثروة، والجمال، والنشاط البدني، وكل ما يجعلنا ممتلئين هوسًا وحماسًا بما في اللذة من ثمول، وإذا أردنا لذة رخيصة وغير

ضارة إذا ما قُورنت بأخرى، كي ما نستعملها في المقام الأول كاختبار لهذه الظروف، وفي المقام الثاني كتدريب لها، فأي شيء يمكن أن يكون أكثر مناسبة من حجر المحك المرح، أي كأس النبيذ، شريطة أن يُستعمل فقط بقليل من التحفظ؟ عليك أن ترى أيهما أكثر خطورة مع مزاج شكس وغير مهذب، وتصدر عنه جرائم كثيرة، هل تختبره بالدخول في عمل يوافق عليه الجميع، مع احتمال فشله، أو بالعمل على إلحاقه بمهرجان سكر[١٠]، أو نضع نفس عبد للجنس تحت الاختبار، وذلك بإيداع بناتنا وأبنائنا ونسائنا عنده، لاكتشاف سلوكه، عن طريق تعريض أقرب الناس إلينا وأعزهم للخطر[١١]؟ إن المرء لا يستطيع أن يقدم مثل هذه المزاعم التوضيحية دون أن يهدر مزايا منهج للبحث مرح ولا يتضمن ثمنًا جديًّا مؤلمًا، وهناك بالتأكيد جزء من هذه الحالة[١٢] أتصور أن الكريتيين أو أي جمع من الرجال لن يناقشوه، وهو أن اقتراح اختبار الواحد منا للآخر أمر معقول وحسن، وله مزية العوامل الأخرى من ناحية رخص الثمن والسرعة والأمان.

كلينياس: ذلك في أقل تقدير، فوق مستوى الشك.

الأثيني: وهل هناك إذَنْ، وفيما يتعلق الاستعداد والسلوك الفطريين، شيءٌ يؤدي خدمة لا تجارى للفن الذي يقوم عمله على غرسهما وأعني فيما أفترض أننا يمكن أن نقول عنه فن الرجل السياسي.

كلينياس: هكذا تمامًا.

* * *

هوامش الكتاب الأول

(١) يشير ذلك الرقم إلى القسم والسطر كما هو في نسخة الأستاذ برنت.

(٢) **Clanias**.

(٣) **Mioarus**.

(٤) انظر الأوديسة.

(٥) هناك ترجمة أخرى للأستاذ بادهمز **Bedham** تقول: إن مَن يقبل الخيرات الأعظم، يَفُزْ بالخيرات الأقل بالمثل.

(٦) هذا تلميح مهذب إلى شهرة الكريتيين بأنهم مهرة في الكذب.

(٧) المعاناة من التعب الذي تولده هذه التمرينات.

(٨) ذلك التعب المؤقت جدير جدًّا بالاهتمام، وذلك عندما يوصلنا في المستقبل إلى مزايا راسخة وثابتة.

(٩) لا مكان هنا لصفة الجبن، وقد اقترح شانز **Schans** حذفها.

(١٠) إن جماعة الخمر يتكلم عنها بشيء من المزاح، رغم أنها كانت واحدة من أكبر أعياد الآلة باكوس.

(١١) معنى العبارة واضح، وإن كان يبدو أنها تحتاج إلى صياغة جديدة لتصبح أكثر وضوحًا.

(١٢) توجد نقطة أخرى من كلام المتحدث، فما هي هذه النقطة؟

الكتاب الثاني

الأثيني: وإذَنْ فالسؤال الذي يُثار بعد ذلك في مناقشة هذه الأمور، هو فيما أرى: إن الملاحظة الصحيحة للشاربين تقدم لنا ما يكشف عن نزعاتنا الفطرية. ولكن هل هذه هي مزيتها الوحيدة؟ أم أن لها بالإضافة إلى ذلك بعض المزايا الجادة والجديرة بالاعتبار؟ فترى هل توافقون أم لا توافقون؟ إن الموافقة معناها أن ذلك هو ما ينبغي أن توحي به حجتنا. ولكن إذا كان علينا أن نتعلم ما هي هذه المزايا بالضبط، فيجب أن نحذر الفخاخ التي تنصبها لنا[1].

كلينياس: استمر إذَنْ.

الأثيني: سأكون إذَنْ من جانبي مشوقًا إلى أن أستعيد مرة أخرى، موضوعنا عن التربية الصحيحة. وهو ذلك النظام، كما يبدو في تكهني، الذي يقدم من خلال التدبير المناسب: الحماية والصون.

كلينياس: ذلك حقًّا تأكيد شجاع.

الأثيني: وعلى ذلك فإن ما سيكون عليَّ قوله هو ذاك، إن أول مظاهر الضمير لدى الطفل إنما هو الشعور باللذة والألم، وذلك هو المجال الذي تكتسب فيه النفس لأول مرة الفضيلة والرذيلة، والمرء يكون سعيدًا ومحظوظًا إذا استطاع أن يكتسب الحكمة والاعتقاد الصادق المؤكد، حتى وهو على أعتاب الشيخوخة، ومَن يملكهما في كل الحالات بكل ما يترتب عليهما من نعم، يصبح نموذجًا للإنسان الكامل، وأنا أعني

بالتعليم إذَنْ الخير بالصورة التي يكتسبها الطفل أولًا، فإذا ارتبطت في الحق اللذة مع الحب، والألم مع الكراهية في النفس، على النحو الصحيح، وقبل الوصول إلى سن الفهم، ثم عندما نصل إلى ذلك السن، تصبح هذه المشاعر في وفاق مع الفهم بفضل النظام المبكر للعادات المناسبة، ويشكل ذلك الوفاق في مجموعه. وإذا تأملت العامل الوحيد فيه، ونعني به الحالة المنظمة تنظيمًا صحيحًا للذات والآلام[٢]، والتي يمقت بها رجل منذ نشأته الأولى ما يجب أن يمقته ويحب ما ينبغي أن يحبه، إنك إذا فضلت ذلك العامل وأسميته بالتعليم، فإنك ستكون قد أعطيته اسمه الصحيح، أو ذلك على الأقل هو اعتقادي الخاص.

كلينياس: نعم في الحقيقة يا سيدي، ونحن نسلم أن صدق ما قلته توًّا ليس بأقل من صدق ملاحظاتك عن التعليم.

الأثيني: حسن، ولكن لكي نستمر، فإن التعليم معرض لأن يترهل ويفسد بطرق كثيرة خلال حياة الإنسان، ولقد أشفقت الآلهة من المصاعب التي تحدث لنا جملة كبشر جعلوا دائرة احتفالاتهم بحيث تمدنا بما يعنينا على هذه المتاعب، وذلك إلى جانب إعطائنا آلهة الفن، وقائدهم أبولو، وديونيس وزيوس، كي ما يشاركوا معنا في هذه المهرجانات، ويجعلوه تنهج النهج الصحيح، بما يضفونه عليها من كل ما يملكون من مقومات روحية. ومن ثم وجب أنه، إذا كانت الحجة التي تعزف الآن على وترها صادقة بالنسبة إلى حقائق الأشياء أو غير صادقة، وها هو ما تقوله هذه الحجة: ما من مخلوق صغير مهما كان نوعه –وكما تستطيع أن نؤكد بعدل– يستطيع أن يحتفظ بجسمه أو بصوته ساكنًا. إن هذه المخلوقات جميعًا تحاول باستمرار إحداث الحركة وإرسال الصوت، فهي تنط وتقفز، وهي ترقص وتلعب، كأنما هي في سرور وطرب، ثم هي تخرج أصواتًا من جميع الأنواع، والحيوانات بأوسع نطاق لا تدرك شيئًا عن النظام في هذه الحركات أو عدمه، وليس لديها معنى لما نُطلق عليه بالإيقاع الموسيقى أو اللحن المطرب. ولكن بالنسبة لنا، فإن الآلهة التي نتكلم

عنها كرفقاء، قد وهبوا لنا ليشاركوا فيما نقوم به من تهريج وطرب، وقد أعطونا أيضًا القوة على أن ندرك ونستمتع بالإيقاع واللحن. وهم يستثيرون فينا من خلال ذلك الإحساس الحركة ويقودنه كجوقة مرنمين، إنهم يسلكون معًا في خيط من الغناء والرقص، ولقد سموا فرقة مرنمين بذلك الاسم بعد العرض المبهج (شرا **Chara**) الذي يقدمونه في غير كلفة، والآن هل نستطيع أن نعتبر هذه النقطة قد بُتَّ فيها؟ هل نستطيع أن نزعم أن تعليمنا المبكر قد وفد علينا عن طريق إلهات الفن وأبولو، أم ترى ليس لنا أن نقرر ذلك؟

كلينياس: قد نستطيع أن نأخذ بذلك الافتراض.

الأثيني: وهكذا سنعني بالرجل غير المتعلم ذلك الذي لم يُدرَّبْ على الترنيم، وسنعني بالرجل المتعلم، ذلك الذي كان تدريبه الترنيمي كاملًا.

كلينياس: بالضبط.

الأثيني: وأنت تلاحظ أن فن الترنيم ككل يحتضن كلًّا من الغناء والرقص.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: وإذَنْ سيترتب على ذلك أن الرجل المتعلم تعليمًا جيدًا، يستطيع أن يغني ويرقص جيدًا.

كلينياس: يجب أن يلوح الأمر هكذا.

الأثيني: ولنلاحظ ثانيًا ما تؤدي إليه هذه الحالة.

كلينياس: أي حالة بالضبط؟

الأثيني: ولماذا؟ إننا نقول إن الرجل يغني جيدًا ويرقص جيدًا، ولكن أيجب علينا أو لا يجب أن نضيف ذلك المؤهل: إذا غنى أغانيَ جيدة، وإذا رقص رقصات جيدة؟

كلينياس: لنفترض أننا أخذنا بذلك المؤهل.

الأثيني: لنفترض أنه حكم على الشيء الطيب في الحقيقة بأنه طيب، وعلى الرديء بأنه رديء، وسلك السلوك الذي يتفق وهذه الأحكام، فهل نعتبر الرجل في هذه الحالة مثقفًا ثقافة جيدة في الترنيم والفن الموسيقى حينما نستطيع الاعتماد باطراد في الأداء البدني والصوتي المناسب لما يدرك أنه خير وإن كان لا يشعر بلذة في الخير ولا بكراهية للشر، أو بالأحرى عندما لا يكون هناك أحد يستطيع كل الاستطاعة أن يصحح الأداء الصوتي والبدني أو أن يفهمه. أترى يكون لديه مشاعر صحيحة عن اللذة والألم بحيث يجذبه الخير ويصده الشر.

كلينياس: إن المنفعة تقف يا سيدي بجانب التعليم الذي وصفته وقوفًا عريضًا.

الأثيني: ومن ثم، إذا فهم ثلاثتنا، ما هو الخير في الغناء والرقص، فإننا سنعرف أيضًا مَن يكون قد تعلم التعليم الصحيح ومَن لم يتعلم ذلك التعليم، بينما إذا نحن لم نكن على علم بذلك فإننا سنتساوى في افتقارنا للقدرة على أن نقرر إذا كانت هناك أي صيانة يمكن أن نوفرها للتعليم، وفي أي شيء يمكن أن تقوم. أتراني قد نجحت في جعلك في صفي؟

كلينياس: لقد نجحت نجاحًا كليًّا.

الأثيني: وإذَنْ يجب أن نتبع الأثر بالبحث عما في التصوير والإيقاع والغناء والرقص، أما إذا تركنا الصيد يفلت من يدنا، فإن كل ما نضيفه من حديث عن التعليم الصحيح، هيلينيًّا كان أو غير هيليني، يصبح تبديدًا كبيرًا لأنفسنا.

كلينياس: الأمر كذلك.

الأثيني: حسنًا فتعالَ الآن أرجوك لنرى ما الذى نتحدث عنه كشيء حسن في الصورة أو اللحن، وخذ مثلًا، نفس إنسان تكافح الشدائد برجولة. نفس آخر تقف جبانة إزاء نفس هذه الشدائد، وفي شدائد معادلة لها، فنرى هل نجدهما يقفان في نفس الموقف، وينطقان بنفس اللفظ في التعبير عن ذاتيهما.

كلينياس: كلا بالطبع، ولا يكون لون وجهيهما واحدًا.

الأثيني: ذلك كلام صادق في الحق أيها الصديق، ولكن مع أنه توجد أشكال وأنغام مختلفة في الموسيقى؛ لأن موضوعها هو الإيقاع واللحن، بحيث قد نستطيع تبعًا لذلك أن نتكلم عن نغم ما أو وضع ما، بأنه ذو إيقاع أو لحن، فإننا لا نستطيع أن نستعمل كما يجب الاصطلاح المجازي الخاص بمدربي جوقة الترنيم، وهو «ممثل لكليهما بامتياز». ولكن الرجل الجبان، والرجل الشجاع: لكل منهما وقفته وجهده الخاصان به، وصحيح جدًّا أن نسمي ما يتعلق بالشجعان خيرًا، وما يتعلق بالجبناء شرًّا، وفي الحق إذا أردنا أن نوفر لأنفسنا قدرًا كبيرًا من التكرار اللفظي في معالجتنا للموضوع كله، فقد نستطيع أن نسلم، مرة واحدة فقط، أن كل دلائل الأوضاع والألحان بوجه عام، المتصلة بخير النفس والبدن، سواء كانت تحمل مثل ذلك الخير، أو بعض صورة منه: هي خير، بينما تلك المتصلة برداءة النفس والجسم، هي بوجه عام شر.

كلينياس: اقتراح ممتاز، وتستطيع أن تعتبره مفهومًا لدينا، حيث إننا أجبنا كذلك.

الأثيني: والآن إلى نقطة أخرى. هل يستطيع أي أداء ترنيمي أن يمنح الناس جميعًا، درجة واحدة من الاستمتاع، أو أن الأمر يختلف اختلافًا كبيرًا؟

كلينياس: أتقول اختلافًا كبيرًا؟ إنه اختلاف مطلق.

الأثيني: إذَنْ ماذا ستقول عما يحتمل أن يكون سببًا لذلك الاضطراب؟ أتقول إن نفس الشيء الممتاز ليس هو نفس الشيء بالنسبة للجميع؟ أو إنه في الحقيقة هو نفس الشيء، وإن كان لا يعتقد في أنه كذلك؟ لذلك أرى أنه ما من أحد يقر ويعترف بأن التعبير الترنيمي للرذيلة، يمكن في الحق أن يكون أكثر امتيازًا وبراعة من التعبير الترنيمي للفضيلة، أو أن أحدًا يستمتع شخصيًّا بمواقف الخسة والدناءة، ولو أن الآخرين يمكن أن يفضلوا الاستمتاع بما هو نقيض لذلك، أي بآلهة الفن

الجميل، ولو أنه من المؤكد بوجه عام أن مستوى الصلاح في الموسيقى هو ما تقدمه من سرور، ومع كلٍّ فتلك عاطفة لا تحتمل، وهي في الحق قطعة من التجديف التافه، ولعله السبب فيما نحن عليه الآن من اضطراب كبير إلى حد يجعلني أذكره الآن.

كلينياس: وما ذاك؟

الأثيني: إن العرض الترنيمي هو تشخيص بالإشارات للسلوك بكل ما يحتمل من عمل وظروف، وينفذ بواسطة مَن يؤدونه معتمدين على إبراز الصفات المميزة والتشخيص. ومن هنا كان أولئك الذين هم بحكم المزاج أو العادة، أو كليهما معًا، يجدون الكلمات أو الألحان أو العروض الأخرى لجوقة المرنمين، بحيث لا يستطيع ذوقهم، إلا أن يستمع ويمتدح الأداء، بل ويعتبره طيبًا، بينما أولئك الذين يجدونه كريهًا تبعًا لمزاجهم أو ذوقهم، أو ما شبوا عليه من تدريب كريه، فإنهم لا يستطيعون أن يستمتعوا، أو أن يمتدحوا الأداء، ولهذا يقررون أنه رديء. ولكن عندما يكون المزاج الأصلي للرجل صحيحًا، بينما يكون ما شب عليه من تدريب خطأ، أو عندما يكون تدريبه صحيحًا ومزاجه الأصلي خطأ، فإن الاستمتاع والاستحسان يكونان على خلاف. ويقال عن الأداء في الحقيقة إنه سار، ولكنه رديء، وإن الإنسان ليشعر بالعار إذا أعلن استحسانه الجاد عن طريق قيامه بمثل هذه الحركات، أو بغناء مثل هذه الألحان أمام الآخرين الذين يثق في حكمهم، وإن كان يستمتع في ذات نفسه بالأداء.

كلينياس: صحيح تمامًا.

الأثيني: والآن هل تظن أن الرجل يكون على أي حال الأسوأ لاستمتاعه بمواقف أو ألحان مهينة، إذ يكون على أي حال الأحسن لأنه يستقي سروره من المنبع المناقض.

كلينياس: إنه كذلك فيما أحدس.

الأثيني: أتحدس فقط؟ أليس حتمًا أن حالته هي نفس حالة مَن لا ينظر إلى السلوك الشرير لرفقاء السوء في الحياة العادية الحقيقية بالاشمئزاز ولكنه ينظر إليه

للاستمتاع، ومن دون ألا يفطن لما هو عليه من خسة ودناءة؟ وفي مثل هذه الحالة فمن المؤكد أن ينمو الإنسان حتمًا وفقًا لما يستمتع به سواء كان ذلك الشيء الذي يستمتع به خيرًا أو شرًّا! بل وحتى لو كان يشعر بالعار وهو يستصوبه[٣]، فالنتيجة محتومة بالإطلاق، وأي نتيجة يمكن أن نعتبرها أكثر خطورة بالنسبة للخير والشر «أو الفعل الجيد والفعل الرديء».

كلينياس: لا نتيجة فيما أعتقد.

الأثيني: فهل من المعقول أنه حيثما يوجد أو يمكن أن يوجد فيما بعد، قوانين سليمة ذات فاعلية، تمس ذلك النوع التعليمي العابث من عروس الشعر، فهل يجب على الرجال ذوي المواهب الشعرية في مجتمع يحترم القانون أن يزيلوا أي شيء في طريقهم من إيقاع أو لحن أو أسلوب، مما يداعب خيال الملحن في عملية التأليف ويعلمه للصبية والأولاد من خلال جوقة المرنمين في المعابد، أو يتركوا للصدفة ما تسفر عنه النتيجة من فضيلة أو رذيلة[٤]؟

كلينياس: من المؤكد أن ذلك لا يبدو معقولًا، وإنه لحتمًا غير معقول.

الأثيني: ومع كلٍّ فذلك بالضبط ما ترك المواطنون في كل مجتمع أحرارًا فيما يفعلوه فيما عدا مصر (أي إن مصر وضعت القانون المنظم لذلك).

كلينياس: أرجوك بالنسبة لمصر ذاتها أن تخبرني كيف نظم القانون الأمور هناك.

الأثيني: إن القصة العارية ستدهشك. وإنه ليبدو أن ذلك الشعب قد عرف منذ أمد بعيد صدق ما نؤكده الآن. ذلك أن هذه الوقفات، وتلك الإيقاعات، يجب أن تكون جيدة إذا كان على الجيل الشاب من المواطنين أن يعتاد على ممارستها، وهكذا نجدهم قد سحبوا كل القوائم ذات الأمثلة القياسية. ودشنوا نماذج لها في معابدهم، وكان محرمًا على النقاشين وكل مَن يزاول أنواع الرسم الأخرى، أن يجدد في هذه النماذج، أو أن يحتفي بشيء غير هذه النماذج القياسية التقليدية. ولا يزال ذلك

التحريم قائمًا بالنسبة لهذه الفنون وللموسيقى في كل فروعها، وإذا ما فتشت عن صورهم، وعن بديل هذه الصور في نفس المكان، فإنك ستجد أن عمل عشرة آلاف سنة مضت، ليس بأحسن ولا بأسوأ مما هو أمامنا اليوم (وأنا أعني ما أقول بكل دقة، ولا أتكلم كلامًا غير محدد)، وكلاهما يعرض فنًّا متشابهًا، أو فنًّا بعينه.

كلينياس: وذلك من أشد الأحوال عجبًا.

الأثيني: وهو بالأحرى من معجزات مشرعيهم ورجال السياسة عندهم. ونستطيع أن نجد أسسًا للوم من غير شك في النظم المصرية الأخرى، ولكن بالنسبة للموسيقى على الأقل، فإنها لحقيقة، وحقيقة مثيرة للفكر، أن يثبت بالفعل في مثل ذلك الميدان إمكان تقديس الألحان التي تضطلع بالعدل اضطلاعًا جوهريًّا دائمًا بواسطة القانون. ولا بد أن يكون ذلك من فعل إله أو إنسان كالإله (حيث تقول التقاليد المحلية في الحق)، إن الألحان التي بقيت أحقابًا طويلة من صنع الآلهة إيزيس، وإذَنْ، وكما قلت من قبل، إذا استطعنا فقط أن نستكشف ما في هذه الأمور من حق ذاتي، وإذا استطعنا أن نكشف على أي درجة هذا الحق، فإننا نستطيع أن نردها إلى النظام والقانون دون أن يخالجنا شك، ما دامت الإشارة إلى الشعور التي تلوح في الشوق الأبدي إلى الإحساس الموسيقى الغريب النادر، تستطيع بعد كل شيء -إذا ما قارناها بغيرها-: ألا تفعل إلا قليلًا في إفساد فن جوقات الترنيم بعد أن يكون قد كرس ودشن، وذلك بالسخرية منه كشيء مضى زمانه. وعلى أي حال يبدو أن أثره المفسد في مصر لم يكن قويًّا مطلقًا، بل كان الأمر بالعكس على أكثر تقدير.

كلينياس: يبدو أن ذلك هو الحال وفقًا لتقديرك.

الأثيني: وإذَنْ هل نستطيع أن نقول بشجاعة إن الطريق الصحيح لاستعمال الموسيقى، وإن ما يحققه الفن الترنيمي من إنعاش، يقوم في اتباع مثل هذه الخطوط؟ وعندما نعتقد أن الأشياء تسير وفق ما نرضى نشعر بابتهاج، وبالعكس عندما نشعر

بالابتهاج نعتقد أن الأشياء تسير أيضًا وفق ما نرضى، أتوافق معي؟

كلينياس: بالتأكيد بالتأكيد.

الأثيني: ولاحظ أننا عندما نكون في هذه الحالة، أعني عندما نشعر بابتهاج، فإننا لا نستطيع أن نمسك أنفسنا.

كلينياس: إنه لكذلك.

الأثيني: وإذَنْ يكون الصغار من عشيرتنا متلهفين على الغناء والرقص، بينما نفكر نحن الكبار في أن ما يلي ذلك، هو أن نُمضي الوقت ناظرين إليهم، ومستمتعين بلعبهم ومرحهم وسرورهم، وإننا لننسى الرشاقة التي بدأت تخوننا مع الزمن، ولذلك يسرنا أن نعقد المباريات بين المتبارين الذين يستطيعون أن يوقظوا فينا ثانيًا الشباب بالتذكر.

كلينياس: ذلك صحيح جدًّا.

الأثيني: وعلى ذلك فلا نستطيع إلا بصعوبة أن ننكر أن هناك الكثير من الصواب في الحكم الشائع الدارج والخاص بمَن ينتجون أساليب التسلية، وأعني ذلك الحكم القائل بأن سعف النخل (وهي علامة الظفر ومنتهى البراعة): يجب أن يكافأ بها الفنان التي يمنحنا أقصى المتعة والسرور، وما دامت لنا حرية التصرف في مثل هذه الظروف فإنه يستخلص بالطبع مما يقال إن ذلك الذي يقدم أكثر المتداول ويحمل سعف النخل كما قلت، وذلك هو ما ينبغي أن يقال، بل وأيضًا ما ينبغي أن يتم، إذا ما تطلبت الظروف.

كلينياس: نعم، ربما كان الأمر كذلك.

الأثيني: ولكن لا يزال علينا أيها السيد العزيز أن نتجنب النطق بشيء متسرع في مثل ذلك البحث، ومن الأفضل أن نقسم الموضوع إلى تفصيلات للتأمل والنظر على مثل ذلك النحو، لنفرض أنه كان على رجل أن يقيم مباراة دون أي صلاحيات

إضافية، ودون أن يعين إذا ما كانت مباراة رياضية أو موسيقية أو في سباق الخيل. وتخيل أنه سيجمع كل مواطنيه، وسيقدم جائزة، وسيعلن أن أي شخص يستطيع أن يدخل كمتسابق من أجل جلب سرور متواضع، وإن الجائزة ستُعطى لمَن يقدم أعظم تسلية للمتفرجين، وليست هناك قيود على طريقة الأداء، ما دام الرجل يستطيع أن يقهر منافسيه في الشوط الواحد، وما دام الجميع يقررون أنه أعظم المتبارين إدخالًا للسرور على قلوب الناس، فماذا يجب أن ننتظره كنتيجة محتملة لذلك الإعلان؟

كلينياس: حسنًا، من المحتمل جدًّا أن أحد المتبارين سيقدم –مثل هومر– تلاوة لشعر قصصي، وسيقدم آخر أغنية على قيثارة، وسيقدم ثالث تراجيديا، وربما قدم رابع كوميديا، وسوف لا أعجب إذا ظن أحدهم بالفعل أن أحسن فرصة للحصول على الجائزة هي أن يقدم عرضًا لمسرح العرائس. ولكن الآن، هل نستطيع أن نقول إن هؤلاء المتبارين وكثيرًا من الآخرين الذين يدخلون المسابقة يستحق الجائزة؟

كلينياس: ذلك سؤال فريد، إذ كيف يستطيع أي إنسان أن يجيبك، كما لو كان استطاع أن يحكم قبل الإنصات والاستماع الشخصي لكل واحد من هؤلاء المرشحين المختلفين.

الأثيني: حسنًا هل تريد الآن أن أقدم إجابة على ذلك السؤال الفريد لكل منكما؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: إذَنْ هاك الجواب. إذا كان على الأطفال الصغار أن يقرروا، فإنهم سيعطون الجائزة من غير شك لمَن قام بتقديم عرض مسرح العرائس.

كلينياس: ولماذا؟ ذلك مؤكد.

الأثيني: أما الأطفال الأكبر فسيعطونها لأصحاب العرض الكوميدي، بينما النسوة المثقفات والشباب، وربما الأغلبية المطلقة من المشاهدين، سيمنحونها لأصحاب العرض التراجيدي.

كلينياس: نعم ربما حدث ذلك.

الأثيني: ذلك بينما الشيوخ من أمثالنا، ربما سرهم أعظم سرور، ذلك الذي يقدم أداء جميلًا للإلياذة أو الأوديسة، أو لشعر هزيود، ومن ثم يجعله يتفوق بكثير على الجميع. فترى مَن يكون الفائز الحق؟ أذلك فيما أزعم سؤالنا الثاني.

كلينياس: نعم.

الأثيني: واضح أني وأنت لا نستطيع تجنب القول بأن الفائزين بحق هم أولئك الذين يفضلهم أناس من سننا، ومثل ذلك الاتجاه، أي الأخذ برأي كبار السن، هو الأفضل في كل التدبيرات الموجودة في كل الجماعات في كل مكان.

كلينياس: هو كذلك بالطبع.

الأثيني: ولذلك تراني شخصيًّا أذهب بالفعل مذهب الرأي المتداول إلى ذلك الحد، إن المقياس الذي نحكم به على الموسيقى هو ما تقدمه من لذة، ولكنها ليست اللذة التي تتحقق لرأي فرد ولكل سامع، فقد يجب أن نسلم بأن أفضل موسيقى هي التي تسر وتبهج أفضل الرجال، أولئك الذين تثقفوا كما يجب أن يثقفوا، إنها هي، وقبل كل شيء، التي تسر الرجل الفرد، الذي تحقق له أثمن قدر من الثقافة والخير، والسبب للخير، هو أنهم في حاجة لأن يكونوا مسلحين فقط بالحكمة، وإنما أيضًا بالشجاعة على الخصوص، إن القاضي الذي هو قاضٍ بحق، ينبغي ألا يتلقى قراره من السامعين، وألا يترك نفسه تتورط في ذلك الحكم وهي تحت سيف الرعب الذي يشهره على رأسه الجمهور الصاخب إلى جانب عجزه الخاص، ويجب ألا يجبن وينزلق إلى الخسة بحيث يضعف ويصدر حكمًا يكذب اعتقاده الخاص بنفس الشفاه التي توسل بها للآلهة يوم تقلد وظيفته. إن الحق الصريح هو أن القاضي يتقلد وظيفته لا ليتلقى الأوامر من الجمهور، بل لكي ما يعلم الجمهور، ولكي ما يقف في وجه الممثلين الذين يقدمون للجمهور لذة بطريقة خاطئة وغير مناسبة[٥]. وتبعًا للقاعدة

الهيلينية القديمة العامة، لم يكن هناك أي قدر من الحرية التي نراها الآن عادة في سيسلي وايتاليا، وهي العادة التي تترك الأشياء للأغلبية وتقرر النصر وفقًا لأصواتها، وهو تطبيق أفسد الشعراء أنفسهم (ما دام مستواه في التكوين هو الذوق المنحط لقضائهم نظرًا لأن الجمهور هو الذي قام بالفعل بتعليمهم). وأفسد بالمثل ذوق السامعين. وكان ينبغي أن يكون العرض المتكرر لشخصيات أفضل من أشخاصهم، جديرًا بتحقيق شيء من التحسن في ذوقهم، ولكن النتيجة الواقعية، هي نقيض ذلك مباشرة، وإنها لمن فعلهم، فنسأل إذَنْ مرة أخرى أي درس يمكن أن تشير إليه خاتمة حوارنا الحاضر؟ فربما كان شيئًا بذلك الصدد.

كلينياس: أي صدد؟

الأثيني: أعتقد أن الحجة تردنا إلى الوراء للمرة الثالثة أو الرابعة بالنسبة لموقفنا القديم، وهو الموقف الذي قلنا فيه إن التعليم في الحقيقة هو إعداد الأطفال وتوجيههم نحو التي أعلن القانون صوابها، والتي ثبت صوابها الحق عن طريق اتفاقه مع تجربة أفضل الرجال وأكبرهم سنًّا: إنه ينبغي إذَنْ ألا تكتسب نفس الطفل عادة استشعار اللذة والألم على نحو مضاد للقانون، ولأولئك الذين يعملون بأوامره، بل ينبغي أن تكون ما يمليه القانون والعاملون به، فتشعر باللذة والألم. ذلك فيما أرى أنه يثبت الغرض الحقيقي لما ندعوه (بأغانينا). إنها في الحقيقة رقي النفوس، ذلك أنها تتجه في جدية تامة إلى توليد الانسجام الذي تحدثنا عنه، ولكن نظرًا لأن نفوس الصغار لا تحتمل الجدية، فإنها تُلقى إليهم في صورة لعب وغناء، وتمارس على ذلك النحو، تمامًا مثل الحال بالنسبة لمَن هم سقيم البدن وعاجز، فإن الطبيب يتجه في علاجه إلى استعمال غذاء صحي مركب من العناصر اللذيذة من اللحم والشراب، ولكنها غير صحية وغير لذيذة، ليعود المريض على قبول الواحدة ورفض الأخرى، كما يجب أن يفعل، وعلى ذلك النحو أيضًا، سيقوم المشرع الصادق بإقناع، بل بإرغام –إذا فشل الإقناع– الرجل ذي الموهبة الشعرية، أن يؤلف الشعر كما ينبغي أن يؤلفه،

وأن يستعمل عباراته النبيلة والجميلة الترتيب، ليجسم بإيقاعتها وبألحانها ما يتميز به الرجال ذوو الطهارة والبسالة من قدرة على الاحتمال وبذل الجهد، أولئك الذين نقول عنهم في كلمة رجال الخير.

كلينياس: يا لك من إله عظيم يا سيدي، هل تتخيل يا سيدي كيف يصنفون الشعر بالفعل في المدن الأخرى؟ إنني أعلم –وعلى قدر ملاحظتي– أن ليس هناك مثل ذلك الإنتاج الذي تمتدحه اللهم إلا هنا وفي وطننا، أو في لاسيدومونيا، أما في خلاف ذلك فهناك تفنن لا نهاية له في الرقص وفي كل فروع الموسيقى بوجه عام، كما ألاحظ تعييرًا مطردًا مشبعًا لا بالقانون ولكن بالنوع من الذوق غير المقنن، بعيد جدًّا عن أن يكون ثابتًا ودائمًا كما هو الحال في مصر وفق بيانك، حيث لم يَبْدُ أبدًا عليه أي ثبات (في بلاد اليونان أو إيطاليا).

الأثيني: ذلك ملاحظ جيدًا يا كلينياس، ولكنك إذا تخيلت أن ملاحظاتي تشير إلى ممارسة موجودة، فإن ذلك الانطباع السيئ، ربما كان مرجعه فشلي في إيضاح فكري. فقد يكون أني قلت أشياء تعطيك ذلك الانطباع، ولكنها شرحت في بساطة ما أحب أن أراه متحققًا في الموسيقى. ذلك أن فضح الخطأ وتعريته عندما لا يكون له دواء ولو أنه أمر قد لا يمكن تجنبه، فإنه حتمًا واجب غير مريح. ولكن ما دمنا متفقين على المبدأ، فإني أرجوك أن تخبرني إن كان ما يمارس عندكم وعند أصدقائنا الإسبرطيين، على نحو أفضل مما يمارس لدى الإغريق بوجه عام.

كلينياس: من المؤكد أنه كذلك.

الأثيني: ولنفترض أن بقيتنا مارست نفس الشيء، فهل يمكن أن نزعم أن ذلك قد يؤدي إلى تحسن بالنسبة للوضع القائم؟

كلينياس: إني أعتبره تحسنًا غير عادي، إذا هم اتبعوا نهجنا أو نهج إسبرطة، والتوصيات التي أوصيتنا بها أنت نفسك توًّا.

الأثيني: فهيا إذَنْ، ودعنا نفهم المسألة التي أمامنا، إنه في كل من مجتمعيكما يرمي التدريب الذي يقوم به التعليم والموسيقى إلى هذه النتيجة، أليس كذلك؟ إنكم تُكرهون شعراءكم على أن يعلموا الناس أن رجل الخير يكون محظوظًا وسعيدًا ما دام يتمسك بالعفة والعدل، وبصرف النظر عن احتمال كونه عظيمًا وقويًّا أو ضئيلًا وضعيفًا، وغنيًّا أو فقيرًا. ولكن إذا كان ظالمًا، فإنه حتى ولو كان أغنى من ميداس **Midas**، أو سنيراس **Cinyras**، فإنه يكون مخلوقًا جديرًا بالرثاء، وتكون حياته تعيسة، وإذا ما استعرت الكلمات من شاعركم –وهي كلمات صادقة، «إنني لا أدعو الرجل رجلًا، ولا أحسب له أي حساب، حتى ولو كان عليه أن يمارس أو يكتسب كل ما يعتبره الناس ويشتهر بأنه خير من دون عدل، بل وحتى ولو أنه، بحكم رجولته، التحم مع العدو وجندله»، وإذا كان الرجل ظالمًا –فإني لا أريد منه «أن يرى المذبحة الدموية بوجه غير منفعل، أو يسبق رياح **Thrace** الشمالية، أو يستمتع بأي الأشياء التي اعتاد الناس أن يسموها خيرًا لا تستحق في الحقيقة ذلك الاسم، فالقول –وكما تعلم– بأن الصحة أعظم الخيرات ويليها الجمال في المقام الثاني، والثروة في الثالث، وبأن هناك خيرات أخرى لا تُحصى، مثل البصر والسمع الحاديين، والحساسية المرهفة بوجه عام، وبأن من الخير أحيانًا أن يكون الإنسان حاكمًا مستبدًّا مشبعًا لكل شهواته، وبأن قمة الغبطة والهناء هي أن يكون الحاصل على كل هذه المزايا، محصنًا في الحال ضد الموت، ولكن ما أصر أنا وأنتم عليه، هو أنه ولو أن كل هذه الهبات، هي خيرات كل رجال العدل والدين قاطبة، ابتداء من الصحة وما يليها، فإنها ثروة كبيرة بالنسبة للظالمين، ولكي ما أكون أكثر صراحة وتحديدًا، فإن النظر والسمع والإحساس بل والحياة نفسها هي شر مستطير، إذ ما استطاع الإنسان أن يتشبث بالحياة إلى الأبد، دون أن يتعرض للموت، ويمضي في الاستمتاع بكل هذه التي تُدعى بالخيرات، دون أن يكون متمسكًا بالعدالة والفضيلة بوجه عام، ولو أن الأمر يكون أقل شرًّا، لو أن ذلك الذي على مثل هذه الحال يعيش فقط فترة قصيرة. تلك هي تعاليمي، وأتخيل

أنكم ستقنعون أو سترغمون شعراءكم القوميين على أن يعلموها أيضًا للغير، وعلى أن يصنفوا بالمثل أنغامًا وإيقاعات مناسبة لتعليم صغاركم، ولتعتبروا الآن أني أؤكد بثقة أن ما يُسمَّى بالشرور، هي خيرات بالنسبة للظالم من الناس، وإن كانت في نفس الوقت شرورًا بالنسبة للعادل، وأن ما تُسمَّى بالخيرات، ولو أنها حقيقة خيرات بالنسبة للخير من الناس، فإنها شرور بالنسبة للشرير، وهكذا، وكما كنت أسأل، أتراكم على وفاق معي أولستم كذلك؟

كلينياس: إننا موافقون فيما أظن على بعض ما تقول، وليس حتمًا أن نكون متفقين على البعض الآخر.

الأثيني: وهل يمكن أن تكون النقطة التي فشلت في إقناعكم بها هي بالصدفة، أنه إذا تمتع رجل بصحة جيدة طوال حياته، وبثروة، وبقوة مطلقة، بل إني أضيف إذا ما أردت: إذا ما كانت له قوة بدنية شاذة، وبحصانة ضد الموت، وببراءة من كل ما نسميها شرورًا، فإنه ما دام يحيا ظالمًا ومتعجرفًا في نفسه، فإن حياة رجل مثله تكون تعيسة وغير سعيدة.

كلينياس: تلك هي النقطة بالضبط.

الأثيني: حسنًا فماذا يجب أن أقول بعد ذلك، قلنا إن الرجل الشجاع، القوي الجميل الغني، يستطيع أن يُشبع كل شهواته طوال حياته، فهل ننكر أنه إذا كان رجلًا ظالمًا ومتعجرفًا، فإن حياته يجب أن تكون بالضرورة غير شريفة؟ وهل من الممكن أن تذهب بعيدًا إلى حد تستسيغ معه عدم الشرف؟

كلينياس: إنني أوافق على ما تقول.

الأثيني: وتكون هذه الحياة شريرة أيضًا بغير منازع، أتوافق على ذلك؟

كلينياس: كلا، فإن ذلك مما لا نقبله بهذه السرعة.

الأثيني: وكيف يمكن أن ننزلق في الموافقة إلى ذلك المنحدر؟

الأثيني: وكيف؟ ظاهر أن ذلك لا يحدث إلا بتوسط إله حتى يمكن أن يتحقق توافق كامل يتساوى مع ما نحن فيه الآن من تنافر. أما من ناحيتي، أيها العزيز كلينياس، فإني أجد الأمر من التأكيد والثبوت، إلى حد أصبحت معه هذه المبادئ السابقة، أقوى في الاستعصاء من السؤال عمَّ إذا كانت كريت جزيرة؟ ولو كنت مشرعًا لبذلت أقصى ما أملك من جهد في حمل شعرائي وكل المواطنين على إعلان هذه المبادئ، ولفرضت عقوبة أقل بقليل من الحد الأقصى على كل مواطن يسمع الناس عنه أنه يقول إن الأشرار يحيون حياة لذيذة وسارة، أو إن أسلوبًا من الحياة يمكن أن يكون نافعًا ومجزيًا، ولكن أسلوبًا آخر يمكن أن يكون حقًّا أكثر صوابًا، ولا أشير إلى نقط أخرى كثيرة سأحاول أن أقنع مواطني بأن يستعملوا إزاءها لغة تختلف عن اللغة التي يبدو أنها دارجة في كريت وليسيدومونيا وبالتأكيد لدى النوع البشري عامة.

تصوروا يا أصدقائي المحترمين أننا، حبًّا منا في زيوس وأبولو، نستطيع أن نضع السؤال لنفس الآلهة الذين وضعوا قوانينا الخاصة. هل أعدل حياة هي أيضًا أكثرها لذة وسرورًا؟ أو أنهما حياتان مختلفتان، فواحدة منهما هي أعظمها لذة وسرورًا، وأخرى هي أكثرها عدلًا وإنصافًا. وإذا أجابوا بأنهما حياتان مختلفتان، فمن المحتمل أن نمضي في السؤال، إذا عرفنا كيف نضع السؤال الصحيح. وهو (أي الرجال يجب أن ندعوهم بالأكثر سعادة، أهم الذين يحيون حياة أعدل، أم أولئك الذين يعيشون حياة أكثر لذة وسرورًا؟ فإذا قالوا إنهم أولئك الذين يحيون الحياة الأكثر لذة وسرورًا، فسيكون ذلك غريبًا جدًّا منهم، على أني أرغب في عدم إقحام أسماء الآلهة في مثل ذلك الأمر، وأفضل أن أستعمل أسماء الآباء والمشرعين، ولذلك ستعتبر كأن أسئلتي قد وجهت إلى مثل ذلك الأب أو المشرع، وتتخيل أنه يجيب بأن ذلك الذي يحيا أكثر أنواع الحياة لذة وسرورًا، هو أكثر البشر حظًّا، وسأقول بعد الآن (ألم تقصد يا أبي أن أحصل على أسعد حياة؟ على أنك لم تتعب أبدًا من نصحي بأن أحيا أعدل حياة. وهكذا، فإن الأب المشرع، أيًّا كان، الذي يجزم بذلك المعنى يبدو فيما أتصور،

مفتقرًا إلى حد عجيب إلى الثبات في تركيبه النفسي، ولكن إذا هو أخذ بالنظرة الثانية وهي أن أعدل حياة هي الأسعد، فإن أي سامع سيسأل فيما أتصور، أي خير، أو أي نعمة أعظم من اللذة والسرور اللذين في الحياة، واللذين على القانون أن يوصي بهما، وأي خير في الحقيقة يمكن أن يصيب الرجل العادل دون أن يكون مصحوبًا باللذة والسرور؟ إن الشهرة الطيبة مثلًا، ومديح الناس والآلهة هل هما خير ونبل وشرف، دون أن يكونا مصدرين لذة والسرور؟ وهل العكس صحيح بالنسبة للشهرة السيئة؟ لا شيء ضئيل من ذلك قط أيها المشرع المحترم. أو إن الابتلاء بالظلم، ومعاناته، مع ما فيهما من خير ونبل، فإنهما ليسا مصدرًا للذة والسرور، وإن كان نقيضهما يعتبران بالرغم مما فيهما من لذة وسرور أمر غير شريف وشرير.

كلينياس: بالتأكيد لا.

الأثيني: وهكذا فإن النظرية التي تنحدر إلى الفصل بين اللذة أو السرور وبين العدل، أو الفصل أو بين الخير والشرف، ولو أنه لم يكن لها مزايا أخرى، فهي على الأقل نظرية مقنعة للحياة العادلة المتدينة، ومن هنا فإنه من وجهة نظر المشرع، فإن كل نظرية تنكر هذه الأوضاع، هي نظرية بالغة العيب والخطورة، ما دام أنه ما من أحد يترك نفسه إذا استطاع، كي يقتنع باتباع طريق غير مصحوب بفائض من اللذة على الألم، وقد أستطيع أن أقول إنه فارق يسبب لنا جميعًا اضطرابًا في النظر ولا سيما لدى الأطفال، وذلك ما لم ينهض المشرع بإحداث انقلاب في أحكامنا، ويبدد ما نحن فيه من ظلام، ويقنعنا بأفضل ما يستطيع، وبالنظم والمديح والحجج، بأن الخطأ والصواب كالصور المحيرة، تبدو خطأً من الزاوية المضادة للصواب، وتبدو سارة عندما ينظر إليها من زاوية الشخص الظالم والشرير، وعلى أكبر قدر من عدم اللذة، بل على النقيض الدقيق من الجانبين كليهما من وجهة نظر الرجل التقي الورع.

كلينياس: هكذا ستبدو.

الأثيني: وأي ادعاء تستطيع أن تزعم أنه أحق بأن يكون صوابًا؟ أهو ادعاء النفس الشريرة أم ادعاء النفس الخيرة؟

كلينياس: أستطيع أن أزعم بالتأكيد أنه ادعاء النفس الخيرة.

الأثيني: وإذَنْ فينتج عن ذلك بالتأكيد أن الحياة الظالمة ليست مجرد حياة غير شريفة وحقيرة، ولكنها حقًّا وبالفعل أكثر آلامًا من الحياة العادلة التقية.

كلينياس: ذلك يا صديقي ما يجب أن ينتج من حوارنا الحاضر.

الأثيني: وحتى إذا لم يكن الأمر كذلك (بينما كشف حوارنا الحالي أنه كذلك) فهل يستطيع مشرع، حتى من ذوي المواهب المتوسطة (ولنفترض أنه جازف واتخذ أي قصة خيالية من أجل أثرها الحسن في الصغار) أن يخترع قصة أفيد من هذه، أو يستطيع مشرع أكثر اقتدارًا أن يقنعنا جميعًا بممارسة العدالة ممارسة حرة لا إرغام فيها؟

كلينياس: لذلك كان الصدق يا سيدي شيئًا جليلًا ورائعًا وخالدًا، ولكن يبدو أنه ليس من السهل إقناع الناس به.

الأثيني: وهذه الأسطورة البالغة المحال، والخاصة برجل سيدون Sidon (وهو كادموس، الذي قتل التنين، فنشأ من زرع أسنانه في الأرض سكان طيبة الأوائل) أكان من السهل إقناع أي إنسان بذلك؟ وتوجد الآن قصص قصيرة من ذلك الطراز.

كلينياس: قصص؟ ومن أي نوع؟

الأثيني: إنهم يقولون إنه ما إن زرعت الأسنان في الأرض حتى انبجس منها رجال مسلحون، ومع ذلك في المثال دليل مفحم يصدم المشرع، يقول له إن العقل الشاب يمكن أن يقنع بأي شيء، إذا ما احتمل أحد عناء إقناعه، وإنه ليحتاج فقط إلى أن يدفع ضريبة تقدير اختراعه حق قدره ليكشف أي إقناع هو الأفيد للمدينة، ثم يجرب كل

أساليب الحيل ليتأكد أن مثل هذه الجماعة كلها ستتفاعل مع الموضوع بنغمة واحدة لا تتغير مدى الحياة، وذلك مثل الحال في الأغنية والقصة والحديث.. ومع ذلك، فإذا كنت تميل إلى فكرة مخالفة فإنك حر تمامًا في مجادلتي.

كلينياس: كلا فما أتصور أن أحدًا منا يشعر بأنه كفء لمناقشة الموضوع.

الأثيني: وإذَنْ يأتي واجبي في التقدم للنقطة الثانية. إنني أزعم أن كل فرقنا التي تترنم بالألحان في المعابد، والتي سيوجد منها ثلاثة، يجب أن تسحر نفوس الأطفال عندما يكونون صغارًا وذوي عود أخضر، برواية كل المبادئ النبيلة التي كررناها بما فيه الكفاية، والتي قد نكررها فيما بعد، ويمكن أن تصاغ محصلة الموضوع الذي نحن بصدده، هكذا: إذا قلنا إن الآلهة تعتبر أكثر أنواع الحياة سرورًا ولذة متساوية، مع أحسنها وأفضلها، فإن موقفنا يصبح في الحال صحيحًا تمامًا، وأكثر إقناعًا لأولئك الذين علينا إقناعهم، مما لو تكلمنا بأي لهجة أخرى.

كلينياس: ويجب أن تقبل النزاع والجدل.

الأثيني: وإذَنْ سيكون من المناسب أولًا أن فرقة الصبية المرنمين (وهي فرقة مقدسة عند آلهة الشعر) ستدخل في المبدأ لتغني علانية غناء يتصل بذلك الصدد بكل ما تملك من طاقة، أمام كل أهل المدينة، وتظهر بعد ذلك جوقة الرجال تحت الثلاثين ملتمسة من إله الشفاء[٦] أن يشهد بصحة المبدأ الذي ينطقون به، ويرجونه أن يشمل بفضله ونعمته الصغار فيقنعهم به. ويجب أن تكون هناك بالطبع فرقة ثالثة لأولئك الذين هم بين الثلاثين والستين. أما الرجال ذوو السن المتقدمة أكثر من ذلك، والذين لم يعودا بالطبع أهلًا للغناء[٧]، فإنهم سيتركون ليرووا قصصًا عن نفس نماذج الخلق في نبرات ملهمة.

كلينياس: وأرجوك يا سيدي أن تخبرني بما عسى أن تقصده بهذه الجوقة الثالثة؟ فلا أنا ولا صديقي قد فهمنا شيئًا مما تقوله عن هذه الفرق بوضوح تام.

الأثيني: ومع ذلك فهي ذات المجموعات التي كانت أمام أعيننا في القسم الأكبر من مناقشاتنا السابقة.

كلينياس: إننا ما زلنا في الظلام كما كنا دائمًا، فهل تسمح وتترفق وتجعل بالأحرى شرحك أكثر وضوحًا؟

الأثيني: لقد تذكر أنا قلنا في مستهل حوارنا، إن كل المخلوقات الصغيرة تشتعل نشاطًا بطبيعتها ولا تستطيع أن تحتفظ بأطرافها وأصواتها ساكنة، وهي تنطلق دائمًا في قفزات وأصوات لا ضابط لها، وبينما لا يستطيع حيوان ما أن ينمي في نفسه حاسة للنظام والترتيب من أي نوع، فإن الإنسان وحده يقدم لنا استثناءً فريدًا من هذه القاعدة. والنظام في الحركة يسمى إقناعًا. والنظام في الكلام المنطوق، أي في امتزاج النغمات العالية بالمنخفضة، يؤدي إلى التام يطلق عليه فن الترنيم. ولقد قلنا فضلًا عن ذلك أن الآلهة قد منحتنا رحمة بنا، رفقاء وقادة لترانيمنا يتمثلون في أبولو وآلهة الشعر، ولقد تذكر أننا أضفنا كثالث لهذين ديونزيوس.

كلينياس: لماذا؟ إننا نذكر ذلك بالطبع.

الأثيني: حسنًا، لقد تكلمنا توًّا عن جوقات المرنمين الخاصة بأبولو وبآلهة الفنون الجميلة، وإذَنْ فالجوقة الثالثة الباقية يجب أن تكون جوقة ديونزيوس.

كلينياس: ماذا؟ أرجو أن تشرح ما تقول. أنكرس جوقة مرنمينا من شيوخ الرجال لديونزيوس؟ إن لذلك رنة غريبة في الأذن عند سماعه لأول مرة، وذلك إذا كنت تتكلم جادًّا عن تكوين هذه الفرقة، من رجال بين الثلاثين أو حتى الخمسين والستين.

الأثيني: إنك على حق تمامًا، وإن الأمر ليتطلب -فيما أرى- بعض الحجج، لتثبت أن مثل ذلك الترتيب سيكون ترتيبًا معقولًا.

كلينياس: من المؤكد أنه يحتاج لذلك.

الأثيني: وإذَنْ هل نحن متفقون على النتائج التي توصلنا إليها حتى الآن؟

كلينياس: وما هي هذه النتائج؟

الأثيني: هي أن الرقية التي وضعناها يجب أن تقص من دون انقطاع بواسطة كل فرد بالغًا كان أو طفلًا، حرًّا أو عبدًا، رجلًا أو امرأة، والحق أن المدينة كلها، يجب أن ترددها لنفسها دون توقف. ولنجد على نحو ما وسيلة لأن يكون ذلك في صيغ وأشكال لا ينضب لها معين من التنوع والتحايل، وذلك حتى تظل شهية المتحدثين (أو مَن يؤدون الترانيم) نحو ترنيمتهم الخاصة، ويظل استمتاعهم بها أبدًا في تفتح واشتعال.

كلينياس: تلك هي النتيجة التي يجب أن نصونها والتي يجب على كل إنسان أن يوافق عليها.

الأثيني: والآن أين يتغنى ذلك العنصر، -الذي هو أثمن شيء في مدينتنا-، بأغانيه، إذا كان هو الأقدر على تحقيق الخير؟ إن ما له من حكمة بالغة وسنين متشابكة مترابطة ستمنحانه سلطة أكبر من أي سلطة من نوع آخر، وستكون مادة أناشيده أنبل المواد جميعًا، أترى نكون على قدر من الحماقة الخالصة، بحيث نترك معه الجهاز المسؤول أساسًا عن أنبل وأكثر أنواع الموسيقى فائدة، بغير توجيه.

كلينياس: من المؤكد أننا يجب ألا نهمل ذلك الموضوع إذا ما كنا واثقين في حجتك.

الأثيني: إذَنْ فما عسى أن يكون تدبيرنا التالي؟ أيحتمل أن يكون شيئًا من ذلك القبيل؟

كلينياس: من أي نوع؟

الأثيني: إنه كلما تقدم العمر بالإنسان، كلما نما عنده النفور من الغناء، وإنه ليشعر

بلذة أقل في الأداء، وإذا نحن فرضناه عليه فرضًا، فإنه كلما شاخ، وأصبح عقله أكثر رزانة، كلما ازداد شعوره بالخجل إزاء الغناء. أتراني على حق أم تراني لست كذلك؟

كلينياس: إنك محق تمامًا.

الأثيني: ولسوف يستمر بالطبع في شعوره بخجل أكثر من وقوفه وغنائه في المسرح أمام جماهير من جميع الفئات. وبجانب ذلك -إذا كان على الرجال في ذلك السن وبهذه السجايا أن يدربوا أصواتهم- مثلما تفعل فرق الترنيم المتنافسة، برجيم مخفف فيه إمساك عن الطعام، فمن المؤكد أن غناءهم سيصبح حينئذ مجهدًا وغير مرغوب كلية، كما سيكون أداؤهم نتيجة لذلك عديم الروح.

كلينياس: لا أحد يجادل فيما نقول.

الأثيني: إذَنْ كيف نشجعهم على أن يغنوا بحماس؟ أما يجب علينا سن قانون لنحقق الأثر التالي؟

فيجب أولًا، أن نحرم نهائيًّا على الأولاد الأقل من الثامنة عشرة مذاق الخمر، وأن نجبرهم على احترام مزاج شبابهم الذي يزخر بالانفعال احترامًا زائدًا، بحيث لا يغذون ما في أبدانهم ونفوسهم من نار، بتيار آخر من النار قبل أن يواجهوا أعباء الحياة[٨]، ويجب ثانيًا، أن نسمح بقدر معتدل من النبيذ للرجال تحت الثلاثين، لأننا سنحرم بالإطلاق المنادمة والشراب الحر. وعندما يصبح الرجل على حافة الأربعين، فإننا سنخبره بعد أن ينتهي من المأدبة على المائدة العامة، أن يتوسل للآلهة، وأن يطلب على الخصوص حضور ديونزيوس في ذلك العشاء الرباني، أو فيما نتسلى به خلال سنواتنا المتقدمة: وأعني به كأس النبيذ، تلك الكأس التي أنعم بها علينا كدواء مريح يقينًا جفاف الكهولة والشيخوخة حتى نستعيد شبابنا، وحتى تذوب وتلين ما خلفته فينا الأيام من قسوة وخشونة، وذلك بنسيان ما نحمل من أثقال، كما يذوب الحديد في الفرن، ليصبح أكثر قابلية للتشكيل. ففي هذه الحالة يصبح أي رجل مستعدًّا للبدء في الأداء الغنائي، ولكي

ما يصبح غناؤه أو رقيته -كما أسميناها- في الغالب- أكثر حماسًا وأقل خجلًا، ربما ليس أمام عدد كبير من السامعين وإنما في دائرة صغيرة من الأصدقاء.

كلينياس: ذلك مؤكد.

الأثيني: وليس تحايلنا ذلك بمرفوض تمامًا، ما دام أنه وسيلة لترغيبهم واستمالتهم إلى الاشتراك في غنائنا المقترح.

كلينياس: مرفوض؟ كلا على الإطلاق.

الأثيني: ولكن أي نهج من الألحان يجب أن يترنموا به؟ إنه يجب أن يكون بالطبع موسيقى تتمشى مع أشخاصهم وتكون وسيلة لإقناعهم بالمشاركة بدورهم فيما نقترح من غناء، ومن ثم ستكون حيلتنا ليست في غير محلها كلية.

كلينياس: إن ذلك صحيح بالطبع.

الأثيني: وما هي الموسيقى التي تناسب الرجال أشباه الآلهة؟ أترى هي الغناء الخاص بجوقة المرنمين[٨].

كلينياس: ولماذا يا سيدي؟ إننا نحن الإسبرطيين، وأصدقاءنا الكريتيين نعجز تمامًا عن أداء أي غناء عدا ذلك النوع الذي تعلمناه عندما كنا نتدرب على الغناء في فرق المرنمين.

الأثيني: وأنا لا أعجب من ذلك، والحق الواضح الجلي، هو أنكم لم ترتفعوا مطلقًا لمستوى أنبل أنواع الغناء، ذلك لأن مدنكم إنما تقوم على نظام المعسكرات، لا نظام الجماعات التي تسكن المدن. إنكم تجعلون شبابكم في قطعان مثل كثير من الجحوش والأمهار التي ترعى الحشائش في قطيع واحد، ولا أحد منكم يأخذ مهره الخاص ويمضي به بعيدًا عن القطيع العام، بسبب حداثته وجموحه، ويوكل أمره إلى سايس خاص يقوم بضربه وتهذيبه، ومعاملته بكل عناية على أساس من تدريب يجعله ليس مجرد جندي جيد، ولكن لكي يكون رجلًا صالحًا كفئًا لتدبير شؤون

الدولة وإدارة عجلة مدنها، بحيث يجعله في الحقيقة نموذجًا للرجل الذي تكلمنا عنه في المبدأ كمحارب أفضل من محاربي تيراتيوس **Tyratsus**، لأنه سيضع الجرأة والشجاعة دائمًا وفي كل مكان في المكان الرابع لا الأول، وهذه ناحية طيبة (خيرة) في الفرد وفي الجماعة على العموم.

كلينياس: إنك تعود ثانيًا، بنحو أو بغيره، إلى التقليل من شأن مُشرِّعينا.

الأثيني: كلا يا سيدي العزيز، وإذا أنا فعلت ذلك فليس مطلقًا من أجل هدف مقصود، ولكن أرجو أن تتابع ما تقودنا إليه حجتنا، إننا إذا استطعنا أن نجد موسيقى أكثر امتيازًا من موسيقى فرق الترنيم والمسارح العامة، فدعنا نحاول أن نخصصها لهؤلاء الرجال الذين هم –وكما نقول– مشوقون لأن يقوموا بدورهم في أنبل أنواع الموسيقى، وإن كانوا يشعرون بالخجل، عندما يؤخذ في الاعتبار النوع الذي ذكرناه توًّا.

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: حسنًا، ولكي ما نبدأ، أليس من المسلم به كخير لكل الأشياء التي تصحبها الفتنة والسحر، بحيث إن قيمتها الأولية أن تكون في ذلك السحر وتلك الفتنة المجردتين نفسيهما أو فيما لهما من حق وعدل من بعض الوجوه، أو أخيرًا، فيما عسى أن يكون لهما من نفع؟ ولكي نمثل لما نقول، فأنا أعني أن الشراب واللحم، وأصناف الغذاء عامة، يصحبها نوع من السحر، يمكن أن نسميه نكهة أو شذى، أما من حيث ما بها من حق، وما لها من نفع، فإنها بالدقة ما نسميه بالنفع والصحة. ذلك بالنسبة للمأكولات المتنوعة، وذلك أيضًا ما يماثل ما فيها من حق صادق.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ونقول ثانيًا إن عملية التعلم مصحوبة بشيء من السحر والبهجة، ولكن الصدق ما نتعلمه هو الذي يضفي سمة الحق والمنفعة والخير والنبل.

كلينياس: إنه لكذلك تمامًا.

الأثيني: وماذا عن الفنون الأخرى المقلدة التي يتم عملها عن طريق إنتاج الشبيه؟ إنها إذا كانت بالغة النجاح، أعني أنها إذا بعثت سرورًا يصحبها وصحة، فهل أستطيع أن أفترض أن ذلك الاسم، هو الاسم الصحيح الذي ينبغي أن يطلق عليها؟

كلينياس: أجل.

الأثيني: ذلك بينما يعتمد ما في مثل ذلك الإنتاج الفني من حق -إذا ما تكلمنا بوجه عام- على ما يقدمه من مطابقة دقيقة، من حيث الكيف والعظمة.

كلينياس: ذلك صحيح.

الأثيني: وبذلك تكون الحالة الوحيدة التي يكون فيها من الصواب أن نحقق سرورًا، ذلك أن مقياس الحكم عندنا يقوم على نوع من الأداء الذي يمدنا لا بالمنفعة، ولا بالصدق، ولا بالتشابه، ولو أنه يجب بالطبع ألا يسبب لنا كل أولئك ضررًا، والنشاط الذي يمارس منفردًا، وهدفه أحداث ذلك السحر الممتزج الذي يُسمَّى في الغالب الأغلب باللذة والسرور، ولا يكون مصحوبًا بأي شيء من النتائج التي أشرنا إليها توًّا.

كلينياس: هل تشير فقط إلى اللذة غير الضارة؟

الأثيني: أجل، وأنا أطلق عليها أيضًا اسم اللعب، في الأحوال التي لا تسبب فيها ضررًا أو خيرًا، بحيث تستحق أن تؤخذ جديًّا في الاعتبار.

كلينياس: صحيح تمامًا.

الأثيني: وإذَنْ فإنه من المؤكد أن ينتج عن الحجة، إن شعور الإنسان باللذة، أو اعتقاده الخاطئ فيها، لا يمكن أبدًا أن يكون مقياسًا مناسبًا نحكم به بوجود أي دلالة، وأنا أضيف أي نسبة[٩]، أن المتساوي لا يكون أبدًا متساويًا، والمتماثل لا يكون

أبدًا متماثلًا، لأن أحدًا يعتقد أن الأمر كذلك، أو لأن أحدًا لا يشعر بسرور لأن الأمر كذلك، كلا إن ما يجب هو أن نحكم بمقياس الحق على أي موضوع، وليس أبدًا بأي مقياس آخر.

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: والآن نستطيع أن نقول إن كل أنواع الموسيقى فن ينتج الشبيه أو يمثله.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: ونتيجة لذلك إذا قال لنا أحد إن اللذة في الموسيقى هي مقياس الحكم، فإننا يجب أن نرفض ذلك. إنها ليست ذلك النمط من الموسيقى -إذا كان يمكن أن يوجد في الحقيقة مثل ذلك النمط، الذي يجب أن نجعله موضوعنا الجاد، بل هي ذلك النمط الآخر الذي يحتفظ بما له من مشابهة لنموذج النبل.

كلينياس: إنه لكذلك.

الأثيني: وسيكون على مواطنينا كذلك أن يفعلوا ذلك بالمثل، فإذا ما كانوا يهدفون إلى خلق أنبل أنواع الغناء، فإنه سيكون عليهم أيضًا ألا يهدفوا إلى خلق الموسيقى التي تثير اللذة، بل إلى الموسيقى التي هي صحيحة، وقد بينا في الحقيقة أن ما في التمثيل من حق، إنما يقوم في إعادة إنتاج النسب الكمية والكيفية التي في الموضوع الأصلي.

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: وأقول ثانيًا، إننا يجب أن نسمح بوجه عام في الموسيقى، بأن يكون إنتاجها كله ذا طبيعة تمثيلية وتصويرية، أليس المؤلفون والعازفون والجمهور متفقين على ذلك إلى الآن؟

كلينياس: ذلك فوق الشك.

الأثيني: ومن ثم يجب أن يلوح أنه إذا كان أحد لا يريد أن يخطئ في الحكم بالنسبة للإنتاج بالذات، فإنه يجب في كل حالة أن يفهم ما هو ذلك الإنتاج، وإذا لم يفهم ما هو، أي ما المقصود، أو ماذا عسى أن يكون في الحقيقة ما يصوره، فسيحتاج الأمر إلى وقت طويل قبل أن يميز ما في هدف الفنان من صواب أو خطأ.

كلينياس: سيحتاج الأمر إلى وقت طويل في الحقيقة.

الأثيني: وإذا لم يفهم أحد ذلك الحق، أيمكن أن يكون في موقف يبحث فيه ما في العمل الفني من رداءة أو حُسن؟ إنني لم أعبر عن سؤالي بالوضوح الكافي، ولعل تعبيري يكون أوضح إذا كان هكذا.

كلينياس: كيف؟ أرجوك.

الأثيني: هناك -كما تعرف، أشياء عديدة تُدرك بالعين (يقصد الظلال).

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: والآن افرض في هذه الحالة أيضًا، أن أحدًا لا يعرف ما الأجسام العديدة التي تمثلها الظلال، أيمكنه أن يُحكم على صواب عمل الفنان؟ فمثلًا هل يستطيع أن يحكم إذا كانت هذه الأشباه أو الظلال، ترينا أعضاء الجسم في عددها الطبيعي والصحيح، وفي أماكنها الحقيقية، وفي ترتيب يجعل بعضها بالنسبة للبعض الآخر، قادرًا على إعادة إنتاج تجمعها الطبيعي، -ذلك إذا أغفلنا اللون والشكل-، أو إن ذلك كله مضطرب في التمثيل والظلال؟ أتظن أن أحدًا يستطيع أن يفصل في الموضوع إذا كان لا يعلم ببساطة ما حقيقة المخلوق الذي يصوره؟

كلينياس: بالطبع لا يستطيع.

الأثيني: والآن لنفترض أننا نعرف أن الصورة التي رسمها الفنان أو شكلها هي صورة إنسان، وأنه أعطانا نسخة من كل أعضائها بألوانها وخطوطها العامة، فهل ينتج

عن ذلك أن مَن يستشعر هذه الحاجة، يستطيع أن يكون قادرًا على أن يحكم على نقطة أخرى هي: هل العمل جميل، أو ينقصه الجمال من بعض الوجوه.

كلينياس: ولماذا يا سيدي؟ إننا من حيث ذلك المستوى، يجب أن نكون جميعًا ودون استثناء خبيرين بالنقط الأساسية.

الأثيني: ذلك صحيح تمامًا. وإذَنْ يجب على مَن يكون قاضيًا ذكيًّا يحكم على أي تمثيل، سواء كان ذلك في الرسم أو في الموسيقى، أو في أي فرع آخر من فروع الفن، أن يتمتع بثلاثة مؤهلات؟ وهي أن يفهم أولًا ما هو الموضوع الذي أعطانا الفنان نسخة منه، وثانيًا كيف أن هذه النسخة صحيحة، وثالثًا وأخيرًا إلى أي مدى من الجودة يكون عليه التكوين والبناء الخاص بإنتاج ما من حيث اللغة، والإيقاع أو الوزن.

كلينياس: يلوح أنه يجب أن يكون الأمر كذلك.

الأثيني: والآن يجب ألا نحذف الشرح الكامل لما في الموسيقى من صعوبة، وهناك كلام عن التخيل الموسيقى أكثر مما يقال عن أي نوع آخر من الفنون، وذلك هو نفس السبب الذي من أجله يتطلب ذلك الخيال (أو تلك الصور). إمعانًا أكثر في النظر عن أي شيء آخر. إذ هنا يكون الخطأ في الحال على أشد ما يكون ضررًا، لأنه يشجع الاستعدادات الرديئة خلقيًّا، ولأن اكتشافه أمر بالغ الصعوبة، ويرجع السبب إلى أن شعراءنا ليسوا جميعًا على مستوى إلهات الشعر ذاتها. وينبغي أن نؤكد لأنفسنا أن إلهات الشعر لا ترتكب مطلقًا الخطأ الفادح، الذي يجعل لغة الرجولة نوعًا من السفسطة أو النغمة المختثة أو إيقاع ونواح، أو بتحويل المواقف الجدير بالرجل الحر إلى منظومات جديرة فقط بالعبيد والأسرى، أو هم يأخذون موقف الرجل الحر، ويمزجونه بنغمة أو كلمات ذات (إيقاع غير مناسب)، وأنا لا أقول إنهم لم يقوموا أبدًا بعرض مزعوم لمشروع واحد هو مزيج من أصوات الإنسان، وصيحات الحيوان، وضوضاء الآلات، وغير ذلك، بينما شعراؤنا الذين ليسوا إلا بشرًا يميلون فقط إلى

الشغف الزائد بإثارة احتقار أولئك الذين –وفق تعبير أورفيوس– يصبحون أهلًا لتلقي الابتهاج والسرور، وذلك بهذا النوع من الخلل المؤقت الذي لا روح فيه. والحق أننا لا نرى فقط خللًا واضطرابًا من ذلك النوع، ولكنَّ شعراءنا يذهبون أيضًا إلى ما هو أبعد، إنهم يفصلون بين الإيقاع والشكل من ناحية وبين النغمة من ناحية أخرى[١٠]، وذلك بوضع الحديث المجرد في صيغة منظومة، وكذلك يفصلون بين الكلمات وبين اللحن والإيقاع، وذلك باستعمالهم الناي والقيثارة، دون أن تصحبهما أصوات، ولو أن أصعب شيء هو أن تكشف ماذا تعني مثل تلك الأنغام والإيقاعات العديمة الكلمات. ترى أي نموذج جدير بالاعتبار تمثله؟ كلا.. إننا مسوقون إلى نتيجة، هي أن كل ذلك الاستعمال الشائع للقيثارة أو الناي، والذي لا يتبع بالهيمنة على الرقص أو الغناء من أجل العروض الخاصة بالسرعة والمهارات الفنية وتقليد صيحات الحيوانات، كل ذلك يُعتبر أسوأ ما يمكن أن يكون في الذوق السقيم، كما أن استعمال أي منهما (الناي أو القيثارة) كآلة مستقلة، ليس بأفضل من الشعوذة غير الموسيقية. وحسبنا ذلك في الأساس النظري للموضوع، لأننا بعد كل شيء ما زال أمامنا السؤال عن أي نوع من الموسيقى، ينبغي على رجالنا في سن الثلاثين أو أكثر ثم على رجالنا الذين فوق الخمسين، أن يمارسوه، وليس ما هو النوع الذي يجب عليهم أن يجتنبوه، وأظن أننا قد نستطيع أن نستنتج في الحال ذلك القدر من كل ما قيل إن ذوي العقد الخامس الذين عليهم أن يغنوا لنا، يجب أن يكونوا قد حصلوا على الأقل على تعليم أفضل من تعليم جوقة المنشدين، ويجب بالطبع أن يكونوا ذوي حساسية حادة للإيقاعات والأنغام، وإن يكونوا قادرين على الحكم عليها، إذ كيف يمكن في الحقيقة لرجل أن يلم إلمامًا ما، أو كان على إلمام قليل، السفسطة الدورينية **Doriun**، أن يحكم على صحة الأنغام، أو على صحة أو خطأ الإيقاع الذي أقام عليه الشاعر أنغامه؟

كلينياس: واضح أنه لا يستطيع أن يفعل شيئًا من ذلك النوع.

الأثيني: الحقيقة أن الجمهور العام يثير الضحك في بساطة، بسبب اعتقاده

أن الرجال يصلحون كحكام فيما هو الخير، بل وفي خلاف ذلك من الألحان والإيقاعات، وإذا ما كانوا قد دربوا فحسب على الغناء بصحبة الناي، ولا على المشي بالخطوة[١١]، -ولو أنه لا يحدث لهم قط أن يفعلوا شيئًا دون أن يفهموا أي شيء عنه، ذلك بينما تكون أي نغمة صحيحة بالطبع إذا كانت تشمل المكونات المناسبة لها، وتكون غير صحيحة، إذا كانت تشمل مكونات غير مناسبة.

كلينياس: ذلك أمر لا ينكره إنسان.

الأثيني: والآن ماذا يكون عليه رجل لا يعلم حتى المكونات التي تشتمل عليها القطعة الفنية؟ هل سيكون كما كنت أسأل، قاضيًا يستطيع أن يحكم على صحتها في أي لحظة مهما كانت؟

كلينياس: سيكون عجزه فوق مستوى السؤال.

الأثيني: وهكذا يبدو أننا عدنا ثانيًا لاكتشافنا المتعلق بمغنينا، أولئك الذين نحرضهم على الغناء، بل ونسوقهم إليه تحت نوع من الإرغام كي يفعلوا ذلك، إنهم سيحتاجون إلى قدر كبير من التعليم السابق، فهم سيحتاجون جميعًا إلى القدرة على تتبع خطوات الإيقاع، وإلى نوتة الأنغام، وهم سيعدلونها بحيث يسقطون منها الهراء والإيقاعات التي دون المستوى، وينتخبون منها ما يكون من المناسب أن يؤدي بواسطة رجال في سنهم الخاص وخلقهم، ثم يغنونها على النحو الذي ينبغي، وبذلك سيمنح الأداء المغنيين سرورًا بريئًا ومباشرًا، كما سيزود صغارهم بدرس في التقدير الصحيح للسلوك السليم[١٢]. فإذا كانوا قد أُشربوا هذه الروح، فسيعد لهم تعليم أكثر دقة وحرصًا مما يقدم لعموم الجمهور، بل وللشعراء أنفسهم، ذلك لأنه ليس من الضروري أن يكون قاضيًا في نقطتنا الثالثة، وسواء كان تشخيصه للموضوع جيدًا أو غير جيد، ولو أنه من المؤكد أن الحكم على مقام النغم والإيقاع لا يمكن أن يكون مما يستغني عنه-، ولكن الرجال الذين نريدهم سيحتاجون لكل هذه المؤهلات لكي

تجعلهم قادرين على أن ينتخبوا الأفضل بالإطلاق، وما يليه في الأفضلية. وإلا فإن أحدًا منهم لن يستطع أن يكون فعالًا في إغراء الصغار وفتنتهم بالفضيلة. ولقد بذلت حجتنا أقصى جهدها لتحقق هدفها الأصلي مما يثبت أن دفاعنا عن فرقة ديونزيوس الترنيمية كان دفاعًا جيدًا، وعلينا أن ندخل ذلك النجاح في اعتبارنا. وأي تجمع كهذا يتطور بالطبع –وعلى نحو لا يمكن تجنبه– ويصبح ذا ضوضاء كلما أوغل الشاربون في الشراب، –وذلك كما بدأنا وتخيلنا–، جدير بأن يحدث في مثل هذه الحالات.

كلينياس: نعم فذاك أمر لا يمكن تجنبه.

الأثيني: في مثل هذه الصحبة يحلق كل فرد فوق مستوى فرحه العادي، وتنطلق منه فقاقيع الثرثرة، ولا يتنبه إلى حديث رفاقه، ويحسب نفسه أهلًا تمامًا لأن يسن القانون لنفسه ولكل زملائه.

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: وإذَنْ وكما قلنا، تصبح نفوس الشاربين في مثل هذه الحالة أكثر حيوية، كلما حميت فيها نار الشراب. مثلها في ذلك مثل الحديد المحمي، وترتد أكثر صغرًا إلى الوراء، وتصبح نتيجة لذلك أكثر قابلية للتشكيل في يد من يملك المهارة والقدرة على تدريبها وتشكيلها، مثلما كان الحال وهي لا تزال شابة، ويجب أن يكون التشكيل الآن، وكما قلنا سابقًا، عمل المُشرِّع الكفء، إذ عليه أن يضع لجماعة النبيذ من القوانين ما يكون له فاعلية في إقناع المعربد، ذلك الذي ينمو نموًّا على نحو دموي شديد وكبير الثقة بالنفس، والذي تخلص في غير حينه من أدبه واحتشامه، والذي لا يريد أن يتمسك بالنظام والتعاقب في الصمت والكلام، والذي يشرب خلال الموسيقى، ليأتي بما هو نقيض ذلك كله وفقًا لما يراه هو نفسه، وأن تكون هذه القوانين في مواجهة هذه الثقة غير المقبولة عند أول ظهورها خصمًا صالحًا مستقيمًا يلوح في ذلك الخوف الذي هو غاية في الجمال، والذي هو جليل ومقدس، والذي

يُسمَّى بالأدب والاحتشام، والذي يقوم على حاسة الشعور بالعار.

كلينياس: ذلك جد صحيح.

الأثيني: ولكي نحرس هذه القوانين والقائمين بالعمل فيها معًا، يجب أن نجعل من الرشيد وذي الثبات مشرفًا ومهيمنًا على مَن يفتقرون إلى الرشد، لأنه من دون أولئك الرشداء تصبح المعركة مع الخمر أكثر تعرضًا للصدفة العمياء من معركة ضد عدو في الميدان ليس لها قواد ثابتون مطمئنون، وزيادة على ذلك، فإنه إذا وجد رجل لا يخضع ولا يريد أن يطيع القوانين، ولا ديونزيوس وضباطه، أي المواطنين فوق سن الستين فيجب أن ينال من العار بقدر ما يناله مَن يعصون ضباط الآلهة إيريس **Eris**، أو ما هو أكثر.

كلينياس: ذلك حق.

الأثيني: وإذا ما استُعمل كلٌّ من الشراب والمرح على ذلك النحو، ألا يصبح أعضاء مثل هذه الجماعة أحسن حالًا مما هم عليه الآن من عداوة وبغضاء، بحيث سيرون تزايد الصداقة بينهم، إن اتصالهم ببعضهم قد انتظم في كل شيء بواسطة القوانين، وبحيث سنجدهم يسلكون الطريق الذي يحدده الرشداء الواعون لمن عداهم.

كلينياس: في ذلك من الصدق ما يكفي، ذلك إذا أمكن أن توجد في الحقيقة، جماعة مثل الجماعة التي نعنيها.

الأثيني: وإذَنْ أرجو أن تعتبر اللوم القديم غير الجدير الذي قُوبلت به نعمة ديونزيوس، شرًّا لا ينبغي السماح به في المدينة، وفي الحق أن المرء يظل أكثر انغماسًا في الموضوع، ولو أني أشعر ببعض الاشمئزاز حتى عند مجرد ذكر المزايا الأساسية لنعمة الآلهة أمام الجمهور، لأن الأمر قد أُسيء فهمه والحكم عليه.

كلينياس: وأي نعمة هذه؟

الأثيني: هناك قصة شائعة وتقليد تقي فيما يتعلق بالنتيجة المتعلقة بما فعلته به

زوجة أبيه هيرا، حيث أفقدته قدراته العقلية، وذلك هو السبب في أنه يبتلي ضحاياه بالخمر، وبكل رقصاتها المجنونة، انتقامًا لما حدث له، بل وذلك هو الدافع ولا شيء غيره، نحو نعمته وهي الخمر، ومن ناحيتي الخاصة، أترك مثل هذه القصص لأولئك الذين يظنون أنه من الأسلم أن نحدثهم عن الآلهة، ولكني متأكد من شيء واحد، وهو أنه لا مخلوق مهما كان نوعه يولد بذلك العقل، أو بكل ذلك العقل الذي يميزه في نضوجه، وإذا ما دام المخلوق لم يصل بعد إلى المستوى العام اللائق بنوعه، فإنه يكون مجنونًا تمامًا، وينغمس في صيحات جذافية، وعندما يقف على قدميه، فإنه ينغمس بالمثل في قفزات من نفس النوع. ودعني أذكرك بأننا قلنا عن تلك الصيحات وهذه القفزات إنها منبع كل من الموسيقى والألعاب الرياضية.

كلينياس: إننا لم ننسَ ذلك بالطبع.

الأثيني: وسنذكر أيضًا كيف قلنا إن ابتداء ذلك في الإنسان، كان مقدمة للإحساس باللحن والإيقاع، وإن الآلهة المسؤولة عن ذلك التطور هي أبولو، وآلهة الفنون، وديزنيوس.

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: وبالنسبة للخمر على الخصوص، فإن القصة العامة تبدو وكأن الأمر وُهب أو أُنعم به على الناس، حقدًا وانتقامًا، كي يصبحوا مجانين، بينما تفسيرنا اليوم للموضوع هو أنه قد قُصد بهذه النعمة على النقيض، أن تكون دواء، وأن ينشأ عنها احتشام النفس وصحة البدن وقوته.

كلينياس: ذلك يا سيدي موجز عجيب ومدهش لحوارنا.

الأثيني: وإذَنْ قد انتهينا من تناول أحد نصفي الفن الترنيمي، فهل نمضي من زاوية أخرى إلى النصف الثاني، أو ربما كان علينا أن نهمل الموضوع؟

كلينياس: وما هما النصفان اللذان نتكلم عنهما؟ وكيف نميز أحدهما عن الآخر؟

الأثيني: إننا نرى أن الفن الترنيمي ككل هو كنفس التعليم ككل، ونصف ذلك الفن، وهو ما يتعلق بالصوت، يتألف من الإيقاع واللحن.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: والقسم الذي يتعلق بالحركات الجسمية، له من الإيقاع ما يشترك مع الحركات الصوتية، ولكن الأوضاع فيه، والحركات الإيحائية، تناسبه كما تناسب أنغام الطرب من الناحية الأخرى الحركات الصوتية.

كلينياس: إن الأمر كذلك بكل دقة.

الأثيني: والآن، سبق أن أسمينا –وبنحو ما– تدريب الصوت تدريبًا خيرًا عندما يستمر ويصل إلى شغاف النفس (موسيقى).

كلينياس: وذلك أيضًا اسم مناسب جدًّا له.

الأثيني: أما من حيث تدريب الجسم، (وسبق أن تكلمنا عنه مثل رقص المخلوقات خلال اللعب) فإن العملية تبلغ الذروة في خير الجسم، فدعنا نسمي التنظيم العلمي للجسم لذلك الهدف بالألعاب الرياضية.

كلينياس: ذلك ما يجوز أن يكون من المناسب جدًّا أن نفعله.

الأثيني: ومن حيث الموسيقى، وهي ذلك النصف من فن الترنيم الذي اعترفنا توًّا بأننا قدمنا عنه فحصًا كاملًا، فيمكن أن يعتبر الموقف لا يزال قائمًا. فكيف ستقدم بعد ذلك؟ هل سنتناقش في الفرع الآخر؟ أم ماذا؟

كلينياس: إنك يا سيدي العزيز تتناقش مع كريتيين ولاسيدامونيين، فأي إجابة ممكنة إذَنْ تنتظرها من كلينا على ذلك السؤال؟ إننا إذا تغاضينا عن التربية البدنية، فإننا سنجد أنفسنا الآن وقد أعددنا العدة للكلام في الموسيقى.

الأثيني: إنني أعتبر هذه الملاحظة كإجابة جميلة وواضحة على سؤالي. وإني

أعترف في الحق، أنه وإن كان الموضوع في صيغة سؤال، فأنا بالفعل، قد اعتبرته سؤالًا، بل شيئًا أكثر، وأعني به توجيهًا لإكمال وإتمام علاجنا لموضوع الألعاب الرياضية.

كلينياس: إنك تدرك ما أعنيه إدراكًا صحيحًا، وأنا أتوسل إليك أن تستجيب له.

الأثيني: ولِمَ لا؟ إنني سأفعل، خصوصًا ولن تكون هناك صعوبة، نظرًا لأن كليكما يألف الموضوع، ولأنكما قمتما في الحقيقة بتحصيل المزيد من المعرفة التجريبية في ذلك الفن أكثر من الفن السابق.

كلينياس: إنك هنا على جانب كبير جدًّا من الحق.

الأثيني: حسنًا فذلك الفن يستمد أصله بالمثل من القفزات المعتادة التي تتفق وكل الكائنات الحية، وكان اكتساب حاسة الإيقاع في الإنسان كما قلنا، سببًا في إنتاج الرقص، ما دام النغم يوحي بالإيقاع ويوقظ الشعور به، وكلاهما، أي النغم والإيقاع، قد بعثا في التحامهما قصة الرقص الترنيمي.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: وكما قلت، فإن فرعًا من فروع الموضوع قد عالجناه في الحال، وسنبذل بعد ذلك أقصى ما لدينا في معالجة الموضوع الثاني.

كلينياس: إني لأرغب في ذلك من كل قلبي.

الأثيني: وإذَنْ فيمكن إذا ما وافق كلاكما، أن نعطي أولًا اللمسة الأخيرة لما قدمناه عن الشراب.

كلينياس: وماذا نقترح لتفعل ذلك؟

الأثيني: إنه إذا كان على مدينة ما أن تمارس العادة السلوكية التي نناقشها الآن، بروح جادة تخضع للقواعد والقوانين، كتدريب على السيطرة على النفس، وتسمح بالانغماس في الملذات الأخرى على أساس من نفس المبدأ، كوسيلة للسيطرة على

هذه اللذات، فإن الجميع بغير استثناء سيعاملون وفقًا للخطوط التي وضعناها، ولكن إذا ما أخذت الممارسة على أنها مجرد لعب، وبحيث يسمح بغير قيد لأي رجل بأن يشرب كلما أراد وبين أي مجموعة من الصحاب يجد سرورًا في أن يشرب معها، وعندما يكون منشغلًا بأي عمل يشاء، فإنني لا أستطيع بعد ذلك أن أوافق على أي انغماس في الشراب لمثل هذه المدينة، أو لمثل ذلك الرجل. بل إنني سأذهب إلى ما هو أكثر من ممارسة كريت ولاسيدومونيا، وأقترح إضافة للقانون الكارثاجينيان، الذي يحرم مجرد ذوق ذلك الشراب على جميع الجنود في الميدان، ويحتم شرب الماء طوال مدة المعسكر، وسأحرم مذاقها إطلاقًا في الحياة المدنية على العبيد من الجنسين، وعلى القضاة في كل مدة عملهم، وبالمثل، وبالإطلاق، على ربان السفن، وعلى المحلفين بالمحاكم أثناء عملهم، وبالمثل على كل عضو في مجلس من المجالس الهامة وهو يتأهب لحضور اجتماعه. أضف إلى ذلك أنني سأحرمه إطلاقًا خلال النهار، ذلك فيما عدا ما يأمر به المدرب أو الطبيب، كما سأحرمه أيضًا بالليل على أي فرد من أي الجنسين يفكر في إنتاج الأطفال. وذلك دون أن نهمل حالات كثيرة أخرى، لا ينبغي أن يُتعاطى فيها الخمر بواسطة رجال الفكر، وفقًا لقانون سليم. وهكذا نرى –وفقًا لحجتنا، أنه من مدينة ستحتاج إلى مزارع كروم كثيرة، وسيكون الإنتاج الزراعي والتدبير الغذائي بوجه عام موضع تنظيم، كما أن زراعة الكروم على الخصوص ستحصر في حدود مقفولة جدًّا وضيقة، وإذا ما نال ذلك استحسانكم – أيها السادة– فإنه يمكن أن يعتبر آخر ملاحظاتي على موضوع النبيذ.

كلينياس: الحق تكلمت كلامًا حسنًا، ونحن نوافق عليه بالكامل.

❊ ❊ ❊

هوامش الكتاب الثاني

(١) يقصد عادة شرب الخمر وما توقع فيه الناس من أخطار. وهنا تحول خفيف عن نسخة برنت.

(٢) إذا أخذنا بنسخة m. S. فإن المعنى يكون (وإذا كانت هذه المشاعر على وفاق ..... (فإنها تنتظم انتظامًا صحيحًا).

(٣) رأى بعض الناشرين أن هذه العبارة تعني أن الإنسان يرى سفالة نفسه في الحلم، ولكن الشخص الذي يصفه أفلاطون أعمى تمامًا ولا يرى ما به من سوء، والمقصود أن الشخص ليس من الحقيقة واعيًا ومتيقظًا فيرى مساوئه تلك المساوئ التي يكتفي بلوم نفسه عليها بانتقامه فقط.

(٤) المقصود بذلك هو الفن الهابط.

(٥) يمكن من الناحية اللغوية أن يكون المعنى: أن القاضي يكون ضد المستمعين الذين يظهرون ابتهاجهم على نحو خاطئ وغير لائق، ولكن الملاحظات التي تلي ذلك تشير إلى أن المتكلم يزيد بالأخرى أن يقول إن القاضي عليه واجبان أولهما تهذيب المستمعين وثانيهما إدانة الفاعل الذي يستغيث من دون زملائه غير المهذبين.

(٦) Apollo Pean.

(٧) أو ربما الذي لا يستطيع بالطبيعة أن يقدم أغنية.

(٨) أي: نار فوق نار، اصطلاح معروف.

(٩) أفلاطون يعني التساوي والتماثل الهندسيين، فهو يشترط مثلًا أن صورة الشخص الجيدة يجب أن تكون بالحجم الطبيعي.

(١٠) الأشكال المقصودة هنا هي أشكال البالية الراقص الذي ربط أفلاطون بينه وبين الأصوات ورنين الآلات المصاحبة.

(١١) المعنى في رأي المترجم أن يكون الجمهور مضحكًا في اعتقاده إذا اعتبر نفسه قاضيًا منصفًا بالنسبة للغناء أو الرقص، ولا سيما أولئك الذين حصلوا على قسط ضئيل من القدرة الفنية كالذين تدربوا على الغناء بصحبة الناي أو على المشي بالخطوة (الرقص).

(١٢) كبار السن من الرجال يقدمون نموذجًا لذوق سليم بسبب تذوقهم لأحسن الموسيقى كما ذكر من قبل؛ لأنها تقليد لأنغام إنسانية ذات سمات كلها رجولة كاملة.

* * *

الكتاب الثالث

الأثيني: إذَنْ في ذلك ما يكفي بالنسبة لهذا الموضوع. ولكن ماذا يمكن أن نعتبره أول بداية للدولة؟ سأكون في دهشة إذا لم يكن محتملًا أن تكون أسهل وأفضل طريقة لمعالجة الموضوع ليست هذه الطريقة.

كلينياس: أي طريقة؟

الأثيني: هي أن نبدأ من نفس النقطة التي علينا في العادة أن نبدأ منها، عندما يكون مفروضًا علينا أن ندرس التقدم المزدوج الناجح لمدينة ما من حيث الفضيلة والرذيلة.

كلينياس: وما هي هذه النقطة؟

الأثيني: ولماذا؟ إنها الزمن اللا نهائي فيما أتصور، والتغيرات التي يجلبها معه.

كلينياس: أرجو أن تشرح ما تقول.

الأثيني: حسنًا، فلقد وُجدت المدن، وعاش الناس في جماعة متمدنة، دهرًا طويلًا، أتظن أنك تستطيع أن تخبرنا كم من السنين؟

كلينياس: إنني لست على استعداد لأن أقول أدنى شيء عن ذلك.

الأثيني: ولكنك تسلم على الأقل، أن الأمر كان على ذلك النحو منذ زمن سحيق لا يصدق.

كلينياس: أجل، إنه لا شك في ذلك.

الأثيني: ومن المؤكد أنك ستسلم أن آلافًا وآلافًا من المدن قد نشأت خلال هذه الفترة، وأن عددًا ليس بالأقل من ذلك قد انقرض، وفضلًا عن ذلك، فقد تكرر ظهور كل صور الدساتير في هذه أو تلك من هاتيك المدن، ولقد نمت أحيانًا مدينة صغيرة وأضحت كبيرة، وفي أحيان أخرى تحولت مدينة كبيرة إلى مدينة صغيرة، وفي بعض الأحيان أصبحت مدينة سيئة أفضل مما كانت، وفي أحيان أخرى تحولت المدينة الحسنة إلى مدينة سيئة.

كلينياس: ذلك أمر محقق.

الأثيني: وهكذا يصبح علينا إذا استطعنا، أن نكتشف سبب هذه التغيرات، وأحسب أننا يمكن أن نجد مفتاح المنبع الرئيس للدساتير وما طرأ عليها من تعديل.

كلينياس: وهذه فكرة تبعث على السرور، ويجب علينا جميعًا أن نبذل أقصى ما لدينا من جهد، أنت لتشرح أفكارك عن الموضوع، وأنا وصديقي لنساير خطاك.

الأثيني: وإذَنْ فما رأي كليكما في الأساطير القديمة؟ هل وراءها أي نوع من الحق؟

كلينياس: أي أساطير تعني؟

الأثيني: أعني تلك التي ترون فيها الدمار المتكرر على الجنس البشري بسبب الفيضانات، والأوبئة، والأسباب المتنوعة الأخرى التي لا تكاد تترك من الأحياء إلا عددًا قليلًا.

كلينياس: يجب أن يكون ذلك النوع من القصص موضع التصديق الكامل لدى أي شخص.

الأثيني: حسنًا جدًّا، فلنفترض أننا بصدد عملية فناء من العمليات المتنوعة،

وأعني تلك العملية التي حدثت مرة بسبب الفيضان[1].

كلينياس: وما هي النقطة التي تريد أن تلاحظها بصدده؟

الأثيني: هي أن العدد القليل الذي نجا من الدمار العام يجب أن يكون قد جمع أفراده من رعاة الجبال، فظلوا كمجرد عدد من الجذوات الطفيفة من النوع البشري، وقد تركت بغير إطفاء بين شاهق القمم.

كلينياس: ولِمَ لا؟ ذلك أمر واضح.

الأثيني: وأناس كهؤلاء كانوا مضطرين بالطبع ألا يكونوا على غير إلمام بالحرف بمعناها الواسع، وفوق كل شيء على غير إلمام بحيل سكان المدن في خداع بعضهم لبعض، وسبق بعضهم لبعض، بل وفي بقية مكائدهم التي يوقعون بها الشر بأنفسهم.

كلينياس: إن الاحتمال من هذه الناحية مؤكد.

الأثيني: والآن هل تزعم أنه قد كان هناك في ذلك الزمن دمار عام للمدن التي كانت تقوم في الأراضي المنخفضة وعلى شواطئ الأنهار؟

كلينياس: نستطيع أن نزعم ذلك بغير شك.

الأثيني: وألا نستطيع أن نقول إن العدد والآلات قد فقدت، وإن أي اكتشاف ذي شأن مما يعتبر صدى لعلم رجال السياسة أو لغيرهم من المتخصصين قد اختفى في مثل ذلك الوقت؟ إلا أنه من المؤكد يا سيدي العزيز أنه لو استطاعت هذه الاختراعات أن تبقى دائمًا على مستواها الممتاز الحالي، فكيف كان يمكن أن يوجد إطلاقًا اكتشاف جديد لأي شيء؟

كلينياس: وذلك مثل قولنا إنه يجب أن نعتبر أهل هذه العصور ظلوا لا يعلمون شيئًا عن هذه الأمور لعدة عشرات مجهولة من آلاف السنين، ولقد مضى بعد ألف أو ألفين من السنين، منذ كشف الستار عنها كشفًا جزئيًا بواسطة ديادالوس آنًا، وآنًا

بواسطة أورفيوس، وآنًا ثالثًا بواسطة بالاميدس. وكشف الجانب الموسيقى مرسيس Marsyas وأوليمبوس Olympus، وكان لأنفيون Anphiun الفضل في كشف القيثارة، كما كان لعديد آخرين من الأشخاص الفضل في الاكتشافات الأخرى المتنوعة، وذلك مجرد عمل الأمس وما قبله، كما ينبغي أن نقول.

الأثيني: لطيف منك يا كلينياس أن تحذف اسم قريبك، ذلك الذي كان من حيث الحقيقة الواقعية الدقيقة، رجلًا من رجال الأمس.

كلينياس: إنك تشير فيما أظن إلى إبيمينيد Epinenide.

الأثيني: وليس إلى سواه، وإنك لتعلم يا صديقي أن اختراعه قد تركهم جميعًا في مركز حرج. صحيح أن هزيود Hesiod كان لديه بصيص نظري في الموضوع، ولكن الإنجاز العملي له، إنما يمت للرجل الآخر أبيمينيد وفقًا لقصتكم في كريت.

كلينياس: إن هذه القصة تقول ذلك حقيقة.

الأثيني: وأفترض أننا نستطيع أن نقول إن حالة الإنسان في وقت النكبة كانت تمتلئ بالرعب، وكان إقفار الأرض من السكان واسع الانتشار، بحيث كانت أقاليم فارغة غير مسكونة، وكان معظم الحيوان قد نفق، ولم تبقَ إلا قطعان قليلة من الماشية، وربما بقي أيضًا إلى جانبها رصيد من الماعز، ولقد أمدت هذه الحيوانات من كانوا يرعونها بمساعدة طفيفة للغاية في ظروفهم الأولى.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: ولكن بالنسبة لمدينة ما، أو لدستور أو لتشريع، -وهي موضوعات حوارنا-، هل نستطيع أن نتصور عندما ننظر للأمر من زاوية واسعة، أن أضعف الذكريات منها قد حفظت.

كلينياس: مؤكد أن شيئًا منها لم يحفظ.

الأثيني: والآن فذلك هو الظرف الذي قامت عليه وصدرت عنه كل حياتنا الفعلية بما فيها من تركيب وتعقيد، وبما لها من مدن ودساتير، وعلوم وقوانين، بل وبما فيها على السواء من شر وخير أخلاقي كثير.

كلينياس: أنا لا أتبعك تمامًا في ذلك الاتجاه.

الأثيني: ولماذا يا سيدي الطبيب؟ أنستطيع أن نفترض أن أهل ذلك العصر وقد كانوا جاهلين بنعم المدن وبما لها من لعنات عديدة، يمكن أن يكون ناضجين بحيث يتقبلون الفضيلة والرذيلة بمعناهما الأخلاقي؟

كلينياس: ذلك سؤال جيد، ونحن نقدر النقطة التي أثرتها.

الأثيني: وهكذا بمرور الزمن، وبتعدد الأجناس، أضحت الحياة كما وجدناها بالفعل.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ولم يتم ذلك فيما أظن، مرة واحدة، بل لقد حدث ذلك شيئًا فشيئًا، على مدى واسع غير محدود.

كلينياس: ليس هناك ما هو أكثر احتمالًا من ذلك.

الأثيني: والحق أنهم كانوا -فيما أظن- لا يزالون في رعب وانزعاج من الهبوط من الأراضي العالية أي من القمم إلى السهول.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وهكذا، ومع أن التزاور كان في الحقيقة موضع ترحيب في هذه الأيام التي كان فيها الناس قليلين إلى ذلك الحد، فإن كل وسائل الانتقال على الأرض والماء يجب أن تكون قد انتهت كلية تقريبًا، أم يجب أن يكون الأمر على النقيض في الوقت الذي قد فقدت فيه الفنون؟ ولذلك فإن التفاعل الاجتماعي لم يكن -فيما

أتصور- كما يمكن أن يتم بسهولة، وبالنسبة للحديد والنحاس وللرواسب المعدنية عمومًا، فإنها قد طمسها الفيضان حتى لقد كانت هناك مشكلة تتعلق بإعادة الكشف عنها، وكانت الفرصة المتاحة تقوم في قطع الأخشاب، ذلك أن الأدوات القليلة التي ربما تكون قد تخلفت بين جبالهم، لا بد وأن تكون قد استهلكت، واختفت، ولم يكن الناس في ظرف يسمح لهم بإحلال غيرها محلها، وذلك إلى أن ظهر بينهم ثانيًا فن استخراج المعادن.

كلينياس: كلا بالطبع.

الأثيني: وكم يجب أن نفترض من الأجيال التي ينبغي أن تمضي قبل أن يحدث ذلك؟

كلينياس: عدد كبير جدًّا فوق متناول الشك.

الأثيني: وينتج عن ذلك أن كل الفنون التي تحتاج للحديد والنحاس وما أشبه من المعادن لا بد وأنها قد تلاشت في هذه الفترة، أو حتى لفترة أطول.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وقد اختفى على السواء -وبناء على ذلك- كل من الصراع المدني والحرب طوال هذه الفترة -لأكثر من سبب واحد.

كلينياس: وماذا كانت هذه الأسباب؟

الأثيني: أحدها، أن وحدة الناس قد جعلتهم أصدقاء يألف بعضهم بعضًا، والآخر أنه لم يكن هناك عراك على أسباب البقاء. ذلك -فيما يحتمل- عدا بعض لحظات في نفس المبدأ، عندما كانوا لم يتجمعوا بعد وينحصروا في أفواج وقطعان، وهي السند الأساسي للحياة في ذلك العصر، ولم تكن هناك في الحقيقة حقبة نقص فيها اللبن واللحم، أضف إلى ذلك ما كانوا يستطيعون أن يزودوا أنفسهم به عن طريق الصيد من لحوم ممتازة. ومرة أخرى نقول إنهم كانوا ميسرين تمامًا في الملابس، والفراش،

والمأوى والأواني وما يتعلق بالطهي وغيره، أما الحديد، فكان كما تعلم، غير ضروري لفن النسيج وفن تشكيل الفخار، وقد شاء القدر أن يجعل من هاتين الحرفتين ما يساعدنا على تلبية جميع ما نحتاج إليه، حتى نظل قادرين كبشر على التناسل والتزايد إذا ما تعرضنا لمثل هذه النكسات. ولذلك لم يكونوا فقراء للغاية، ذلك للسبب الذي أشرت إليه، وبذلك لم يكونوا متباينين وذوي مستويات مختلفة تحت ضغط الحاجة، كما أنهم لم يستطيعوا مطلقًا أن يصبحوا أغنياء في غيبة الذهب والفضة، تلك الغيبة التي تميزت بها حالتهم حين ذلك. والآن، فالجماعة التي لا يشكل الغنى والفقر عضوية فيها، تنتج بانتظام نماذج متينة الخلق؛ لأنه لا مكان فيها للقوة والخطأ، ولا للمنافسة والتحاسد، ولذلك كانوا أناسًا طيبين من ناحية ما من أجل ذلك السبب، ومن ناحية أخرى من أجل بساطتهم التي كانت مضرب الأمثال. لقد كانوا بسطاء إلى حد أنهم عندما كانوا يسمعون عما نسميه عدلًا أو حماقة يسلمون بما نقول مطيعين كما لو كان ما نقول حقائق معصومة، ولم يكن هناك أحد من الخبث إلى حد أن يشتبه فيما هو خادع كما هو الحال الآن، وكانوا يعتقدون أن ما يقال لهم عن الله والإنسان صحيح، وكانوا يعيشون به، ولذلك كانوا تمامًا ذلك النوع من الناس الذين قمت أنا وأنت بوصفهم.

كلينياس: أوافق على ذلك البيان من وجهة نظري الشخصية، وكذلك يوافق هنا صديقي.

الأثيني: ثم إني أرى أنه يحتمل أن تكون الأجيال الكثيرة من الناس التي عاشت مثل هذه الحياة كانت مضطرة -إذا ما قارناها بعصر ما قبل الطوفان أو بعصرنا- أن تكون خشنة وجاهلة بالفنون المتنوعة ولا سيما فنون الحرب كما تمارس الآن على الأرض والماء، وكذلك الفنون التي يمارسها الناس داخل المدينة تحت اسم عملية المقاضاة، والتحزب الطائفي بما له من أساليب احتيال متنوعة يفرض بها الضرر والخطأ المتبادلين بالكلام والفعل. لقد كانوا أبسط وأكثر شهامة ورجولة، وكانوا

نتيجة لذلك أكثر تحكمًا في أنفسهم، وأكثر استقامة وعدلًا بوجه عام، ولقد أشرنا توًّا إلى السبب في ذلك.

كلينياس: الأمر هكذا بالضبط.

الأثيني: والآن يجب أن يكون مفهومًا أن الغرض من ذلك البيان الذي أعددناه، ومن كل الاستدلالات التي أقمناها عليه، هو ببساطة أن نعرف كيف أصبحت القوانين محتاجًا إليها في هذه العصور البعيدة، ومَن الذي قام بسنها.

كلينياس: بل وإنه لوضع ممتاز.

الأثيني: وإذَنْ ليس من المحتمل أن ننكر أن يكون الناس في ذلك العصر في غير حاجة إلى مشرع، وأن شيئًا مثل القانون كان لا يزال أمرًا غير معتاد؟ والحق أن أولئك الذين وقعت حياتهم في جزء من هذه الدورة (أي بين الفيضانين)[٢]، لم يكونوا على مستوى يجعلهم ذوي حروف هجائية (أي ذوي لغة مكتوبة)، وكانوا ينظمون حياتهم وفقًا للعادات المتبعة وما يُسمى بالقانون التقليدي.

كلينياس: ذلك هو على الأقل الاحتمال العادل.

الأثيني: ومع ذلك فحتى ذلك النحو يعتبر في الحال شكلًا من أشكال الحكومة.

كلينياس: ولكن أي شكل؟

الأثيني: أعتقد أن شكل الحكومة في ذلك العصر كان ما يُسمى بالنظام الأبوي، وهو شكل ما زلنا نجده في أماكن كثيرة باليونان وغير اليونان، ويلوح أن هومر كأحد مَن تكلموا في الموضوع يتحدث عنه كأسلوب للحياة عند السيكوبيين **Cyclopes**، وذلك عندما يقول: «لم يكن لهؤلاء المخلوقات اجتماعات للشورى ولا حكماء للقانون، وكانوا يسكنون في كهوف مجوفة على قمم التلال العالية، ويسن كل منهم قانونه لأطفاله وزوجاته، ولا يهتم الواحد منهم بغيره».

كلينياس: يبدو أن شاعرك كان في الحقيقة شخصًا ظريفًا، وأؤكد لك أني تصفحت قطعًا أخرى من شعره: قطعًا -ولو أنها ليست كثيرة- فإنها تتساوى في الإشراف والترتيب، لأننا نحن الكريتيين لسنا على استعداد كبير للتثقف بالشعر الأجنبي الأصل.

ميجالوس: ونحن الآن في إسبرطة نتثقف بذلك الشعر ونعتبر هومر أفضل الشعراء بالرغم من أن الحياة التي يصفها دائمًا هي أيونية حتمًا، وبالأحرى أيونية أكثر منها لا كونية. ومن المؤكد أنه يبدو مؤيدًا تمامًا لنظريتك الحاضرة، وذلك عندما يعلل السلوك البدائي لشخصيات قصته بظروفهم المتوحشة.

الأثيني: نعم من المؤكد أنه يفعل ذلك، ونستطيع أن نتخذ منه شاهدًا على أن ذلك النوع من الحكومة يوجد أحيانًا بالفعل.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: أي أنها توجد بين أناس مثل الذين نتكلم عنهم، أناس تفرقوا واستوطنوا في بقاع منعزلة، واستقروا نتيجة لما حاق بهم من كروب، هذه الكوارث وأخطارها، ألسنا نرى أنه في مثل هذه الجماعات يقوم من هم الأكبر سنًّا بالحكم، لأن السلطة تنتقل إليهم من الأب أو الأم، تتبعهم البقية وتشكل معهم قطيعًا واحدًا كما هو الحال في كثير من أنواع الطيور، وهكذا يكونون تحت السلطة الأبوية، وهي من بين جميع أساليب السلطة الملكية أكثرها معقولية وتبريرًا.

كلينياس: هكذا تمامًا.

الأثيني: والخطوة الثانية هي أن يتجمعوا في أعداد أكثر مما يزيد من حجم الجماعات ويتحولوا إلى الزراعة، وسيمارس ذلك في المبدأ في أودية الريف القائم على التل، وسيفكرون في إقامة أسيجة جافة يتخذون منها أسوارًا يحتمون بها من الوحوش الضارية، وهكذا ستقام بقعة جديدة وأكثر اتساعًا تستوطنها الجماعة.

كلينياس: ذلك على الأقل هو التسلسل المحتمل للأحداث.

الأثيني: حسنًا، ولكن أليس هناك شيء آخر ليس أقل احتمالًا؟

كلينياس: وما عساه أن يكون؟

الأثيني: وبينما تأخذ هذه الأوطان الأكثر اتساعًا طريقها في النمو من الأصغر والأكثر بدائية، فإن كل جماعة من الجماعات الصغرى ستحضر معها حاكمها الأبوي، وبعض العادات والأعراف المعينة الخاصة بها، وأقول الخاصة بها لأن هذه الجماعات كانت معزولة عن بعضها، وقد ورث الأسلاف والحاضنون المختلفون جماعاتهم العديدة عادات مختلفة في السلوك تجاه الآلهة والناس، بحيث تنطق هذه العادات بالكثير من النظام إذا كان الجدود قد عاشوا على شيء مثل ذلك، وبالبطولة ورباطة الجأش إذا كانوا من ذوي البطولة ورباطة الجأش، وهكذا، وتبعًا لذلك، وكما أقول، ستندمج كل جماعة في الوطن الأكبر حاملة معها قوانينها الخاصة، ومستعدة لأن تحفر في نفوس أطفالها ما تفضله من أمور، وكذلك في نفوس أحفادها من بعدها.

كلينياس: ولماذا؟ إنه لا يمكن إلا أن يكون الأمر كذلك.

الأثيني: وسيكون مما لا يمكن تجنبه بالطبع، أن تُمضي كل جماعة في تزكية قوانينها الخاصة وتحبيذها، واضعة في المقام الثاني قوانين الآخرين.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: وهكذا، وبكل وضوح، سنجد أنفسنا قد رسونا عند بداية التشريع.

كلينياس: بلى وإن الأمر لكذلك بالدقة.

الأثيني: وستكون الخطوة الثانية على الأقل، وبالضرورة، أن تختار الجماعات ممثلين ليعرضوا كل ما هناك من عادات وأعراف، وليعينوا منها لرؤساء وقادة البطون المختلفة جهارًا وفي بساطة ووضوح، تلك التي تنال استحسانهم الخاص (وهؤلاء الرؤساء والقادة هم الملوك كما يمكن أن نسميهم)، مقترحين تبينها، ومن ثم سيصبح

هؤلاء الممثلون أنفسهم مُشرِّعين، ولما كانوا قد جعلوا من الرؤساء قضاة، فإنهم قد حولوا بذلك الجماعات الأبوية إلى جماعات أرستقراطية، أو إلى ما يمكن أن يكون ملكية[٣]، ويمضون في إدارة أمور الدولة خلال ذلك التحول في نظام الحكومة.

كلينياس: ومن المؤكد أنه يمكن أن نظن أن ذلك هو المرحلة الثانية في العملية.

الأثيني: إذَنْ دعنا نتقدم لنشهد قيام نموذج ثالث من نظم الحكومات، تعرض في ظله الحكومات والجماعات التي تمثلها كل ما لديها من ضروب النظم والثروة.

كلينياس: وأي نوع ذاك؟

الأثيني: إنها أيضًا تلك التي أحيا ذكرها هومر أيضًا كنظام جاء بعد النوع الثاني، وذلك عندما يقول إن النوع الثالث كان على ذلك النحو «لقد أسس داردنيا **Dardania** -فتلك كانت فيما أعتقد كلماته- لأن إليوس **Ilios** المقدسة لم تكن بعد قد أنبتت في السهل مدينة للفانين من الناس، الذين كانوا ما زالوا يعيشون على المنحدرات الكثيرة الأعين». وهذه السطور، وهي مثل تلك التي تتكلم عن السيكولوبيين، صادقة في تعبيرها عن الطبيعة، مثل صدق إلهامها. إن الشعراء كما تعلمون وهم يغنون تحت تأثير الوحي يعتبرون من بين الملهمين، ولذلك كانوا يضربون غالبًا، وإلى حد كاف، على وتر الحقيقة التاريخية، الصادقة، وذلك بفضل مواهبهم وبفضل آلهة الشعر التي تلهمهم.

كلينياس: أستطيع أن أصدق ذلك بقوة.

الأثيني: حسنًا، فلنخطُ بالقصة التي شغلت خيالنا خطوات أخرى، لأنه من المحتمل جدًّا أن توحي لنا ببعض الإيحاءات التي تصبح شيئًا كبيرًا بالنسبة لما نهدف إليه، ولهذا سيكون سيرنا في القضية موفقًا.

كلينياس: جدًّا.

الأثيني: حسنًا، إن الأمر -فيما أرى- هو أن تأسيس إليوم **Ilium** يرجع إلى منحدر

من أعالي القمم إلى وادٍ فخم فسيح. ولقد بنيت المدينة فوق تل غير مرتفع يرويه عدد من الأنهار التي تنحدر من أرض أعلى هي أرض أدا Ida.

كلينياس: هكذا تمضي القصة.

الأثيني: ويجب أن نفترض بالتأكيد أن ذلك حدث بعد الطوفان بعصور عديدة.

كلينياس: لقد حدث بعده بأحقاب كثيرة من غير شك.

الأثيني: لقد نسي المؤسسون في الحقيقة على نحو غريب ذلك البلاء الذي نذكره الآن عندما بنوا مدينة على مثل ذلك الموقع الذي هو تحت رحمة عدد من الأنهار التي تفيض من الجبال، وكانوا واثقين ثقة كبيرة في التلال ذات الارتفاع غير المناسب.

كلينياس: نعم، إنه يجب أن يكون واضحًا أن تلك الفاجعة ترجع إلى عهد جد بعيد.

الأثيني: وكان هناك أيضًا في ذلك العصر، وفيما أتصور، عدد كبير من جماعات يعيشون في مدن أخرى بسبب تكاثر البشر.

كلينياس: بلى بالطبع.

الأثيني: إنها هي هذه المدن -كما تعلم- التي أغارت عليها اليوم، ومن المحتمل جدًّا أن يكون ذلك قد تم بالبحر أيضًا، لأن كل البشر كانوا قد نسوا منذ زمن طويل مفازع البحر ومخاوفه.

كلينياس: هكذا يجب أن يبدو الأمر.

الأثيني: ولقد تأخر ذلك بضع عشرات من السنين قبل أن ينجح الأشيانز Achaeans في نهب طروادة.

كلينياس: هكذا تمامًا.

الأثيني: والآن، وخلال السنين العشر التي كانت فيها اليوم[1] تحت الاستقلال،

حدثت الكوارث الداخلية المتنوعة للمحاصرين المختلفين والتي نشأت عن الحركات المنحرفة للجيل الأصغر، وفوق ذلك، فإنه عندما عاد المحاربون إلى مدنهم وعائلاتهم استقبلهم أولئك الشبان استقبالًا غير شريف، وغير عادل، استقبالًا اصطحب بحركات عديدة من القتل والذبح والطرد. ولقد عاد المنفيون وظهروا ثانيًا تحت اسم جديد؛ إذ سموا أنفسهم الآن دوريين لا أشيانز، نسبة إلى دريوس الذي كان يتمثل فيه أنواع الأماكن التي كان ينفي فيها الناس في ذلك العصر. أما بالنسبة لبقية القصة، فهي تروى وتروى في قوة فيما لكم من أحاديث لاسيدامونية خاصة ومنقولة.

ميجالوس: إنها كذلك في الحقيقة.

الأثيني: وهكذا نجد أنفسنا نعود بسند من العناية الربانية التي انحرفنا عندها في مطلع مناقشاتنا للقانون حينما تعسرنا عند ذلك المبحث مبحث الموسيقى والشراب، وقد نستطيع -فيما يقال- أن ننهي الكلام في الموضوع، ذلك أنه قد وصل إلى ما أنجزته لاسيدامونيا إنجازًا فعليًّا، وهو نظام أعلن كلٌّ منكما أنه نظام سليم، كما وصل أيضًا إلى مثل ما أنجزته كريت، وهو ما نرى فيه قوانين تنتسب تقريبًا إلى قوانين نظام لاسيدامونيا، ومن المؤكد أننا بحثنا ذلك الامتياز الكبير من حجتنا غير المترابطة، بما فيها من استعراضها لعدد متنوع من الحكومات والمؤسسات، ولقد اخترنا جماعة أولى، فثانية، فثالثة، جاء في أثر الآخر من حيث التأسيس خلال حقبة طويلة من الزمن، والآن قد وصلنا أخيرًا إلى المرحلة الرابعة، مرحلة تأسيس المدينة، أو لعلك تفضل أن نقول (الأمة) تلك التي لا تزال باقية حتى اليوم كما تأسست، فإذا ساعدنا الحوار كله على أن نفهم ما هو جدير بالثناء في هذه المؤسسات، أو ما هو جدير بالذم، وأي نماذج من القوانين أدت إلى بقائها، وأين أنجزت، ثم أيها، بالعكس، أدى إلى تحللها وهلاكها، وأي أنواع التغيرات تساعد على تحقيق السعادة للمجتمع، إننا يجب -يا ميجالوس وكلينياس- أن نغطي المبحث ثانيًا -ومنذ المبدأ- إلى حدٍّ كافٍ، ذلك ما لم يكن لديكما في الحق، بعض الاعتراضات التي يمكن أن تثيراها ضد ما قدمناه.

ميجالوس: ولِمَ يا سيدي؟ إننا استطعنا أن نحصل على وعد إله بأننا سنسمع في محاولتنا الثانية لدراسة ذلك الموضوع التشريعي: سنستمع إلى حديث في مثل جمال وطول الحديث الذي سبق، فإنني مستعد في الحال لأن أطيل من مسيرتنا، معتبرًا ذلك اليوم غاية في القصر، ولو أنه يوم الانقلاب الصيفي، إذا ما أخطروني به.

الأثيني: وإذَنْ فأظن أننا سنمضي في بحثنا.

ميجالوس: إننا كذلك في الحقيقة.

الأثيني: إذَنْ يجب أن نتمثل في خيالنا التاريخ الذي أصبحت فيه لاسيدامونيا وأرجوس ومسينا بكل ما كانت تملك، وبكل ما كان لها من عزم وصدق في مثل قوة أسلافك، ولقد كانت الخطوة الثانية لهذه المدن، فيما تقول هذه القصة، العزم أو التصميم على تقسيم قواتها، إلى ثلاث، وتأسيس ثلاث مدن هي أرجوس ومسينا ولاسيدامونيا.

ميجالوس: تمامًا.

الأثيني: وهكذا أصبحت أرجوس مملكة تيمينيسن، ومسينا مملكة كرسفوننسي، ولاسيدامونيا مملكة بروكلس.

ميجالوس: بالتأكيد.

الأثيني: هذا بينما أعطى ذلك الاتحاد كله عهدًا لهؤلاء الحكام بمساندتهم ضد أي محاولة لقلب نظام حكمهم الملكي.

ميجالوس: بالتأكيد.

الأثيني: وبالله هل حدث أبدًا أن انقلب نظام الحكم الملكي، أو هل حدث في موضوع من نفس النوع أن انقلبت أبدًا أي حكومة إلا بسبب ذاتها؟ ذلك كان موقفنا منذ لحظة عندما كنا نناقش الموضوع، فهل يمكن أن تكون قد نسيناها الآن؟

ميجالوس: كلا بالتأكيد.

الأثيني: وقد نستطيع الآن أن نؤكد ذلك الموقف بقسط أوفر من الثقة، بعد أن وقفنا على الحقائق التاريخية التي يلوح أنها تؤدي إلى نفس النتيجة، مما سيجعلنا نتعامل على هذا النحو مع الحقائق والوقائع، لا مع الخرافة الفارغة. إن الحقائق التاريخية كما نعلم هي: ثلاثة بيوت حاكمة، والمدن الثلاث التي تحكمها هذه البيوت وقد قدمت كل منها للأخرى قسمًا مشتركًا كما تحتم القوانين التي أخذوا بها والتي حددت معنى السيادة والولاء، حيث تعاهد الحكام على أن استمرار التاج في الأسرة ينبغي ألا يؤدي إلى توسع في الامتيازات، كما تعاهدت رغبة الحكام على أنه ما دام هناك احترام للعهد فإنها سوف لا تقوم بقلب حكومة الملوك من الداخل، كما سوف لا تقبل أن يصيبها انقلاب من الخارج. وتعهد الملوك على مساعدة الرعية ليس بجهد أقل من جهدهم في مساعدة الملوك في حالة الاعتداء على حقوقهم، وتعهدت الرعية في الحالات المشابهة على مساندة الملك بجهد ليس أقل من جهدهم في مساندة الشعوب. أتلك هي الوقائع فيما أعتقد؟

ميجالوس: إنها لكذلك.

الأثيني: حسنًا، وإذَنْ أليس لدينا هنا نص (أو احتياط) وضعه مشرعو المدن الثلاثة منذ البداية لأمر غاية في الأهمية بالنسبة للدساتير المنشأة، سواء كان ذلك الإبداع راجعًا للملوك أو لغيرهم.

ميجالوس: أي أمر تعني؟

الأثيني: أعني أنه في حالة أي نقد لقانون الدستور، فسيكون هناك دائمًا مدينتان متحالفتان ضد الواحدة المخطئة.

ميجالوس: نعم ذلك واضح.

الأثيني: والآن أستطيع أن أذكرك بأنه يُنتظر من المشرع في العادة، أن يسن فقط ذلك النوع من القوانين، التي يتقبلها العامة والجمهور تلقائيًّا، والتي تكاد جدًّا أن تبدو كما لو أن مدربًا أو طبيبًا ينتظر الناس منه أن يجعل من علاجه وشفائه للجسم ما يجلب السرور للمريض.

ميجالوس: تمامًا.

الأثيني: ذلك بينما يكون لدى المرء في حقيقة الأمر سبب للشكر، إذا استطاع أن يوفر لنفسه صحة الجسم، والحالة المنتظمة الجيدة بثمن (بخس)، وهو قسط معتدل من الألم.

ميجالوس: بالتأكيد.

الأثيني: لقد كان للسياسيين في هذه الفترة زيادة على ذلك مزية رئيسة ساعدت على تيسير عملهم في التشريع تيسيرًا عظيمًا.

ميجالوس: وماذا كانت هذه المزية؟

الأثيني: إنهم لم يكونوا معرضين في محاولتهم هذه، لإقامة مساواة معينة في الممتلكات، ولا فيما يتعلق بسن قوانين للمدن الأخرى: إلى هجوم كبير ممهد بإصرار، من أحد مَن يقترحون إدخال تعديل على ملكية الأرض، أو إلغاء الديون، وذلك عن تصوره أن المساواة لا يمكن أن تتحقق كما يجب من دون ذلك الإجراء، وعندما يحاول مشرع تغييرًا في هذه النواحي، يقابله كل إنسان بصيحة (لا أحد يتدخل في الأساسيات)، وتنهال اللعنات على صاحب فكرة إعادة توزيع الأرض وإنكار الديون إلى حد يكفي لأن يرتد أي شخص لليأس. والآن فأنت تعلم أن الدوريين كانت لهم بحكم مركزهم، وفضلًا عما تقدم هذه المزية الرئيسة التي خلصتهم من المهارات غير السارة، فأمكن تقسيم الأرض بغير مناقشة، ولكن يقع على كاهلهم عبء ديون متجمعة.

ميجالوس: ذلك صحيح بما فيه الكفاية.

الأثيني: وإذَنْ فيجب أن أسألك عما يمكن أن يكون السبب في أن كلًّا من التأسيس والدستور قد أثبت الفشل.

ميجالوس: وبأي اعتبار كان ذلك الفشل؟ ولماذا كان ذلك النقد؟

الأثيني: ذلك أن فسادًا سريعًا قد دب في الدستور والقوانين في اثنتين من ثلاث مؤسسات، ولم تبقَ بغير انقلاب غير واحدة من الثلاث، وهي مدينتك الخاصة إسبرطة.

ميجالوس: ليس ذلك بالدقة بالسؤال السهل الذي يمكن أن يُجاب عليه.

الأثيني: ومع ذلك فأمامنا النقطة التي علينا الآن أن نواجهها ونناقشها، ذلك إذا كان علينا أن نتخلص من متاعب رحلتنا مع هذه المباراة في فقه التشريع لرجل عجوز رشيد كما أسميناها في مستهل مسيرتنا.

ميجالوس: يجب أن نفعل كما نقول بغير شك.

الأثيني: فأي قوانين إذَنْ يمكن أن تكون موضوعًا أنسب للبحث من تلك التي نظمت على أساسها الجماعات، وأي مدن يمكن أن توجد أعظم وأكثر تألقًا ومجدًا حتى يمكن أن تأخذ تأسيسها في الاعتبار.

ميجالوس: إذا نحن حذفنا هذه المدن، فلن يكون من السهل أن نذكر مدنًا أخرى.

الأثيني: حسنًا، هناك شيء واحد واضح تمامًا. إن المؤسسين في ذلك العصر أرادوا أن يكون في إبداعهم على قدر كافٍ من الوقاية، ليس فقط من أجل البلوينيز، ولكن من أجل العالم اليوناني بأوسع معانيه.

وذلك إذا ما أُسيء إليها بواسطة أناس غرباء، كما قد أُسيء إليها على يد سكان إليم (Ilum) عندما تحرشوا بالحملة ضد طروادة من خلال ثقتهم في الأسيريانز النفيين، وذلك أن المكانة الباقية حتى الآن لهذه الإمبراطورية جديرة بالاعتبار –ولقد

كان حينئذ لدى رجال ذلك العهد نفس الخوف من هذه المستعمرات المتحدة، وهو- الخوف الذي نشعر به اليوم من الملك العظيم؛ لأن السقوط الثاني لطروادة، وهي المدينة التي تكون جزءًا من الإمبراطورية السريانية (Assyrian) كان يشكل ضدهم أذى مروعًا. وكان على الجيش الاحتياطي في هذه الأيام أن يكون جسمًا واحدًا لمواجهة ذلك الموقف، وأن يتوزع على ثلاث مدن تحت حكام إخوة، هم أبناء هرقل (Heracles) وكان ذلك اختراعًا ممتازًا وتنظيمًا أعلى -كما كان يعتقد بوجه عام- من تنظيم القوة، التي غزت طروادة لأنه أولًا، كان الهيراكليين قائدًا بعد قائد، يعتبرون أفضل من البيلوبيد (Pelopids)، وثانيًا كان ذلك الجيش قد أُعد لكي تكون له مزية الشجاعة والجرأة على الجيش الذي غزا طروادة، لأنه كان يتألف من الدوريين المنتصرين بينما كان الثاني يتألف من الأشبين المنهزمين (Achaeans) أفلا نقول، إنه هكذا كان التنظيم في ذلك الوقت وهكذا كان غرضهم؟!

ميجالوس: ولِمَ لا؟ إن ذلك مؤكد.

الأثيني: ولذلك فقد كان تخمينهم أنه من المنتظر أن يبرهن عملهم على القدرة على الثبات والبقاء دهورًا، وذلك بالنظر إلى ما اقترن بهم في الماضي من مصاعب جد كثيرة وأخطار. وتبعيتهم لثلاثة إخوان ملوك من نفس الأسرة، ولا نقول شيئًا عن تسليمهم بوحي أرباب كثيرة، وعلى الخصوص وحي دلفيك أبوللو (Delphic Apollo).

ميجالوس: كان ذلك بالتأكيد حدسهم.

الأثيني: ومع كل، وكما نرى -اختفت في الهواء كل هذه التوقعات الفخمة، عدا- كما كنا نقول، ما تم في حالة الجزء الذي يقع في إقليمكم لاكونيا (Laconia) وهو كما تعرف كان في حرب لم تتوقف مع الثلثين الآخرين حتى اليوم. ومع كل، ولو أن المشروع الأصلي قد نفذ، وتكون به اتحاد فيدرالي واحد، لأضحت قوته الحربية قوة

لا تقاوم.

ميجالوس: نعم قوة لا تقاوم تمامًا.

الأثيني: إذَنْ فأين كان منبع الفشل؟ ذلك بالتأكيد سؤال جدير بالفحص، فأي سوء حظ ربما يكون قد قضى على ذلك التكوين (التصميم) البالغ الضخامة والمثير للإعجاب؟

ميجالوس: نعم بالتأكيد، والذي ينقل انتباهه من هذه الحالة إلى اتجاه آخر، ربما يبحث طويلًا عن مثال للقوانين والنظم التي تحفظ أو تهدم العظمة والجلال.

الأثيني: وهكذا نجد أنفسنا هنا -فيما أرى- وقد بدأنا في بحث عظيم ونحن سعداء.

ميجالوس: بكل تأكيد.

الأثيني: ثم إني أسأل يا سيدي العزيز عمَّ إذا لم نكن قد وقعنا الآن فرائس غير واعية لغلطة عامة عند البشر: إن الناس يتصورون دائمًا أنهم قد اكتشفوا مخلوقًا فخمًا يستطيع أن يأتي بالعجائب، لو علم أحدهم فقط الطريقة المناسبة، أيًّا كانت، التي يمكن استخدامه بها، وأشتبه الآن في أنني وأنتم قد نكون أصحاب فكر خاطئ وغير طبيعي حول هذه النقطة بالذات. ونحن في ذلك مثل أي شخص آخر لديه نفس الفكرة عن أي شيء.

ميجالوس: ماذا تعني أرجوك؟ وما هي هذه النقطة الخاصة بملاحظتك؟

الأثيني: ولِمَ يا صديقي؟ إني أجد تسلية بالفعل في حالتي الخاصة الأخيرة. والأمر فيما أتخيل يتعلق بالجيش الذي كنا نتحدث عنه، والذي تساءلت أنت عنه: كم هو قوة فخمة وعظيمة، وكم يكون ربحًا عجيبًا لليونان لو أننا فقط، وكما كنت أقول، قد استخدمناه في الوقت المناسب استخدامًا مناسبًا.

ميجالوس: وهل لم يكن الأمر كما قلت، وكما وافقنا عليه، تعبيرًا بأكثر المعاني سلامة وصحة؟

الأثيني: قد يكون ذلك صحيحًا، ولكن ما في ذهني هو ذاك: عندما يرى أي إنسان شيئًا كبيرًا وقويًّا ومقتدرًا، فإنه يشعر في الحال أنه إذا كان مالك ذلك الشيء العجيب المذهل، وعرف كيف يستعمله، فإنه كان يفعل به الأعاجيب، ويحقق به السعادة.

ميجالوس: وذلك صحيح بالمثل، أليس كذلك؟

الأثيني: دعنا أرجوك أن تدخل في اعتبارك الضوء الذي يجب أن نرى من خلاله الشيء، وذلك حتى نبرر ذلك العناء، ولنأخذ القوة الحربية التي نتكلم عنها الآن كمثال أول.

إذ قد فهم خالقوها ومبدعوها كيف يقيمون بناءها على أساس مناسب، لاستطاعوا بعدل أن يبلغوا هدفهم. ولكن كيف؟ أظن لو أنهم قد قاموا بتركيبها بإحكام وضمنوا لها الاستمرار الدائم في الوجود، إلى جانب أهمية الحرية بالنسبة لهم، والسيطرة على الموضوعات التي ترغب، وفي كلمة قدرتهم وقدرة ذريتهم على أن يتعاملوا كما يشاؤون مع كل النوع البشري، يونانيين كانوا أو غير يونانيين، فإن هذه هي الأسس التي يمكن أن يقيموا عليها مديحهم وثناءهم.

ميجالوس: تمامًا.

الأثيني: وأقول ثانيًا: إنه عندما ينجذب انتباه شخص إلى الثروة الكبيرة، أو إلى امتياز أسرة رفيعة الشأن، أو إلى ما أشبه، فإنه عندما يعبر عن تقريره لنفس ذلك الاتجاه، فإنما يعبر عن نفس وجهة النظر، لأنه يرى بفكره أن تلك المزية. ستساعد صاحبها على إشباع كل رغباته، أو أكثرها تعدادًا وأهمية. أليس كذلك؟

ميجالوس: ذلك ما يجب افتراضه.

الأثيني: ويتبع ذلك أن هناك رغبة معينة أشرنا إليها في حوارنا، وهي رغبة عامة لدى الأفراد جميعًا تؤكد تلك الحجة نفسها.

ميجالوس: وهي؟

الأثيني: إن الأحداث ستقع في وفاق مع ما تريده وتأمر به النفس الخاصة للإنسان، كلها، إذا أمكن، وإلا فعلى الأقل تلك التي تعتمد على الفعل الإنساني.

ميجالوس: بالطبع.

الأثيني: وإذا كان ذلك هو ما نرغب فيه جميعًا دائمًا منذ صبانا إلى الممات، فيتبقى أنه سيصبح بالضرورة أيضًا موضوع صلواتنا المتصلة.

ميجالوس: بالتأكيد.

الأثيني: وأفترض ثانيًا أن يكون ما نلتمسه لأحبائنا هو أن يتحقق لهم ما يطلبون لأنفسهم.

ميجالوس: بالطبع.

الأثيني: والآن فإن الابن، الذي هو ولد عزيز على والده، ذلك الذي هو رجل ناضج.

ميجالوس: بالتأكيد.

الأثيني: ولاحظ -مع ذلك- كم من ولدٍ يصلي ويبتهل متمنيًا ألا يتحقق له أبدًا ما يلتمس والده من السماء؟!

ميجالوس: أتقصد عندما يكون المبتهل عديم الفكر ولا يزال صغيرًا؟

الأثيني: وماذا يكون الحال عندما يكون الوالد عجوزًا، أو ممتلئًا فقط نضارة كما يسرك أن تراه، ماذا يكون الحال عندما يكون عديم الإحساس بالخير والحق،

ويدعو من قلبه في ثورة انفعاله القريبة من تلك الثورة التي غمرت تزيوس Thrseus ودفعته ضد ضحيته التعيسة هيبوليتس Hippolytus[٤]، بينما يكون لدى الابن ذلك الإحساس؟ فهل ترى أن الابن سيقوم بتعضيد رجاء والده في مثل هذه الحال.

ميجالوس: أدرك وجهة نظرك. فأنت تعني أن موضوع رجاء الرجل وصلواته، ومحاولاته، ينبغي ألا يكون بحيث يتفق المجرى العام للأحداث مع رغباته الخاصة، أو بالأحرى ما لم تتفق رغباته مع ما له من أحكام أرشد. إن امتلاك العقل يجب أن يكون علامة الصلاة والرجاء وتطلع الجماعة وكل فرد فيها على السواء.

الأثيني: نعم وأنا حريص على الخصوص على أن أذكر نفسي بأن المُشرِّع كالسياسي يجب أن يكون نصب عينيه دائمًا وهو يضع قوانينه في إطارها (وذلك كما يجب أن أذكرك أيضًا إذا لم نكن قد نسينا كيف بدأت مناقشاتنا، وحيث قد وافق كلاكما على أن المشرع الجيد ينبغي أن يقيم نظمه بعين تنظر إلى الحرب، وحيث دفعت من ناحيتي بأن في ذلك طبع للتشريع وفق نظرة إلى فضيلة واحدة بين أربعة يجب أن يضعها المشرع جميعًا نصب عينيه. ولقد قلت إن أشهرها وعلى رأسها هذه الفضيلة التي تسير في ركابها كل الفضائل الأخرى. وهي فضيلة الحكم والذكاء والاعتقاد الصحيح المصحوب بالرغبة الوجدانية المناسبة، وهكذا نجد أن حوارنا يعود ثانيًا إلى النقطة القديمة، وأقول الآن ثانيًا، وبوصفي لسان حالها، ما سبق أن قلته، وأقوله جادًّا أو هازلًا كما يسركم أن تعتبروني. إنني أعتبر الصلاة أداة خطيرة في يد الشخص العديم الذكاء، ذلك أنها تقهر رغباته[٥]، فإذا كان يسرك أن تعتبرني جادًّا، فأرجو أن تفعل هذا، إنني واثق كل الثقة أنك إذا تابعت القصة التي طرحناها توًّا أمام أنفسنا للنظر، أنك ستكشف مباشرة أن سبب انهيار الملوك الثلاث لله وكل تخطيطهم، لم يكن الجبن ولا الجهل بالشؤون العسكرية بالنسبة للقواد والمقودين. إن ما أدى إلى هدمهم هو الرذائل الكثيرة من الأنواع الأخرى، وجهلهم -فوق كل شيء- باهتمامات الإنسان العليا. وهكذا كان توالي الأحداث في ذلك الحين، وهو

لا يزال كذلك الآن في الأحوال المشابهة، وسيظل كذلك في المستقبل.

وذلك -إذا ما أذنت- هو ما سأحاول أن أحققه من خلال حوارنا الناضج نضوجًا تامًّا. وستقودني صداقتنا إلى أن أوضح الموضوع لكم بقدر ما أستطيع.

كلينياس: إن الاستحسان اللفظي يا سيدي قد يكون عن تذوق مشكوك فيه. ولكن سلوكنا سيظهر استحساننا الأكيد، إننا سنتابع حديثك بانتباه كله شوق وتلهف، وتلك هي أحسن طريقة يتخذها الرجل الذي يحترم نفسه، إما القبول، وإما عدمه.

ميجالوس: حسنًا قلت يا كلينياس، وهكذا سنفعل.

كلينياس: بالتأكيد، وبسماح من الله، فأرجوك أن تستمر.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، ولكي ما نتابع خيط مناقشاتنا نقول إن من قدم هذه القوة العظيمة كانت الحماقة الكبرى، وهي تلك التي ينتج عنها بالضرورة نفس النتائج في يومنا هذا، وما دام الأمر كذلك، فإن هدف المُشرِّع يجب أن يكون خلق كل ما يستطيع من الحكمة في الجماعة وأن يبذل كل قوته في استئصال نقيضها.

كلينياس: نعم، ذلك واضح.

الأثيني: وأي نوع من الحماقة يمكن أن يكون إنصافًا ما نسميه (بأعظمها)؟ إنه ينبغي أن أقول بالتأكيد إنني على أهبة الوصف، ولكن يجب أن تخبرنا إذا ما كنت توافق على هذه الملاحظة.

كلينياس: أي نوع تعنيه؟

الأثيني: إنها حماقة في الرجل الذي يبغض ولا يحب ما ينطق به قاضيه من خير ونبل بينما هو يحب ويستمتع بما يراه من دناءة وخسة وشر وخبث. إنه ذلك التنافر بين اللذة والألم، وذلك الحكم المروي الذي أدعوه بأي حماقة، بل وبأعظمها أيضًا، لأن مركزها هو الجانب الدهمائي في النفس، ذلك أن اللذة والألم يقومان من النفس

مقام العامة والدهماء من الجماعة. وعلى ذلك، فعندما تقف النفس مختلفة مع المعرفة والحكم والنقاش، وهم جميعًا سادتها الطبيعية: عندما يحدث ذلك يكون لديك ما تصفه بأنه نقيض الحكمة، ويثور مثلما يثور الدهماء في الجماعة على القضاة والقوانين، ومثلما يحدث في الرجل الفرد، عندما يكون الحوار المنصف حاضرًا في النفس ولكن لا ينتج عنه شيء. أو ينتج عنه بالأحرى النقيض تمامًا. وإذَنْ فهناك نماذج الحماقات التي أدعوها بأخطر أنواع التنافر في الجماعة أو في المواطن الفرد وهي غير حماقات ذوي المهن إذا ما أخذت بما أعنيه[٦].

كلينياس: إننا نأخذ به في الحق، بل نحن نسلم بنقطتك هذه.

الأثيني: إذَنْ علينا أن نعتبر الأمر قد تحدد واستقر، وأن نعلن اعتقادنا في أنه ينبغي ألا يؤتمن على وظائف الدولة أحد من المواطنين ذوي الحماقة في هذه الناحية. لأنهم يجب أن يزجروا على حماقتهم حتى ولو كانوا أمهر رجال الإحصاء، وقد تدربوا بمشقة ومثابرة على كل الدراسات العجيبة، وعلى كل ما يؤهل لرشاقة العقل وخفة حركته، بينما يجب أن يدعي النوع المضاد بالحكماء، حتى ولو كان الأمر كما يقول المثل: «إنهم لا يستطيعون سباحة ولا قراءة»، ويجب أن يتقلدوا كرجال ذوي إدراك وظائف القضاء، إذ كيف يمكن أن يكون هناك في الحقيقة يا أصدقائي، أكثر أجزاء الحكمة بساطة، حيث لا يوجد اتفاق ولا انسجام؟ إنها استحالة قاطعة. ذلك بينما نستطيع -بكل سداد-، أن نسمي أعدل توافق في الأنغام وأعظمه بالحكمة الكبرى، وينال كل مَن يحيا نصيبه في هذه الحكمة وفقًا للقواعد، بينما يكون مَن لا يحيا وفقًا لها فاقدًا فقدانًا لا يتحول لجوهره، وغير محتمل من الجماعة، بل على النقيض موضع هجوم منها. وإنما يحدث كل ذلك بسبب حماقته في تلك الناحية، وكما قلت الآن، ليكن ذلك قائمًا مقام اعتقادنا المدون (المسجل).

كلينياس: بكل وسيلة.

الأثيني: وأرى الآن أنه يجب أن يوجد في الجماعة مَن يَحكمون ومَن يُحكمون.

كلينياس: يجب أن يكون هناك بالطبع الفريقان.

الأثيني: حسن جدًّا، والآن أي حكومات مسلم بها للحكومات، ولأهل الطاعة؟ إذ كم كثير من هذه الحقوق نجده في المدن الكبيرة كما في المدن الصغيرة، كما في العائلات؟ أليس هناك مثلًا حق الآباء والأمهات؟ بل نحن إذا تكلمنا بوجه عام، ألا نستطيع أن نسلم على المستوى العالمي بأن الوالدين لهما الحق في أن يحكما نسلهما؟

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: والنتيجة التالية هي أن يحكم كريمو المحتد مَن هم على نقيضهم، وثالثة النتائج بالإضافة إلى ذلك هو أن يحكم أكبر الناس أصغرهم، وعلى الصغير الطاعة.

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: والرابعة هي- على العبيد أن يخضعوا ولأسيادهم ذوي الحق في أن يحكموهم[٧].

كلينياس: طبعًا.

الأثيني: والخامسة فيما أتصور- على القوي أن يحكم، وعلى الأضعف أن يخضع.

كلينياس: نعم فها هنا حق لا يقبل المناقشة.

الأثيني: نعم، إنه لحق يسود كل الحقوق في مملكة الحيوان، وهو من مبادئ الطبيعة الخاصة كما قال بندار **Pindare** شاعر طيبة. ولقد نستطيع في السادسة أن نضع أسمى القضايا جميعًا، وهي القضية التي تقرر أنه يجب على الجهال أن يتبعوا غيرهم، وأنه يجب على العقلاء أن يقودوا ويحكموا. ومع ذلك فإنها هي تمامًا هذه

القاعدة القانونية غير المفروضة بالقوة على الكائنات المريدة، وأعني بها قاعدتي البندارية التي صيغت صياغة كاملة، بحيث لا أستطيع أن أزعم أنها غير طبيعية، وإنما يجب أن أسميها سنة الطبيعة الخاصة وشريعتها.

كلينياس: وستكون في ذلك مصيبًا تمامًا.

الأثيني: وهناك بفضل الله والحظ السعيد -كما نقول- نوع سابع من الحكم يأتي عن طريق اشتراك رجالنا في عملية رمي السهام، حيث نعتبر أن أكثر التدبيرات إنصافًا، هو أن مَن يصيب سهمه تتاح له فرصة الحكم، ويرتد مَن لا يصيب سهمه إلى صفوف الشعب.

كلينياس: ذلك صحيح في الحق.

الأثيني: وهكذا قد نستطيع أن نخاطب في دعاية الرجل الذي يشرع بحبور وخفة روح في سن القوانين (إنك ترى يا مُشرِّعي كم من الموضوعات تتواجد في شؤون الحكم، وكم هي تتصارع، ولقد اكتشفنا توًّا ينبوعًا أصليًّا وكاملًا للخصام والنزاع. وعليك أن تقدم لهم العلاج، ولكن افرض أنك ستبدأ بالانضمام إلى بحثنا عن ملوك أرجوس ومسينا، وكيف تسببوا في تدمير أنفسهم، وتدمير القوة الهيلينية التي كانت على قدر كبير من العظمة والفخامة في عصرهم؟ وأي جرم اقترفوه ضد هذه المبادئ؟ ألم يكن خطأهم هو أنهم نسوا الحق الراسخ الوطيد الذي ورد في قول هزيود: «إن النصف غالبًا ما يكون أكثر من الكل»، وهو يعني أنه عندما يكون الحصول عن الكل مؤديًا إلى الضرر والأذى بينما يكون النصف كافيًا «وغير مؤدٍّ إلى الضرر والأذى»: فإن ما يكفي على تواضعه، أي الأحسن، يكون أكثر من غير المتوافق وغير المتناسب، وهو الأسوأ.

كلينياس: لقد كان هزيود محقًّا في ذلك أيضًا.

الأثيني: والآن عندما ينطلق الخراب مدمرًا، أين نجده يظهر عادة أول ما يظهر؟

في الملوك أو في الناس العاديين؟ كيف ترى الأمر؟

كلينياس: التجربة والاحتمال يثبتان معًا أنه هو مرض الملوك الذين يقودهم الترف إلى جو الأبهة والعظمة.

الأثيني: فإذَنْ واضح أن ذلك التعدي على القوانين المقررة، إنما بدأ قديمًا على يد الملوك؛ ذلك لأنهم لم يحترموا الاتفاق فيما بينهم كما تعاهدوا وأقسموا عليه. ولقد كان ذلك الخلاف في رأينا حماقة كبرى في الحقيقة بالرغم مما فيه من مظهر للحكمة، ذلك المظهر الذي دمر النظام كله، بصوته الصاخب المجلجل المتنافر العديم التنغيم.

كلينياس: ذلك من المحتمل جدًّا.

الأثيني: حسن ذلك وطيب، والآن أي حيطة ينبغي على المُشرِّع أن يأخذ بها في نفس الوقت لتحول بين نشوء هذه الظاهرة؟ وإن الله ليعلم أنه من السهل جدًّا الإجابة على ذلك الآن، والأمر لا يحتاج إلا إلى حكمة بالغة لإدراك هذه الحيطة، ولكن النبي الذي استطاع أن يتنبأ بها في حينها يجب أن يكون أكثر حكمة منا. أليس كذلك؟

ميجالوس: وأي إجابة يحتمل أن تعنيها؟

الأثيني: إن ما كان يجب أن يحدث حينئذ، يمكن أن يُكتشف ويُشرح ويُقرر اليوم إذا ما نظرنا فقط إلى ما كان يحدث في مجتمعك.

ميجالوس: لا يزال عليك أن توضح الأمر توضيحًا أكثر.

الأثيني: حسنًا، إن ما هو واضح بالإطلاق هو ذاك بالضبط.

ميجالوس: وما هو؟

الأثيني: إننا إذا ما أغفلنا ما ينبغي للأشياء من تناسب يليق بها، يمنحنا أي شيء ما يعتبر فوق طاقته بكثير، إننا إذا زودنا سفينة بقدر كبير جدًّا من الجيش، وإذا قدمنا

لجسم ما قدرًا كبيرًا جدًّا من الغذاء، وقدمنا لنفس ما قدرًا كبيرًا بالمثل من السلطة، فإن النتيجة تكون دائمًا التدمير. وبذلك تتحول الوفرة الغزيرة في بعض الحالات إلى مرض، بينما تتحول في بعضها الآخر إلى عجرفة ووقاحة تلدان الإجرام. وستسألون أي إجرام؟ إنه ذاك بالتأكيد أيها الأصدقاء. إنه ما من نفس لرجل تكون في صغرها غير خاضعة للرقابة، تستطيع إطلاقًا أن تحتمل عبء المسؤولية الاجتماعية العليا دون أن تصيبها عدوى أكثر شرور الروح سوءًا، وهي الحماقة، فتبعد بذلك عن أعز المخلصين لها، وإذا ما حدث ذلك عانت هذه النفس الدمار في الحال وفقدت كل قواها، ومن هنا يحتاج الأمر إلى مشرع عظيم كي يتنبأ بذلك الخطر بفضل ما له من بعد نظر يتعلق فيما ينبغي أن يقوم من تناسب صحيح. ومن ثم سيكون الاستدلال المعقول اليوم، هو أن هناك مَن يتنبأ بالخطر، ولكن إذا شئت الصدق حقيقة، فإنه لا بد وأنه كان يجب أن يتوفر.

ميجالوس: يتوفر ماذا؟

الأثيني: نوع من الألوهية تتعهدك وتلهمك بما ينبغي للمستقبل، ذلك الذي أعطاك خطين من الملوك بدلًا من خط واحد، فكانا أن تعاقدا على حصر قواهم في حدود أكثر تناسبًا. وحتى بعد ذلك لاحظ ذهن بشري مؤيد ببعض العون الإلهي، إن حكامك كانوا لا يزالون مرضى بالحمى الجديرة بهم، فمزجوا بذلك السلطة المناسبة لسهم بالإرادة المستبدة لنسلهم الملكي، وذلك يجعل صوت الثمانية والعشرين الكبار مساويًا لصوت الملوك فيما يخص الأحداث الجارية. ويقرر ملاحظة ثالثة أن هيئتكم الحاكمة كانت لا تزال متوقدة همة وحماسًا فأدخلت وظيفة القاضي المهمين على الملك **Ephorate**[٨]، وهي وظيفة صالحة تبدو كما لو كان القدر قد جعل فيها لجامًا كابحًا[٩]، وذلك يبين كيف أن الملكية في حكومتهم اللا كونية الخاصة تحولت إلى خليط من العناصر الصالحة، واكتسبت بذلك المدة القانونية، فنتج عن ذلك أن تحقق لها الصوت، ثم إنها أوجدت وسيلة حققت لنا الحفظ والصون، ولو قد ترك الأمر

إلى تيمتيوس كرس فونتز Temens Creophantes، ومؤرخي ذلك العصر، أيًّا كانوا، فإنه حتى ولا الجزء الخاص بارستوديموس نفسه كان ممكنًا أن يعيش ويبقى، لقد كانوا في الحق مجرد هواة لفن التشريع، ولقد تمكنوا من أن يتصوروا بشيء من الصعوبة وجوب توفير قدر من الاعتدال والعفة كضمان بالنسبة لروح شاب يتقلد سلطة قابلة لأن ترتد إلى الاستبداد. ولكن الله بين لنا من خلال الأحداث كيف يمكن أن تؤلف الحكومة حينئذاك، وكيف يجب أن تؤلف الآن إذا كانت لها آمال طيبة في الدوام. وكما قلت من قبل، ليس مما يدل على الحكمة أن تستطيع أنت وأنا فهم ذلك اليوم؛ إذ من السهل دائمًا أن نرى الأمر تحت ضوء الأمثلة المستقاة من الماضي، ولكن لو أنه قد وُجد في ذلك الوقت رجل له من بعد النظر، ومن القدرة على الوقوف في وجه الملكيات ليصنع من الثلاثة واحدة، فإن الاكتشافات الممتازة لذلك العصر كان يمكن أن تحافظ على وحدة هذه الملكيات، ولما تسبب عن الاستهانة بمواردنا المتواضعة إلى نزول أسطول كبير فارسي أو غير فارسي إلى بر هيلاس.

كلينياس: ذلك جد صحيح.

الأثيني: في الحق يا كلينياس إن فشل هذه الهجمات لم يكن مفخرة لإنسان. وأنا لا أعني عندما أقول ذلك أن انتصارات ذلك العصر في البحر والبر على السواء، لم تكن مشرفة للمنتصرين، ذلك أن ما أعنيه بقولي إن التاريخ غير مشرف هو ذاك: إنها واحدة فقط من هذه الحكومات الثلاث التي رفعت السلاح دفاعًا عن هيلاس عند أول هجوم، أما الحكومتان الأخريان فقد كانتا من شدة الفساد والتعفن إلى حد أن إحداهما[١٠] حاولت حتى إخفاء ما بذلت لاسيدامونيا من جهد بما وجهت إليها من عداوة شديدة، بينما الثانية وهي أراجوس التي كانت لها الرياسة في العصر القديم للقسم الأول من البيلوبونيز لم ترد بشيء على الاستنجاد الذي أُرسل لها للمساعدة ضد الأجنبي، ولم تفعل شيئًا على الإطلاق. وإذا روى أحد قصة هذه الحرب فيما بعد فقد يصل الأمر إلى اتهام مشين لهيلاس، والحق أنه لا يمكن بعدل أن يقال إن

هيلاس قامت بأي دفاع، ولولا التصميم المشترك للاسيدومونيا وأثينا على صد ذلك التهديد بالعبودية، لكان قد وقع منذ زمن بعيد اختلاط تام للأرومة الهيلينية بعضها ببعض، ولها مع الأرومة البربرية، أو الأرومة البربرية معها، كما هو الحال في الظروف التعيس الذي شتت الرعايا الحاليين ضحايا الاستعباد الفارسي، وجعلهم متفرقين ومختلطين.. وذلك هو الاتهام الذي أوجهه يا ميجالوس إلى مَن يسمون بالسياسيين والمشرعين في الماضي والحاضر، وأنا أوجهه لأني أرجو أن يؤدي اختبار أسبابه إلى الكشف عن النمط المختلف تمامًا والذي كان جديرًا بأن يتبع، ولقد قلت توًّا، وبنفس الروح، إنه من الخطأ بعد كل شيء أن تقام ملكيات بالغة القوة، وغير موحدة، عندما نكون قد وضعنا في اعتبارنا أن يكون المجتمع حرًّا في الحال وصحيحًا، وعلى وفاق وصداقة مع نفسه، إن هذه الأهداف هي تلك التي يجب على المُشرِّع أن يضعها نصب عينيه في تشريعه، ويجب أن أنبهك أنه ينبغي ألا تعجب إذا كنا قد اقترحنا أكثر من مرة أهدافًا معينة مثل تلك التي على المُشرِّع أن يلتفت إليها، وإذا كان يبدو أن اقتراحاتنا لم تظهر دائمًا منسقة ومتطابقة فيجب أن نرى عندما نقول إن المُشرِّع يهدف إلى العفة أو إلى الحكمة أو إلى الصداقة والمحبة، فإن هذه الأهداف ليست متمايزة وإنما هي متطابقة، وإذا كنا نجد أنفسنا نستعمل تعبيرات إضافية متنوعة تؤدي إلى نفس الشيء، فإن ذلك يجب أن يكون سببًا في اختلاط الأمر علينا.

كلينياس: سنبذل جهدنا لكي ما يظل ذلك ماثلًا في أذهاننا، ونحن نعيد النظر في مناقشاتنا، وعليك الآن أن تشرح ملاحظاتك عن المحبة والحكمة والحرية. تُرى أي شيء كنت على وشك أن تقول إن المشرع يجب أن يهدف إليها؟

الأثيني: إذَنْ أعرني انتباهك. هناك منبعان، أو رَحِمان، كما نستطيع أن نسميهما للدساتير، وقد انحدرت منهما فيما يمكن أن يقال بصدق كل أنواع الدساتير الأخرى، والاسم الخاص بأحدهما هو الملكية المطلقة، والثاني هو الديموقراطية. ونرى الأولى في صورة تامة وكاملة لدى الفرس، ونرى الثانية بين أهل وطني، وهذه هي

الخيوط التي نُسجت منها -كما قلت- كل أنواع الدساتير الأخرى بوجه عام. ولا مندوحة بالضرورة من أنه يجب أن يتوفر كل من العنصرين إذا كان علينا أن نمزج الحرية والمحبة بالحكمة. وذلك هو ما يريد حوارنا أن نشترطه ونوصي به، عندما نلح على أنه ما من جماعة ليس لها هذه السمات يمكن أن تُدار شؤونها إدارة صحيحة.

كلينياس: لا يمكن بالطبع.

الأثيني: حسنًا، فقد أظهرت إحدى الجماعات التي ذكرنا ولاءً مفرطًا ومطلقًا لمبدأ الملكية المستبدة، بينما أظهرت جماعة أخرى نفس الشيء بالنسبة لمبدأ الديموقراطية، وبذلك لم تحقق واحدة منهما توازنًا مناسبًا بينهما، ذلك في الوقت الذي استطاعت فيه جماعاتكما في لاكونيا وكريت أن تحققا نجاحًا أفضل. ولقد جاء وقت كان ذلك أكثر أو أقل صحة بالنسبة لأثينا وفارس، ولكنه اليوم أقل صحة، فهل نستقصي السبب في ذلك أم لا؟

كلينياس: بكل تأكيد. ذلك إذا كنا نُعنى بإتمام البحث.

الأثيني: إذَنْ أعرني سمعك، فبينما كان الفرس يسلكون طريقًا وسطًا بين الاستبداد والحرية في عصر سيروس، بدأوا ففازوا بحرياتهم الخاصة، ومضوا يفرضون أنفسهم على شعوب كثيرة، وكحكومة منحوا هؤلاء الرعايا نصيبهم في الحرية وساووا بينهم وبين أنفسهم، وهكذا شب جنودهم على صلة طيبة بقوادهم، وتقدموا إلى الأمام مواجهين للخطر. ثم إذا وجد أحد الرعايا على مستوى الحكمة والاقتدار والنصح فإن الملك -دون أن يغار منه-، كان يسمح بحرية القول، ويمنح الامتيازات لمثل هؤلاء المستشارين، وبذلك كانت توضع نعمة الحكمة بسخاء في خدمة الجمهور[١١] ومن هنا أدى التحام الحرية بالمحبة وبالذكاء الذائع المنتشر إلى نجاح شامل ولو إلى حين.

كلينياس: مؤكد؛ إذ يبدو تمامًا أن ذلك كان مسار التاريخ.

الأثيني: وماذا عساه أن يكون قد جلب التحلل والانهيار في عصر قمبيز، ثم بالبرء

والشفاء العام في عصر داريوس، هل نغامر فنخمن تلمسًا لحل ذلك اللغز؟

كلينياس: إنه سيكون على الأقل مما يساعد على دراسة مسألتنا الأساسية.

الأثيني: وإذَنْ يكون استقراؤنا الخاص عن سيروس هو ذاك. ذلك أنه بالرغم من مهارته في القيادة ووطنيته الصادقة، فإن تعليمًا صحيحًا لم يمسه بالكلية، كما أنه لم يشغل فكره أبدًا بنظام بيته[١٢].

كلينياس: وماذا علينا أن نفهم من هذه الملاحظة؟

الأثيني: يجب أن يبدو لنا أنه أمضى حياته منذ شبابه في معسكرات دائمة، وترك تدريب أطفاله للنساء اللائي تعاملن معهم منذ الطفولة كمخلوقات خصها القدر بنعمائه ومنحها كل المزايا. ولم يكن هؤلاء النسوة يسمحن لأحد بالاعتراض على هذه الكائنات التي هي على مثل ذلك القدر من الرفعة والسمو في كل شيء، ولقد أرغموا الجميع على امتداح كل ما يقولون ويفعلون، فحولوها بذلك إلى ما يمكن أن ننتظره.

كلينياس: وإنه لتدريب عظيم وجميل وفقًا لروايتك عنه.

الأثيني: ولماذا؟ إنه التدريب المتوقع من ترك الأطفال في الحريم الملكي، حريم حديث العهد باليسر والفيض ولا يوجد بجانبه رجل يساعده، وشكرًا لمشاغل الحروب الدائمة وأخطارها وما لها من أثر في ذلك.

كلينياس: مؤكد أن ذلك معقول.

الأثيني: أما أبوهم فكان مشغولًا في أن يحصل لهم على قطعان وأسراب وأفواج من الرجال وغيرها من المخلوقات يتلو بعضها بعضًا. ولكنه نسي أن الخلفاء الذين كان عليه أن يترك لهم هذه الثروة لم يكونوا يتدربون التدريب الخاص بمهنة أسلافهم. وهو تدريس قاسٍ عبوس؛ لأن الفرس كما نعلم كانوا رعاة وأبناء للتلال الجرداء، وكانوا قادرين على أن يتحولوا بسهولة إلى رعاة أقوياء ذوي جَلَدٍ على تحمل العري والسهر

ومتاعب المعسكرات أيضًا عند الضرورة. لقد أغمض عينه عن الطريقة التي طبع بها النسوة والخصيان وأولاده بتعليمهم، وهو التعليم الميدي **Median**، الذي أفسده ما يسمى (بالحظ)، وعندما أصبحوا خلفاء بعد موت الأب، امتلأوا كبرياء وفوضى، فقمبيز الكبير لم يكن يطيق له نظيرًا، وبدأ فقتل أخيه، وأخيرًا أفقده الشراب القوي والجهل عقله، ففقد عرشه على يد الميديين والخصي المشهور[١٣] الذي امتلأ احتقارًا لحماقته.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: حسنًا فدعنا إذَنْ نتبع سلسلة الفكرة التي يوحي بها حوارنا، إن داريوس لم يكن كما تعلم ابنًا لملك أُشرب الكبر والعظمة والفخفخة[١٤]، وعندما ولي أمر المملكة كان قد وفق إلى ذلك بمساعدة سبعة رفقاء، ولذلك قسمها إلى سبع إدارات لا تزال باقية منها آثار باهتة، ولقد قنع بأن يعيش وفقًا لقوانين من إنشائه أدخلت نوعًا معينًا من المساواة في المملكة، ولقد أشاع المحبة العامة والروح الجماهيرية بين الفرس بتشريعه الذي ثبت الجزية التي كان سيروس قد وعدهم بها، ففاز بذلك بقلوب الناس بفضل سخائه وتحرر فكره، ونتج عن ذلك أن حاربت جيوشه عن ولاء، وأحرزت له من الأراضي الجديدة الواسعة مثل ما خلفه سيروس من بعده. ولكن لما قضى دارويس حكم أوجزرسيس **Xerxes** الذي كان قد أُشرب تعليم أمير مدلل من الدم الملكي، وأظن أننا نستطيع أن نقيم عليه الحجة ونقول (أيا درايوس، أيا دراويس) إنك لم تضع يدك أبدًا على غلطة سيروس، ونشأت ولدك كما نشأ هو ولده قمبيز. فلقد كان أوجزرسيس –فيما أقول كان نتاج نفس النوع من التعليم، وكانت النتيجة بالطبع نفس النوع من السلوك. ومنذ عصره حتى الآن، إذا ما تكلمنا بتوسع، لم يحظ الفرس بملك عظيم حقيقي يحمل شيئًا أكثر من مجرد الاسم. والسبب في ذلك وفقًا لنظريتي الخاصة ليس عارضًا، إنها الحياة الشريرة التي يمارسها عادة أبناء الأرستقراط وأصحاب الثروات غير العادية، إن مثل ذلك التعليم لن يؤدي أبدًا إلى خير ذي قيمة في الولد أو الرجل أو الشيخ، وذلك ما أتمسك به ليكون في اعتبار

المشرعين، بل وفي اعتبارنا نحن أنفسنا في حوارنا الحالي، ويجب أن أسجل في إنصاف لكم أيها اللاسيداموني أن جماعتكم جديرة بالشكر لأنها لم تخصص امتيازًا أو تربية خاصة للغني أو الفقير، وللمواطن العادي أو لأمير من البيت المالك، زيادة على ما تكشف لمنبع إلهامكم الأصيل من السلطة الإلهية، ذلك أنه ينبغي بكل تأكيد ألا نخلع من الشرف المدني على الثروة الطائلة أي شيء أكثر مما نخلعه على سرعة القدمين، أو على جمال الصورة، أو على قوة الجوارح، غير المصحوبة بالخير، أو حتى على الخير الذي لا يتضمن العفة.

ميجالوس: وكيف يا سيدي نفهم هذه الملاحظة؟

الأثيني: إن الشجاعة –كما توافقني– جزء من أجزاء الخير.

ميجالوس: مؤكد أنها كذلك.

الأثيني: حسنًا، إذَن استمع إلى حجتي وقرر لنفسك ما تراه بشأن هذه النقطة. أتراك تحب أن يكون الرجل النازل في بيتك، أو الجار الملاصق لك، عظيم الشجاعة، ولكنه أيضًا غير عفيف ومتهتك؟

ميجالوس: السماء تحرم هذا.

الأثيني: وماذا تقول عن رجل ماهر في مهنته وحكيم بمعنى الكلمة ولكنه ظالم؟

ميجالوس: ليس لديَّ ما أقوله.

الأثيني: ونقول ثانيًا إن العدالة لا تورق حيث تنعدم العفة.

ميجالوس: كلا، إذ كيف يمكن أن تنمو في هذه الحالة؟

الأثيني: وكذلك لا ينمو ولا يترعرع ذلك النوع من الحكمة الذي كنا نتفكر فيه أخيرًا، وأعني به حكمة الرجل الذي تتوافق وتتطابق لذاته وآلامه، وتصدر عن تفكيره الصائب.

ميجالوس: حتمًا، كلا.

الأثيني: وإلى جانب ذلك لا تزال لدينا نقطة إضافية علينا أن ندخلها في الاعتبار، لأنها تتعلق بالتوزيع الصائب أو غير الصائب للامتيازات المتنوعة.

ميجالوس: وما عسى أن تكون؟

الأثيني: هَبْ أن العدالة بكاملها توجد في نفس رجل، فهل يجب -بصرف النظر عن أي خير آخر- اعتبارها شرفًا يتيح لصاحبها الحق الشرعي في الامتياز، أم لا يجب؟

ميجالوس: ذلك أكثر مما أستطيع القول فيه.

الأثيني: إنها إجابة غاية في اللباقة. وسواء أجبت بنعم أو لا، فإنك كنت في الحالين سترسل إجابة أعتبرها تعليقًا خاطئًا.

ميجالوس: إذَنْ فحسنًا ما فعلتُ بما قدمتُ من الإجابة.

الأثيني: إنه لكذلك بالضبط. إن مجرد إضافة للموضوع الصحيح الخاص بشرف امتياز أو نقيضه، لا يقتضي مناقشة، ويمكن أن نمر عليه في صمت.

ميجالوس: إنني أعتبر أن ما تقصده بالموضوع الإضافي هو العفة.

الأثيني: إن الطريق الصحيح حقًّا هو أن نخصص أول مقام في الشرف لذلك الشيء الآخر، الذي بارتباطه مهما كان أمره، بذلك الشيء الإضافي، يؤدي لنا أشهر خدمة، ونخصص المقام الثاني، بذلك الذي يخدمنا في الدرجة الثانية، وليس علينا إلا أن نمضي على ذلك النحو، مارين بكل شيء في السلسة، ليكون في مكانه الصحيح من سلم الامتياز.

ميجالوس: أتفق معك تمامًا في ذلك.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وإنه بالتأكيد لأحد أجزاء عمل المشرع أن يبني ذلك السلم.

ميجالوس: بكل تأكيد.

الأثيني: أترى نحاول -بينما تترك له عملية البناء ككل، وكل جزئياتها وتفاصيلها، نحاول أن نقسم الموضوع إلى ثلاث مراتب، مرتبة أولى متميزة، ومرتبة ثانية، ومرتبة ثالثة، وذلك من أجلنا نحن الذين نعتبر بنوع من هواة للتشريع.

ميجالوس: من كل قلبي.

الأثيني: وإذَنْ أقول إنه لواجب محتم على الجماعة التي تهتم بأن تخلد وتسعد بكل السعادة التي يسعد بها الناس، أن تقرر وضع علامات الشرف وعدم الشرف، في الطريق الصحيح، والطريق الصحيح هو أن تضع الصفات الطيبة للنفس في المقام الأول والأكثر شرفًا، ونعني به دائمًا وسلفًا عدالتها دون أدنى تسمية. وتأتي في المقام الثاني مزايا وصفات الجسم الطيبة، وفي المقام الثالث خيرات المنزلة الاجتماعية أي الثروة كما نسميها، وإذا ما تعدى مُشرِّع أو جماعة هذه الحدود، بأن قدم الثروة على الشرف، أو منح أي شيء عن المرتبة الدنيا امتياز المرتبة العليا. فإن ذلك العمل يكون جريمة على السواء بالنسبة للسياسة والدين على السواء، أنستطيع أن نجعل ذلك عقيدتنا؟

ميجالوس: نعم بالتأكيد وبالإطلاق.

الأثيني: إن ما قادنا إلى ذلك الطريق الطويل من البحث هو اختبارنا لجماعة الدول الفارسية، ونحن نرى أنها تحللت ولا تزال تتحلل، وسببه هو أن المصادرة المفرطة لحرية الشعب والشدة المتزايدة للحكم المستبد، قد وضعا نهاية لشعور الشعب القومي ولروحه الجماعية. ومنذ اختفاء هذين العاملين، لم يعد هناك اعتبار لدى السلطان للرعية، أي لعامة الشعب. وتركز الاعتبار في المراكز الخاصة لذوي السلطة، وتركوا المدن والناس ذوي الولاء للنار والدمار، كلما وجدوا في ذلك منفعة لهم، والنتيجة إنهم كرهوا الشعب، كما حمل الشعب لهم في قلبه كرهًا قاسيًا متوحشًا

يفيض بالحقد والعداء، وعندما كانوا يحتاجون من الناحية الأخرى إلى جيوش من العامة للدفاع بها عن أنفسهم، لم يجدوا في هذه الجيوش شعورًا بالوطنية، ولا استعدادًا موالِيًا يدفعهم إلى المغامرة بأنفسهم في الميدان، مع إن جيوشهم تعد من الناحية النظرية بآلاف لا تحصى، وكل هذه الآلاف غير جديرة بالخدمة العسكرية. ومن هنا استأجروا الجنود المرتزقة والأجانب نظرًا لأنه ليست لهم فرقٌ خاصة، ولقد نظروا لهؤلاء المرتزقة وأولئك الأجانب كمخلصين لهم ومنقذين، زد على ذلك أنهم يضطرون لاستعراض حماقتهم، ذلك أن سلوكهم المعتاد كان يرقي إلى إعلان أن كل ما تعتبره الجماعة شريفًا وذا سمعة طيبة، هو مجرد لعبة أو دمية إذا ما قُورن بالذهب والفضة.

ميجالوس: الأمر هكذا تمامًا.

الأثيني: وننهي بذلك برهاننا قائلين إن سوء الإدارة الحالي في فارس يرجع إلى العبودية المفرطة والاستبداد.

ميجالوس: من دون شك.

الأثيني: وبالنسبة للحالة في أتيكا، علينا أن نبين بالمثل أن الحرية التامة والمطلقة من قيود كل أنواع السلطات، هي شيء أبعد وأعمق سواء من الخضوع لحاكم محدود القوى. إذ في الأيام القديمة السالفة للغزو الفارسي لبلاد الإغريق، وربما وجب أن أقول: في أيام تأقلم الشعوب في أوروبا على العموم، كان أهل وطني يحظون بدستور محترم، قائم على نظام رباعي من الطبقات الاجتماعية، وزيادة على ذلك فلقد كان للضمير بيننا من السلطة ما كان يجعلنا نميل بالخضوع بإرادتنا للقوانين. أضف إلى ذلك أن مجرد منظر أبهة السلاح العسكري والبحري كان يطوح بنا في رعب لا فكاك منه، ولقد قادنا ذلك للخضوع للقانون وللحاكم على نحو أكثر صرامة، واستمرت هذه الأسباب تعمل في تقوية إخلاص كل منا لأخيه، وقبل معركة سلاميس بعشر سنوات

وصل داتيس Datis- على رأس الأسطول الفارسي بأوامر سريعة من داريوس ضد الأثينيين والإرتريانز Eretrians. وكان عليه أن يمسك بهم ويقصيهم. وقد أنذر بأن حياته ذاتها ستكون الثمن إذا ما فشل. حسنًا: لقد قام داتيس بسرعة فأمسك إمساكًا تامًّا بالإرتريانز بفضل قوة الأعداد الكبيرة لجيشه، وكان ذلك السبب في التقرير الذي وصلنا في أثينا، ولقد قيل إنه لم يفر رجل واحد من الإرتريانز، والحقيقة أن فرق داتيز تشابكت بالأيدي واكتسحت كل أرض أرتريا كما لو كان ذلك الاكتساح بشبكة صياد، وسواء كان المصدر في ذلك صحيحًا أو خاطئًا، فإن هذه القصة قد روعت اليونانيين وأفزعتهم، وعلى وجه أخص الأثينيين، ولقد بعثوا بنداءات النجدة لكل جزء من الأجزاء الأربعة، ولكن هذه النداءات رُفضت جميعًا عدا ما وجه منها لأهل لاسيدامونيا، وحتى هؤلاء -إما تحت ضغط حروبهم مع مسينا، أو بسبب مانع آخر؛ إذ ليس لديَّ علم عن أي شيء يتعلق بهذه النقطة،-: حتى هؤلاء، وإن كان السبب، أنهم وصلوا متأخرين كثيرًا وبيوم كامل عن معركة مارتون. وبعد الموقعة ترددت أقوال عن تجهيزات واسعة، ووصلتنا تهديدات متكررة من الملك، ثم عرفنا أن داريوس مات بمضي الزمن، وأن ابنه قد خلفه، وأنه أصر وثابر على المضي في المشروع بكل ما كان في قلبه من حرارة الشباب. وأدرك الأثينيون أن المشروع كله موجه ضدهم انتقامًا لواقعة مرتون، ولما سمعوا بحفر القنوات في أثوس Athas، وبإقامة الجسور في هيلسبونت، وبإعداد الأسطول الفارسي، شعروا بأنه لا مفر لهم في البر والبحر، ولم يكن أمامهم مجال للبحث عن مساعدة، (فقد تذكروا كيف أنهم لم يجدوا مساعدًا ولا حليفًا أثناء الخطر من قبل عندما أبحرت البعثة الأولى للتفاوض مع أرتريا، وافترضوا أن الأمور ستأخذ بالطبع الاتجاه ثانيًا على الأرض، ومن ناحية أخرى كان كل أمل لهم في الهرب عن طريق البحر بادي الصعوبة[١٥]، لأنه كان للفرس أسطول مؤلف من أكثر من ألف سفينة تهددهم، ولم يكن هناك غير فرصة واحدة يمكن تصورها للخلاص، ولكنها كانت فرصة باهتة ويائسة في الحقيقة

بالرغم من أنها كانت لا تزال فرصتهم الوحيدة، بل ولقد لاحت لهم هذه الفرصة عندما قلبوا الماضي ولاحظوا كيف يمكن أن تكون شمس النصر قادرة على الطلوع وسط سحب اليأس المتشابكة. فتحققوا وهم ممسكون بمثل هذه الآمال أن خلاصهم الوحيد إنما يقوم في سواعدهم اليمنى وفي آلهتهم. وقد تعاونت هذه الأسباب إلى أن تلهمهم الولاء لبعضهم البعض، وأعني بها الخوف الذي استثاره فيهم ما كانوا فيه من تورط، وذلك الخوف الآخر الذي سبق أن بثه فيهم الخضوع للقوانين، ذلك الخوف الذي تعلموه من الخضوع للقوانين الموجودة، أي للضمير كما قلنا ذلك أكثر من مرة قبل الآن. إن ذلك الضمير -كما قلنا- هو الحاكم الذي يجب أن تخضع له إذا شئنا أن نكون على الدوام رجالًا ذوي قدر. وإنهم هم الأنذال والجبناء، الذين يتحررون من ذلك الصوت، صوت الضمير، ويتحصنون ضد ذلك الخوف[١٦]. ولو لم يكونوا قد امتلؤوا رعبًا وانزعاجًا في الفترة التي نتحدث عنها، لما استطاعوا أبدًا أن يلموا شعثهم ليصدوا المعتدي، وليدافعوا عن المعابد والقبور والوطن، وعن كل ما هو أقرب وأعز شيء إلى نفوسهم، كما فعلوا في الواقع. لقد كنا معرضين لأن نسحق في مثل هذه الأزمة، ولأن نشتت ونتفرق بين أرجاء المعمورة.

ميجالوس: إن هذه الملاحظة يا سيدي ليست فقط صحيحة وعادلة، ولكنها أيضًا أليق شيء بك وبمواطنينك.

الأثيني: بغير شك يا ميجالوس، وأنت الذي ورثت صفات أسلافك، تُعتبَر شخصًا جديرًا بسماع تاريخ هذه العصور، ولكني أريد منك ومن كلينياس مراعاة التطابق بين روايتي وبين تشريعنا. ذلك أني إنما أقدمه لا كقصة، ولكن من أجل الأسباب التي أوضحتها، ذلك أنك يمكن أن تلاحظ أن حظنا كان على نحو ما نفس حظ الفرس، ومع أنهم حملوا جامعة دولهم على الخضوع المطلق، في الوقت الذي شجعنا نحن فيه الجماهير على أن تمارس حريات غير محدودة، فإن حوارنا الدائر كان متعلقًا بطريقة ما كل التعلق بالسؤال عما يجب أن يقال بعد ذلك وكيف يجب أن يقال.

ميجالوس: حسنًا، ولكن يجب أن نحاول أن نجعل من النقطة التي تلاحظها شيئًا أكثر وضوحًا.

الأثيني: وإني لفاعل! لم يكن العامة لدينا يا أصدقائي أسيادًا، ولكنهم كانوا بمعنى ما الخدم المريدين للقانون.

ميجالوس: في أي القوانين على الخصوص تفكر؟

الأثيني: إننا للوهلة الأولى إذا ما رجعنا إلى أصل ما حققناه من نجاح في الحرية المفرطة، أي إلى قوانين الموسيقى كما كانت في هذه الأيام، حيث كانت موسيقانا حينذاك مقسمة إلى أنواع ونماذج عديدة، وكان أحد هذه الأنواع، وهو ما كان يعرف بأغنية الزواج **Ahymn** يتألف من صلوات ترفع للآلهة، وكان يقابلها نوع ثانٍ يمكن أن يكون قد سُمِّي بجدارة ندبًا ورثاءً، وكان نشيد النصر نوعًا ثالثًا، وكان هناك نوع رابع هو الديثيرمب[١٧] **Dithyramp** كما كان يُسمَّى، وكان يتناول، -إذا لم أكن مخطئًا- مولد ديونسيوس، وكانت كلمة نوم **Nome** الحالية لا تزال تُستعمل كاسم[١٨] أيضًا لنوع آخر، ولو أنه كان يؤدي بأداة سيثاردك موسيقية اسمها **Citharadic**.

ولقد كانت هذه النماذج ثابتة ومقررة على نحو قاطع، ولم يكن مسموحًا بإساءة استعمالها بوضع أحدها مكان الآخر، ولم تكن القدرة على العلم بهذه القواعد، وإصدار القرارات التي تتفق معها، بل ومعاقبة مَن ينقضها عند الضرورة، متروكة كما هو الحال اليوم إلى صغير الاستحسان وصخب الجمهور غير المتوافق، ولا حتى لتصفيق المستحسنين، كلا، لقد كانت القاعدة أن يستمع المثقفون للأداء في سكون، وكان الأمر بالنسبة للصبية الذين يتبعوهم، وبالنسبة للغوغاء على العموم، يتعلق بسلطة المأمورين الذين كانوا يحملونهم على احترام النظام. وهكذا كانت كتلة العامة راضية بأن تخضع لهذه الرقابة الصارمة في مثل هذه الأمور دون أن تجرؤ على أن تنطق بالحكم بواسطة ما تستطيعه من صخب، ولقد حدث بعد ذلك، وبمرور

الزمن، أن ظهرت إباحة غير موسيقية بسبب بزوغ شمس رجال كانت لهم عبقرية وطنية ولكنهم كانوا جهلة فيما يتعلق بما هو حق ومشروع في عالم آلهة الفن، وكانت تتملكهم شهوة مجنونة وغير مباركة للذة، ولذلك لوثوا المراثي بأناشيد الزواج، وأناشيد النصر باليثبرامبز أي بأناشيد مولد ديونزيوس، وقلدوا بالفعل أنغام الناي فمزجوها بصوت القيثارة، وخلقوا خليطًا عامًّا من الصيغ والأشكال، وهكذا أدت بهم حماقتهم -من دون قصد منهم- إلى الافتراء على مهنتهم وذلك بادعاء أنه ليس في الموسيقى ما يُعتبر خطأً أو صوابًا، ما دام أن المستوى الصحيح في الحكم هو اللذة التي تحققها الموسيقى للسامع سواء كان رفيع القدر أو وضيعه. وبمثل ذلك النوع من التصنيف، وبالحديث من أجل تحقيق هذه النتيجة، استطاعوا بالطبع أن يوحوا إلى الجموع بما فيه احتقار لقوانين الموسيقى، وبما يغذي خيلاءهم حين يتصورون اقتدارهم الشخصي كقضاة. وهكذا أصبح جمهورنا الذي كان يستمع في صمت يجد صوتًا يقنعه بأنه يفهم ما هو الجيد وما هو الرديء في الفن، بل وهكذا أصبحت السيادة القديمة للأحسن في تلك الدائرة وقد تركت مكانها لسيادة سوء يحمل لواءها السامعون. وحتى لو كانت النتيجة تحمل طابع الديموقراطية، فإن ما كان يحدث من ضرر لا يكون بالشيء الكبير ما دامت الديموقراطية محدودة بالفن، وتتألف من رجال أحرار. ولكن الحال هو كما نرى الآن. لقد أتاحت الموسيقى الفرصة أمام وجود وهم عام، وخيلاء تزعم المعرفة الجماعية وتحتقر القانون، وجاءت الحرية تسعى في أثر ذلك، فكان أن تنحى الخوف واستبدل بثقة في المعرفة المزعومة، ولقد أدى فقده إلى القحة وقلة الحياء. ذلك أنه إذا كان الإنسان لا يعني بالحكم على ما هو الأحسن عند الناس من خلال التأكيد الناجم عن الإفراط الأحمق في الحرية، فإن ذلك لا يعتبر في الدنيا غير القوة الجديرة باللوم.

ميجالوس: ذلك صحيح جدًّا.

الأثيني: وهكذا ستكون المرحلة الثانية لرحلتنا نحو الحرية هي رفض الخضوع

للحكام، وسيترتب على ذلك وسيعقبه التحرر من السلطة الخاصة بالآباء ومَن هم أكبر سنًّا، ومن تصويباتهم، وعندما يقترب هدف السباق يبدأ الجهد من أجل الهرب من القانون، ومن أن نصل إلى كل ذلك الهدف ينشأ احتقارنا لما تقدم من قسم، وما نتورط فيه من عهد، ومن كل ما نأخذ به من دين. ونعود بذلك إلى الطبيعة التيانية Titanic التي تتحدث عنها خرافتنا[١٩]. ويعود الإنسان إلى الظروف القديمة التي كان يعيش فيها في جحيم لا تنتهي له تعاسة. إننا يجب ألا نتركها تفلت منا كما لو كانت وليس في فمها لجام، ونفقد هكذا -وكما يقول المثل- مكاننا على السرج. كلا، وكما كنت أقول، إنه يجب أن نسأل أنفسنا في ثبات لماذا قلنا ما قلناه.

ميجالوس: مؤكد.

الأثيني: لقد قلته لما فيه من مطابقة لما سبق من قبل.

ميجالوس: وما هو ذاك؟

الأثيني: لقد قلت إن على المُشرِّع أن يهدف في قوانينه إلى تحقيق ثلاثة أهداف، وإنه يجب أن يتوفر للجماعة التي يشرع لها هذه القوانين: الحرية، والتحاب فيما بينهما، والفهم! لقد كان ذلك موقفنا فيما أعتقد.

ميجالوس: تمامًا.

الأثيني: ذلك كان السبب في أننا أخذنا مثالين للجماعتين المسرفتين في الاستبداد وفي الحرية، وفي أننا نسأل أنفسنا: في أيهما تكون الحياة كما يجب أن تكون؟ ولقد وجدنا أنه عندما يكون هناك قدر معين من التناسب اللازم في كلتا الحالتين، الاستبداد والحرية، يتحقق حد أقصى من الحياة الحسنة في كلتيهما، بينما عندما تصل الأمور إلى التطرف في كل منهما، بحيث يكون هناك خضوع شديد في واحدة، ونقيض ذلك في الأخرى، فإن النتيجة تكون غير مرضية في الجماعتين على السواء.

ميجالوس: صحيح جدًّا.

الأثيني: ولنفس السبب أعدنا النظر في استعمار الغزاة الدوريين وتأسيس داردانوس عند أسفل التلال، وكذلك في تأسيس المدينة عند شاطئ البحر، بل وفي حياة المتخلفين الأُوَل، بعد الطوفان. ولقد كانت مناقشاتنا المبكرة عن الموسيقى والشراب، وكل ما سبقها من حديث، ترمي على السواء لنفس الهدف. وكان مغزى الحديث كله يهدف إلى تعلم كيف يمكن أن تُدار شؤون الجماعة على أحسن وجه، وكيف يمكن أن يسلك الرجل في حياته الخاصة أفضل السلوك، فترى هل أنجزنا أي نتيجة؟ إني لأسألكما يا ميجالوس وكلينياس أي اختبار نستطيع أن نقترحه على أنفسنا؟

كلينياس: أعتقد يا سيدي أنني أستطيع أن أجد اختبارًا. إنني أتصور أنه قد كان هناك شيء إلهي شمل بعنايته كل حوارنا. إنني أجد نفسي في الحق وفي الحال، في مركز يتفق جيدًا وما أحتاج إليه، ويدل منظرك ومنظر صديقك ميجالوس على منتهى الموافقة، وبدلًا من أن أخفي وأداري مركزي عنكما، فإنني أذهب حتى إلى اعتبار حضوركما فألًا طيبًا، ويجب أن تعلما أن أكبر جزء في كريت قد أخذ على عاتقه تأسيس مستعمرة، وعُهد إلى الكنوزيين **Cnossians** بمباشرة ذلك العمل الذي استودعتني إياه سلطات كنوسس ومعي تسعة آخرون. وتقضي تعليماتنا فضلًا عن ذلك بأحكام استودعتني تشريع نستمده مما نستحسنه من مثل ذلك القانون المحلي الكريتي، أو من قوانين مأخوذة من أنحاء أخرى دون أن نعني بأصلها الأجنبي ما دمنا نرى أنها ممتازة، فأفترض إذَنْ أننا نقوم بأداء دوري ودورك في الحال، ودعنا نتخير منتخبًا من نتائج بحثنا فيما يتعلق بالبناء النظري للجماعة، ذلك الذي ستتخيل أننا واجدوه في نفس البداية، وسيؤدي السير في البحث إلى إذاعة موضوع بحثنا[٢٠]. وقد أجد في نفس الوقت بناءنا مفيدًا للجماعة التي يراد لها أن تكون.

الأثيني: لا داعي للتصريح بالعداوات يا كلينياس. وإذا كان ميجالوس ليس لديه اعتراض يقدمه فإنني كواحد منكم، أعد بالخضوع والإذعان بقدر ما أملك من طاقة.

كلينياس: أشكرك.

ميجالوس: وأنا كواحد آخر أشكرك أيضًا.

كلينياس: أقدم لكليكما أفضل شكري، وحسنًا، دعونا نبدأ بمحاولة تصور أساس للمدينة.

* * *

هوامش الكتاب الثالث

(١) يقصد المتحدث الفيضان الذي ورد في الأساطير اليونانية، وكما يبدو في محاورتي تيماوس وكريتياس أن ذلك الفيضان كان فقط أحدث سلسلة من الفيضانات في تلك البلاد.

(٢) الدورة هنا مقصود بها الفترة الزمنية بين كل زلزال عظيم يقوض المدينة على النحو الذي وُصف بين زلزال عظيم آخر.

(٣) سيكون نظام الحكومة الجديد أرستقراطيًّا إذا عين كل رؤساء العائلات أو عدد كبير منهم كمأمورين قضائيين ذوي سلطات متساوية، ويكون ملكيًّا إذا كان رئيسًا له الحق في مركز يسود الجميع.

(٤) ذلك عندما يضيف الأب إلى شطرته البيضاء ورغبات كان ينبغي أن يتخلص منها، والإشارة إلى زيوس الذي لعن ولده في غضبه بسبب اتهامات كان ينبغي عليه أن يتبين زيفها.

(٥) ذلك أن كل شخص يرغب في السعادة الحق، ولكن ما يصلي من أجله الأحمق يؤدي إلى شفائه وربما حقق له الله ما يصلي من أجله.

(٦) يضع أفلاطون هنا كل المهن. وهو يرى أن هناك حماقة أكثر تدميرًا للجماعة من حماقة عدم الكفاية العسكرية، فلقد كان الجهل بغاية الحياة هو الذي دمر الاتحاد الدوروياني.

(٧) كان الرق سائدًا في هذه العصور ولا سيما بالنسبة لأسرى الحرب، ولم يكن من السهل على أفلاطون أن يتحرر من عرف مجتمعه بالرغم من ذكائه النافذ وسبقه العصور في نواحٍ كثيرة، وهي على أي حال نقيصة من نقائص الفلسفة اليونانية القديمة لم ينجُ منها غير الرواقيين.

(٨) كانوا خمسة قضاة يهيمنون على الملك في النظام الإسبرطي.

(٩) حدث ذلك بموت هيراكليد أرستوديموس ملك إسبرطة الذي مات تاركًا خلفه توأمًا، وكان مجلس الشيوخ مكونًا من ٢٨ عضوًا والملكين؛ حيث كان كلاهما عضوًا

خارجيًّا بالمجلس، وكان صوتهما يعادل صوت بقية الأعضاء. ونحن نتبين من كلام أفلاطون أنه يوافق على مَن يرجعون نظام القضاة المهيمن على الملك إلى فترة الحروب المسينية.

(١٠) يقصد مسينا. ولم تبعث إسبرطة قبل موقعة مرتون بغير قوة واحدة وصلت بعد المعركة، وما من دليل على وجود ثورة في مسينا أو فوضى في ذلك الوقت، وما قاله أفلاطون عن أرجوس صحيح، ولكنه لم يذكر أن إسبرطة سحقت المدينة. ولا شك أنه اطلع على هيرودوت الذي أورد ذلك النبأ بدليل ما ذكره عن ملوك الفرس.

(١١) كان ملك الفرس لا يعامل المستشارين كما كان يعاملهم سلاطين الشرق، ذلك في أفضل الحقب في تاريخ الفرس، إنهم لم يكونوا عندهم غير مجرد أدوات لتنفيذ مآربه الشخصية، وهو لم يتصور أن عقل الدولة مركز فيه وحده.

(١٢) ذلك نقد معتدل للكتَّاب الذين رأووا في سيروس فيلسوفًا.

(١٣) هذه الرواية مرفوضة، ومصدرها غير معروف.

(١٤) يقول هيرودوت نفس القول، ولكن هناك قول بأنه كان عضوًا من أعضاء البيت المالك.

(١٥) بسبب الأسطول الفارسي الذي كان يحول دون الأثينيين والهجرة إلى إيطاليا وغيرها ويجعل ذلك أمرًا مستحيلًا.

(١٦) لعل المعنى المقصود هو أنه حتى الجبناء لا يحترمون الضمير، دفعهم الرعب لأن يتصرفوا حينذاك تصرف الرجال العاديين.

(١٧) نشيد إغريقي قديم، كان يُنشد في عيد باكوس (إله النبيذ).

(١٨) كما أن معنى نوم قانون، فإن لها معنى آخر هو نوع من التصنيف الذي يؤدي بواسطة أداة موسيقية اسمها سيزرون **Cithere**.

(١٩) تقول الخرافة إن الإنسان نشأ من بقايا التيتان الذي قتل الطفل الإلهي دينزيوس، ثم قام بقتله زيوس.

(٢٠) وهو الاختبار الذي تكلم عنه أفلاطون من قبل.

الكتاب الرابع

الأثيني: حسنًا إذَنْ، فماذا يجب أن نفترض بالنسبة لدولتنا؟ لست أعني أنني أسأل عن اسمها الآن أو عن ماذا ستسمى فيما بعد، لأن ذلك ستمليه ظروف التأسيس أو ستمليه الظروف المحلية، وقد تخلع بعض الأنهار أو الينابيع أو الآلهة المحلية اسمها الوقور على المدينة في أيامها المبكرة، أما ما يهمني أكثر في سؤالي، هو هل سيكون الموقع بحريًّا أو غير بحري؟

كلينياس: إن المدينة التي كنت أتكلم عنها توًّا تقع على بعد عشرة أميال تقريبًا من الشاطئ.

الأثيني: حسنًا ولكن هل يوجد إلى جانبها بعض الموانئ، أم أنه لا موانئ لها كلية؟

كلينياس: إن الشاطئ يا سيدي مزود طبعًا بعدد من الموانئ كما يمكن لأي شاطئ أن يكون.

الأثيني: صه، صه! يا للكرب! وماذا عن الأرض التي تحيط بها؟ أتراها تنتج كل الأنواع؟ أم بها ما بها من عجز وقصور؟

كلينياس: إننا لا نتحدث عن شيء من ذلك.

الأثيني: أهناك مدينة مجاورة على مسافة ميسورة؟

كلينياس: يا لله! كلا، وذلك هو نفس السبب في الاستيطان، فلقد كانت هناك منذ زمن طويل هجرة من المكان الذي جعل هذه الأرض شاغرة دهرًا طويلًا.

الأثيني: وماذا عن السهول والجبال والغابات؟ أرجوك ماذا عساها أن تكون في هذه النواحي؟

كلينياس: إنها تشبه كثيرًا بقية كريت بوجه عام.

الأثيني: تعني أنها وعرة أكثر منها سهلة؟

كلينياس: أعني ذلك قطعًا.

الأثيني: وإذَنْ فليست حالتها تدعو لليأس من ناحية قدرتها على اكتساب الخير، ذلك أنها إذا كانت على الشاطئ ومزودة جيدًا بالموانئ ومفتقرة إلى الكثير من ضرورات هذه الموانئ، وإذا كانت لا تنتج كل المحاصيل فإننا سنحتاج إلى حامٍ عظيم الشأن، وإلى مُشرِّعين أسمى من البشر كي يستطيعوا أن يوقفوا نمو هذه النقيصة المصفاة إلى حد بعيد نتيجة لمثل ذلك الموقع. وحتى في هذه الحالة، أرى الموقع أقرب للبحر مما ينبغي، وزيادة على ذلك، وكما تقول، فهي مزودة جيدًا بميناء، وما زال من واجبنا أن نحمد ذلك كثيرًا، ذلك أنه مما يدعو إلى كثير من الارتياح، أن يكون البحر على بابنا في حياتنا اليومية، ولكنه بالرغم من ذلك، وبكل صدق جار شديد الملوحة ومر، ذلك أنه يملأ المدينة بتجارة الجملة والقطاعي والسريحة والمتجولين من الباعة، وينمي في النفس عادات التحايل وعدم الثقة، وهكذا يجعل من الجماعة شيئًا ليس له في أعماق نفسه قدر من الصداقة والثقة، وليس له بالمثل قدر من ذلك حيال المجتمع بوجه عام، أما بالنظر إلى هذا الموقع فهناك مع ذلك مزية إضافية، وذلك بالنسبة لما له من إمكانيات الإنتاج. إنه من الواضح أنه ما دام وعرًا هكذا، فإنه لا يستطيع أن ينتج في الحال كل شيء، وأن يعطينا القدر الكثير من كل شيء، ولو أن الحالة كانت على نقيض ذلك، فإنه كانت ستتاح فرصة التصدير على نطاق واسع،

وبكثير بذلك في مدينتنا للمرة الثانية تداول الذهب والفضة. وإذا ما أدخلنا الآن في الاعتبار كل هذه الأشياء، فلن يكون لشيء ما قدر أكثر جدية وأثرًا في تعويق نمو الخلق النبيل الصالح، وذلك إذا كنت تذكر ما قلناه من قبل.

كلينياس: إننا نذكر جيدًا هذه الملاحظة. ونوافق معك الآن على صحتها كما وافقنا من قبل.

الأثيني: حسنًا، وثمة نقطة إضافية هي، ما مدى كفاية أرضنا وصلاحيتها لتقديم مواد بناء السفن؟

كلينياس: ليس بها شجر الشوح، ولا شجر الصنوبر، بل ولا الكثير من شجر السرو، أما بالنسبة لأنواع الخشب التي يحتاج إليها بناة السفن عادة -كما نعلم- في صنع جوف القوارب، وهي أشجار الشربين والأشجار المستوية، فيوجد القليل منها.

الأثيني: وأقول ثانيًا إن ذلك ليس بمظهر سيئ من مظاهر طوبوغرافية الأرض، وإنه لمن الخير أن تجد الجماعة صعوبة في تقليد ما يمارسه خصومها في تدبير مشروعاتها الخاصة.

كلينياس: والآن أي نتائجنا تضعها في اعتبارك عندما تقول ذلك؟

الأثيني: إنني أرغب يا سيدي العزيز أن تلاحظ خط سيري على ضوء ملاحظاتنا الافتتاحية عن الموضوع الوحيد لنظمكم الكريتية، ولقد أكد كلاكما بدقة أكثر أن ذلك الموضوع عسكري، وكان ردي الصحيح تمامًا هو أن (الخير) هو ما يجب أن يكون موضوع مثل هذه النظم، وذلك دون أن أقبل تمامًا، أن يكون هدفها بعض جزء من الخير مقتطعًا من الكل. والآن جاء دوركما لتتبعاني فيما أقترح مع ملاحظة أني لا أشترط شيئًا لا يهدف إلى الخير، أو إلى جزء منه، وأنا أعتبر في مستهل حديثي أن من المسلم به، أن القانون إنما يكون فقط شريعة صحيحة عندما يكون هدفه قاصرًا على الاتجاه نحو موضوع الموضوعات، ذلك الذي يلازمه على نحو ثابت غير متغير،

وذلك نتيجة لها قيمتها بصرف النظر عن أي هدف آخر أيًّا كان نوعه، ثروة كان أو أي شيء آخر من ذلك النوع، مفصولًا عن الموضوعات التي عينتها. أما عن التقليد الوبيل للخصم الذي أشرت إليه، فذلك شرح لكيف يحدث في ظروف شعب بحري يتعرض لإزعاج عدو. وإذا أخذنا مينوس كمثال، وأنا أروي القصة من دون أي حقد نحو مواطنيك يا كلينياس، لقد فرض مينوس مرة جزية قاسية على أتيكا، استنادًا إلى قوته في البحر، ولم يكن لفرائسه جند قادرين على الحرب كما لها الآن. ولم تكن أرض هذه الفرائس غنية بالخشب الذي ييسر بناء السفن، ولذلك لم يكن في استطاعتهم أن يقلدوا رجال بحريته بأن يصبحوا هم أنفسهم بحارة بسرعة ليصيدوا الغازي في الحال، ولو أن الأمر كان كذلك، لكان الأفضل لهم أن يفقدوا عدة مرات سبعة شبان[1] بدلًا من أن يتحولوا أنفسهم من مشاة ذوي ثبات إلى جنود للبحرية. بما في البحرية من حي النزول المتكرر إلى الشاطئ يتبعه تقهقر إلى السفن يختلط فيه الحابل بالنابل، ومن رأيهم في أنه لا عار في التحايل على مبدأ موت الجندي في مركزه عندما يهجم العدو، ومن اعتذاراتهم الجاهزة وشبه المعقولة عن رميهم السلاح وأخذهم في الفرار (بغير شرف) كما يطلقون عليه. إن مثل هذه التعبيرات هي النتائج المعتادة لاستخدام الجند المسلحين على ظهر السفن، وذلك لا يستوجب المديح الذي لا نهاية له، وإنما يستوجب نقيضه تمامًا. إذ يجب ألا يتدرب الناس على الأساليب السيئة. وأحط شيء أن يكون هؤلاء المدربون أحسن ما في الجماعة من عناصر. وكان يجب أن نتعلم بالفعل، وفيما أرى من هومير، أن الممارسة التي نتحدث عنها أمر وضيع وخسيس، ذلك الذي أنحى في أوديسته باللوم على أجاممنون قيادة سفنه وتوجيهها منحدرًا إلى حد الماء عندما كان الطرواديون يضغطون بشدة على الأشيانز **Achaeans**، وما يقوله أدسيوس على سبيل الاحتجاج هو ذاك:

«عندما أصدرت الأمر بجر السفن الراسية إلى البحر بينما كان أزيز المعركة يحيط بنا، وبينما كان الطرواديون الفرحون يرجون أن تتحقق رغبتهم، إذا بالخراب

الخالص ينزل بنا، ذلك أنه بينما كانت السفن تتجه إلى عرض البحر، فإن الأشيانز لم يكونوا ليدخلوا المعركة بل كانوا ينظرون إليها شذرًا، ويحفلون منذ البداية، وهكذا يبرهن ما قدمت من مشورة على أنه كان مجلبة لشقائنا»، وهكذا ترى أن هومير كان يعرف جيدًا أي سوء يحل بالمشاة في معركة حينما يكونون مدعمين بخط من رجال الحرب. ذلك أن الأسود تتعلم الهروب من الغزلان إذا ما دربت على عادات من ذلك النوع، وأريدُ أن أضيف أن الحكومات التي تدين في وقتها للبحرية تدين بمكافآت أمنها لعناصر منحطة من نوعيات قوتها. ولما كانوا ينسبون أمنهم إلى فنون أمير البحر واللفتنانت (النقيب البحري) ورجال التجديف وإلى جمهرة متنوعة وغير بالغة الشهرة، فليست هناك فرصة يمنحون فيها بعدل معاني الشرف والمجد والتكريم لأفراد متنوعين. ومع ذلك فحيثما يمكن استثناء ذلك كيف يمكن أن تستمر الدولة بعيدًا عن السوء؟

كلينياس: من النادر أن يكون ذلك ممكنًا. ومع كل فهي المعركة البحرية في سيلاميس بين الهيلينيين وغيرهم، التي تم فيها خلاص هيلاس وإنقاذها، ذلك على الأقل هو ما نقوله في كريت.

الأثيني: ومن المؤكد أن ذلك ما يقوله الناس على العموم إغريقيين كانوا أو غير إغريقيين، ولكنا، أي ميجالوس وأنا نصر على أن تحرير هيلاس إنما بدأ بمعركة أرضية في ماراتون، ثم اكتمل بمعركة أخرى في بلاتيا[٢]، وزيادة على ذلك فقد جعلت هذه المعارك من الهيلينيين رجالًا أفضل، بينما لم تفعل المعارك الأخرى شيئًا بعد ذلك. ذلك أنه إذا كان مسموحًا بهذه اللغة في الأعمال التي ساعدت على التحرير في هذه العصور -(وأنت ترى أنني مستعد لأن أُلقي بك في المعركة البحرية في أرتميزيوم **Artemisium** بجانب معركة سلاميس)- والحقيقة أن الموضوع الذي تضعه في بحثنا الحالي في الطبوغرافية والتشريع هو القيمة الخلقية. ذلك أننا لا نوافق مع الجموع على أن أثمن شيء في الحياة هو مجرد الحفاظ على الوجود. إننا نتمسك

-كما أظن أننا قلنا ذلك من قبل-، بأن الأفضل هو أن نكون أخيارًا بالتمام والكمال، وأن نظل كذلك طوال وجودنا.

كلينياس: بالتأكيد، بالتأكيد.

الأثيني: وإذَنْ فالنقطة الواحدة التي علينا أن نأخذها في الاعتبار هي هل علاجنا لعمليات الاستيطان والتشريع تسير وفق الخطوط التي هي أحسن الخطوط بالنسبة للجماعة؟

كلينياس: إنها أفضلها في الحقيقة.

الأثيني: وإذَنْ أخبرني في المقام الثاني، مَن هم السكان الذين تريد أن تعد لهم مستعمرة؟ أتراهم يتكونون من متطوعين من جميع أنحاء كريت؟ من كتل من جماعات متنوعة يظن أنها أصبحت أضخم من موارد الغذاء المحلية؟ ذلك أنك فيما أرى لا تجمع متقدمين بطلباتهم من هيلاس بوجه عام، ولو أني ألاحظ أن هناك فرق جنود من أرجوس، وإيجينيا، ومراكز هيلينية أخرى قد استقرت في دولتكم. ولكن أرجو أن تخبرني من أي الأنحاء تنتظر أن يكون جمهور المدنيين الذين علينا أن نعالج أمرهم.

كلينياس: إنه لمحتمل جدًّا أن يأتوا من جميع أنحاء كريت. أما من غيرهم من الهيلينيين والبيلوبنيزيين فيبدو أنهم سيلقون أحر ترحيب كمستوطنين، وفي الحق أنه لصحيح -كما كنت تقول توًّا- أنه يوجد بيننا مهاجرين من أرجوس، وأنه يوجد بينهم أكثر جماعاتنا امتيازًا في هذه الأيام، وهي جماعة جورتين **Gortyn**، وهي فرع من جماعة الجورتين المعروفة جيدًا في البلوبونيز.

الأثيني: ليس بالأمر السهل على الدولة أن تعالج أمر مستعمرة إذا كانت لم تتكون بعد كجماعة النحل بهجرة أرومة واحدة من أرض واحدة بمشاعر صداقة متبادلة، تحت ضغط ضيق الأرض أو ضرورة مماثلة. وقد يحدث ثانيًا أن يساق قسم من

الجماعة إلى الهجرة بقوة الكفاح الجماعي، وهناك حالة جماعة بأثرها ذهبت إلى المنفى لأنها سحقت تمامًا بهجوم غامر. ويكون الآن أمر الاستعمار والتشريع أسهل مرة في جميع هذه الأحوال ويكون مرة أخرى أصعب، ومن المؤكد أن صحة الأرومة واللغة والنظم، تعمل على ازدهار مشاعر الصداقة، حيث إنها تشمل الجماعة كلها في الاحتفالات الدينية وما شابهها، ولكن ليس من السهل وجود استعداد للتسامح في القوانين غير المعتادة، أو مع دستور يختلف مع دستور الوطن الأم، بينما يكون فريق قد سبق إلى الفتنة والشغب بسبب سوء القوانين، ولكنه لا يزال يلتصق بقوة العادة بنفس الممارسات التي أدت سابقًا إلى عدم فاعليتها، ومن ثم يبرهن على معارضته لمؤسس المستعمرة وتشريعه ويرفض الخضوع. ومن ناحية أخرى فإن الأرومة التي ترجع إلى اختلاط عناصر مختلفة، ربما كانت أكثر رغبة في الخضوع لقوانين غير معتادة أمر ثانٍ، ويحتاج إلى وقت، كما يشهق الناس ويزفرون معًا كما يقول المثل عن زوج الخيل –كلا إنني أقول بكل حق إن سن تشريع أو بناء جماعة هو الاستنفاذ التام لما في الرجولة من امتياز.

كلينياس: بغير شك، ولكن لعلك تشرح النقطة المتعلقة بالملاحظة بمزيد قليل من الوضوح.

الأثيني: ولِمَ يا عزيزي؟ لقد شككت في أن –تأملاتي المتكررة على المُشرِّعين ستؤدي بي إلى أن أقول شيئًا فيه حظ جزئي من قدر المُشرِّعين، ومع ذلك فإذا كانت الملاحظة مناسبة، فليس من ضير. وإني لأتساءل بعد ذلك كله، لماذا ينبغي أن أحار في الموقف؟ إنه على الأكثر مما يحتمل أن يقوله المرء عما يتعلق بالبشر.

كلينياس: وماذا عساه أن يكون في رأسك؟

الأثيني: لقد كنت على وشك أن أقول إن الإنسان لا يقوم قط بإعداد تشريع على الإطلاق، ذلك أن تشريعنا هو دائمًا من فعل الصدفة وعدد لا نهاية له من الظروف

المتنوعة، وأن الدساتير تتحطم كما أن القوانين تتغير تغييرًا ثوريًّا بقوة الحرب والإملاق الذي لا حيلة للإنسان فيه. وأقول ثانيًا إن التجديد غالبًا ما يفرضه المرض علينا، عندما ينزل بنا الطاعون، أو عندما تطول وتتكرر فترات الطقس غير الصحي. وأمام هذه الحقائق قد يُساق المرء إلى أن يقول -كما قلت توًّا- إن الإنسان لا يصنع قط أي قانون، وإن التاريخ البشري كله من عمل الصدفة. ولا يزال نفس الشيء يمكن أن يقال بما يبدو شبه معقول عن كثرة السفر بالبحر، وعن مجرد الإبحار والدواء، والاستراتيجية.. ومع ذلك فهناك شيء آخر يمكن أيضًا أن يقال، وهو ليس بأقل معقولية من هذه جميعًا.

كلينياس: وما ذاك؟

الأثيني: إن الله هو كل شيء، وبينما تدبر لنا الصدفة والظروف تحت رعايته كل أحداث الحياة، فإننا يجب أن نسلم بوجود شريك ثالث أكثر خضوعًا وإذعانًا هو المهارة والحذق. وهكذا تراني أعتبر أنه ليس بالشيء القليل القيمة أن يتعاون حذق الملاح مع الظروف خلال العاصفة، ألست ترى الأمر كذلك؟

كلينياس: أراه كذلك بالطبع.

الأثيني: والآن يتمشى نفس الشيء جيدًا مع الأحوال الأخرى. وهكذا يجب أن نسلم بنفس الشيء أيضًا بالنسبة للتشريع، فإذا أجزنا تواجد الظروف المحلية الضرورية لاستيطان سعيد، فإن في مثل هذه الجماعة تفترض سلفًا بالضرورة ظهور مشرع حقيقي.

كلينياس: ذلك فوق كل شيء.

الأثيني: وهكذا يصبح مَن لديه الحذق المطلوب في أي إمكانية من الإمكانيات التي عيناها، وقد وجد نفسه عارفًا تمامًا أي صورة من صور الحظ يرجوها؛ لأنه سوف لا يكون معتمدًا على شيء آخر بجانب حذقه الخاص.

كلينياس: ذلك مؤكد.

الأثيني: وهل يستطيع بغير شك أي أصحاب المهن التي أشرنا إليها أن يخبرونا إذا ما سألناهم ماذا يرجونه؟

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وشبه معقول إذَنْ أن يستطيع ذلك أيضًا المُشرِّع.

كلينياس: شبه معقول.

الأثيني: إننا سنوجه إليه الكلام على ذلك النحو، (تعالى إذَنْ أيها المُشرِّع وأخبرنا أي شيء يجب أن نقدمه لك، أعني أي ظروف اجتماعية، إذا ما كان توفير هذه الظروف لك سيجعلك قادرًا على أن تصب جماعتك في القالب المطلوب بجهدك الخاص).

كلينياس: وترى ماذا عسى أن تكون الإجابة الصحيحة؟

الأثيني: وهل تدرك أننا نتكلم باسم المُشرِّع؟

كلينياس: أجل.

الأثيني: إذَنْ هاك الجواب، سيقول: (أعطني جماعة ما يحكمها حاكم مستبد، ولكن ليكن ذلك الحاكم شابًّا له ذاكرة واعية، وسريع القدرة على التعلم، وصاحب مزاج، وشجاعة ونفس سامية. وإذا كان لكل هذه المزايا أي قاعدة، فإنه أيضًا يجب أن يضاف إليها أن تكون مصحوبة في نفس الحاكم بشيء أشرنا إليه من قبل، كرفيق لا غنى عنه من أجل كل عناصر الخير.

كلينياس: أظن يا ميجالوس أن ما يعنيه صاحبنا بهذه الصحبة هو العفة. أتراني محقًّا يا سيدي؟

الأثيني: نعم يا كلينياس، العفة بالمعنى العام للكلمة، لا بذلك المعنى السامي المفروض الذي يمكن أن يقال فيه عن العفة نفس ما يقال عن الحكمة. إنها صفة

خلقية ظاهرية، نراها في الأطفال والحيوانات المجردة عندما لا يستطيع البعض منها أن يلجم نفسه عن اللذات، بينما يكون للبعض -كما قلنا- صفة لها قدر كبير عندما تنفصل عن الخيرات الأخرى المتنوعة. أتراك معي بغير شك؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسن جدًّا، فحاكمنا الأوتوقراطي يجب أن يكون موهوبًا، شأنه في ذلك شأن من ذكرناهم، ذلك إذا كان مقدرًا للجماعة أن تنشئ دستورًا يشيع السعادة في حياتها بأقصى ما يمكن من سرعة ونجاح. وأنا أؤكد لك أنها ليست هناك، ولا يمكن أن يكون هناك، أي طريقة أحسن وأسرع في وضع أساس الدستور.

كلينياس: كلا يا سيدي، كيف، أو بأي حجة يستطيع الإنسان أن يقنع نفسه بصدق مثل ذلك المبدأ؟

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ من المؤكد أنه من السهل تمامًا أن يرى الإنسان أن من الطبيعي أن يكون الأمر كذلك.

كلينياس: قل ثانيًا ما هي النظرية؟ أنقول إن هناك حاكمًا أوتوقراطيًّا، وإنه يجب أن يكون صغيرًا وعفيفًا سريع التعلم، وصاحب ذاكرة واعية ونفس شجاعة سامية؟

الأثيني: ويجب أن تضيف أن يكون ذا حظ سعيد، أعني في نقطة واحدة أن يعاصره مشرع ممتاز جمعت بينه الصدفة، وبهذه الصدفة الواحدة يتحقق دعم الله لغرضه من الإنعام على الجماعة بجزيل نعمائه، وبأقصى ما عنده. وأحسن شيء ثانيًا، أن يكون هناك زوج من مثل ذلك العاهل المسيطر. والشيء الثالث الأحسن، وهو الأصعب نسبيًّا، أن يكون هناك الكثيرون منهم، والعكس بالعكس.

كلينياس: إن أحسن حكومة هي التي تنبع -وفقًا لما فهمت منك- من الأوتوقراطية، ذلك بشرط أن يكون هناك مشرع، بلغ حد الكمال، وحاكم له خلق مهذب، وسيكون الانتقال إلى هذه الحكومة سهلًا على الخصوص وسريع في هذه الحالة، بينما هو أقل

سهولة وسرعة إذا كانت الحكومة أوليجارشية (حكومة الخاصة). أليس ذلك هو ما تعنيه؟ بل إنه سيكون أقل سرعة وسهولة في حالة الحكومة الديموقراطية.

الأثيني: مطلقًا. إن أكثر نقط البدء حضورًا هي الأوتوقراطية، وأفضل ما يليها هو الملكية الدستورية، وأفضل ما يلي ذلك للمرة الثانية، هو نوع من الديموقراطية، أما الأوليجاركية، فينبغي أن تأتي في المقام الرابع لأنه يتوفر فيها أكثر عدد من الأفراد ذوي النفوذ والقدرة على التأثير، ولاحظ أن الظرف المناسب لها أن ما يتاح -وفقًا لما نرى- عندما يخرج من الطبيعة مُشرِّع حقيقي تتيح له الصدفة المشاركة في نوع من السلطة مع أكثر الأفراد نفوذًا في المجتمع. هذا بينما يتوفر ذلك العنصر الآخر في الأوتوقراطية على نحو أقل عددًا ولكن أعظم قوة مما يهيئ الظروف المناسبة والفرصة الجديرة بتحقيق ثورة سريعة وميسورة.

كلينياس: ماذا؟ إنه أكثر مما نستطيع متابعته.

الأثيني: ومع ذلك فقد حدثت هذه الواقعة سابقة -إذا لم أكن مخطئًا- أكثر من مرة. ولكن قد يكون أنك لم ترَ ولا صديقك على الإطلاق، مجتمعًا يحكمه أوتوقراطي.

كلينياس: يجب أن أقول إنه ليست لي رغبة شخصية في أن أقوم بشيء مثل ذلك.

الأثيني: إنك إذا فعلت، فإنك ستلاحظ بالتأكيد المعالم التي تكلمت عنها في المبدأ.

كلينياس: أي معالم.

الأثيني: إن الحاكم الأوتوقراطي الذي يرغب في إحداث تغيير في إيقاع الحياة العامة ليس لديه، من العمل ما هو متعب أو ما يحتاج إلى أمد طويل؛ إذْ عليه فقط أن يبدأ بشخصه الخطوات الأولى على الطريق، سواء كان ذلك الطريق الذي يقود الجماعة فيه سبيلًا إلى الفضيلة أو إلى الرذيلة، ويجب في المبدأ أن يضرب المثل بسلوكه الخاص، وأن يقرر أي الطريقين أهلًا للثقة والامتياز، وأيها غير أهل للذك، وأن يدين بالعار كل جموح في نواحي السلوك المختلفة.

كلينياس: ولكن لماذا نفترض أن بقية الجماعة ستسارع إلى اتباع مثال ذلك المضلل بذلك المزيح من الإقناع والقسر؟

الأثيني: آه أيها الأصدقاء حذارِ من أن تقنعوا أنفسكم بأن هناك أي طريقة أسرع أو أسهل لتغيير قوانين الجماعة من القدرة الشخصية المتمثلة في من بيدهم السلطة، فاليوم لا توجد طريقة، ولن تكون هناك طريقة غدًا، ليس الأمر أننا سنجد هناك الصعوبة أو الاستحالة، إن الصعوبة الحقيقة إنما تقوم في حدوث شيء يُعتبر غير عادي تمامًا في كل مجرى التاريخ، ولكنه لا يحدث دون أن يجلب معه للجماعة التي يحدث فيها عددًا لا نهاية له من النعم.

كلينياس: والآن تجدني مشوقًا لمعرفة ما عسى أن يكون ذلك الشيء.

الأثيني: إن إيقاظ الهوى الإلهي وغرسه بما فيه من عدالة وعفة في أعماق أشخاص يشغلون أعلى المناصب كالملوك مثلًا، أو في رجال لهم ثروة، أو في أسرة على قدر خارق من التبريز، أو في شخص يستعيد الناس فيه صفات نستور **Nestor** الذي قيل إنه سما على جميع معاصريه بصفته أكثر مما سما عليهم ببلاغته. ولقد حدث ذلك كما يقال لنا في عصر طروادة، -ولو أن ذلك لم يعرف قط في عصرنا- وإذا كان الأمر كذلك كما يحتمل، وإذا كان مثل ذلك الرجل قد وجد، أو سيوجد فيما بعد، أو هو موجود الآن بيننا، فكم تكون حياته مباركة، وكم تكون حياة مَن يستمعون للكلمات التي تخرج من هاتين الشفتين مباركة؟ وقد نستطيع أن نقول نفس الشيء عن القوة في كل صورها. وعندما تمتزج القوة العظمى في شخص واحد بالحكمة والعفة، فهنا، ومن دون شروط أخرى يمكن تصورها: تلد الطبيعة أفضل الدساتير ذات أعظم القوانين. وهكذا قد يمكنك أن تعتبر هذه الإشارات السماوية مثالًا بحجم البرهان القائل «لو أنه من الصعب -من ناحية- أن نحصل على قوانين جيدة، فإن الأمر من ناحية أخرى، وبشرط أن تقع الأحداث فقط كما أقول، يكون أسرع وأسهل طرق التطور.

كلينياس: ولكن لماذا؟

الأثيني: افرض أننا طبقنا المثل على مدينتنا وحاول أن تشكل قوانينها في خيالنا كما يلعب الكبار كلعبة الصغار[٢].

كلينياس: فلنمضِ إذَنْ للأمام ولنأخذ هدنة تقينا كل المعوقات.

الأثيني: يجب أن نتوسل بالطبع إلى الله كي يكون معنا، فلعله يسمعنا ويخف إلى نجدتنا برحمته ولطفه ونحن نؤسس ونبني مدينتنا ونشرع قوانينها.

كلينياس: آمين.

الأثيني: أرجوك أي نمط من الدساتير تقترح أن نفرضه على مجتمعنا؟

كلينياس: وماذا تعني بذلك؟ إنه يجب أن تمنحنا قليلًا من الوضوح. أترمي إلى أن تكون ديموقراطية أم أليجاركية، أم أرستقراطية أم ملكية؟ من المؤكد أنه لا يمكنك التفكير في الأرستقراطية، إنني وصديقك على الأقل لا نثق فيها إلا نادرًا.

الأثيني: تعالوا إذَنْ وقولوا أي هذه الأسماء يمكن أن يعبر عن دستوركم الخاص؟ وأنا مشوق لأن أعرف أيكم أكثر استعدادًا للإجابة.

ميجالوس: ألا يحتمل أن يكون الأعدل هو أن أبدأ أنا بالكلام، ما دمت الأكبر سنًّا؟

كلينياس: نعم أظن ذلك حقًّا.

ميجالوس: ولِمَ يا سيدي؟ إنني عندما أتأمل دستورنا اللاسيدوموني فإني لا أستطيع في الحقيقة أن أخبرك توًّا أي الأسماء هو الأنسب، إن له بالفعل ما يجعله شبيهًا بالأوتوقراطية (ذلك أن سلطة حكامنا في الحقيقة، ومن عجب، أوتوقراطية، ولكني أراها أحيانًا شبيهة بأفضل الجماعات ديموقراطية، وإنه ليكونن تناقضًا رأسيًّا أن ننكر أنها أرستقراطية، بينما نجد فيها مع ذلك مظهرًا للملكية التي تمتد طوال عمر الملك، وهو النظام الذي تؤكد البشرية، كما نؤكد نحن، أنه أقدم نظام بين هذه النظم.

وعندما توجه إليَّ السؤال فجأة –كما حدث– فإني، كما أقول، لا أستطيع في الحقيقة أن أذكر بالتحديد لأي أنواع هذه الأنماط من النظم ترجع.

كلينياس: وأجد نفسي مثلك في نفس الحيرة، وأنا أعجز تمامًا عن أن أحدد بثقة شخصية دستورنا الكنوسي بالقياس إلى واحد منها.

الأثيني: ذلكم يا أصدقائي لأنكم تستمتعون بالدساتير الحقة، بينما الأنماط التي أشرنا إليها ليست بدساتير، وإنما هي مجرد مقررات استُعبد بها الناس بفضل سيطرة أجهزة مركبة، ويستمد كل ما هو مقرر منها مضمونه من العامل المسيطر. ولكن إذا كان على جماعة ما أن تأخذ اسمها من مثل هذه الناحية، فإن الطريق السوي هو أن نسميها باسم الإله سيد العقلاء.

كلينياس: وأي إله هو؟

الأثيني: ربما كنت في حاجة لأن أزيد قليلًا في استخدام الأمثلة إذا كان عليَّ أن أجيبك الإجابة التي تطفئ ظمأك.

كلينياس: وإذَنْ فذلك هو الطريق الذي يجب أن نسلكه، أليس كذلك؟

الأثيني: بالتأكيد، ولِمَ لا؟ إنهم يقولون إنه في عصر كورنوس، وقيل زمني المجتمعات التي تكلمنا في تأسيسها، كانت هناك صورة أقدم من الحكومة الراسخة القدم، وصورة سعيدة للغاية، تنعكس في حكومات عصرنا الراهن.

كلينياس: وإذَنْ يجب أن أقول إنك يجب بالتأكيد أن تقص علينا نبأها.

الأثيني: مؤكد فذلك رأيي الخاص، وذلك هو نفس السبب الذي من أجله جئت بها في حوارنا.

كلينياس: ذلك أمر جد واجب، ولا شك سترى كم هو سديد، فإنك ستحسن صنعًا بذكر القصة كاملة.

الأثيني: يجب أن أفعل ما نقترح. إذ وفقًا للتقاليد التي نقلت إلينا، وفي عصر السعادة والنعيم، كانت حاجات الحياة موجودة في وفرة وغير مرغوب فيها، ولقد قيل لنا إن السبب كان هذا: لقد كان كرونوس على علم بالطبع، وكما شرحنا، بأنه ما من بشر قادر على أن يمارس قيادة غير مسؤولة دون أن يمتلئ وينتفخ بالكبر والتعجرف وعدم التقوى. ولشعوره بذلك منح جماعاتنا كملوك وحكام أرواحًا لا رجالًا، أي كائنات ذات طبيعة إلهية سامية، تمامًا كما زلنا نفعل بالمثل مع قطعان الشاة، وغيرها من الحيوانات المستأنسة الأخرى، إننا لا نطلق الثيران لتدير شؤون الثيران، أو الماعز لتدير شؤون الماعز، إننا ونحن أفضل ما في نوعها (النوع الحيواني) نعمل بأنفسنا كسادة لها. وقد فعل الله نفس الشيء رحمة منه بالناس. فقد أقام علينا ذلك النوع السامي الرفيع من الأرواح التي أخذت على عاتقها رعايتنا على نحو لا يحقق لذواتها الدعة بقدر ما يحقق لنا الراحة، ويفيض علينا رحمة وسلامًا، ويمنحنا القانون السديد والعدل الصميم، ويزود عائلاتنا بالوفاق الداخلي والسعادة. هكذا تقول لنا القصة، وهي تعلمنا بحق أنه عندما تكون الجماعة تحت حكم إنسان لا إله، فإن أعضاءها لا يجدون ملجأ يهرعون إليه فرارًا من التعاسة والشر، ولذلك يجب –وذلك هو المغزى– أن نفعل أقصى ما نستطيع لنعيد ثانيًا حياة عصر كورنوس، ولذلك يجب أن نأمر أهل بيوتنا الخاصة، وأعضاء جمعياتنا العامة بالمثل، أن تطيع العنصر الخالد فينا، وأن نطلق اسم القانون على وظيفة العقل[٣]. ولكن عندما يكون هناك شخص واحد في نظام أولوجارشي أو ديموقراطي، عندما تكون هناك نفس موكلة بلذات الأفراد وشهواتهم، وتتحرق جاهدة لإشباعها، نفس لا تستطيع أن نحتوي ذاتها، وواقعة في قبضة وحش لا يشبع ولا يتوقف: عندما يقوم مثل ذلك الإنسان فيطأ بقدمه القانون ويأتمر بأمر فرد أو جماعة، فإن الأمل في الخلاص يتبدد كما قلت توًّا، ذلك هو ما أقول يا كلينياس، وعلينا أن ننظر إذا ما كان يقنعنا أو لا يقنعنا.

كلينياس: يقنعنا؟ إنه يقنعنا بالطبع.

الأثيني: ولكن هل أنت على علم بالنظرية التي تقول إن هناك نماذج كثيرة من القوانين كما هو الحال في الدساتير. ولقد رأينا من قبل كيف أن هناك نماذج كثيرة من الدساتير من حيث النظرة المألوفة. وأرجو أن تصدقني أن المسألة التي يهددها الخطر الآن ليست بالشيء التافه، ولكنها شيء عظيم الخطر. ولنعد ثانيًا إلى السؤال الخاص بمستوى الخطأ والصواب. إن هدف قوانينا يجب أن يكون فيما يقال ليس الحرب ولا السلام ككل. ومهما يكن من أمر الدستور الموجود، فإن القانون يجب أن يعمل في صالحه، وفي تأمينه الدائم ضد الفساد والتعفن، وأحسن طريقة لتعريف العدالة الحقيقية هي أن نقول:...

كلينياس: نقول ماذا؟

الأثيني: نقول إنها مصلحة الحاكم.

كلينياس: يجب أن تشرح ما تقول بوضوح أكثر.

الأثيني: وذلك ما سأفعله. إنهم يقولون كما تعلم، إن قوانين الجماعة يصدرها دائمًا مَن بيدهم السلطة.

كلينياس: إنه كذلك تمامًا.

الأثيني: حسن ويقال: «هل تستطيع أن تتصور، أنه عندما يصبح العامة، أو بعض الجماعات السياسية الأخرى، أو حاكمٌ مستبدٌّ إذا أردت، عندما يصبح هؤلاء وفي يدهم السلطة العليا: هل تتصور أن ذلك الجانب المنتصر يمكن أن يسن بموافقته الخاصة، قوانين تهدف لأي هدف أساسي غير تدعيم صالحه الشخصي في دوام سلطته».

كلينياس: كلا بالطبع.

الأثيني: وإذا خالف أحد هذه القوانين، فإن مَن سنَّها يعاقبه لانتهاكه حرمة العدالة؛

لأن العدالة تعني عنده القوانين.

كلينياس: هكذا يجب أن أفهم.

الأثيني: وستصبح هذه القوانين في جميع الظروف هي العدالة، من أجل هذه الأسباب.

كلينياس: نعم، وتبعًا لذلك البيان.

الأثيني: وذلك في الحقيقة أحد مبادئنا السابقة عن السلطة.

كلينياس: مبادئ؟ أي مبادئ؟

الأثيني: لِمَ تلك الادعاءات لحق السلطة التي عرضناها؟ فلقد وجدنا الآباء يدعون حق السلطة على أبنائهم، والأكبر سنًّا على الأصغر، والكريم المولد على وضيع الأصلي، ولقد تذكر أن هناك عددًا آخر من الدعاوي المتبادلة وغير المناسبة، ولقد كان ذلك بالفعل أحد ما في القائمة، ولقد لاحظنا أن بندار تناول صولجان السلطة العليا، حسب تعبيره، كما لو كان ذلك هو العدالة الطبيعية.

كلينياس: نعم وذلك بالتأكيد ما سبق أن قلناه.

الأثيني: والآن فلنرَ إلى أي جانب علينا أن نستودع جماعتنا، لأنه هنا موقف تكرر مرارًا في الحياة العامة قبل الآن.

كلينياس: وأي المواقف هو؟

الأثيني: بعد النزاع على السلطة يحتكر الجانب المنتصر تصريف الشؤون العامة لنفسه كليًّا بحيث لا يترك أي جزء مهما يكن أمره من الوظائف للمقهور، أو حتى الأولاد المقهورين وتمضي كل جماعة لترقب الجماعة الأخرى وهي تعمل بروح من الفهم الحسود المتمرد، الذي يرمي الفوز بالوظيفة بواسطة البعض مع تذكر الأخطاء الماضية، ومثل هذه الجماعات التي هي بالطبع متنازعة، لا تمثل حكومات دستورية،

كما أن القوانين بقدر ما تكون بعيدة عن صالح الجماعة كلها، لا تكون قوانين حقيقة، ذلك لأننا نقول إن الأفراد الذين يعملون من أجل الجماعة (الطائفة أو الحزب) يشكلون التعصب وليس الوطنية، وما يسمونه بحقوقهم ليس إلا كلمات فارغة، والسبب فيما نقول هو أنه لا يجول ببالنا، -أنت وأنا- أن نمنح الوظائف في مجتمعك، لأي إنسان من أجل ثروته أو من أجل امتلاكه لشيء له بعض المزايا المشابهة كالقوة البدنية، أو طول القامة، أو مركز الأسرة. إنه، وفيما نرى، ذلك الرجل الأكمل في طاعته للقانون الموضوع، ذلك الرجل الذي يأخذ انتصاره على زملائه المواطنين هذه الصورة، إنما هي ذلك الذي ينبغي أن نقلده عمل وزير الآلهة[٤]، بحيث نعطي المركز الأعلى لمن يقف من هذه الناحية في المقام الأول، والمركز الثاني لمن يقف في السباق في المقام الثاني، وتخصيص المراكز الباقية بالمثل لمن يلي من التلاميذ حسب ترتيبهم. وإذا كنت قد دعوت ما نسميه بالسلطات وزراء القانون، فليس ذلك من قبيل استعمال الأسلوب القصصي، إنما جاء ذلك لأني مقتنع بأن كيان الجماعة يعتمد في قيامه أو هدمه أكثر مما يعتمد على أي شيء آخر. وحيثما ساد القانون باعتساف، أو بطلت سيادته وابتذلت، حيثما نجد الخراب محلقًا فوق رأس المجتمع، وحيثما وجدنا القانون هو الحاكم على أصحاب السلطة، وهم خدمته المتواضعون، بينما نجد الخلاص وكل ما ينعم به الله على الجماعة من نعم.

كلينياس: ذلك صحيح يا سيدي، وصحيح بالله وإنك لتملك بعد النظر الذي يفرضه سنك.

الأثيني: إن المرء ليكون على أقصى ما يمكن من قصر النظر بالنسبة لهذه المسائل في شبابه، بينما يصبح في شيخوخته على أقصى ما يكون من بعد النظر بالنسبة له[٥].

كلينياس: نعم في الحقيقة.

الأثيني: حسنًا وما هي خطوتنا الثانية؟ ألا يجدر بنا أن نفترض أن مستعمرينا هم

هنا في الريف أمام أعيننا، وتوجه بقية الحديث لهم شخصيًّا.

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: سأقول لهم: «يا أصدقائي إن الله كما يقول عنه المثل القديم، يمسك بيديه أول ونهاية ووسط كل الكائنات، وإنه ليمضي قدمًا وفي استقامة إلى هدفه في مملكة الكون، وتسير إلى جانبه دائمًا آلهة الحق، وهي القاضي بالنسبة لأولئك الذين يهجرون قانون الله، والسعيد هو مَن يمضي في ركابها بسحنة متواضعة وخاضعة. ولكن ذلك الذي يرتفع به الباطل عن طريق كبرياء الثروة أو الأرومة أو عن طريق حماقة التيه والجمال والشباب بحيث يشتعل كيانه كله من الداخل بالفجور والطغيان، وبحيث لا يحتاج الواحد منهم إلى حاكم أو مرشدٍ، بل يكون هو بالأحرى كفئًا لأن يصبح هو نفسه مرشدًا للآخرين، مثل ذلك الشخص يترك وحيدًا ويهجره الله. وهو سيجر معه تبذله أفرادًا آخرين يشبهونه، وسيشيع اضطرابًا عامًّا بسلوكه المجنون. ولقد يلوح الآن مثل ذلك الشخص للبعض وكأنه رجل عظيم. ولكن لن يمضي وقت طويل حتى نراه لا يقدم للحق أي عدل محدود، وذلك بالهدم الخالص لنفسه ولبيئته ولدولته. والآن ما دام الأمر يجري على ذلك النحو، فماذا يجب على ذي الرأي أن يفعل أو يقترح، وماذا يجب عليه أن يتجنب؟».

كلينياس: الأمر واضح تمامًا، إنه يجب على كل فرد أن يهدف لأن يكون من الجماعة التي تتبع الله.

الأثيني: وأي سلوك إذَنْ عزيز عند الله وعند تابع من أتباعه؟ إنه لسلوك واحد، يتلخص في قاعدة واحدة قديمة هي القاعدة القائلة: إن «الشبيه عندما يكون ذا وزن يحب شبيهه». ذلك أن الأشياء التي لا وزن لها، لا يمكن أن يحب بعضها الآخر، ولا أن يحبها مَن يمتلكونها، والآن أقول إن الله وحده هو الذي يعتبر بحق، وبالنسبة لي ولك «مقياس الأشياء ككل»، بل أقول بصدق أكثر أيضًا، وكما يقولون، «الإنسان»،

وإذَنْ فذلك الذي يحبه ذلك الكائن، يجب أن يصبح على النحو الذي يكون به في أعلى درجات القوة، وبمقتضى ذلك الحوار، يصبح العفيف بيننا محبوبًا من الله لأنه شبيه به، بينما لا يكون غير العفيف شبيهًا بالله فيصبح على خلاف معه، والحال كذلك بالنسبة للظالم، ونفس القاعدة نراها صحيحة في كل ما عدا ذلك. وأحب أن تلاحظ الآن أنه يخرج من هذه القاعدة قاعدة أخرى، هي فيما أرى أعظم القواعد وأصدقها، وأعني بها أن أمجد شيء بالنسبة لرجل الخير وأنسبه وأجداه من حيث سعادة الحياة، نعم، بل وأجدها امتيازًا، هو أن يضحي رجل الخير ويصبح على صلة قوية دائمة بالسماء، من خلال ما يقدم من صلوات وقربانات وكل أنواع العبادات، ويكون الحال بالنسبة لرجل الشر على النقيض الصريح لذلك. ذلك لأنه غير نقي النفس، بينما الآخر، أي رجل الخير، نقي. والله لا يقبل عن حق -ولا الخيرون- إطلاقًا، هدية من النفس الدنسة، وهكذا نرى ما تفعله السماء بالنسبة لعديم التقوى ليس إلا ما يسبب له الكد والكدح والعناء. بينما ما تفعله دائمًا للورع النقي هو شيء لائق ومناسب. ذلك إذَنْ هو الهدف الذي يجب علينا أن نرنو إليه، ولكن ماذا ندعو السهام التي ستنطلق باستقامة إليه؟ وماذا نسمي الآلة التي ستنطلق منها هذه السهام؟ حسنًا، إنني أقول بادئ ذي بدء إن التقوى والورع سيلحق بهما عن حق مهانة إذا ما أضفى على آلهة العالم السفلي شرفًا يتلو شرف آلهة الأوليمب، وإذا كان رعاة الدولة وحماتها من الآلهة الأسوياء، أولئك الذين هم أفضل من يلي آلهة الأوليمب. وأنصار الدولة من الآلهة المعبودة والمساوين لهم، والذين يأتون في المقام الثاني بعد أفضلهم، والذين هم في الجانب المضاد لليمين، بوصفهم مكرسين لهم أي للقوى التي أسميناها توًّا.

وبعد هذه الآلهة يستطيع ذو الرأي الرشيد أن يقدم عباداته للأرواح، ثم للأبطال، وأنا أضع في المقام الثاني صور الآلهة التي ترعى أهل بيت كل إنسان، إذ يجب أن تكرم وفقًا لتوجيه القانون. ونصل الآن إلى الشرف الذي ينبغي أن يُضفى على الآباء وهم ما

زالوا أحياء. ويطالب الدين هنا بالسداد الحق لذلك الدين الموغل في القدم والقدر، والذي هو أكثر التزاماتنا قداسة. إنه يأمرنا بأن نحصي كل ما لدينا، وكل ما نملك، ونضعه في خدمة مَن وهبونا الحياة والنشأة، وأن نلبي حاجاتهم بأقصى ما نملك من قدرة، بالمال أولًا، ثم بالجسم ثم بالعقل، كتعويض عن دين من العناية والعمل الأليم الذي قام به الآباء من زمن بعيد لتأمين شبابنا، ذلك العمل الذي ينبغي أن يتحول الآن إلى جهد طيب يبذل من أجلهم في شيخوختهم وحاجياتهم الملحة. ويجب علينا زيادة على ذلك، أن نحرص طوال حياتنا على وجوب توفير قدر من الاحترام والتوقير لهم بين قومهم. ذلك أن الكلام باستخفاف قد يجلب عليهم هلاكًا ثقيلًا. ولآلهة الحق رسولها المعني نمسس **Nenmesis** المكلف بمراقبة الحال. ولذلك يجب أن نخضع لهم ونذعن عندما يكونون في غضب، ونصرف عنهم لذة الغضب بالكلمة أو بالفعل واثقين أنه من الطبيعي بالنسبة للأب الذي يظن أن ولده قد أخطأ في حقه أن ينفعل غاضبًا غضبًا غير عادي، ولكن عندما ينتهي أجل الوالدين، فإن أفضل شيء لهما هو الدفن المتواضع المحتشم. ذلك أنه يجب ألا نقتدي بالتقليد، تقليد الأبهة والفخفخة المعتادة، ولا أن نقصر دون ما كانت عليه عادة آبائنا الأولين في دفن آبائهم. كما يجب على الواحد منا أن يحافظ على نفس القاعدة، ذلك بأداء الشعائر السنوية المهذبة التي تحمل الولاء للذين رحلوا عنا. ويجب عليه قبل كل شيء أن يكرم الذين لقوا ربهم في كل وقت، وذلك بالاحتفاظ بذكراهم حية في نفوسنا، وننفق من أجلهم ما يتناسب مع ما منحنا الحظ من قدرة. وإذا ما فعلنا ذلك، ووضعنا حياتنا في ذلك الإطار، فإننا سنجني جميعًا ثمرة فعلنا من السماء ومن القوة العليا، وسنمضي خلال معظم حياتنا في أحلام مشرقة، أما بالنسبة لواجبنا نحو الأطفال والأقارب ونحو الأصدقاء وزملائنا المواطنين، وكذلك واجبنا بالمثل نحو الأعمال التي تتسم بسمة الخدمات الكريمة للغرباء، بل ومن علاقتنا بهم جميعًا لكي ما تبرئ ذمتنا من أي شيء كما يشترط القانون، فإن علينا أن نزين حياتنا وندخل عليها الانشراح، وسيؤكد

النص الفعلي للقانون في كل ذلك، على رضى السماء وموافقتها: سيؤكد للجماعة منتهى السعادة والرفاهية، آنًا بالإقناع، وآنًا بالتصحيح القهري الشرعي للأشخاص غير القابلين للإقناع. وهنا أيضًا أشياء أخرى ينبغي بل يجب أن يقولها مُشرِّع يتفق عقله مع عقلي، ولكنها غير لائقة أن ترد في صورة دستور، أنا أنصحه بالنسبة لهذه الأمور، بأنه عندما ينتهي من بقية قوله بكل ما له من قوة، أن يعرض عينة على نفسه وعلى مَن سيشرع لهم قبل البدء بالفعل في تشريعه، فعلي أي نحو إذَنْ يمكن أن نرسي مثل ذلك الأمر على أحسن وجه؟ إنه لا شيء أسهل من حصره كله، وكما يمكن أن أدعوه في حدود مختصر واحد، وقد يكون إنه لا يزال في إمكاننا أن نصل إلى نتيجة محدودة، لو نظرنا للأمر على محو ما كذلك النحو.

كلينياس: وما عسى أن تكون هذه النتيجة؟

الأثيني: إنني أود أن تصغي الرعية إصغاءً مرهفًا لما يُقدم لها من إقناع يتعلق بالفضيلة، وواضح أن ذلك هو الهدف الذي نرنو إلى تحقيقه من خلال تشريعه.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: حسنًا. فلقد وقر في نفسي أن ما قلناه سيؤدي خدمة تتمثل في الفوز باستماع يفوح منه عبير الصداقة والتمدن، ذلك إذا لم تكن كلماتنا موجهة لسامع أكثر مودة نحونا بقدر قليل، أو حتى أقل من القليل، وأكثر استعدادًا لأن يتعلم، فإنه يكون لنا الحق كل الحق في أن نكون شاكرين ذلك، إنه ليس من السهل أن نجد أولئك الذين يمليون بحماس لأن يكونوا خيرين تمامًا وبكل سرعة، بل ولا أن نجدهم في أعداد كبيرة. ولقد أصبح هزيود حكيمًا بوجه عام من أجل قوله: «إن طريق الرذيلة سهل، ولأنه جد قصير، فإن الناس يقطعونه بغير عرق، ذلك بينما وضع الآلهة الخالدون أمام الفضيلة العرق، وجعلوا الطريق إليها طويلًا وصاعدًا وخشنًا في المبدأ، وإن كان الإنسان عندما يبلغ القمة يستطيع أن يمضي فيه بسهولة بالرغم من كل عقباته».

كلينياس: وذلك قول جميل أيضًا.

الأثيني: نعم وبغير شك. ولكني أقترح أن تضعوا في اعتباركم الأثر الذي تركه حوارنا في نفسي.

كلينياس: إذَنْ دعنا نستمع إليه.

الأثيني: إذَنْ دعونا نوجه ملاحظاتنا إلى المُشرِّع على ذلك النحو.

(أخبرنا بشيء واحد أيها المُشرِّع. إنك إذا كنت تعلم ما ينبغي أن تقوله وتفعله فيجب أن تخبرنا ما هو؟ أليس ذلك واضحًا بالتأكيد).

كلينياس: إنه لكذلك بالطبع.

الأثيني: ولكن ألم نسمعك منذ زمن ليس بالطويل تقول إنه ينبغي على المُشرِّع ألا يسمح للشعراء بتأليف ما يروق لهم من شِعر؟ لأنهم لا يكادون يعرفون أنهم ربما ناقضوا القانون بما يرد في شعرهم من عبث بصالح الجماعة.

كلينياس: يجب أن أسلم بأن ذلك هو الحقيقة.

الأثيني: إذَن افرض أننا سنضع أمامه أمر الشعراء، وأني لأعجب وأتساءل إذا كان من الإنصاف أن نضعها هكذا.

كلينياس: كيف؟

الأثيني: على ذلك النحو «إنها لقصة قديمة أيها المُشرِّع، تلك التي نرويها دائمًا بتزكية عامة من بقية الناس جميعًا. ذلك أنه عندما يستوي شاعر على العرش المثلث الأرجل لعروس الشِّعر، فإن حكمه الصائب يفارقه، ومن ثم يصبح كالينبوع الذي يترك مياهه تندفع بغير عائق، وبما الوصف التمثيلي والتشخيصي يعتبر من جوهر فنه، فإنه يجب في الغالب أن يناقض أقواله الخاصة عندما يصور الشخصيات المتباينة، دون أن يعرف إذا كان الصدق في جانب ذلك المتكلم إن غيره. والآن ليس من شأن

المُشرِّع في قانونه أن يجعل للموضوع الواحد مثل هاتين الحالتين. وإنما عليه في العادة أن يخلص نفسه من إحدى الحالتين في الأمر الواحد. خذ مثلًا أحدًا بالذات من الموضوعات التي خلصت أنت نفسك منها توًّا. إن الجنازة قد تكون إسرافًا وتبذيرًا وقد تكون شيئًا دون المستوى اللائق، وقد تكون معتدلة أو محتشمة، فاختر واحدًا فقط من هذه النماذج الثلاثة، وهو النموذج الوسط، كفريضة عامة وكموضع للثناء المباح، ولكن في حالتي، إذا كان شعري يتناول موضوع امرأة موسرة ووصيتها بشأن جنازتها الخاصة. فإنه ينبغي عليَّ أن أمتدح الإسراف، بينما أمتدح الرجل الفقير المعتدل والمقتصد من أجل نجله. ذلك بينما يكون الرجل ذو المستوى المتوسط والشخصية المحتشمة يكون له نفس الأفضلية التي لك. ولكن لا يكفي بالنسبة لوضعك أن تستعمل كلمة وسط كما فعلت الآن. إذ يجب أن تخبرنا عن ماهية ذلك الوضع الوسط وكيفيته، وإلا فسيكون عليك أن تعترف بأن حالتك لا تصبح بعد قانونًا.

كلينياس: ذلك قول صادق في الحقيقة.

الأثيني: وإذَنْ فهل ليس على مُشرِّعنا المعين أن يضع كمقدمة واستهلال لقانونه بيانًا شارحًا؟ أعليه فقط أن يخبرنا باختصار وخشونة، ما يجب أو ما لا يجب عمله، ويضيف إلى ذلك تهديدًا بالعقاب، ثم يمضي إلى القانون الثاني دون أن يتفوه بكلمة حض أو نصيحة لأولئك الذين يتلقون منه هذه القوانين؟ وذلك مثل ما يفعل نوع من الأطباء معنا عندما ندعوه مرة بطريقة ما، ومرة بطريقة أخرى، ولكن علينا أن نذكر أنفسنا بالفرق بين الطريقتين، ومن ثم سيكون لنا التماس نقدمه لمشرعنا، كما يمكن أن يلتمس الأطفال من طبيبهم أن يوفر لهم أخف أنواع العلاج. أتريد إيضاحًا؟ حسنًا، لدينا أطباء، ولدينا أيضًا مساعدو أطباء نتكلم عنهم كذلك كأطباء.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: إنهم جميعًا يحملون الاسم سواء كانوا أحرارًا أو عبيدًا، يحصلون

معارفهم المهينة بملاحظة أسيادهم، وباتباع توجيهاتهم على نحو تجريبي، وليس على النحو العلمي الذي يحصل به الأحرار فنونهم، ويعلمونه لتلاميذهم، أتوافق على أن هناك هذين النوعين ممن يدعون بالأطباء؟

كلينياس: أوافق بالتأكيد.

الأثيني: وهل لاحظت أيضًا، أنه يوجد بين المرضى في مجتمعنا أحرار وعبيد، وأن العبيد بوجه عام يعالجون بواسطة عبيد يقومون بزيارتهم زيارة سريعة، أو يستقبلونهم في عياداتهم. والطبيب من ذلك النوع لا يقدم قط للخادم شرحًا لما يشكو منه، ولا يسأله عن أي وصف، إنه يقدم له نصيحة تجريبية عليها مسحة المعرفة المعقولة وعلى النحو الخشن المقتضب الذي يتعامل به الدكتاتور، ثم يمضي بعد ذلك في سرعة محمومة إلى الخادم الثاني الموجود. وذلك هو النحو الذي يشرح به سيده الطبيب، أما الطبيب الحر الذي يعود الأحرار في الغالب، فإنه يعالج أمراضهم بالغوص في الموضوع غوصًا كاملًا، وبطريقة علمية جاعلًا المريض وعائلته موضع ثقته. وهكذا يتعلم شيئًا من المرضى، ويوجه في نفس الوقت السقيم بأقصى ما يملك من طاقة، وهو لن يكتب تذكرته الطبية حتى يفوز من المريض بالمساعدة، وعندما يتحقق له ذلك الفوز فإنه يهدف بثبات إلى استرجاع الصحة الكاملة للمريض بإقناعه بضرورة الإذعان والتسليم (بمقتضيات العلاج). والآن أي الطريقتين هي الأفضل للحمية الجسمية، طريقة الطبيب أم طريقة الموجه؟ أهي تلك التي تحدث نفس النتيجة بعملية مزدوجة، أو هي تلك التي تستعمل عملية واحدة، هي أسوأ العمليتين، وتملأ الناس غيظًا وحمقًا؟

كلينياس: كلا يا سيدي فالطريقة المزدوجة أفضل من الأخرى بكثير.

الأثيني: وإذَنْ فهل تحب أن تأخذ في الاعتبار الطريقتين، المزدوجة، والمفردة وذلك من حيث تطبيقهما على التشريع نفسه؟

كلينياس: أحب ذلك بالتأكيد.

الأثيني: وإذَنْ فإني أسألك ماذا سيكون أول قانون يسنه مُشرِّعنا؟ أليس من الطبيعي أن يبدأ بقانون ينظم المرحلة الأولى من مراحل تكوين الجماعة؟

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وأول مرحلة في تكوين أي جماعة، هي بالتأكيد الالتئام والاتحاد الزوجي.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وإذا قلنا أن نحدس إنه إذا كان يراد للتشريع في أي دولة أن يكون صحيحًا وسليمًا فإنه يجب أن يبدأ بقانون الزواج.

كلينياس: أوافق على ذلك تمامًا.

الأثيني: إذَنْ فدعنا أولًا نوضح ذلك القانون في صورة مبسطة. إنه يمكن أن يهدف إلى بعض النتائج مثلًا.

على الرجل أن يتزوج عندما يصل إلى سن الثلاثين وقبل أن يصل إلى الخامسة والثلاثين، معتقدًا أن هناك إحساسًا يشارك فيه النوع الإنساني في قضية الخلود، وجائزة جعلتها الطبيعة مرغوبة منا جميعًا في كل صورة من صورة من صورها، ذلك أننا نرغب في أن نحرز صيتًا وفي ألا نرقد في قبورنا بغير اسم يخلفنا. وهكذا أصبح جنس الإنسان تواقًا مساويًا للزمن ورفيقًا له ومرتبط به في وحدة لا انفصام لها. ويتمثل الخلود في ذلك الأسلوب، فبتتالي الأجيال يظل الجنس البشري هو نفسه مشاركًا للخلود بالتوالد. لذلك تقضي التقوى قضاء قطعيًّا يمنع الرجل من حرمان نفسه من تلك النعمة وذلك الفضل بفعله الخاص، كما يفعل ذلك الذي يحرم نفسه بملء إراداته بألا يشغل فكره بالزوجة والأولاد. وإذَنْ مَن يطيع القانون لا تثريب عليه، ولكن بالنسبة لذلك الذي لا يطيع ويبلغ الخامسة والثلاثين دون أن يتزوج، فيجب أن

يدفع غرامة سنوية قدرها كذا وكذا من المال، وذلك حتى لا يعتبر ما هو فيه من وحدة وانعزال منبعًا ينهل منه وينعم، كما ينبغي ألا ينال حظًّا من الشرف العام الذي يؤديه من آن لآخر والصغار للكبار، ولقد سمعت ذلك القانون موضوعًا إلى جانب ذاك، وأصبحت الآن مهيئًا للحكم بوجه عام ما إذا كان ينبغي على قوانيننا في أقل تقدير، وهي تربط على ذلك النحو بين الإقناع والتهديد، أن تكون ذات طول مضاعف، أم ينبغي أن تحصر نفسها في التهديد فقط، وتكون بذلك ذات طول واحد.

ميجالوس: إن تفضيل الاختصار هو على الدوام طريقنا اللا كوني، ولكن إذا ما كان لديَّ أمر بأن إقرار هذين القانونيين من قوانينك الأفضل، أرى بالأحرى أن هذين القانونين من قوانينك سيكونان بالأحرى ذوي فاعلية في مدينتنا، فإن صوتي سيكون مع الأكثر إسهابًا وطولًا، وسيكون اختياري في الحقيقة نفس الشيء بالنسبة لأي قانون على ذلك النحو، ذلك إذا كان كل من طرفي الاختيار ممكنًا. لكن ينبغي ألا ننسى أن اقتراحاتنا الحاضرة تحتاج إلى تأييد صديقنا كلينياس أيضًا ما دامت هي مدينته التي تقترح تبني مثل هذه القوانين التي قد نشرعها؟

كلينياس: شكرًا على كلماتك يا ميجالوس.

الأثيني: ولِمَ؟ لقد كانت إثارة المناقشة حول عدد من المقاطع شيئًا عقيمًا تقريبًا. والحق أنها النوعية التي يجب أن تُكافأ لا الطول ولا الاختصار، إنها كيفية النوع الواحد من القانون الذي أشرنا إليه توًّا، تلك التي تكون ذات أثر مضاعف وممتاز في الاستعمال، وذلك عند المقارنة بغيره. ولقد قلت الآن ومنذ هنيهة، إن ما أوضحناه عن نوعي الأطباء كان أمرًا متناقضًا تمامًا. ولكن بالرغم من أن أحدًا من مُشرِّعينا لا يلوح أنه لاحظ أنهم يعتمدون كلية في عملهم على أداة واحدة، بينما هناك أداتان مفيدتان هما الإقناع والإرغام، وذلك بقدر ما تسمح به حاجة الجماهير إلى التعليم. إن السلطة لا تتطعم أبدًا بالإقناع وهي تقوم بالتشريع، إنهم يعملون بالإرغام المزيف،

ولا يزال هناك في رأيي، ورب السماء، أمر لازم للقانون، ولكن أحدًا على العموم، وفي الحقيقة، لا يكترث به.

كلينياس: أرجو أن تخبرنا ماذا عسى أن يكون ذلك الشيء؟

الأثيني: لقد كشفت عنه العناية الإلهية في مناقشاتنا اليوم. ومنذ أن بدأنا حديثنا أفضى بنا مطلع الصبح إلى الظهر، ووصلنا إلى هذه التعريشة البهيجة وكانت كل مناقشاتنا قاصرة على القوانين، ومع ذلك فإني أتصور أننا الآن فقط قد بدأنا الكلام فيه. ذلك أن كل ما قلناه من قبل لم يكن غير مقدمة للقوانين. والآن لماذا أقول ذلك؟ إنني أقوله لأني ينبغي أن ألاحظ أن الحوار والصوت المنطوق من أي نوع، لهما مطلعهما ومقدماتهما، كما أستطيع أن أقول، وهذه تزود الأداء التالي بمدخل منهجي مفيد. إن المقدمات الرفيعة والدقيقة الصنع تسبق ما يُسمَّى بالقواعد فيما يتعلق بالقيثارة وبالتأليف الموسيقى بوجه عام. بينما الأمر في حالة ما نعتبره بالقواعد الحقيقة وأعني بها قوانين الجماعة، فلا أحد إطلاقًا ذكر اسمها أو ألف أو نشر شيئًا من ذلك النوع. فمن المسلم به أن أمرًا كهذا لا وجود له. ولكن مناقشتنا الحالية فيما أعتقد تشير إلى أنه موجود. وإن ما تأثرت به الآن كقوانين ذات طول مضاعف ليس فيما أظن صحيحًا تمامًا. إنها تحوي شيئين في نفس الوقت، القانون، والمقدمة الخاصة به. إن الغرض الدكتاتوري المنطوق الذي قارناه بالتذاكر الطبية لطبيبنا العبد قانون غير صالح، بينما كل ما سبقه، وهو الإقناع كما سماه ميجالوس، هو في الحقيقة شيء مقنع، ولكنه يعتبر مقدمة بحكم سماته البيانية. ذلك أنني أجدني قد حصرت كل ذلك الحوار الذي نطق به صاحبه بنغمة الإقناع، وذلك كي ما أهيئ أسماع مَن ينقلون قوانين المُشرِّع لاستقبال ما يفرضه عليهم، أي لاستقبال قانونه بروح الصداقة والدماثة المتصلة، ومن أجل ذلك السبب بالذات، يجب في -رأيي- ألا تسمى -كما يجب- باسم آخر. إنها ليست نص القانون، ولكنها مقدمته، وستسألني إذَنْ، ماذا أقترح لمتابعة هذه الملاحظة؟ إنني أود أن يبذل المُشرِّع عناية ثابتة بألا يترك قانونه ككل، أو أقسامه

المتنوعة، بغير مقدمات مدخلية. ذلك لأن هذا يكون سببًا في خلاف كبير كما وجدنا في المثالين اللذين كانا موضع اعتبارنا.

كلينياس: وأنا أيضًا قمين بأن أحث مشرعًا يفهم عمله على أن يؤدي العمل على ذلك النحو وليس على نحوٍ آخر.

الأثيني: أنا موافق تمامًا بالنسبة لذلك. إن لكل القوانين مقدماتها، وكل مَن يبدأ التشريع يجب أن يقدم لكل قسم منها بمقدمة مناسبة للموضوع كله، ذلك أن ما سينطق به ليس بالأمر التافه، والفرق كبير بين الحال في أناس يتذكرون القانون بوضوح، أو لا يتذكرونه، ولكننا نخطئ إذا ألححنا على ضرورة وجود مقدمة للقوانين البسيطة -كما تسمى- والقوانين الكبيرة، إذ الحق أن المرء لا ينبغي أن يتناول كل أغنية أو كل قول على ذلك النحو. صحيح أن هناك مقدمات في كل الأحوال، ولكن علينا ألا نستفيد منها فائدة واحدة. إذ يجب أن نترك الأمر للمتكلم أو المتغني أو المُشرِّع ليستعمل حكمه الخاص في كل حالة.

كلينياس: إنني أوافقك تمامًا، ولكن أرجو يا سيدي ألا ننفق وقتًا أكثر في التلكؤ، دعنا نعود إلى حوارنا بادئين إذا سمحت، بما ذكرت منذ لحظة، ولو أنه ليس مثل المقدمة المعترف بها. دعنا نعيد الأمر كله ثانيًا -كما يقولون في المباريات- بإصابة ثانية أفضل انطلاقًا من مفهوم أننا لم نعد نؤلف حوارًا عارضًا، وإنما نؤلف مقدمة، أقول دعنا نبدأ بالموافقة على أننا نعد مقدمة. أما بالنسبة لعبادة الآلهة ولخدمة أسلافنا، فإن ما قيل فيه الكفاية، ولكن يجب أن نحاول مزيدًا من تتبع المشروع حتى تشعر أن كل مقدماتنا كاملة تمامًا، وهنا وليس قبل ذلك، تتالي القوانين الحالية.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، إن مقدمتنا، كما وافقنا الآن، قد عالجنا فيها موضوع الآلهة والقوى الثانوية، والأجداد الأحياء منهم والأموات، وأنت تريد مني، كما فهمت منك أن ألقي بعض الضوء على أجزاء الموضوع التي لم نمسها بعد؟

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: إنه من المناسب في المقام الثاني، ومما يحقق أقصى ما لهم من صالح مشترك، أن يبذل كل من المتكلم والسامعين أقصى ما لديهم لاستكمال تعليمهم الخاص، وذلك بالتأمل في واجباتهم، نحو ما يبذل من جهد أو تراخٍ بالنسبة لكل ما يتعلق بالنقل والجسم والمادة. ومن هنا كانت هذه بغير شك، ولا شيء غيرها، هي الأمور التي يجب أن نتكلم ونسمع عنها بعد ذلك.

كلينياس: ذلك قول جد صادق.

* * *

هوامش الكتاب الرابع

(١) تقول الأسطورة إن الجزية السنوية كانت سبعة شبان من النبلاء وسبعًا من الشابات يُقدَّمون فريسة للوحش **Mirotaum**.

(٢) أرجو أن يلاحظ القارئ هنا مصداقًا لما قاله الأستاذ تيلور من أن الحرارة القوية التي يتكلم بها أفلاطون عما يمكن أن يتحقق على يدي حاكم أوتوقراطي ومهذب وإلى جانبه مُشرِّع ملهم من سعادة للمجتمع، بعكس أحلام أفلاطون وآماله وتجربته التي مر بها يدعم القول بنسبة القوانين إليه.

(٣) بوصفه ممثل إله غير منظور.

(٤) سبق أن قال إن القانون هو صوت الله، وإذَنْ فالوظيفة هي في خدمة الله.

(٥) لعله يقارن هنا بين أحكامه في الجمهورية وما جاء به في القوانين.

* * *

الكتاب الخامس

الأثيني: فلتنصتوا إذَنْ، أنتم جميعًا يا مَن كنتم تصغون الآن إلى حديثنا عن الآلهة وأوليائنا المحبوبين. إن كل ما يملكه الإنسان بعد آلهته، وأكثر الأشياء عنده ألوهية، وما يخصه هو نفسه بأجلى صدق، هو ما نعني به نفسه. ومن حيث ما يخص أي إنسان من أشياء، نرانا دائمًا إما نوعين، نوع أفضل وأسمى خُلق ليحكم، ونوع أسوأ وأحط خُلق لكي يخضع، وإذَنْ يجب على الإنسان دائمًا أن يفضل تلك التي تحكم بمقتضى ما لها من شرف، على تلك التي عليها أن تخضع، وإذَنْ فعندما طلبت من الناس أن يكرموا نفسهم الخاصة، وأن يضعوها في المقام الثاني بعد الآلهة، وهم حكامنا وسادتنا، والقوى التي تليهم، كان مطلبي (أو نصيحتي) صحيحًا. ومع ذلك فيمكن أن أقول: إنه ما من أحد يكرم نفسه تكريمًا صحيحًا، وإن كان يحلم بأنه يفعل ذلك. إنني أعتبر أن الشرف أو تكريم النفس شيء إلهي طيب ولا يمكن أن يلصق به أحد شيئًا فشيئًا، ومن يظن أنه يسمو بنفسه عن طريق الكلام والهدايا أو الخضوع والابتسام، بينما هو لا يجعل منها طوال ذلك الوقت شيئًا أفضل مما كانت، يستطيع أن يحلم بأنه يكرمها، ولكنه لا يفعل في الحق لها شيئًا، فمثلًا، وبصراحة، أيمكن أن يتحول الرجل إلى مجرد غلام، قبل أن يعد نفسه قادرًا على الكلام في كل شيء، وأن يكرم نفسه -كما يتصور- بذلك الملق، ويجيز لها أن تعمل أي شيء ترغب فيه؟ والآن، فإن ما نقرره حاليًا هو أنه بذلك المسلك يلحق بها الضرر، ويحول بينها وبين الشرف والتكريم، ذلك بالرغم من أننا أمرناه بوضعها من حيث المقام بعد الله.

والأمر بالمثل عندما يلقي امرؤ باللوم على الآخرين بسبب أعماله السيئة العديدة وبسبب أخطر وأكثر ما يصيبهم من سوء حظ، لا على نفسه، معتبرًا نفسه دائمًا بريئة من الأخطاء، وذلك على سبيل التوقير، أو ما يتصوره لنفسه، وليس في ذلك تكريم للنفس بل إنه لشيء بعيد عن ذلك. إنه الضرر. ثم هو عندما يكلف باللذات متحديًا تحذير المُشرِّع وما يستحسنه، فهو لا يكرم نفسه وإنما يشينها، وهو يدنسها بذلك بما يجلب لها من تعاسة وندم، ومن الناحية الأخرى، عندما لا يجعل امرؤ نفسه من الصلابة بحيث تحتمل المصاعب المنشودة والمخاوف، والآلام، وأنواع المعاناة، بل يخضع ويستخزي ويضعف، فإن ذلك الخنوع منه والتسليم لا يجلب شرفًا، لأن كل مثل هذه السبل تعود بالعار والشنار على النفس. ثم عندما يحسب امرؤ أنه من الخير أن نحيا بأي ثمن، فإن في ذلك أيضًا ما يلطخ النفس، إنه الخضوع والتسليم لما في الأعماق، أعماق النفس، هو ذلك الذي يؤدي إلى اعتبار العالم غير المنظور شرًّا خالصًا، ذلك بينما ينبغي أن يقاوم الإنسان بنجاح مخيلته بعقله من خلال برهان قوي فحواه أنه لا يعرف حتى إذا كان أشهر وأعظم خير لنا قد لا يكون في منحه إيانا آلهة هذه الأرض، ثم إذا فضل أحد الجمال واللباقة على الخير، فإن ذلك يكون ليس أكثر من أقصى تدنيس حقيقي للنفس؛ لأن ذلك الاعتبار يجعل الجسم أكرم وأشرف من النفس، وذلك هو أشد أنواع الزيف، إنه ليس شيء مولود فوق هذه الأرض أكثر شرفًا من الجانب الإلهي. وذلك الذي لا تُملي عليه الخيلاء شيئًا غير ذلك عن نفسه، لا يعرف نفاسة ذلك الذي يمتلكه ويحتقره. ثم عندما يتحرك المرء شوقًا إلى الثروة المكتسبة عن طريق وضيع، أو لا يكون متقززًا إذا ما فاز بها، فإنه لا يكرم نفسه تكريمًا حقيقيًّا بمثل هذه العطايا والمنح، وإنه لبعيد، وبعيد جدًّا عن ذلك. إنه يبيع كنز الخير بكيس من العملة، ولكن كل ما على الأرض وما في جوفها من ذهب ليس بالبديل الذي يعادل الخير، ولكي نوجز ذلك كله في كلمة واحدة نقول: إن كل مَن لا يحفظ نفسه ويصونها وهو يواجه كل الأخطار من كل ما في قوائم المشرع، وما يعتبره وضعًا

رديئًا، ويمارس بكل قوته كل ما في القائمة المضادة لقائمة الأشياء الحسنة والجميلة، فهو لا يدري أن الإنسان بكل مثل هذه الطرق، إنما يلطخ بالعار الدنس والتشويه الشنيع أكثر الأشياء ألوهية فيه، وهي نفسه. ولا أحد منا، في الحقيقة، أو هم قليل من يصدرون الحكم المرير، وكما تقول العبارة، على العمل الشرير، وأعني به الحكم بأن الإنسان ينمو مثل أولئك الذين نموا من قبل أشرارًا، وهو كشبيه ينمو بحيث يتجنب الأخيار من الناس، وأحاديث الخير، ويقطع ما بين نفسه وبينهم، وينهج نهج النوع الثاني، ويلزم ذلك النوع في تبعية مخلصة، ومَن يتعلق بمثل أولئك لا يستطيع أن يفعل أو يتقبل من الفعل إلا ما يستطيع الناس من ذلك النوع فعله بالطبع أو قوله. وليست هذه الحالة إذَنْ حكمًا؛ لأن الحكم مثل العدل، شيء خير وطيب، إنه ليس إلا انتقامًا، ليس إلا الصدى السيئ للعسف والجور والظلم، ومن يلقي هذه الحالة يشفي مثل ذلك الذي لا يلقاها، وأحدهما لا يجد شفاء لمرضه، والآخر ينأى بنفسه عن تخليص آخرين كثيرين. ولكنا نعتبر الشرف قائمًا، وفي إيجاز، في المضي وراء الأحسن والسيئ الذي ربما أمكن إصلاحه إلى حد يصبح معه على أحسن ما يمكن، إنه لا شيء إذَنْ من كل ما يملك الإنسان، هو سريع بالفطرة في الابتعاد عن الشر والإثم كالنفس، ذلك أنها تتبع أثر الخير الأعظم، وتفوز به، وتمضي بقية الحياة في رحابها، ولذلك أعطينا النفس المقام الثاني في الشرف.

أما الثالث فيجب أن يكون واضحًا تمامًا أنه الشرف اللائق بالجسم، ولكن ينبغي أن نسأل ثانيًا ماذا لدينا من خيرات متنوعة، وأيها صحيح، وأيها زائف، وها هنا عمل لمُشرِّعنا. وأحسب أنه سيقترح أنها هي هذه وأمثالها، إن الجسد الجدير بالتكريم ليس هو الجميل، ولا القوي، ولا الممتلئ صحة، ولو أن الكثيرين قد يرون ذلك. ثم هو ليس بالشيء الذي يضاد ذلك. ذلك لأن الجسد الذي هو وسط في كل هذه النواحي، هو أكثرها إلى حد بعيد وأكثرها سلامة بالمثل. ذلك أن أحد النوعين يجلب الغرور والتغطرس على نفس الإنسان، بينما بجلب النوع الثاني الألفة الزائدة

والخنوع. والأمر بالمثل بالنسبة لإحراز الثروة وغيرها من الممتلكات، إذ يجب أن تقاس بذلك المقياس. وأقول كقاعدة: إن الإفراط في مثل كل هذه الأشياء يولد الضغائن والفتن العامة والخاصة، وشتى أنواع النقائص والخضوع. دع الناس لا يطمعون في الثروة من أجل أبنائهم كي ما يتركوهم في رخاء ونعيم، لأن ذلك ليس في صالحهم بالنسبة للصغار، وأكثرها توفيقًا هو الوضع الذي لا يغري بالملق ولا يكون في نفس الوقت مفتقرًا إلى الضروريات. ذلك لأن هذا الوضع يحقق التوافق التام والانسجام، ويطرد الآلام من حياتنا. إنه ينبغي أن نترك أطفالنا أغنياء لا بالذهب، بل بالوقار والاحترام ونحن نتصور الآن أننا سنؤكد ذلك الميراث إذا ما لمنا الصغار عندما يقال لهم: «يجب على الشباب أن يحترم كل الرجال». وسيكون بالأولى على المُشرِّع ذي الحكم الناضج أن يقنع الكبار بضرورة احترام صغارهم، وأن يحذرهم، قبل كل شيء، من أن يرى الصغير أو يسمع أحدهم، يفعل أو يقول ما يشين ذلك، إنه حين ينسى الكبار أدبهم لا يستطيع الصغار أيضًا إلا أن يكونوا على أكثر ما يمكن فسادًا وشرًّا، إن أفضل نهج لتعليم شبابنا وأنفسنا معهم، ليس هو الإنذار والوعيد، ولكنه الممارسة المحسوسة طوال الحياة لكل ما ينبغي أن نحذر منه الآخرين. وإذا كان الإنسان يقوم بشعائر التكريم والاحترام للأقارب، ولكن الأتباع الذين يربطهم به دم مشترك تقربًا للآلهة الأقارب، فمن المعقول أن ينتظر محبة آلهة الولادة، تلك المحبة التي سيكون لها دورها في ولادة أطفاله، أما من حيث الأصدقاء والرفقاء في شتى أعمال الحياة، فإن الإنسان سيفوز بإرادتهم الطيبة إذا هو قدر خدماتهم له بأعظم وأوفر مما يقدرونها هم أنفسهم، وإذا هو حسب ما يقدمه من عطف ورحمة للأصدقاء والرفقاء أقل مما يحسبونها هم أنفسهم. وفيما يتعلق بالمدينة ومواطنيها، فإن أفضل رجل، وأفضلهم إلى حد بعيد، هو ذلك الذي يضع الاعتقاد في الانتصار في خدمة قوانين وطنه قبل أي نصر أو فوز أوليمبي أو انتصار أي نصر في الحرب أو السلم، وهو ذلك الذي كان طيلة حياته الخادم الأمين لهذه القوانين فوق الناس

جميعًا. أما بالنسبة للأجنبي، فيجب أن نتذكر أن للعهود قداستها الخاصة، والحق أننا ربما استطعنا القول بأنَّ إجرام أجنبي في حق أجنبي آخر، يقارن بالإثم في حق المواطنين، ويجلب انتقام الله على نحو أكثر مباشرة. ذلك أن الأجنبي، وهو بغير أصدقاء أو أقارب، له الحق الأكبر في الرحمة الإنسانية والإلهية. ومن هنا كان القادر على الانتقام على تمام الاستعداد لمساعدته، ولا أحد أقدر على ذلك مثل الإله أو الروح الذي يحمي الغرباء كوزير زيوس أكسنويس **Xenois**[1]، ويا لها إذَنْ من عناية تفيض شوقًا تلك التي يجب على المرء ذي البصيرة أن يأخذ نفسه بها حتى يبلغ نهاية حياته وهو بريء من الذنوب حيال الغرباء. وأكثر من ذلك فإن أشنع الآثام -سواء ضد المواطنين أو الأجانب- هي تلك التي تُرتكب في حق الضعفاء المتوسلين، ذلك أن الإله الذي يستغيث المتوسل باسمه عندما أخذ وعدًا بذلك، يسهر بعينه الغيورة على المستغيث الذي يعاني، وهو لن يقبل بذلك أبدًا ترك آثام المعتدي بغير انتقام... ولقد قلَّبنا الآن النظر بإنصاف في علاقات المرء بوالديه، وبنفسه، ومملكاته، وبمدينته، وبأصدقائه، وبأقاربه، وبالأجانب وبالمواطنين، وعلينا بعد ذلك في الترتيب أن ننظر على أي نحو ينبغي أن يكون، ليمضي قدمًا في الحياة بثقة تامة. ولقد وصلنا الآن إلى الكلام لا عن نتائج القانون وإنما عن نتائج التعليم من خلال المدح والذم، وما يؤدي إليه ذلك من جعل الناس أكثر انعطافًا وأشد ميلًا نحو القوانين التي علينا أن نسنها. والآن نقول إن الصدق هو من بين المعاني الخيرة، حيث يحتل المكان الأول عند الآلهة، وذلك الذي يبغي السعادة والهناء، أرجو أن يكون قد وهب الصدق من البداية، بحيث يمكن أن يعيش صادقًا أطول ما يمكن. وسيكون ذلك الرجل أهلًا للثقة، أما ذلك الذي يحب الخداع بإرادته فهو غير أهل للثقة، بينما ذلك الذي يحب الخداع بغير إرادة منه يكون أحمقَ، وكل من الاثنين غير جدير بالحسد. ذلك أنه من المؤكد أن الخائن أو الأحمق امرؤ لا صديق له والزمن كفيل بكشف الستار عنه وهو يعد نفسه لوحدة مطلقة في منعطفات عمره في أيامه الأخيرة، وهكذا يعيش منبوذًا من

الرفقاء والأطفال على السواء الأحياء منهم والأموات. إن الشرف جدير بذلك الذي لا يخطئ، أما ذلك الذي لا يكون بحيث لا يحتمل قط أن يقوم غيره بارتكاب الخطأ فهو يستحق شرفًا مضاعفًا بل وما هو أكثر. فقدر الأول قدر رجل واحد، وأما قدر الثاني، وهو ذلك الذي يكشف أخطاء الغير للسلطات فقدره قدر رجال كثيرين. أما ذلك الذي يزيد على ذلك فيبذل محاولة يساعد بها السلطة في عملية القمع، فذلك هو المواطن العظيم والكامل، وسيعلن أنه قد فاز بالفضيلة، ويجب أن نقوم ذلك الترتيب حين نتعرف على العفة والحكم، والصفات الحسنة التي يزود الإنسان بها غيره كما سيتمتع بها في حياته الشخصية، إننا ينبغي أن نعطي أعلى درجات الشرف لمن ينقلها للغير. أما من لا يستطيع أن يعطيها للغير، ولكنه مشوق لأن يفعل ذلك، فيجب أن يبقى في المقام الثاني. أما بالنسبة لذلك الذي يحتكر الأشياء الطيبة ويقصرها على نفسه، ولا يشارك أبدًا صديقًا فيها حتى لو استطاع، فيجب أن نلومه ولكن دون أن نغض الطرف عن الصفة التي يمتلكها. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نبذل كل ما نستطيع لكي نتخلق بهذه الصفة. وسينافس كل الرجال في ذلك الصراع من أجل الفضيلة. ولكن ينبغي ألا يكون هناك تحاسد. ذلك أن الرجل من النوع الذي ينبغي أن ننشده يعمل على النهوض بالدولة، لأنه يجري بنفسه في السباق دون أن يشوش على الآخرين ويعرقل مسيرتهم بأقواله السيئة. بينما الرجل الجسور الذي يتصور أن الافتراء على الآخرين هو الطريق الصحيح لتقدمه الشخصي يبذل جهدًا أقل للوصول بنفسه إلى الفضيلة الحقة، ويكون سببًا في إضعاف شجاعة منافسيه باللوم والعزل غير المناسبين، وهكذا يفسد الجماعة كلها في سباقها نحو الفضيلة ويفعل ما تمليه عليه أعماق نفسه ليحط من شهرتها الطيبة. إن كل امرئ ينبغي أن يكون ذا روح عالية، ولكن ينبغي أيضًا أن يكون على درجة سامية من الدماثة. ذلك أن القسوة وأغلب أو كل الأخطاء التي لا سبيل إلى إصلاحها على يد الغير، إنما يمكن تجنبها فقط بطريقة واحدة هي القتال والردع المظفرين، والتصحيح العابس الجاد. ويستحيل مثل ذلك

الفعل على نفس مجردة من الشعور النبيل الكريم. أما بالنسبة إلى طغيان أولئك الذين يرتكبون الأخطاء القابلة للإصلاح، فينبغي قبل كل شيء أن نكون متأكدين أنه ما من مخطئ يرتكب الخطأ عن رؤية وتفكير، ذلك أنه من من إنسان يمكن أن يقبل أسوأ الشروط على أغلى ما يملك، في أقل تقرير. وأغلى ما يملك كل إنسان -كما قلنا- هو (نفسه). وإذَنْ فلنتأكد من أن أحدًا لا يمكن أن يهدف عن تخطيط هادف، إلى أن يقبل أسوأ الشرور على ذلك الذي هو أثمن شيء يعيش معه طوال حياته[٢]، ومع كل فإذا كان المخطئ أو المسيء هو دائمًا مخلوق يدعو أمره للرثاء، فإن هناك مجالًا للرحمة بالنسبة لمن يكون منهم مريضًا مرضًا قابلًا للشفاء. ذلك أنه يمكن أن نلجم ونستأنس نزواته دون ما صخب كصخب النسوة ولكن يجب ترك العنان للغيظ والغضب بالنسبة لغير ذوي الصلاحية من المخطئين الذين يستعصون على التصحيح، أي الفاسدين بالإطلاق. وذلك هو السبب في أننا نقول إنه يجدر بالرجل الخير الطيب أن يكون ذا روح عالية ودمثًا ومهذبًا وفقًا لما تمليه الظروف. ولكن أفدح أخطاء النفس هو خطأ فطري في أغلب الناس، خطأ يلتمس الجميع العذر في أنفسهم ولا يحاولون بذلك تجنبه، وهو الخطأ المتضمن في المبدأ القائل: «إن كل إنسان هو صديق نفسه بالطبع». وإنه لذلك من الصواب جدًّا والمقبول أن يكون الإنسان كذلك. ذلك مع أن هذا الاتصال القوي بالنفس هو المنبع الثابت لكل حالات العمل السيئ في كل منا؛ لأن عين الحب تكون عمياء عندما يتعلق الأمر بالمحبوب. وبذلك يصبح المرء قاضيًا سيئًا بالنسبة للصواب والخير والشرف، ويصبح أسير الخيلاء بحيث يضفي على شخصه من الاعتبار ما لا يتفق والواقع الحقيقي، بينما إذا أراد المرء أن يكون عظيمًا فيجب ألا ينظر إلى نفسه ولا إلى متعلقاته، وإنما ينظر فقط للعدالة سواء لاحت في سلوكه الخاص أو في سلوك الغير.

ومن نفس ذلك الخطأ ينبع أيضًا الاعتقاد العام بأن الحكمة هي الحماقة الخاصة بالإنسان، وذلك بما ينجم عنها، وبحيث إننا نتخيل أننا ننوع كل شيء عندما لا نكون

نعرف شيئًا، ونرفض أن نسمح للآخرين أن يقوموا بما لا نفهم، من أعمال، ونقع في أخطاء لا يمكن تجنبها عندما نحصل على الصفقة لأنفسنا. وإذَنْ يجب على كل منا أن يبتعد عن حب النفس المتطرف، وليتبع دائمًا خطوات من هم أفضل منه دون أن يصده عن ذلك أي خجل يتعلق بحاله. وهناك أيضًا بعض قواعد مصوغة في الغالب وثانوية، ولكنها ليست من الناحية الصحية أقل من غيرها شأنًا، ولذلك يجب أن ترسب بالتكرار في الذهن، لأنه –كما يمكن أن يقال– حينما نفقد المياه بالتشرب. يجب أن يكون هناك دائمًا من السكب ما يحقق التوازن، والذكر هو عملية السكب التي تعوض ما نفقد من الحكمة. وذلك هو السبب في أنه يجب أن يكون هناك كبح للدموع وللضحك اللذين يأتيان في غير موضعهما. ويجب على كل منا أن يدعو زميله كي ما يعمل بروح اللياقة التي تتطلب عدم الإظهار المطلق لكل فرح أو حزن متطرف كلما مر علينا نسيم الحظ مرورًا عادلًا، أو دارت علينا الأقدار ونهضت في وجه مشرعينا جبال من المصاعب، وليكن أملنا الثابت في الله الذي سيخفف ما يلم بنا من كدر وعناء بفضل ما يمنحنا من بركة ويبدل من بعد عسر يسرًا، وإنه برعاية السماء يكون العكس تمامًا، هو دائمًا الشيء الحق، فيما يتعلق بنعمتنا. وهذه هي الآمال، وهي وما يشبهها التأملات التي يجب أن يعيش فيها كل منا دون أن يدخر ألمًا في اللهو والجد، كي ما يجعلها محفورة في ذاكرة جاره على قدر من اليقين، وفي ذاكرته الخاصة. ولقد عالجنا على نحو طيب تمامًا، ما لدى الآلهة ليقولوه عن النظم التي يجب أن نكون قد أقمناها، كما عالجنا الخلق الشخصي الذي ينبغي أن يتطلع إليه الجميع. لكن لم نطرق حتى الآن باب الاعتبارات الإنسانية الخالصة، مع إن ذلك من واجبنا، ذلك أننا إنما نخاطب البشر لا الآلهة، وليس من شيء أعمق في فطرته، بالنسبة للإنسان كاللذة والألم والرغبة. إنها، كما نقول –نفس السلوك، أو نفس الأوتار، التي نعتمد عليها اعتمادًا كليًّا لا سبيل إلى أن تتجنبه كل طبيعة فانية. فعلينا أن نمدح الحياة النبيلة ليس فقط بوصفها الأعلى من حيث جمال الشهرة، بل

من حيث إنها الأعلى أيضًا إذا تذوقها الإنسان ولم يهبط بها وينحط في أيام شبابه بالسير فيما نسير فيه جميعًا، وهو سيادة اللذات على الآلام طوال الحياة. فإذا كان الأمر كذلك بالتأكيد، وإذا كان التذوق قد تم فقط على النحو الصحيح، فسيسهل الإيضاح وضوحًا كبيرًا، ولكن ما هو الطريق الصحيح؟ ذلك ما يجب أن تعرفه فيما سنرى من حديث. إن ما يلي هو السطور التي يجب أن نسير معها ونكتشف بالمقارنة النسبية لحياتي اللذات والآلام، إذا كانت إحداها موافقة بالطبيعة لتكويننا، وإذا كانت الأخرى غير موافقة، إننا نرغب في اللذات، ولا نختار الألم ولا نرغب فيه. ولقد نرغب في حالة محايدة بين اللذة والألم كبديل للألم، وإن كانت هذه الحالة لا ترغب كشيء ينوب عن اللذة، ونحن نرغب في قليل من الألم مع مزيد من اللذة، ولا نرغب في لذة أقل مع مزيد من الألم. ولا نستطيع أن نقدم سببًا معينًا عن رغبتنا في حالة من التوازن المتساوي بين الاثنين. وكل هذه الموضوعات تؤثر على اختياراتنا المتعددة، أو تتركها بغير تأثير، بسبب كثرة ترددها، وعظمتها، وسعتها، وما فيها من مساواة، بل والشروط التي تناقض هذه النواحي في أثرها على الرغبة. وإذَنْ فكل ذلك بوصفه على ذلك النحو من الترتيب الذي لا يمكن تجنبه، فإن الحياة التي تشمل مشاعر متعددة، وعريضة، وجادة، من كلا الجانبين، هي حياة مرغوبة، وإذا كان هناك إفراط في اللذات فإنه لا يكون مرغوبًا إذا كان الإفراط في الجانب الآخر، ثم كانت هناك حياة تقل فيها المشاعر من النوعين، وغير جديرة بالاعتبار، وذات مستوى منخفض من الحدة، فإنها تكون غير مرغوبة إذا زادت فيها الآلام، ولكنها تكون مرغوبة في الحالة المناقضة. أما بالنسبة لحياة يكون فيها الميزان متعادلًا، فيجب أن نقف إلى جانب ما صرحنا به مبكرًا، ذلك أننا نرغبها بقدر ما تكون مشتملة على ما يجذبنا، ولكننا لا نرغبها إذا كان ما يسود فيها يثير الاشمئزاز. ولذلك يجب أن نعتبر حياتنا محصورة في هذه الحدود، كما يجب أن نرى أي نوعَي الحياة هو طبيعي بالنسبة لرغبتنا. ولكن إذا تكلمنا دائمًا عن أنفسنا كراغبين في موضوع آخر غير هذا الذي سبق الكلام عنه، فإن هذه الحال

تكون ناشئة عن الجهل والتجربة الناقصة للحياة الفعلية.

فأي أنواع الحياة هناك؟ وكم نختار منها بعد أن نستعرض المرغوب فيها وغير المرغوب؟ إنه يجب أن يكون هناك انتفاء مستند إلى قانون مفروض، إذا كان اختيار النهج الذي يجمع بين السار والجذاب إلى جانب الفضيلة والنبل، قد يؤدي إلى تحقيق سعادة إنسانية رفيعة؟ إننا سندعو بالطبع حياة العفة واحدة، وقد نعد حياة الحكمة واحدة أخرى، وحياة الشجاعة واحدة ثالثة، وبالمثل حياة الصحة، وهكذا نجعل أربعة من الكل، ويمكن أن نقيم في مقابله أربعة نماذج أخرى، هي الحمق، والجبن، والتهتك، والمرض. والآن سيكون حكم مَن هم على علم بحقائق الأمور، إن حياة العفة هي حياة متصلة الدماثة والرقة، وهي تقدم لنا من الآلام واللذات ما هو غير حاد ولا مثير؛ لأن أهواؤها ورغباتها ليست مطلقًا بالمستعرة، ولكنها معتدلة، بينما أهواء ورغبات التهتك دائمة التهور والطيش، وهي شديدة الآلام والملذات، وتؤدي رغباتها العريضة وأهواءها الصاخبة إلى الجنون آخر الأمر، أما حياة العفة فاللذات تفوق فيها الآلام بينما يحدث النقيض في حياة التهتك، حيث تتجاوز الآلام اللذات من حيث العظم والعدد والتزاحم. ومن ثم ينتج عن ذلك بالطبع، وعلى نحو حتمي، أن الحياة الأولى هي الأكثر لذة وسرورًا، بينما الثانية هي الأكثر ألمًا[٣]، وبذلك يغدو مَن يختار الحياة السارة غير حر في اختيار سلوك متهتك، ولقد اتضح في الحال، إذا ما كان استدلالنا الحالي سليمًا، إن المتهتك يعمل حتمًا ودائمًا ضد إرادته الخاصة. والسبب في أن أغلب الناس يعيشون غير أعفاء هو دائمًا الجهل، أو الافتقار إلى السيطرة على النفس، أو العاملين معًا في آن واحد، ونفس الشيء يجب أن نقوله عن نهجي الحياة في الصحة والمرض؛ إذ توجد في كليهما اللذات والآلام ولكن اللذة تسود على الألم في الصحة، بينما يحدث العكس في المرض. وموضوع اختيارنا الآن بين أنواع الحياة، ليس هو الاحتفاظ بسيطرة الألم. ذلك أن الحياة التي قررنا أنها الأكثر لذة هي الحياة التي تكون فيها السيادة للجانب الآخر، وسنتمسك إذَنْ

ونصر على أن حياة العفة تقدم نوعي الشعور في كم أقل وجرم أصغر، وتركيز هين أكثر من حياة التهتك، ونقول مثل ذلك في حياة الحكمة مقارنة بحياة الحماقة، وبحياة الشجاعة مقارنة بحياة الجبن، ولكن ما دامت تلك التي أسميناها أولًا في كل حالة، تعلو فيها اللذة على خصمها الذي يعلو فيه الآلام، وتنتصر بذلك حياة الشجاعة على حياة الجبن، وحياة الحكمة على حياة الحماقة، مما ينتج عنه أنواع الحياة في مقابل أنواعها الأخرى، فحياة العفة والشجاعة والحكمة والصحة أكثر لذة وسرورًا من حياة الجبن والحماقة والتهور والمرض، وبالاختصار فإن حياة الاستقامة البدنية والفكرية أكثر لذة من حياة الفساد والفجور، ذلك إذا أغفلنا ما تسمو به بما نحصله عن طريقها من جمال واستقامة وفضيلة وشهرة عادلة. ومن ثم ينتج عن ذلك أن مثل هذه الحياة تجعل صاحبها أسعد إطلاقًا في حياته وبغير تحفظ من حياة خصمه. وهنا يمكن أن يتوقف حوارنا كمقدمة لتشريعنا.

ويجب أن يأتي التصنيف نفسه أو ربما كان الأصدق أن نقول إنه تخطيط لقانون مدني. والأمر الآن كالحال في نسيج أو أي قطعة من شيء منسوج، فالسدي واللحمة لا يمكن أن يتشكلا من نفس الخيوط، فماذا يجب أن تكون أرقى في نوعها، إذ إنك تعلم أنها يجب أن تكون أصلب وعلى درجة معينة من المتانة، بينما يمكن أن تكون اللحمة رخوة وذات ليونة مناسبة... حسنًا، ذلك المثل الذي أوضحناه يرينا أنه يجب أن يكون هناك بعض أنواع التمييز المماثل بين المواطنين اللذين سيشغلون وظائف القضاء والمآمير، أولئك الذين اختبرناهم بالتعليم اختيارًا خفيفًا، وينسحب ذلك التمييز بنحو مناسب على الحالات المتنوعة، ذلك أنك يجب أن تعلم أن هناك شيئين يلزمان في صنع الدستور؛ واحد خاص بشغل الأفراد للوظائف، والآخر خاص بتزويد الموظفين بدليل للقوانين. ولكن قبل أن نطرق أي موضوع من هذه الموضوعات، يجب أن ندخل في اعتبارنا الملاحظات الآتية:

إن مَن يُعنى بقطيع من الحيوانات كراعي الغنم أو البقر أو الخيل أو ما أشبه، لن

يحلم أبدًا بأن يحافظ على القطيع دون أن يخضعه أولًا إلى عملية التنقية الخاصة به. إذ هو سيفصل الحيوانات السليمة عن المريضة والسلالات الأصيلة عن السلالات المهجنة بنقل الثانية إلى قطعان أخرى، ثم يباشر عنايته بالقطيع الأول لأنه يعلم جيدًا أنه ما لم ينقَّ قطيعه على ذلك النحو، فسيلقى عناء لا نهاية له ولا جدوى منه مع أجسام وعقول متخلفة بالطبيعة أو بسوء المعاملة، ذلك فضلًا عما يمكن أن تنقله من شوائب إلى الأفراد السليمة وغير الضعيفة جسمًا واستعدادًا في القطعان المختلفة، ولا يهتم الأمر كثيرًا بالنسبة للحيوانات الدنيا، ولقد ذكرنا عنها ما ذكرنا من أجل التوضيح. ولكن ليكن الاعتبار الأول للمُشرِّع بالنسبة للإنسان، هو أن يكتشف ويشرح طريقة العمل المناسبة للحالات المختلفة، وفي كل معاملاته معه. فمثلًا في عملية التنقية الاجتماعية، يكون الحال هكذا، إن هناك طرقًا كثيرة لإحداث هذه العملية، بعضها رقيق لين، وبعضها حاد، وبعضها الآخر يعتبر أكثرها حدة وأفضلها، وسيكون تحت تصرف مَن يعمل في نفس الوقت حاكمًا أوتوقراطيًّا ومُشرِّعًا، مُشرِّعًا ينشئ مجتمعًا جديدًا وقوانين جديدة بجهد أقل مما تقنع به القوة الأوتوقراطية، ما دام سيصل إلى تحقيق غرضه على نحو أحسن من أجل التنقية بأرق الطرق وأكثرها اعتدالًا إلى حد كبير يجعل من التنقية بألين الطرق ... أحسن الطرق جميعها وهي مثل أقوى العقاقير تأثيرًا، إنها مؤلمة، إنها تلك التي تصحح الموقف بالجمع بين العدالة والانتقام. وتذهب في انتقامها في اللحظة الأخيرة إلى حد الموت أو النفي، مما ينتج عنه في العادة، تنقية الجماعة من أكثر أعضائها خطرًا، وهم كبار الآثمين الذين لا شفاء لهم[٤]. أما الطريقة الأيسر للتنقية، فيمكن وصفها إلى حد كبير كما يلي: إن الأشخاص الذين هم –من أجل العيش– مستعدون لأن يتبعوا قادتهم في الهجوم على كل ما هو خطأ ورديء **Hanenotsor The Hanes**، ويعاملهم المُشرِّع كما يعامل المرض الذي يكمن عميقًا في جسم الدولة، إذ سنرسلهم للخارج بكل شعور طيب ممكن كإجراء بديل، إذا نحن استعملنا اللغة المهذبة، وتُدعى هذه العملية بالاستعمار،

والآن على كل مشرع أن يعمل تقريبًا على ذلك النحو من المبدأ. ولكن موقفنا الخاص في الصعوبة الحالية لا يزال أقل إتعابًا، إننا لسنا في حاجة إلى محاولة الاستعمار، ولا إلى أي طريقة أخرى عند اختيار ما نقوم به من تنقية، إن لدينا -وكما يقال- ملتقى للمياه المتجمعة في خزان من روافد عديدة، بعضها ينابيع، وبعضها منحدر من قمم الجبال، ونحن نحتاج فقط إلى القيام بمعاناة حذرة لتوفير أعلى درجة من النقاوة للماء المتجمع، عن طريق سحب الماء من أحد الأحواض وصرفه في مجرى آخر إلى حوض آخر. والحق، أن هناك بالطبع بعض المتاعب والخطر في أي مشروع سياسي، ولكن إذا كنا نُعنى الآن بالنظر وليس بالتنفيذ الفعلي، فإننا قد نستطيع أن نعتبر أن اختيار المواطن للوظائف قد تم، وأن نقاوة ذلك الاختيار قد تأكدت إزاء رغبتنا، وسنخضع في الحقيقة النوع السيئ من بين من يقترحون أن يكونوا في مملكتنا المنشودة أعضاء، لاختبار فيه الكثير من التحفظات ويستغرق زمنًا مناسبًا، ونحول بذلك بينهم وبين الوصول إلى ما يريدون. أما الصالح، فسنرحب به بكل أريحية وأدب واطمئنان. ولا ننسى أننا نستمتع بنفس الخط الطيب الذي باركنا وفقًا له تأسيس هيركليد، كما أننا نهرب من القضية القاسية والخطرة المتعلقة باستباحة الأملاك الخاصة وإلغاء الديون، وإعادة توزيع الملكية. وعندما يصبح تشريعًا من ذلك النوع لا مفر منه في مجتمع هرم، فإن التجديد والامتناع عنه تبرهنان بطريقة ما على أنهما مستحيلان. وهناك تترك فرصة لمن هو أكثر بقليل من الرغبات الورعة، والتعديلات الحذرة التي لا تتأثر بسرعة، وذلك بالتقدم البطيء والتدريجي في الاتجاهات الآتية. إذ ينبغي أن يكون هناك دائمًا بين المجددين قسم يمتلك أرضًا واسعة، وله مدينون عديدون مستعدون أن يشاركوا بخبراتهم مع المكروبين بإلغاء الديون وإعادة توزيع الأملاك، فيثبتون بذلك أنهم يحملون اعتبارًا معينًا للاعتدال، ويظهرون اعتقادهم في أن الفقر لا يقوم في الإقلال من أملاك الفرد بقدر ما يقوم في ازدياد الجشع وشدته، وذلك الاعتقاد هو أكثر منابع الأمن الاجتماعي تأكيدًا، وهو أساس متين لما يتلوه من

إقامة أي بناء سياسي رفيع وسامٍ يتمشى مع هذه الشروط، وحيثما لا تكون هذه الشروط سليمة فإن العمل الذي سيتلو ذلك سيكون بالنسبة للسياسي محفوفًا دائمًا بالمصاعب. إن الخطر كما أقول هو من النوع الذي نحن منه أبرياء. والأحسن أن نشرح كيف يمكن أن نكون قد أفلتنا منه، حتى ولو بغير هذه البراءة. ودعنا نقول، ولمرة واحدة فقط، إننا يجب أن نبحث عن سبب ذلك الإفلات في ربط العدالة بالتحرر من البخل؛ إذ ليس هناك طريق للخلاص، ضيقًا كان أو واسعًا على الخطوط الأخرى، ويجب أن نأخذ بالمبدأ كسند لمجتمعنا، وفي الحق أن الملكية يجب أن تُحدَّد بنظام ما يجنب أصحابها تبادل السباب والمهاترة، وإلا فأي إنسان له حظ من ذكاء سيرفض أن يخطو في الموضوع خطوة إذا كان يستطيع أن يحقق ما يشاء عن طريق نظام اجتماعي لسكان يقوم بينهم التحاسد المتبادل، وإذا كان أمام أشخاص مثلنا في هذه اللحظة فرصة أتاحتها العناية الإلهية ليؤسسوا مجتمعًا جديدًا لم توجد فيه بعد عداوات داخلية، فإن جلب مثل هذه العداوات بتوزيع الأرض والمساكن يصبح ربطًا بين الفجور الصريح والحماقة الإنسانية القصوى. فما عسى أن تكون إذَنْ الطريقة الصحيحة للتوزيع؟ إنه يجب أولًا أن نحدد الرقم الكلي للمواطنين بعدد مناسب، ويجب ثانيًا أن نتفق على توزيعهم من حيث عدد الأجسام وأحجامها التي ينبغي أن ينقسموا إليها، وينبغي أن تُقسّم المساكن والأرض بين هذه الأقسام بالتساوي بقدر الإمكان، ويكون كلامنا عن جملة العدد المناسب من السكان أكثر مما يتطلبه الصواب إذا لم تدخل في اعتبارنا الأرض، والجماعات المجاورة، فالأرض يجب أن تكون واسعة تمامًا بحيث يمكن أن يعيش عليها عدد مناسب من الناس ذوي المطامع القنوعة المتواضعة وليس أكثر، وينبغي أن يكون عدد السكان كافيًا لكي يستطيعوا أن يحموا أنفسهم من عدوان الجماعات التي على حدودهم، ولكي يستطيعوا أن يساعدوا جيرانهم إذا هم فشلوا في تحقيق بعض الأهداف. وسنقرر هذه النقاط نظريًّا وعمليًّا بالوقوف على الأرض وجيرانها، ولكن علينا الآن أن نكمل حديثنا عن دليل قوانيننا

بالإجمال، وكتخطيط عام.... ولكي نأخذ العدد المناسب من السكان، سنزعم أن لدينا خمسة آلاف وأربعين من ملاك الأرض، وأنه يمكن تسليحهم للدفاع عما يملكون، وأن الأرض والمساكن موزعة بالمثل بين أفراد ذلك العدد، بحيث سيكون لدينا رجل واحد لكل ملك واحد. ولنقسم ذلك المجموع أولًا على اثنين، ثم على ثلاثة، وسيسمح ذلك العدد بالقسمة على أربعة، وعلى خمسة، وعلى الأعداد الصحيحة التالية حتى العدد عشرة، وأي فرد يعمل كمشرع يجب بالطبع –على الأقل– أن يكون على دراية كافية بالأعداد لكي يفهم أي عدد، أو أي نوع من العدد، سيثبت أنه الأنفع في مملكته بالذات، وبناء على ذلك، سنختار العدد الذي يعطينا أكثر قدر من الأقسام التي يتلو بعضها الآخر في الحال، وبالطبع كل سلسلة الأعداد الصحيحة تقبل القسمة إلى أي عدد، وبأي خارج قسمة. وعددنا ٥٠٤٠ يمكن أن ينقسم لأغراض حربية، أو من أجل أن يناسب أعباء وترتيبات السلام، من حيث الضرائب التي ستُجبى، والتوزيعات العامة التي ستُجرى، إلى ٥٩ خارج قسمة لا أكثر، عشرة منها من الواحد فصاعدًا متتالية، وهذه الحقائق العددية يجب أن يسيطر عليها كلية في فراغهم، أولئك الذين سيجعل القانون من شأن عمله أن يفهموها وهم سيجدونها بالضبط كما فصلتها، ويجب أن يتذكرها مؤسس مجتمع يخلق من المبدأ، أو بتجديد لمجتمع قديم، ذلك أن الأمر فيما يخص الآلهة ومحاربيها، أعني معابدها، يقضي بأن تنشأ هذه المعابد في جماعة معينة، وبأن تكرس هذه المعابد لأي الآلهة أو الأرواح، إذ لا يوجد رجل عاقل يجرؤ على زعزعة الاعتقاد الذي كان كل من آلهة... دلفي ودودونا **Delphi, Dodona** وآمون مصدر إلهامها، أو التي جاءت بها التقاليد من أي نوع من أنواع المظاهر الإلهية، أو مما يروى عن الكشوف الإلهية، حيث إن هذه العقائد قد أدت إلى تقديم القرابين وإقامة الشعائر سواء كانت أهلية وأصيلة أو مستعارة من ارتوريا **Ethruria** وقبرص **Cyprus**، أو أي مكان آخر، والنتيجة هي التقديس بإقامة تقاليد الوحي وبالتماثيل والهياكل والمزارات، ويكون تموين كل منها

(أي كل معبد أو مزار) واقعًا في دائرة اختصاصه المقدسة، وعلى المشرع أن يتجنب أقل تدخل في مثل هذه الأمور، وأن يخصص لكل مركز ظهيره من الآلهة، أو الأرواح، أو الأبطال[٥] كما قد تقضي الحال، وتكون خطوته الأولى في تقسيم الأرض هي أن يعين لكل واحد منهم دائرة اختصاصه بكل ما يتصل بها من حقوق، وسيكون هدفه من ذلك هو أن تكون لقاءات الأقسام المتعددة واقعة في فترات محددة بحيث يمكن أن تتيح فرصًا أخرى لعقد الصداقات المتبادلة، وللألفة والإيناس والتعارف. والحق أنه لا توجد نعمة لجماعة ما تعدل نعمة التعارف المألوف بين مواطن ومواطن. ذلك أنه حيثما لا يسلط الضوء على أخلاق الآخرين، بحيث يبقى ذلك الجانب فيهم مظلمًا، فسوف لا يصل أحد أبدًا إلى المرتبة أو الوظيفة التي يستحقها أو ينال الإنصاف الذي هو حقه العادل. ومن هنا كان على كل مواطن في كل جماعة أن يسعى ويجتهد قبل أي شيء آخر كي ما يبرهن لجميع جيرانه أنه ليس بزائف، وأنه رجل نقي الإخلاص، وليس ممن يفرض نفسه على الآخرين بأي نوع من أنواع التزيف والتضليل. ويجب أن تكون خطوتنا الثانية في ذلك العمل فريدة إلى حد أنها قد تدهشك عند أول سماعك بها، وهي أشبه بتحرك الرجل على اللوح منطلقًا من الخط المقدس، وسيوضح التأمل والتجربة العملية أن المجتمع معرض لأن يستمتع فقط بأحسن دستور ثانٍ[٦]. وقد لا يرضى بعضنا عن مثل ذلك المجتمع، بسبب عدم اعتيادهم على مُشرِّع لا يملك قوة مطلقة، ولكن المنهج المستقيم الدقة هو أن نميز بين أحسن دستور وأحسن دستور ثانٍ وأحسن دستور ثالث، ثم نترك الاختيار بينها إلى اللجنة المسؤولة عن التأسيس. وأنا أقترح –بناء على ذلك– أن نتبنى هذه الطريقة في سيرنا، فنحن سنصف الأحسن. والثاني الأحسن، والثالث الأحسن من الدساتير، وسنترك في ظرفنا الحالي لكلينياس أن يختار من بينها ما شاء، أو سنترك لأي إنسان آخر أن يواجه في أي وقت مسؤولية الاختيار وهو راغب في تجسيد ما يقدره في نظمه الوطنية الخاصة، لكي تصبح ملائمة لذوقه الخاص.

وإذَنْ فالمجتمع الأحسن الأول الذي يملك أفضل دستور ودليل قوانين، هو ذلك الذي يصدق عليه صدقًا تامًّا القول القديم أي (ملكية الأصدقاء هي في الحقيقة ملكية عامة)، فإذا كان هناك الآن على الأرض، أو إذا وجد أبدًا عليها، مثل هذه الجماعة، جماعة فيها النسوة والأطفال وكل الممتلكات أيًّا كانت، وقد اتخذنا فيها كل الوسائل لحذف كل ما تعنيه في الحياة بكلمة سلثلكية، إذا اتخذنا كل ما يمكن لتحويل حتى ما جعلته الطبيعة ملكًا لنا بنحو ما إلى ملكية عامة، أي إذا استطاعت أبصارنا وآذاننا وأيدينا أن تضيء وتسمع وتعمل في إطار الخدمة العامة، وإذا استطعنا جميعًا -وبالإضافة إلى ذلك- أن نستحسن ونستهجن الأمور في توافق كامل، وأن نجعل لذاتنا وآلامنا تصدر من نفس المنبع، وفي كلمة، عندما تفلح الجماعة في جعلها واحدة بالإطلاق، فإن ذلك سيكون علامة ودليلًا على امتياز هذه النظم، وعلى أنه لا يجد ما هو أصدق ولا أفضل منها، فإذا كانت هناك في أي مكان مثل هذه المدينة، التي لسكانها عدد من الآلهة أو أبناء الآلهة فإنهم سيقطنون فيها على ذلك النحو، مستمعتين بكل مسرات الحياة. ومن هنا، فإننا في احتذائنا لذلك الدستور، يجب ألا ننظر إلى جهة أخرى، بل نلصق به، ونجاهد لنقترب منه، كما يمكن أن يكون الحال في مملكتنا كما هو في أيدينا الآن، لو أنه كان قد ولد، فإنه يكون في طرازه أقرب ما يمكن للثبات و...[٧] أما عن الثالث فسنعالجه فيما بعد بعناية من الله ومحبة. أما الآن فما هو، وعلى أي حال، ذلك النظام الذي نتكلم عنه وكيف يمكن أن يصل إلى ما هو عليه؟

دعهم في المبدأ إذَنْ يقسمون المنازل والأرض فيما بينهم، ولا يجعلون الأرض مشاعة بينهم؛ لأن ذلك فوق طاقة مولدهم، ونشأتهم، وتربيتهم، ولكن ليكن التقسيم وفقًا لمثل ذلك التفكير: إن مَن سيكون من حظه أخذ نصيب سيبقى دون المستوى الذي يمكن أن يعتبر فيه القسمة ملكًا عامًّا للجماعة كلها، وما دامت الأرض هي أرض آبائه، فإنه سيتجه إلى الاعتناء بها، وبذلك ينتقل الاعتناء من الابن للأم، لا سيما والأرض هي السيدة الإلهية لبنيها الأموات، وسيكون التفكير على ذلك النحو بالنسبة

للآلهة والأرواح المحلية. ولكي يبقى ذلك المزاج عبر الزمن، يجب أن نمارس ذلك التدبير الإضافي، إذ يجب أن يبقى عدد المواقد التي يقيمها قسمنا الحاضر ثابتًا إلى الأبد، دون زيادة أو أي ارتداد كيفما كان، وسيكون الطريق الآن لتأكيد ذلك في أي مدينة كما يلي: على كل مَن يحرز نصيبًا خاصًّا به، أن يترك من بعده دائمًا، وباختياره الخاص، ابنًا يرثه في المنزل، وليخلفه في عباده آلهة العائلة والمدينة، أحياءً كانوا أو طواهم الموت من قبل، أما عن الأطفال الآخرين فإنه عندما يكون للرجال أكثر من واحد، فدعه يزوج الإناث، كما سيأمره بذلك القانون المطلق حاليًا وليقم بتوزيع الذكور على المواطنين الذين بهم عقم ليصبحوا أبناءهم، ويحسن أن يكون ذلك باتفاق ودي، وإذا لم تكن لرجل ما صلات صداقة مع أحد، أو كانت هناك عائلات ذات نسل عديد للغاية، عندما تكون هناك ندرة في النسل، نتيجة لانعدام الذرية، إذ في كل هذه الحالات يجب أن تدخل أعظم وأسمى المأموريات التي سنخلقها: تدخل في اعتبارها ماذا ينبغي أن تفعل لمقابلة الزيادة أو النقصان، وتحتال بأحسن حيلة ممكنة، للإبقاء على عدد السكان دائمًا عند الخمسة آلاف وأربعين بغير زيادة، وهناك الآن العديد من أمثال هذه الحيل، هناك أساليب لمراجعة المواليد، إذا كان أمرها يجري في سهولة بالغة، وهناك من الناحية الأخرى طرق لإعالة وتشجيع المواليد العديدة، إنما يكون لها تأثيرها في الشباب من ناحية ما يتعلق بالشرف والعار، وما يوجه إليهم من إنذارات في كلمات محذرة من رؤسائهم، مما يجعلها تحقق هدفًا. وإلى جانب ذلك وفي نهاية المطاف، إذا خانتنا كل الوسائل في الإبقاء على عدد كل السكان الآنف ثابتًا، وإذا أدى لقاء الحب إلى تخمة مفرطة في السكان، بحيث نجد أنفسنا ضائعين، فإنه لا يزال بيدنا المحاولة القديمة التي تكلمنا عنها أكثر من مرة، إذ نستطيع أن ننشئ مستعمرات بواسطة أناس لائقين لكن يرتبط فيهم كل من الجانبين بالصداقة والحب، وإذا دهم -على النقيض- مواطنينا فيض من المد، كما يمكن أن ندعوه، فيضان من الوباء، أو إذا أصابهم تحطيم في معركة بحيث يهبط العدد المعين

هبوطًا شديدًا بسبب الموت الذي يحل في غير أوانه، فإننا، وإن كنا لا ينبغي أبدًا إذا استطعنا أن نحوم حول أناس ذوي تعليم وضيع، فإن للضرورة حكمها كما يقول المثل، والإله نفسه لا يستطيع حيال ذلك شيء. فلنتصور إذَنْ أن حوارنا الحالي يحضنا بأنغام شبيهة بهذه: «يا أفضل الرجال: احرصوا على ألَّا تتراخوا في جعل الطبيعة تعود بالأشياء إلى التطابق والتساوي، والوحدة والتناسق، في العدد وفي كل ما يستطيع أن ينتج عنه نتائج طيبة وعادلة. وأنتم مكلفون هنا على الخصوص بـ: أولًا، أن تجعلوا الأعداد المقررة لكم ثابتة في فكركم مدى الحياة، وثانيًا، ألا تتخذوا البيع والشراء المتبادلين وسيلة لتغيير حجم المادة التي خصصت لكم في المبدأ بوصفها نصيبكم المناسب، وإلا ستواجهكم القرعة التي كانت أساسًا للتقسيم، وهي الإله، أو مانح القانون، الذي سيقتص وينزل العقاب بالمذنبين، ذلك أن قانوننا الحالي، أولًا وقبل كل شيء، عندما حذر بأن على كل رجل أن يأخذ نصيه إذا شاء، وفقًا لهذه الشروط، أو أن يتركه، يحتوي أيضًا على ذلك النص، وهو أنه حيثما تكون التربة مكرسة لكل المقدسات، وفضلًا عن ذلك، حيثما يكون على القسيسين والقسيسات أن يقدموا الصلوات مع القرابين من أجل ذلك القصد، فمرة ومرتين وثلاثًا، كل مَن يبيع بيتًا أو أرضًا مخصصة له، أو يشتري مثلهما، سيعاني من العقاب المناسب لفعله، وفقًا للسجلات المكتوبة والمدونة على لوحاته من خشب السرو، مودعة في المعابد، لتكون سجلًا للذكرى تفيد منه الأزمان القادمة. زد على ذلك، أن الرقابة على تنفيذ ذلك القانون، ستكون مهمة الحكام الذين يعهد فيهم دقة النظر بحيث إن ما يحدث من مخالفة، لا يمضي دون ملاحظة، ولكن الآثم في حق القانون والإله يلقى جزاءه في الحال، فأي ثروة من النعم يحققها الآن ذلك التنظيم الذي أوصينا به لأي جماعة تعمل وفق أوامره، إذا كانت مرتبطة بمنظمة تتبارى وتتسابق. لن يعرف الرجل الشرير إطلاقًا هذه الثروة، ولكن إذا شئنا فقط أن نتكلم، فإننا نقول مع المثل القديم، سيعرفها الرجل الذي مر بتجربتها وأُعِدَّ لكي يسلك مسالك الفضيلة. ذلك

مثل هذا التنظيم لا يترك مجالًا كبيرًا لجمع الثروة وسيصبح الناس -نتيجة له، وليس فيهم مَن يحتاج، أو مَن بيده إجازة يجمع بها الثروة عن طريق أي مهنة خسيسة، وكما أن التعبير بالآلية الحقيرة يرد الرجل ذي النفس الحرة، كذلك لن يخنع أحد ويعمل على جمع الثروة بمثل هذه الحيل. وسيمضي أيضًا قانون آخر بهذه التوصيات، فينص على تحريم السماح بامتلاك الذهب والفضة امتلاكًا خاصًّا، ولكن يسمح فقط بعمله دراجة للاستبدال اليومي، مما لا يمكن تجنبه بين أهل الحرف أو أي إنسان يقتضي عمله أن يدفع الأجور على نحو ما لمستحقيها عبيدًا كانوا أو أجانب مستوطنين، ومن ثم سوف نقرر أنه يجب أن يكون لديهم عملة داخلية ذات قيمة داخل الوطن ولا قيمة لها خارجه. أما بالنسبة للعملة الهيلينية المشتركة لمواجهة حاجات المعسكرات والبعثات الخارجية، مثل السفارات وغيرها من الإرساليات الرسمية الضرورية التي يمكن أن يقوم بها إنسان على نحو عاجل ليخدم هذه الأغراض المتنوعة، فيجب أن تمتلك الدولة عملة هيلينية، وإذا اضطر مواطن خاص أن يرحل إلى جهات أجنبية، فعليه أن يستأذن من الحكام قبل رحيله، وإذا بقيت معه عند عودته عملة من أي بلد أجنبيه، فيجب أن يقدمها كوديعة للدولة ويتسلم ما يعادلها بالعملة المحلية، وإذا وجد أنه يخفيها، فيجب أن تُستباح وتُرد لبيت المال، وليكن كل مَن يعلم ذلك ويتستر عليه عرضة مع مستورده -على قدم المساواة- للعنة والتعنيف. ذلك بالإضافة إلى غرامة لا تقل في جملتها عن جملة العملة الأجنبية المستوردة، ولنحرم المهور كيفما كانت المعطاة منها أو المتسلمة في الزواج أو التي تُعطى أثناءه. ولنحرم كذلك إيداع المال عند مَن هو ليس أهلًا للثقة، ولنحرم الإقراض بالربا الفاحش، وليسمح القانون للمقترض بالاحتفاظ بكل من الفائدة ورأس المال، وسيدرك الباحث بحق أن هذه الممارسات هي أفضل شيء للمجتمع، ما دام ينظر إليها في ضوء ما يلي، وما دام يرجعها إرجاعًا ثابتًا إلى مبدئها وهدفها. إذ عليك أن تلاحظ أن هدف السياسي الصالح ليس هو ما يفترضه الكثيرون وهم يقولون إن المشرع الصالح يجب بأن يُعنى

بأن تكون المدينة التي يشرع لها بحكمته، عظيمة بقدر الإمكان، وذات ثراء كبير، وتمتلك مناجم للذهب والفضة، ولها جمع عديد من الرعايا في البر والبحر، وهم يضيفون إلى ذلك، أنه إذا كان مشرعًا من النوع الصحيح، فيجب أن يهدف إلى جعل مدينته خيرة وسعيدة بقدر الإمكان. والآن، فإن بعض هذه النواحي ممكن، والآخر غير كذلك، ومن هنا كان على منشئ الدولة أن يُعنى بالممكن وألا يجعل المستحيل موضوعًا لهدف عقيم، أو موضع محاولة، والحق، أننا إذا ما سقنا الكلام بوجه عام، فإن السعادة تتوقف بالضرورة على الخير بحيث يكون على المشرع أن يربط بينهما، ولكم يستحيل أن يكون المرء ذا ثراء عريض وخير في الآن نفسه. ذلك إذا كنا نعني بذوي الثروة من يحسبهم السوقة ذلك، أي ذلك النفر القليل المستثنى، الذي يملك ما يساوي قيمة نقدية كبيرة، وذلك هو بعينه ما يكون الرجل الشرير أهلًا لأن يمتلكه.

والآن، ما دام الأمر كذلك فإني لا أستطيع قط أن أسلم لهم بأن الرجل الغني هو حقًّا سعيد ما لم يكن أيضًا رجلًا خيرًا، ولكن القول بأن الرجل البالغ الطيبة والخير إلى حد الاستثناء، يجب أن يكون كذلك بالمثل في ثروته، ضرب من المحال المجرد. وقد يسأل أحد: «لماذا كان الأمر كذلك؟». وأُجيب بأن أرباح الاستقامة والجور معًا هما أكثر من ضعف أرباح الاستقامة وحدها بينما تكلفة مَن سينفق بغير شرف وبغير ما يشين ويجلب العار، هي أقل بالنصف من تكلفة من هو مستعد أن يضع ماله في أمور شريفة وعلى نحو مشرف، ومن هنا كان من يعمل وفق الأسلوب المضاد لا يمكن أبدًا أن يصبح أكثر ثروة من الرجل الذي تعتبر أرباحه –العامة– ضعف أرباحه الخاصة، بينما هو لا يتكلف إلا نصف تكاليفه، والآن أحد الرجلين طيب، ولا يكون الآخر رديئًا عندما يكون معتدلًا، وإن كان يمكن أن يصبح عند الحاجة أيضًا رديئًا كليًّا، ولكن لا يمكن أبدًا كما قلت توًّا، أن يكون طيبًا. والحق أن الرجل الذي سيأخذ نفسه بالطرق الشريفة وبغير الشريفة على السواء، والذي سينفق ماله إنفاقًا لا صلاح فيه ولا فساد، وإذا كان معتدلًا فقط ليستفيد، يصبح ذا ثروة، وإن كان الرجل الذي هو

فاسد بالكلية، نظرًا لأنه يعتبر –وفقًا للقاعدة العامة– مبذرًا، هو في الحقيقة فقير جدًّا، بينما الرجل الذي ينفق ماله في أمور شريفة، ولا يحقق أرباحًا إلا من مصادر أمينة، لن يجد الأمر سهلًا لكي يصبح إما ذا ثروة مرموقة، وإما في منتهى الفقر، وهكذا يصبح ما نقول، من أن ذوي الثراء الفاحش ليسوا بالرجال الطيبين، صحيحًا، وإذا لم يكونا طيبين فهم أيضًا ليسوا بسعداء، وكان على قوانيننا أن تضع نصب عينيها جعل الناس على أسعد ما يكون، ومرتبطين ببعضهم على نحو كله محبة وإخلاص. ولكن المواطنين لا يمكن أبدًا أن يكونوا مترابطين على ذلك النحو، إذا كان بينهم الكثير من القضايا القانونية، والأخطاء التي تُرتكب، كلا. بل إذا كانت القضايا والأخطاء أندر ما يمكن، وعلى أتفه مستوى من النتائج. إننا نقول إن مجتمعنا يجب ألا يكون له ذهب وفضة، ويجب ألا يجمع أرباحًا كثيرة من المهن الآلية، أو الربا الفاحش، (أو تربية الأنعام السمينة من أجل المائدة)[٨]، بل يجب أن يسير فقط في حدود ما تسمح به مهنة الفلاحة، وبحيث لا يكون جمع الربح مما يحمل الرجل على نسيان ما من أجله توجد الممتلكات، أي إن الممتلكات توجد من أجل النفس والجسم، وهذان لا يمكن أن يكون لهما أي قدر بغير التدريب الجسمي والتعليم بالمعنى الواسع، وذلك هو الذي من أجله قلنا، وقلنا أكثر من مرة، إن الاهتمام بالممتلكات يجب أن يأخذ أحط مكان في اعتبارنا. ذلك أن الموضوعات ذات الأهمية العامة بالنسبة للإنسان ثلاثة، أحطها وثالثها الميل إلى إحراز الممتلكات عن طريق سليم، وثانيها صالح الجسم، وأولها صالح النفس، والأمر بالمثل بالنسبة للحكومة التي هي موضع اعتبارنا فإنها إذا أضفت على هذه المبادئ تكريمها، فإن قوانينها تكون صالحة، ولكن إذا فُرض وكان أي قانون من قوانينها يضع الصحة قبل الوقار والعفة، من حيث الاعتبار العام، أو يضع الثروة قبل الصحة والعقل الرشيد فسينكشف للناس أنه فرض خطأ. ومن ثم يجب أن يسأل المُشرِّع نفسه ويكرر السؤال فيما بين آن وآخر هذه الأسئلة: ما هو قصدي؟ أتراني أصيب الهدف بذلك أم تراه يخطئني؟ وربما أنه على ذلك النحو،

وليس قط على نحو آخر. ومهما يكن، فإنه سيتم عمله في التشريع، وسيريح الآخرين من عبئه.... ولندع مَن يكون قد أحرز حصة -كما يقول- أن يتمسك بها ولكن في إطار الشروط المذكورة. لقد كان من الممكن أن يكون الأمر حسنًا في الحقيقة، لو أن كل المستعمرين دخلوا المستعمرة بوسائل متساوية من جميع الأنواع، ولكن ما دام ذلك غير ممكن بحيث إن فوجًا من القادمين سيحضر معه قدرًا أكثر، بينما يحضر الفوج الآخر قدرًا أقل، فيجب أن تكون هناك طبقات غير متساوية في عدد أفرادها وذلك على أسس كثيرة خصوصًا بسبب ما يقدمه مجتمعنا من فرص متساوية[٩]، بحيث إنه في الاختيار للوظائف، وفي فرض الضرائب المدفوعات، وعلى إيصالات الاستلام من الخزينة العامة، فإن الاعتبار ينبغي أن يقوم على المؤهلات المناسبة للفرد، وليس فقط على ما لشخصه أو لأجداده من فضائل، ولا لما لجسمه من قوة أو جمال، بل على أساس ما يتمتع به من وسائل، وما يفتقده منها، إن الوظائف وأنواع التكريم، يجب أن توزع حصصًا متعادلة، وتتسم بالإنصاف، وفقًا لقاعدة مناسبة، ولو أنها غير متساوية في التوزيع تجنبًا للنزاع. ويجب على ذلك الأساس، أن نقسم مواطنينا إلى أربع طبقات وفقًا لمقدار ما يملكون، طبقة أولى، وثانية، وثالثة، ورابعة، أو ربما أطلقنا على هذه المجموعات أسماء أخرى، سواء بقي الأعضاء في نفس طبقتهم أو لم يبقوا، وفقًا لتحولهم من الفقر إلى الغنى، أو من الغنى إلى الفقر، بحيث يصبح كل في الطبقة المناسبة له، وينبغي، كنتيجة إضافية لما سبق، أن أسن قانونًا من الطراز الآتي (في المجتمع الذي ينبغي أن يبقى محصنًا ضد أخطر أنواع الفوضى، التي يمكن بإنصاف أكثر أن نسميها تمزقًا أكثر مما نسميها شغبًا، يجب ألا يكون هناك مكان للفقر والإملاق في أي قطاع من السكان، ولا مكان أيضًا للغنى المفرط واليسر، لأن كلًّا منهما يؤدي إلى نفس النتيجة). ويجب على المشرع تبعًا لذلك أن يعين الحد في كل من الاتجاهين. وليكن الحد في حالة الفقر قيمة الحصة، إذ يجب أن تظل هذه القيمة ثابتة، بحيث ينبغي على الحاكم أو أي شخص آخر يطمع في أن يعرف بالخير،

ينبغي ألا يتغاضى في أي حالة عما يلحق بها من نقص. وسيتخذ المشرع منها مقياسًا، وهو سيسمح في الاكتساب بأن تزيد قيمتها إلى الضعف أو الثلاثة أمثال، أو الأربعة على الأكثر. وإذا حصل أحد على ممتلكات إضافية من لُقية عثر عليها، أو عطية منح إياها، أو من عمل قام به، أو من أي فرصة مماثلة، بحيث يحرز ما يزيد بكثير على ذلك المقياس، فيجب أن يحافظ على اسمه الطيب، ويتجنب كل النتائج، ويسلك الزائد للدولة وآلهتها. وإذا حدث أي خرق لذلك القانون، فسيفتح الباب لمن يشاء أن يقدم البيانات اللازمة ويطالب بنصف الممتلكات، وعلى المجرم الآثم أيضًا أن يدفع غرامة بنفس القدر مما يملك، وسوف يذهب النصف الباقي إلى الآلهة، ويجب أن تسجل ممتلكات كل فرد –وهي غير حصته الأصلية من المبدأ في سجل عام تحت يد حكام يعينهم القانون من أجل غرض يهدف إلى جعل القضايا المتعلقة بالقانون الذي يمس أي ناحية من نواحي الملكية، أمرًا قابلًا لكل تحديد سهل وبالغ التأكيد، ويجب ثانيًا أن يلاحظ مؤسس المدينة، قربها بقدر الإمكان من وسط الأرض، وذلك بعد اختيار تتوفر فيه الشروط الأخرى المناسبة لغرضه. (وسوف لا يكون من الصعب أن نكشفها أو نقررها)، وعليه بعد ذلك أن يقسم مدينته إلى اثني عشر قسمًا، ولكن عليه أولًا أن يقيم معبدًا للآلهتين هستيا وأثينا والإله زيوس، ويقيم من حوله سورًا، وسيُدعى ذلك المعبد بالقلعة التي سيخطط منها للاثني عشر قسمًا من أقسام المدينة، ولأرضها كلها، ويجب أن تتحقق للأقسام المساواة، وذلك بجعل الأرض الخصبة منها أصغر مساحة، والأرض غير الخصبة أوسع، ويجب بعد ذلك أن تقسم الأرض إلى خمسة آلاف وأربعين حصة. وذلك على أن تعود فتقسم كل حصة إلى نصفين، وكل نصفين إلى نصفين آخرين، بحيث يكون هناك زوج قريب، وزوج بعيد، يؤلفان معًا الحصة الواحدة. فيصبح بذلك هناك نصف متاخم للمدينة ومعه نصف على الحدود، ونصف في الدرجة الثانية من القرب من المدينة، ومعه قسم في الدرجة الثانية من القرب الشديد من الحدود، وهكذا في جميع الأحوال. وينبغي بالإضافة إلى ذلك أن نمارس

في أنصاف الأقسام هذه المحاولة التي ذكرناها توًّا والمتعلقة بفقر الأرض أو شدة خصوبتها، وذلك بتحقيق المساواة عن طريق الحجم الأكبر أو الأصغر للأقسام. ويجب بالطبع أيضًا أن يقسم السكان إلى اثني عشر قسمًا، وأن نجعل هذه الأقسام بحيث تكون أقرب ما يمكن من المساواة، على أساس ما لهم من أملاك أخرى يكونون قد سجلوها كلها في سجل دقيق، وسيكون عليه (أي المُشرِّع) أن يكد بعد ذلك ويجتهد في أن يعين للاثني عشر قسمًا اثني عشر إلهًا، وأن يسمي كل قسم وفقًا للإله الذي يخصه ويقدسه ويطلق على هذا القسم (قبيلة)، أضف إلى أن أقسام المدينة الاثني عشر يجب أن تكون على نفس المنوال الذي وزعنا به الأرض بوجه عام. إذ يجب أن يكون لكل مواطن بيتان، بيت أقرب إلى وسط المملكة، وبيت أقرب إلى الحدود، وهكذا ستتم عملية الاستعمار. ولكن ها هنا اعتبار يجب أن نكون حذرين في تأمله. إن كل الترتيبات التي اقترحناها توًّا لا يحتمل قط أن تصادف تمامًا مثل هذه الشروط التي تسمح بتنفيذ الخطة بتمامها. وتفترض الشروط نوعًا من السكان لا ينفر من مثل ذلك التنظيم، ويحتمل طول الحياة تحديد الملكية، ومثل هذه القيود التي وضعناها على النسل، والحرمان من الذهب والأشياء الأخرى التي من المؤكد –وفقًا لما قلناه من قبل– إن المشرع سيحرمها. إنهم يفترضون سلفًا –وبالإضافة إلى ذلك، أن المركز المتوسط للعاصمة وتوزيع المساكن على الأرض، وفقًا لما قرره، كأنما هو يحدثنا عن أحلامه في الغالب، أو هو يشكل المدينة من الشمع. ومن المؤكد أن المشروع ليس بخطأ، ولكن واضعه يحتاج إلى إعادة النظر فيه من أجل النتيجة الآتية، وإذَنْ سيوجه لنا مُشرِّعنا للمرة الثانية الإنذار التالي: «لا تتصوروا يا أصدقائي أنني أقل منكم يقظة بالنسبة لحق معين تثيرونه في حواركم الحالي. ولكن الحقيقة أني أرى أنه أعدل منهج وأدومه لمعالجة تخطيط من أجل المستقبل. بحيث إن مَن يعرض النموذج الذي ينبغي أن يشكل على أساسه مشروعًا ما، ينبغي ألا يقلل قط مما فيه من الامتياز الكامل والحق الكلي، بينما ذلك الذي يرى من المستحيل بلورة بعض نقاط

ذلك الكمال، فليتنازل ويخضعها للتطبيق العملي، وليحاول تحقيق ما ينبغي من إمكانيات تقترب أكبر اقتراب إلى ما يجب أن ينفذ، وهي أقرب ما يمكن إليه في سمائها، ولكن ينبغي له أن يسمح للمُشرِّع أن يكمل الصورة التي يشتهيها قلبه، وفقط عندما يتم ذلك، يجب أن يبدأ فيفحص معه أي تشريعاته المقترحة مقبول، وأيها تكتنفه المصاعب، ذلك أن الثبات كما تعلم ينبغي أن يكون هدفًا في كل شيء، وذلك حتى بالنسبة للصانع الماهر الذي يزاول عمله في أتفه الأشياء، ذلك إذا أراد أن يكون له أي حساب. يجب أن ينصرف اهتمامنا المباشر الآن بدقة، وقد صممنا على الاثني عشر قسمًا، إلى رؤية على أي نحو من الأساليب الموضحة في كل تسمح هذه الأقسام الاثني عشر بحكم تضمنها لمثل ذلك الجمع من الأقسام الإضافية، والمجاميع التالية التي تنبثق منها، وذلك حتى الخمسة آلاف والأربعين مواطنًا، إن ذلك سيعطينا الأُخوة، والحراسة، والأبرشيات، كما سيعطينا أقسام المعارك وأعمدة الطرق، ولا أنسى العملة المتداولة، والمقاييس الفنية للجاف أو السائل، وكذلك مقاييس الثقل، وذلك لنرى -كما أقول- كيف يمكن أن تحدد كل هذه التفصيلات تحديدًا قانونيًّا، لكي ما تصبح ذات كفاية، وتعمل في انسجام مع بعضها، وهناك بالإضافة إلى ذلك نوع من الخوف يجب أن نطرده، وذلك هو ما يتعلق بفهم شائع وممكن للخرافة المتأنقة، إذا قرر القانون أنه ينبغي ألا يكون إناء أيًّا كان في حوزة مواطن على حجم آخر غير الحجم المقنن. إذ يجب على المشرع أن يسلم -كمبدأ عام- بأن هناك فائدة كلية في انقسام المقسومات، وفي تعقيدات الأعداد، وذلك سواء ظهرت هذه التعقيدات في الأعداد الخاصة المتعلقة بالأطوال والأعماق، أو في التجسيد الموسيقي للأنغام والحركات الموسيقية الصاعد منها باستقامة والهابط، أو الذي يمثل منها ثورة. وكل ذلك يجب أن يكون نصف عين المشرع من نصائحه لجميع المواطنين، حتى لا يعوزهم أبدًا، وبقدر المستطاع، ذلك التقنين العددي، والأمر بالمثل في الحياة المنزلية والحياة العامة، وفي كل الفنون والمهن، إذ لا يوجد فرع واحد آخر من فروع التعليم،

له نفس الفاعلية المقتدرة كنظرية العدد، ذلك أن أعظم فضائلها أنها توقظ الوسنان بالطبيعة، والبليد الغبي، وتجعله سريع الاستجابة، وقوي الذاكرة، وثاقب الفكر. وذلك تحسين معجز حققه التهذيب في قواه الفطرية. وإذَنْ فسنرى أن كل هذه الفروع الدراسية عادلة وملائمة، ذلك فقط إذا أقصينا بالقوانين والنظم الإضافية التعصب والاتجار من نفوس مَن يجرون وراءهما من أجل ريحهم كلية، ولا تستعجب لأنك لم تخلق فيلسوفًا، وإنما خلقت وغدًا عاديًّا. وينتج ذلك الأثر كما يمكن أن نرى في حالة المصريين والفينيقيين، وأجناس أخرى كثيرة، وذلك بالتعصب لما يجرون وراءه، ولما هم فيه من رخاء ويسر. سواء نسبت النتيجة إلى عيوب في المُشرِّع، أو إلى سوء حظ عارض، ولعلها تنسب إلى ظرف آخر طبيعي يدفع إلى مثل ذلك الاتجاه، وهناك في الحقيقة يا كلينياس وميجالوس اعتبار آخر يجب ألا نتجاهله، ذلك أن بعض الجهات لديها اتجاه نلاحظه عندها أكثر مما نلاحظه عند الجهات الأخرى، وهو من صنع رجال أحسن وأسوأ وليس في يدنا أن نسن القوانين المواجهة للحقائق ذلك أن البعض فيما أتصور ينسبون ما هم فيه من خلق طيب أو سيئ أو رديء، إلى تغيرات الرياح، ودورة الشمس، والبعض ينسبها إلى المياه، بينما ينسبها البعض إلى محصولات الأرض، التي لا تمد الجسم بالحيوية الأفضل أو الأسوأ، ولكنها تؤثر بالمثل في العقل تأثيرًا حسنًا أو سيئًا. وأكثر الأشياء ملاحظة ووضوحًا، هو ثانيًا، الجهات التي هي وطن بعض الآثار غير الطبيعية، أو هي مأوى الأرواح التي تستقبل أفواج المستوطنين المتتالية بالكرم والجود واللطف، أو بنقيض هذه المعاني، وسيعطي المشرع الأريب لهذه الحقائق كل ما يستطيع الإنسان أن يقدم من اعتبارات ويبذل قصارى جهده في تكييف تشريعه لها. وأنت أيضًا يا كلينياس يجب بالطبع أن تعمل بالمثل، إذ بوصفك مستوطنًا يبغي استيطان مركز ما، يجب أن تجعل اهتمامك الأول إلى هذه النقط.

كلينياس: قول رائع يا سيدي، ويجب بالتأكيد أن أفعل ما توصي به.

هوامش الكتاب الخامس

(١) لم تكن القوانين المحلية تحمي الغريب، ولم يكن هناك قانون دولي في القرن الرابع قبل الميلاد، ولذلك كانت هذه الناحية دينية خالصة.

(٢) أعود إلى رأي سقراط في أن الفضيلة علم والرذيلة جهل.

(٣) يكرر أفلاطون هنا ما سبق أن قاله في جورجياس من مقارنة رائعة بين حياة العفة وحياة التهتك، راجع صفحات الربع الأخير من جورجياس. (المترجم).

(٤) يشك بعض علماء الإجرام الحديث في هذه الدعوى: دعوى المجرم الذي لا شفاء له، إذ إن واجب الدولة هو أن توفر له –بعد الدراسة اللازمة– الجو الذي يبعده عن الجريمة. وأصل شعب أستراليا من المجرمين الذين ساقتهم إنجلترا إلى هذه القارة.

(٥) البطل هو جد تحق له العبادة (عبادة الأسلاف).

(٦) يشير أفلاطون إلى لعبة كان يقسم المسرح فيها خطٌّ بتوسطه يُسمى بالخط المقدس. وكان في الإمكان عند الضرورة تحريك قطعة من ألواح الخشب الذي تغطي ذلك الخط لتكون منفذًا للحركة. والمعنى المراد أن أفلاطون لا يتمسك بمثل أعلى واحد في الدساتير، ولكنه يحسب حساب الظروف المختلفة التي تملي على المُشرِّع أن يقدم لجماعة بالذات نوع الدستور الأفضل الذي يناسبها ويتفق مع ظروفها بحيث يصبح لدينا لا دستورًا واحدًا مثاليًّا، وإنما دستور ثانٍ، ودستور ثالث وفقًا لما تقتضيه الظروف والأحوال.

(٧) ترك المترجم تيار الكلمات الأخيرة في قسم ٧٣٩ من دون ترجمة، وكان

مفروضًا أن يكون معناها (وهو بحق واحد من الدرجة الثانية)، (وفقط أقل من الوحدة الكاملة للمثل الأعلى الذي وصفناها سابقًا)، ولكن هناك ما يدعو إلى ما هو أكثر من الشك في ذلك الافتراض يمكن أن يُستنتج من الكتاب.

(٨) ذلك ما يراه البعض فيما يقصد أفلاطون بعبارته.

(٩) يرى بعضهم أن الثروة الكبيرة في مجتمع أفلاطون تنشأ من عمل صاحبها وتدبيره، وبذلك يكون أمام الفقراء فرصة متساوية إذا ما شاءوا استخدموها لتحسين أحوالهم.

* * *

الكتاب السادس

الأثيني: حسنًا والآن –وبعد كل ما عالجناه، سيكون عملك التالي، فيما أظن، هو تكوين المأموريات في مجتمعك.

كلينياس: ولِمَ لا؟ إنه سيكون كذلك بالطبع.

الأثيني: هناك في الحقيقة فرعان من التنظيم الاجتماعي متضمنان ها هنا، أولهما إيجاد الوظائف وتعيين الأشخاص الذين يشغلونها، وتحديد العدد المناسب لهذه الوظائف، والطريقة المناسبة لتعيين شاغليها، وعندما يتم ذلك يحل دور تخصيص القوانين للوظائف العديدة، ويحل دور صدور القرار بالقوانين وبعددها وبأي أسلوب يجدر بكل مأمورية أن تدير عملها، ولكن قبل أن نجري انتخاباتنا يمكننا أن نقف برهة قصيرة لنضع مبدأ له بعض ما يجعله ملائمًا لظروفنا.

كلينياس: وما عسى أن يكون ذلك المبدأ؟

الأثيني: ذاك هو أن أي إنسان يستطيع أن يرى بالتأكيد، أنه بينما التشريع عمل عظيم، فإنه إذا ما أعطت حكومة ذات كفاية كبيرة أكثر قوانينها أفضلية وامتيازًا، لتكون تحت إشراف مواطنين غير مؤهلين، فإنه لا يحدث فقط ألا ينتج عن كل امتياز هذه القوانين خيرًا، ولا يحدث فقط أن تصبح الدولة عامة قطيعًا من السوائم الضاحكة، ولكن مثل هذه المجتمعات قمينة إلى حد بعيد بأن تجد قوانينها مصدرًا لأفدح الأضرار وللعبث بالصالح العام.

كلينياس: أجل بالتأكيد.

الأثيني: ولِمَ يا صديقي؟ إننا يجب بعدئذ أن نلاحظ وجود ذلك الخطر في حالة الجماعة التي نفكر فيها الآن، وفي دستورنا. وإنك لترى، بغير ريب، كم هو ضروري أن يكون أول شيء نلاحظه هو أن يكون الرجال الذين يرقون بجدارة إلى مناصب السلطة والقوة قد اختبروا في كل حالة هم وعائلاتهم كلية منذ الطفولة المبكرة إلى وقت انتخابهم، ثم إن أولئك الذين عليهم أن ينتخبوهم، يجب أن يكونوا قد دربوا جيدًا بواسطة المدرسة على السلوك القانوني الملتزم الخاص بعملية انتقاء المرشحين الجديرين بأي القدرين، أعني القبول أو الرفض، على أساس سليم من الاستحسان أو عدمه. ولكن كيف يمكن في هذه الحالة للرجال الذين لم يلتقوا ببعضهم إلا حديثًا، وليست هناك ألفة بينهم، وليس لهم حظ من التعليم الذي يؤهلهم للمبايعة، كيف يمكن أن ننتظر منهم أن يختاروا حكامهم على نحو لا يدعو للوم؟

كلينياس: حقًّا، إن ذلك من الصعوبة بمكان.

الأثيني: ومع ذلك، عندما تكون مرة في الحلقة، فإن وقت الاعتذار يكون قد انقضى، وذلك هو ما أنت فيه الآن، وما أنا فيه بالمثل، إنك وزملاؤك التسعة، فيما أتصور، قد تكفلتم أمام أهل كريت بأن تلقوا بأنفسكم في حومة العمل لوضع الأساس، بينما أنا، قد تعهدت من ناحيتي بأن أساعدكم بقصتي الحالية الخيالية، ولتتأكدوا أني ما دمت أروي قصة، فإني لا أحب أن أتركها بغير رأس؛ إذ سيكون الأمر غاية في البشاعة والقبح إذا تركناها تتجول في نطاق أوسع وهي على ذلك النحو.

كلينياس: ذلك صحيح جدًّا يا سيدي.

الأثيني: نعم، وإلى جانب ذلك أريد أن أبذل قصارى جهدي من أجلك.

كلينياس: إذَنْ، ومن قلبي، دعنا نفعل كما تقول.

الأثيني: ذلك ما سنفعله بإذن الله، طالما استطعنا أن نحصل من عمرنا على ما هو أفضل.

كلينياس: إننا نستطيع بحق أن نعتمد على أمر الله.

الأثيني: من المؤكد أننا نستطيع، وإذَنْ بمساعدته نفكر في نقطة أخرى.

كلينياس: أي نقطة؟

الأثيني: أي مجازفة ملهمة ستثبتها تجربتنا الحالية في إيجاد دولة؟

كلينياس: في أي شيء نفكر وأنت تبدي هذه الملاحظة؟ ولماذا تبديها على الخصوص؟

الأثيني: إنني أفكر في المجازفة ذات القلب المشرق التي تشرع بها لغير المجربين، مؤملين أن ينتهوا بقبولهم لقوانيننا المقترحة. ولكن ذلك الشيء الكثير يجب أن يكون واضحًا ومعقولًا حتى لأولئك الذين لا يميزون على الخصوص. وهو أنه لن يكون هناك جهاز من الرجال مستعدًّا لقبولها منذ البداية، ولكن إذا احتلنا فقط على الانتظار حتى يكبر في ظلها أولئك الذين تذوقوها في طفولتهم، وعاشوا معها كلية على أرض الوطن، إنهم يتقدمون ليؤدوا دورهم في اختيار كل أجهزة الوظائف العامة، ولكن لاحظ أنه إذا كنا قد درنا حول هذه النقطة، وافترضنا أن هناك أي مخطط أو تدبير يمكن به أن نصونها حقًّا، فإني أعتقد أن جماعة أعدتها المدرسة ذلك الإعداد، سيكون لديها ضمان للبقاء طويلًا بعد هذه الفترة.

كلينياس: ذلك يبدو معقولًا جدًّا.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، فدعنا ننظر إذا كان مثل ذلك المقياس يمكن أن يكون كافيًا لتحقيق غرضنا، إن ما ألح عليه يا كلينياس هو أن واجبكم أيها الكنوسسيون إزاء جميع الكريتيين، ليس مجرد معالجة الأرض التي تستوطنونها بكل عناية وفداء، ولكن أن

تنتبهوا أيضًا انتباهًا غير قابل للوهن، حتى يكون الفنيون في المناصب الرئيسة عن طريق أكثر السبل تأكيدًا وأفضلها. وذلك أمر هين على العموم إذا ما قارناه بغيره. ولكن الشيء الضروري الذي لا مندوحة عنه، هو أننا ينبغي أن نبدأ باحتمال أشد أنواع العناء في اختيار حراس القانون.

كلينياس: حسنًا، وأي تخطيط أو مقياس لدينا نستعين به في ذلك؟

الأثيني: سأخبرك. يا أبناء كريت، إنني أعلن أن واجب الأثينيين بالنسبة لمركزهم القيادي بين مدتكم العديدة، هو أن يلحقوا بالقادمين الجدد إلى مستعمراتكم، كي ينتخبوا جهازًا يتكون من سبعة وثلاثين رجلًا من الجميع في القسمين، تسعة عشر من القادمين الجدد، والباقي من كنوسس نفسها بما فيهم أنت كمواطن في المستعمرة، وأحد الثمانية عشرة، وذلك إما بموافقتهم الحرة، أو بمعيار متواضع ملزم.

كلينياس: ولكن أرجوك يا سيدي، لماذا لم تقترح نصيبًا لك بين مواطنينا، ونصيبًا لميجالوس بالمثل؟

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ إن أثينا دولة لها كبرياؤها، ولإسبرطة كبرياؤها كذلك بالمثل، وكلتاهما بعيدة كل البعد، أما أنت فتتوفر فيك المؤهلات المناسبة كما تتوفر في زملائك المؤسسين، وما قيل توًّا عنك ينطبق عليهم بالتساوي. فحسبنا إذَنْ، وفي ظروفنا الحاضرة، هذه العملية المشبعة كل الإشباع، وإذا بقي الدستور على مدى الزمن فإنه يمكن تعيين المجلس بمثل هذه العملية التالية: حيث سيكون للجميع صوت في انتخاب هؤلاء الحكام الذين يحملون السلاح في الخيالة أو المشاة، والذين خدموا في الميدان بقدر ما سمح به سنهم. وسيجري الانتخاب في المبدأ اعترافًا من الدولة بأنه أكثر الأشياء احترامًا وتكريمًا. وسيترك كل صاحب صوت على المذبح رقعة مسجل فيها اسم المرشح واسم والده وقبيلته، والحراسة التي يتبعها، وموقع عليها باسمه الخاص وبنفس التفاصيل السابقة. وسيسمح لكل مَن يريد نقل أي رقعة من

رقع الانتخابات بالاعتراض على ما يراه فيها من محتويات، ويعرضها في السوق لمدة ليست أقل من ثلاثين يومًا. وستطبع السلطات الأسماء التي تتوج جداول الانتخابات وعددها ثلاثمائة تحت نظر الجماعة كلها، وسوف يقوم كل مواطن بالتصويت ثانيًا لمصلحة أي شخص يريد، كما أن الجهات الرسمية ستضع ثانيًا المائة اسم التي ترد أولًا. وفي المرحلة الثالثة سيصوت أي شخص في صالح من يريد من المائة وهو يمر بين ذبائح القربانات. وسيخضع السبعة والثلاثون الذين سيحصلون على أكثر الأصوات لعملية إعادة النظر ويعينون في المأمورية بواسطة الموظفين[1].

فمن إذَنْ يا ميجالوس وكلينياس يقوم بتنظيم كل هذه القواعد في مملكتنا؟ هذه القواعد التي تتعلق بالمناصب الرسمية وبأساليب إعادة النظر فيها، إننا نستطيع أن نرى، كما أفترض، أنه يجب أن يكون هناك مثل هؤلاء الأشخاص في جماعة قد بدأت توًّا السير في الطريق، ولكن المشكلة هي مَن عساهم يكونون قبل أن يكون هناك أي حكام؟ إننا يجب أن نحصل عليهم بأي وسيلة، ويجب ألا يكونوا أناسًا عاديين، وإنما أناسًا من أسمى القطاعات وأرفعها، ذلك أن القول المأثور يقول: إن البداية إنجاز لنصف العمل، ونحن جميعًا نمدح البداية الحسنة لأي شيء، وإن كانت البداية في رأيي الخاص تُعتبر أكثر من نصف العمل، ولم تمتدح بعد البداية الحسنة بكامل مزاياها المديح الذي تستحقه.

كلينياس: ذلك قول صحيح للغاية.

الأثيني: وما دمنا قد اتفقنا على هذه النقطة، فيجب ألا نمر عليها في صمت، ودون أن نوضح لأنفسنا كيف يمكن أن نعالجها، وإن كنت من ناحيتي لست مستعدًّا بأكثر من ملاحظة واحدة نحن محتاجون إليها، وهي مفيدة لنا في ذلك الأمر المشكل.

كلينياس: وأي ملاحظة هذه؟

الأثيني: إن المدينة التي نحن على وشك إقامتها، ليس لها، كما يمكن أن أقول

«أب أو أم» اللهم إلا الجماعة التي أسستها، إنني لا أنسى أن الكثير من مثل هذه المؤسسات كان غالبًا، وبما فيه الكفاية، بل وسيكون، متباينًا مع مؤسسيه. ولكن الأمر فيما يتعلق بالأشياء القائمة الآن مثله كمثل الطفل، ذلك أنه حتى وإن كان سيختلف يومًا ما عن والديه، ولكنه سيظل مرتبطًا بوالديه. كما سيظلون مرتبطين به على مدى امتداد أيام الطفولة العاجزة القاصرة. إنه دائمًا ما يهرع إلى أسرته ويجد حلفاءَه الوحيدين بين الأقرباء الخاصين به. وأقول الآن إن نفس العلاقة يجب أن تكون وفقًا لغرضنا، بين الكنوسسيين وحكومتنا الجديدة وبين الحكومة وكانوسيا، وهكذا، كما ألححت توًّا، وشكرًا لهم على جعل ذلك موضع عنايتهم، والفكرة السليمة لا يفسدها التكرار. على أن الكنوسسيين يجب أن يشاركوا في النهوض بكل ذلك العمل، إنهم يجب أن ينضموا بموافقة الأعضاء، في عدد ليس أقل من مائة من المستعمرين الجدد، ويختار بقدر الإمكان أكبر الناس سنًّا وأفضلهم، ويجب أن يكون هناك مائة آخرون من كانوسيا ذاتها، وهؤلاء الأخيرون كما أقول، يجب أن يأتوا إلى مدينتنا الجديدة ويأخذوا نصيبهم في تسيير عملية تعيين الموظفين، وما يتلو ذلك من إعادة النظر فيهم، وعندما يتم ذلك العمل، يجب أن يعود الكنوسسيين إلى كانوسيا، ويجب أن تترك الدولة الجديدة لتصون نفسها وتحقق النجاح بجهدها الخاص. ولكي تتقدم، يجب الآن وما بعد الآن أن يعين أولئك الذين يختصون بمجلس السبعة والثلاثين بمقتضى الغرض الذي شرحناه. إنهم سيكونون حراسًا في المقام الأول على القوانين، وفي المقام الثاني على السجلات التي رجع فيها كل مواطن للهيئات الرسمية فيما يتعلق بمقدار ما يملك، وذلك باستثناء أربعمائة[٢] دراخمة لمن يدفع أعلى الضرائب، وثلاثمائة للثاني، ومائتين للثالث، ومائة لأقلهم جميعًا. وإذا اكتُشف أن أحدًا يملك ما يزيد عن العائد فيجب أن يصادر كل مثل ذلك المبلغ من أجل الشعب. ويجب بالإضافة إلى ذلك أن يكون الباب مفتوحًا لأي شخص تلحق به تهمة غير الأهلية للثقة وقذارة الاسم، بل وسوء السمعة وانتهاك القانون من أجل الربح. وليتقدم مَن يضع

اتهامًا بالربح غير المشروع ليرفع الأمر للحراس بأشخاصهم، وإذا خسر المدعى عليه القضية، فسوف لا يكون له نصيب في الخير العام، وسوف يفقد نصيبه في رأس المال القومي، فيما عدا حصته الخاصة، وسوف تسجل جريمته أيضًا طوال حياته في مكان يمكن أن يطلع عليها فيه كل مَن يريد. وسوف لا يشغل أحد الحراس وظيفته أكثر من عشرين عامًا، كما لن ينتخب من أجل الوظيفة في سن قبل الخمسين، وإذا كان سنه عند التعيين ستين فيجب ألا يشغل الوظيفة أكثر من عشر سنوات، وتمشيًا مع هذه ما امتدت حياة رجل إلى ما بعد السبعين فيجب ألا ينتظر تحت أي ظرف شغل وظيفة في ذلك المجلس العام.. أما بالنسبة لحراس القانون فيجب إذَنْ أن يكون مفهومًا إنهم موكلون بهذه الواجبات الثلاثة، وكل قانون جديد سيضع على عاتقهم -كلما تقدم التشريع- من الواجبات الإضافية الجديدة ما ينبغي عليهم أن ينهضوا به إلى الجانب تلك الواجبات المعينة. وقد نستطيع الآن أن نعود إلى تعيين بقية موظفينا بالترتيب. ويجب بعد ذلك بالطبع أن نختار قواد القوات ومساعديهم من العسكريين، كما يجب أن نسميهم بقواد الخيالة[٣] وذلك مثل قواد الأقسام للمشاة القبلية، أولئك الذين نستطيع بارتياح شديد أن نسميهم بهذا اللقب بالذات، لقب **Taxiarch** إنهم في الحقيقة قواد عمليات التنظيم، وهو الاسم الذي يطلق عادة عليهم، وبالنسبة لهذه المناصب، سيكون هناك ترشيح أولي للقواد، حيث يُختارون فقط من بين مواطنينا، بواسطة حراس القانون، وسيكون هناك انتقاء من المرشحين، بواسطة كل مَن حملوا السلاح في السن المناسب، أو مَن يحملونه بالفعل في ذلك الحين. ومع ذلك، إذا رأى أي مواطن أن شخصًا ممن لم تتضمن القوائم اسمه أفضل من أحد المرشحين فإنه سيعلن اسم الشخص هذا كما سيعلن اسم الشخص الذي يقترح أن يحل مرشحه محله، وسيقسم اليمين على ذلك، وسيضعه في المقدمة كمنافس للمرشح الأصلي، وسيوضع بعد ذلك اسم مَن سيزكى برفع الأيدي من الاثنين في قائمة الانتخاب، وسيعين الثلاثة الذين يحصلون على أكثر الأصوات قوادًا، ليهيمنوا على الشؤون

العسكرية، وذلك بعد أن يمروا بنفس عملية إعادة النظر مثل حراس القانون، وسيقوم القواد المنتخبون هكذا بترشيح مبدئي لـ **Taxiarchs** أي قواد عمليات التنظيمات وهم اثنا عشر، واحد لكل قبيلة، وستكون العملية بالنسبة للترشيح المعتاد وللتصويت، وإعادة النظر النهائية، بالنسبة لـ **Taxiarchs**، هي نفس العملية التي اتخذت بالنسبة للقواد. وستُدعى الجمعية في الوقت الحاضر –ما دام المجلس لم يعين بعد ولا الحكام الـ **Brytanes** بواسطة الحراس– للاجتماع في أقدس وأرحب ساحة موجودة: سيُدعى المشاة بكامل سلاحهم والخيالة الذين يعسكرون في مراكز متميزة، وكل مَن يأتي بعدهم في الصف في القوات، مكونين فريقًا ثالثًا. وسيختارون القواد الـ **Hipparcha** (قواد الخيالة) بصوت من المجموع كله، وسيختار الـ **Taxiarchs** بصوت من كل المشاة وسيختار الـ **Phylarchs** (شيوخ القبائل). ويجب على القواد أن يعينوا حكمداريهم الخاصين بهم للفرق الخفيفة التسليح، ولحاملي القوس، ولأقسام القوات الأخرى، وهكذا ستبقى فقط عملية التدبير لتعيين الـ **Hipp** (الخيالة)، وتبعًا لذلك فإن الترشيح المبدئي بالنسبة لهم سيتم بنفس السلطة التي تقوم بالترشيح في حالة القواد، وسيجري الاختيار والترشيح المضاد كما جرى في حالة القواد، وستعطي الخيالة صوتها في حضور المشاة، وسيصبح المرشحان الاثنان الحاصلان على أغلب الأصوات حكمداريين عامين لكل القوات الخيالة، وقد يكون هناك أمام التصويت تحديان، وإذا حدث ووُجد تحدٍّ ثالث، فإن أولئك الذين كان عملهم القيام بعمليات الإعادة الكثير سيجعلون المسألة موضع تصويت فيما بينهم[٤] وسيكون هناك مجلس مكون من ثلاثين مجموعة تتألف كل منها من اثني عشر عضوًا، لأن عدد الثلاثمائة وستين سيكون عددًا ملائمًا لتقسيماتنا الجزئية، وسيقسم ذلك العدد الكلي إلى أربعة أقسام، كل قسم تسعون عضوًا، ينتخبون من كل طبقة من الطبقات المالكة[٥]، وسيكون هناك أولًا تصويت إجباري بالنسبة لجميع المواطنين لانتخاب ممثلي أعلى الطبقات المالكة، ويعاقب الممتنع بغرامة يفرضها

القانون. وعندما ينتهي التصويت ستسجل الأسماء كما يجب، وسيتم التصويت على ممثلي الطبقة الثانية في اليوم التالي بنفس الأسلوب كما حدث من قبل. وسيختار ممثلو الطبقة الثالثة في اليوم الثالث بتصويت مفتوح لجميع المواطنين، ولكنه إجباري بالنسبة لجميع أفراد الطبقات الثلاث الأولى، وتُعفى الطبقة الرابعة أي الطبقة الدنيا من الغرامة في حالة الامتناع عن التصويت. وسيختار في اليوم الرابع ممثلو هذه الطبقة الدنيا والرابعة بتصويت عام.

ولكن لن يكون هناك عقاب بالنسبة لأعضاء الطبقتين الثالثة والرابعة الذين قد يمتنعون عن التصويت، بينما سيغرم الأعضاء الذين سيتقاعسون عن التصويت من الطبقتين الثانية والأولى، وستكون غرامة عضو الطبقة الثانية ثلاثة أمثال الغرامة المقررة، وغرامة عضو الطبقة الأولى أربعة أمثالها. وستعرض السلطات في اليوم الخامس الأسماء مسجلة على الشعب، وسيكون هناك اختيار بينهم يصوت فيه كل مواطن مرة أخرى وإلا دفع غرامة تضاف للمبلغ الأصلي، وهكذا سيختار من كل طبقة مائة عضو وثمانون، وسيؤخذ نصف هؤلاء بالقرعة، وسيخضع ذلك النصف لعملية إعادة النظر، وسيكون هؤلاء مجلس السنة، وبتوجيه الأمور في ذلك الطريق، سيحقق الانتخاب وسيلة وسطى بين الملكية والديموقراطية، كما ينبغي أن يحقق النظام الدستوري دائمًا، ولن تكون هناك أبدًا صداقة بين العبد ومالكه، ولا بين المنحط والنبيل، عندما ينعم على كليهما بشارات التكريم المتساوية. وفي الحق أن المعاملة المتساوية لغير المتساويين تنتهي إلى عدم المساواة عندما لا تتصف بالنسبية الواجبة، إن هذين الشرطين -في الحقيقة- هما المنبع الخصب للنزاع بين المواطنين. وإنه لقول قديم، ولكنه صادق بقدر ما هو قديم، إن المساواة تلد الصداقة، وإنه لمبدأ غاية في الصحة ويدعو للعجب، ولكن الأمر ليس أبدًا واضحًا جدًّا فيما يتعلق بأي نوع من أنواع المساواة تنتج عنه هذه النتائج، وذلك الغموض يعرضنا للدمار. إذ هناك -في الحقيقة- نوعان من المساواة تحت اسم واحد، ولكن لهما في الأغلب نتائج متعارضة، وأحد هذين النوعين من

المساواة، هو المساواة في العدد، وفي الوزن، وفي المقاييس، وتستطيع أي جماعة، وأي مشرع، صيانة ذلك النوع بسرعة بمكافأة الممتازين، وذلك في بساطة، عن طريق تنظيم توزيعهم بواسطة القرعة. ولكن المساواة الحقيقية والمثلى، ليست واضحة على ذلك النحو لكل عين، إنها بالذات جائزة زيوس، وإنها لمحددة بمداها في الحياة الإنسانية، وإن لها مجالها في الشؤون العامة أو الخاصة، ولا عمل لها غير منح البركات، وهي تخصص ما هو أكثر للأعظم، وما هو أقل لمن هو أقل عظمة، وهي تصوغ هداياها وفقًا للمزاج الحقيقي لكليهما، وهي في ذلك الشأن –شأن خلع الشرف على الخصوص، تتعامل مع أي الجماعتين تعاملًا نسبيًّا، مكافأة دائمًا ذوي القدر الأكبر بنصيب أوفر، وفاتحة أضدادهم في الخير المصقول أو المهذب ما يستحقه من نصيب. وسنجد حقًّا أن هذه العدالة المستقيمة هي دائمًا شبيهة بسياسة رجل الدولة، وتلك هي يا كلينياس ما يجب أن نهدف إليه، إنها هذه المساواة التي يجب أن نثبت أنظارنا عليها ونحن نؤسس مدينتنا الناشئة، وإذا كان على آخرين أن يؤسسوا جماعة أخرى مثلها، فإن عليهم أن يشكلوا تشريعهم بحيث يؤدي إلى نفسه الهدف، لا إلى مصلحة بضعة حكام مستبدين أو حاكم مستبد واحد، أو إلى سيطرة العامة من الناس، إنه يجب أن يهدف دائمًا إلى العدالة، العدالة التي شرحناها على مساواة صادقة وحقة، ومناسبة لعدد متنوع من غير المتساويين، ومع ذلك فسيكون على الجماعة ككل فضلًا عن ذلك، أن تعمل أيضًا على تطبيق هذه المستويات من المبادئ ببعض التعديل، إذا كانت تريد أن تتجنب الصدام والنزاع في مكان ما بين الأقسام التي تكونها. وإنك لتعلم أن الإنصاف والتسامح هما دائمًا بمثابة نقض للقاعدة الحادة المستقيمة للعدالة المطلقة والكاملة، التي هي السبب في الحقيقة في أننا يجب أن نتوسل باستعمال بعض المساواة في الحصص، كي ما نتجنب التباغض بين الكتل (المكونة للجماعة). وإن كان علينا حين نفعل ذلك أن نرفع دعاء لله وللحظ السعيد، كي يرعى حتى سقوط الحصة في يدي أنسب العقب أو الذرية، وهكذا ترى أننا عندما لا نستطيع أن نتيح لأنفسنا كلا نوعي المساواة، فإننا

يجب أن نستفيد من أحدهما أقصى ما نستطيعه من الفائدة المدخرة. وهي تلك التي تشير إلى الحظ.

على ذلك النحو يا أصدقائي، ووفقًا لما قدمنا من أسباب، يجب أن يكون سلوك الجماعة التي تريد أن تبقى، وكما أن المركب في البحر يجب أن يكون لها طاقم ملاحظة دائم بالليل والنهار فكذلك أيضًا الدولة، التي تتقاذفها أمواج الشؤون الداخلية وأخطار المؤامرات التي تُنصب لها من كل نوع. فيجب إذَنْ أن يتلو الحاكم حاكمًا آخر في تعاقب ثابت من النهار إلى الليل، ومن الليل إلى النهار، كخفير ينهض بالحراسة، ويتسلم الحراسة من خفير في تتالٍ لا ينكسر. وليس هناك جهاز كبير هو قادر دائمًا على النهوض بهذه الأعباء في سرعة. ولذلك يجب على أي حال أن نترك أكبر قسم من أعضاء مجلس الشورى (المستشارين) أغلب الوقت في منازلهم بالوطن لإدارة أعمالهم المحلية، ونعين قسمًا مكونًا من اثني عشر لكل من الاثني عشر شهرًا من شهور العام، لكي يعملوا كحراس يواجهون بسمع يقظ كل ما يأتي من الخارج أو من مواطنينا أنفسهم، بتقارير تُعد وأسئلة تُوضع، عن أمور يهم الدولة أن تبعث بإجابتها عليها للدول الأخرى، أو تتسلم إجاباتها على استعلاماتها الخاصة، وسوف ينظرون -قبل كل شيء- إليها من خلال التجديدات الداخلية المتعددة من كل نوع التي تحدث عادة، بحيث إنه -إذا أمكن ألا تحدث مثل هذه الحوادث أو الكوارث، أو إذا حدثت، فإن الحكومة تكون سريعة، في إدراك الضرر وإصلاحه، ومن أجل هذه الأسباب فإن سلطة الدعوة إلى كل اجتماعات الجهاز الشعبي أو إلى فضها، سواء كانت هذه الاجتماعات عادية أو رسمية، أو فوق العادة وطارئة: يجب أن تكون في يدي ذلك المكتب الرئيس، وسيناط بجزء مكون من اثني عشر من المجلس، بوضع الترتيب الخاص بكل هذه الوظائف، وسيعفى منها طوال أحد عشر شهرًا من شهور السنة، ولكن جزءًا مكوَّنًا من اثني عشر من ذلك الجهاز يجب أن يكون دائمًا أبدًا على اتصال بموظفينا الآخرين إبقاءً على هذه المراقبة على شؤون

الدولة. حينئذ ستكون هذه طريقة معقولة لترتيب الأمور داخل المدينة. ولكن ماذا عن الهيمنة العامة ولتنظيم الخاص بالأرض بالمعنى الواسع؟ إننا الآن وقد قسمنا كلًّا من مدينتنا وأرضها كليهما إلى اثني عشر قسمًا، ألا يجب علينا أن نعين مراقبين لطرق المدينة ولمبانيها الخاصة والعامة، وللموانئ، وللأسواق، ولليناييع، بل ومراقبين كذلك للتخوم المقدسة والمعابد وما أشبه؟

كلينياس: يجب ذلك بالتأكيد.

الأثيني: إذَنْ يمكن أن نقول إنه سيكون هناك رعاة للكنائس[٦] وقساوسة وقسيسات. وبالنسبة للطرق وللمباني ولصون النظام المنشود فيها فيما يتعلق بالناس ولمن دونهم من حيوان، وحتى لا يكون هناك مساس بالحقوق، ولتوفير الظروف الملائمة والمهذبة داخل أسوار المدينة وفي ضواحيها، فسيكون علينا أن نعين موظفين من ثلاثة أنواع. قد نستطيع أن نسمى منهم من سيعينون بالشؤون التي عددناها توًّا، أمناء المدينة، ومن يعنون بشئون السوق أمناء أو مآمير السوق، أما بالنسبة لقساوسة المعابد[٧] من الجنسين، فإن مقام أي منهم يكون مكتسبًا بالوراثة، فيجب أن نتركه دون مضايقة، ولكن إذا كان الأمر كما يمكن جدًّا أن يكون الحال في مثل هذه الأمور في الاستيطان الأول -بحيث لا يكون هناك إلا قليلون أو لا أحد له هذه الصفة، صفة المقام الموروث، فيجب أن نعين قسوسًا من الجنسين في الأماكن التي لا يكون قد عُين فيها قساوسة بعد ليكونوا قديسين للآلهة (قندلفتات)، ويجب في كل هذه التعيينات، أن يكون قسمٌ منها بالانتخاب، وقسمًا بالقرعة. ويجب أن تحقق ارتباطًا وديًّا في كل مركز ريفيًّا أو حضريًّا، بين العنصر المشهور والمألوف، وبين نقيضه، على النحو الذي يحقق أخصب اتفاق وتناغم، وبقدر ما يهتم به رجال الدين وما يعنون به، بقدر ما يجب إذَنْ أن ندعو الله تعالى يحقق بمشيئته الطيبة الخاصة، أثره، وذلك عن مجرد طريق ترك التعيينات لما تكشف عنه القرعة من بث ملهم، ولكن أي رجل تختاره القرعة يجب أن يخضع لعملية إعادة النظر، وذلك أولًا من ناحية براءته

من العيوب، ومن المولد غير الشرعي، وثانيًا من ناحية انحداره من بيت طاهر غير مدنس، ثم من ناحية نظافة حياته الخاصة، وأيضًا من ناحية براءة حياة ودم أمه وأبيه من الإجرام وكل مثل هذه الآثام التي هي ضد الدين.

ويجب أن يأتي بالقانون الديني بوجهٍ عام من دلفي[٨]، ويجب أن يناط ذلك القانون بموظفين رسميين يكونون قد عينوا لذلك منذ البداية. وينبغي أن تظل لكل كهنوت حصانته لسنة وليس أكثر، كما ينبغي أن يكون الرجل الذي يناط به إقامة شعائر العبادات وفقًا لقانوننا الديني المقدس في سنه لا تقل عن الستين، وستطبق نفس هذه القواعد على القسيسات. أما الشراح فإن على مجموعات من أربعة قبائل أن ننتخب أربعة أشخاص ثلاث مرات، واحدًا من كل مجموعة، وعندما يعيدون النظر في الثلاثة الذين حصلوا على أغلب الأصوات، يجب أن يرسل التسعة إلى دلفي كي يقوم الوحي بترشيح واحد من كل ثلاثة. وقواعد عملية إعادة النظر وسن التعيين هي بعينها قواعد القسس. وتجري انتخابات لملء الفراغ بفريق القبائل الأربع التي يحدث فيها الخلو. وبالنسبة لمدخرات رؤوس الأموات المقدسة وملحقات المعابد المتنوعة، والمديرين المسؤولين عن إنتاجها وإيجارها، فسيعين ثلاثة أشخاص من أعلى الطبقات لأكبر المعابد، واثنان للمعابد المتوسطة، وواحد لأصغر المعابد. وستكون عملية انتخابهم وإعادة النظر فيهم، هي نفس عملية القواد، ويكفي ذلك لتنظيم أمر الدين.

وبقدر المستطاع لن نترك شيئًا بغير حراسة. وبالنسبة للمدينة ستكون حراستها كما يلي: سيناط الأمر بالقواد ورؤساء الفرق العسكرية والفرسان ورؤساء الخيالة والمآمير القضائيين، ومثل ذلك بالنسبة لأمناء المدينة والسوق، عندما نتخبهم بحق ونعينهم. وستكون المراقبة على كل بقية إقليمنا كما يلي: بما أن أرضنا مقسمة ككل إلى اثني عشر مركزًا متساوية بالتقريب، فإن قبيلة واحدة ستعين سنويًّا بالقرعة لكل مركز، وسيقوم خمسة أمناء وضباط ريفيون للمراقبة، كما يمكن أن نسميهم، وسيكون

عمل كل واحد من الخمسة أن ينتخب من قبيلته الخاصة اثني عشر من الرجال صغار السن، بحيث يجب أن يكون سنهم خمسة وعشرين عامًّا أو أزيد، ولكن ليس فوق سن الثلاثين، وستخصص المراكز الإقليمية لهذه المجاميع بالمناوبة والقرعة، كل لمدة شهر من شهور السنة، وذلك للتأكد من توفير الخبرة الشخصية والإحاطة بكل ما يتصل بالإقليم كله بالنسبة لكل عضو من الأعضاء. وسوف يتقلد هؤلاء الحراس وآمروهم مناصبهم المحترمة لمدة عامين. وسوف يوجهون بانتظام في مناصبهم أو مراكزهم التي تحددها القرعة أصلًا بواسطة ضباط المراقبة، في فترات شهرية متقطعة إلى المراحل التالية وفق دوران عقارب الساعة من اليسار إلى اليمين (ويظن أن ذلك يعني من الغرب إلى الشرق) وفي نهاية العام الأول للخدمة، ومن أجل أن يألف كثيرًا من الحراس بقدر الإمكان، ليس فقط مجرد حالة الدولة في فصل واحد من فصول السنة، ولكن خلال الفصول كلها وفي كل المراكز، فإنهم سيوجهون بواسطة الضباط الآمرين **Officers in Cammand** الذين ستكون السلطة بيدهم حينئذ، وذلك خلال المراكز المتعاقبة، وعلى عكس النظام السابق نظام دوران عقارب الساعة، وذلك حتى نهاية عامهم الثاني، ويجب أن يتم في العام الثاني انتخاب جديد للأمناء الريفيين وضباط المراقبة وهم المهيمنون الخمسة على المجموعات الاثنتي عشرة[٩] وسيكون عملهم خلال قيامهم بواجبهم في المراكز المختلفة هو أولًا: أنه يجب أن يعملوا على تحقيق أكثر التحصينات فاعلية بالنسبة للإقليم ضد الأعداء، وذلك ببناء كل حواجز الأمواج الضرورية والخنادق، وإقامة التحصينات لتقوم كمانع ضد من يحتمل أن يأتي من أجل نهب الأرض أو الماشية. ويمكنهم أن يستعينوا في ذلك بدواب جر الأثقال وخدم البيوت في المراكز المختلفة. وسيعمل أولئك كأدوات في أيديهم وسيكونون تحت إمرتهم. وإن كان ينبغي أن يبذلوا أقصى جهدهم في تجنب استدعائهم وتسخيرهم في مواسمهم الخاصة التي تزدحم بالعمل، وعليهم في كلمة واحدة أن يبذلوا قصارى جهدهم في أن يجعلوا الدولة مستحيلة المنال لأي عدو،

ذلك في الوقت الذي ينالها فيه الأصدقاء بسهولة بشرًا كانوا أو دواب حمل أو ماشية، وسيكون عليهم أن يجعلوا كل الطرقات مريحة بقدر الإمكان، وأن يتأكدوا من فيضان الأمطار من الأراضي العالية إلى الوديان الجوفاء بين التلال بما يحقق خيرًا للدولة، وذلك بتنظيم تصريفه بواسطة السدود والخنادق، بحيث تتلقى الأودية أو تمتص مياه الأمطار، وبحيث يمكنها أن تمد كل المزارع المنخفضة والمواقع بمجاري المياه أو الينابيع، وبحيث تمد حتى أكثر المواقع جفافًا بوافر من المياه الممتازة، ثم إنهم سيزينون ويحملون مياه الينابيع سواء كانت أنهارًا أو نافورات بالمزروعات والمباني، وسيحافظون على مدد وفير لتجميع مياه جداولهم في مجارٍ مصقولة، وإذا كانت هناك أي غابة مقدسة أو تخوم مجاورة فإنهم سيزيدون من فتنتها بشق المجاري لتحمل المياه في كل الفصول إلى الأماكن المقدسة ذاتها، وفي كل مثل هذه الأماكن يجب أن يقيم شبابنا ملاعب لأنفسهم، ولمن هم أكبر منهم سنًّا[١٠] وأن يجهزوها بالحمامات الدافئة خدمة للآخرين أي الكبار، وأن يزودوها كذلك بوافر من الوقود الموسمي، ثم إنهم سيقيمون هنا بيت صداقة لعلاج المرضى أو لمن أنهكتهم وأبلتهم أعمال الزراعة. وذلك علاج أفضل بكثير من علاج طبيب فقير التأهيل. وسيكون ذلك العمل وما يشبهه مصدر نفع وزينة للمركز، كما أنه سيقدم أيضًا ترويحًا بهيجًا فاتنًا. أما الواجبات الجادة للوظيفة فستكون كما يلي: كل فريق من الستين سيقوم بحماية مركزه، ليس فقط من مجرد الأعداء، ولكن أيضًا ممن يعرفون بالأصدقاء الممتهنين. وإذا وقع خطأ لجار أو لمواطن بواسطة أي شخص، حرًّا كان أو عبدًا، فستنظر الدعوى أمام الضباط الآمرين الخمسة، أولئك الذين سيقضون وحدهم في الحالات الخفيفة، ولكن في حالات الشكوى الأكثر خطورة، عندما يكون المبلغ المتضمن في الخطأ لا يتجاوز الثلاثة «مينا» فسيعملون باتفاق مع مجالس الاثني عشر. ولن يكون هناك قاضٍ يحاول النظر في حالة ما، أو موظف ينهض بأعباء وظيفته، دون أن يكون خاضعًا للحساب، ذلك فيما عدا من ينطقون كالحكام بحكم نهائي. وفي

حالة وكلائنا (أو أمنائنا) الريفيين على الخصوص، فإنهم إذا ظلموا من يعلمون تحت رعايتهم بفرض أعباء غير عادلة، وبمحاولات استدعاء أحد من مزارعيهم دون موافقته، أو بقبول هدايا يقصد بها شراء ما لهم من فضل طيب، أو أخيرًا بالتوزيع غير العادل، فإنهم سيوصمون بالعار العام لانصياعهم للفساد، أما فيما يتعلق بكل ما سوى ذلك من سكان مركز من المراكز، حين تكون القيمة المتضمنة «مينا» واحدًا أو أقل، فإنهم يخضعون لمحاكمة إرادية أمام القرويين والجيرة، وإذا هم تهربوا ولم يحضروا في حالة أكبر وحتى في حالة أصغر، راجين أن تكون هجرتهم الشهرية الثابتة لمركز جديد مانعًا كافيًا من المحاكمة، فإن المدعي في مثل هذه الحالة سيقوم بالتقدم إلى المحاكم العامة، وإذا هو ربح قضيته، فستفرض عقوبة مضاعفة على الهارب من القانون الذي تهرب ولم يخضع نفسه لمحاكمة إرادية[١١]. وسيكون المنهج اليومي للقواد وللمأمورين خلال عامي خدمتهم كما يلي:

سيكون هناك أولًا وقبل كل شيء مائدة مشتركة عامة في كل مركز يتناول عليها الجميع غذائهم معًا، وإذا تغيب أحد عن المائدة يومًا واحدًا، أو نام خارج الحدود ليلة واحدة، ففيما عدا أن يكون ذلك بأمر رؤسائه الضباط، أو نزولًا على ضرورة مفاجئة ومطلقة، فعلى الخمسة أن يعدوا تقريرًا عن الحالة، ويأمروا بإيقافه في السوق كهارب من الخدمة العسكرية، وسيعاني من عار الخيانة لوطنه، وسيعاقب بالجلد الذي هرب منه، وسيقوم بجلده أي شخص يلقاه ويرغب في جلده، وإذا تصرف أحد القواد الخمسة أنفسهم على نفس ذلك النحو أو على مسؤوليتهم الخاصة، فسيكون ذلك موضع نظر الستين جميعًا، وإذا ما لاحظ أحد منهم الواقعة أو أخطر بها دون أن يتخذ إجراءً، فإنه سيقع تحت طائلة نصوص نفس القانون، وسيعاقب المذنب عقابًا أشد وأقسى من هم دونه، وسيعتبر غير أهل لأن يشغل أي منصب يباشر فيه السلطة على ممن هم أصغر منه. وسيقوم حراس القانون باستجواب دقيق في مثل هذه الحالة بهدف منعهم منعًا باتًّا من العمل، وإلا فإنهم يكونون قد أخفقوا في

نص العقاب الرادع. ويجب أن يربط الجميع رباطٌ ينم عن اعتقادهم أن أي رجل لن يستطيع أن يبرهن على أنه سيدٌ جديرٌ بالثقة ما لم يكن في المبدأ خادمًا، ويجب أن يؤخذ الحكم الناجح بكبرياء أقل من الكبرياء التي تقابل به الخدمة المخلصة، وأعني بها في المقام الأول خدمة القوانين، ما دامت خدمتها هي خدمة الله. وتأتي بعد ذلك خدمة الرؤساء الأكرمين والممتازين للموظف الصغير بعد خدمة القوانين. وفي المقام الثاني يجب أن يكون عضو الشرطة الريفي قد شارك خلال عامي خدمته في أداء الأعمال التافهة والأعمال الأساسية من متطلبات وظيفته اليومية. ويجب في الحق، وبعد انتخابهم مباشرة أن يأتي الاثنا عشر مع قوادهم الخمسة، ويصمموا على ألا يكون لهم بوصفهم خدامًا: خدمٌ آخرون أو عبيدٌ يمتلكونهم، بل ولا أن يطبقوا ذلك على الفلاحين والقرويين عامة، ويستخدموا خدمهم كوسيلة لخدمة مطالبهم الخاصة، ولكن يستخدمونهم فقط في الخدمات العامة. وفي الأمور الأخرى، يجب أن يفكروا في حياة جادة مجهدة، يكونون فيها المستخدمين لأنفسهم والتابعين لها. وسيقومون بالإضافة إلى ذلك لاكتشاف الدولة كلها من ناحية التسلح صيفًا وشتاءً، وذلك بهدف أن يألفوا ما لها من تخطيط مفصل أي طوبوغرافية، وكذلك بهدف الوقوف على وسائل الدفاع عنها، ما دمنا نعتبر أن مثل هذه المعرفة الدقيقة لدولتهم الخاصة هي من أهم الدراسات التي يمكن أن يحصلوا عليها، ومن هنا ينبغي أن يمارسوا فنون المطاردة وأساليب الصيد الأخرى عندما يكونون في مستهل عملهم وذلك تمامًا من أجل نفس الغرض، ومن أجل السرور والمنفعة المترابطين اللذين يصحبان عادة مثل ذلك التدريب. ويمكن أن نعرف الرجال ونعرف مهنتهم بأي اسم نريده، ونسميهم كشافين، ونسمى مهمتهم بالمأمورية الريفية، أو باسم آخر، ولكن التسمية يجب أن تصحبها القوة وسعة الحيلة في أي رجل يميل لأن يكون مدافعًا كفء عن مدينته ووطنه. والخطوة الثانية في انتخابنا للموظفين تتعلق بتعيين أمناء السوق والمدينة، وسيقابل أمناءنا الريفيين الستين ثلاثة أمناء للمدينة، وهؤلاء

سيقسمون الاثني عشر مركزًا حضريًّا إلى ثلاث مناطق، وسيكونون مسؤولين مسؤولية المكتب (الجهاز) عن الطرق، وشوارع المدينة نفسها، وعن الطرق العمومية التي تنقلنا من الريف للعاصمة، وسيكونون مسؤولين بالمثل عن تناسق المباني المقامة وفقًا للقواعد القانونية. ويجب –وبوجه عام– أن يوجهوا انتباهم إلى أن منبع الماء الذي ستنقله إليهم وتوزعه عليهم الشرطة الريفية: يجب أن يكون في حالة مرضية بحيث يصل إلى الخزانات نقيًّا وبوفرة، وهكذا تتحقق بذلك الأهداف الجمالية بأقل مما يحقق الأهداف النفعية. ومن هنا يجب أن يكونوا في نفس الوقت رجالًا ذوي كفاية، ولديهم الفراغ الذي يتيح لهم رعاية الشؤون العامة. وسيترتب على ذلك أن أي مواطن يستطيع أن يقترح للوظيفة أي اسم يسره أن يختاره من الطبقة العالية ذات الملكية، وعندما تُؤخذ الأصوات على الأسماء، وعندما تخفض الأسماء إلى الستة الذين حصلوا على أعلى الأصوات، فإن الضابط المنوط به ذلك العمل سيقوم باختيار ثلاثة بالقرعة، وسيتقلد هؤلاء وظائفهم بعد أن يمروا بعملية إعادة النظر، وفقًا للقواعد التي تُوضع لهم. وسيكون هناك ثانيًا انتخاب خمسة أمناء للسوق، يُؤخذون من الطبقتين المالكتين الأولى والثانية، وستكون العملية في هذه الحالة، وبوجه عام، مثل نفس العملية الخاصة بالأمناء الريفيين، وسيُؤخذ خمسة بالقرعة من العشرة الذين ينالون أغلب الأصوات، وستكون عملية إعادة النظر فيهم إعلانًا عن تعيينهم. وفي كل حالة كل من يتخلف يدفع ٥٠٠ دراخمة كغرامة إذا ما علمت السلطات بتخلفه، وسيعلن بالإضافة إلى ذلك أنه مواطن سيئ، وسيكون الحضور في المؤتمر العام مفتوحًا لأي مواطن، وإجباريًّا بالنسبة للعضوين من الطبقتين المالكتين الأولى أو الثانية بحيث إذا اكتشف أنه تخلف عن هذه الاجتماعات فإنه سيغرم ١٠ درخمات، وسوف يكون هناك إجبار على الحضور بالنسبة للطبقتين الثالثة والرابعة، ولكنْ أعضاؤها يمكن ألا يقعوا تحت طائلة العقاب، اللهم إلا إذا كانت السلطة قد أخطرتهم بأنه يجب على الجميع أن يحضروا من أجل سبب ملح. وسيهمين الأمناء

بعد ذلك على تنظيم العمل في السوق ليكون متفقًا مع القواعد القانونية، وسيأخذون على عاتقهم منع الضرر عن المعابد والنافورات في دائرة اختصاصاتهم. وإذا ما نزل الضرر فإنهم سوف يعاقبون المذنب إذا كان عبدًا أو أجنبيًّا بسجنه أو بضربه بالسوط. وإذا كان الذي أحدث ذلك الإخلال بالنظام مواطنًا حرًّا فسوف يستطيعون تغريم المذنب –على مسؤوليتهم الخاصة– مائة دراخمة، أو أن يضاعفوا ذلك المبلغ عندما يجتمعون بالأمناء الحضريين. وسيكون للأمناء الحضريين نفس القدرة على التغريم والعقاب في إدارتهم. إذ يمكنهم أن يفرضوا ضريبة من الميناث (المانية مائة دراخمة) في حدود سلطتهم الخاصة أو ضعف ذلك إذا اجتمعوا بأمناء السوق. وسيحل ثانيًا الوضع الذي توجد بسببه سلطات في الموسيقى والتربية الدينية، عددها مجموعتان في كل حالة لتكون منوطة ومختصة بالتعليم والمباريات.

وسيُعنى القانون بضباط التعليم ومراقبي الملاعب والمدارس التي سيكون عليهم حسن صيانتها وتدعيمها، وكذلك التعليم الذي يقوم فيها، إلى جانب ما يتصل بالموضوع من مراقبة الحضور والغياب والسهر على راحة الأطفال من الجنسين. وسيُعنى القانون بضباط المباريات أي الحكام الذين يحكمون في مباريات التنافس بين المتسابقين في الموسيقى والألعاب الرياضية. وينبغي مرة أخرى، أن يكون هناك نوعان من هؤلاء، واحد للموسيقى، وآخر للألعاب الرياضية. وفي هذه الأخيرة، من الأوفق أن يكون لدينا نفس الموظفين كحكام للرجال والخيول، ولكن من المناسب في الموسيقى: أن يكون لدينا مجموعة حكام للأداء المنفرد، من الإلقاء، والعزف على الناي، والقيثارة وما أشبه، وكذلك مجموعة ثانية مختلفة من أجل الغناء الترتيلي، ولذلك يجب –فيما أرى– أن نبدأ بانتقاء سلطتنا التي سيناط بها أداء المترنمين في المعابد من أطفال ورجال وعذارى كما يلوح في الرقص وكل النسق الخاص بفن الموسيقى، ومثل هذه السلطة الواحدة ستكون كافية لهم. ويجب ألا يكون سن أصحابها أقل من أربعين عامًّا، وسيكون الموظف الذي ليس سنة أقل من ثلاثين كافيًا

أيضًا لأصحاب الأداء المفرد بحيث سيسمح بدخول المتسابقين ويصدر الحكم العادل بينهم، ويجب أن يعين على النحو التالي الرئيس الفعلي والضابط لفرق التراتيل.

إن كل هواة مثل هذه الأمور يجب أن يحضروا اجتماع الجمعية، وأن تفرض عليهم غرامة إذا تغيبوا، وسيكون ذلك من اختصاص حراس القانون. ولكن سوف لا يكون الحضور إلزاميًّا بالنسبة للغير إذا كان ذلك ضد إرادتهم، ثم إنه يجب على المنتخب أن يأخذ الاسم الذي يقترح من قوائم معدة، وستكون النقطة الوحيدة التي تؤدي إلى قبول المرشح أو رفضه عند عملية إعادة النظر هي كفاءته بالنسبة للموضوع أو عدمها. وسيرأس مَن يفوز بالقرعة من العشرة الذين يأتون في رأس قائمة المنتخبين وبعد عملية إعادة النظر، فرقة المترنمين خلال العام وفقًا لما يتطلبه القانون. وبنفس الطريقة تمامًا سيرأس المرشح الذي يفوز بالقرعة المتسابقين الذين تقدموا لأداء قطع منفردة بآلة واحدة وفرد مع الأوركسترا، وبذلك يخضع الفائز بالقرعة لقرار الحكام. وعلينا ثانيًا أن نعين من طبقتينا الثالثة والثانية ذواتي الخصائص المحددة مديرين للمباريات الرياضية الخاصة بالناس وبالخيل، وسيكون حضور الطبقات الثلاث الأولى ذلك الانتخاب إجباريًّا، ولكن سوف لا يكون هناك عقاب على الطبقة المنحطة إذا لم تحضر. وسيكون المرشحون الناجحون هم أولئك الذين سيؤخذون بالقرعة من عشرين انتخبوا بعملية تصويت سابقة، والذين سوف نذكيهم أيضًا وتؤيدهم أصوات هيئة إعادة النظر، وإذا رفضت أي أسماء في عملية إعادة النظر عند التعيين أو الاختيار لوظيفة مهما كانت، فإن أسماء أخرى سيستعاض عنها بنفس الطرق، وسيكون هناك خضوع لعملية إعادة النظر على نفس النحو.

ولا تزال هناك وظيفة واحدة علينا أن نشغلها في الإدارة التي هي موضع اعتبارنا، وهي وظيفة مراقب التعليم ذكرًا أو أنثى بوجه عام وسيحتاج القانون -تبعًا لذلك- إلى أن يُملأ ذلك المنصب أيضًا بموظف واحد يجب أن يكون رجلًا ليس أقل في عمره من الخمسين ووالدًا لعائلة شرعية يفضل أن يكون أبناؤه من الجنسين (ويكون الأمر

قاصرًا إذا كانت أبناء العائلة تتكون من أحد الجنسين). وعلى المرشح الذي نرشحه بالمثل أن يضع نصب عينيه أن المنصب هو أعظم مناصب الدولة العليا أهمية. ذلك أنه في جميع المخلوقات النامية على السواء، مثل الأشجار والحيوانات المتوحشة أو المستأنسة والبشر، فإن الفروخ الأولى والبراعم ما دامت نقية فإنها تكون على أكثر ما يكون من القدرة على أن تبلغ تمام الخير وفقًا لنوعها بلوغًا سعيدًا. وترانا الآن نسمي الإنسان مخلوقًا لطيفًا، ولكن الحق أنه ولو كان قد اعتاد على أن يثبت أنه أكثر شبهًا الإله وقادر على أن يكون ألطف من أي شيء إذا توفرت له الإمكانيات البيئية الصحيحة والمدرسة المناسبة، أما إذا درب تدريبًا غير كاف، أو تدريبًا خاطئًا، فإنه سيصبح أكثر وحشية من أي شيء على سطح الأرض. ومن ثم يجب على المشرع أن يعتبر تدريب الأطفال ليس بالأمر الثانوي أو الأقل أهمية، وما دامت حاجتنا الأولى والأساسية هي أن يكون مدير تدريب هؤلاء الأطفال قد أحسن اختياره، فإن على المشرع أن يبذل كل ما في طاقته ليعين من هو أفضل من جميع المواطنين في كل شيء لينهض بعبء توجيههم. وعلى ذلك فإن كل الموظفين عليهم فيما عدا المجلس وجمعياته[١٣] أن يلجأوا إلى معبد أبولو حيث يعطي كل منهم صوته على نحو سري لأحد حراس القانون، ممن يرى أنه -أيًّا كان- الأكفأ للنهوض بقيادة وتوجيه التعليم، ومَن ينلْ أكثر الأصوات يخضع لعملية إعادة النظر أمام الضباط المعينين من قبل غير الحراس أنفسهم. وبعدئذ يتقلد منصبه لمدة خمس سنوات، وفي السنة السادسة يتم تعيين جديد بنفس النحو لذلك المنصب. وإذا مات موظف عمومي قبل موعد انتهاء مدته، فإنه إذا كان لم يزل باقيًا هناك على ذلك الموعد أكثر من ثلاثين يومًا، فإن بديلًا عنه سيعين على نفس النحو بواسطة نفس الجهاز الذي سبق أن نيطت به عملية الانتخاب في حينها، وإذا ما مات ناظر أيتام فإن أقاربهم الموجودين من الطرفين حتى أطفال أبناء الأعمام الأولى، يعينون خليفة له خلال عشرة أيام، وإذا تخلفوا فإن كل أمثال هؤلاء الأشخاص سيجلبون على أنفسهم غرامة دراخمة Derdien حتى يتم

تعيين مثل ذلك الحارس. والجماعة -كما نعلم- ستصبح في الحال شيئًا غير جدير باسم الجماعة، إذا لم يعين لها، وكما يجب، حاكم لإقرار العدل. ولكن القاضي الذي لم يكن مسموع الصوت ولا يكون هو الفيصل، وليس عنده ما يقول في السير الابتدائي للدعوى أكثر مما يقوله الخصوم[١٣] سوف لا يكون بأي حال قاضيًا جديرًا بالحكم في الحقوق المتنازعة، وعلى ذلك فلا تستطيع المحكمة الجيدة أن تكون بحق كبيرة في عدد قضاتها أو قليلة العدد، وفقيرة القدرة، وينبغي في كل حالة أن تكون دعوى الخصومة لدى الجانبين واضحة، وسيؤدي الزمن والبحث البطيء الابتدائي المتكرر إلى ذلك الوضوح للمسائل ذات الخطر. ومن هنا ينبغي أن يظهر الجانبان اللذان يتحديان بعضهما أولًا أمام الجيران والأصدقاء الذين يعرفون جيدًا الأمور المتنازع عليها، وإذا وجد أحد -بعد كل ما حدث- أنه لم يحصل على قرار كافٍ من ذلك الجهاز فإنه سوف يتقدم إلى محكمة أخرى، وإذا فشلت المحكمتان في حسم الأمر، فإن حكم المحكمة الثالثة سيكون نهائيًّا في هذه الحال ويعتبر أيضًا تعيين هذه المحاكم، وبمعنى مؤكد، عملية انتخاب الحكام. والحق أن أي حاكم ملزم أيضًا بأن يكون قاضيًا من بعض الوجوه، بينما القاضي، ولو أنه ليس بحاكم بالفعل: يصبح حاكمًا وله أوقات جديرة بالاعتبار، عندما يصدر فيها قراره النهائي في حالة من الحالات. وهكذا يمكننا أن نجعل القضاة بين حكامنا، وأن نمضي متسائلين من عساه يكون جديرًا بهذه الوظيفة، وأي الأمور سيعالجها؟ وكم سيكون عدد القضاة في الحالات المتباينة، ومن ثم ستكون أصدق المحاكم هي تلك التي يعينها الخصوم المختلفون أنفسهم للنظر في قضاياهم الخاصة باختيار متفق عليه فيما بينهم. ولكن ستكون هناك محكمتان لكل القضايا الأخرى، واحدة عندما يشكو شخص خاص من خطأ ألحقه به آخر، ويرغب في أن يأتي به أمام محكمة للفصل بينهما، والثانية عندما يعتقد مواطن أن أحد الأشخاص قد أخطأ في حق الجمهور ويرغب هو نفسه في أن يساعد الدولة في القصاص منه. ويجب أن نشرح ماذا ومن عسى أن يكون أعضاء هذه

المحاكم، ويجب قبل كل شيء أن نقيم محكمة عامة للعدالة لكل المواطنين ذوي الصفة الخاصة الذين تعرض مشاداتهم على جلسة قضائية. ويكون تكوينها هكذا: في اليوم الذي يقع قبل اليوم الذي تبدأ فيه سنة جديدة بالشهر الذي يتلو الانقلاب الصيفي[١٤] سيجتمع كل الحكام سواء كانت وظائفهم حولية (أي شتوية) أو ذات مدة أطول في نفس المعبد، ويعد قسمًا يؤدونه باسم الإله، يفرزون في عملية اختيار علني -كما يمكن أن نقول- قاضيًا من كل لجنة للحكام، وأعني به العضو الذي ملأ مركزه بامتياز في مأموريته، والذي هو أهل بأن يقضي قضاءً ممتازًا في شؤون المواطنين بأسمى روح تقية خلال السنة التالية. وعندما يتم انتخابه ستكون هناك عملية إعادة نظر بنفس تلك الهيئة. وإذا رفض أي اسم، سيختار غيره بنفس الطريقة، والذين سينجحون في هذه العملية، سيعملون كقضاة للجماعات التي رفضت حكم دائرة اختصاص أخرى، وستكون عملية الحضور كشهود عين وكمستمعين لهذه المحاكمات إجباريًّا بالنسبة لأعضاء المجلس والموظفين الآخرين الذين عينوا القضاة، كما سيكون مسموعًا به بالنسبة لمن يرغب فيه من الغير، وإذا اشتكى شخص من أي قاضٍ واتهمه بإصدار قرار خاطئ متعمد في قضية من القضايا فسوف يذهب إلى حراس القانون حاملًا اتهامه. وسيكون القاضي المرتكب لهذه الجريمة معرضًا لأن يدفع مقدار نصف الخسارة للطرف الذي تحملها، وإذا اعتبرت الحالة مما يتطلب عقوبة أفدح، فإن القضاة الذين ينظرون القضية سيحددون العقاب الزائد الذي يجب أن يوقع، أو الغرامة التي ينبغي أن تدفع للجمهور ولصاحب القضية. أما بالنسبة لشكوى الإجرام في حق الجمهور، فسيكون من الضروري، وقبل كل شيء، أن يكون للجمهور صوت في الاستماع إلى الدعوى، إذ حين تخطئ الدولة يعاني الجميع من ذلك الخطأ، وسيصيب الجميع ظلم حقيقي إذا حرموا حرمانًا جزئيًّا من الإسهام في مثل هذه القرارات، ولكن بينما أن تخصص الأطوار الرئيسة والنهائية في مثل هذه الحالة للجمهور، فإن البحث يجب أن يأخذ مجراه أمام ثلاثة من أعلى الحكام

الذين يتفق عليهم كل من المدعي والمدعى عليه. وإذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق فيما بينهم فإن المجلس سوف يراجع أقوى ما لدى كل منهما من حجج، وينبغي أيضًا، وبقدر الإمكان، أن يأخذ كل المواطنين دورهم في الحالات الخاصة، ذلك أن الإنسان الذي لا يكون له نصيب في حق القضاء بين الناس، يشعر أنه ليس بعضو حقيقي في الجماعة، ومن هنا يجب أن يكون هناك بالطبع محاكم للقبائل العديدة فيها قضاة معينون بالقرعة ووفقًا للحاجة، لكي يصدروا قراراتهم غير متأثرين بالأهواء الشخصية، ولكن القرار النهائي في كل هذه القضايا يجب أن يكون بيد هذه المحكمة التي نزعم أننا قد أقمناها مبرأة من الفساد إلى أقصى حد ممكن، وبالقياس إلى الطاقة البشرية، وذلك من أجل خدمة هؤلاء الذين لا يستطيعون أن يصلوا إلى قرار أمام جيرانهم أو أمام القضاء.

ذلك الشأن –شأن دور القضاء العادل– هو كما أقول أمر تستوي فيه الصعوبة حيال تسميته بالمأمورية، أو حيال رفض تسميته بذلك الاسم دون تقديم الأسانيد. ولقد عالجنا ذلك الأمر من بعض الوجوه فيما يمكن أن أسميه بتخطيط عام، ولكنا تركناه من بعض الوجوه الأخرى دون الانتهاء منه، والحق أن أفضل مكان لعلاج العملية القضائية علاجًا أكثر ضبطًا وتنظيمًا مع التصنيف اللازم للأعمال القضائية سنجده في نهاية تشريعنا. ولذلك يمكن أن نطلب من الموضوع أن ينتظر حتى نصل إلى نهاية عملنا. ولكن طريقة التعيين بالنسبة للمأموريات الأخرى قد أصابها بإنصاف تنظيم تامٌّ عادلٌ، ولكن العلاج المضبوط والتام لكل نقطة واحدة من نقط التنظيم المدني والسياسي لا يمكن أن نقدمها حتى تعطي كل الأرض التي تلزمه بالتفصيل من البداية إلى النهاية، وفي نظام طبيعي. وسنرى أيضًا أن المرحلة التي وصل إليها الآن بهذه الترتيبات الخاصة بانتخاب موظفينا تشكل نهاية تقديرية وابتدائية كافية، ونقطة بداية للتشريع دون مزيد من التردد والتأخير.

كلينياس: إن علاجك للمقدمات يا سيدي قد نفذ كله إلى عقلي، وتسرني كثيرًا

الطريقة التي ربطت بها توًّا بداية ما لا يزال في الطريق أمامنا مع نهاية ما قد مضى من قبل.

الأثيني: ومن ثم قد يمكن أن نقول، وحتى الآن: إن لعبتنا الجادة من أجل المسنين قد أُديت على نحو لطيف.

كلينياس: إنني أتصور أن ما تريد في الحق أن تسميه لطيفًا هو العمل الصعب لذوي النشاط من الرجال.

الأثيني: ذلك ممكن، ولكن سل نفسك إذا كنت توافقني على نقطة أخرى.

كلينياس: ما هي، وبأي شيء تتعلق؟

الأثيني: ولماذا؟ إنك تعرف أن فرشاة المصور لا يبدو منها مطلقًا أنها أتمت عملها وهي ترسم وجهًا من الوجوه؛ إذ يبدو أنك تستطيع أن تمضي إلى –ما لا نهاية له في لمسات التزين بوضع الألوان أو النتوءات، أو أي شيء يمكن أن يكون اسمًا للعمل المهني، دون الوصول أبدًا إلى نقطة لا تسمح فيها الصورة بزيادة أكثر في الجمال أو الحيوية.

كلينياس: أظن أنني سمعت ما يكفي في هذه النواحي لكي أتابع وصفك، وذلك بالرغم من أنه ليس بيني وبين هذه الفنون ألفة شخصية.

الأثيني: لم تفقد شيئًا، ولكن لا تزال هناك نقطة يمكن أن نستعمل هذه الإشارة العارضة لها (أي للفنون من أجل التوضيح). لنفرض أن قصد أحد الفنانين كان تصوير وجه على قدر عظيم من الجمال، إنه ينبغي له أي للوجه، فوق جمال صنعته أن يزداد زيادة ثابتة ولا يفسد بعثرات الأيام، وأنت تعرف أنه ما دام المصور غير خالد، فإما إنه يجب أن يترك خلفه من يستطيع أن يصلح أي تشويه يلحقه الزمن بالوجه، وذلك بجانب تزيينه بلمسات التحسين التي تخفي نقائص عجز الفنان السابق، وإلا فإن عمله العظيم يكون ذا نتائج مؤقتة لا غير، أليس كذلك؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا والآن، أليس للمُشرِّع نفسه القصد؟ إذ ينبغي قبل كل شيء أن يحيط قوانينه بأقرب شيء إلى الكمال المطلق الذي يستطيع أن يحققه، ثم بمرور الزمن، وبوضع مشروعه في بوتقة التطبيق، هل تظن أن أي مشرع عديم التفكير بحيث ينسى أن قوانينه يجب أن تكون مملؤة بثقوب وفجوات، وسيقع على عاتق بعض مَن يخلفونه مهمة تصحيحه، مما يؤكد أن دستور ونظام الجماعة التي أسسها يمكن أن يتحسن بثبات ولا يتحلل ويفسد.

كلينياس: ذلك هو القصد المفترض في كل مشرع، ويجب أن يكون الأمر كذلك بالطبع.

الأثيني: ولهذا إذا وجد رجل طريقًا لتحقيق ذلك، إذا وجد منهجًا لتعليم غيره عن طريق ضرب المثل وتقديم النواميس: كيف يفهمون فهمًا جيدًا أو سيئًا طريقة حفظ القوانين وتحسينها، فهو لن يتعب في شرح هذه الطريقة التي أتصورها حتى يحقق النجاح.

كلينياس: كلا بالطبع.

الأثيني: حسنًا، ألا يجب عليَّ أنا نفسي، وعليكما، أن نفعل نفس الشيء، الآن؟

كلينياس: نعمل ما تعنيه بالضبط؟

الأثيني: ولماذا؟ ما دمنا على وشك أن نضع شريعة مقننة وقد عينا حراسًا لها، وهؤلاء الشبان إذا ما قارناهم بنا نحن ذوي الشمس الغاربة، فإنه يجب –وكما أقول– ألا نشرع فقط، ولكن نعمل في نفس الوقت كل ما في طاقتنا كي نجعل منهم أيضًا مشرعيين كما هم حراس.

كلينياس: بكل تأكيد، ذلك إذا كنا فقط أهلًا لذلك.

الأثيني: حسنًا، علينا على الأقل أن نحاول ونبذل في ذلك أقصى ما نستطيع.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: إذَنْ لتكن هذه لغتنا الموجهة إليهم.

أيها الأصدقاء وحراس القوانين، إنه سيكون هناك عدة أشياء قابلة للحسم في أبواب الإدارات المختلفة لتشريعنا الحالي، ولكن ذلك، وببساطة، مما لا حيلة لنا فيه، وليس الأمر ما هو ما سوف نبذل فيه كل جهدنا في وضع الخطوط العامة للإدارات الأكثر اعتبارًا والنظام كله بالمثل. ولكن الأمر هو أنه سيكون عليكم أن تملؤا هذه الخطوط العامة ويجب أن تخطروا بما يجب أن يكون عليه هدفكم في ذلك الصدد. ولقد شرحنا وكررنا الشرح لبعضنا، ميجالوس، وكلينياس، وأنا، واتفقنا على أننا قد فصلنا تفصيلًا، ولكننا نشتاق ونتطلع إلى أن تكونوا تلاميذنا المتعاطفين معنا، وإلى أن يكون هدفكم هو ما اتفقنا جميعًا على أنه يجب أن يكون دائمًا ماثلًا في ذهن كلٍّ من حراس القانون ومنشئيه. ولقد كان إعلاننا الإجماعي في إيجاز هو هذا، إنه مهما كانت الطريقة التي ينتظر منها أن تضع عضوًا من مواطنينا، ذكرًا كان أو أنثى، صغيرًا أو كبيرًا، ممتازًا بصدق في فضائل النفس الجديرة بخلق الإنسان، وسواء كانت هذه الفضائل نتيجة لبعض المهن، أو لاستعداد فطري، أو لبعض ما يملكه الإنسان، أو لبعض الأهواء أو الاعتقادات، أو لمنهج دراسي، فإن ذلك، وليس شيء غيره، ينبغي أن يكون الهدف (فيما أقول)، الذي ينبغي أن يشد من أجله كل عصب من أعصابنا طوال الحياة، وإنه لا ينبغي أن نجد نفسًا واحدة تفضل شيئًا يدمر ذلك المطلب. وفي نهاية المطاف ينبغي ألا يكون هناك اختيار ما إلا ويكون مستمدًّا عن الدولة نفسها قبل أن تخر جاثمة تحت نير حكم الطبقة المنحطة أو أن يطاح بها في المنفى، فإن أي نوع من القدر يجب أن يوجد قبل أن تغير حكومة ما تربي عليه رجالًا على مستوى أحط. ذلك كان الحكم الذي لازمنا قبلكم، وعليكم بدوركم أن تضعوا كلا الهدفين أمامكم

عند تزكية قوانينا أو عدم تزكيتها، وإذا عليكم أن تنحوا باللوام على مثل هذه القوانين التي لا تخدم ذلك الغرض، واقبلوا التي في مقدورها تحقيق ذلك.

مع توفير الإرادة الطيبة الصادرة من القلب، واجعلوا منها قاعدة في حياتكم. أما كل الأخرى التي تؤدي إلى شيء آخر يُدعى خيرًا فيجب أن تحذفوها، ويمكننا أن نبدأ التشريع الذي سيلي الآن على مثل ذلك النحو أي نبدأه بالدين كنقطة بدايتنا.

ويجب أولًا أن نعود إلى عددنا، عدد الـ ٥٠٤٠ وإلى أقسام الأقسام المناسبة المنوعة التي نجدها في ذلك المجموع وفي القبيلة التي تكونه، تلك التي كانت كما سنذكر واحدًا من اثني عشر بالنسبة للكل، وهي بذلك الحصيلة المضبوطة إلى أقصى حد، والآن يسمح عددنا الكلي بأن نقسم إلى عشرين، وبالمثل يسمح بذلك عدد القبيلة، وإذا فيجب أن يعتبر مثل ذلك القسم كشيء مقدس، أو عطية من الماء، تقابل شهور السنة، وانقلابات الكون، وذلك في الحقيقة هو السبب في وقوع كل الجماعات تحت نفوذ غريزة تقديسها وإن كانت بعض السلطات قد قامت بعمل تقسيم أكثر صدقًا من تقسيم السلطات الأخرى، وكانت أكثر حظًّا في نتائج تقديسها.

ومن ناحيتنا الخاصة فإن موضوعنا الحاضر هو أنا كنا على حق في تفصيلنا للعدد (٥٠٤٠) لأنه قابل للقسمة على كل عدد صحيح من واحد على ١٢ فيما عدد ١١، وذلك يمكن بكل سرعة أو نصححه ما دامت إحدى الطرق لذلك الإصلاح هي ترك مسكنين جانبًا[١٥].

ونستطيع أن نبرهن على أن ذلك حقيقي في كلمات قليلة جدًّا، إذا كان لدينا فراغ لذلك. وبذلك نستطيع أن نثق في أن عملنا الحاضر يتفق مع الاعتقاد التقليدي الذي نحن بصدده ونقوم بالتقسيم الآتي:

سندعو كل قسم باسم الله أو طفل الإله، وسنمده بالمذابح وما يلزمها من أثاث، حيث سندعو كل شهر جماعتين قربائيتين اثني عشر لأقسام القبائل واثني عشر

للأقسام المقابلة في المدينة نفسها، وسيكون هدفهم الأول هو تأكيد الرعاية الإلهية والعمل على تقدم الدين، وسيكون هدفهم الثاني -من وجهة نظرنا- تشجيع التعارف المتبادل والتفاعل الاجتماعي من جميع الأنواع. ذلك أنه من الضروري بوجه خاص، بالنسبة لعقود الزواج وما يترتب عليها من الارتباطات أن ننهي جهلنا بالربع الذي تؤخذ منه العروس، العروس نفسها، والعائلة التي ستدخلها، حيث يجب أن نبذل أقصى ما يمكن من عناية للحيلولة دون أي خطأ في مثل هذه الأمور.

ولتأمين هذه النتيجة الخطيرة ينبغي أن تكون حتى رياضة صبياننا من بنين وبنات، يجب أن تكون في رقص من الجنسين، مما يمنح فرصة عارضة لأن يقبلوا عقلًا وفي سن ينتج تبريرًا له وزن لرؤية غيرهم بغير الملابس وللظهور هم أنفسهم من دونها.

وذلك بقدر ما يسمح به التواضع الرزين في كل الجماعات، وينبغي أن تكون رقابة وضبط كل هذه الأمور في يد رؤساء فرقنا الترنيمية، أولئك الذين أيضًا ينبغي- عن طريق التحامهم بحراس القانون- يشرعون بالنسبة لأي نقطة قد نحذفها في تنظيمنا، وكما قلت في مثل هذه الحالات ذات -التفاصيل الصغيرة المتعددة- لا مندوحة للمشرع من القيام ببعض الحذف، بحيث إن أولئك الذين يجربونها سنويًّا بانتظام يتعلمون بالممارسة أن يمدوها بالتنظيم والإصلاح السنوي حتى نشعر أننا قد وصلنا بمثل هذه الملاحظات والممارسات إلى قاعدة شافية، ومن ثم نمنحها من الوقت قدرًا متوسطًا ولكنه محدد، بحيث يسمح لها بتغطية كل تفصيل على حدة وجميع التفصيلات ككل، وليكن ذلك -الوقت- عشر سنوات دورية يحتفل في عيدها بتقديم الضحايا والرقصات السارة، وتقوم خلالها، المأموريات المتنوعة -في تنسيق مع المشرع الأصلي إذا كان لا يزال حيًّا، ومن دونه إذا كان قد مات: برفع تقارير تقترح حذف صلاحيات عديدة تخصها إلى حراس القانون، ومن ثم يحاولون إدخال الإصلاحات حتى يشعروا أن النظم العديدة قد أصبحت كاملة. ثم يعلنون أنها قد أصبحت لا تحتمل التعديل، ولهذا يفرضونها بعد ذلك مع بقية القوانين التي سنت

في الأصل وفرضها المشرع. ويجب ألا تخضع هذه القوانين في أي حالة لأي تجديد متعمد، أما إذا حدث وكان لا بد أن نعيد النظر فيها تحت ضغط الضرورة المطلقة، فيجب أن يستشار كل الحكام، وكل أعضاء الجمعية الشعبية، وكل مصادر الوحي. ومن ثم تدخل مثل هذه التعديلات التي تزكيها كل هذه السلطات[١٦] على ألا يحدث أي تغير مهما كان شأنه، ويتطلب القانون أن يسود دائمًا بكل ما به من نقائض، ثم حين يقتنع رجل خضع للاختبار في الخامسة والعشرين[١٧] فأكثر بأنه وجد في أي ربع من المدينة فرصة مناسبة ومتجانسة للمباراة في الإنجاب الشائع للأطفال، فيجب في جميع الحالات أن يتزوج قبل أن يبلغ الخامسة والثلاثين، ولكن ينبغي أن يخطر أولًا بالطريقة الصحيحة للبحث عن الأنسب والأكفأ، لأن الأمر كما يقول كلينياس: يجب أن نقدم لكل قانون مقدمته الخاصة به.

كلينياس: إنني أشكرك يا سيدي على هذه الإشارة، إنك قد أخذت بما وجدته أكثر الظروف مناسبة للتقديم به[١٨].

الأثيني: إنك بالغ اللطف والعطف، وذلك إذَنْ ما سنقوله لابن انحدر من أرومة ذات شأن:

إن الزواج الذي أنت مقدم عليه يا بني هو مما يزكيه عقلاء الرجال، ونصيحتهم لك هي ألا تشغل قلبك أكثر من اللازم في تجنب الجري وراء زيجة فقيرة أو وراء -زيجة أخرى ذات ثراء، ولكن عندما تتساوى النواحي الأخرى، فالأولى أن ترتبط دائمًا وتفضل الجماعة الأكثر تواضعًا. وسيكون ذلك -في الحق- في صالح الجماعتين بوجه عام والبيتين المتعاقبين؛ لأن التوازن والتناسب الواجب هما بغير مقارنة أفضل امتياز من تطرف عديم الصلاحية. وذلك الذي يعهد في مزاجه الانفعال الحاد الملتهب، والاندفاع الشديد في تنفيذ كل ما يعمل، ينبغي أن يربط نفسه بتفضيل عائلة تتسم بالهدوء، بينما ذلك الذي يكون مزاجه على النقيض، ينبغي أن يبحث

عن الارتباط بنوع مضاد. وقد نستطيع أن نضع قاعدة واحدة في كل زواج هي: على الرجل أن يسجل عقد زواجه في المحكمة، وذلك من أجل صالح المدينة لا من أجل صالح ما يسيطر سيطرة تامة على ذهنه، ومع ذلك فهناك غريزة فطرية تشد كلًّا منا إلى أقرب الناس وأكثرهم شبهًا به، وذلك يخلق التفاوت في السلوك وفي المزاج الخلقي في الجماعة بوجه عام، وهذه تؤدي إلى نتائج مؤكدة في أغلب الممالك مما ينبغي ألا نريده في مملكتنا. ولكن ولكي ما نضع قوانين شكلية وسريعة من أجل مثل هذه النتيجة –في الحقيقة– بحيث يحرم على الغني الزواج من بيت ثراء، وذي يسار الزواج من بيت له اقتدار، وبحيث برغم ذي المزاج المندفع على أن يبحث على شريكته بين ذوات المزاج البلغمي أي الهادئ، وذي المزاج الهادئ على شريكه من بين ذوات المزاج المندفع. وسيلوح ذلك مضحكًا، وسيثير، زيادة على ذلك –الحمق والاستياء. إنه ليس أسهل أن نرى أن الدولة ينبغي أن تكون كالإناء المخلوط جيدًا حين نصب فيه النبيذ فنجد مزاجه حادًّا إلى درجة الجنون، فنصلحه بنبيذ آخر أهدأ وأوقر، فيمتزج النبيذان– امتزاجًا عادلًا مما يتحفنا بجرعة صحية محتشمة. وأقول إنه لا يوجد إنسان، أو من الصعب أن يوجد إنسان، له من الألمعية ما يدرك به أن الأمر كذلك حتى بالنسبة لخلط النسل، وذلك هو السبب في أننا مساقون إلى وضع ذلك الأمر وحده في قانونٍ، وإلى بذل جهدنا في جعل الفرد يفتن في تحقيق موازنة داخلية بين نسله فوق هذه المساواة في ظروف الزواج، تلك الظروف التي تظمأ في شراهة للثروة وفي أن نواجه ذلك الذي يميل إلى زيجة غنية بالتأنيب والتقريع، دون إرغام بالقانون المكتوب. وستكون تلك بالطبع –مثل ما قلنا من قبل– تحفظاتنا للزواج، وواجب الرجل أن يتمسك دائمًا بالأشياء الأبدية الخالدة، وذلك بأن يترك أطفالًا وأطفالًا لأطفاله من بعده ليخدموا الله في كونه، كل ذلك وأكثر منه يمكن أن يقال في مقدمة مناسبة في الزواج الإلزامي، ولكن إذا وجد مَن يرفض الطاعة بإراداته وينأى بنفسه منفردًا وغير متبوع بأحد في المدينة، حتى يصل بذلك إلى الخامسة والثلاثين دون زواج، فإنه يدفع

غرامة سنوية قدرها... -مائة دراخمة- إذا كان من أفراد الطبقة الغنية... -وسبعين- إذا كان من الطبقة الثانية، وستين إذا كان من الطبقة الثالثة، وثلاثين إذا كان من الرابعة، وستخصص هذه الغرامة للإلهة هيرا، وكل مَن يغالط في دفع غرامته السنوية سيكون مدينًا بعشرة أمثال ما يدفع، وسيقوم خازن هذه الآلهة بتحصيل المبلغ قصرًا، وسيصبح هو نفسه مدينًا بالمبلغ إذا لم يقم بتحصيله وسيرتبط الجميع بتقديم بيان عن مثل هذه الأمور يكون موضعًا للحساب[١٩] وسيكون ذلك هو العقاب النقدي لمن يرفضون الزواج. أما من حيث شارات التكريم التي يقدمها الأصغرون سنًّا فإنه، وهو الآثم، سوف لا ينال شيئًا منها، وسوف لا يقدم حدثًا، حتى لو كان يستطيع، على أن يظهر له أي تكريم من أي نوع، وإذا جال في ذهنه عقاب أي واحدٍ من هؤلاء الأحداث، فإن الجميع سيهرعون إلى المساندة والدفاع عن المعتدي عليه، وإذا قصر أي إنسان كان حاضرًا في ذلك الواجب، فسوف يذاع عنه شرعًا أنه نذل وخائن.

ولقد علمنا من قبل موضوع المهر ولكن يمكننا أن نقول مرة أخرى إن هناك كل افتراض معقول يزعم أن الفقير سيظل فقيرًا حتى يشيخ وسيظل يعاني من ضيق ذات اليد حتى لو تزوج أو ترك الزوجة. ولكن كل المواطنين في مجتمعنا ستكون مضمونة لهم ضرورات الحياة، وزيادة على ذلك فسيكون هناك (في ذلك المجتمع) قدر أقل من التعاظم في جانب الزوجة، ومن العبودية الحقيرة الدنيئة التي ينوء تحتها الزوج بسبب جشعها للمال. وإذَنْ فمن يطيعنا سيكون ذا فعل جيد يتميز به، ومَن لا يطيعنا، سواء بقبول أو بتقديم ما تبلغ قيمته أكثر من خمسين دراخمة من أجل ملبس العروس، أو ما يساوي مائة واحدة، أو ثانيًا ما يعادل النصف أو -في حالة الطبقة الأغنى- ما يساوي ضعف ذلك: سيكون عرضة لدفع مبلغ مساوٍ لبيت المال، وما زاد عن ذلك من مال موهوب أو متسلم، سيكرس لكل من هيرا وزيوس[٢٠] وسيفرض خازن مال هذين الإلهين الدفع تمامًا كما أشرنا في فرضه قصرًا على العزاب بواسطة خازن مال هيرا، وفي حالة عدم قيامهما بذلك فسيدفعان الضريبة من جيبهم الخاص.

وسيكون الحق الشرعي لعقد العقد على الفتاة للأب في المقام الأول، فإذا لم يتيسر ذلك فللجد. فإذا تخلف الاثنان فيكون للإخوة من الأب، فإذا لم يكن هناك مثل هؤلاء الأقارب فيصبح الحق على نفس النحو لأقارب الأم[٢١].

وإذا حل ظرف من الفقر الشاذ في الأقرباء، فإنه سيكون من حق أقرب الأقرباء أيًّا كانوا، أن يعملوا بالاتفاق مع الحراس[٢٢] فيما يتعلق بالاحتفالات التي تتعلق بالزواج، وأي طقوس دينية أخرى ومقدسة، فقد يكون من المناسب أن تجري قبل وأثناء أو بعد العرس، وعلى المواطنين أن يبحثوا عن شروح القانون الدينية، وأن يطمئنوا على أن كل شيء سيتم على نحو طيب وصحيح إذا ما اتبعت تعليمات ذلك القانون. وفيما يتعلق بوليمة العرس، ينبغي ألا يزيد مَن يدعون إليها عن خمسة ذكور أو إناث من أصدقاء كل من العائلتين، ونفس العدد من الأقارب وذوي الصلة بهما، وينبغي ألا تزيد النفقات في أي الحالات عن طاقة المنفق، أي مينا واحدة للشخص من أغنى الطبقات، ونصف ذلك المبلغ للشخص من الطبقة الثانية، وهكذا في تناسب يتفق مع نقص وسيلة الجماعة. وينبغي أن ينال الخضوع للقانون ثناء الجميع، وسيعاقب الخارج عن القانون بواسطة الحراس بوصفه جلفًا فج الذوق في سلالة زواج آلهة الفن الجميل. وبالمثل فالإسراف في الشراب أمر غير لائق في كل مكان، اللهم في ما عدا عيد الإله الذي يهبنا العنب، كما أن ذلك ضار أيضًا، وقبل كل شيء بالنسبة لشخص ينصب ذهنه انصبابًا جادًّا على الزواج. ثم إنه من اللائق دائمًا أن يكون كلٌّ من العروسين ذا حواس واعية ومحتشمة، وأن يدركا أنهما قد وصلا الآن إلى منحنى خطير في طريق الحياة، فيجب عليهما زيادة على ذلك، أن يحذرا في أن الشيء الذي يكون منجبًا في أي لحظة سيكون من عمل والدين رشيدين، ذلك أننا نجهل تمامًا ماذا يفعل الليل والنهار بعناية من الله، في منحة الوجود، وإلى جانب ذلك، فإن تخليد النوع لا يجب أن يترك أبدًا لأجسام طحنتها العربدة وهدتها. إن الحياة النامية يجب أن تشكل بكل ترتيب وتدبير واجبين وعلى نحو مؤكد وثابت، وفي هدوء، ولكن الرجل

الغارق في الشراب لا يستطيع إلا أن يتمدد، ويرتاب فورًا في كل الطرق، وبجسمه جنون عقله، والنتيجة هي أن السكير ثقيل وأخرق، وغارس غير صالح لحبوبه، وإذَنْ فلا عجب أن يمشي متثاقلًا -بوجه عام، وأن يصبح مخلوقًا متغيرًا ذا نفس ملتوية كجسمه، ذلك بينما ينبغي ويجدر بالرجل أن يكون حذرًا ومتنبهًا طوال العام وطوال حياته، وعلى الخصوص خلال انشغاله بإنجاب النسل، وأن يمتنع بقدر ما يستطيع عن كل ما من شأنه إلحاق الضرر بالصحة أو عن كل ما يتسم بالخطأ والعنف، ذلك أنه لا يستطيع إلا أن يطبع لونه وبصمته على نفوس وأجسام الأجنة التي لم تولد، وإلا أن يصبح أبًا لنسل ينحط انحطاطًا مرًّا، وفوق ذلك فإنه ينبغي عليه أن يحفظ نفسه بعيدًا عن هذه الأشياء طوال ذلك اليوم وليله، ذلك لأن الخطوة الأولى -من جميع أفعال الإنسان خلال حياته- تعدل قدرة الله نفسه، وتجعل بقية الخطوات جميعًا صحيحة، إذا ما نحن خطوناها بالتوفير المناسب بالنسبة لكل من يعنيهم الأمر. ويجب على ذلك الذي يفكر في الزواج أن يفكر في أحد البيتين -الذين سيكونان من نصيبه الفعلي بالقرعة، يفكر في أحدهما كعش ودار حضانة لأفراخه، إذ يجب أن يترك الأب والأم ويعقد زواجه هناك. وهناك يتخذ المنزل والوطن لنفسه ولأطفاله، ذلك لأن من طبيعة النوع الإنساني -بالنسبة للمحبة في الحياة- أن تقوم موجة من الشوق الذي لم يشبع بالعمل على ربط القلوب وتوحيدها، بينما الرفقة الدائمة التي لا يتولد عنها شيئًا من ذلك الشوق نتيجة الفراق تتسبب في جرف القلوب وجذبها بعيدة عن بعضها الآخر نظرًا لما في الرفقة الدائمة من إشباع مطلق. وذلك هو السبب في أن الزوجين الصغيرين ينبغي أن يتركا الأب والأم وأقارب العروس في مساكنهم القديمة، ويعيشا كمستعمرين في مستعمرة، وسيقومان بزيارة البيت القديم وسيستقبلان في بيتهما زوارًا منه، وهما سوف يلدان أطفالًا وينشئانها، ويمنحان بذلك شعلة الحياة لتمضي من جيل إلى جيل مخلدة خدمة الله، تلك التي تتطلبها قوانيننا.

والآن إلى المتاع والأثاث. إذ أيهما ينبغي أن يمتلكه الإنسان إذا كان ينبغي أن

توفر له الملكية الإشباع الصحيح؟ إن قسمًا أكبر من مثل هذا المتاع يمكن أن يسميه بسهولة، كما يمكن الحصول عليه، ولكن هناك صعوبات من كل نوع فيما يتعلق بالخدم. لماذا؟ ذلك لأن ما نردده عنهم بعضه زائف جزئيًّا، وبعضه الآخر على النقيض صحيحٌ صحة جزئية، ولغتنا نفسها عن العبيد، تتناقض مع تجربتنا معهم، وتؤيدها في نفس الوقت.

ميجالوس: ولكن أرجوك، كيف نستطيع أن نفهم كلامك؟ ذلك أن صديقي وأنا ما زلنا غير فاهمين لما تعنيه.

الأثيني: الأمر لا يدعو للعجب يا ميجالوس. إن شأن الهيلوتو في لاكونيا، والجدل القائم حول ما لها من مزايا وعيوب، هي فيما يحتمل، أكثر المسائل بعثًا على الحيرة في الحياة الهيلينية. وهناك جدل مشابه وإن كان أقل حدة، عن نظام الرق الذي يتمسك به في هيراكليا[٢٣] وكذلك موقف عبيد الأرض في تيساليا. ذلك لو أننا أدخلنا هذه الأمثلة وغيرها مما يشابهها في حسابنا فكيف يمكن أن نشرع في موضوع ملكية الخدم؟! إن النقطة التي لمستها خلال مناقشتي، عندما سألتني بكل حق عما كان في ذهني، هي هذه ببساطة.

إننا نعلم بالطبع أننا جميعًا يجب أن نقول: إنه ينبغي أن يحصل الرجل على أفضل العبيد وأجدرهم بالثقة مما يحق له أن يملكهم. ولماذا؟ لقد أثبت العبيد قبل الآن، وفي الغالب إلى حد أنهم رجالٌ أفضل بكثير في كل ناحية من الإخوة والأبناء، لقد كانوا في الغالب المحافظين على شخص سيدهم وأملاكه وكل عائلته، وإنك لتعلم بغير شك أن مثل هذا الكلام عن العبيد كلام شائع.

ميجالوس: إنه لكذلك بغير شك.

الأثيني: ويساوي ذلك في الشيوع النظرية المعارضة القائلة بأن العبيد ذوو قلوب فاسدة، ولا ينبغي لعاقل أن يضع أي ثقة أبدًا فيهم جميعًا. ويصرح (Nay) –وهو

أعظم عبقري بين شعرائنا عندما تكلم عن زيوس، تصريحًا قاطعًا بقوله: «ليكن مؤكدًا أن أي يوم يجعل الإنسان عبدًا يزيح عنه بعيدًا نصف قدره».

وهكذا يأخذ البعض لنفسه من ناحية أو أخرى ومن هذه الجدلية أن البعض يسحبون ثقتهم من كل هذه الطبقة، ويزيدون خدمهم إلى ثلاثة أمثال، لا بل إلى مائة مثل، ممن يصبحون عبيدًا بقلوبهم، عن طريق العقاب بالسوط والجلد كما لو كان هؤلاء يتعاملون مع عدد كبيرًا جدًّا من الوحوش الضارية، بينما يأخذ البعض الآخر بالمنهج المضاد تمامًا.

ميجالوس: ذلك جد صحيح.

كلينياس: حسنًا إذَنْ يا سيدي، وبينما يوجد مثل ذلك الخلاف الشديد، فكيف ينبغي أن نفعل على هذه الأرض، أرض مدينتنا، كيف سنتعامل مع الحق الخاص بملكية العبيد وتنظيم عملهم؟

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ إن الحيوان الإنساني هو دابة من الصعب التعامل معها، وواضح جدًّا أنه من غير المحتمل أن يكون أو أن يصبح مستعدًّا لأن تخضعه لعملية التمييز الضروري بين العبد الحق، والحر الحق، أي السيد، ولذلك كانت هذه الصورة من الملكية أمرًا عسيرًا، والحقائق المتعلقة بالثورات الشائعة والمتكررة في ميسينا وتجارب الجماعات التي لديها أعداد كبيرة من رقيق الأرض تنطق، جميعًا بنفس اللغة وتمدنا بركام من البراهين عن شرور ذلك النظام.

ذلك إذا أغفلنا أنواع النهب والسلب والمغامرات المتعددة التي يقوم بها قرصان إيطاليا، وعندما نواجه كل هذه الشواهد الواضحة، فإننا قد نشعر جيدًا بالكثير من الحيرة والارتباك، وإذا تساءلنا كيف يمكن أن نعالج المسألة كلها. والحق أنني لا أرى من المناهج المتروكة لنا غير منهجين اثنين، أحدهما أن العبيد الذين يراد لهم أن يتقبلوا وضعهم بهدوء ينبغي ألا يكونوا جميعًا من مصدر واحد، أو بقدر الإمكان

ذوي لغة واحدة، والآخر هو أننا ينبغي أن نعاملهم المعاملة اللائقة ونقدم لهم الاعتبار من أجل أنفسهم في الحق، وبالأولى من أجل أنفسنا نحن، ومعاملة الرجال اللائقة في ذلك الموقف، هي عدم استعمال القوة مع خادم، بل نخطئه إذا أمكن ذلك، ونخطئه بمزيد من الاشمئزاز أكثر مما نخطئ نظيرًا لنا. ذلك أن معاملاته مع من يستطيع بسهولة أن يخطئهم، هي التي تكشف عن أصالته غير المقنعة حيال احترام الصواب وكرهه الحقيقي للخطأ، ومن هنا كان الرجل الذي لم يوصم خلقه ولا سلوكه بالشر والخطأ في علاقته مع العبيد، يكون فوق الجميع، ويكون غارسًا للحبوب التي يحصد منها الخير ويمكننا بالصدق أن نقول نفس الشيء عن كل سيد أو مستبد أو أي شخص يستعين بأي نوع من أنواع القوة في علاقاته مع الجماعة الأضعف، كلا بالطبع إذ ينبغي أن نعاقب عبيدنا عندما يستحقون العقاب، بدلًا من أن نفسدهم بمثل هذه التحذيرات المجرد التي ينبغي أن نستعملها مع أحرار الرجال، وينبغي أن تكون لهجتنا مع الخادم بوجه عام، هي لهجة الأمر البسيط، كما لا ينبغي أن لا يكون هناك مزاح ألفة مع الخدم من الجنسين، وإن كان هناك كثير من الأسياد يبدون كثيرًا من عدم التعقل في ذلك النحو من سلوكهم حيال عبيدهم بحيث يفسدونهم على نحو يجعل الحياة عسيرة في وقت واحد بالنسبة للخادم الذي عليه أن يطيع، والسيد الذي عليه أن يأمر.

كلينياس: ذلك قول جد صحيح.

الأثيني: حسنًا والآن وقد بذلنا غاية جهدنا في تزويد المواطن بعدد كافٍ من الخدم المؤهلين لمساعدته في أعماله المتنوعة، أقترح أنه ينبغي أن تكون خطوطنا الثانية هي عمل تصميم لمنازلنا.

كلينياس: بلى بالطبع.

الأثيني: وفي الحق أنه ما دامت مدينتنا مؤسسة جديدة، ولم تكن مسكونة من قبل بأس سكانها أتوا إليها مبكرين، فسيكون عليها أن تتنبه إلى كل ما يتعلق بعماراتها في

كل تفصيل، وذلك دون أن تنسى المعابد والأسوار، وذلك يا كلينياس موضوع من المناسب أن يأتي قبل موضوع الزواج، ولكن بما أن كل بنائنا بناء خياليٌّ، فسيكون الوقت الحاضر فرصة ممتازة للإعداد له، وعندما يأخذ تصميمنا شكله الفعلي فإننا سنعالج بمشيئة الله ما يتعلق بالعمارة الداخلية أولًا، ونجعل قانون زواجنا الكمال والتتويج لعملنا بهذا الصدد. أما الآن فلن نحاول غير محاولة تخطيطية مختصرة.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: وإذَنْ فينبغي أن نبني المعابد حول السوق، وفي الحقيقة حول المدينة كلها، وعلى مواقع مرتفعة، بقصد توفير الأمان والنظافة معًا. وينبغي أن يكون في جوارها إدارات الحكام والمحاكم، حيث -كما لو كان الأمر على أرض مقدسة- يقوم القضاء بإصدار أحكام ويتلقاها الناس. ذلك أن العمل نفسه (أي القضاء) عمل جد وقور وجليل من ناحية، ومن ناحية أخرى فها هنا مقر آلهة الشر، فتقوم بينها المحاكم حيث تعرض قضايا القتل وغيره من الجرائم التي تستحق العقاب عليها بالموت مما يتيح لهذه القضايا أن يسمعها الناس بجدارة[٢٤]، أما من حيث الأسوار يا ميجالوس فأنا فيها على نفس رأي مدينتك إسبرطة[٢٥]، ذلك أنني أؤثر ترك الناس يهجعون في سلام على الأرض دون أن أوقظهم، وهاك أسبابي: إن الأمر كما هو في السطر الذي غالبًا ما يستشهد به للشاعر الذي تقول كلماته: لحسن الحظ أن أسوار المدينة ينبغي أن تكون من البرونز والحديد لا من الحجارة. أما نحن على الخصوص فسنغطي أنفسنا بمهزلة ذات قيمة كبيرة، وذلك بعد أن نأخذ شبابنا في موكب سنويًّا إلى الريف الطلق كي ما نسد ممر العدو بالخنادق والحفر، وبالمباني الفعلية المتنوعة، ولدى الجميع -إذا ما سمحت، فكرة حجز العدو جيدًا خارج أسوارنا، إذا ما أغلقنا على أنفسنا بالداخل وراء السور. إن الحائط، وفي المقام الأول، أبعد من أن يؤدي إلى صحة الحياة في المدنية، بل إن ما هو أكثر هو توليدها لنوع من نعومة النفس بين أهل المدينة، ذلك أنها تدعوهم لأن يقيموا فيها، ويترك العدو دون أن يصده أحد، وتغريهم

أن يهملوا ما يساعد على خلاصهم بواسطة الرقابة التي لا تعرف الاسترخاء ليلًا ونهارًا وتجعلهم يتصورون أنهم سيجدون طريقة للسلامة الحقيقية بحجز أنفسهم والنوم خلف الاستحكامات والقضبان، كما لو كانوا قد خلقوا للعمل القائم على التنصل والمراوغة، وهم لم يعلموا أن الراحة الحقة إنما تأتي من العمل الكادح، بينما تجلب الراحة المشينة والاسترخاء الكسول الكد والعناء. أم تراني مسرفًا في الخطأ؟ كلا إذا وجب أن يكون للرجال سورٌ من جميع الأنواع، فيجب عليهم أن يبنوا بيوتهم الخاصة منذ البداية، على نحو يجعل المدينة حائطًا متصلًا لا انكسار فيه، حيث يكون كل مسكن مستعدًّا للدفاع بفضل التناسق والانتظام الذي تواجه به المنازل جميعًا الطريق، ومثل هذه المدينة، التي تشبه أن تكون حصنًا كبيرًا واحدًا، ستكون منظرًا غير سار، ولكن إن إمكان حراسته في يسر تمنحه مزية أكمل من أي مزية أخرى من حيث الأمن. وسيكون الحفاظ على المباني الرئيسة في المقام الأول، وكما يجب، من شأن شاغليها، بينما سيقوم المآمير (الأمناء) الحضريون بالرقابة، إلى حد أن سيكون هناك إلزام بفرض غرامة في حالة الإهمال مثل القيام بعمل مرفق عام لحظر الصحة داخل حدود المدينة، وتحريم أي تدخل في تخطيط المدينة بالمباني أو الحفر التي يقوم بها الأشخاص لشؤونهم الخاصة، بل إنهم سيكونون مسؤولين عن الحمل المناسب لماء المطر وغيره من التنظيمات المرغوبة للإسكان داخل المدينة وخارجها، ذلك أن هذه النواحي وأي شؤون أخرى تفصيلية، مما حذفناه من قانوننا لعدم قدرتنا على علاجها، سيقوم الحراس بإصدار أوامر إضافية في ضوء تجربتهم العملية.

والآن فقد أصبحت هذه المباني ومباني السوق، والجمنزيوم، والمدارس، والمسارح، مستعدة، وتنتظر المدارس تلاميذها، والمسارح تنتظر جمهورها، فإننا نستطيع أن نتقدم في الترتيب القانوني المناسب إلى ما يتبع الزواج.

كليتياس: بكل تأكيد.

الأثيني: حسنًا إذَنْ يا كلينياس دعنا نفترض أن حفلات الزواج قد، انتهت، وأنه سيتبعها قبل موعد قدوم الأطفال فترة لا تقل عن سنة، فكيف ينبغي أن يمضي العروسان وقتهما وهما في مجتمعين على نحو فوق المستوى العالي بكثير؟ ذلك ما عنيته بقولي: «ماذا يتلو ذلك في الترتيب المناسب؟» ليس هو السؤال الأسهل، ولم تمر بنا قليلًا من مثل هذه المسائل الثقيلة من قبل. ولكن ليس كمثل هذه المسألة بعدًا عن اللذة والاشتهاء بالنسبة للجنس البشري، ولكني ما زلت أفترض يا كلينياس أن ما نعتقد حقًّا أنه صحيحٌ وصادقٌ يجب أن يُقال بأي ثمن.

كلينياس: بالطبع يجب أن يقال.

الأثيني: إذا كان هناك رجل يقترح أن تمنح الجماعة قوانين تنظم سلوك الجمهور وحياة العامة، ولكنه يتصور مع ذلك أن القانون لا لزوم له عندما يفرض نفسه فرضًا في المسائل الشخصية، وأنه من غير المناسب أن تخضع كل شيء للتنظيم المقنن، وإن الفرد ينبغي أن يترك وشأنه ليمضي يومه كما يشاء، وإذا ترك السلوك الشخصي معفى من الإشراف القانوني ومضى يتملك نفسه مع ذلك بافتراض أن مواطنيه سيكونون على استعداد لجعل عملهم كعامة الجمهور خاضعًا لتوجيه القانون، فإنه سيكون مخطئًا خطأً جسيمًا. ترى لماذا أقول ذلك؟ ذلك أنني سألح على أن رجالنا المتزوجين حديثًا سوف يترددون على الموائد العامة كترددهم عليها في سنوات ما قبل الزواج وليس أقل ولا أكثر. ولقد أثار ذلك النظام والدهشة عندما ظهر لأول مرة في بلادكم، وذلك عند إعلان حرب -فيما أظن- أو عند موقف يعدل الحرب في إلحاحه على سكان قليلي العدد يعانون في يأس من شدة متناهية، ولكنكم عندما حاولتم هذه التجربة ودفع بكم لأن تفيدوا من هذه الموائد العامة، أسفر التطبيق عن أن ذلك النظام يؤدي إلى الأمن على نحو فائق، وتلك حقيقة على الطريق الذي أصبحت به المائدة الشعبية نظامًا من أنظمتكم.

كلينياس: إنها لكذلك بكل احتمال.

الأثيني: حسنًا فها هي النقطة ولو أنه قد وجد إناث يقولون إن ذلك النظام شيء فردي، وإن فرضه أمرٌ ضارٌّ، فإن المُشرِّع الذي يرغب في فرضه لن يلقى مثل هذه الصعوبة اليوم، ولكن له نتيجة طبيعية، وهي لم يتبنها أحدًا الآن، ولو أن تبنيها يقدم لنا كل مطمح للنجاح مما يدفع بالمُشرِّع لأن (يرمي بصفوفه في النار) كما يقول المثل[٢٦]. ويبدد عمله في عدد مثل هذه الطرق الأخرى، وليست هذه النتيجة بالشيء الهش بحيث لا تقترح ولا تطبق.

كلينياس: أرجوك يا سيدي ما هي هذه النقطة التي يبدو أنك تكره شرحها؟

الأثيني: أصغوا إليَّ لكي ما نتجنب الحديث الطويل الذي لا فائدة منه عن ذلك الموضوع. إنه أينما وجد النظام الواجب والقانون في حياة الجماعة، فإن ثمارهما تكون بركات ونعمًا، ولكنَّ إهمال التنظيم أو سوءه يؤديان في الأغلب إلى ما هو أكثر من توجيه عمل التنظيم السليم إلى اتجاه آخر، وذلك بالضبط هو ما يجعل حديثنا يصل إلى وقفه. والحقيقة يا أصدقائي أن مائدتكم الجماهيرية للرجال نظام عجيب، وهو يمثل -كما كنت أقول- إبداعًا ضروريًّا ومعجزًا للعناية الإلهية. ولكن الخطأ الجسيم في قانونكم أن مركز المرأة تُرك بغير تنظيم وأنه لا أثر لنفس ذلك النظام، نظام المائدة العامة بالنسبة للمرأة وهي نصف المجتمع ذاته، ذلك الذي سبق أن رتب أمره بفضل ضعفه على أن يخضع للتواري غير اللائق وللمهن غير المناسبة، إن جنس الأنثى قد ترك لأنواع الفوضى بسبب الإرغام الخاطئ للمشرع، ومن خلال ذلك الإهمال للجنس سمحتم لأشياء كثيرة أن تبطل وتنتهي وكان يمكن أن تنظم تنظيمًا أفضل بكثير عما هي عليه الآن لو أنها وردت فقط في القانون. إن ترك المرأة دون كادح يهذبها، ليس، كما قد نتصور، مجرد نصف المشكلة، كلا، إنها مشكلة ثنائية، وأكثر من ذلك. وذلك بالنسبة إلى استعدادها الفطري الذي هو أحط من

استعداد الرجل[٢٧]. وإذَنْ فالأفضل من ناحية صالح الدولة العام، أن نخضع ذلك الأمر للمراجعة والتصحيح وأن نبتكر عدة نظم من أجل الجنسين على السواء، وما دام الأمر كما هو عليه، فإن البشر سيظل، ولسوء الطالع، بعيدًا عن مثل ذلك الكمال، بحيث إنه من تمام المستحيل بالنسبة لرجل فطن وبصير أن يذكر الاقتراح في دول أو جماعة أخرى، حيث يجهل الناس نفس نظام المائدة العامة كنظام معترف به من نظم الجماعة. وإذَنْ فماذا عن المحاولة الفعلية لإرغام المرأة على تناول الشراب واللحم وسط الجمهور كي ما نهرب من السخرية؟

إنه ليس هناك شيء يثير في وجهه جنسًا معتادًا على العيش في ركن ظليل صعوبات أكثر. حاول أن ترغم امرأة على الخروج في ضوء النهار وستجدها تقاوم مقاومة بالغة الشدة لا يحتملها المشرع. وكما كنت أقول، إن (الجنس) في جماعات أخرى، ولا يستطيع قط أن يستسيغ القاعدة الصحيحة التي تقول بتسميته دون إثارة عاصفة من الصيحات العالية، وإن كان من المحتمل أنه يقبل التسمية عندنا[٢٨]. ولذلك إذا كنت تقبل أن يبلغ فحصنا الواسع للشؤون السياسية أهدافه بقدر ما يسمح النظريات، فإنني على استعداد لأن أدافع عن اقتراحي كاقتراح سليم ومنتج على شرط أن يكون كلاكما محبًّا لأن يستمع إلى حججي، وإلا فيمكن أن نسقط ذلك الموضوع.

كلينياس: نؤكد لك أن كلينا من أنصار الاستماع إليك إلى حد غريب.

الأثيني: إذَنْ سوف تنصتان، ولكن يجب ألا تعجبا إذا رأيتما أنني أعود للخلف وفي طريق منصف إلى النقطة التي بدأت منها، وإنكما لتعرفان أن لدينا كثيرًا من الوقت، وليس هناك من عمل ضاغط يمنعنا من بحث موضوعنا وهو القانون من جميع نواحيه.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، فدعنا نعود إلى الموقف الذي بدأنا منه، وينبغي للرجل في

الحقيقة أن يكون عارفًا تمامًا بشيء واحد، إما أنه لم تكن هناك بداية بالمرأة بالجنس البشري ولن تكون له قط نهاية، فلقد كان دائمًا، وسيبقى أبدًا، وإما أن الزمن الذي انقضى منذ بدايته لا بد وأن يكون قد غطى عصورًا تستعصي على الحساب.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، هل نستطيع أن نفرض أنه لم تكن هناك في جميع أنحاء العالم كل ظروف قيام الدول وسقوطها؟ وكل أنواع النظم التي تتسم بالنظام أو بعدمه، تمامًا مثل كل أنواع التذوق في الشراب واللحم، وكذلك الثورات المتعددة الأنواع التي من المحتمل أن تكون قد أدت إلى تعديلات كثيرة في الأجهزة الحية.

كلينياس: كلا بالطبع.

الأثيني: ولماذا؟ أليس صحيحًا أننا نعتقد أنه قد كان هناك وقت ظهر فيه النبيذ لأول مرة، وأن نفس الشيء صحيحٌ بالنسبة للزيتون، وهدايا دينميتر والعذراء[٢٩]، وأن تريبتوليميس أو أحدًا غيره كان أداة التغير!

ولذلك يجب أن تفترض -أليس كذلك- أنه قبل وجود هذه الخيرات، كانت الحيوانات تلجأ كما تفعل اليوم إلى أكل بعضها الآخر.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: ونرى إلى جانب ذلك بقاء القربان الذي يقدمه البشر حتى اليوم في أنحاء كثيرة، بينما هناك مَن يخطرنا من الناحية الأخرى، عن أناس يعزفون عن مذاق حتى لحم الثور، ولا يقدمون حيوانات كقربان، وهم يكرمون الآلهة بالكعك والدقيق المنقوع في العسل، وغير ذلك من مثل هذه القربانات النقية، ولكنهم ينفرون من اللحم، معتبرين تناوله إجرامًا وتدنيسًا لمذابح الآلهة بالدم، وكانت حياة الإنسان في هذه الأيام تتفق مع النِّحلة المعروفة بالأورفية[٣٠]، وهي نحلة تصر إصرارًا عامًّا على الحياة النباتية وتعزف عزوفًا كليًّا عن كل ما هو حيواني.

كلينياس: ذلك شيء ذائع ذيوعًا واسعًا وتقليدٌ معقولٌ إلى حد سامٍ ورفيع.

الأثيني: حسنًا ولكن قد يسألني سائل بالطبع: ولكن ما هي وجهة نظرك في إثارة ذلك كله الآن؟

كلينياس: ذلك يا سيدي شيء مفهوم وإنه لأساس جيد.

الأثيني: وإذَنْ سأحاول إذا استطعت يا كلينياس أن أشرح الفكرة التي أثارتها هذه الاعتبارات.

كلينياس: أرجو أن تستمر.

الأثيني: ألاحظ أن الإنسان مدفوع بوجه عام بحاجات ورغبات من ثلاثة أنواع، وأن هذه الدوافع تظهر في صورة فاضلة إذا كان الرجال ذوي تدريب حسن، وفي صورة غير فاضلة إذا لم يكونوا كذلك، وحاجاتهم التي في المقام الأول هي الشراب والطعام منذ ميلادهم. ولكن المخلوقات ذات الشهوة الغريزية التي تطلب الإشباع في النوع، وهي تحتقر وتناوئ في شدة الصوت القائل بأن على الإنسان أن يمارس واجبه عدا إشباع شهوته في لذات ذلك الدافع، وفي تجنب كل ما يقلق راحته في أي نوع آخر، وحاجتنا الثالثة والأعظم تسلطًا علينا، بل وأكثر الأهواء توحشًا تظهر أخيرًا، وهي أكثرها دفعًا للرجال إلى كل أنواع الجنون، وأعني بها شهوة الإنجاب بلهيبها المستعر ذي الهوى الطائش الأحمق.

إذَنْ دعنا إزاء هذه الشهوات الثلاث غير الصحية أن ننصرف عما يُدعى بالعار واللذيذ إلى الحسن والطيب، ويجب أن نختبرها بالجزاءات العليا وهي الخوف، والقانون، والحوار الصادق، وبعون إله الفنون وإله المباريات، وذلك للسيطرة على نموها وفوراتها، وهكذا قد نستطيع أن نجعل إنجاب الأطفال يتبع ما نضع من قواعد تنظم ذلك الإنجاب، وتنظم الإعالة والتعليم، وبقدر ما يتقدم حوارنا على هذه الخطوط، يمكن أن تصل قوانينا العديدة إلى تمامها. ومثلما حدث من قبل عندما

وصلنا إلى موضوع المائدة العامة (وسواء بعد ذلك كله قبلت المرأة للمشاركة في ذلك النظام، أو اقتصر فيه على الرجال، وربما استطعنا أن نتبين الأمر على نحو أوضح عندما نراه من خلال نواحي متقاربة[٣١]، إننا سنقلل من المقدمات الضرورية التي لم نضع بعد من أجلها من القواعد ما يسمح لنا بالاختفاء وراءها في نظام. وهكذا، وكما كنت أقول توًّا، إننا سنحصل على نظرة أدق لهذه المقدمات ذاتها، وذلك إلى جانب احتمال أكثر لتدعيمها بالتشريع المناسب والمنتج.

كلينياس: صحيح جدًّا.

الأثيني: إذَنْ دعنا نحتفظ جيدًا بالنقط التي أشرنا إليها توًّا حية في ذاكرتنا ما دام محتملًا أن نكون مطالبين بالإشارة إليها جميعًا.

كلينياس: ولكن ما هي بالضبط النقط التي نريد أن نتذكرها؟

الأثيني: تلك التي كوناها في فقراتنا الثلاث، فقد تذكر أننا قد تكلمنا عن اللحم ثم عن الشراب ثم عن الإثارة الجنسية.

كلينياس: ولماذا يا سيدي؟ إنني أرى أننا سنكون على يقين من أننا نذكر ما تطبعه الآن فينا.

الأثيني: ذلك أمر طيب وحسن، فدعنا الآن نتقدم إلى تنظيماتنا عن الزوجين، بغية تعليمهما كيف وبأي نحو ينبغي أن ينجبا، وإذا ثبت عصيانهما نشير إلى القانون وتهديده.

كلينياس: على أي نحو؟

الأثيني: إنه ينبغي أن يكون هدف العروسين إتحاف المدينة بأفضل وأجمل ذرية يستطيعانها. والآن كلما كان لديك بشرٌ يربطه عملٌ ما، فإن الأطراف عندما تعطي عقلها لنفسها، وللعمل الذي تؤديه، فإن النتيجة تكون طيبة من كل ناحية ومليحة، ولكن يكون النقيض الصراح إذا لم يكن لهم عقل، أو كان لهم ولكنهم لا يستعملونه

في عملهم. وإذَنْ فعلى العريس أن يمنح عقله لعروسه ولعملية الإنجاب، وكذلك على العروس أن تفعل نفس الشيء وليكن ذلك بأعظم قدر ممكن وخلال الفترة التي لا يكون فيها الأطفال قد أتوا بعد، وستكون الأم تحت ملاحظة النسوة اللائي قمنا بتعيينهن[٣٢] (وسيكون عددهن أكثر أو أقل، ويتحدد موعد انتخابهم عندما يجد الحكام أنه قد آن الأوان بتحديده) وسيجتمع هؤلاء النسوة يوميًّا لمدة لا تقل عن ثلث ساعة في معبد أثينا، وفي هذه الاجتماعات ستتقدم كل عضوة منهن بتقرير عن أي شخص ذكرًا كان أو أنثى من الذين ينجبون، ترى العضوة أنه معني بشيء غير تنفيذ الوصايا المفروضة، وذلك بين قرابين الزواج وطقوسه الدينية، وسوف تستمر مدة الإنجاب والإشراف على المنجبين عشرة سنين بلا زيادة. وذلك في أحوال النسل الوسير. وإذا ظل زوج بغير إنجاب نسل في نهاية المدة فإنه سيترتب شروط الانفصال على أساس من صالح الطرفين، وباستشارة الأقارب من الرجال، ولجنة النسوة الرسمية. وإذا كان هناك أي خصام بالنسبة لما هو مناسب أو له مزية لأحد الطرفين فسوف يختارون عشرة من حراس القانون، وسيكونون ملزمين بهذا الاختيار بالقضاة العرفيين وبقرارهم. وستدخل نسوة اللجنة بيوت المتزوجين الصغار وذلك لإيقاف إثمهم الأحمق، آنًا بالتحذير، وآنًا بالتهديد، فإذا فشلن تقدمن للحراس بتقرير كي يوقف الجرم. وإذا ثبت أيضًا أن عملهن لا جدوى منه، فإنهن سيعرضن الأمر على الجمهور وسيشهرن باسم المذنب بتصريح يعلن فيه قسمهن بأنهن فشلن في إصلاح ذلك التخطيط. والرجل الذي يشهر به على هذا النحو سيخضع لما يلي من أساليب الحط من قدره (وذلك ما لم ينجح هو في محاكمته للمدعين عليه أمام المحكمة)، إنه سيستثنى من كل ولائم الزواج وأعياد الميلاد، وإذا هو ظهر فيها فسوف يكون في استطاعة أي شخص يجد لذة في ضربه أن يفعل دون أن تكون هناك حصانة تحميه. وستمتد يد القانون إلى المرأة المذنبة، إذا كان قد أذيع عنها اضطرابٌ مماثلٌ وفشلت في رفع دعواها أمام القانون، حيث سيحذف اسمها من احتفالات المواكب

واحتفالات النسوة وصنوف التكريم «للامتياز»، وسيحرم عليها حضور حفلات الزواج وجماعات أعياد ميلاد الأطفال. وعندما يكون الزوجان قد أنجبا أولادهما وفقًا للقانون، فإن الرجل الذي له تعامل من ذلك النوع مع امرأة ليست زوجته، والمرأة التي تفعل مثل ذلك مع رجل ليس زوجًا لها[٣٣] فإنهما سوف (إذا ما كانت الجماعة الأخرى لا تزال بين الذين ينجبون) ينالون نفس العقاب الذي تقرر فرضه على أولئك الذين لا يزالون ينجبون (أي بعد السن المقررة نهاية للإنجاب). ومن يعف عن ذلك الأمر خارج الحد رجلًا كان أو امرأة سيناله كل تقدير، أما ذلك الذي سوف يكون نقيض ذلك فسوف تكون شهرته مناقضة، بل سيئة. وسيكون القانون صامتًا إزاء الأغلبية التي تبدي اعتدالًا عاقلًا نحو مثل هذه الأشياء ويتركهم وشأنهم، ولكن إذا ما حدثت انحرافات فيجب أن تفرض التنظيمات بالقوة كما قلنا من قبل ووفقًا للقوانين التي لم تقرر إلا الآن. والسنة الأولى في حياة الرجل هي مستهل حياته كلها، ويجب أن تسجل بهذا العنوان (بداية الحياة) في حرم الأقارب، كما يجب أن يكون هناك أيضًا لكل ولد أو بنت في كل فرع من فروع القبيلة سجل آخر مثبت على حائط أبيض يحمل عدد الحكام، وبعدهم تسجل التواريخ ويجب أن يكون بجوار ذلك سجل الأعضاء من فروع القبيلة الأحياء في كل تاريخ على أن يشطب أسماء من يموت منهم[٣٤] وسن الزواج المحدد للفتاة، أعني أطول مدة مخصصة لذلك، هو من ستة عشر إلى عشرين، وللذكر من ثلاثين إلى خمسة وثلاثين، وسيكون التعيين للوظائف الرسمية هو سن أربعين للمرأة، وثلاثين للرجل، وستكون فترة الخدمة العسكرية بالنسبة للرجل ما بين العشرين والستين، أما بالنسبة للمرأة (مهما كان نوع العمل العسكري الذي يمكن أن يُظن أنه من الأصوب أن يُفرض عليها بعد أن تكون قد وضعت أطفالها) فهو ما يكون من الممكن والمناسب فرضه في مثل هذه الأحوال وحتى سن الخمسين).

هوامش الكتاب السادس

(١) القصد من إعادة النظر، وكان تقليدًا متبعًا في أثينا، التأكد من أن العضو يتمتع حقًّا بالمؤهلات اللازمة.

(٢) الأصل أربعة مينات **Mine**، وهو وزن يوناني من الفضة يساوي ١٠٠ دراخمة.

(٣) كانت كل قبيلة من قبائل أثينا ملزمة بتقديم سرية خيالة للدولة، وأفلاطون متأثر بذلك وهم حاكم الخيالة **Hipperch** وقائد الخيالة **Phylarch**.

(٤) المقصود أن القائمين بإحصاء الأصوات سيقومون بالتصويت النهائي فيما بينهم في هذه الحالة.

(٥) ستمثل في النهاية كل طبقة في المجلس بتسعين عضوًا.

(٦) قندلفت.

(٧) إذا صح النص، فإن القساوسة ورؤساء الكنائس يكونون النوع الثالث من الموظفين.

(٨) الإشارة إلى دلفي هنا لا صلة بديانة الدولة التي يقررها أفلاطون في كتابه العاشر. وما يستعيره من دلفي هو مجرد قانون النظام الديني الذي يرتب أمور العبادة. ويقال إن أولئك الشراح كانوا ثلاثة في النظام الأثيني، ويظن أن دور دلفي تخطيط أفلاطون كان تقليدًا أثينيًّا وإن كانت معلوماتنا عنه غير وافية.

(٩) ينص المشروع عامة على أن يكون لكل قبيلة جهاز حراسة ريفي مكون من ستين رجلًا وخمسة ضباط، ويتم ذلك بعد الفرز الكلي في واحد من مراكز الأقاليم الاثني عشر، وتتحرك خلال السنة بين الأقاليم الاثني عشر، بحيث يكون دائمًا في كل مركز قوة حراسة من ستين رجلًا وخمسة ضباط. ولم تدرس التفاصيل بعناية.

(١٠) نادى أفلاطون بالرياضة للشباب والشيوخ.

(١١) أفلاطون من دعاة تقديم الآثم إلى القضاء بكامل إرادته حتى يتخلص مما به من ظلم (انظر جورجياس).

(١٢) هي الاثنا عشر قسمًا ينقسم إليها المجلس العام، والتي على كل قسم منها أن يعمل كجمعية تنفيذية شهرًا من العام.

(١٣) كان أفلاطون يريد بنظامه القضائي أن يصلح نظام القضاء الأتيكي. ولذلك نراه يلح على ضرورة تحضير القضية وإعدادها الإعداد المناسب قبل تقديمها للمحكمة، وأن يكون المحلفون الذين ينظرونها على درجة عالية من الكفاية، وألا يكون عددهم كبيرًا في غير ما ضرورة.

(١٤) السنة الرسمية عند أفلاطون مثلها عند أثينا تبدأ في منتصف الصيف، والسنة عندهم ٣٦٥ يومًا وستكون عادة غير متفقة مع قمر جديد متكامل.

(١٥) وبذلك يبقى عدد ٥٠٣٨ وهي خارج قسمة ١١ × ٤٥٨.

(١٦) ويكفي اختلاف إحداها لو أراد التعديل.

(١٧) سنجد أن أفلاطون قرر من قبل سن الزواج للرجل بين الثلاثين والخامسة والثلاثين، مما يؤكد أنه لم يراجع كتابه.

(١٨) بعد عشر سنوات من ممارسة التجربة السابقة يمكن إحداث تغير في الأنظمة إذا طلب ذلك المشرعون والجمعية العمومية وممثلو القبائل.

(١٩) ذلك اقتباس من النظام الأتيكي حيث كان محتمًا على الحكام أن يتقدموا في إخلاء مدتهم ببيان (خدمتهم) يحاسبون عليه حسابًا عسيرًا.

(٢٠) وكل منهما يعتبر ظهيرًا للزواج الشرعي؛ لأن زواجهما المقدس نموذج لكل زواج أرضي.

(٢١) الترتيب: الأب، والجد من ناحية الأب، وأخو الأب، ثم الأم، والجد من ناحيتها،

وأخو الأم، فإذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء الأرقاب كما قد يحدث نادرًا فسيكون الأمر من حق أقرب الأحياء للعروسين.

(٢٢) ومن حق الحراس أن يكونوا أولياء اليتامى.

(٢٣) هيراكليا بونتيكا في بيثنيا حيث تحول السكان المحيطون بها إلى عبيد.

(٢٤) المعنى غير واضح تمامًا، ويرجع لسبب لعدم مراجعة أفلاطون لكتابه.

(٢٥) لم تكن إسبرطة ذات أسوار، وإنما كانت تحميها مساحات ذات موقع قوي بالإضافة إلى شجاعة أهلها وبسالتهم.

(٢٦) أي يستسلم ويكف عن المحاولة.

(٢٧) لا يتفق علماء النفس الحديثون مع أفلاطون في ذلك الزعم، ومع كلٍّ فكلام أفلاطون عن المرأة ووجوب إنصافها يعتبر كلامًا سابقًا لعصره.

(٢٨) مثل الرجل في الريف يشير إلى امرأته بلفظ الجماعة، فيقول: أحضرت الجماعة معي.

(٢٩) العذراء هي (**Pers Phoen**) والهدايا هي الغلال، وكان (**Triptobnas**) وفقًا للأسطورة الأتيكية هو الذي تسلم الهدايا.

(٣٠) ديانة ذاعت قديمًا، ويروى عن فيساغورث أنه رفض تقديم قربان حيواني لفيدلوس.

(٣١) العبارة هنا مضطربة، ولسنا على ثقة كما يقول المترجم تيلور من أنها تعطينا المعنى الذي أراده المؤلف.

(٣٢) دليل آخر على عدم مراجعة الكتاب؛ لأن أفلاطون لم يشر من قبل إلى شيء من ذلك.

(٣٣) يلاحظ هنا تراجع أفلاطون عن شيوعية النساء، وهو ما سبق أن أورده في كتابه الجمهورية.

(٣٤) وبذلك يدخل أفلاطون ما لم يكن موجودًا في أثينا، وهو سجل المواليد والوفيات.

الكتاب السابع

الأثيني: والآن، وقد ولد أبناؤنا وبناتنا، من الطبيعي أن يُعالج البرنامج المناسب لغذائهم وتعليمهم. ولا يمكن أن يمر ذلك الموضوع في صمت، ولكن علاجنا له يتخذ قناع التعليم والتحذير أكثر مما سيتخذ قناع القانون الشرعي. إن ما للحياة المنزلية من الجوانب الخاصة يحجب الملاحظة العامة لحوادث كثيرة وصغيرة تمر بسرعة فائقة بسبب نزوات الطفل ولذاته وآلامه، وهي لا تتمشى مع توصيات المشرع، وتتجه إلى إيجاد مزيج من عدم التناسب في خلق مواطنينا. إن في ذلك لشرًّا للجمهور ككل، ذلك لأن تردد مثل هذه الأخطاء وتفاهتها يجعلان من غير المناسب، ومما يتنافى مع الوقار، أن نعاقبها بالقانون، إنها لخطر حقيقي لمثل ذلك القانون ونحن نفرضه عليها؛ لأن عادة الانتهاك قد اكتسبت بتكرار هذه الأعمال المألوفة السيئة، ومن هنا فإنا وإن كنا نشعر بحيرة وارتباك إزاء التشريع في هذه النواحي، فإن الصمت حيالها يستحيل أيضًا. ولكن يجب أن ألقي الضوء على ما أعني بحصيلة ما قد أسميه بأمثلة. أما الآن، فإن ملاحظاتي يجب أن تبدو وكأنها ألغاز.

كلينياس: إنك مصيب هنا تمامًا.

الأثيني: حسنًا، والآن أفترض أننا قد نستطيع إلى حد كبير أن نعتبر ذلك القول قولًا صادقًا، وهو أن النظام الصحيح للتغذية يجب أن يكون هو ذلك الذي يستطيع أن يثبت أنه قد أنتج أعظم كمال ممكن وأكبر امتياز للجسم والنفس.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وكمال أجساد الأطفال يعني، فيما أتصور، إذا وصفناه في أبسط صورة، أنهم يجب أن يكون نموهم مستقيمًا ابتداء من أيام مولدهم الأولى.

كلينياس: ولماذا؟ ذلك صحيح بالطبع.

الأثيني: وزيادة على ذلك ألا يلاحظ بحق أن النمو في كل الأحياء، يبدو أوضح ما يكون وأسرع في انتفاضاته الأولى، حتى إن الكثيرين في الحقيقة قد اتفقوا على أن القامة التي يصل إليها الكائن البشري في السنوات الخمس الأولى لا تتزايد بنفس النسبة السابقة في العشرين عامًّا التالية.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا إذَنْ؟ وعندما يتعرض الجسم لزيادة هائلة في الحجم دون تحقيق توازن كبير بأساليب التمرين الرياضي، فإن النتائج تكون نكبة من كل الوجوه. ذلك -فيما أظن- حقيقة معروفة.

كلينياس: حقًّا إنها كذلك.

الأثيني: وإذَنْ فالفترة التي يتناول فيها الجسم الزيادة الأساسية في غذائه، هي أيضًا الفترة التي يحتاج فيها إلى أكثر درجات التدريب.

كلينياس: ماذا يا سيدي؟ أترانا سنفرض بالفعل أقسى التمرينات على الأولاد والأطفال المولودين حديثًا؟

الأثيني: ليس ذلك تمامًا ونحن ما زلنا نقول إنه يجب أن نفرضها في مرحلة أكثر تبكيرًا، أي عندما يكون الطفل في حضانته الداخلية كجنين في رحم أمه.

كلينياس: ماذا تقول يا سيدي العزيز؟ عندما يكون جنينًا؟ إنك لا يمكن أن تقصد ذلك!

الأثيني: إنني أقصد في الحقيقة، وإن كنت لا أعجب من أنك على غير علم بالنظام الغذائي المناسب لهذه الحالة، وإنها لحالة فريدة، ولكني أرغب في شرحها لكم.

كلينياس: اشرحْ بكل تأكيد.

الأثيني: حسنًا سيكون مواطني أكثر استعدادًا لفهم هذه النقطة بفضل التكريم الأكثر من اللازم الذي يقوم به البعض نحو الرياضة، وإنه ليوجد بيننا في الحقيقة أطفال، بل وبعض من تعدوا سن الطفولة أيضًا، ولديهم عادة تربية صغار الطيور من أجل قتال الديكة، وإنهم لأبعد جدًّا من أن يكفروا إن كانت أنواع الأداء التي يدربون عليها هذه الحيوانات لينقر بعضها بعضًا، إن كانت نظامًا يصلح لهذه المخلوقات، وقبل كل ذلك، وفوقه، يقوم كل فرد بنفسه بحفظ الطيور في مكان ما، الصغير منها في اليد، والأكبر في حرملته، تحت ذراعه، ويقوم بمسيرات تبلغ عدة أثمان الميل، وذلك بنظره إلى طبيعته الخاصة، ولكن إلى طبيعة حيواناته، وتلك ممارسة تعني – على الأقل– بالنسبة للملاحظ الذكي، أن كل الأجسام قد طوقت في كرم وسخاء بكل أنواع الاهتزاز والاضطراب، سواء كان ذلك بسبب حركاتها الخاصة، أو من أجل اهتزاز عربة أقارب، أو ركض حصان ومهما تكن عساها، حركة الجسم، فإن الإطار قد صُنع هكذا ليكون قادرًا على النهوض بشؤون غذائه، صلبًا كان أو سائلًا، وعلى تشكيل ضرب من الصحة والجمال، دون إغفال للقوة. والآن، وفي ضوء هذه الحقائق دعني أسأل، كيف سنمضي إلى العمل؟ أتريد منا أن نطلق ضحكة من أجل القوانين السريعة التي تحمل آلام الحامل على الأخذ بالأمور المشروعة فتشكل ولدها حين تضعه، كما تشكل الشمع وهو لزج، وتبقيه في القماط في عاميه الأولين، وماذا عن الحاضنة؟ أترانا سنضطرها تحت وطأة العقاب أن تذهب حاملة أطفالها دون توقف إلى الريف، وإلى المعابد العامة، ومنازل أقاربها، وذلك حتى يصبحوا من القوة بحيث يستطيعون الوقوف على أقدامهم الخاصة. أو حتى تصر فيما بعد على حمل طفل

حتى يتم سنته الثالثة خوفًا من احتمال تشويه قدميه في الطفولة تحت ثقل حمل كبير للغاية؟ هل سنصدر قانونًا بضرورة أن تكون الحاضنات في أقوى صحة تستطيع الحصول عليها، وأنه يجب أن -تكون هناك أكثر من حاضنة لكل طفل، ونتوج عملنا بتقرير عقوبة على المذنب في حالة الإهمال لأي توجيه من هذه التوجيهات المتنوعة؟ بالتأكيد لا، وإلا جعلنا أنفسنا عرضة للنتائج التي ذكرتها وعلى نحو كبير للغاية.

كلينياس: وأي نتائج؟

الأثيني: ولماذا؟ إنها نتائج.. نتائج مضحكة ينبغي أن نكون متأكدين من أننا نجلبها على أنفسنا، ولا أضيف أن حاضناتنا سيكون لهن من أجل هذه عقول النسوة، من الرقيق، مما يجعلهن على استعداد للطاعة.

كلينياس: وإذَنْ نرجوك أن تخبرنا لماذا رأينا أننا في حاجة لأن نعطي كل هذه التعليمات؟

الأثيني: سأخبرك لماذا. ذلك لأن عقول سادتنا ومواطنينا الأحرار من المحتمل أن تقاد بسماعها إلى الاعتراف بحقيقة أنه بينما القواعد الصحيحة لأرباب البيوت الخاصة تهمل في مجتمع من المجتمعات، فمن الخطأ أن ننتظر أن تكون أسس القانون العام مصانة. والمواطن الذي يفهم ذلك سيكون من المحتمل أن يعتبر التوجيهات التي نقدمها الآن بمثابة القوانين الكثيرة لسلوكه الخاص، ويكون -بذلك الاعتبار سعيدًا في تنظيمه لكل من بينه ومدينته.

كلينياس: أعتقد أن هناك كثيرًا من الصدق فيما تقول.

الأثيني: وينتج عن ذلك أننا ينبغي ألا نفترض أننا قد قمنا بذلك النوع بالتشريع حتى نقدم تقريرًا كاملًا عن تدريب عقل الطفل على نفس الخطوط التي بدأنا بها ملاحظاتنا عن جسمه.

كلينياس: ذلك قول صادق جدًّا.

الأثيني: إذَنْ يمكننا أن نعتبرها ألف باء الموضوع في كلتا الحالتين، بحيث إنه يكون من النعمة والبركة للأطفال بوجه عام، ولا سيما الصغار جدًّا منهم، أن يستمروا في برنامج الحضانة الجسمية والذهنية دون توقف طول الليل والنهار، وإذا كان ذلك ممكنًا، فمن المرغوب فيه بالنسبة لهم أن يقضوا كل وقتهم، كما يقال، على شاطئ البحر، وينبغي والحال كذلك أن نقترب قدر الإمكان من ذلك المثال الأعلى بالنسبة للطفل حديث الولادة. ويمكننا تعلم نفس الدرس من الحقائق الآتية.

إن صدق مبادئنا وفائدتها قد تعلمناها من التجربة، ومن حاضنات الأطفال، ومن النسوة اللائي يعالجن من الاضطرابات العصبية البالغة الشدة[1]، وإنك لتعلم أن الأمهات عندما يردن أن يعالجن أطفالهن المشاكسين، فالعلاج ليس هو السكون، ولكنه نقيضه تمامًا أي الحركة. ذلك أنهن يهززن أبناءهن بانتظام في أيديهن، وليس الصمت، ولكنه نغمٌ من نوع ما، والحق أنهن كما تقول، يضعن رقية أو تعويذة على أطفالهن تمامًا كما يفعل القسيسون مع شارد الفكر في العلاج المركب الباخوسي. بما فيه من حركات وغناء.

كلينياس: أرجوك يا سيدي، أي شرح نقدمه لهذه الحقائق.

الأثيني: ولماذا؟ ليس الشرح ببعيد حتى نبحث عنه.

كلينياس: ولكن ما هو؟

الأثيني: كلا الاضطرابين ناشئ من الخوف، ويرجع الخوف إلى حالة مرضية بالنفس، ومن هنا فإنه عندما تعالج مثل هذه الاضطرابات بالحركة الاهتزازية، فإن الحركة الخارجية وقد ظهرت على ذلك النحو تسيطر على الحركة الداخلية التي هي منبع الذعر أو الخبل، وهي تنتج بسيطرتها إحساسًا عقليًّا بالهدوء أو الاسترخاء، نابعة من حالة الإنهاك والكرب السابقة التي كانت بالقلب، وهكذا تحدث نتيجة مرغوبة في الحالتين، الانتقال إلى النوم في واحدة، واستبدال حالة الذهول العارضة بالصحة،

بالنسبة للمرضى الذين يحملون على الرقص على أنغام الناي في طقوس الآلهة الذين يقدم لهم القربان في هذه الظروف.

كلينياس: حقًّا، إن ذلك معقول جدًّا.

الأثيني: وينبغي أن يقودنا ما لهذه الطرق من مثل هذه النتائج إلى أن نعرف أن العقل الذي يخضع منذ أيامه المبكرة بمثل هذه المخاوف، سيصبح أكثر أهلية للارتباط بعادة الخوف. والآن سيعترف كل واحد بأن ذلك يعادل تدريبًا في الجبن وليس في الشجاعة.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: ذلك بينما سيكون من المسلم به أن المنهج المضاد، منهج السيطرة على المخاوف والذعر عندما ينشأ، هو نظام في الشجاعة يمتد طوال الحياة.

كلينياس: ذلك قول صادق تمامًا.

الأثيني: ولماذا إذَنْ؟ لقد نستطيع أن نقول إنه يوجد هنا عنصر هام من عناصر فضيلة النفس، يساعد عليه ذلك التمرين للأطفال بالحركة.

كلينياس: نعم بالتأكيد.

الأثيني: وزيادة على ذلك، فسيقوم تشجيع هدوء المزاج بجانب بارز في نمو الامتياز الخلقي، بينما سيكون تشجيع المزاج المشاكس محققًا لنفس الشيء بالنسبة للرذيلة.

كلينياس: ذلك شيء غير قابل للسؤال.

الأثيني: لذلك يجب أن نحاول شرح الطريقة التي بها يمكن أن نجعل الطفل الوليد يميل باللذة إلى أحدها، ما دامت الوسيلة لإحداث مثل هذه النتائج فوق طاقتنا.

كلينياس: يجب علينا ذلك بالتأكيد.

الأثيني: وإذَنْ، فلكي ما أشرح وأفصل الاعتقاد الذي أشارك في الأخذ به أقول: إنه بينما يؤدي إفساد الأطفال بالتدليل إلى جعل أمزجتهم مشاكسة وعدوانية، ومن السهل إخراجهم عن ظروفهم بمجرد التفاهات، إذ بالعلاج المضاد، أي الظلم القاسي لفساد يفقد ضحايا معنوياتهم، ويجعل منهم عبيدًا مكتئبين ونكدين، ويجعل منهم أناسًا غير صالحين للتفاعل المنشود في الحياة المنزلية والمدنية.

كلينياس: ولكن أرجوك كيف ينبغي أن نجعل سلطة الدولة مسؤولة عن غذاء مخلوقات لا تستطيع أن تفهم بعد لغة الإنسان، وغير قادرة تمامًا على التعلم؟

الأثيني: ولماذا، أعتقد أن هناك الكثير، إن المخلوقات –الوليدة (حديثة الولادة)، ولا سيما من بني الإنسان، تملك منذ نشأتها الأولى طريقة في الصياح، والوليد من البشر على الخصوص لا يملك الصراخ فقط بل يملك أيضًا الدموع.

كلينياس: ذلك صحيح جدًّا.

الأثيني: وذلك عندما ترغب الحاضنة في معرفة رغباته تخمن على ضوء هذه الدلالات ماذا تقدم إليه. فإذا هدأ الطفل قامت بتقديم شيء له، فسترى أنها قد وجدت الشيء الصحيح، فإذا صاح وصرخ، فسترى أنها قد أخطأت. إن هذه الإشارات المنذرة بالسوء، وهي الدموع والصراخ تكشف عما يحبه الطفل ويكرهه، ويضطرد ذلك السلوك لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، وليس هناك من جزاء مهما كان حسنًا أو سيئًا من حياة الإنسان ننفقه على نحو حسن أو سيئ.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: والآن نرى الرجل النكد ذا المزاج السوداوي يسلم نفسه إلى عملية استدرار الشفقة، وهو في العادة أكثر ميلًا إلى الشكوى مما ينبغي أن يكون عليه الرجل الحق، إنني أعتقد أن كلًّا منكما سيوافق على ذلك.

كلينياس: سنوافق بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، إننا إذا استعملنا كل ذكائنا ومهارتنا في الاحتفاظ بطفلنا طوال هذه السنوات الثلاث بعيدًا عن التجارب المليئة بالهم والكرب والذعر. بل من الألم نفسه بقدر الإمكان، فإن النفس النامية تصبح طوال ذلك الوقت أكثر مرحًا ولطفًا. ألا تظن الأمر كذلك؟

كلينياس: لا شك في ذلك يا سيدي. لا سيما إذا زودناها، قبل كل شيء، بلذات موفورة.

الأثيني: سيدي العزيز! ذلك بالضبط هو المكان الذي يجب أن يختلف فيه كلينياس وأنا.. إن المنهج الذي تقترحه علينا هو أكثر المناهج -التي في الإمكان اتخاذها- ضررًا، ذلك أن الضرر يتسرب إليه بنظام منذ بداية عملية النمو. ودعنا نرى إذا لم أكن مصيبًا.

كلينياس: أرجو أن توضح ما تعني.

الأثيني: ولماذا؟ إنني أعني أن النقطة التي بيني وبينك الآن ليست بذات النتيجة الهينة، ولهذا يجب أن تدخلها في اعتبارك أنت أيضًا يا ميجالوس وتساعدنا في الوصول إلى قرار. إن اقتناعي الشخصي هو أن الطريق الصحيح في الحياة، ليس هو الجري وراء اللذات، وليس هو مع ذلك التجنب غير الصالح للألم، ولكنه القناعة بالحال الوسط الذي دعونه توًّا بالكياسة، وهي حالة نرى جميعًا -ووفقًا لبلاغة قول من أقوال الوحي، أنها من المعقول أن تكون خاصة بالإله نفسه.

إنها هي، هذه العادة العقلية التي أصر على أنها تلك التي يجب أيضًا أن يجري وراءها الرجل الذي سيصبح شبيهًا بالإله.

إنه يجب ألا يلقي بنفسه وبرعونة بأحضان اللذات، كما يجب ألا ينسى أنه أيضًا أنه سيأخذ نصيبه من الآلام. وكذلك يجب ألا ندعه يحمل الغير على معاناة ذلك السلوك رجلًا كان أو امرأة، كبيرًا كان أو صغيرًا، وألا يحدث ذلك بالنسبة لحديث

الولادة إلا في أقل القليل بقدر المستطاع، لأن ذلك هو السن الذي يكون الزعم فيه بأن الخلق يتكون بالعادات، أصدق وأضبط ما يقال. ولماذا؟ إنني إذا لم أكن مدركًا لحقيقة ما أقول، فقد يُؤخذ قولي على أنه مزاح، ومع ذلك فسأمضي إلى ما هو أكثر، إنني آمر بفرض مراقبة خاصة على الحوامل من نسائنا في أثناء مدة الحمل لحراسة الأم المنتظرة من تجربة اللذات والآلام القوية المتكررة، وللتأكد من اكتسابها روحًا رصينة ووضاءة وكياسة.

كلينياس: إنك لا تحتاج يا سيدي، لأن تسأل ميجالوس أَيُّنَا لديه نصيب أكثر من الصدق؟ إنني أقول بحرية وبصراحة إنني أسلم بأننا جميعًا يجب أن نتجنب الحياة ذات المزاج غير المعتدل في اللذة والألم ونتخذ طريقًا وسطًا في كل شيء. تلك هي الإجابة المناسبة لكلامك السديد كل السداد.

الأثيني: وهي إجابة صادقة صدقًا عجيبًا. دعونا إذَنْ نحن الثلاثة نتجه بفكرنا إلى نقطة أخرى.

كلينياس: وما هي؟

الأثيني: إن كل ما نناقشه الآن ليس إلا ما يسميه البشر عامة بالقانون غير المكتوب. إنه الحسم الكلي لمثل هذه التنظيمات، وزيادة على ذلك فقد كنا على حق تام في اعتقادنا الذي عبر عنه كلامنا الأخير بأنا نحمله معنا، وبأن مثل هذه التقاليد ينبغي ألا تصبح قوانين بغير مضمون، وألا تترك بغير صياغة قانونية. إنها الثغرات المفتوحة في الدستور، وحلقات الصلة بين كل القوانين التي تحولت من قبل إلى صيغة مكتوبة ضمنت لها البقاء، وتلك التي في سبيلها إلى التسجيل. إنها كيان صادق منحدر من الأسلاف، وتقليد بدائي وُضع ونُظم تنظيمًا صحيحًا، واتُّبع اتباعًا جديرًا في التطبيق، ويعمل كدرع مؤكد لكل القوانين التي تحولت من قبل إلى شيء مكتوب، وهي إذا انحرفت مرة عن الحد الصحيح تكون كما لو أن الدعامات التي يضعها البناء تميد

وتهوي تحت صرحه. والنتيجة هي انهيار عام للأجزاء بعضها فوق بعض: الأساس وكل ما فوقه من بناء رائع على السواء، ذلك عندما تكون الدعامات الأساسية قد سقطت. ينبغي أن نذكر ذلك يا كلينياس، ونعمل ما في استطاعتنا من أجل شدة تماسك مدينتنا عندما نكون في بداية تكوينها. وذلك بعد حذف ما يمكن اجتنابه كبيرًا كان أو صغيرًا من أي شيء يمكن أن يسمى قانونًا أو عادة أو عرفًا، وهي جميعًا أدوات تماسك الجماعة، ولا يخلد أحد النوعين من دون الآخر[٢]، وهكذا يجب ألا تعجب إذا كان ينبغي أن تكون كتلة التشريع تتيه وتختال بتيار جارف من عديد التطبيقات التقليدية والعادات المفترض أنها مألوفة.

كلينياس: من المؤكد أنك مصيب، وسوف لا ننسى ذلك التحذير.

الأثيني: ثم إنه حتى يصل الولد أو البنت إلى سن الثلاثة، فإن الطاعة الدقيقة وغير المتهاون فيها للتعليمات السابقة ستكون من الحسنات الأولى فيما يناط بأطفالنا من شؤون، وفي المرحلة التي نصل إليها في سن الثلاثة، والمراحل التالية في سن الرابعة والخامسة والسادسة، سيكون اللعب ضروريًّا، ويجب أن نستأصل الخنوثة من أطفالنا ونوقع العقاب، ولكن ليس على نحو خسيس هابط كما كنا نقول في حالة العبيد من أنه يجب ألا نستثير المذنب بالعقاب الوحشي، وألا نفسد خادمًا بتركه دون تصحيح وتقويم.

لهذا يجب أن نتخذ ونتبنى نفس المنهج مع الوليد الحر.

وبخصوص اللعب، فهناك مباريات تقترحها الطبيعة نفسها في ذلك السن.

والأطفال أنفسهم على استعداد لاصطناعها لأنفسهم عندما نتركهم في صحبة الغير، وينبغي أن يتجمع الأطفال أولًا في سن معين (ما بين الثالثة والسادسة في المعبد المحلي حيث يتوافد أطفال كل قرية على ذلك النحو في نفس المكان. زد على ذلك أنه من واجب المربيات أن يلاحظن ما في سلوكهم من ذوق ولياقة، أو

ما هو نقيض ذلك، أما سلوك المربيات أنفسهن والفريق كله، فيجب أن يخضع في كل حالة ولمدة العام لضبط واحدة من رئيسات الممرضات اللائي سبق الإشارة بأن حراس القانون يعينوهن[٣]، وتنتخب هؤلاء الرئيسات بواسطة السيدات المنوطات بالإشراف على الزواج، واحدة من كل قبيلة، ويجب أن يكنَّ في مثل سنهن. وسيكون الواجب الرسمي لشخص عين على ذلك النحو هو القيام بزيارة يومية للمعبد وأن يعاقب أي مذنب سواء كان عبدًا أو غريبًا من أي من الجنسين بواسطة خادم عام. أما إذا كان مواطنًا ينازع في عدالة التصحيح فإنها تأتي به إلى محكمة المآمير المدنيين، ولكن حيثما لا يوجد نزاع فإنها ستعاقب حتى المواطن بسلطاتها الخاصة، وعندما ينقضي سن السادسة لدى أي من الجنسين، فسيكون منذ الآن فصل بين الجنسين، فيلحق الصبية ببعضهم، وكذلك البنات. وسيكون الوقت حل بالنسبة لكل من الفريقين للعودة لدروسهم. فالأولاد يرسلون إلى معلمين يعلمونهم الركوب والرماية واستعمال النبل والمقلاع، والبنات يستطعن المشاركة في ذلك إذا أردن، ولكن قبل كل شيء في استعمال الحربة والدرع. ومن المؤكد أن الرأي السائد على هذه الأمور يعتمد على سوء فهم تام، ولكنه عام.

كليتياس: أي رأي؟

الأثيني: إنه الاعتقاد بأن هناك فرقًا طبيعيًّا في استعمال أي من اليدين في الأعمال المتنوعة، ولو أنه من الواضح في الحقيقة أنه فيما يتعلق بالقدمين والأطراف الدنيا لا يلاحظ مثل ذلك الفارق؛ وأنها فقط لحماقة الحاضنات والأمهات هي التي تنسب إليها ذلك الزعم القائل بأن لنا جميعًا يد عرجاء. والحقيقة أن الطبيعة قد جعلت الأعضاء في كل الجانبين متناظرين تناظرًا كبيرًا. وقد أدخلنا الخلاف بينها من أجلنا بعادتنا غير المناسبة. ومما لا شك فيه أننا لا نلمس ذلك في ممارستنا للأعمال عديمة الأهمية الخاصة، مثل وجوب أن يمسك العازف بقيثارته باليد اليسرى وبريشة العزف باليد اليمنى، وما أشبه، ولكن من الغباء الحق أن نجعل من هذه المواقف سوابق لغيرها

دون أي ضرورة. ويتضح ذلك من ممارسة السيثيانز الذين لا يقصرون اليد اليسرى على شد القوس إلى الخلف، واليمنى على رمي السهم، ولكنهم يستعملون اليدين على السواء في أداة كل من الغرضين، وهناك أمثلة كثيرة أخرى في قيادة العربات وغيرها يمكن أن تعلم منها –كيف أن النحو الذي نحاول به جعل اليد اليسرى أضعف من اليمنى على نحو غير طبيعي والآن، وكما قلت، ليس بالأمر العظيم أن يكون المرء مشتغلًا بأداة النفخ في البوق، أو بعض الأدوات المشابهة، ولكن يختلف الأمر كل الاختلاف عندما يأتي المرء ليتعامل مع الأدوات –الحديدية للحرب من أقواس وسهام ونبال ورماح وبقية هذه الأدوات، بل وبالأخص عندما يكون على الحربة والدرع أن يواجها الحربة والدرع.

وهناك الفرق كل الفرق في هذه الدنيا بين ذلك الذي تعلم درسه، وذلك الذي لم يتعلمه، بين ذلك الذي دُرِّب تدريبًا جيدًا، وذلك الذي لم يصب تدريبًا قط. إن الرجل الذي مارس الرياضة المشتركة المؤلفة من الملاكمة والمصارعة، أو رياضة الملاكمة، أو رياضة المصارعة إلى حد الكمال، لا يجد نفسه عاجزًا عن الصراع بيده اليسرى، وهو لا يتوقف، ولا يفقد نفسه إذا دفعه خصمه ليغير من وقفته ويعرض جانبه الآخر للعب، حسنًا، فإني أرى أن ذلك ما ينبغي بالمثل أن ننتظره كشيء مناسب في لعب السيف وكل الألعاب الأخرى، بمعنى أن الرجل الذي لديه مجموعتان من الأعضاء في الدفاع والهجوم يجب ألا يترك إحداهما من دون تمرين أو تدريب بقدر المستطاع ولماذا؟ إن الرجل إذا كان قد وُلد وله جسم جيرونز أو برايارنز (وهما شخصيتان أسطوريتان) إذا شئت، فإنه ينبغي أن يكون قادرًا على أن يرمي سهمًا بكل واحدة من أياديه المائة. وذلك كله ما يجب أن يكون موضع عناية الضباط من الجيشين، فتقوم النساء بالإشراف على المباريات الخاصة باللعب ووجبات الطعام. ويصبح الرجال مسؤولين عن التعليم حتى يستطيع أبناؤنا أن ينموا وهم قادرون على استعمال كلتا اليدين وكلتا القدمين بحيث لا تعاني مواهبهم الطبيعية من تشويه يمكن

تلافيه من خلال العادات المكتسبة، ويمكن أن يقال إن تعليمهم يقع، من أجل أغراض عملية، تحت موضوعين: الثقافة الجسمية- وهي التي تختص بالجسم، والموسيقى التي تهدف إلى الامتياز العقلي[٣] وقيام إدارة واحدة للرقص يعتبر تشخيصًا لأعمال الإلهام الشعري مع عناية بحفظ ما له من قدر وذوق رفيع. وقيام إدارة أخرى تهدف إلى الكفاية الجسمية والنبل والجمال تؤكد انعطافًا مناسبًا وتوترًا وشدًّا في الأطراف والأعضاء الفعلية للجسم وتزويدها جميعًا بفيض من الحركة يمتد عرضًا إلى كل شكل من أشكال الرقص ويتخللها جميعًا بإخلاص. فإذا جئنا إلى المصارعة، فإننا نجد أن الحيل التي أدخلها على نظمها أناتيوس أو سيريسرون أو التي أدخلها ثانيًا على الملاكمة أبريويس أو أميسوس وهي حيل لا تعدو أن تكون مجرد عبث من المجد الكسول مما يجعلها عديمة النفع في الصراع الميداني وغير جديرة بأن تذيع وتشتهر[٤].

ولكن أي شيء يرد تحت (المصارعة على المواقف) كتمرينات تخليص الرقبة والأذرع والأضلاع مما يمكن أن تمارس بروح عالية واحتمال سهل بفضل نعمة القوة والصحة، فإن هذه التمرينات في كل الأحوال يجب ألا تُهمل، وعندما نأتي للمكان المناسب من قانوننا سنوصي تلاميذنا وأساتذتهم المأمومين بالمثل، إن كل هذه المعلومات ستثبت في جانب، وستستقبل استقبالًا عظيمًا في الجانب الآخر، كما لا يجب ثانيًا أن نهمل تمثيل الفن الترنيمي المناسب والرياضة ذات الدرع المقدس في هذه الجزيرة بالنسبة لكريت وفي لاسيدامونيا، وبالنسبة للثنائي الإلهي تيرينس، يمكن أن نلاحظ أن الملكة العذراء لمملكتي أيضًا -وهي التي تجد سرورًا في هذه التسلية الترنيمية- ترى أنه من الخطأ أن تسلي نفسها بأيدٍ فارغة، وأنه من الصواب أن تؤدي رقصتها في فخامة وأبهة اللباس التام للمعركة، ومن المؤكد أنه سيكون من المناسب للغاية إذا قام أولادنا وبناتنا بتقليد هذه النماذج في الترحيب بفضل الآلهة، وذلك لأجل فائدة الحرب، وفي تزيين وزخرفة مهرجاناتنا، وزيادة على ذلك سيكون

أولادنا ملزمين منذ نعومة أظفارهم حتى يبلغوا سن اللياقة للعمل في الحقل، أن يتزودوا بالسلاح والخيل في كل موكب عيد يكرمون به الإله، وستكون صلواتهم وابتهالاتهم للإله وأبناء الإله برقصة أو مشية بطيئة أو سريعة، إلى جانب ذلك أن تكون لمبارياتهم وتدريباتهم من أجل المباريات نفس الموضوعات ولا شيء سواها، ومثل هذه المنافسات[٥] في الحقيقة ذات فائدة في السلم والحرب لكل من الجماعة ورب البيت، بينما التمرينات الجسمية الأخرى سواء كانت جادة أو لعبًا ليست للإنسان الحر.

وقد وضعت الآن وبإنصاف مثل هذا المنهج من التربية الجسمية كما قلت في المبدأ فيجب أن نقوم بفحصه واختباره. والمشروع كله الآن أمامكم، فإذا استطاع واحد منكما أن يقترح أفضل منه، فعليكم أن تضعوه تحت أعيننا.

كلينياس: كلا يا سيدي؛ لأننا إذا رفضنا هذه الاقتراحات فسيكون من الصعب أن نبتكر تخطيطًا أفضل للتربية الجسمية وألعاب القوى.

الأثيني: وبالنسبة للموضوع الذي يأتي بالطبيعة بعد ذلك، وأعني به عطايا أبولو إلهة الفنون الجميلة، فقد ظننا في المبدأ أننا قلنا كل ما هنالك من قول وإنه لم يزل باقيًا بين يدينا للعلاج إلا موضوع التربية البدنية، ولكن واضح الآن ما يجب أن يقال عنه لكل فرد، وإن هذه الأشياء يجب أن تُقال لهم قبل أي شيء آخر.

كلينياس: نعم فمن المؤكد أنها يجب أن تقال.

الأثيني: وإذَنْ فسأسألك أن تعيرني انتباهك، ومن الحق أنك فعلت ذلك مرة من قبل. ولكن لا يزال يجب على كل من المتكلم والسامع أن يظهر أعظم الحذر وهما يعالجان ذلك التناقض المفزع، في الظرف الحاضر قبل شيء. وتخالجني بعض الريبة وأنا أتقدم في المشروع الذي سأضعه أمامكم. ولكن ما زلت عازمًا على أن أبذل قصارى جهدي حتى لا أنثني عنه.

كلينياس: وما هو مشروعك يا سيدي؟

الأثيني: ولماذا؟ إني أصر على أن جماعاتنا غارقة في جهل عام بالنسبة لموضوع ألعاب الأطفال. ولا يبدو أن لهم تأثيرًا حاسمًا في دوام أو عدم دوام تشريع صدر مرة، وحيثما يكون هنالك ما هو ملزم في هذه النقطة، حيثما يتأكد أن نفس الأطفال سيلعبون دائمًا نفس الألعاب بنفس الطريقة الواحدة أو يستمدون سرورهم من نفس أدوات اللعب، فإن القواعد التي توضح أيضًا من أجل أمور أكثر جدية أن يتاح لها البقاء المتصل بغير تعرض للتبديل والتغيير. ولكن حيثما يكون هناك تغير وتجديد في الأولى، يحدث تباينٌ لا ينقطع من جميع الأنواع وتذبذبٌ دائمًا في ذوق الأطفال. إنه حيثما لا يكون هناك مستوى محدد ومستقر لما هو جميل وما هو قبيح في سلوكهم الخاص وحركاتهم، أو بالنسبة لنماذج لعبهم، وإنه حيثما يكون المخترع والمحدد في صورة أو لون أو ما أشبه هو دائمًا موضع احترام من نوع خاص، فكيف يمكن أن نقول بصدق إن الجماعة لا يمكن أن تعاني من وباء أسوأ من ذلك؟ أم أن مثل ذلك الرجل يغير أخلاق الصغار تغيرًا ثابتًا من وراء ظهورنا. إنه يعلمهم أن يحتقروا ذوي الطراز العتيق وأن يعبدوا التجديد. إنني أقولها مرة أخرى إنه لا يوجد ضررٌ أخطر على أي جماعة من مثل هذه اللفتة ومثل هذه الآراء. وإني لأرجوكم أن تدعوني أشرح كيف أن ذلك الشر خطر.

كلينياس: هل تعني شر عدم الاكتفاء بالطرق القديمة؟

الأثيني: إنه ذلك وليس شيئًا غيره.

كلينياس: ولماذا؟ إننا من بين الرجال جميعًا -أقلهم استعدادًا لأن نعبر أذنًا صماء لهذه الحجة إننا سنصغي بأعلى روح للصداقة.

الأثيني: وذلك ما أتوقعه.

كلينياس: إذَنْ لتمضِ في حديثك.

الأثيني: هيا إذَنْ، ولنرتفع فوق أنفسنا كمنصتين أو متحدثين، ونحن ندافع عن القضية هكذا. إن التغيير ما لم يكون تغييرًا لما هو سيئ، هو دائمًا كما سنجده، شيء بالغ الضرر سواء كان تغييرًا في الفصول، أو في اتجاه الرياح السائدة، أو في نظام التغذية، أو في العادات العقلية، أو في كلمة، مجرد التغيير في أي شيء مهما كان أمره، ومن دون استثناء، اللهم إلا إذا كان في الحالة التي ذكرتها، وهي تغيير ما هو أسوأ، وهكذا، إننا إذا أخذنا في الاعتقاد جسمنا والطريقة التي يستطيع بها أن يكيف نفسه مع أي نوع من الطعام أو الشراب أو المجهود، وكيف أنها يمكن أن تحدث فيه انقلابًا في المبدأ. فإنه بمرور الوقت يصبح مجرد استعمال هذه الأشياء مؤديًا إلى تكوين لحم قريب من نوعه، وهكذا يحدث الوفاق بين الجسم ومشروع تغذيته، بحيث يألفه ولا يشعر حياله بالغربة ويستمتع بحياة من اللذة والصحة، فكيف إذا حملناه ثانيًا على تغير نظام الغذاء بتزكية نظام آخر، إن الرجل يشعر في المبدأ بانقلاب نتيجة لعدم النظام ولا يشفى إلا ببطء عندما يأتلف مرة أخرى مع غذائه. ولمَ ذلك؟ إننا لا نستطيع إلا أن نفترض أن نفس الشيء يحدث في عقول الناس ونفوسهم.

إنه عندما يكون الناس قد نشأوا في ظل أي نظام من القانون، وعندما يكون ذلك النظام قد استمر بغير تغيير بفضل عناية عليا سعيدة طيلة عصور طويلة، بحيث إن أحدًا لا يذكر، ولم يسمع قط عن زمن كانت فيه الأحوال على غير ما هي عليه، فإن النفس كلها تمتلئ بالاحترام والتوقير، وتخشى من إدخال أي تحديد على ما سبق أن أقيم. فعلى المشرع إذَنْ أن يبتكر حيلة أو أخرى ليحافظ على هذه الميزة في جماعته، وهاكم افتراضي الخاص بصدد ذلك الاكتشاف.

إنهم جميعًا يقترحون، كما كنا نقول، أن التجديد في لعب الأطفال ليس في ذاته إلا قطعة من اللعب، ولا شيء أكثر من هذا وليس، كما هو في الحقيقة، منبعًا لشر مستطير، ومن هنا نجدهم لا يبذلون محاولة ليؤكدوا بها مثل ذلك التغيير، ولكنهم

ينتهون معها إلى شيء من الشكوى. وهم لا يفكرون قط في أن هؤلاء الأولاد الذين يدخلون تجديدًا في ألعابهم سيكون مما لا يمكن تجنبه أن ينموا رجالًا ذوي طابع آخر. غير طابع أولاد عصور سالفه، وإن التغيير الذي طرأ على نفوسهم سيؤدي إلى طلب نوع مختلف من الحياة، وذلك سيؤدي إلى اشتهاء نظم وقوانين مختلفة، وهكذا فإنه لا يكون بينهم مَن يدرك النتائج الهائلة التي سبق أن قلنا عنها إنها أسوأ حظ يمكن أن يحل بالجماعة.

إن التغيير في الاعتبارات الأخرى في مجرد المظاهر الخارجية، سيؤدي بالطبع إلى ضرر أقل، ولكن التعديل الذي يقع كثيرًا فيما يُستحسن وما لا يُستحسن من الأخلاقيات، هو من بين جميع التغييرات أخطرها، وتحتاج إلى أن نحرسها ونصونها بأزيد قدر من القلق.

كلينياس: نعم بالطبع.

الأثيني: حسنًا، فهل نحن ما زلنا عند نفس ما قلناه من قبل عندما ذكرنا أن الأوزان والموسيقى هي بوجه عام إنتاج معبر عن أحوال أحسن الناس وأسوأهم، أو لسنا عند ذلك؟

كلينياس: إن اعتقادنا في هذه النقطة يبقى بالضبط كما كان.

الأثيني: إذَنْ سنقول إنه يجب استعمال كل طريقة لصيانة أولادنا من الرغبة في إنتاج نماذج مختلفة من الرقص أو الغناء مثلما نمنع من يمكن أن يحاول إغراءهم بتشكيلة من اللذات.

كلينياس: ذلك قول كامل الصدق.

الأثيني: حسنًا، فهل يستطيع أي واحد منا أن يجد حيلة أفضل من أجل ذلك الغرض، من الحيلة المستعملة في مصر؟

كلينياس: وما هي؟

الأثيني: ولماذا؟ يرمي المشروع إلى تكريس كل رقصنا وكل أنغامنا، فأولًا الأعياد يجب أن تحدد بتصنيف تقويم سنوي يرينا أي الأعياد يجب أن نحتفل بها، وفي أي تاريخ، وتكريمًا لأي الآلهة، وأبناء الآلهة أو الأرواح كل فيما يخصه، ويجب ثانيًا أن تحدد سلطات معينة أي الترنيمات التي يتغنى بها في عيد كل إله. وبأي الرقصات يتم بها جمال احتفال اليوم، فإذا ما تقرر ذلك تقريرًا فاصلًا، فإن جمهور المواطنين يجب أن تقوم بتقديم القرابين العامة لإلهة القدر، بل لهياكل كل إله على العموم. ونكرس كل ترنيمة للإله الذي يخصها، أو شفيع آخر، بواسطة سكب قربان الخمر في جو كله الخشوع والإجلال والهيبة. وإذا حاول أي رجل إدخال ترنيمات ورقصات في أعياد أي إله خارجة عما في هذه القوانين، فإن القسيسين من الجنسين، وعملهم على اتصال بحراس القانون –ستكون لهم رخصة كل من الدين والقانون في إخراجه من الاحتفال، وإذا أبى المبعدون الخضوع لذلك الطرد من حرم الكنيسة، فإنه سيكون طوال حياته عرضة للاتهام بالكفر لحظة اهتمام أي شخص باتخاذ الإجراءات ضده.

كلينياس: ذلك حق.

الأثيني: والآن، ونحن بصدد ذلك الموضوع. يجب أن نعني بالتصرف وفق ما يليق بنا[٦].

كلينياس: وماذا يجول بذهنك؟

الأثيني: عندما يكون شاب، ولا أقول رجلًا أكبر، قد رأى أو سمع شيئًا غير معتاد، وغير مألوف تمامًا، فإنه لا يحتمل أن يندفع وراء حل اللغز في لحظة واحدة، ولا أكثر احتمالًا أن يقف وقفة قصيرة كما يفعل رجل يسافر وحيدًا أو مع جماعة، وقد وصل إلى مفترق طرق ولم يعد متأكدًا جدًّا من طريقه، فإنه سيقف ويسأل نفسه أو زملاءه عن الصعوبة التي يواجهها ويأبى أن يخطو خطوة أبعد حتى يكون قد كون فكرة محددة وافية، عن الطريق وإلى أين يقوده. وذلك هو ما ينبغي أن نفعله الآن تمامًا

بالنسبة لهذه النقطة: أن ناصية التشريع التي أبرزت الآن نقطة فريدة. ونحن ملزمون بالطبع بأن نبحثها بحثًا كليًّا، والرجال في سنكم لا يجب أن يلحوا في خفة على أننا نستطيع أن نقرر فيها شيئًا موثوقًا دون تردد.

كلينياس: ذلك صادق تمامًا.

الأثيني: ولهذا سننفق وقتنا في الموضوع، ولا نقرر فيه شيئًا إلا بعد فحص البحث، ونحن لا نرغب مع ذلك في أن يؤدي كمال القواعد التي تتعلق بتشريعنا في الموضوع الذي نحن بصدده إلى تشويش لا يؤدي بنا إلى هدف طيب، ولهذا سنمضي لذلك معها إلى النهاية. ومن المحتمل في الحقيقة، وبفضل عناية الله ورحمته أنه عندما يصل السرد الكامل إلى نهايته، فإنه سيقدم عرضًا الإجابة على مسألتنا الحالية[٧].

كلينياس: إنه اقتراح حسن يا سيدي، فلنعمل به.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، فدعنا، كما أقول، نعتبر التناقض الظاهري مسلمًا به، لقد أصبحت أغانينا قوانين، كما فعل الناس في العصور السالفة عندما خلعوا مثل ذلك الاسم على الألحان العذبة للقيثارة، وهكذا نرى أنهم أيضًا لم يكونوا غرباء تمامًا عن الفكرة. ويظن أن واحدًا، إله الحق في أحلامه، وربما فعل ذلك في رؤية من رؤى أحلام اليقظة. فدعنا بالاختصار نفترض وضع صياغة للموضوع من أجل النتيجة الآتية: إنه لن يرتكب أحد في لغة المستويات العامة للأغاني أو فيما يتعلق منها بأداء الصغار على العموم للشعائر الدينية والترنيمات، مخالفة سواء كان ذلك بالكلام أو بالحركة الراقصة، وشأنه في ذلك شأن مَن يرتكب أي مخالفة لقوانيننا. يجب أن يكون التوافق مع القانون واضحًا، وسيقابل عدم التوافق بعقوبات يفرضها حراس القانون والقسيسون من الجنسين كما أوصينا من قبل، ترى هل يمكن أن نعتبر هذه النقطة قد انتهت؟

كلينياس: يمكننا ذلك.

الأثيني: وإذَنْ أي قواعد قانونية يستطيع أن يصنعها الإنسان في مثل هذه الأمور دون أن يعرض نفسه للسخرية الخالصة؟ وها هنا نقطة أخرى سيكون من اللائق أن ندخلها في اعتبارنا. إن أسلم منهج هو أن نبدأ بملاحظة عدد قليل من الحالات النموذجية، وأنا أفترض الحالة الآتية مثالًا لها. فلنفترض أن القربان قُدِّم، وأن الضحايا حرقت كما يوجب القانون، إذا بأحد المصلين، أبًا كان أو أخًا، وفي محضر مباشر من المذبح والقربان فوقه: انفجر بأقوال كلها كفر صريح، ألا يملأ قلب والده وقلوب بقية الأقارب بالفزع بسبب ما في أقواله من منهيات ومفاهيم قاتمة؟!

كلينياس: من المؤكد أنه سيفعل ذلك.

الأثيني: والآن ذلك بالضبط هو ما سيحدث على نحو ما تقريبًا في كل الجماعات في دنيانا الخاصة. وإنه ليحدث أن يقدم أحد الحكام قربانًا باسم الجمهور، فإذا بفرقة ترنيم، أو بالأحرى بعدة فرق، تستدير وتزرع نفسها لا بعيدًا عن المذبح بمسافة كبيرة، ولكن في الغالب، وبنحو كافٍ، في مكان تكون فيه على اتصال فعلي به، وتغرق الحفل الذي كله وقار وخشوع في فيض خالص من التجديف والكفر، وتسحق في ذلك مشاعر السامعين بلغتها وإيقاعاتها وأنغامها الكئيبة، ثم يحكم للفرقة التي كانت أكثر الفرق نجاحًا في إغراق المدينة التي تكون قد قدمت قربانها توًّا، في بحر مفاجئ من الدموع بالفوز. ومن المؤكد أن صوتنا سيرفض هذه الممارسة[٨]. وإنه إذا كانت هناك في الحقيقة أي حاجة لمواطنينا بأن يصغوا إلى مثل هذه الأنغام المحزنة الكئيبة في يوم منحوس من أيام التقويم، فمن المؤكد أن سيكون من الأنسب أن فرقة من فرق الأداء المؤجرة ينبغي أن تستورد من الخارج لهذه المناسبة كي تقدم لهم هذه الأنغام مثلما يفعل الخدم المؤجرون الذين يحمون بمرافقتهم الجنازات بالموسيقى الكاريانية. وسيكون ذلك الحفل فيما أرى، وعلى قدم المساواة في مكان أداء النوع الذي نتكلم عنه، ويمكن أن أضيف لكي أنهى الموضوع بكل إيجاز ممكن، أن

الملبس المناسب لهذه الأناشيد لن يكون الأكاليل والأقمشة المذهبة، ولكن نقيضها تمامًا. والسؤال الوحيد الذي أريد أن نسأله لأنفسنا مرة أخرى، هو أترانا اكتفينا بأن تكون قاعدتنا الأولى النموذجية للتراتيل ينبغي أن تكون...

كلينياس: ماذا ينبغي أن تكون؟

الأثيني: أن تكون ذات لغة موفقة وسعيدة، وفي الحق، هل نقرر أنه يجب أن تكون ترانيمنا موفقة وسعيدة كلية في كل جزئياتها؟ أو ربما أني لست في حاجة إلى أن أكرر السؤال، وإنني يمكن أن أفرض القاعدة ببساطة؟

كلينياس: لا شك أنك يمكن أن تفعل ذلك، والاقتراح مقدم برأي جماعي متفق عليه.

الأثيني: إذَنْ فما عسى أن يكون تنظيمنا الثاني؟ هل هو أن تكون هناك دائمًا صلوات للآلهة التي تقدم لها القرابين؟

كلينياس: ذلك واضح.

الأثيني: النقطة الثالثة، فيما أرى، هي أنه يجب على شعرائنا أن يفهموا أن الصلاة هي التماس مرفوع إلى الإله، ولهذا يجب أن يحذروا بدقة ألا يسألوا في غفلة اللعنة عن موضوع النغمة، فأنت تعلم أن التقدم بمثل ذلك الملتمس سيكون إجراء مضحكًا.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: وأعتقد أننا أقنعنا أنفسنا منذ برهة قصيرة أن الثروة من الفضة والذهب ينبغي ألا يكون لها قداسة أو مقام في مدينتنا.

كلينياس: من المؤكد أننا فعلنا ذلك.

الأثيني: والآن، قد نستطيع أن نسأل أي مبدأ توضحه هذه الحالة؟ ألم يكن ما يتضمنه من أن الشعراء ليسوا هم تمامًا أكثر القضاة قدرة على الحكم على الخير

والشر، ومن هنا كان الشاعر الذي يخطئ في لغته أو إيقاعه بهذا الصدد، أي الصلاة من أجل شيء خاطئ، فإنه سيقود مواطنينا بالطبع إلى تخطي قواعدنا في صلواتهم من أجل أشياء ذات خطورة عظمى، وإن كان يصعب كما قلنا توًّا، أن نجد خطأ أكثر جدية من ذلك. فهل نضيف للموسيقى تنظيمًا آخر نموذجيًّا من أجل هذه النتيجة؟

كلينياس: أي نتيجة؟ سنكون مسرورين إذا جعلت الأمر أكثر وضوحًا.

الأثيني: لن يؤلف شاعر شيئًا يخالف القانون والحق، والشرف والخير، ولن يكون حرًّا في عرض أي شيء من تصنيفه على أي مواطن خاص مهما كان أمره، قبل أن يعرضه أولًا على الرقباء المعينين لمثل هذه الشؤون، ثم على حراس القانون وينال موافقتهم. (وقد عينا هؤلاء الرقباء لكل الأغراض) بانتخابنا لمُشرِّعي الموسيقى والمشرفين على التعليم. والآن إذَنْ -نكرر السؤال- هل سنعتبر ذلك كمثالنا الثالث لتنظيم نموذجي أو ماذا تقول؟

كلينياس: ولماذا؟ سيكون كذلك بالطبع.

الأثيني: وما إن يحسم ذلك مرة، فإن من الأنسب أن تخاطب الآلهة بتسبيحات وأنغام كلها مزيج من المديح والرجاء، ومن بعدهم تتلقى بالمثل الأرواح والأبطال والصلوات والمدائح التي تليق بهم.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وقد نستطيع الآن ثانيًا أن نمضي قدمًا دون ما يدعو للشك إلى التنظيم الآتي، سيكون مثل هؤلاء المواطنين وقد حققوا حياة حصلوا فيها فضائل جسمية وعقلية كلها الحماس والشرف والخضوع للقانون: سيعتبرون جديرين بالثناء.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: أما بالنسبة لمن لا يزالون أحياء، فمن الضروري مجازاتهم بشرف المديح والترانيم حتى تتوج رحلة الحياة بنهاية مجيدة، وسوف يكافئ بكل هذه الامتيازات

بالمثل أشخاص من الجنسين كانوا متألقين في حبهم للخير. وينبغي أن يكون نظام الأغاني والرقص محددًا على النحو الآتي. إن موسيقى الأيام السالفة غنية بأشعارها الجميلة القديمة. وهي كذلك غنية في رقصات الجسم، وسنختار منها، في حرية كاملة، ما نراه ملائمًا ولائقًا بالجماعة التي تقيمها، وينبغي أن يكون الاختبار عن طريق تعيين عدد من المجربين لا يقل سنهم عن الخمسين، وستقبل الأشعار القديمة التي تقرر أنها مرضية بينما أيها يتقرر أن به عيبًا، أو غير مناسب كلية، سترفض أحيانًا، وستراجع وتصحح في أحيانٍ أخرى، وذلك بعد الرجوع إلى نصائح خبراء الشعر والموسيقى، وبينما سنفيد فائدة كاملة من المواهب الشعرية لهؤلاء الخبراء، فإننا لن نثق في أذواقهم أو فيما يفضلونه –ما عدا في حالات قليلة للغاية– حيث سنجعل من أنفسنا مفسرين لمقاصد المشرع، وسنقيم كل تخطيط للرقص والغناء والنشاط الترنيمي على أعظم وفاق مع المغزى الذي هدفوا إليه. إن أي سعي غير منظم وراء الموسيقى يتحسن بغير حدود عندما يخضع للنظام، حتى ولو لم نضف إليه العذوبة الموسيقية، إن الانشراح شيء يمكن أن تقدمه لنا كل القوالب والأساليب على السواء. إنه إذا ألف رجل منذ طفولته إلى سن الرزانة والحصافة الموسيقى الكلاسيكية العابسة الصارمة، فإنه سينفر ويشمئز من صوت الموسيقى المضادة ويقرر أنها موسيقى مخنثة، وإذا كان قد شب على الموسيقى الذائعة التي تبشم وتصد الشهية، فإنه سيجد نقيضها جافة وغير سارة، وهكذا، وكما كنت أقول، ليس للأسلوب أو النموذج من مزية أو مضرة على غيره فيما يتعلق بإدخال السرور على نفوسنا أو عدمه، وهناك الاعتبار الإضافي، هو أن الواحد منها يجعل عادة الذين نشأوا عليه رجالًا أفضل، بينما يجعلهم الآخر أسوأ.

كليتياس: ذلك قول صادق تمامًا.

الأثيني: وزيادة على ذلك سيكون من الضروري أن نميز تميزًا غير مصقول بين نوعين من الأغاني، ما يناسب الذكور وما يناسب الإناث. وهكذا سيكون علينا أن نمد

كلًّا منهم، بما يناسبهم من نغم ومن إيقاع، وليكونن الأمر مخيفًا إذا جاء النغم كله أو الإيقاع كله لمصنف ما في غير محله، أو إذا ما عولجت أغانينا المختلفة علاجًا غير مناسب من حيث هذه الاعتبارات. ولذلك سيكون علينا أيضًا أن نشرع بهذه النواحي -وعلى أي حال- في تخطيط عام.

والآن يمكن تمامًا أن نقوم بإعداد التنظيمات الضرورية لكلٍّ من نوعي الأغاني من حيث الاعتبارين، ولكن أي موسيقى ينبغي أن تخصص لإناث بحيث تكون لها دلالتها بالتمييز الفعلي الطبيعي بين الجنسين، وذلك التمييز الذي يجب من أجل هذا أن يكون أساس الفرق بينهما، وبناء على ذلك سنقرر أن ما هو جليل وما يتجه إلى الجرأة والشجاعة والبأس خاصًّا بالذكور، بينما سيكون من تقاليد قانونًا وفكرنا النظري بالمثل أن ما يرمي بالأحرى إلى النظام والنقاء الخاصين بالأنوثة. ويكفي ذلك بالنسبة لتنظيماتنا. ويجب ثانيًا أن نعالج كيفية إذاعة الثقافة في هذه الموضوعات، وكيف يُعطى تعليم في الإدارات المتنوعة، ولمن، وفي أي وقت. وإنك لتعلم أن صانع السفينة يبدأ عمله بوضع القاعدة وتحديد خطوطها، وإني أشعر أني أفعل نفس الشيء في محاولتي تقديم تخطيط للحياة الإنسانية في الأفراد يطابق نماذج السجايا والخلق. إنني أصنع القواعد في الحقيقة بكل ما يلزم من اعتبارات للسؤال الخاص بأي وسيلة أو نحو من أنحاء الحياة سنقوم برحلتنا عبر الزمن لنصل إلى أفضل الأهداف. المؤكد أن حياة الإنسان عمل لا يستحق أن يؤخذ بأكثر مما يستحق من خطورة وجدية، ولكنا لا نملك إلا أن نكون مهتمين بها ومتحمسين من أجلها. ومن هنا كان الأسف وكانت الحسرة. ومع ذلك، فما دمنا هنا في هذه الحياة، فإنه مما لا شك فيه أن الشيء، اللائق بنا هو أن تظهر ذلك الاهتمام وتلك الغيرة على نحو مناسب، ولكن من المحتمل -بل ومن المحتمل جدًّا- أن أواجه هنا بالسؤال، وماذا تعني بما هو على الأرض؟

كلينياس: من المؤكد أنك قد تواجه بذلك السؤال.

الأثيني: ولماذا، إنه ينبغي أن نحتفظ بأحاديثنا من أجل كل ما هو جدي، ولا ننفقها في أشياء، تافهة، وإنه ما دام الله هو الهدف الحقيقي لكل جهد جاد خيِّر، فإن الإنسان، كما قلنا من قبل، قد أُنشئ كلعبة للآلهة، وذلك، في الحقيقة هو أجمل شيء بالنسبة له، إننا جميعًا، إذَنْ رجالًا ونساء على السواء علينا، أن نتهيأ لأداء دورنا، ونمضي حياتنا في جعل روايتنا، كاملة بقدر الإمكان. وذلك على العكس الكامل للرأي السائد.

كلينياس: على العكس؟ بأي معنى؟

الأثيني: إن التصور الشائع أن عملنا الجاد ينبغي أن يؤدى من أجل «روايتنا»، وهكذا يرون أن الحرب عمل جاد، ينبغي أن يؤدي أداءً جيدًا من أجل السلام. ولكن الحق أننا لا نجد في الحرب ولن نجد فيها أي رواية حقيقية أو أي تعليم حقيقي يستحق ذلك الاسم، وهذه هي الأشياء التي أعتبرها بالغة الخطورة بالنسبة للمخلوقات التي مثل أنفسنا. ومن هنا كان السلام هو الذي ينبغي أن يمضي فيه كل منا أغلب حياته ويمضيها على أحسن وجه. فما عسى أن يكون إذَنْ طريقنا الصحيح؟ إنه ينبغي أن نمضي حياتنا في لعب بعض الألعاب المعينة، أي تقديم القوانين، والغناء والرقص، بحيث ينتج عن ذلك أن نصبح قادرين على الحصول على نعمة الله وفضله، وعلى أن نرد ونهزم عدوًّا عندما يستوجب علينا قتاله. ولقد بينا على نحو جزئي مجمل أي نوع من الغناء والرقص يحدث كلتا النتيجتين ويمكن أن نقول إن الطريق قد شق أمامنا، وإننا ينبغي أن نسير فيه، تأكيدًا لصحة قول الشاعر عندما قال.

ابحث عن بعض الأفكار، والأفكار التي يقترحها عقلك الخاص، بينما الأفكار الأخرى التي تمثلها القوة العلوية، ستنبثق انبثاقًا ذاتيًّا عند الحاجة لأن لا شيء غير نجاح سيرافقك في الطريق، لأنك ولدت بشير فأل ومعك السماء صديقتك[٩]. ويجب أن يكون أفراخنا من الأطفال أيضًا مؤمنين بقول الشاعر، يجب أن يعتقدوا أن ما قلناه كان كافيًا لتحقيق الغرض منه، أما بالنسبة للباقي فسيزورهم ملقنون فوق

البشر وإلهيون، وأما بالنسبة لقرابينهم ورقصهم، فستكون هناك اقتراحات تختص بعدد الآلهة التي تكرم، وبعدد المرات التي يؤدون فيها لعبتهم (أو روايتهم) التي يفوزون بحب الله من أجلها، وبذلك يعيشون حياتهم كما هم في الحقيقة، عرائس في الجوهر، وإن كانت فيهم لمسة من الحقيقة والصدق أيضًا.

ميجالوس: يجب أن أقول يا سيدي إن ليس لديك إلا تقدير فقير لجنسنا.

الأثيني: لا تعجب لذلك يا ميجالوس. وصبرًا جميلًا، لقد كنت أضع الله أمام عقلي، وشعرت أنني كما قلت توًّا، ومع ذلك، فإنك إذا شئت، فسترى أن الإنسان ليس شيئًا عديم المعنى إلى ذلك الحد، بل هو شيء أكثر جدية وخطورة. ولكي نتقدم في موضوعنا، فقد رتبنا الآن أمرنا على ثلاث مدارس عامة تتصل بها ملاعب التدريب داخل المدنية، وثلاثة ملاعب وأراضٍ وافية للتدريب خارجها على ركوب الخيل، ومجهزة تجهيزًا مناسبًا لاستعمال القوس والحراب ذات المدى الطويل، حيث يستطيع شبابنا أن يتعلم ويمارس ذلك الإعداد وهذه الإنجازات. وإذا لم تكن قد اتخذت بعد الترتيبات فيجب أن ندخلها في ثقافتنا وفي القانون المتصل بهذه النقطة وستزود هذه الإنجازات جميعًا بالجهاز اللائق من المقيمين المأجورين ومن الأساتذة ذوي التخصص في الموضوعات المختلفة وذوي الرواتب. وهؤلاء يجب ألا يكونوا مواطنين، ويجب أن يقدموا بالمثل دراسات كاملة في فنون الحرب والموسيقى للأولاد الذين يحضرون دروسهم، ويستطيع الولد أن يحضر إذا كانت تلك هي مشيئة والده، وإلا فيمكن أن يُستثنى من ذلك التعليم. ويجب أن يكون التعليم، إذا أمكن وكما يقال، إجباريًّا بالنسبة لولد كل أم. وذلك على أساس أنه ملك للدولة أكثر مما هو ملك لوالديه[١٠]، وتذكر أن قانوني سيطبق في كل الاعتبارات على البنات كما سيطبق على البنين. إذ يجب أن تدرب البنات كما تدرب الأولاد تمامًا. وأنا حين أضع ذلك المبدأ لا أعني أي تحفظ بالنسبة لأي شيء في ركوب الخيل أو التدريبات البدنية كأشياء تناسب الرجال ولا تناسب النساء. والحق أني أثق ثقة تامة في القصص التي

سمعتها عبر العصور القديمة، وإنصافًا للحق أعلم بالفعل أنه يوجد اليوم آلاف من القصص التي تُروى عن نساء يعشن حول البحر الأسود، وهن كما يدعون، لا يتحتم عليهن الفروسية فحسب، بل أيضًا يألفن استعمال الأقواس والأسلحة الأخرى، ويتحتم ذلك بقدر ليس أقل مما هو محتوم على أزواجهن، وهن يتعلمن ذلك على قدم المساواة معهم. ويوجد إلى جانب ذلك اعتبار أود أن أعرضه عليكم، إذا كانت مثل هذه النتائج ممكنة عمليًّا، فإنني أقول إن الممارسة الحالية في الجزء الخاص بنا من العالم هو الحماقة بعينها، إذ إنه من الحماقة الخالصة ألا يتحد الرجل والمرأة في ملاحقة نفس الأهداف بكل ما فيهما من طاقة، والحق أن كل مدينة من مدننا في نظامنا الحاضر تكاد أن تكون، بل وتجد نفسها فقط نصف ما كان يحتمل أن تكون، بنفس الثمن والنفقات والعناء، ومع هذا فيا له من بعد نظر عجيب في المشرع.

كلينياس: ولماذا؟ ذلك ما يجب أن تبدو عليه هذه النظم، بالرغم من أن الكثير من اقتراحاتنا الحالية الجيدة تختلف مع نظمنا المعتادة. ومع كلٍّ فإن اقتراحك من أجل أن نمضي في الحوار وألَّا نتخذ قرارًا حتى نصل فيه (أي الحوار) إلى النهاية، كان اقتراحًا صائبًا للغاية. وإني لأرى نفسي بالنظر إليه متهمًا بسبب ملاحظتي الحالية. ولهذا أرجو أن تستمر في عرضك، ووفقًا لرأيك.

الأثيني: حسنًا يا كلينياس، إنني أرى، وكما قلت من قبل، إنه إذا كانت اقتراحاتنا لم تؤيد بما فيه الكفاية بالحقائق الفعلية، فإنه يُحتمل أن تكون بعض الجوانب تسمح بالأخذ والرد فيها، أما الخصم الذي يرفض اقتراحاتنا بمجرد سماعها يجب بالتأكيد أن يتخذ طريقًا آخر، ولكن مثل هذه التكتيكات لن تمنعنا من التمسك بمبدئنا وهو أنه يجب أن يكون هناك اسم اتحاد بين الأنثى والذكر في التعليم وفي كل شيء آخر. والحق أننا قد نستطيع علاج الموضوع من منطلق كهذا المنطلق. إنه إذا لم تقم المرأة بنصيبها كالرجل في كل شؤون الحياة، فإننا نكون ملزمين بوضع تخطيط آخر لهن، أم ترانا لا نكون ملزمين؟

كلينياس: من المؤكد أننا كذلك.

الأثيني: وأي النظم المتنوعة التي تحققنا منها الآن يمكننا أن نفضلها لنوع الزمالة التي نفرضها عليهن بالضبط؟ أهو النظام الذي يتبعه التراسيونيون وأقوام آخرون كثيرون، وهو أن المرأة تفلح الأرض، وتُعنى بقطعان الماشية وأسراب الطيور، وتؤدي الأعمال الحقيرة مثل العبيد تمامًا؟ أم تقوم بالممارسات العامة التي تؤدي في ذلك الجزء الذي يخصنا من العالم؟ إنك تعرف عاداتنا الخاصة في ذلك الأمر، إننا نحزم كل متاعبنا كما تقول العبارة في بيت واحد، ونوكل إلى النساء الهيمنة على المخزون، والإشراف على عمليات الغزل، وما يتعلق بصناعة الصوف بوجه عام. أو ربما كان علينا أن نصوت على الطريق الوسط **Viamidia** الذي تتخذونه يا ميجالوس في لاكونيا. إنه يُنتظر من نسائكم في صباهن أن يأخذن بنصيبهن في التربية البدنية، والموسيقى، وعندما يكبرن لا يكون لديهن ما يشغلهن من نسج الصوف، ولكنكم تنتظرون منهن نوعًا من الحياة المختلفة، حياة تطالب بالتدريب، ولكنها بعيدة عن أن تكون مستهترة أو عديمة القيمة، وأن يسرن إلى منتصف الطريق في أعمال الطب[١١] ومستودعات البيت وحضانة الأطفال، ولكن لا يشاركن بشيء في أعمال الحرب، والنتيجة هي أنه إذا فرضت عليهن الظروف أن يحاربن من أجل مدينتهن وأطفالهن، فإنهن سيكشفن عن عدم لياقة تامة للقيام بدور ماهر وبارع في استعمال القوس، مثل المحاربين، أو استعمال أي سلاح آخر من أسلحة القذائف. إنهن لا يستطعن (وأنَّى لهن ذلك؟) حتى يقمن بتقليد آلهتنا بحمل الحربة والدرع واتخاذ وجوههن سحنة الحماة البواسل عن وطنهن الأم الذي تطارده كلاب الصيد، كي يصدمن الغزاة بموجة من الذعر، إذا كانوا أعجز عن أن يصدموه بشيء آخر سوى تكوينهن العسكري. أما عن نساء السارماتيان، فإن نساءكم لا يجازفن أبدًا خلال الحياة التي يحبونها بتقليدهن[١٢].

وإذا قارناهن بنساء مثل نسائكم. فإن حياتهن ستعتبر حياة رجال. فدعك ممن سيثني على مُشرِّعيكم من أجل ذلك الموضوع، لأنني لا أستطيع أن أتكلم إلا كما أفكر، على المشرع أن يكون قاطعًا، وليس بقلب ضعيف، ولا يجب عليه بعد أن يضع القواعد الخاصة بالذكور، أن يترك الجنس الآخر للاستمتاع بوجود غارق في ترف ونفقات لا ضابط لها، ويمنح بذلك مجتمعه بمجرد نصف حياة سعيدة كاملة بدلًا من هذه الحياة كلها.

ميجالوس: ماذا علينا أن نعمل يا كلينياس، أيجب أن نحتمل زائرنا وهو يحط من شأن إسبرطة ونحن نستمع إليه على ذلك النحو؟

كلينياس: يجب علينا ذلك في الحقيقة. لقد سمحنا له بحرية في القول كاملة، ولهذا يجب أن نتركه وشأنه حتى نصل بإنصاف إلى التمام في استعراضنا لتشريعنا.

ميجالوس: أعترف بأنك على حق.

الأثيني: إذَنْ عليَّ أن أتقدم مرة أخرى في عرضي.

كلينياس: نعم بالتأكيد.

الأثيني: وماذا يمكن أن تكون عليه الحياة بالنسبة لرجال جهزوا ضرورياتهم باعتدال، ووضعت تجارتهم وحرفهم في أيد غير أيديهم، بمعنى أن أيديهم، تُؤجر لملتزم مستأجر من الطبقة الدنيا بجعل النتائج تدر مثل ذلك الريع الذي يكفي لمن يحيا حياة رشيدة، وفوق ذلك بالنسبة لرجال مزودين بصلات غذاء عادية، بعضها خاص بهم، وبعضها في متناول أعضاء عائلاتهم بناتهم وأمهات بناتهم، وهذه الصلات تحت رئاسة أي الجنسين، ممن تقوم الوظيفة المعينون لها يوميًّا على رفع الموائد بعد العرض (الغذاء) وملاحظة سلوك المدعوين، وبعد ذلك يقوم الرئيس والجماعة أولًا بسكب خمر القربان كما يحب الآلهة الذين تكرس من أجلهم الليلة واليوم، فهل ذلك من أجل أن يأخذوا أنفسهم إلى المنازل ويتوسدوا على الفراش؟

إنهم عندما يكونون قد جهزوا على ذلك النحو فهل ليس هناك عمل مناسب وضروري ومقدس متروك لهم ليؤدّوه؟ هل على كل رجل منهم أن يمضي وقته في تسمين نفسه كالثور المعلوف؟ أقول كلا إن لم يكن من الصواب ولا من المناسب ولا حتى من الممكن أن ذلك الذي يحيا على ذلك النحو ينبغي أن يفقد قدره المناسب، قدر الرجل الكسول ذي الهمة القعساء، قدر البهيم السمين، الذي هو عادة فريسة حيوان آخر، حيوان بلاه الهزال المر بسبب ما تعرض له من أخطار وإجهاد، والآن إذا كنا نبحث عن تحقيق مضبوط لمشروعنا كما خططناه، فربما كان غير ممكن أن يوجد أبدًا، ما دامت هناك زوجات خاصات وأطفال ومنازل، ولكل منا متعلقاته من جميع الأنواع. ومع ذلك فإذا استطعنا توفير الظروف الأفضل الثانية، التي نضعها الآن، فإننا في الحقيقة سنتم الأمر على نحو جيد بما فيه الكفاية. ولكن هناك -كما أجد- عمل متروك لمن يحيا هذه الحياة من الرجال وهو ليس على شيء من الأمور الأكثر تفاهة أو حقارة. إن القانون العادل قد عينهم لأعظم الأفعال خطورةً إن حياة مَن يطمح إلى النصر في أوليمبيا أو بيثو لا تتسع لأي عمل آخر مهما كان شأنه، وهناك عمل متخم ومضاعف، بل أكثر من مضاعف في الحياة التي صورناها بحق كشيء يهتم بممارسة كل فصيلة للجسم والعقل. ولا يسمح هنا لعمل آخر بالدخول كغاية خفية، ويحجب الزاد الخاص بالتمرينات التي يحتاج إليها آلهة أبولو[١٣] وأساليب التدبير الغذائي الخاصة بالجسم ولا الدراسات الضرورية والنظم المعتادة الخاصة بالعقل، ويقينًا أنه لا النهار كله ولا الليل بكافيين لذلك الذي يشغل نفسه بذلك العمل الوحيد الخاص بالحصول على المزايا التامة والكاملة لهذه المطالب. والآن، وما دام الأمر كذلك، فإن كل مواطن حر سيحتاج إلى تدبير منظم لكل ساعات عمره، ويجب أن يبدأه في مطلع النهار، ويتبعه من دون أي توقف حتى الفجر التالي ومشرق الشمس. ومن المؤكد أن المشرع سيكشف عن نقص في قدره، إذا هو خضع لمجموعة من التوجيهات التافهة عن ترتيبات تدبير المنزل، ومن بينها القيود الخاصة بالنوم

المناسب لسكان سيكون عليهم أن يجعلوا العين ساهرة دائمًا ومثابرة على مدينتهم كلها. وفي الحق أنه إذا كان لأي مواطن مهما كان أن يمضي أي ليلة بتمامها في نوم متصل، ولا يدع كل خدمه يرونه دائمًا مستيقظًا على قدم وساق قبل أي إنسان آخر في المنزل يجب أن يحكم عليه في غير كراهية ولا بغض شديد بالعار، بأن عمله هذا غير جدير بالإنسان الحر، سواء اعتبر ذلك التنظيم كقانون أو عادة. وإذا كان لسيدة المنزل على الخصوص أن تناديها خادمتها في الصباح، ولا تستيقظ هي أولًا وتوقظهن، ثم توقظ كل مَن في البناء نفسه، إنه إذا كان ذلك فقط هو الممكن فإن ما يجب على كل خادم رجلًا كان أو امرأة أو ولدًا، أن يصيح معلنًا أنه عار أن الكثير من الأعمال العامة والمنزلية يجب بالتأكيد أن تؤدى في ساعات الليل المقتصدة من النوم بواسطة موظفي وسادة البيوت وسيداتها[١٤]. إن النوم الزائد عن الحاجة هو بالطبع غير ملائم للجسم والعقل، كما أنه يتناقض مع الأعمال التي من ذلك النوع. والحق أن الرجل النائم ليس بأكثر من جثة. وذلك الذي يشرع في خزن أكبر قدر من النشاط العقلي يبقى مستيقظًا كل الساعات التي يستطيعها، ويستبقي ما تحتاج إليه صحته، ولن يكون ذلك بالكثير إذا هو كون العادة تكوينًا جيدًا. والموظفون الذين يكونون مستيقظين في الليل في الوقت الواجب ليسوا أقل من مصدر للخوف لمرتكبي السوء أعداء كانوا أو مواطنين، ومصدرًا للرهبة والاحترام في مجال العدل والفضيلة أكثر مما هم مصدرًا للنفع لأنفسهم وكل ملتهم، ويكفي ذلك إذَنْ عن الليل. وقد نستطيع أن نضيف إلى ما قلناه أن تمضيته على ذلك النحو سيرتفع -زيادة على ذلك- بروح الشجاعة في جميع المواطنين من كل نوع. وبعودة النهار وإطلال الفجر سيعمد الأولاد إلى الذهاب إلى المدرسة. وكما أن الماشية أو أي نوع من المخلوقات الأخرى لا يمكن أن تترك في الحياة بغير رعاية. فكذلك لا يجب أن نترك الأولاد دون عناية الخدم. ولا العبيد دون إشراف السيد. ويعتبر الولد أصعب المخلوقات الصغيرة غير المستأنسة سياسة. وذلك بالضبط -لأن لديه أكثر من أي مخلوق آخر

ينبوعًا من الذكاء لم تتضح بعد إبعاده، إنه أمهر العجماوات وأخفها، وأكثرها ضررًا وعدم انصياع للقواعد، ولذلك يجب كبح جماح ذلك المخلوق، كما يمكن أن نقول بأكثر من شكيمة، ففي المقام الأول وعندما يخرج من يد أمه وحاضنته، بالخدم الذين يعنون بمواجهة عجزه الطفولي، ثم بالأساتذة الذين يعلمونه أي شيء، ثم كما يليق بالإنسان الحر، بالتعليم الذي يحصله. ولكن سيضاف إلى ذلك العقاب -كما يليق بالعبد- الذي سيوقع على الولد وخدمه ومعلمه بالمثل[١٥] بواسطة أي شخص حر يرتكب الولد في محضرة أي خطأ من هذه الأخطاء. وإذا تنصل مثل ذلك الشخص من توقيع العقاب الواجب. سيعتبر -وفي المقام الأول- أنه ألحق بنفسه المهانة والعار بأعمق نحو. وكذلك سيفعل حارس القانون المعين للإشراف على الأولاد[١٦] والذي سيأخذ علمًا بالطرف الذي كان حاضرًا وقت ارتكاب خطأ من النوع الذي نعالجه، دون أن نفرض التصحيح الضروري، ويجب أن يكون ذلك الحاكم رجلًا ذا رؤية حادة، ومكرسًا حياته كلية -لعمله الذي هو الإشراف على تعليم الأولاد- إنه هو الذي سيقود الاستعدادات الفطرية في الأولاد إلى الطريق الصحيح، وسيوجههم دائمًا إلى ما هو خيِّر وقانوني. ولكن الآن، وبالنسبة لذلك الوزير نفسه، كيف يمكن أن يكون على قدر كافٍ من العلم وفقًا لما ينطق به القانون؟ فكل ما يقوله (القانون) حتى الآن لا هو بالواضح ولا بالتام. بل شيءٌ جزئيٌّ. مع إن القانون حين يختص بشيء لا يحذف أي شيء بقدر الإمكان، ولكنه يعرفه -أي الوزير- بكل مبادئه لعله يبرهن على أنه يكون مترجمًا وأبًا مربيًّا للآخرين، والآن عالجنا الفن الترنيمي توًّا، موسيقى ورقصًا، أي إننا قلنا إن النماذج من ذلك الفن يجب أن تُنتخب أو تُصرح وتُكرس، ولكن بالنسبة لما يُكتب بغير إيقاع[١٧] أيها يمكن أن يوضع في أيدي من هم يعهد تلك (أيها الوزير) وبأي الشروط، فإن ذلك أيها المدير الأفضل للتربية والتعليم ما لم تحط به علمًا بعد. ولقد أخطرت في الحقيقة ماذا يجب أن تكون عليه دروسهم العسكرية وتدريباتهم. ولكن ماذا يجب أن يعلموا أولًا عن الحروف، ثانيًا

عن القيثارة، والحروف المتشابكة، تلك التي قلنا عنها إن الجميع يجب أن يحذقوا ما نحتاج إليه في الحرب، والأعمال المنزلية، والإدارة المدنية، وبالمثل هذا النوع من المعرفة المتعلق بمدار الأجسام السماوية الشمس والقمر والكواكب مما هو مقيد في نفس هذه الأهداف، وبقدر ما تكون عليه أي مدينة ملزمة بعلاج ذلك الأمر؟ وأي أمر تقول؟ إن الأيام تجمع في شهر، وتجمع الشهور في عام على نحو يجعل الفصول بقرابينها وأعيادها صالحة لأن تتوالى في ترتيبها الطبيعي ونأخذ حقها في الاحتفالات العديدة، المناسبة[١٨]، وبذلك نصون للمدينة حيويتها ويقظتها ويستمتع آلهتها بحقهم في التكريم المشروع ويتقدم رجالها في تفهمهم لهذه الأمور).

هذه يا صديقي أسئلة لم يقدم لك المشرع بعد عنها إجابة تامة وكافية. فامنح إذَنْ ما يقال الآن انتباهًا كله كد ومثابرة. لقد قلنا إن تعليمكم ناقص، وفي المقام الأول بالنسبة للقراءة والكتابة. والآن ما هي النقيصة التي تشكو منها؟ إنها تكمن في أنك لم تخطر بعد إذا كان يجب على الصبي الذي سيصبح مواطنًا مهذبًا أن يصل إلى سيطرة تامة على دراسته (للقراءة والكتابة) أو سيكون عليه أن يتركها كلية، والقول صادق بالمثل بالنسبة للقيثارة. حسنًا فنحن نخطرك الآن أن هذه الدراسات يجب ألا تترك. فبالنسبة للقراءة والكتابة، تعتبر ثلاث سنوات أو نحوها ابتداء من السنة العاشرة سماح منصف بهذا القدر من وقت الولد. وإذا بدأ تناول القيثارة في السنة الثالثة عشرة، فإن السنوات الثلاث التالية تكون طويلة بما فيه الكفاية لإنفاقها في تعليمها. ولن يسمح الولد أو للوالد أن يمد أو يختصر هذه المدة غرامًا بالمادة أو نفورًا منها. وإنفاق وقت أكثر أو أقل في ذلك سيعتبر كسرًا للقانون، وسيقابل عدم الطاعة بالاستثناء من الامتياز المدرسي الذي سنصفه باختصار. ولكن ماذا بتخصيص أكثر يجب أن يتعلمه الأطفال ويتلقونه من أساتذتهم أثناء هذه السنين؟ ذلك هو السؤال بالذات الذي ستسمع عنه أولًا إجابتنا. إنهم يجب أن يمضوا بالطبع في دراسة الحروف إلى الحد الذي يستطيعون فيه أن يقرأوا ويكتبوا. ولكن ينبغي ألا نلح في تنفيذ سريع وكامل في

حالات يكون فيها التقدم الطبيعي في مدى لسنين المقررة أكثر بطئًا.

بالنسبة إلى التصانيف المكتوبة بغير مصاحبة موسيقية، سواء كانت مكتوبة كتابة في بحور منظمة، أو بغير إنصاف الأقسام الإيقاعية، وفي الحق أن التصانيف ذات النثر الفني البسيط الخالي من الزخارف، زخارف الإيقاع والنغم، تثير مسائل يصعب إثارتها في المؤلفات التي خلفها لنا المؤلفون العديدون لهذا النوع، فكيف ستتعاملون معهم أيها الحراس الموقرون للقانون؟ أو ماذا ستكون التوصية الصحيحة للمشرع كيما يضعها على عاتقكم من أجل علاجها؟ أستطيع أن أتصور أنهم سيسببون له ارتباكًا ليس بالقليل.

كلينياس: أرجو يا سيدي أن تقول لنا ما هي هذه الصعوبة لأنه من الواضح أنك تتكلم بإحساس حقيقي عن صعوبة شخصية.

الأثيني: إنك لمصيب ها هنا يا كلينياس، فإني أشعر حقيقة بذلك. ولكنك أنت وصديقك زملائي في ذلك النقاش التشريعي، ولهذا أراني ملزمًا بأن أخبرك صراحة أين أجد المصاعب وأين لا أجدها.

كلينياس: حسنًا، ولكن لماذا ذكرت النقطة الآن بالضبط، وما هو الشعور الذي يقودك إلى أن تفعل ذلك؟

الأثيني: ولماذا، ذاك هو السبب، إنه ليس بالأمر الهين أن تتكلم ضد آلاف كثيرة من الناس.

كلينياس: ولكن باركني! هل تتخيل ماذا قلنا سابقًا من أن التشريع يناقض الرأي العام فقط في عدد قليل من الأمور التافهة؟

الأثيني: نعم ذلك صحيح بالقدر الكافي. إنك تخبرني فيما أتصور، أنه ولو أن طريقنا في التشريع ينفر عددًا كثيرًا، وربما كان أولئك الذين يرونه جذابًا جدًّا عديدين، أو حتى لو كان عددهم، أقل، فهم ليسوا -على أسوأ تقدير بالمنحطين- أقول إنك

تطالبني بالالتحاق بهذه المجموعة الأخيرة، وأن أتبع الطريق الذي جدده لنا حوارنا الحالي بشجاعة قوية، وبقلب خير طيب، وألا أحفل وأنكص على عقبي.

كلينياس: لقد فعلت ذلك حقيقة.

الأثيني: وإذَنْ، لن يكون هناك نكوص. والآن تذكر كلماتي أن لدينا عددًا كبيرًا من الشعراء، شعراء في الشِّعر السداسي الوزن، وفي الشِّعر المفعولي، وفي الشِّعر الثلاثي، وفي كلمة -في كل الأوزان المعترف بها، بعضها وقور متزمت، وبعضها الآخر مفرح ومرح، وتعلن هذه الجموح الكثيرة من الأصوات أن الشباب الذي يتعلم تعلمًا صحيحًا يجب أن يتغذى على أيدي هؤلاء الشعراء، ويجب أن ينغمسوا فيهم. كما يجب أن تعطيهم دروس مطالعتهم معرفة واسعة بمؤلفاتهم وعلم متواصل بهم. إنهم (أي الشعراء) يجب أن يحفظوا عن ظهر قلب -وهناك آخرون يصنفون دواوين شعر عن الشعراء، ويعدون مجموعات عن مقطوعات كاملة يقولون إنها يجب أن تودع بالذاكرة وإن تستظهر، ذلك إذا كان الإلف الواسع للأدب عند من هو تحت حمايتنا والدراسة المكثفة ستجعلان منه رجلًا خبيرًا وعاقلًا، فهل ما تدعوني الآن لفعله هو أن أخبر هؤلاء الناس بغير أي تحفظ أين يخطئون وأين يصيبون؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: حسنًا وأي قرار مناسب أستطيع أن أتصور أني مصدره إليهم في جملة واحدة؟

ربما كان شيئًا من ذلك القبيل، وهي حالة أفترض أن كل إنسان يوافق عليها. يوجد الكثير في كل شاعر مما يقال بالإعجاب، كما يوجد أيضًا الكثير مما لا يقال. وإذا كان الأمر كذلك فإن هذه الدراسة الواسعة لها كما يجب أن أخبرك، إخطارها بالنسبة لشبابنا.

كلينياس: فإذَنْ كيف يا تُرى ستنصح حارس قانوننا[١٥]؟

الأثيني: أنصحه؟ وفي أي نقطة؟

كلينياس: في موضوع اختبار مقياس يسمح بمقتضاه لجميع شبابنا أن يحفظوا قطعة ما، ويحرم حفظ أخرى. أخبرنا برأيك دون أي حياء.

الأثيني: إنني أجرؤ يا عزيزي كلينياس فأقول أظنني هنا في طريق محظوظ.

كلينياس: محظوظ في أي شيء؟

الأثيني: إني لست فاقدًا كلية لمقياس. إني عندما أعود للحوار الذي أدرناه منذ مطلع الصباح حتى هذه اللحظة. أعتقد في الحقيقة أنه قد كان هناك تسديد إلهي في الموضوع، أو ليكن الأمر ما يمكن أن يكون فإن نقاشنا كان في رأيي تمامًا مثل نوع من الشعر، وأجرؤ فأقول بأنه ليس هناك ما يدهش في شعوري بذلك السرور الحاد عند استعراض ذلك التكوين المحكم، كما يمكن أن أسميه، للحديث المتعلق بتصنيفي الخاص. والحقيقة أنه من بين التصانيف الكثيرة التي التقيت بها أو أصغيت إليها، شعرًا كانت أو نثرًا واضحًا، فإني أجد أكثرها إشباعًا وملائمة للأحداث الصغار. ولذلك أظن حقيقة أني لا أستطيع أن أوجه حارس قانوننا ووزير تربيتنا إلى مقياس أو مستوى أفضل، أو أن آمره بشيء أحسن يصدره لأساتذة مدارسه كي يعلموه لتلاميذهم، أيضًا إذا عثر في بحوثه على شيء يشبه هذا ويتصل به في شعر شعرائنا أو في أدبنا المنثور، أو حتى في صورة حوار بسبط غير مكتوب من نفس النموذج الحاضر، فعليه قطعًا ألا يهمله، بل يأمر بكتابته(١٦) ويجب أن يبدأ بعرضه على الأساتذة أنفسهم بحيث يدرسونها ويقدرونها حق قدرها. وبحيث يجب ألا يوظف كزملاء المدرسين غير المقتنعين بها، بينما يوظف أولئك الذين يلتقون معه في تقديره الخاص، ويعهد إليهم بالصغار لتربيتهم وتعليمهم، وبذلك ينتهي ما عندي من قول عن القراءة والكتابة وعن مدرسي المادة.

كلينياس: إذا كان لأحد أن يحكم بالإشارة إلى نوايانا المهنية يا سيدي، فإني أعتقد

أننا حافظنا على أن يجري الحوار في المجرى الذي حفرناه له في الأصل. أما إذا كان اتجاهنا كله هو الاتجاه الصحيح أو ليس كذلك فربما كان الحكم على ذلك أصعب[١٧].

الأثيني: سيكون الأمر أكثر وضوحًا بنفسه يا كلينياس عندما نصل إلى نهاية استعراضنا لتشريعنا بدلًا من أن أكرر ما سبق أن قلته أكثر من مرة.

كلينياس: حقًّا.

الأثيني: إذَنْ قد نستطيع ترك مدرس الحروف، ونوجه حديثنا إلى معلم العزف على القيثارة.

كلينياس: قطعًا.

الأثيني: حسنًا بالنسبة لمعلمي هذه الأداة أتصور أننا سنقوم بوضع تعيين مناسب لوظائفهم كمعلمين وبوجه أكثر عمومية، كمدربين في ذلك الفرع من التعليم، ذلك إذا تذكرنا ما قلناه منذ زمن أكثر تبكيرًا.

كلينياس: وماذا قلنا أرجوك؟

الأثيني: ولماذا؟ أعتقد أن أبناء الستين من أعضاء فرقة ديونزيوس الترنيمية يحتاجون لأن يكونوا على مستوى فريد من الحساسية بالنسبة للتركيبات الإيقاعية واللحنية ليؤكدوا قدرتهم على تمييز التقليد الموسيقى الجيد لنفس واقعة تحت ضغط عواطفها، من التقليد السيئ، أعني الاقتدار على أن يميزوا بين العروض المقلدة لنفس خيرة وطيبة، والعروض المقلدة التي نقدمها نفسها رديئة سيئة، وأن يرفضوا الثانية ويخرجوا من الأولى بشيء يعلنونه جهارًا في مجموعة أناشيدهم وترانيمهم. فيسخرون بذلك عقل الشباب، ويفتنونه ويدعون الواحد والجميع أن يتحدوا في طلبهم للفضيلة بواسطة نفس هذه العروض.

كلينياس: ذلك قول صادق في الحقيقة.

الأثيني: ذلك إذَنْ هو الغرض الذي من أجله يجب على المعلم والتلميذ أن يستعمل النوتة الموسيقية للقيثارة، إنهم يجب أن يفعلوا ذلك ليحصلوا على مزية التأكيد الذي تقدمه أوتارها، ولهذا يجب أن يجعلوا نغماتهم متفقة مع نغمات الصوت، أما عن تنويع وتعقيد الجانب الآلي الذي تعطي فيه الأوتار نغمة واحدة، ويعطي فيه مؤلف النغم نغمة أخرى، والحقيقة أن الصلة (سواء كانت بواسطة الطباعة الموسيقية أو بغيرها) بين المسافة الأقل والمسافة الأكبر، وبين النغمة الأسرع والنغمة الأبطأ، وبين الأنغام الأكثر انخفاضًا والأكثر ارتفاعًا، إنه في كل أنواع تعقيد الإيقاع الذي يتم بمصاحبة الآلات يجب ألا تُستعمل مثل هذه التدابير الموسيقية للتلاميذ الذين عليهم أن يحصلوا مزايا دراستهم الموسيقية في فترة وجيزة مقدارها ثلاث سنوات، ومثل ذلك التصادم بين الأضداد يجعل التعلم عملًا بطيئًا، وإنه لأمر ضروري وملح أن يتعلم صغارنا دروسهم في سهولة ويسر. إن الموضوعات الإلزامية التي فرضناها عليهم ليست بالقليلة ولا بالخفيفة الوزن كما سيكشف حوارنا في الوقت المناسب حين يتقدم. وعلى وزيرنا – وزير التربية والتعليم– أن يهيمن ويشرف إذَنْ على كل هذه الأمور على أساس الخطوط التي وضعناها، أما بالنسبة للأنغام والكلمات الفعلية التي على مدربي فرقنا الترنيمية أن يعلموها وما تتصف به من سمات، فإن ذلك أيضًا قد نُوقش من قبل مناقشة تامة[١٨]. ولقد قلنا، كما تتذكر أنهم يجب أن يكرسوا أنفسهم ويتخصص كل منهم في العيد المناسب له لكي يقدموا للجماعة سرورًا هو في كبد الحقيقة سرور سعيد.

كلينياس: إنك هنا، وللمرة الثانية صادق.

الأثيني: وإنه لصادق صدقًا مطلقًا. ولذلك مديرنا المختار للموسيقى سيضع ذلك الأمر تحت عنايته كي يهيمن ويراقب، وسيباركه الحظ. وسيكون عملنا هو أن نضيف تحديدات إضافية لما سبق أن قلناه في مادة الرقص والتربية البدنية ولقد ذيلنا معالجتنا للموسيقى بإضافة توجيهات للمدرس، وسنقدم المثل بالنسبة للثقافة

البدنية. وسيكون على الأولاد والبنات بالطبع أن يرقصوا وأن يمارسوا التمرينات البدنية. أليس كذلك؟

كلينياس: نعم

الأثيني: وإذَنْ فسيكون الترتيب المناسب لهذه التمرينات أن يكون هناك أساتذة رقص للأولاد، أو مدربات رقص للبنات.

كلينياس: لا أنازع في ذلك.

الأثيني: وإذَنْ يجب أن ننادي مرة أخرى أكثر موظفينا انشغالًا، وأعني به مدير التعليم أن هيمنته على الموسيقى والتربية البدنية ستجعل يديه ممتلئتين امتلاء كافيًا.

كلينياس: إذَنْ كيف سيكون أهلًا، وهو ذلك السيد المتقدم للإشراف على مثل ذلك العمل المتنوع؟

الأثيني: ذلك شيء سهل تمامًا، إن القانون سيسمح له أن يتصل في عمله بأي مواطنين يختارهم من الجنسين. إنه سيعلم مَن هم الأشخاص اللائقون وسيكون راغبًا في ألا يخطئ في مثل هذه الأمور، إنه سيكون لديه احترامٌ لوظيفته وفهمٌ لأهميتها واعتقاد دائم في أنه ما دامت هناك أجيال صغيرة، وما دامت هذه الأجيال مستمرة، وتُعَدُّ إعدادًا طيبًا للحياة، فإنه سيكون لسفينة الدولة رحلة جميلة، بينما إذا مضت الأمور على النقيض، فمن الأفضل السكوت عن الكلام في النتائج. وسنتركها هكذا في حالة مدنية ننشئها لأول مرة إكرامًا للملاحظين المشوقين إلى الفأل الطيب. وبالنسبة لذلك الموضوع أيضًا وهو الرقص وحركات التربية البدنية على العموم، فلقد قلنا من قبل نحن أنفسنا عنه الكثير[١٩] إننا ننشئ ملعبًا وندرب على كل أنواع التمرينات الرياضية؛ تمرينات في استعمال القوس، وفي رمي الأنواع المختلفة من القذائف، وفي المناوشات الخفيفة، وفي حروب المشاة وفنونها المختلفة، وفي المناورات التكتيكية، وفي مشية الميدان بكل أنواعها، وفي ضرب الخيام، وفي كل

الدراسات التي تُكوِّن الفارس، وفي الحق، يجب أن يكون هناك مدرسون عامون في كل هذه الفروع تمنحهم الدولة راتبًا، ويجب ألا يكون تلاميذهم الأولاد والرجال فقط بل والبنات والنسوة أيضًا، أولئك الذين يجب أن يقفوا على ذلك كله. وعندما يكن في سن البنات يجب أن يمارسن الرقص، والحرب بالسلاح كلية، ويجب أن يأخذن نصيبهن في المناورات، وفي التدريب الجماعي، وفي حمل السلاح وخلعه، من أجل ذلك الغرض، إن لم يكن من أجل غرض آخر، وإذا دعت الظروف يومًا إلى أن تمضي كل قواتنا في تجمعها إلى الميدان خارج المدينة، هناك سيكون الدفاع عن الأطفال والمدينة بوجه عام، دفاعًا يتناسب مع الغرض الفوري المنشود، ومن الناحية الأخرى، هناك احتمال لا يمكن إغفاله، إذ كان هناك غزو أجنبي ذو قوة كبيرة وشديدة من اليونانيين وغيرهم مما قد يفرض معركة حادة من أجل السلامة الفعلية للمدينة، ليكونن عارًا محزنًا للجماعة إذا هي كانت قد دربت نساءها تدريبًا سيئًا بحيث لا يكون لديهن حتى شجاعة الدجاجة التي تواجه أخطر الوحوش دفاعًا عن صغارها أمام خطر الموت أو أي خطر آخر، ويندفعن مباشرة إلى المعابد ويحدقن بكل المذابح والمقدسات ويلطخون النوع البشري بالوحل بكونهن أشد المخلوقات الحية حقارة ودناءة.

كلينياس: كلا يا سيدي مثل ذلك العمل سيجعل المدينة التي قد يقع فيها غير أهل للثقة. ذلك إذا أغفلنا الضرر الذي ينتج عنه.

الأثيني: وإذَنْ نستطيع أن نفرض القانون المتعلق بالنقطة المشار إليها حيث يجب ألا تهمل نساؤنا فنون الحرب؛ لأن هذه الفنون يجب أن يمارسها كل المواطنين، الذكر والأنثى على السواء.

كلينياس: إنك واجد فيَّ على أي حال صنوًا واحدًا لك.

الأثيني: والآن من حيث المصارعة، فقد عالجناها من قبل، ولكننا لم نقل شيئًا عن

النقطة التي هي في رأيي أكثرها أهمية، وإن كان الواحد لا يجد الشرح سهلًا من دون دليل بدني عملي، ولهذا سنترك الفصل في ذلك حتى يلتئم النظر والعمل ويتعاونان في توضيح الموضوع كله، وفي أن يكون جليًّا أن نوع المصارعة التي في ذهننا يتصل بالقتال العسكري، اتصالًا أقوى بكثير من أي نوع آخر من أنواع الحركة، وإنه أيضًا يجب أن يدرس بهدف ذلك القتال ولا يدرس القتال بهدف المصارعة.

كلينياس: إننا نأخذ هذه النقطة الأخيرة أخذًا حسنًا.

الأثيني: إذَنْ فلنكتفِ الآن بما علينا أن نقوله عن قيمة المصارعة، أما عن الحركة الأخرى للجسم ككل وهي أساسًا تُسمَّى رقصًا، ويجب أن تذكر أنها نوعان: واحدة تنتج حركات الأجسام الجميلة بأثر مرموق، والأخرى حركات الأجسام القبيحة المضحكة، وزيادة على ذلك فلكل من النوعين المضحك والنوع الجاد قسمان ويمثل نوع من القسم الجاد حركات الجسم الجميل ونفسه الباسلة في المعركة وفي أعمال الاحتمال الإجباري، ويمثل الآخر احتمال النفس الضعيفة وهي في حالة نجاح ولذة معتدلة الاعتدال الواجب وسيكون الاسم المناسب لذلك النوع الآخر من الرقص رقصة السلام. أما رقص الحرب فله سمة أخرى، ويمكن أن يكون من المناسب تسميته (Pyrrhic) رقصة الحرب، وهي تصور حركات الضربات، الطائشة والرميات من كل نوع وبكل أدوات الرمي والسقوط أرضًا والقفز من فوق الأرض أو الجثوم عليها، ذلك إلى جانب الحركات المضادة التي تؤدي إلى اتخاذ وضع الهجوم، وترمي إلى التفنن في رمي السهام وقذف النبال ومعالجة كل أنواع الضربات، وفي هذه الرقصات يكون الوضع القائم المنتصب المطوق تطويقًا جيدًا والذي يمثل الجسم والعقل الكاملين والذي تكون فيه الأعضاء الجسمية أساسًا مستقيمة، ذلك الوضع هو نوع الاتجاه الذي نراه صحيحًا، بينما الوضع الذي يصورها تصويرًا مناقضًا هو الوضع الخطأ، والسؤال الذي يجب أن يثار في رقصة الحرب وفي كل حالة هو هل نجح الذي يؤديها أو رسب في أن يحتفظ في كل أدائه بأسلوب لطيف وظريف على نحو

يليق بالرجل الذي يلتزم بالقانون، وإذَنْ علينا في المقام الأول أن نميز الرقصات التي يمكن التساؤل عنها والرقصات التي هي فوق السؤال. فما هي إذَن الصفة المميزة، وأين نضع الخط الفاصل؟ وبالنسبة لرقصات السكارى وما يشابهها، مما يمثل عرضًا تمثيليًّا لأشخاص مخمورين، تحت اسم (جنيات الغابات) أو «آلهة الرعاة» (Sileni) أو «الساتيرز» (Satyrs) وهي تُؤدى كنوع من شعائر دينية وأوليات ينبغي تعليمها فمن الصعب أن نقرر إذا كان ذلك الأسلوب من الرقص أسلوبًا حربيًّا أو أسلوبًا سلميًّا. أو أن تحدد ما عسى أن يكون له من هدف. والمنهج الأكثر صحة فيما أرى، هو أن نميز بينها بالمثل وبين رقصات الحرب والسلم، ونعلن أنها غير لائقة بالمواطن، وأن نتركها هكذا في جانب، وأن نعود مرة أخرى إلى رقصات الحرب والسلم كأمرين لا يماري أحد في أنهما يتعلقان بنا. إن الفنون غير العسكرية والمتعلقة بعبادة الآلهة ونسلهم ستكون جميعًا في الرقص نوعًا واحدًا يعبر عن الإحساس بالخير والرفاهية، يمكن أن تقسمها إلى فرعين أحدهما يعبر عن الهروب من المصاعب والأخطار إلى حيث يوجد الحظ السعيد، ذلك الذي تكون اللذة المتحصلة فيه أكثر حدة، والآخر يحتفظ بخير متزايد ويستمتع به الإنسان الآن، وتكون فيه هذه اللذة أكثر رزانة ورصانة. والآن كما نرى يستطيع أي رجل في مثل هذه الظروف أن يقوم بحركات جسمية أكثر شدة عندما تكون لذته أكثر اتساعًا، وأقل شدة، عندما تكون لذته أقل. وأقول ثانيًا إنه كلما كان الرجل صالحًا ورشيدًا ومدربًا على احتمال الشدائد كلما كانت هذه الحركات أقل شدة. وكلما كان المرء أكثر خوفًا وأقل انتظامًا في عفته، كلما جاءت هذه الحركات أكثر شدة وحدة، ولكن بوجه عام ليس من رجل يستعمل أعضاءه الصوتية في الغناء أو الكلام يستطيع أن يحتفظ بجسمه ساكنًا سكونًا تامًّا. ومن هنا أدى ذلك التشخيص للأشياء التي يتكلم عنها بالإشارة أو الإيماءة، والوضع تنقية وإتقان لكل فنون الرقص. وفي كل مثل هذه الأحوال تنضبط حركات الرجل وأنغامه مع نطقه بينما لا يحدث ذلك الضبط مع رجل آخر. ومن هنا في الحقيقة كان المديح

المستحق الذي يمكن أن تمنحه بجدارة للكثير من أسمائنا التقليدية، نظرًا لتفوقها وصدقها في التعبير عن الحقيقة، وكان أحد ذلك، المديح هو ذلك الذي نقدمه على رقصات الرجال الناجحين، الذين يحافظون على الوزن في ملذاتهم. إننا يجب أن نثق في المخترع أيًّا كان نظرًا للصدق والذوق الموسيقي في الأسماء، وفي بعد النظر الفلسفي الذي يبدو في تسمية الرقص الجميل بوجه عام بالإنمليا (**Enmelia**)، وفي تدرجنا إلى تمييز نوعين لكل منهما اسمه الجدير به والذي يخصه، وهما رقصة الحرب أو الفيرهيك (رقصة الحرب) والإنمليا (أي رقصة السلام)، ويجب على المشرع أن يعالج هذه الأمور في مجمل عام، كما يجب على حارس القانون[٢٠] أن يجعلها موضوعًا للدراسة. ويجب أن تنتج أبحاثه من خلط الرقص ببقية الموسيقى وتعيين الأوزان المناسبة لكل عيد من أعياد القرابين ورسم كل الترتيبات بحيث تأخذ منهجها اللازم، ويجب ألا يكون هناك بعد هذا تجديد في أي شيء له صلة بالرقص أو الغناء، كلا إذ على مواطنينا ومدينتهم أن يحافظ على وحدتهما عن طريق حياة تسير على نمط واحد غير متغيرة الملذات، وهنالك سيكون الجميع متشابهين تشابهًا مطلقًا بقدر الإمكان في كل ما لديهم من سعادة وغبطة. وذلك ينهي معالجتنا للجسم الجميل والعقل النبيل في الأداء الترنيمي كما بينا على أي نحو ينبغي أن تكون هذه العروض. أما عن عروض الأجسام والعقول القبيحة وعن الفنانين ذوي الأسلوب المضحك الماجن في الكلام والغناء والرقص وما لهذه الثلاث من كل النتائج الهزلية، فإننا لا نستطيع أن نتجنب ملاحظة ذلك وجعله موضعًا لإعادة النظر. والرجل الذي يرمي إلى تكوين حكم لا يستطيع أن يفهم النوع الجاد منهما وهو منفصل عن النوع الهازل كالشأن في فهم أي ضد منفصلًا عن ضده، ولكن الرجل الذي يقصد المشاركة في أي جزء من الخير مهما كان ذلك الجزء قليلًا، ربما لا يستطيع أن ينتج الضدين كليهما، والسبب المؤكد الذي من أجله يجب أن يعرف مثل ذلك الشيء هو أنه لا يخونه الجهل مطلقًا عندما يعمل أو يقول شيئًا مضحكًا، إذا جاء ذلك الشيء في غير محله

إننا سنوصي بأن نترك مثل هذه العروض للعبيد أو الأجانب المأجورين، وهم ينبغي ألا يلقوا اعتبارًا جادًّا مهما كان شأنه. ولن نجد شخصًا حرًّا رجلًا كان أو امرأة يتلقى دروسًا في هذه العروض، ويجب أن يكون هناك دائمًا بعض التجديد في الأداء الذي من ذلك النوع. إن التسلية الرياضية التي تطلق عليها كوميديا بنحو عام يمكن أن تعتبر كأنما أعدت لهذا الخط بقانوننا وما يصحبه من شروح. أما عن شعرائنا التراجيديين وعن تصانيفهم التي يقال إنها عمل جاد، فإننا نستطيع أن نتصور بعضهم يقتربون منا ومعهم سؤال يختبئ في هذه الكلمات أو نحوها: «هل يمكن أيها السادة أن نزور مدينتكم وأقاليمها أم ترانا لا نستطيع؟ وهل نستطيع أن نحضر معنا شعرنا أم ترى ماذا وصلتم إليه من رأي في الموضوع؟»، فما عسى أن تكون الإجابة الصحيحة التي نقدمها لمثل هؤلاء الرجال النابغين؟ إنها تلك فيما أعتقد: «إننا أنفسنا أيها الزائرون المحترمون، مؤلفون لتراجيديا، وإننا نعرف كيف نصنع أفضل التراجيديات وأجملها، ولقد بُني نظام حكومتنا في الحقيقة كما لو كان تجسيدًا دراميًّا للحياة النبيلة الكاملة، أعني أن ذلك ما نعتبره نحو أكثر التراجيديات حقيقة. وهكذا كنتم أنتم شعراء، ونحن أيضًا شعراء بنفس الأسلوب، فهنا فنانون وممثلون متنافسون، وذلك ما يمكن فقط في الحقيقة إنتاجه في أفخر الدرامات بشريعة من القانون الحق، أو ذلك على الأقل هو ما نؤمن به. وإذَنْ يجب ألا تنتظروا أننا سوف نسمح لكم بقلوب هشة أن تضربوا خيمتكم في ميدان سوقنا ومعها فرق من الممثلين بفرق صوتنا ويتبدد في أصواتهم العذبة الأنغام. ثم نسمح لكم بإلقاء خطبكم ذات القذف العام أمام أولادنا ونسائنا وعامة الناس بوجه عام. وندعكم تخاطبونهم في نفس المسائل كما نفعل، لا بهدف نفس النتيجة بل عادة في الأغلب بهدف نتيجة مضادة يقينًا. فلماذا نكون على درجة كبيرة من الجنون لنفعل ذلك؟ إن كل الجماعة ستكون مثلنا جنونًا إذا أمكن أن تجدوا جماعة تسمح لكم بأن تفعلوا ما تقترحون حتى يقرر حكامها ما إذا كانت تصنيفاتكم جديرة بأن ينطق بها، وذات لون ثقافي يمكن أن يسمع بواسطة الجمهور، وهي ليست

كذلك، فاذهبوا إذَنْ يا ورثة الفنون الجميلة الأكثر رقة ولطفًا، واعرضوا أناشيدكم على الحكام (القضاة) ليقارنوها بما لدينا، فإذا ثبت أن وجدانكم هو نفس وجداننا أو حتى أحسن منه، فسوف نرخص لكم بالترنيم والإنشاد، وإلا فأخشى يا أصدقائي ألا نستطيع أبدًا». وعلى ذلك النحو إذا نال موافقتك سيكون تشريعنا، وعلى ذلك النحو سيكون ما يضاف إليه من تطبيق وممارسة في كل ما يتعلق بالفن الترنيمي وما يشمله من تعليم. وسيتلقى العبيد وأسيادهم تعليمًا منفصلًا.

كلينياس: حسنًا فنحن بالطبع نوافق في هذه اللحظة على أي حال.

الأثيني: وإذَنْ فلا يزال هناك ثلاث مواد أمام الرجل الحر ليدرسها. فالكتابة المتشابكة والحساب يؤلف إحداها وعلم المساحة، بما فيه من مسطحات ومجسمات، إذا أخذناه كدراسة واحدة، فإنه يؤلف الثانية. والثالثة هي العلاقات الحقيقية بين مدارات الكواكب وبعضها ومتابعة كل هذه الدراسات متابعة متقنة تصل إلى تفاصيلها الدقيقة، وهي ليست للكل أي للجماهير وإنما هي للقلائل المختارين، أما مَن ينبغي أن يكون هؤلاء فسنشير إليهم فيما بعد، وعندما يصل حوارنا إلى نهايته، وحينئذ تأتي تلك الإشارة في مكانها. أما بالنسبة للجمهور فمن المناسب أن يدرس الكثير من الموضوع مما لا مندوحة عنه، ومما إذا لم يعلمه الرجل العادي، فإن الأمر يكون بصدق عارًا وشنارًا، ذلك وأنه من الصعب أو من المستحيل بالفعل متابعة البحث في تفاصيله الدقيقة، إننا في بساطة لا نستطيع أن نغفل ما يتسم به من ضرورة، والحق أن ذلك فيما نظن –هو ما كان يدور في خلد الشاعر حينما قال: «وحتى الله نفسه لن يراه أحد ينازع في الضرورة»، وكان يعني من غير شك الضرورة التي هي إلهية[٢١]؛ لأنك إذا فهمت الكلمات التي تدل على– الضرورات الإنسانية المجردة، كتلك التي يخلع عليها الناس بوجه عام مثل هذه الأقوال، فإنك ستراها أكثر الكلام إمعانًا في البلاهة.

كلينياس: نعم يا سيدي، ولكن أين يقوم في هذه الدراسات النوع الآخر من الضرورات الإلهية.

الأثيني: ولماذا؟ أظنهم أولئك الذين يهملون وهم في جهل مطبق بما لا يستطيع كائن من دونه أن يلعب دور إله أو روح كبير نحونا، أو حتى دور بطل قادم على الإشراف على شؤون الإنسانية. ولكم يكون ذلك الكائن تحت مستوى الإنسانية الملهمة بكثير، ذلك الذي لا يستطيع أن يميز بين الاثنين والثلاثة أو حتى بين العدد الفردي والزوجي، ولا يعرف في الحقيقة أن يعد ويحسب، أو حتى أن يحصى عدد الأيام والليالي، أو ليس على علم بمدارات القمر والشمس، وبقية الكواكب. وإذَنْ فمجرد فكرة أن كل هذه المعلومات غير لازمة لأي شخص يريد أن يعرف أي شيء مهما كان عن أنبل كل العلوم هي أكثر الحماقات تفاهة وعمقًا. فأي فروع هذه العلوم يجب أن يعرف إلى أي درجة وفي أي وقت، وأيهما يجب أن يؤخذ متصلًا بالآخر وأيها يطلب بذاته، وكيف يمكن أن ندمجها في كل هذه الأسئلة التي يجب أن نبت فيها أولًا نبتًا صحيحًا، ومن ثم قد نستطيع أن نتقدم وراء هذه العلوم إلى دراسة الباقي كله. ذلك هو النظام الطبيعي، وفيه تكمن الضرورة، التي كما تقوم لا ينازع فيها إله ولن ينازع، أبدًا.

كلينياس: نعم يا سيدي فالنظريات التي شرحتها توًّا تبدو صادقة وطبيعية كما بينتها.

الأثيني: إنها في الحقيقة كذلك يا كلينياس، وإن كان من الصعب أن نشرع في الموضوع سلفًا كما نفعل الآن. أما التفاصيل الأكثر دقة في التشريع فقد نستطيع إذا وافقت أن نرجئها إلى ظرف آخر.

كلينياس: إنني أعتبرك مدركًا يا سيدي أن مواطنينا لا يألفون على العموم هذه الموضوعات، ولكن مشروعك غير جائز وأرجوك أن تبذل جهدك في عرض نظراتك دون أي تحفظ بذلك الصدد.

الأثيني: من المؤكد أني أدرك ما تتكلم عنه. ولكني ما زلت منزعجًا من الطلبة الذين درسوا هذه العلوم بالفعل، ولكن بالطريقة غير الصحيحة، إن الجهل الكامل بالموضوع ليس أبدًا بالعقبة الخطرة أو المريعة، لا وليس هو بأسوأ الشرور، إن الضرر الأفدح يكمن في المعرفة الواسعة، لأحد الموضوعات والقيام فيه بدراسات مستفيضة إذا تم ذلك من خلال تدريب رديء.

كلينياس: وتلك ملاحظة صادقة.

الأثيني: حسنًا، فأنا متمسك بأن الرجال الأحرار يجب أن يدرسوا من هذه الموضوعات المتنوعة قدرًا كبيرًا مثل القدر الذي يعطي في مصر لأعداد كبيرة من الأطفال إلى جانب حروفهم الكتابية. ولكي يبدأوا فقد قُسمت هناك الدروس إلى الحروف المتشابكة لنفس الأطفال وهي حروف يستطيعون تعلمها بقدر طيب من التسلية والمرح، فتثار مسائل عن توزيع مجموع من العدد الثابت للتفاح أو ضفائر الزهور على مجموعات أكبر وأصغر، وترتيب سلسلة متتالية من (الـ بايس) (BYES) والـ بينس[٢٢] بين الملاكمين والمصارعين كما تملي طبيعة مثل ذلك الصراع، وأكثر من ذلك فإن لدى المدرسين مباراة يوزعون فيها مجموعات من أطباق الفناجين الذهبية والفضية والنحاسية، وما أشبه من المواد، ومجموعات كاملة من معدن واحد في أحوال أخرى، وبذلك النحو يجسمون كما قلت التطبيق الأولي للحساب في لعب الأطفال ويقدمون للأطفال إعدادًا للاستعدادات وتكوينات وحركات الحياة العسكرية، ولتدبير شؤون الحياة العائلية بالمثل. وتجعلهم أكثر يقظة وأكثر قدرة على خدمة أنفسهم بكل طريقة، ثم يمضون إلى تمرينات في قياس الأطوال والسطوح والمحتويات التكعيبية، وبها يقشعون ظلام ذلك الجهل الشعبي العام، الجهل المضحك الذي ينضح بالعار، جهل النوع البشري بالموضوع كله.

كلينياس: ومن أي شيء يمكن أن يكون ذلك الجهل الشعبي متركبًا؟

الأثيني: عندما أُنبئت متأخرًا بنوع ما عن حالنا بهذا الصدد فإنني ذُهلت مثلك ذهولًا مطلقًا، وقد لاح لي مثل ذلك الجهل أكثر جدارة بحيوان غبي مثل الخنزير منه بكائن بشري، ولقد خجلت لا من أجل نفسي وحدها، بل من أجل كل عالمنا الهيليني[٢٣].

كلينياس: ولكن ماذا كان سبب خجلك؟ دعنا نقف على بيانك عنه.

الأثيني: ولِمَ لا؟ إنني سأفعل. أو بالأحرى سأجعله واضحًا للسؤال، فأرجو أن تخبرني عن شيء صغير. أتعرف ماذا تقصد بالخط؟

كلينياس: طبعًا أعرف.

الأثيني: وتعرف ماذا تعني بالسطح؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وأنت تعرف أنهما شيئان متمايزان، وأن الحجم شيء آخر وثالث؟

كلينياس: بالضبط.

الأثيني: والآن هل ترى أنها كلها متعادلة مع بعضها؟

كلينياس: نعم.

الأثيني: أعني أن الخط في ذات نفسه يقاس بالخط، والسطح بالسطح، والحال يتشابه مع الحال بالنسبة للحجم.

كلينياس: مؤكد جدًّا.

الأثيني: ولكن لنفترض أن ذلك لا يمكن أن يقال عن بعضها لا بالتأكيد الأكثر ولا بالتأكيد الأقل، ولكنه يكون صادقًا في بعض الأحوال دون بعضها الآخر، وأنت تعتقد أن ذلك صادق على العموم، فماذا تظن بعقلك في ذلك الصدد؟

كلينياس: من المؤكد أن ذلك أمر غير مقنع.

الأثيني: وإذا كان ذلك استحالة كلية بالرغم من أننا نحن الهيلينيين جميعًا كما قلت نتصوره ممكنًا، ألا ترانا ملزمين بأن نخجل من أجلهم جميعًا كما نقول لهم، أيها الهيلينيون الفضلاء. ها هنا واحد من الأشياء التي قلنا إن الجهل بها عار، أفلا يكون الإلمام بنقطة ضرورية كهذه عملًا ثقافيًّا حميدًا للغاية؟

كلينياس: نحن كذلك في الحقيقة.

الأثيني: ويوجد إلى جانب ذلك نقط أخرى متعلقة بالموضوع عن قرب وتثير أخطاء من آن لآخر قريبة من تلك التي أشرنا إليها توًّا.

كلينياس: مثل؟

الأثيني: مثل الصلة الحقيقية بين إمكان القياس وعدمه. إذ يجب أن يكون الرجل قادرًا على تميزهما بالامتحان، وإلا فلن يكون إلا مخلوقًا فقيرًا للغاية، إننا يجب من آن لآخر أن نطرح مثل هذه المسائل على بعضنا، وستكون تسلية فراغ أظرف بكثير بالنسبة للكبار من جرعات الشراب وهي ستقدم لتحرقنا للنصر في مخرج يفضل ما تقدم من تسلية جديرة بنا.

كلينياس: إنني وبعد كل شيء أجرؤ فأقول إن مباراة الجرعات لا تختلف اختلافًا كبيرًا عن هذه الدراسات.

الأثيني: وبناء على ذلك يا كلينياس، فإني أرى أن هذه موضوعات يجب على شبيبتنا أن تدرسها. والحق أنه لا يوجد بها خطر ولا صعوبة، وإذا ما تعلمناه من خلال اللعب فإنها سوف لا تضر مدينتنا وإنما ستكون خيرًا لها.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ومع ذلك فبينما يجب علينا أن نضمنها بوضوح في مشروعنا إذا كان

الحال ممهدًا لذلك، وسنرفضها بالمثل بوضوح إذا لم يكن الحال كذلك.

كلينياس: آه واضح واضح.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وبالنسبة للحاضر يا سيدي، دعهم يعكفون على الدراسات اللازمة بحيث لا يتركون فجوة في صرح قانوننا، بل يجلسون وكأنما قد انعزلوا عن بقية أفراد لحكومة، كالرهائن الكثيرة القابلة للافتداء، فإذا برهنوا على أنهم غير مقبولين منا نحن الذين عزلناهم منكم أنتم الذين تسلمتموهم.

كلينياس: إن نصوص الاقتراح منصفة إنصافًا كافيًا.

الأثيني: والآن ندخل علم الفلك في الاعتبار. هل علينا أن نبني التوصية بوجوب دراسة شبابنا لها أم لا؟

كلينياس: حسنًا، تكلم.

الأثيني: لاحظ الآن أني أجد هنا تناقضًا عجيبًا، أو في الحقيقة تناقضًا غير محتمل.

كلينياس: ومن أي نوع هو؟

الأثيني: القول الشائع هو أنه من الخطأ في الحقيقة، ومن الكفر الموضوعي أن نتابع البحث أو نشغل أنفسنا بطلب أو تفسير ما هو اختصاص الآلهة الأعلى للكون ككل. هذا وإن كان يجب أن يكون المضاد لذلك بالذات هو طريقنا الصحيح.

كلينياس: ماذا تقول؟

الأثيني: إن ما أحاول قوله هو شيء مرعب، وقد يُظَنُّ أنه غير لائق برجل في سننا. ولكن الصدق الواضح هو أن الرجل الذي يعرف شيئًا عن دراسة يعتقد أنها جليلة ورائعة وصادقة وذات نفع للجماعة ومقبولة تمامًا من الله، فإنه لا يستطيع ببساطة أن يمسك نفسه عنها.

كلينياس: أظن أنه لا يستطيع، ولكن أي دراسة فلكية سنجدها تتفق وذلك الوصف؟

الأثيني: ولماذا يا أصدقائي، إن كل عالمنا الهيليني يمكن أن أقول منصفًا، يتهم عادة في هذه اللحظة الإلهية العليا من شمس وقمر اتهامًا زائفًا.

كلينياس: وما عسى أن يكون ذلك الاتهام الزائف؟

الأثيني: نقول إنها وبعض أجسام سماوية معينة، تتصل بها، لا تسير أبدًا في نفس المدار الذي نسميها من أجله كواكب[٢٤].

كلينياس: قسمًا بالله يا سيدي ذلك صادق بما فيه الكفاية، ولماذا؟ لقد رأيت غالبًا في حياتي الخاصة أن نجوم الصباح والمساء وبعض النجوم الأخرى لا تلتزم أبدًا بنفس المسار وتشرد في كل الاتجاهات، أما بالنسبة للشمس والقمر فقد رأيت بالطبع كما تعلم السلوك الذي تتبعه[٢٥] كما نعلم جميعًا.

الأثيني: حسنًا إذَنْ يا ميجالوس وكلينياس، فذلك بالضبط هو تمامًا السبب في أني ألح الآن على أن مواطنينا وأولادهم يجب أن يدرسوا ما فيه الكفاية عن كل الحقائق المتعلقة بإلهيات السماء؛ كي يحولوا بين أنفسهم وبين الكفر، وليشيعوا الوقار والتقوى في لغة ما تقدم من قرابين وما نرفعه من صلوات.

كلينياس: ذلك صحيح على شرط أن تكون بالطبع المعرفة التي تتكلم عنها ممكنة في المقام الأول، ومن حيث ذلك الغرض، إذا كانت هناك أخطاء في لغتنا الحاضرة في مثل هذه الشؤون التي ستصححها الدراسة، فأنا أيضًا أعترف أن موضوعًا له ذلك المجال وتلك الكيفية يجب أن يُعلَّم، فابذل جهدك إذَنْ ودلل على أن الحقائق كما تقول مثلما سنبذل جهدنا في متابعة تعاليمك.

الأثيني: ولماذا؟ فمن المؤكد أن الدرس الذي يجول في ذهني ليس بالسهل، ولكنه ليس أيضًا بالصعب صعوبة تجعله ميؤوسًا منه، كما لا يحتاج إلى وقت كثير لتعلمه، ولقد كنت غير صغير عندما سمعت بنفسي عن الصدق. ولم يكن ذلك منذ وقت طويل، ومع ذلك فمن المحتمل أني أستطيع أن أوضحه لكليكما الآن دون

إنفاق وقت كثير، ولو كانت هذه النقطة صعبة في الحقيقة. فما كان لرجل من سني أن يشرحها أبدًا لرجال من سنكم.

كلينياس: ذلك صحيح تمامًا. ولكن أرجوك ماذا عسى أن تكون هذه المعرفة؟ فإن ذلك المبدأ كما تتمسك به مدهش جدًّا، وإن كان من المناسب جدًّا للصغار أن يدرسوه، وغير مهم من جانبنا. فيجب أن تحاول أن تشرح الكثير عن الموضوع بكل وضوح ممكن.

الأثيني: سأبذل جهدي، إن الحقيقة يا أصدقائي، أن الاعتقاد في أن الشمس والقمر والأجسام السماوية الأخرى نجوم شاردة متجولة من أي نوع ليس بالصحيح وعلى ذلك ما هو الحق. وكل جسم من هذه الأجسام يدور دائمًا في نفس المسار وفي مدار واحد، لا مدارات كثيرة وإن بدا للجميع أنها تتحرك في مسارات كثيرة[٢٦]. وثانيًا هناك الاعتقاد الخاطئ بأن الأسرع فيها بالفعل هو الأبطأ والأبطأ هو الأسرع[٢٧]. فحسنًا الآن، ولنفترض أن هذه الحقائق الصادقة، ولكن لنا عنها فكرة مخالفة، فإذا كان لدينا تصور من ذلك النوع عن الخيل المتسابقة أو سباق الجري الأوليمبي للمسافات الطويلة، وكان علينا أن ندعو أسرع المتسابقين في الجري أبطأهم وأبطأهم أسرعهم، وأن تؤلف الأناشيد وأغاني النصر التي تكرم فيها ونشهر بالمنهزم كما لو كان منتصرًا، ولماذا؟ إني أدرك أن مديحنا لن يكون صحيحًا ولا مستساغًا لدى المتسابقين، لأنهم رجال بعد كل شيء، ولكن عندما نرتكب اليوم بالفعل نفس الغلطة عن آلهتنا، ألا يجب أن نفكر في أن الغلطة التي كانت مضحكة في الحالة الأخرى وفي ميدان السباق هي الآن، وعندما ننقلها إلى ذلك السباق، لن تكون بالأمر المضحك، ولن تكون بالفكرة الجد إلهية ما دامت تعني الإفك المعاد عن الكائنات الإلهية؟

كلينياس: لا شيء يمكن أن يكون أصدق من هذا إذا كانت الوقائع حقيقة كما تقول.

الأثيني: إذا كنا نستطيع أن نثبت أنها كذلك، فإن كل هذه الأمور يجب أن تُدرس، وفي الحدود التي افترضناها وإلا فيجب أن نتركها وحدها، فهل نستطيع أن نعتبر أن مواقفنا تمتد إلى ذلك المدى؟

كليتياس: من كل قلبي.

الأثيني: إذَنْ يمكن أن نقول إن تنظيمنا للدراسات التي يجب أن تضمنها تعليمنا هي الآن تامة: أما بالنسبة للصيد فإننا ينبغي أن نعود إلى الفكرة التي واجهتنا في حالات أخرى من نفس النوع، وينبغي أن يلوح أن عمل المُشرِّع يمتد إلى شيء أكثر من مجرد فرض قانون ما ويسقط هكذا المبحث. إن هناك شيئًا آخر يجب أن يعمله إلى جانب وضع القانون، شيء يفرض نفسه في الحال على الوعظ وعلى القانون، ذلك ما دام حوارنا قد قادنا إلى ملاحظة الأمر أكثر من مرة الآن. إن الحالة التي تتصل بقلب الموضوع هي علاجنا لموضوع التدبير الغذائي للأبناء. ويجب كما تقول ألا نترك (مطالبنا) في غير صورة مشكلة، ومع ذلك فعندما تشكلها فمن الحماقة الكاملة أن نتصور أننا نصفها كقانون. وهكذا عندما يتضاءل القانون الشرعي وكل النظام الدستوري وينكمش في صورة مكتوبة، فلن يكون هو الثناء الأخير بالنسبة للمواطن الفاضل البالغ السمو، أن يقال عنه إنه أظهر نفسه كأحسن خادم للقوانين وقدم لها أتم طاعة، أو سيكون هنالك ختام أكبر في كونه أحسن من قضى حياته وهو بغير صلاحية أو تعديل في طاعة لكل ما كتب المُشرِّع. سواء كان ذلك بقوة القانون، أو بالمديح والثناء، أو بالاستهجان والاستكبار. ذلك هو أصدق مديح يمكن أن يخلع على مواطن، والمُشرِّع الحقيقي ينبغي ألا يقصر عمله على تصنيف القوانين لأنه يجب عليه بالإضافة إلى ذلك أن يلحق بها عرضًا لكل ما يراه مشكورًا أو ما هو بالعكس. ويجب على المواطن ذي الخير الكبير أن يشعر بأنه ليس أقل التزامًا بهذه التوجيهات منه بتلك التي تفرض عليه بالتصديق الشرعي. ويمكن أن نجعل ما نعنيه أوضح إذا أيدنا

موضوع ملاحظاتنا الحاضرة بما يشاهد كما يقال. إن الصيد في الحقيقة هو مطلب له فروع جد متنوعة وكلها توضع في الرأي الشائع تحت اسم واحد. فهناك طرق كثيرة لانتشال الأجانب من الماء، وأخرى للمبارزة بالسيف، وهناك على الخصوص حيل عديدة للإمساك بحيوان الأرض، ولا أقصد مجرد الحيوان المتوحش، بل الصيد الجدير بالاعتبار، صيد الرجال الذي نراه في الحرب، مثلما نراه في الصور المتنوعة التي تتبع فيها طريدة الصيد اتباعًا شفوقًا، وبعضها ممدوح وبعضها الآخر مذموم، كما أن عمليات الخطف التي يقوم بها قطاع الطرق، والقوات في ميدان القتال هي أيضًا صور من الصيد. والآن فالمُشرِّع الذي يصوغ قوانينه عن القنص لا يستطيع أن يغفل شرح ذلك كما لا يستطيع أن يفرض مجموعة من القواعد مصحوبة بتوجيهات لكل حالة ومنذرة بعقوبات لمن يكسرها. فأي منهج عليه إذَنْ أن ينهجه في هذه الحالة؟ إنه يجب وأعني أن المُشرِّع، يجب أن يزكي ويمدح بعض صور الصيد ويلعن بعضها. ويكون في ذلك واضعًا نصب عينيه على التمرينات ورياضات الرجال الأصغر أي الشبان، وعلى الشباب بدوره أن يطيع هذه النصيحة دون أن يكون للرجاء في اللذة أو للخوف من المتاعب دخل في طاعته. ويجب أن تُعامل توصيات المُشرِّع المتنوعة أيضًا باحترام أعمق وبالمزيد من الخضوع المذعن والمنفذ للواجبات، وأن يكون ذلك أكثر منه انصياعًا لجزاءات الشريعة والقانون، وهذه الملاحظات الأولية يمكن بالطبيعة أن تنتج بالثناء الحكيم أو الاستهجان بالنسبة للصور المختلفة للصيد، ويكون الثناء بحيث يميل إلى تحسين نفس الرجل والاستهجان لهذه التي لها اتجاه مضاد، ولذلك، وبغير المزيد من التأخير، سنوجه خطابنا للشباب وسنخفيه في لغة الرغبة الورعة. «إن رجاءنا أيها المحبوبون هو ألا تبتلوا أبدًا بشهوة مولعة بصيد البحر، شهوة الصيد بالشص أو أي أخذ لمخلوقات الماء، أو استعمال المصايد» التي يستطيع بها الصياد الكسول أن ينجز عمله في اليقظة والنوم على السواء، كما نرجو ألا يركبكم الشوق إلى تجارة القراصنة[٢٨] أي صيد الإنسان في أعالي البحار لتجعل

منكم صيادين قساة يعملون بغير قانون. أما بالنسبة للصيد الطفيف في المدينة أو الريف، فنرجو ألا تطرق ذهنكم مطلقًا فكرته العارية. ونرجو ألا تنتاب النفس الشابة الحكة المغرية لصيد الطيور، تلك التي من الصعب أن تكون من ذوق الرجل الحر. وهكذا نكون قد تركنا لرياضيينا الصيد فقط والاستحواذ على مخلوقات الأرض، وأقول ثانيًا إن إحدى صوره هي تلك التي تمارسها الجماعات بالمناوبة حتى تستطيع أن تنام، وهي الصيد الليلي بالفخاخ -كما يُسمَّى- وهي صورة خاصة بالمكسالين ولا تستحق ثناء، ذلك أن فترات الكف عن العمل تساوي من الوقت فترات العمل ولا تقهر فيها قوة الطريدة وشدتها بانتصار نفس أنشطته ولكن بالشباك والأشراك. وهكذا تكون المجموعة الوحيدة المتنوعة المباحة للجميع، وهي أحسن مجموعة هي الصيد، صيد طريدة تمشي على أربع ويعتمد الشخص في صيدها على جواده أو كلبه وأطرافه، فيها يقوم الصيادون، أولئك الذين زرعوا في أنفسهم وهذبوا شجاعة إلهية بالصيد بأشخاصهم، وينجزون كل ما يحققون من نجاح بالجري والضرب والقذف. إن الحوار الذي قلناه وكررناه قد يخدم هدف التوصية العام ويقدم ما يتطلبه الموقف من نقد، وقد يصل القانون الحالي إلى هذه النتيجة، إن مثل هؤلاء الصيادين (طاهرون بحق، ولن يحجبهم أحد عن ممارسة صيدهم بكلابهم) وكما يشاؤون، أما صائد الليل الذي يثق في شباكه وشراكه فلن يسمح له أحد بممارسة صيده في أي مكان وأي وقت، ولن يزعج صائد الطير على أرض مزروعة وفي الجبال، ولكن سيبعد عن الحقول المزروعة أو عن الأراضي غير المزروعة والموقوفة بواسطة أي شخص قد يراه هناك، وسيكون صياد السمك حرًّا في أخذ سمكة من أي مكان عدا الموانئ والأنهار الموقوفة والمستنقعات والبحيرات، بشرط واحد هو ألا يعكر المياه بعصير من مخدر[٢٩]. وبذلك يمكن أن نقول إن تنظيماتنا عن التعليم قد تمت أخيرًا.

كلينياس: وقد تمت أيضًا على ما يرام.

هوامش الكتاب السابع

(١) إشارة إلى بعض الاضطرابات العقلية والعصبية، وكان يتم العلاج برقصة مجنونة تنهك المريض، ومن ثم ينهض وقد شُفي مما ألم به.

(٢) يقصد القانون المكتوب من ناحية، والتقليد والعادات من ناحية أخرى.

(٣) لم يعشْ أفلاطون ليراجع كتابه، وهو لم يشر لشيء من ذلك من قبل.

(٤) ابتداء من السن التي تبدأ فيها هذه الدروس حتى سن العشرين عندما يصبحون أهلًا للعمل في الحقل.

(٥) إن ذلك يعني فيما يظن المترجم عن اليونانية أن كل هذه الألعاب الرياضية يجب أن تنظم بحيث تحقق الأهداف التي عينها فيما سبق وهي الحروب واحتفالات الأعياد، وهي تكون بذلك النحو جديرة بالإنسان الحر.

(٦) نحن الكهول.

(٧) المسألة هي كيف يمكن جعل مسألة التذوق الموسيقي موضوعًا للتشريع، وسينبع الحل عن نوع التشريع الذي نضعه على افتراض أن الأمر قابل لتطبيق.

(٨) يراد هنا الاعتراض على فرق الترنيم التراجيدية والديثرامبيكية؛ إذ إن التراجيديا والدي ترامب جزء من الحقل الديني، ولكن ما يقومان به من مشروعات ميلو درامية لا تليق بجو الصفاء والرصانة والابتهاج والثقة الذي يجب أن يسود بين المصلين. إن الهجوم ليس مجرد هجوم على الميلودراما السيئة والموسيقى الحسية الخشنة.

(٩) هومر –الأدوسية.

(١٠) ترجع أهمية ذلك الكلام إل ذلك الجهاز من الأساتذة المختصين الذين يقيمون معًا في معهد مهيأ لإقامتهم. لقد سبق أفلاطون في ذلك جميع المربين.

(١١) لم يكن الطموح عمليًّا في ظروف الحياة اليونانية.

(١٢) لأن المعلم مسؤول عن سلوك الوالد.

(١٣) وزير التربية والتعليم الذي قال عنه من قبل إنه أهم شخصية في الدولة.

(١٤) أي النثر.

(١٥) أي وزير التربية.

(١٦) القطعة المناسبة من الأدب المعاصر مكتوبة بالطبع. وربما كان رأي أفلاطون أنها يجب أن تُوضع في كتب مدرسية معتمدة اعتمادًا رسميًّا.

(١٧) أي إن النتائج التي توصلنا إليها تتفق مع المقدمات التي وضعناها. ويبقى أن تكون المقدمات صحيحة.

(١٨) ارجع إلى قسم (٦ –٨٠٢، ٧ –٧٩٨).

(١٩) انظر إلى قسم (٨٨ –٧٩٥).

(٢٠) وزير التربية الذي سيكون عليه وضع التفاصيل.

(٢١) هذه الصورة هي الصدق في التدليل الرياضي عند أفلاطون، ذلك الصدق الذي يقوم مصدره في الله نفسه. وهناك قول يُنسب لأفلاطون يقول فيه الله دائمًا عند هندسته.

(٢٢) أوضاع خاصة بالمباراتين.

(٢٣) غير معقول ذلك؛ لأن أفلاطون يتحدث عن وجود هذه الدراسات في كتب سابقة، وربما كان الصحيح هو اكتشافه أخيرًا الزعم العام بأنه غير موجود.

(٢٤) لم يُعْنَ العلماء قبل أفلاطون بها؛ لعدم خضوع حركتها لقانون في الظاهر إذا ما قُورنت بالكواكب الثابتة.

(٢٥) الشواهد على عدم انتظام حركتها عدم ثبات مركزها بالنسبة لأجسام سماوية أخرى. وحركة الشمس لا تقسم السنة قسمة متساوية فطول الفصول ليس واحدًا.

(٢٦) يقدم أفلاطون هنا في إيجاز ودون تفصيل رأيه الخاص في الموضوع، وقد اختلف الشراح في تفسيره.

(٢٧) يتم القمر دورته حول الأرض في شهر، بينما يتم سائر هذه الدورة في ٣ أشهر. وذلك يجعلنا نقول إن القمر أسرع من ساترن، ولكن إذا اعتبرنا الحركة النهارية حركة خفيفة للجسم السماوي يصبح من الممكن الأخذ بالفكرة المضادة. وذلك هو الاضطراب الذي يتحدث عنه أفلاطون.

(٢٨) قد يكون في ذلك إشارة إلى ما حدث لأفلاطون، وقد يكون ذلك دليلًا على صحة نسبة الكتاب لأفلاطون.

(٢٩) يشير إلى العملية المحرمة في تسميم السمك ليطفو.

* * *

الكتاب الثامن

الأثيني: والعمل الثاني الذي ينتظرنا، هو أن ننشئ بمساعدة وحي (دلفي)، تقويمًا للأعياد ومنحه سلطة القانون، وأن نحدد أي القرابين سيكون من الخير العام للدولة ومنفعتها أن تحتفل بتقديمها، وإلى أي الآلهة يجب أن تُقدم، وإلى حد ما سيكون عددها وتواريخها أحد قراراتنا.

كلينياس: لا شك في أن عددها سيكون كذلك.

الأثيني: إذَنْ دعني أعالج عددها أولًا. إنه سوف لا يكون أقل من ثلاثمائة وخمس وستين[1]، مما يؤكد أن القربان سيقدم بواسطة مأموريه على الأقل لإله أو روح من أجل مصلحة الدولة وأعضائها وما يملكون دون انقطاع وسيقوم رجال اللاهوت والقسوس من الجنسين والأنبياء بالاجتماع في لجنة من الحراس ويقررون أي تفصيلات لم يجد المُشرِّع مناصًا من حذفها. وسيكون على نفس اللجنة فضلًا عن ذلك أن تقرر كيف ستعد هذه المحذوفات السابقة. وسيشترط القانون الفعلي في الحقيقة أن يكون هناك اثنا عشر عيدًا للاثني عشر إلهًا التي تتسمى القبائل المختلفة بأسمائها على أن تحيا هذه الأعياد بتقديم القرابين الشهرية لكل من هذه الآلهة، ويضاف إليها بعض من الفرق الترنيمية والمباريات الموسيقية والرياضية بما يناسب مزاج الإله والفصل السنوي ووضع الحد الفاصل لاحتفالات النساء التي يجب أن يُنحَّى عنها الرجال، وللاحتفالات التي يكون فيها ذلك النظام أي تنحية الرجال -أمرًا غير

ضروري. ويجب بالإضافة إلى ذلك ألا يكون هناك خلط بين طقوس العبادة الخاصة بآلهة العالم السفلى وتابعيهم وطقوس القوى السماوية، كما يجب أن نسميها. إذ سيحافظ القانون على التمييز بينهما ويحيي الطقوس الأولى في الشهر المقدس عند بلوتو (Pluto) وهو الشهر الثاني عشر من العام، ويجب على المحاربين الصادقين ألا يحملوا كراهية لمثل ذلك الإله، إله الموت، بل على النقيض -يوقرونه كالمنعم الثابت بالخير على البشرية؛ لأني أؤكد لكم بكل جدية وحماس أن اتخاذ النفس بالجسم ليس أفضل على أي نحو من التعفن والفساد. ويضاف زيادة على ذلك أن السلطة التي ستسخِّر هذه القواعد من أجل إشباع رغباتنا يجب أن تملكها عقيدة أن جماعة تشبه جماعتنا هذه لا توجد في الدنيا من أجل الفراغ الواسع ومن أجل ذخيرة كبيرة من كل الضروريات. وإن واجب هذه الجماعة، كواجب الرجل الفرد، هو أن نحيا حياة طيبة، وإن الشرط السابق والضروري لحياة سعيدة هو ألا نرتكب إثمًا في حق أنفسنا وألا نحتمل أخطاء الآخرين. وليس هناك الآن صعوبة كبيرة بالنسبة للشروط الأولى، ولكن الصعوبة الكبرى هي في الحصول على قوة نحمي بها أنفسنا من معاناة الأخطاء الخاصة بالغير. وهي في الحقيقة يمكن الحصول عليها تمامًا بطريقة واحدة. هي أن نصبح خيِّرين تمامًا. والآن نرى نفس الشيء بالنسبة للجماعة، فإذا أصبحت جماعة خيرة تكون حياتها حياة سلام، وإذا أصبحت شريرة أضحت حياتها حياة حرب في الداخل والخارج. وما دام الأمر كذلك، فإنه يجب على أعضائها أن يدربوا أنفسهم على شؤون الحرب، لا في الزمن الفعلي للحرب، ولكن أثناء حياة السلام. ومن هنا كان على الدولة العاقلة أن تكون تحت السلاح لمدة لا تقل عن يوم كامل من كل شهر، بل ولأكثر من ذلك وفي ما قد يرى حكامها من خير، دون مراعاة لضغوط الجو من حر وبرد، ومن ثم يمضي الرجال والنساء والأطفال إلى الميدان في كتلة واحدة عندما يفرض الحكام ذلك، وأقسامًا أقسامًا في أوقات أخرى. كما يجب أيضًا أن يعدوا الحلقة من الرياضة النبيلة وما يصاحبها من قرابين، وذلك لكي تقدم معارك

في الأعياد تصلح ثانيًا للحياة في شؤون معارك الحرب الحقيقية وما يتصف بكل ما فيها من صدق ممكن. وفي هذه الأحوال يجب أن يكون هناك دائمًا توزيع للجوائز والمكافآت لذوي الجدارة والأهلية، ويجب على المواطنين أن يكون لهم من المديح والذم إزاء بعضهم ما يتفق وما يقدمه الرجل في هذه المباريات وفي الحياة على العموم. وسيكون شرف التبجيل لذلك الذي يثبت أنه ذو قيمة كاملة، وسيكون اللوم والعذل لذلك الذي يرسب. ولن يكون تأليف هذه الأشعار[٢] لكل إنسان؛ إذ يجب أن يكون المؤلف قد وصل في المقام الأول لسن ليس أقل من الخمسين. ويجب زيادة على ذلك ألا يكون واحدًا من أولئك الذين في أعماقهم مزاج كافٍ للأدب والموسيقى، ولكن لم يقم أبدًا بعمل نبيل ومجيد، ولكن أشعار المؤلفين الذين هم بذواتهم رجال ذوي شأن أمام الشرف العام يعتبرون المؤلفين لأعمال نبيلة يمكن أن تنشد حتى ولو لم تكن ذات خصائص موسيقية، وسيكون اختيار المؤلفين بين يدي وزير التربية والتعليم، وزملائه حراس القانون. أولئك الذين سيمنحون المؤلفين ذلك الامتياز الخاص. ستكون موسيقاهم، وموسيقاهم وحدها، مصونة الحرية وغير مراقبة، بينما سوف لا تمنح هذه الحرية لواحد آخر، وسوف لا يجرؤ مواطن آخر إلا بتصريح من الحارس على أن يغني لحنًا غير رسمي حتى ولو كانت أنغامه أكثر فتنة من أنغام ثاميرس (**Thamuras**) أو أورفيوس (**Orpheis**) نفسيهما، إن الأشعار التي تحمل، التمجيد أو اللوم هي فقط، مثل هذه الأشعار التي كرست بحق للآلهة ومثل هذه التصانيف التي وضعها رجال ذوي قدر حقيقي، كما قررنا، لتحمل في أطوائها التمجيد والتبجيل أو اللوم والتقريع في أطر من اللباقة والحشمة. وهذه التوجيهات من أجل، العروض، وتلك الحرية في التأليف الشعري من غير رقابة، يجب أن يعتبرا مطبقين على قدم المساواة بالنسبة للجنسين، ويجب على المُشرِّع أن ينظر للأمر على ذلك النحو خلال تأملاته. فلنمضِ الآن. أي نوع من الرجال أدربهم بكل ذلك المشروع من دستور؟ أليسوا رجالًا عليهم أن يكونوا متنافسين في أخطر

أنواع المباريات، حيث سيجدون خصومًا لا عدد لهم يحفرون الأرض من تحتهم؟ وستكون الإجابة الجاهزة والصحيحة: «ذلك مؤكد»، حسنًا إذَنْ، فلنفترض أن تدريبنا كان مقصودًا به الملاكمين، أو الملاكمين المحترفين[٣] أو الرياضيين في بعض المباريات المشابهة، فهل يجوز أن نمضي قدمًا في المباراة الفعلية دون عراك سابق ويومي مع خصم؟ من المؤكد أننا لو كنا ملاكمين، فإننا يجب لعدة أيام مجتمعة وقبل المباراة الفعلية، أن نتعلم كيف نحارب ونبذل في ذلك جهدًا شديدًا، ويجب أن نكرر كل الحركات التي يُنتظر أن نقوم فيها في المباراة الفعلية، عندما يحين وقتها، ويجب أن نقترب من الحقيقة بقدر الإمكان ويجب أن نزيد كفاءة أيدينا بقفازات تدريب بدلًا من قفازات المباراة، وأن نتأكد من أننا نتلقى أفضل تدريب ممكن. وإذا حدث أن وضعنا فيه استثناء، ووجدنا شركاء نتدرب معهم، فهل نخشى ضحكات الحمقى الذين يخيفوننا بتعليق دمية لا حياة فيها لتباشر التدريب عليها؟ إننا إذا كنا بالفعل بغير خصم حي أو ميت، ليس لنا شركاء أيًّا كانوا، ألا نكون قد ذهبنا حينذاك إلى المدى الحرفي التام لقولهم «إنا نصارع أشباحنا الخاصة» وإلا فأي اسم آخر نستطيع أن نعطيه للتدريب الذي يصارع فيه الإنسان خصائصه الذاتية.

كلينياس: ولماذا يا سيدي، إنني لا أستطيع أن أفكر إلا في الاسم الذي أستعمله توًّا.

الأثيني: حسنًا جدًّا إذَنْ، وهلا تكون القوة الضاربة لجماعتنا أسوأ إعدادًا من هؤلاء المتبارين عندما تجازف بنفسها، عندما تلوح الفرصة، في أخطر صراع، الضمان فيه هو الوجود الذاتي للنفس، وللأطفال، وللممتلكات، بل للجماعة كلها، ولعل ذلك الخوف الثمين المتعلق بتدريبنا مع بعضنا يثير بعض الضحك ليحول بين المشرع، وبين عمله؟ ألا ينبغي أن نحتاج إلى تدريب للجند في دائرة صغيرة، لا تتضمن استعمال الأسلحة الثقيلة، ويؤدي ذلك التدريب يوميًّا بقدر الإمكان، بحيث يكون موجهًا لكل التدريبات البدنية سواء كان ذلك في مجاميع متحدة أو غير متحدة،

وبحيث يؤدي إلى تحقيق هذه الغاية، ذلك بالإضافة إلى تمرينات من نوع آخر كبيرة وصغيرة تُؤدى مرة كل شهر على الأقل، يلتئم فيها المواطنون في الأراضي ببعضهم في شغل مواقع حربية، وفي كمائن، ويقومون بتقليد كل الأعمال الحربية، بحرب جدية حقيقية، يستعملون فيها القفازات والقذائف المصنوعة بدقة وفقًا للأدوات الأصلية. وينبغي أن تكون هذه الأسلحة بالمقارنة خطرة الاستعمال، وحتى لا تكون الرياضة كلية بغير أخطارها. إنها يجب أن تعطي فرصة للذعر، وتؤدي بذلك خدمة على طريقتها هي تمييز الشجاع من الجبان؛ وهكذا ستساعد المشرع على تدريب الجماعة كلها على الخدمة الدائمة الفعالة في الصراع الحقيقي، ذلك مع التوزيع العادل لدرجات الامتياز وعدمه. وإذا حدث وضاعت حياته على ذلك النحو، فإن الفشل سيكون غير إرادي، وسيعلن أن القاتل نظيف اليدين من الدم البريء، وذلك عندما يقوم باحتمال شعائر التطهير كما ينص القانون. وستكون نظرة المُشرِّع أنه إذا مات قليل من الناس فإن آخرين صالحين مثلهم سيولدون ليحلوا محلهم، ذلك بينما إذا وصل الخوف من الخطر إلى غايته، إذا جاز لي أن أعبر عن نفسي على ذلك النحو، فلن يجد مهرج أفضل ولا أسوأ من ذلك الموقف، وذلك حظ تعيس أكثر خطورة على الجماعة من الحظر الأول.

كلينياس: إن صديقي وأنا يا سيدي نوافق معك على أن ذلك هو ما يجب أن يحتمه القانون في كل تدريبات الجماعة.

الأثيني: وأعجب الآن متسائلًا هل نفهم جميعًا السبب في أن مثل هذه المباريات بين الفرق المضادة لبعضها لا وجود لها في جماعتنا الموجودة، اللهم إلا في أضيق الحدود. أتُرى نلقي اللوم على جهالة عموم النوع الإنساني ومُشرِّعيه؟

كلينياس: من المحتمل جدًّا أنه يجب أن نفعل ذلك.

الأثيني: إطلاقًا يا عزيزي كلينياس. والأسباب الحقيقية اثنان، وكلاهما قوي جدًّا.

كلينياس: وما هي؟

الأثيني: ينبع أحدهما من شهوة الثراء التي لا تترك للمرء لحظة فراغ يلتفت فيها إلى شيء غير ثروته الخاصة. وطوال ما تكون نفس المواطن كلها مندثرة بذلك فإنه سوف يعجز عن أن يفكر في أي شيء غير المشاغل اليومية، وأي دراسة أو مطلب ترمي إلى تحقيق هذه النتيجة ينطلق وراءها كل فرد في حماس وتلهف لكي يمارس ويتعلم، وكل شيء عدا ذلك يُعامل بمنتهى الاحتقار، وقد نقول إن ها هنا إذَنْ سبب خاص يعلل لماذا تنحدر الدولة فتأخذ بذلك المطلب أو بأي مطلب آخر جاد، وعجيب كل العجب وإن كان كل واحد فيها مستعدًّا استعدادًا كافيًا وهو في شدة ظمئه للذهب والفضة، لأن ينحدر إلى أي تجارة أو وسيلة شريفة كانت أو وضيعة، لتحقيق مطمح الثروة، وهو مستعد لئلا يتشكك في عمل أي عمل بريئًا كان أو آثمًا، أو مشينًا بالإطلاق، ما دام يعد بإشباعه حتى البشم، كبعض الدواب المتوحشة، التي تتخم بالطعام والشراب والجنس.

كلينياس: ذلك جد صحيح.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وذلك قد يكون فيما أقوله سببٌ يمنع الجماعات من تعلم النشاط النبيل، الحربي وغيره. إنه يحول الرجل الهادئ بطبعه والدمث إلى تاجر أو ربان سفينة، أو إلى مجرد خادم يؤدي الأعمال الحقيرة، ويصنع من أكثر الناس مغامرة قراصنة. كانوا أو لصوصًا أو سارقين للمعابد أو ذوي صلف وطرمزة ومضاربة على الصعود بالبورصة وإن كانوا في الغالب جدًّا ليسوا على درجة كبيرة من الشر بقدر ما هم سيئوا الحظ.

كلينياس: سيئو الحظ؟ ولماذا؟

الأثيني: لماذا؟ وأي نعت غير أسوأ الناس حظًّا أستطيع أن أجده لأناس مضطرين لأن يتجولوا في الدنيا بجوع ملحٍّ يقرضون بسببه أنفسهم.

كلينياس: حسنًا، ذاك يا سيدي واحد من سببيك، فماذا تعين بالآخر؟

الأثيني: أشكرك فقد ذكرتني.

كلينياس: أحد السببين، كما فهمتك، ذلك الطلب الدائم الذي لا يشبع الذي لا يترك لأحد منا ساعة فراغ، ويمنعنا هكذا من ممارسة فنون الحرب كما يجب، ذلك حسن، فدعنا نسمع شيئًا عن السبب الآخر.

الأثيني: تصور أنكم تظنون أن السبب في أني بطيء هكذا في تسميته هو أني لا أستطيع أن أُسميه.

كلينياس: ليس كذلك، ولكننا يجب أن نقول إن اشمئزازك من السلوك الذي وصفته توًّا يقودك فيما نظن إلى قدر لا يلام بالنسبة لحوارنا الحالي.

الأثيني: أفهم أيها السادة أن هذه مؤاخذة في محلها. وأنتم تريدونني فيما يلوح أن أتقدم.

كلينياس: ليس عليك إلا أن تفعل.

الأثيني: السبب، إذَنْ، وفيما أقول، قائم في هذه الدساتير، ولقد مسسنا من قبل في الغالب الديموقراطية –حكم الشعب، والأوليجاركية، حكم الخاصة – والأتوقراطية– حكم الفرد– لا واحد من هذه الدساتير يعتبر دستورًا صحيحًا. والاسم المناسب لها جميعًا هو بالأولى سيطرة الجماعات، بذلك لا نجد فيها حاكمًا مريدًا وله شعب مريد. بل (على النقيض) نجد حاكمًا مريدًا يحكم شعبًا نافرًا بنوع من القوة. والحاكم الذي يخشى رعيته لن يسمح أبدًا، وإذا استطاع، بأن تكون هذه الرعية نبيلة، وذات ثراء، وقوية وباسلة بقدر ما لا يسمح لها بأن تكون محاربة صالحة. فلدينا ها هنا إذَنْ المنبع الرئيس لكل البشر تقريبًا، وهي بالتأكيد منابع الضرر الرئيسة التي نعالجها الآن. ولقد تجنبنا كلًّا من الضررين (اللذين تكلمنا عنهما) في الدستور الذي نشتغل الآن في وضع إطاره. إنه يمدنا بفراغ كافٍ أكثر مما

يمدنا به أي دستور غيره، والرعية فيه أحرار لا يملي أحدهم عليهم أمره، والقوانين فيه، كما أراها جديرة جدًّا بألا تجعل منهم جشعين في جمع الثروة، ومن هنا كان من الطبيعي، ومن المعقول أن نعتقد أن جماعة تؤسس على ذلك النحو، وجماعة فقط على ذلك النحو من دون كل الجماعات الأخرى، سيكون لديها فرصة لتعلم المحارب التعليم الحربي الذي وضعناه من قبل، ذلك التعليم الذي هو رياضة أيضًا، كما قررناه بحق فيما سبق من فحص.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ثم أفترض أننا قد نقوم بعد ذلك بملاحظة عامة عن كل مبارياتنا الرياضية فنشجع تلك التي تمدنا بتدريب عن الحرب وتنظيم الجوائز من أجل الناجحين فيها، أما تلك التي لا تمدنا بذلك التدريب فيمكن أن نحذفها، سيكون من الأفضل أن نحددها بوضوح، وبالتشريع منذ البداية ذاتها، وإدراك لكيما نبدأ أن تكون هناك كذلك نظم لجوائز سرعة الجري والحركة بوجه عام، أليس كذلك؟

كلينياس: يجب ذلك.

الأثيني: ومن المؤكد أن خفة الجسم، وسرعة اليد والقدم هي نقطة في الدرجة الأولى بالنسبة لإعداد الجندي، فسرعة الجري لها فائدة في الفرار ومتابعة العدو، واستعداد اليد في المواجهة الواقفة القريبة، تتطلب قوة كبيرة جدًّا ومليئة؟

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: واليد ثانيًا لا تقدم أفضل خدماتها من دون مساعدة الحراب.

كلينياس: بالطبع لا.

الأثيني: وهكذا سيتبع بشيرنا بالعادة الجارية ويعلن أن سباق الـ ١/٨ ميل هو أول بند في رياضتنا. وسيدخل المتنافس وهو في كامل سلاحه بحيث لا يمنح جائزة لمتنافس غير مسلح. كلا وسيكون ترتيب الدخول هكذا. الأول المتسابق في سباق

الـ ١/ ٨ ميل في كامل سلاحه، والثاني المتسابق في الـ ١/ ٤ ميل، والثالث لسباق العربات، والرابع لسباق المسافات الطويلة. أما الخامس فسندخل فيه أشخاصًا يتسابقون نسميهم[٤] الهوبليت (Hoplite)، وسنجعله في المقام الأول للجري بدرعه الكامل ذي الوزن الثقيل، وفي طريق ناعم طوله ستون ميلًا، إلى معبد الآلهة أريس (ARIS) والعودة. ويكون خصمه من حملة القوس في كامل سلاحه وعليه أن يجري ضده في طريق طوله مائة وثمن ميل، ولكنه تلال وسطوح متنوعة إلى معبد أبولو وأرتيمس (Apollo, Artmis) وسيكون علينا أن ننتظر عودتهم، وفقًا لترتيب أحداث السباق، وستمنح الجوائز للمنتصرين في كل سباق.

كلينياس: ذلك ترتيب حسن.

الأثيني: دعنا الآن نقسم ذلك السباق الرياضي إلى ثلاثة أقسام. واحد للأولاد، وآخر للصبية، وثالث للرجال. وسيحدد طول سباق الصبية بالثلثين، وسباق الأولاد بنصف طول السباق الكامل، سواء دخلوا السباق كالهوبليت وكحملة الأقواس. وبالنسبة للإناث سيكون لهن سباق مداه ثمن وربع ميل وهو سباق عربات. وسباق لمسافة طويلة يجب أن تدخله البنات تحت سن البلوغ وهن عرايا بالفعل، بينما البنات اللائي اجتزن السنة الثالثة عشرة وما زلن ينتظرن الزواج –الزواج الذي يقع على الأكثر في العشرين وعلى الأقل في الثامنة عشرة، يجب أن يتدثرن باللباس والعتاد المناسبين عندما يدخلن هذه المباريات. وأما بالنسبة –لمباريات القوة كبديل للمصارعة وما أشبه، وكسباق ثقيل مما يجري ممارسته، فإننا سننظم عراكًا بالسلاح مفردًا أو بين أزواج، أو بين عدد من المتعاركين حتى العشرة. وفي تحديد النقط التي تفسد النصر لو تقف في جانبه، فإننا سنتبع ما سبق أن وضعته السلطات القائمة في المصارعة فيما يتعلق بقواعدهم عن اللائق بهذه الرياضة، وسندعو في حالة مشابهة خبراء المبارزة بالسيف والإنسان مدرع بدروعه ونرحب بمساعدتهم في تفادي ما ينبغي أن يجتنب من أخطاء، والضربات التي يجب أن تحسب لتشكيل نصر في هذه

المباريات، وكذلك القانون الذي يحدد الهزيمة. وستنطبق هذه التنظيمات بالمثل على الإناث تحت سن الزواج، وبالنسبة للملاكمة في البنكرا **ponchrotuim**[٥] فإننا سنستبدلها بعراك عام بالدروع يدور فيه الصراع بالقوس والسهم وبالترس الخفيف، وبالنبل وبالحجارة التي ترمي باليد وبالمقلاع، وأيضًا في هذه سيكون علينا أن نخطط القواعد ونقرر الجوائز، جوائز النصر لسباق الخيل. ولكن في مركز قريب لن يكون هناك فائدة كبيرة للخيل كما سوف لا نجد إلا خيلًا قليلة لنركبها. ومن هنا ستكون هناك مصلحة أقل في تربيتها ووضعها في سباق ضد بعضها –وأما بالنسبة للعربات فمن المؤكد أنه لن يكون هناك مَن يقتنيها، ومن المحتمل ألا نجد مَن يتطلع بإعزاز خاص نحو ذلك الاتجاه. ومن ثم فإننا إذا نظمنا أي شيء مضاد هكذا للتقاليد الأهلية كسباق العربات فإننا سنبدو كالحمقى، بل ستكون كذلك في الحقيقة. ولكنا إذا وهبنا للمتسابقين بالخيل سواء كانت أمهارًا أو جيادًا كاملة النمو فإننا نكون قد غرسنا نوعًا من الرياضة يتمشى جيدًا مع طبيعة أرضنا. وإذَنْ سيسمح القانون بالتنافس في سباق بين هذه الطبقات من الرياضيين دون غيرهم. وبين رؤساء الخيالة وأمراء البحار كقضاة عامين لكل من السباق والمتسابقين الذين يجب أن يكونوا مسلحين بسلاحهم، وسيخطئ القانون هنا وكما هو الحال في رياضات البطولة –إذا هو نظم مباريات لغير المسلحين. وأقول ثانيًا إن الكريتي يستطيع أن يقوم بخدمة نافعة كفارس يحمل القوس أو يرمي النبل، وهكذا يجب أن يكون لدينا زيادة على ذلك مباريات بين الخصوم في ذلك النوع من أجل تسليتنا أما بالنسبة للنسوة فمن الحق أن ليس مما يستحق أن نرغمهن على المشاركة في هذه المباريات بقوانين شرعية، ولكن إذا كان تدريبهن المبكر قد أدى إلى نمو هذه العادات بحيث أصبحن مساويات جثمانيًّا لرجال في فترة الصبا والبنونية بحيث يشاركن فيها دائمًا بنتائج مرضية، فيجب أن يسمح لهن بذلك دونما لوم، ولقد وصلنا أخيرًا إلى نهاية ذلك الموضوع الخاص بالمباريات الرياضية وتعليم الثقافة البدنية بكل ما نستلزمه من عمل في المباريات،

وفي الروتين اليومي المدرسي. ولقد أكملنا بالمثل علاجنا الأساسي للموسيقى. وسوف نخطط فيما بعد قواعد المختارات الشعرية المرخص بها وما يماثلها، وقواعد المباريات بين الفرق الترنيمية اللازمة لأعيادنا عندما تتحدد أولًا الأيام والشهور والسنوات الخاصة بالآلهة المتنوعة وبالموضوعات الأقل أهمية في العادات. وقد نلهم بالقواعد التي تقرر ما إذا كانت هذه الأعياد يجب أن تكون على فترات كل سنتين أو أربع، أو على نظام آخر. ويجب أن تتوقع زيادة على ذلك أن تقام المباريات الموسيقية في هذه الظروف كل واحدة منها في دورها المناسب، وفقًا لإدارة رؤساء الرياضة وهم وزير التربية وحراس القانون أولئك الذين عليهم أن يعملوا في وفاق كأنهم لجنة خاصة لذلك الغرض. ويجب أن يجعلوا تشريعهم الخاص لكل الفرق الترنيمية ولكل الراقصين بحيث ينص على تاريخ عقد هذه المباريات، والأشخاص الذين قد يتبارون والجماعة التي قد يقومون فيها بذلك. ولقد شرح المُشرِّع الأصلي أكثر من مرة ما يجب أن تكون عليه التصنيفات المتنوعة سواء كانت كلمات تقال أو تغنى في لحن وإيقاع وحركات راقصة مختلطة، فعلى خلفائه الأخيرين أن يقتفوا أثره في تنظيماتهم، فيخصصون المباريات العديدة اللائقة بالقرابين في الأوقات المناسبة، وهكذا يزودون مدينتنا بالأعياد التي تُراعى. وليست هناك صعوبة في اكتشاف كيف نقلل من هذه التفاصيل وما هو من نوعها بحيث تصبح في ترتيب مشروع، ولن يسبب أيضًا أي ترتيب مختلف لها فائدة أو ضررًا كبيرين للجماعة. ولكن هناك أمر غاية في الخطورة، ومن الصعب حقًّا أن نوعز إلى أنفسنا الاعتقاد فيه أن هذا العمل في الحقيقة هو عمل خاص بالله، إذا كان من الممكن فعلًا أن نتلقى منه الأوامر ومن المحتمل، كما هو الحال –أن نحتاج إلى رجل شجاع، رجل يضع الكلام الواضح قبل أي شيء لكي ما يعلن اعتقاده الحقيقي عن الصالح الحقيقي للدولة والمواطنين ويضع من التنظيمات ما يحتاجه ويتطلبه كل النظام الاجتماعي في عصر فاسد متعفن؛ رجل يقف في وجه أقوى الأهواء، ويقف وحيدًا مخلصًا لصوت الحق دون أن يكون هناك

مخلوق على الأرض ليقف إلى جانبه.

كلينياس: أرجو يا سيدي أن تخبرنا إلى أين يا ترى يتجه حوارنا الآن، ذلك أننا لم نتبين إلى أين نمضي.

الأثيني: إنني لأعجب لأنكم لم تتبينوا ذلك بعد. ولكن هيا، فإنني يجب أن أجعل الأمر أيضًا أكثر وضوحًا. وعندما أوصلتنا إلى مشروع التعليم هذا، فقد لاح أمامي خيال الشبان من الجنسين وهم يحيون في إخلاص ودود. وكما قد نستطيع أن نتصور، لقد ساورتني أفكار قلقة عندما سألت نفسي كيف للإنسان أن يُسيِّر أمورًا مثل هذه الجماعة. جماعة الجنسين فيها على أحسن حال، ومعفون من العمل الحقير القاسي الذي له من الأثر في إخماد نيران الفجور والنزق ليس لغيره، والكل يقدمون القرابين، ويحتفلون بالأعياد، ويرددون الأغاني الترنيمية مما هو موضع اهتمام حياتهم. فكيف يمكن في الحقيقة، وفي مثل هذه الجماعة أن ينحدروا من الأهواء التي تدفع بمثل هذه الجموع إلى الفساد، الأهواء التي تأمرنا الحكمة بالبعد عنها وهي تناضل من أجل أن تتحول إلى قانون؟ ومن المؤكد أنه لن يكون هناك ما يدعو للعجب، إذا كانت القواعد التي نضعها الآن ستأتي بما هو الأفضل بالنسبة لمعظم هذه الأهواء. وتحريمنا للثراء الفاحش. بحكم كونه مؤديًا للعفة والاعتدال، ليس بالنعمة الزهيدة التافهة، وكذلك، كل منهج للتدريب في ظل التنظيم السليم هو شيء في نفس الاتجاه، وهناك إلى جانب ذلك عين الحاكم المتمرسة على الحفاظ على موضوعها، وجيل الشباب نفسه الثابت تحت نظمنا دون أن ينحرف لحظة واحدة، كل ذلك يقدم لنا ضابطًا لأغلب الأهواء، بقدر ما تتسع له حيلة الرجال. ولكن ماذا عن هوى الحب بين الشباب من الجنسين أو حب المرأة أو الرجل لواحد من جنسه؟ إننا نعرف نتائجه التي لا تُروى في حياة الأشخاص الذاتية وفي كل الجماعات، ولكن أي احتياطيات يجب أن نأخذ بها في مواجهته؟ ومن أين نستبعد ذلك الشيء الخاص فنحمي الجميع بلا استثناء من أخطاره؟ هنا يا كلينياس صعوبة في الحقيقة، أو الواقع إن كريت ككل،

ولاسيدومينيا التي أعارتنا مساعدة لها وزنها وقيمتها بالنسبة لقدر كبير من تشريعنا المقترح الذي يعارض هناك الشعور العام، كلاهما يعتبر ميتًا حيالنا في ذلك الشأن من شؤون الجنس –وأقول ذلك فيما بيننا– وإذا كان علينا أن نتبع هدى الطبيعة وأن نتبنى قانون الأيام القديمة قبل لايوس (Loivs)[٦]، أعني أن نقرر أنه من الخطأ أن يشبع الذكر شهوته مع ذكر شاب كما يشبعها مع أنثى، ونتخذ شاهدًا لنا من الحيوان حيث نشير إلى أن الذكر لا يقرب الذكر –على ذلك النحو لأن ذلك الفعل غير طبيعي فإن منازعته ستصبح يقينًا منازعة لها أثرها ولكن أثرها سيكون تام التباين في ممارسات جماعاتك. وفضلًا عن ذلك جدًّا إذَنْ، ولنفترض أن تشريعنا سيقرر أن تلك الممارسة شيء ممدوح و«مبرأة من عدم الثقة» فكيف سنعمل على تنمية الخير؟ أتراها تؤدي إلى تنمية مزاج الشجاعة في نفس الطرف السلبي؟ أو تنمية سلوك العفة في نفس طرفه الآخر؟ من المؤكد أن ذلك أكثر مما يستطيع أن يعتقد فيه عدم رجولة أحد الطرفين، ذلك الذي يستسلم لشهواته لأنه أضعف من أن يقاومها وأن الطرف الآخر الذي يقوم بدور الأنثى لما فيه من تشابه مع النموذج الذي يقلده. فأي امرأة في الدنيا تستطيع أن تقدم التأييد القانوني للممارسة لنحو مثل ذلك المنحى؟ أقول إنه لا يوجد أحد عنده أي فكرة عن ما هو القانون الحق. إنك تسأل كيف أعلل الأمر؟ سيكون علينا أن نختبر الطبيعة الحقيقية للمحبة وما يتبعها من رغبة، وما يسمى بالحب، إذا كنا نريد أن نفكر في ذلك الموضوع تفكيرًا صحيحًا. هناك في الحقيقة سنتان مختلفتان كما يوجد شيء ثالث يتكون منهما، ويطلق عليه هنا اسم واحد، وذلك هو السبب في كثير من الاضطراب والغموض.

كلينياس: وكيف ذلك؟

الأثيني: إنك تعلم أننا نتكلم عن الصلة بين المتشابهين في الخير أو بين المتساويين، ونتكلم ثانيًا عن الصلة بين الفقير والغني حيث الطرف الواحد مضاد للآخر، وعندما يكون كل من الشعورين كبيرًا نُسمِّي الأمر «حبًّا».

كلينياس: إننا نفعل ذلك.

الأثيني: والآن فهذه الصلة بين الأضداد صلة شرسة ومتوحشة ولا نراها غالبًا متبادلة، بينما تلك التي تؤسس على التماثل قابلة للتعادل والتقابل على الدوام، وفيها نرى العاملين موجودين في وقت واحد، إذ من الصعب بسبب شيء ما أن ندرك ما عسى أن يكون الموضوع الذي يبحث عنه ذلك الحب حقيقة، ونراه بسبب شيء آخر مشغول الفكر أو محبطًا بسبب دوافع تنافسه، يدعوه أحدها لأن يستمتع بمباهج الموضوع، ويحرم عليه هذه المتعة بعضها الآخر، والرجل الذي يكون حبه هوى جسميًّا، وجوعًا إلى مباهج الآخر، مثل الجوع إلى الفاكهة الناضجة، يأمر نفسه بأن يشبع وألا يلقي بالًا إلى ما تنطوي عليه نفسه من ضآلة، ولكن ذلك الذي يعامل الشهوة الحيوانية كما لو كانت أمرًا خارجًا عن الموضوع، والذي يضع الفكر قبل الهوى، ذلك الذي رغبته بحق هي رغبة نفس حيال نفس، فينظر إلى متعة الجسد بالجسد كعار نزق، وذلك الذي يحترم، بل يعبد الطهارة والرجولة والعظمة والحكمة. سيطمح في أن يحيا مع حبه في طهارة أبدية من الجانبين. وذلك النوع من الحب الذي قلنا إن العاملين يتضمناه هو ذلك الذي عددناه النوع الثالث. والآن ما دام الحب ذا أنواع جد كثيرة فهل نبقي كل الأنواع من وسطنا بالتحريم الشرعي؟ أليس واضحًا للأولى أننا سنرغب أن نجد في مدينتنا النوع الذي موضوعه الخير الذي يرغب في أن يجعل من الشباب أخيرًا وبقدر ما في طابقنهم خيرين ولكنه يحرم النوعين الآخرين، إذا كان ذلك فقط ممكنًا؟ ماذا تريدنا أن نقول يا صديقي ميجالوس؟

ميجالوس: إن كل ما قلته حتى الآن عن نفس الموضوع كامل تمامًا.

الأثيني: لقد توقعت أن أجدك على وفاق معي أيها الصديق، ويلوح أني كنت على حق. ولست أريد أن أثير ما يراه قانونكم الإسبرطي عن مثل هذه الأمور. إنني في حاجة فقط إلى الترحيب برضاك عني مبدئيًّا. أما عن كلينياس فيجب أن أبذل جهدي

كي ما أغريه بالموافقة على نظرتنا في ظرف ما متأخر، ولكن يكفي موافقتكم العامة، ولتعد بكل طريقة إلى تشريعنا.

ميجالوس: اقتراح مصيب.

الأثيني: فنحن الآن بصدد (تدبير حيلة لصيانة قانوننا، ولديَّ واحدة مستعدة بالفعل تحت يدي، وسهلة بما فيه الكفاية من ناحية، وإن كانت من ناحية أخرى على قدر من الصعوبة الممكنة).

ميجالوس: أتقصد أن تقول؟

الأثيني: وحتى اليوم كما تعلم، ونظرًا لأن أغلب الرجال لا يحترمون القانون فإننا نراهم ضد الزواج الشرعي من امرأة جميلة على نحو بالغ من التأثير، وهم لا يفعلون ذلك ضد إرادتهم، ولكن بموافقتهم التامة الكاملة.

ميجالوس: في أي الحالات تفكر؟

الأثيني: أفكر في الأشخاص الذين لهم أخت جميلة أو أخ جميل. إن القانون نفسه ولو أنه غير مكتوب يبرهن على حماية كاملة للابن والبنت، إلى حد أنه لا أجد منهم مَن يرقد إلى جانب الآخر، على نحو مكشوف أو مستور، أو يقترب منهم بأي شيء مألوف من ذلك النوع، بل إن الرغبة نفسها في مثل ذلك الاجتماع (المؤثر) لا توجد مطلقًا بحيث ترد على عقل الشخص العادي.

ميجالوس: ذلك صحيح بما فيه الكفاية.

الأثيني: إذَنْ فقد رأيت كيف انطفأت كل مثل هذه الشهوات بمجرد عبارة.

ميجالوس: عبارة؟ أي عبارة؟

الأثيني: القول بأنها جميعًا غير مباركة، ومكروهة من الله، وأعمال ذات عار أسود. ويجب بالتأكيد أن يكون شرح ذلك دائمًا أن أحدًا لا يملك لغة أخرى عن هذه

الموضوعات، فكلنا حتى من المهد نفسه، نسمع باستمرار نفس الرأي عنها من جميع الأركان، إننا نسمعها بالمثل من شفاه المهرج، ونجدها ثانيًا خطبًا ترددها كل ما يسمى بجلال التراجيديا في هذه الظروف الكثيرة التي يعرض علينا فيها المسرح زيزستيس (Thgesters) وأودبس (Odedipus) أو ميكارينس (Macareus) وهي شخصيات تقوم بدور الخليل الخفي لأخت ما، وعندما يكتشف الحقيقة يصدر بإرادته حكمًا بالموت على نفسه من أجل جريمة، هي أن الشيء ذا الشهرة العامة هو في الحقيقة قوة قادرة ومدهشة، على شرط ألا تجرؤ نفس واحدة على الترحيب بعاطفة مضادة لما هو مقرر، وهكذا ترى كم كنت محقًّا عندما أقول إنه إذا كان المشرع يفكر فقط في قهر أحد الأهواء التي تمسك بالإنسانية في أشد القيود صلابة، فإنه من السهل عليه إلى الحد الكافي أن يجد الطريقة التي تجعله في قبضته، إذ ما عليه إلا مجرد إيجاد العقوبة ذات الشهرة العامة الجامعة، ويختص القيد بالنساء والأطفال وكل أقسام المجتمع بالمثل، ويكون بذلك، وبغير شيء آخر يفعله قد وفر أفضل صيانة وضمان لقانونه.

ميجالوس: بغير شك، ولكن كيف يتسنى للجماعة كلها أن تكون على الدوام على ذلك المستوى الإرادي من الواحدة حول مثل هذه النقطة.

الأثيني: ذلك رد مناسب. ولقد كان ذلك بالضبط هو ما عنيته عندما قلت إني أعرف حيلة لسن ذلك القانون الخاص بقصد الاجتماع الجنسي المنتج على وظيفته الطبيعية بالكف عن اجتماع الواحد منا بآخر من جنسه، بما في ذلك من قتل متعمد للجنس وإضاعة بذرة الحياة في أرض كلها أحجار وصخور[٧] حيث لن يكون لها جذور ولن تحمل ثمرتها الطبيعية، والامتناع بالمثل عن أي حقل تسوي لا ينبغي منه محصولًا. فلتفترض مرة أن ذلك القانون أبدي وفعال، ولنجعل منه كما ينبغي أن ننفعل، شيئًا ليس بأقل فاعلية في الحالات المتبقية. مما هو بالفعل حيال الفسق بالأبوين، وستكون النتيجة خيرًا أعظم من أن يروى. وإنه ليحض على أن نبدأ بصوت الطبيعة الخاصة، مما يؤدي إلى قمع الجنون الجنسي، وكل أنواع الزواج القائم على

عدم الوفاء. وكل حالات الإفراط في اللحوم والشراب، ويكسب الرجال حين يجعل منهم محبين لزوجاتهم الشرعيات. وهناك أيضًا نعم أخرى عديدة ستكون في الطريق إلينا، إذا استطعنا فقط أن نتم إصدار مثل ذلك القانون، ولكن إذا استمع إلينا عرضًا ونحن نقترحه على شاب متفرج عارم الشهوة ذي رجولة موفورة الخصب والحيوية، فمن المحتمل أن يشهر بقوانينا ويقول إنها حماقة غير عملية ويمضي في صخب يملأ الهواء رنينًا. إن ذلك هو ما جعلني أقول في كلمات كثيرة جدًّا كما حدث، إن الحيلة التي أعرفها لسن مثل ذلك القانون سنًّا يكتب له الدوام وإن بدت سهلة جدًّا من ناحية فإنها بالغة الصعوبة من ناحية أخرى. إن رؤية إمكانية فعل الشيء والكيفية التي يمكن أن يؤدي بها، أمر كامل السهولة، والأمر كما أقول، إذ ما إن يُقابل القواعد العقاب الرادع، فإن عقول الجميع ستخضع وسيكون هنا رعب جامع من القانون، وأداء للعمل وفقًا له. ولكن الحقيقة هي أن الأمور قد وصلت اليوم إلى مثل ذلك الطريق الذي أصبحنا لا نجد فيه مثل هذه النتائج ممكنة، حتى في الحالة التي افترضتها. والحال تمامًا مثل نظام الأكلة العامة –ذلك النظام الذي يقال إنه يتنافى مع إمكانية قيام المدينة كلها باصطناعه في كل حياتها اليومية، ولقد ثبت ذلك النظام كحقيقة قائمة في مدنكم الخاصة، ولكن يُظَنُّ أن إفساح المجال فيه للنساء شيء تأباه الطبيعة، حتى بحكم أنوثتهن. ولقد كنت أقصد ذلك المعنى –إزاء ذلك الوزن الميت لحالة الارتياب هذه، وأنا أتكلم عن الصعوبة البالغة في تدعيم كل من هاتين الممارستين، بقانون دائم.

ميجالوس: وكان الحق فيما تقول.

الأثيني: ومع ذلك أتحب أن أفعل ما أستطيع لأستحث حجة ذات فاعلية لأثبت أن الاقتراح ممكن التنفيذ، وأنه ليس مما هو فوق طاقة البشر؟

كليتياس: مؤكد للغاية.

الأثيني: إذَنْ أخبرني في أي الحالات يجد الرجل أن الأسهل هو أن يكف عن متعة الجنس وأن يطيع الأوامر المتعلقة بهذا الموضوع بسرعة واستعداد كما يجب أن يكون الرجل المهذب، إذا كان بدنه في حالة طيبة، أثناء التدريب حقيقة، أو إذا كان بدنه في حالة هابطة؟

كلينياس: إذا كان في التدريب بالطبع، وحتمًا في حالة جسمية طيبة.

الأثيني: حسنًا سمعنا جميعًا -(أليس كذلك) ما يُروى عن إيكوس (Iccus) من تارنتين (Tarentiun) أنه عمل من أجل الحصول على الامتياز في أولمبيا وغيرها- هكذا كان غرامه بالنصر، وكبرياؤه في طلبه، وكان خلقه مزاج من الثبات والجد والسيطرة على النفس، حتى إن الرواية تقول إنه لم يقرب أبدًا ولو مرة واحدة امرأة أو صبيًّا طوال تدريبه، وأنت تعرف أن نفس الشيء يقال عن كريسو (Criso)، واسيلوس (Astylus) وديدبوبمبوس (Diopompus) وعن عدد آخر ليس بالقليل، ولقد كان لهم بعد ذلك كله يا كلينياس عقول أسوأ ثقافة من عقول المواطنين الذين نهيئ لهم أنت وأنا ما نهيئ، وأجسامٌ أكثر استعدادًا للتمرد والعصيان.

كلينياس: إنك محق تمامًا عندما تقول إن التقاليد تؤكد ذلك بشدة كحقيقة فعلية عن هؤلاء الأبطال.

الأثيني: ولماذا إذَنْ؟ إنهم لم يجدوا صعوبة في أن ينكروا على أنفسهم ذلك الأفق من النعيم، ذلك الأفق من النعيم كما يعتبره السوقة، من أجل الفوز بالنصر، في الحلبة أو في السباق. أو ما أشبه، فهل يرسب تلاميذنا في الاحتمال من أجل نصر أعلى وأنبل نصر سنمتدح نبله الأسمى في أسماعهم منذ سنين عمرهم الأولى، بالقصة وبالكلام وبالأغاني، بحيث نرجو أن نصل إلى النتيجة، وهي سحرهم بذلك.

كلينياس: وأي نصر ذاك؟

الأثيني: إنه الانتصار على شهواتهم. إذ سنقول لهم إنهم إذا حققوه فستكون

حياتهم في منتهى السعادة، وإذا لم ينجحوا فستكون حياتهم النقيض بعينه. ثم أترى علينا بجانب ذلك أن نفكر في أن الخوف من مثل ذلك العمل البعيد إطلاقًا عن القداسة سيجعلهم عديمي القدرة كلية بحيث سيعجزون عن سيطرة حققها من قبل رجال آخرين ورجال أسوأ منهم.

كلينياس: نستطيع أن نفترض ذلك بصعوبة.

الأثيني: ثم إن كان ذلك هو النحو الذي نقفه بالنسبه لذلك القانون، وإن الفساد العام هو الذي انتهى بنا إلى ذلك الركود، فإني أقول إن الواجب البسيط للقانون أن يمضي قدمًا في طريقه وأن يخبر مواطنينا أنه لا يجدر بهم أن يكونوا أسوأ سلوكًا من الطيور، ومخلوقات كثيرة أخرى تتجمع مع بعضها في أعداد كثيفة، وتحيا هذه المخلوقات حتى سن الإخصاب في عفة وعذرية بيضاء الصفحة وعندما تصل إلى هذه السن يتزاوجون ذكرًا مع أنثى وأنثى مع ذكر وفقًا لما يملي الاختيار، ومن ثم يعيشون في عدالة وتقوى ثابتين بصدق على عهد حبهم الأول. وسنقول: «من المؤكد أنه ينبغي عليكم أن تكونوا أفضل من البهائم»، ولكن إذا كان مثال كتلة الإغريق الضخمة وغير الإغريق سيفسدهم واأسفاه النحو الذي ينتشر بما يتعلمونه عن طريق العين والأذن، وما يشير إلى أن ما يُدعى بالحب «الحر» هو أمر بالغ القوة ومنتشر بينهم جميعًا بحيث إنهم سيفشلون في الفوز بالنصر، فإني أفضل أن يتحول حراس القانون إلى مُشرِّعين ويحاولون مواجهة الحالة بقانون آخر.

كلينياس: وأي قانون تنصح بسنه إذا كان القانون الذي نقترحه الآن ينزلق بين أصابعهم؟

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ سيكون الثاني بالطبع الأحسن.

كلينياس: وما هو؟

الأثيني: لقد كانت هناك طريقة للاختيار الفعال لنمو القوة الكاملة لهذه الشهوات،

وهي توجيه التيار المندفع إلى مجرى بدني آخر بالعمل الشاق. وقد يمكن أن نصل الآن لهذه النتيجة إذا اصطحب الانغماس بالجنس بحاسة الشهوة بالعار، فيؤدي ذلك الشعور إلى جعل الانغماس غير مألوف، مما يترتب عليه اعتدال في طغيان الشهوة، وهكذا يجب أن يكون لقانون العادة وممارسة غير المكتوب من القيم والأعراف أثرهما في جعل التستر في مثل هذه الأمور مسألة شرف، وفي أن اكتشاف الفعل وليس بالضرورة مجرد الارتكاب، أمرًا معيبًا. إن وضع مثل ذلك التقليد، يمنحنا مستوى ثانيًا أفضل للشرف وعدم الشرف بما له من حقوق خاصة منحطة. والطبقة ذات التعفن الأخلاقي التي تتحدث عنها كعبدة لرذائلها ستراوغ وستكره على الإذعان للقانون بعوامل لا تقل عن ثلاثة.

كلينياس: وما هي هذه الثلاثة؟

الأثيني: إنها خوف الله، والرغبة في شرف الامتياز، وتنمية الشعور بجمال ما هو روحي لا جسدي، وقد تكون اقتراحاتي الحاضرة ليست أكثر من طموح خيال ورع، ومع ذلك أؤكد لكم أن أي جماعة ستجد في تحقيقها نعمة عظمى. وعلى أي حال قد لا يكون مستحيلًا بمعونة الله أن نفرض قانونًا أو آخر ذا قاعدتين للحب والجنس، وستكون الأولى أنه لا يجوز للمواطن الحر أن يمس أي امرأة غير زوجته الشرعية، ولن يكون هناك زرع لبذرة غير مباركة وزانية في المحظيات، ولن يكون هناك اختلاط عقيم وغير طبيعي بالذكور.

فإذا فشلنا في ذلك؟ فإننا يمكن أن نخمد مثل هذه العلاقات مع الذكور إخمادًا قاطعًا، وبالنسبة للنساء فإنه إذا ارتكب رجل الفعل مع أي واحدة، سواء كان قد حصل عليها بالشرع أو بأي طريق أو بزواج مقدس، وعلم رجل أو امرأة بفعله، فإنه من المحتمل أن يقال إننا أحسنا صنعًا إذا قررنا حرمانه من حقوق المواطن، كذلك الذي يثبت أنه أجنبي حقيقة. ولهذا إذا اعتبرنا ذلك قانونًا واحدًا أو إذا دعوناه بالأحرى

قانونين فلنجعله قانوننا الخاص بالجنس وكل شؤون الحب، وقاعدتنا في الصواب والخطأ في كل الصلات التي تلهمها هذه الأهواء.

ميجالوس: الحقيقة يا سيدي أنني كواحد سأرحب بذلك القانون بكل قلبي. ويجب على كلينياس بالطبع أن يعلن رأيه في الموضوع نفسه.

كلينياس: هكذا سأفعل عندما أرى أن الظروف مواتية، ومع هذا فلنفترض أننا سمحنا لصديقنا أن يمضي في تشريعه.

ميجالوس: شيء طيب وحسن.

الأثيني: لاحظ أن تقدمنا قد أوصلنا إلى نقطة يمكن أن نعتبر جيدًا عندها نظام الوجبات العامة قد وضع. (وكما أقول ستكون هناك صعوبات حول ذلك الموضوع في أي مكان آخر، ولكن لا يوجد أحد في كريت يحتمل أن يوصي بأي نظام آخر). ولكن على أي أساس يجب أن نسوس القوم[٨] بنظام هذه الدولة، أو نظام لاسيدومينيا، أم أن هناك نظامًا ثالثًا للوجبة العامة هو أحسن من النظامين كليهما، إن ذلك فيما أرى ليس بمسألة ذات صعوبة كبيرة، بل ولا يعود حلها بمزية ذات اعتبار وأعتقد في الحقيقة أن الترتيبات التي سبق أن وضعناها كافية تمامًا. والسؤال الذي يبدو بعد ذلك في ترتيبه الطبيعي هو السؤال الخاص بإدارة الميرة، فماذا عسى أن تكون المنابع المناسبة للتموين؟ إن المنابع التي تستمد منها الجماعات بوجه عام تموينها مختلفة بالطبع ومتعددة أضعافًا، وبالنسبة على الأقل لتلك التي تفتح أبوابها لمواطنينا، منذ أن استمد السكان اليونانيون -كقاعدة- غذاءهم من الأرض والبحر على السواء، بينما تقتصر مواردنا على الأرض، وبقدر ما يدخل المُشرِّع ذلك في اعتباره بقدر ما تكون مهمته أيسر. وسنخفض عدد القوانين اللازمة لتحقيق الكفاية، لا إلى مجرد النصف بل أيضًا إلى دائرة أضيق. وستكون أيضًا القوانين التي تحتاج إليها أكثر جدارة بالأحرار. وسيكون واضحًا قانون مدينتنا حرًّا في أن يلقي نظرة

على قواعد تجارة البحر والأرض، وتجار القطاعي. والفندقة (تجارة إدارة الفنادق) والمكوس، والجمارك، والأرباح البسيطة والمركبة، وألف من مثل هذه التفاصيل، وستكون قوانين للمزارعين والرعاة، والنحالين وحراس المخازن، والمستعملين للأدوات المتصلة بها. ولقد أتم عمله الأساسي من قبل بتنظيم الزواج، الإنجاب، وتربية الأطفال، والتعليم وتعيين الموظفين المدنيين، وعليه الآن أن يلقي اهتمامه إلى القواعد المتعلقة بأولئك الذين يسهرون على شؤون التموين الغذائي ويختصون بتحضيره. وإذَنْ ستبدأ بعدة قوانين تحت عنوان الزراعة. وسيكون على رأسها قانون عن العلامة الأرضية التي لها حرمتها، وسيكون هكذا: لا يسمح لأحد بتحريك علامة أرض جاره، سواء كان ذلك الجار رقيقًا أو مواطنًا، وكان العقار واقعًا على الحدود المتاخمة ويكون الجار هكذا أجنبيًّا -ويجب أن يعتبر الفعل تحريكًا فعليًّا لما يجب ألا يتحرك، ويجب أن يكون كل رجل أكثر استعدادًا لتغيير وضع أكبر صخرة لا تحد بحد ما، منه لتحريك الحجر الصغير الذي تقدس بقسم السماء، والذي يعين حدود الصديق أو العدو، وزيوس، إله الشؤون العائلية العامة شاهد على واحدة من هذه القداسات، وزيوس هو حامي الأجنبي وغيره، فإذا ما تيقظ غضب هذه القوى، نتجت أكثر العداوات هلاكًا، إن كل مَن يطيع القانون لا يلقى شيئًا من عقابه. ولكن ذلك الذي لا يقيم له وزنًا يصبح آثمًا في أكثر من قفص اتهام، أولها وأسبقها قفص أمام الله، وثانيها قفص أمام القانون، وأقول لا أحد سوف يحرك حجر حدود أحد الجيران برغبته الحرة، وإذا تحركت هذه الحجارة على ذلك النحو، فهناك من قد يخطر الفلاح (صاحب الأرض) -ذلك الذي سيرفع الأمر للقضاء، فإذا ما أُقيمت مثل هذه الدعوى على رجل، فسيعتبر مقتحمًا للملك الحر خلسة أو بالقوة، وستقوم المحكمة بفرض العقوبة التي تنزل بالمذنب أو الغرامة التي يدفعها. وبالإضافة إلى هذا- نجد الأخطاء الصغيرة المتكررة بين الجيران تشكل بتكرارها عبئًا ثقيلًا من الإدارة السيئة وتجعل من الجيرة مصاعب مرة وخطيرة، ومن هنا كان على الجار أن يبذل كل عناية حتى لا

يقوم بعمل شاذ لجاره. وأن يصون نفسه صيانة مستقيمة من مثل هذه الأفعال. وفي أولها التعدي على أرض الجار، ذلك أنه بينما يستطيع كل إنسان قطعًا أن يؤدي خدمة لجاره، فإنه من السهل جدًّا أن يضره، وكل رجل يستطيع ذلك. وذلك الذي لا يكترث بعلامات الحدود ويستغل أرضًا تخص جاره وسيسبب له خسارة كبيرة، كما سوف يدفع إلى جانب ذلك –وكدواء لسفاهته الفظة، مبلغًا آخر ضعف الخسارة التي سببها للمجني عليه. وفي كل مثل هذه الأحوال يكون التفتيش والإدانة وفرض العقاب على يد المآمير الريفيين، وسيكون العمل وفقًا لما قلنا من قبل في الحالات الأخطر بكل جهاز المركز وفي الحالات الأخف بواسطة قوادهم، وإذا رعى أي رجل ماشيته في أرض جاره فإنهم سيفصلون أيضًا في هذه الحالة ويفرضون العقاب بالتفتيش العيني على الخسارة التي وقعت. وإذا ادعى واحد ملكية خلية نحل شخص آخر بإشباع حاسة الذوق لدى النحل وإنقاصه بذلك وجعله ملكًا له، فإنه سوف يدفع ما يعوض الخسارة الناجمة. وإذا لم يحتط وهو يشعل نارًا للزينة حتى لا يعتدي على خشب جاره فسيدفع الغرامة التي يرى الحكام من الخير دفعها. وبالمثل في زراعة الأشجار إذا هو زرعها على مسافة غير كافية من أرض جاره. وقد لقيت هذه الأمور علاجًا طيبًا من مُشرِّعين كثيرين، ويجب أن تُتبنى قواعدهم وألا ننتظر من المؤلف العظيم لنظامنا الاجتماعي أن يسن قوانين لهذه الأمور العديدة الصغيرة التي يستطيع أن يعالجها أي –وكل مُشرِّع. وهكذا (إذا شئنا مثالًا على ذلك فإن هناك لا تزال قوانين قديمة وسليمة تتعلق بموارد مياه الفلاح. ولا حاجة بنا إلى الحديث عن علاج ما ينبغي أن يتوفر لها من تكرير. ولكن أي شخص يميل إلى توصيل المياه إلى بناء ضيعته يمكنه أن يستمد الماء من قنواته العامة، ما دام لا يستمده من الينابيع المكشوفة التي هي ملك خاص لأشخاص آخرين، ويمكنه أن يدفع المياه في أي مجرى يريد على شرط أن يتجنب المنازل والمعابد والقبور ولا يحدث خسارة أكثر من قطع مياه القناة نفسها وإذا كانت هناك مراكز معينة مجدبة بالطبيعة بسبب عجزها عن الاحتفاظ

بماء الأمطار، وهي بذلك في عوز واحتياج، فإن المالك يستطيع أن يحفر في أرضه الخاصة حتى يصل إلى الطفل، وإذا لم يجد ماء في ذلك العمق، فإن جيرانه سيمدونه بالقدر الذي يحتاج إليه تمامًا ليروي ظمأ عائلته، وإذا امتد ذلك العسر إلى الجيران أيضًا، فإنه سيعد ترتيبًا للحصول على كمية من المياه عن طريق المآمير الريفيين، ويتسلم يوميًّا هذه الكمية بمعاونة الجيران. وإذا تسبب رجل في خسارة لمن يشغل مزرعة أو منزلًا فوق ما يملكه مباشرة وذلك بإعاقة فيض ماء المطر، أو سبب أيضًا خسارة لمن يشغل مكانًا أكثر انخفاضًا وذلك بالإهمال في ترك الماء يتدفق من أعلى مما ينتج عنه ميل الأطراف إلى إلزام بعضهم بمواجهة ذلك الأمر. فإنه إما أن يستطيع الحصول على أمر بالسلوك (الواجب) من مأمور حضري إذا حدث ذلك الأمر في المدينة، وإما من مأمور ريفي إذا حدث في مركز ريفي. والطرف الذي يعبر مثل ذلك الأمر احترامًا سيجعل نفسه عرضة للنتائج بروحها المتذمرة غير المتكيفة. وسيدفع عند الإدانة للمجني عليه ضعف قيمة الخسارة الناشئة كعقاب على رفضه الإذعان لتوجيهات المأمور. وبالنسبة لموسم حصاد الفاكهة فيجب أن يكون هناك فهمٌ مقبولٌ لنتيجته مثل هذه، إن آلهة الحصاد تنعم بكرمها علينا بعطيتين إحداهما الثمرة التي لا تخزن –وهي ثمرة (ديونزيوس)[٩] والأخرى ثمرة الخزين، ولذلك سيعرض قانون فاكهتنا القواعد التالية: إذا ذاق رجل نوع الفاكهة المعتاد عنبًا كان أو تينًا قبل أن يأتي أنكتوروس (**Ancturus**) بموسم غلة الكروم سواء كان ذلك على أرضه الخاصة أو أرض غيره فسوف، يجلب على نفسه غرامة تكريمًا لديونزيوس، مقدارها خمسون دراخمة عن الفاكهة التي أصبحت نفاية على أرضه، ومينا (**Maina**) عن فاكهة أرض جاره، وثلثي مينا (**Mouna**) عن الفاكهة التي جمعت في مكان آخر. وبالنسبة لما نسميه عادة بصفوة العنب أو صفوة التين، فإنه إذا رغب أحد في أن يجنيها من زرعه الخاص فإنه سيكون حرًّا في أن يفعل ذلك كيفما أراد وحينما يشاء. أما إذا أخذها من زرع غيره دون رضاه فإنه سيغرم عن كل عمل مثل ذلك العمل وفقًا للقانون الذي يحرم

عليه أن يأخذ ما لم يزرع، وإذا كان الذي يلمس مثل هذه الأشياء دون إذنٍ من صاحب الأرض هو عبد بالفعل، فإنه سيُضرب بالسوط مرة عن كل عنبة من كل عنقود، أو كل تينة أخذت من الشجرة، ويستطيع الأجنبي المقيم أن يشترك في المحصول وأن يجمعه عندما يشاء. أما بالنسبة للأجنبي الذي يقوم بزيارة مؤقتة والذي قد يرغب في تناول الفاكهة أثناء قطعه للطرق، فإنه يستطيع إذا شاء ويستطيع معه تابع واحد، أن يأخذ من الفاكهة المصطفاة كهدية رمزًا للضيافة الأهلية، ولكن يجب أن يحرم القانون على الأجنبي التطفل على فواكهنا العامة وما يشبهها. وإذا أخذت الفاكهة عن جهل السيد أو العبد، فإن العبد سيُضرب بالسوط، أما الحر فسيُطرد مع تحذيره وإنذاره بألا يمس فقط الفاكهة التي من غير اللائق أن تخصص للاستعمال كعنب النبيذ والتين المجفف –أما بالنسبة للكمثري والتفاح والرمان وما أشبه فلا جريمة في اختلاسها، ولكن إذا أمسك بشخص تحت الثلاثين وهو يعتدي عليها، فسيكون عقابه ضربات يجب ألا تُسيل الدم، ولن يكون هناك مفر، أمام الرجل الحر من مثل هذه الضربات. وسيكون الغريب حرًّا في أخذ نصيبه من ذلك المحصول، كما هو الحال في العنب والتين، وإذا سطا عليها مواطن فوق الثلاثين، فإنه يستطيع أن يشارك فيهما في نفس الحدود التي يشارك فيها الأجنبي، بشرك أن يأكل الفاكهة حالًا في مكانها ولا يحمل شيئًا منها بعيدًا، وعصيان القانون سوف يعرضه لأن يفقد صلاحية البحث عن امتياز عندما يحل الوقت ويصبح مثل ذلك السلوك بين يدي القضاة العاملين.

والماء قبل كل شيء ضروري ضرورة مطلقة لنمو محاصيل الحدائق. ولكنه سهل الإفساد وليس من السهل أن نؤثر على الأسباب المساعدة في عملية نمو محاصيل الأرض وهي الضوء والتربة والرياح بالعلاج والتمويل واعتراض المورد ولكن الماء يمكن إفساده بجميع هذه الطرق ويجب بناء على ذلك أن يقوم القانون بالإنقاذ. وهكذا سنواجه الحالة بسن القانون كما يلي: إذا قام رجل واحد عن قصد بإفساد مورد آخر سواء كان المورد ماء ينبوع أو ماءً ثابتًا، وسواء كان الإفساد بالتخزين أو الحفر أو

السلب، فإن الجماعة المجني عليها سوف تسجل مقدار الخسارة وترفعه إلى المآمير الحضريين لتطبيق القانون، وإذا اتهم طرف بتسميم المياه، فإنه سوف يقوم علاوة على دفع الغرامة المفروضة –بتنقية مياه الينابيع الملوثة والخزانات على نحو ما قد يوجه القانون العام في هذه التنقية في الحالات الفردية. وبالنسبة لنقل فواكه الموسم للوطن فسيكون مسموحًا لأي رجل أن يحضر محصوله مجتازًا الطريق الذي يريد بشرط ألا يتسبب في خسارة للآخرين، أو أن يكون ربحه ثلاثة أمثال خسارة جاره وسيكون تحديد ذلك من شأن القاضي، وذلك كما يحدث عمومًا في أحوال أخرى عندما تنزل خسارة متعمدة بشخص أي رجل أو بممتلكاته دون موافقته وبواسطة طرف ثانٍ أو ما شابه مثل ذلك الظرف: فإن القاضي سيخطر بالأمر وسيحكم له بثلاثة مينا (Micna) أو أقل تعويضًا له عن الخسارة، وعندما تتعلق الدعوى بمبلغ أكبر، فإن الشاكي سوف يرفع الأمر للمحاكم العامة ويلتمس منحة تعويضًا عن الضرر. وإذا حكمنا على قاضٍ بأنه بدا ظالمًا في حكم تعويض فإنه سيكون معرضًا لدفعه غرامة قدرها ضعف المبلغ للطرف الذي وقع عليه الظلم، ويمكن استئناف الحكم غير المنصف على أي تهمة إلى المحاكم العامة من أحد الطرفين إذا كان مناسبًا. وهذه الشكليات الصغيرة التي لا عدد لها عن طريق التعامل القضائي من إقامة الدعوى ومسائل الاستدعاء إلى المحكمة وعدد الشهود سواء كان اثنين أو عددًا آخر يحتاج إليه لخدمة القضية، وما أشبه: كل هذه لا يمكن أن تترك بغير تنظيم تشريعي، ومع ذلك فقد كانت موضع انتباه مشرع كبير السن. فعلى مقلديه الصغار أن يقرروها وفقًا لنماذج أستاذهم السابق وللقواعد الأكثر أهمية، إنهم يجب أن يفيدوا تجريبيًّا من مثل هذه القواعد حيثما اضطروا لاستعمالها، حتى يطمئنوا إلى أنه قد أصبح لديهم مجموعة كاملة وصالحة منها، ثم عندما يصبح هناك شكل للقواعد، وليس قبل ذلك، يجب عليهم أن يعتبروها نهائية ويعيشون بها. أما عن الفنون والمهن فإننا ينبغي أن نمضي فيهما كما يلي:

ففي المقام الأول ليس لوطني ولا لخادم الوطن أن يمارس مهنة كما يشاء. إذ

لدى المواطن من قبل واجب يلقي على عاتقه أعباء ثقيلة، ونظرًا إلى الممارسة الثابتة وما تشمله من دراسة واسعة تعمل على حفظ النظام الاجتماعي والاستمتاع به، وذلك عمل لا يسمح بالتنحية إلى المقام الثاني، ولكنا نستطيع أن نقول بإنصاف إن الطاقة الإنسانية ليست قط كفئًا لأن تنجز مهنتين أو حرفتين بإتقان، بل وأكثر من ذلك لا أحد منا لديه الموهبة التي تمكنه من متابعة حرفة بنفسه بينما هو يراقب أداء غيره لمهنة أخرى، ومن ثم يجب أن نتخذ ذلك مبدأ لمجتمعنا منذ البداية بحيث لا يكون أحد صانع معادن ونجارًا في وقت واحد، ونزيد على ذلك بأنه إذا كان أحدهم نجارًا فلن يسمح له بالهيمنة على آخرين يشتغلون بالحدادة، وإهمال حرفته الخاصة بدعوى أنه كعريف لموظفين جد كثيرين يعملون من أجل صالحه فمن الطبيعي أن يراقبهم بعناية أكثر لأن دخله من عملهم أعظم بكثير من دخله من تجارته الخاصة. ويجب على كل صانع في الجماعة أن يكون له حرفته الواحدة، وأن يكسب عيشه من التجارة ولا شيء غيرها، وعلى المآمير الحضريين أن يبذلوا جهدهم في جعل ذلك القانون ذا قوة. وإذا ضل مواطن عن طلب الخير بالجري وراء تجارة أو حرفة فإنهم سوف يتهمونه باللوم وبالحط من شأنه حتى يعود ثانيًا إلى الطريق المستقيم. وإذا مارس أجنبي مهنتين فإن تقويمه يكون بالسجن والغرامة أو النفي من المدينة حتى نكرهه على أن يقوم بدور واحد لا أدوار عديدة. وهناك نزاع فيما يُعطى من أجر هو حق للعمال أو فيما يتعلق برفض العمل الذي أدوه، والشكوى من ظلم ألحقه آخرون بهم، أو ألحقوه هم بآخرين، كل ذلك سيفصل فيه المآمير الحضريون حيث يكون المبلغ ليس أكثر من خمسين دراخمة، أما حينما يكون أكبر من ذلك فإن المحاكم العامة ستنظر في الأمر وفقًا لتوجيه القانون. ولن تدفع مكوس في مدينتنا على الصادرات والواردات، ولن يكون هناك استيراد للبخور أو غيره من هذه العطور الأجنبية لأغراض الاحتفالات الدينية، بل ولا الأرجوان وغيره من مواد الصياغة التي لا تنتج في الدولة، وكذلك مواد أي صناعة أخرى تعتمد على الاستيراد الأجنبي

وتخدم غرضًا غير ضروري. وزيادة على ذلك فلن يكون هناك تصدير لأي سلع لا مندوحة من استبقائها بالوطن. وستكون السلطة القضائية والرقابة في كل هذه الأمور في يد الاثني عشر حارسًا للقانون الذين يقومون على رأس المجلس عندما يُستثنى أعضاؤه الخمسة الكبار.

وبالنسبة لأسلحة الحرب والعتاد العسكري من جميع أنواعه، وإذا احتاجت الأغراض العسكرية إلى تصدير إنتاج أي حرفة نباتيًّا كان أو معدنيًّا أو حيوانيًّا أو ماليًّا، أو مادة لصناعة الحبال، فإن قواد الخيالة وقومندانا تها سيهيمنون على مثل ذلك الاستيراد والتصدير وما دامت الدولة تبيع وتشتري، وما دامت القواعد المناسبة والكافية لهذه العمليات يفرضها حراس القانون، فلن يكون هناك بيع بالقطاعي لهذه المواد أو أي مواد أخرى من أجل الربح في أي مكان في أراضينا أو بين مواطنينا. وعندما تأتي للموارد وإلى توزيع الإنتاج الطبيعي فإن قاعدة تشبه كثيرًا تلك المتبعة في كريت من المحتمل أن نجدها صالحة لخدمة دورنا. يجب أن يقوم الجميع بتقسيم الإنتاج الكلي للتربة إلى اثني عشر قسمًا، كما سيقسم على ذلك النحو في الحقيقة في الاستهلاك، وكل واحد من الاثني عشر، مثل الشعير والقمح، وكل نتاج الفصول وكذلك كل ما يباع من الحيوانات الأليفة في المراكز المتنوعة يجب أن يخضع بالطبع لنفس قانون التقسيم. إذ يقسم الجزء إلى ثلاثة أجزاء متعادلة واحد للمواطنين الأحرار، وآخر لخدمهم، وسيكون الثالث للصناع والآخرين ممن هم ليسوا بمواطنين، سواء كانوا مقيمين دائمين يحتاجون لضرورات الحياة أو زوارًا مؤقتين حضروا للقيام ببعض شؤون الدولة أو شؤون خاصة بالمواطنين، أما القسم الثالث من كل ضرورات الحياة فسيكون هو الوحيد الذي يشمله الإلزام بطرحه في السوق، ولن يكون هناك إلزام ببيع أي حصة من الثلثين الباقيين. والآن ما عسى أن تكون الطريقة الصحيحة للقيام بذلك التقسيم؟ إنها يجب ومن أجل سبب واحد وبجلاء أن تكون متساوية من ناحية وغير متساوية من ناحية أخرى.

كلينياس: اشرح ذلك بكلمة أرجوك.

الأثيني: ولماذا؟ إنك تعلم أن بعض هذه المحاصيل هابط في سلالته وظروفه، والبعض الآخر رفيع السلالة موفق الظروف.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: حسنًا ولهذا لن يكون واحدٌ من ثلاثة أقسام الأجزاء له أي مزية على غيره، سواء كان ذلك القسم للأسياد أو العبيد أو حتى للأجانب، وسيحتفظ التوزيع بنفس المساواة في التشابه للجميع، وسيتسلم كل مواطن الثلثين وسيكون له السلطة في توزيعها بين العبيد والأحرار من أهل منزله بالكم والكيف اللذين يرضيانه، أما الباقي فسوف يوزع بالعدد والقدر وفق الطريقة الآتية:

سيسير التوزيع وفقًا لحساب كل الحيوانات الأليفة التي سيسندها إنتاجها. ويجب ثانيًا أن نزود أشخاصنا بمنازل سكنية فردية مجتمعة على النحو المناسب، وسيكون التنسيق الآتي محققًا للهدف، إنه يجب أن يكون هناك اثنتا عشرة قرية، يقوم كل في وسط كل واحد من مراكزنا الإقليمية الاثني عشر. ويجب أن يكون أول ما نعمل في كل قرية من هذه القرى أن نقيم المعابد ومعها سوق مربع وذلك للآلهة وما يليهم من كائنات فوق البشر مع بذل العناية في أن يكون لأي آلهة محلية أو من ذوات القدرة على الجذب، أو لأي معابد لقوى أخرى لها ذكرى محترمة ويحتمل أن يترك، يجب العناية بأن تلقى من التكريم ما كانت تلقاه في العصور السابقة. وسنقيم في كل من الاثني عشر إقليمًا مزارًا للآلهة والإلهات هستيا (Hestia) وزيوس (Zeus) وأثينا (Athena) والإله الذي يقوم مهما يكن أمره بحماية المركز. ثم يجب أن نبدأ ببناء مساكن على أعلى الأراضي، وفي جوار المعابد، فتكون أقوى منازل تقيم بها الحامية، وستزود كل بقية أراضينا بالعمال الذين سيقسمون إلى ثلاثة عشر قسمًا. وسيعين قسم من هذه للإقامة في العاصمة (وسيقسم ذلك القسم نفسه بدوره إلى اثني عشر قسمًا،

مثل العاصمة نفسها) وستوزع هذه الأقسام على كل الضواحي بينما ستجتمع في القرى العديدة طبقات الأيدي التي سيجد فيها الزراع منفعة. وستكون الهيمنة عليهم جميعًا في يد قواد المآمير الريفيين، أولئك الذين سيقررون أي عمال يحتاج إليهم كل مركز، وكم عددهم، وأين يمكن أن يعيشوا بأقل متاعب بالنسبة لأنفسهم وبأكثر فائدة بالنسبة للفلاحين. ذلك وسيوضع العمال في العاصمة، على نحو مثل هذا. وسيبقون تحت هيمنة لجنة المآمير الحضريين. أما تفاصيل السلوك في السوق فيجب أن تبقى بالطبع مع مآمير السوق. ويجب أن تكون من المهمة الثانية لهم بعد يقظتهم في حماية المعابد التي بالسوق من كل انتهاك –هي الهيمنة على التجارة– وسيلاحظون بعناية في ذلك الإشراف ما يعرض للمعاملات من ذوق ولياقة أو ما يتنافى معهما ويفرضون ما يصحح الأوضاع حيثما يجدون حاجة لذلك. وسيلاحظون قبل كل شيء إذا كان بيع السلع التي يحتاج المواطنون إلى بيعها للأجانب يسير في جميع الأحوال وفقًا للقانون. وبالنسبة لكل من مثل هذه السلع سينص القانون على أنه في أول الشهر فإن الكمية التي ستباع للأجانب سينتجها العملاء بالحصة الشهرية الاثني عشرة من القمح، وسيشترى الأجنبي من ذلك السوق الأول القمح وكل ما يخصه طوال الشهر. وفي العاشر سيقوم الأطراف –كل فيما يخصه، بإدارة سير البيع والشراء للسوائل التي تكفي الشهر كله. وفي الواحد والعشرين سيكون هناك بيع ثالث لذلك الذي يناسب حاجة الأطراف لبيعه أو شرائه من الحيوان الأليف. وكذلك لمثل هذه البضائع المصنوعة والسلع التي تكون للبيع عند الفلاحين، ولا يستطيع الأجانب الحصول عليها إلا بالشراء مثل الجلود والحلل والأكسية والمواد المنسوجة واللباد. وبالنسبة إلى البيع بالقطاعي في هذه السلع من قمح وشعير في صورة دقيق، أو أي مواد غذائية أيًّا كانت، فلن يكون هنالك مطلقًا أي بيع للمواطنين أو عبيدهم بهذه، الطريقة، وكذلك لن يكون هناك شراء منهم، ومع ذلك فالأجنبي الذي يبيع للصناع وخدامهم في سوق الأجانب[٩] يمكنه أن يجعل من تجارة النبيذ والقمح جملة وبالقطاعي كما

يدعي عادة. والقصابون أيضًا قد يستطيعون تقطيع الذبائح وعرض شرائح اللحم على الأجانب والصناع وخدمهم، أما خشب الحريق فسيكون الأجنبي حرًّا إذا شاء في شرائه بالجملة من عملاء السوق. ثم يستطيع أن يبيعه بالقطاعي بالمقادير وفي الأوقات التي يشاء للأجانب الآخرين. وبالنسبة لكل البضائع الأخرى أو السلع المصنوعة التي قد يحتاج إليها أطراف متنوعون، فسوف يُؤتى بها إلى السوق العام وتوضع كل سلعة في الركن المناسب، وتعرض للبيع في الموقع المعين للتجارة، والمزود بالتجهيزات الملائمة بواسطة حراس القانون ومآمير سوق المدينة –وسيكون البيع بالاستبدال الفعلي للعملة بالبضائع وللبضائع بالعملة، ولن يتخلى أحد الأطراف عن وصل مخالصة والطرف الذي يتصرف على ذلك النحو، سوف يتحمل النتائج بما قدم من ثقة سواء تسلم ما قام بعقد صفقة أو لم يتسلمه؛ لأنه ما من شيء يمكن أن يحدث في مثل هذه العمليات المالية. وإذا كانت الملكية المشتراة أو المباعة تتعدى في كميتها أو قيمتها القانون الذي يحدد مدى الزيادة والنقصان ويحرم ما يخرج على ذلك المدى زيادة أو نقصًا فإن التطرف يجب أن يدون في محكمة الحراس أو يسقط الحق[١٠]، وستطبق نفس القاعدة في تسجيل أملاك الأجانب، ويستطيع أي أجنبي يرغب أن يقيم في الدولة وفق شروط معينة صريحة وواضحة. وسيكون مفهومًا أننا نمنح وطنًا لأي أجنبي يرغب أن يقيم معنا وقادر على ذلك. ولكن يجب أن تكون له حرفة وألا تمتد إقامته إلى أكثر من عشرين عامًّا من تاريخ تسجيل إقامته. ولن يدفع ضرائب كأجنبي مهما كانت صغيرة أكثر من حسن سلوكه، ولن يدفع مكوسًا كذلك على صفقات البيع والشراء، وعندما تنتهي مدة إقامته بأخذ أملاكه عند الرحيل. وإذا كان حظه السعيد قد أتاح له أثناء إقامته بأن يميز نفسه بخدمة ظاهرة للدولة ولديه أمل بإقناع المجلس والجمعية بحقه في تأجيل رحيله رسميًّا أو حتى في الإقامة مدى الحياة، فإنه يستطيع أن يتقدم ويدافع عن حالته، وأي ادعاءات يستطيع أن يقنع بها الدولة ستقابل بالرضى التام. وبالنسبة لأطفال مثل هؤلاء الأجانب إذا اشترطنا أنهم

ذوو حرف يدوية وأصبح عمرهم خمسة عشرة، فإن مدة الإقامة ستحسب ابتداء من عامهم الخامس عشر، وعندما يكمل واحد منهم العشرين ويكون قد استوفى هذه الشروط فإنه سيرحل إلى حيث يشاء، أما إذا أراد البقاء فإنه يحصل على إذنٍ كما اشترطنا سابقًا. وبرحيل الرجل تُلغى كل القيود التي كانت تقف من قبل في وجه اسمه بسجل الحكام.

* * *

هوامش الكتاب الثامن

(١) وتلك هي السنة الرسمية عند أفلاطون، وهي سنة شمسية.

(٢) هي كلمات المديح والذم السابقة.

(٣) كان عملهم خليطًا من الملاكمة والمصارعة.

(٤) جندي من المشاة مسلح بشيء ثقيل.

(٥) رياضة تختلط فيها المصارعة بالملاكمة.

(٦) تقول الأساطير إنه مخترع الحب الشاذ بين الذكور.

(٧) الجريمة إِذَنْ ليست إثمًا أحمقَ فحسب، ولكنها تهدد أيضًا بقاء الجنس البشري.

(٨) كان ثمن الوجبة في كريت تدفعه الجماعة كلها، مما يسر ذلك النظام هناك على نقيض ذلك في إسبرطة.

(٩) العنب والتين مما يجفف أو يصنع منه النبيذ على نطاق واسع، غير ذلك من الفواكه التي تختار للأكل.

(١٠) معنى ذلك أن أفلاطون يطالب برفع الأمر للمحكمة إذا رأت ثروة الفرد في صفقة زادت أو نقصت عن حد معين. فالزيادة تُستصفى للدولة وفقًا لما ذكره في الكتاب الخامس، والنقص الذي أفقر صاحبه نتيجة لصفقة تتنافى مع روح القانون يعوض أو تصبح الصفقة غير قانونية.

الكتاب التاسع

الأثيني: وسيكون المكان الثاني بالطبيعة في مجموعة القوانين للإجراءات القضائية الناشئة من كل الأنشطة التي درسناها حتى الآن. فماذا سيكون الشأن الذي لا يمكن تجنبه للأعمال من وجهة نظر القانون الذي شرحناه آنفًا وإلى حد ما في الحقيقة؟ أعني شؤون المزرعة وما يتصل بها من أعمال. ولكنا لم نطرق بعد الموضوع الأساسي، ولكي نمسك به في تفاصيله، نقول إن أي عقاب يجب أن تلقاه جريمة ما وأمام أي محكمة يجب أن تُنظر، ذلك ما سيكون الموضوع التالي في اعتبارنا.

كليتياس: الأمر هكذا صحيح. ومن المؤكد بنحو ما أنه عار علينا كلنا أن نضع إطار أي تشريع مثل ذلك التشريع الذي نحن بصدد الشروع فيه في مثل هذه الجماعة التي تفكر فيها. الجماعة التي نرجو أن تتوفر لها كل المزايا وتستمتع بكل الشروط المناسبة لممارسة الفضيلة. ولماذا؟ إن ذات الغرض سيولد أبدًا في مثل هذه الجماعة التي ستلطخها الدول الأخرى بالخسة الأكثر خطورة مما يجعلنا نتيجة لذلك في حاجة إلى توقع ظهور مثل هذه النماذج بالتشريع المنذر وشن القوانين تحذيرًا لهم وعقابًا متوقعين أنهم سيوجدون بيننا.... إن مجرد تصور هذا فيما أقول عار علينا بنحو ما، ولكنا لسنا مع ذلك في مركز مُشرِّعي العصور السالفة، التي كانت تشكل قوانينها لعصر أبطال كانوا إذا جاز تصديق الروايات الشائعة، أبناء آلهة، وكانت قوانينهم تسن لرجال من نفس النسب السماوي، إننا لسنا غير بشر، والقانون الذي

نفترضه إنما يعد من أجل الزلل الإنساني، وإذَنْ فقد يكون من حقنا أن يغتفر لنا إذا فهمنا أنه قد يوجد بين مواطنينا مَن هم على قدر من صلابة الطبع بحيث يقيم عنادهم الفطري الدليل على أنهم ضد كل لين، وأن مثل هذه الطبائع لن تخضع للأثر الملطف لقوانينا مهما كان فعالًا بأكثر مما يستجيب الفول الصلب لحرارة النار. وسأبدأ من أجلهم كأناس غير أخيار بقانون ضد سرقة المعابد لعل أحدًا يرتكب مثل هذه الجريمة العديمة الحياء. لا أحد يريد، بل صعب أن يتصور أن أي مواطن أحسنت تربيته يمكن أن يُصاب أبدًا بعدوى (ذلك الداء)، ولكن قد تكون، المحاولات المتكررة في هذه الناحية من فعل الخدم أو الأجانب وعبيدهم، ومن أجل صالحهم لأول وهلة وإن كان يدخل في ذلك أيضًا حساب لضعفنا الإنساني العام، سأطرح قانوني ضد انتهاك حرمة المعابد وضد غيره من مثل هذه الجرائم المتهورة أو الجد قريبة من التهور بوجه هام، ولكن يجب أولًا ووفقًا للمبدأ الذي وافقنا عليه من قبل أن أخلص نفسي من أكثر المقدمات اختصارًا لكل ذلك النوع من القوانين. إننا إذَنْ نستطيع أن نوجه إليه وهو ذلك الذي يسوقه صوت غير سعيد من الشهوة التي تكتنفه بالنهار وتوقظه من نومه بالليل، لكي يمضي إلى سرقة معبد، أوجه إليه بعضًا من كلمات التعقل والنصح والإنذار مثل هذه الكلمات: «أيتها النفس المسكينة إن ذلك الشر المتأهب الذي يدفعكِ إلى سرقة المعابد لا يأتي من رجل ولا من إله، إنها فكرة مسيطرة سلبت عقلكِ ونمت في الإنسان بسبب جريمة وقعت منذ أمد طويل ولم يكفر عنها قط، ولذلك تمضي في طريقها المشؤوم. والواجب هو أن تشدي كل عصب فيكِ لصون نفسكِ منها، وإنكِ لتخطرين الآن بكيفية قيامكِ بذلك. عندما تهاجمكِ مثل هذه الأفكار، فسارعي إلى الطقوس التي تجنبكِ فرصة الشر، واهرعي في توسل إلى مذابح الآلهة التي تخلص الإنسان من اللعنات، وإلى صحبة رجالكِ ذوي الشهرة الفاضلة، أصغي إليهم حين يتحدثون، نعم وابذلي غاية جهدكِ في تلاوة القصة على نفسكِ، وكيف أنهم مضطرون إلى توفير الخير والحق. واهربي

من صحبة الشر، ولا تلتفتي مرة إلى الخلف، فإذا أعانكِ ذلك العمل على الشفاء من مرضكِ، فليكن، وإلا ففكري في الطريقة الأفضل للموت وابرحي حياتكِ». وبمثل هذه الجهود سنمهد بمقدماتنا من أجل فائدة أي من هذه الأعمال الملعونة التي تتلف حياة الجماعة بوصف كل منها هدفًا. وسيبقى القانون الفعلي بغير صوت بالنسبة لمن يصغى إلينا، أما بالنسبة لمن لن يستمع، فيجب أن يتبع القانون المقدم في نغم له رنين. ومَن يُقبض عليه متلبسًا بتدنيس المعابد عبدًا كان أو أجنبيًّا ستوصم يداه وجبينه بطابع حظه التعيس، وسيجلد العدد الذي تراه المحكمة مناسبًا من السياط، وسيرمى به بعيدًا عاريًا خلف الحدود. فإذا عانى من ذلك الحكم فقد يجوز أن يصبح رجلًا أفضل بما حل به من تصحيح، إذ من الحق أن نقول إن المقاضاة بحكم القانون لا تفرض أبدًا من أجل إنزال الضرر، إن أثرها العادي واحد من اثنين: أن تجعل ممن يعانيها رجلًا أحسن، وإلا فإنها تجعل منه أقل من تعيس. فإذا حدث واكتُشف مواطنٌ متلبسٌ بمثل هذا العمل السمج والمزعج في حق الآلهة والوالدين أو الجماعة، فإن القاضي سيعامله كشخص ذي حالة ميؤوس منها من قبل نظرًا للتعليم والتهذيب الذي استمتع بهما منذ طفولته وبعمق العار الذي تردى فيه. ومن هنا سيكون الحكم عليه بالموت، وهو أخف المساوئ بالنسبة له، وسيكون كمثل يفيد منه الآخرون، وذلك بدفنه في صمت[1] وخلف الحدود، ولكن أسرته وأطفاله سيكون اسمهم مكرمًا وسجلهم طيبًا إذا هجروا سلوك أبيهم، كأولئك الذين أحسنوا الفعل برجولة وتركوا الشر إلى الخير. ولن يكون من المناسب أن تكون هناك أي مصادرة في حالة مثل هؤلاء الرجال الذين يوجدون في مجتمع يجب أن تبقى فيه دائمًا الملكيات دون تغيير وذات عدد لا ينقص. وعندما يرتكب رجل خطأ ويُحكم عليه بغرامة، فمن المناسب أنه يمكن أن يحمل غرامة تعدل ما قد يتبقى له من ملكية عندما تكون هذه الملكية قد جُرِّدَتْ، ولكن لا شيء أكثر من هذا. وسيقوم الحراس بالتأكد من دقة كل حالة من واقع سجلهم، ويرفعون تقريرًا عنها للمحكمة خلال الإجراءات المناسبة بأنها تستحق

غرامة أفدح من ذلك فإنه إذا لم يكن له أصدقاء مستعدون بحيث لا تفلت حالة بسبب قصور الوسائل، وإذا قضى في حالة رجل لأن يلتزموا به ويقوموا بتسديد نصيبهم من دينه، فإن عقابه سيأخذ صورة السجن لمدد طويلة إلى جانب التشهير والعلامات التي تحط من شأنه. ولن يصبح أي رجل طريدًا للعدالة لأي ذنب مهما كان، حتى ولو كان الذنب هو الفرار خارج الحدود، إن الموت والسجن والجلد وفرض أوضاع مشينة فاضحة قائمة أو جالسة على المذنب أو الفضيحة في المعابد المقدسة عند التخوم، أو الغرامات في الأحوال التي يكون فيها دفعها قضاء عادلًا كما قلنا. هذه ستكون عقوباتنا، وفي حالة الحكم بالموت أو بالحياة سيكون القضاة هم الحراس الذين سيعملون مع المحكمة المنتخبة عن جدارة من قضاة السنة السابقة، وسيكون عمل الحراس الأصغر المواظبة على حضور عملية تجهيز القضية[٢] وإعلان (الأطراف والشهود) وما أشبه من تفاصيل، وملاحظة قواعد الإجراءات؛ إذ نحن كمُشرِّعين ينبغي أن نعين طريقة أخذ الأصوات، وإذَنْ ستُعطى الأصوات علنًا، وقبل أن تُعطى سيجلس القضاة شخصيًّا والكل معًا وفقًا لنظام الأسبقية في هيئة محكمة الاندماج في مواجهة الشاكي والمتهم، وسيكون هناك كل المواطنين الذين يتوفر لديهم الفراغ الضروري، وسينصتون بانتباه للمرافعات في مثل هذه القضايا. وسيقوم الشاكي بشرح دعواه وسيجيب عنها المتهم، ويتكلم كل منهما مرة واحدة، وبعد الانتهاء من بيانهما سيقوم القاضي الأكبر أولًا ببيان رأيه في القضية فاحصًا ما رواه الطرفان في تفصيل كافٍ وتام، وعندما ينتهي سيقوم بقية القضاة، كل في دوره باستعراض أي حذف أو خطأ في دفاع الأطراف يجدون أنهم في حاجة للكلام فيها، والقاضي الذي ليس لديه شكوى يترك حق الكلام لجاره. وسيؤيد التسجيل المكتوب البيانات التي يتقرر أنها خاصة بالدعوى بأختام جميع القضاة، وسيكون وريقة فوق مذبح الآلهة (**Hestia**)، وسيتقابل القضاة ثانيًا في اليوم التالي في نفس المكان للاستمرار في استعراض القضية. وسيضعون مرة أخرى أختامهم وقانوننا المقترح على الوثائق، وعندما يتم

ذلك للمرة الثالثة، ويكون قد سمح للأدلة والشهود بالفرصة الواجبة، فإن كل قاضٍ سيتصدر قراره المهيب مقسمًا بالمذبح أنه ينطق بالعدل وبالحكم الحق بكل ما يملك من قوة، وسيكون ذلك ختام هذه المحاكمة[٣]. فإذا انتقلنا من قضايا الدين إلى قضايا خيانة الدولة، فإنا نجد أن كل مَن يجري وراء تقييد القانون والدولة ووضعهما تحت سطوة الشغب والفتنة بإخضاعهما لتسلط أشخاص، ثم قيامه فضلًا عن ذلك بخدمة هذه الأهداف، وبإثارة الصدع الأهلي بثورة تعتمد على القوة، إن كل مَن يفعل ذلك يعتبر أكثر الأعداء إهلاكًا للدولة كلها، وذلك الذي يكون في منصب عالٍ، ودون أن يكون هو نفسه طرفًا في مثل ذلك التآمر، ويهمل الانتقام لدولته من المتآمر، سواء أكان غير كاشف لهم، أم كان كاشفًا لهم في الحقيقة ولكنه نذل القلب وجبان، فإن ذلك المواطن يجب أن يعتبر التالي فقط للمجرم الآخر، وإن كل ذي قدر مهما كان طفيفًا يجب أن يميط اللثام أمام القاضي بدفع المتآمر للمحاكمة لقيامة بثورة عنيفة غير مشروعة. وسيكون القضاة في القضية هم أنفسهم قضاة انتهاك حرمة المعابد وسيسير كل الإجراءين وفقًا لنفس القاعدة. وسيفرض الإعدام بأغلبية أحكامهم. ولكن لن يلحق العار أو الحكم الذي ينال والدًا بأطفاله، لن يلحقهم أبدًا وبصفة نهائية –اللهم إلا إذا كان الوالد والجد وجد الجد قد تعرضوا لحكم الإعدام بغير استثناء؛ إذ في هذه الحالة ستقوم الدولة بنفيهم وإبعادهم إلى موطنهم الأصلي بكل ما يملكون عدا كل ما يحرزون من عقار موروث. ثم ستختار عشرة أسماء بالقرعة من عائلات المواطنين التي لها أكثر من ولد واحد فوق سن العاشرة يرشحهم الأب أو الجد من أحد طرفي الوالدين ويرسلون إلى دلفي **Delphi** وسيقام المرشح الذي يفضله الإله وريثًا للبيت المهجور. فدعنا نرجو له آمالًا أكثر إشراقًا.

كلينياس: يا له من اقتراح عجيب.

الأثيني: ولا تزال أمامنا طبقة ثالثة ينبغي تغطيتها بقانون واحد، يبين القضاة الذين سيقاضونهم وإجراءات محاكماتهم، وهي طبقة أولئك الذين يمكن أن يقدموا

للمحكمة بتهمة الاتجار مع العدو؛ إذ قانوننا المقترح في مثل هذه الحالة، والمتعلق باستيفاء أطفالهم في الدولة، أو إبعادهم منها، سيكون واحدًا للثلاثة جميعًا، المتجر مع العدو، والمنتهك لحرمة المعابد، والمخرب بالقوة لقوانين الدولة. وبالنسبة للص، أقول ثانيًا إنه سيوجد قانون واحد متماثل سواء كانت السرقة كبيرة أو صغيرة. وستكون العقوبة المشروعة واحدة في كل الحالات. فأولًا يجب أن يدفع ضعف قيمة الشيء المسروق إذا أُدين بهذه التهمة، وإذا كان يملك أشياء كافية إلى جانب ما يحرز من إرث كي يدفع، وإذا كان لا يملك، فسيودع السجن إلى أن يدفع المبلغ إلى الشاكي الناجح أو يتسامح فيه. ومَن يدان بسرقة الجمهور سوف يطلق من السجن إما بالحصول على صفح من الدولة، وإما يدفع ضعف المبلغ.

كلينياس: أرجوك يا سيدي كيف نستطيع أن نحكم، إذا كانت حالة اللص لا تتأثر بكبر قيمة الممتلكات المسروقة أو بقلتها وربما إذا كانت سلبت من بقعة مقدسة أو غير مقدسة، أو كيف يمكن أن تختلف ظروف السرقة بالنظر إلى اعتبارات أخرى. إنه ينبغي على المشرع بالتأكيد أن يكيف نفسه مع تنوع هذه الجزئيات بضم عقوبات واسعة الاختلاف لتقابل الجرائم العديدة.

الأثيني: هذه ملاحظة سليمة يا كلينياس، وأخشى أن أكون قد تركت نفسي تنساق حتى أيقظني التصادم بك. إنك تذكرني بالملاحظة التي أبديتها منذ لحظة، وهي إذا كان التشريع -إذا كان لي أن أتكلم وفق ما تهمس به اللحظة (التي نعيشها) لم يتم أبدًا على نحو كل وفق خطوط مستقيمة، ولكنك قد تسأل وماذا أعني بذلك. ولقد كان تشبيهًا سعيدًا ذلك الذي خلعناه على كل التشريع القائم بوصفه علاجًا مرضيًا لغير الأحرار بأطباء من العبيد[٤] وتستطيع أن تتأكد أنه لو أن واحدًا من أولئك الممارسين التجريبيين لفن الشفاء اكتشف على قدر كبير من السذاجة بالنسبة لنظريات هذا الفن- طبيبًا حرًّا يتناقش مع مريضه الحر، واستمع إليه وهو يتحدث كفيلسوف في الغالب مقتفيًا آثار المرض حتى منبعه مستعرضًا كل النظام الفسيولوجي للإنسان فإن سروره

سيكون فجائيًّا وعاليًا، ولن يكون تعبيره غير ذلك الذي يخرج ناطقًا بالاستحسان من بين شفاه أغلب أطبائنا الذين من ذلك الطراز (المسألة ليست علاج المريض أيها الأحمق، ولكنها تعليمه، ذلك أنه يحتاج للإلمام بالأصول، الطبية، وليس لاستعادة صحته).

كلينياس: حسنًا، وألا يكون المتكلم مصيبًا في ذلك؟

الأثيني: قد يكون كذلك، إذا فهم أيضًا فقط أن كل مَن يتجاهل مع القانون على النحو الذي نتخذه الآن، يقصد أن يعلم مواطنيه أكثر مما يقصد فرض القانون عليهم، وتعتبر هذه أيضًا ملاحظة متعلقة بالموضوع، أليس كذلك؟

كلينياس: ربما.

الأثيني: وكم نحن محظوظون لأن موقفنا الحالي على ما هو عليه؟

كلينياس: من أي ناحية؟

الأثيني: لأننا لسنا ملزمين بوضع القانون، وأحرار في متابعة تأملاتنا الخاصة في كل نواحي النظرية السياسية، وندع أنفسنا نكتشف كيف نصل إما إلى أفضل نتيجة ممكنة، أو إلى الحد الأدنى الذي لا مندوحة عنه، وأرى أنه بالنسبة للموضوع الذي نحن مثلًا بصدده، فإنه من الميسور لنا أن نتساءل عمَّ عسى أن يكون أفضل تشريع مع الناحية المثالية، أو عمَّ هو لازم وضروري كحد أدنى وتبعًا لما نفضل، ولهذا يجب أن نختار.

كلينياس: إنه زوج فريد من المتعاقبات يا سيدي، إننا ينبغي أن نكون في مركز السياسي الذي تسوقه ضغوط ضرورية لوظيفته ليصدر قوانينه في الحال؛ لأن الغد سيكون بالغ التأخير. إن ظرفنا إذا سمح الرب أشبه بظرف بناة الأحجار أو مثل هؤلاء العمال في بداية عملياتهم. إننا نكون أحرارًا في جمع موادنا بالجملة، قبل أن نمضي في اختيار ما يناسب منها البناء الذي سيبنى، ونستطيع أن نقوم بالاختيار نفسه عندما

تتاح لنا الفرصة. وإذَنْ فسنعتبر أنفسنا ونحن نبني صرحنا الحالي غير واقعين تحت ضغط أمام فرص لا يتضاءل عددها لنضع بعض موادنا لاستعمال الغد بينما نعمل بالبقية في بنائنا. وهكذا نستطيع أن نرى بحق صرح قانوننا مكونًا في بعضها من قوانين مفروضة بالفعل، وفي بعضه الآخر من مادة تصلح للقوانين.

الأثيني: مهما يكون من شيء يا كلينياس، إن مجموعة قوانينا ستكون على ذلك النحو أكثر موضوعية «أكثر انطباعًا بالمنهج العلمي»؛ ذلك أنه توجد هنا نقطة تتصل بالمشرع لعلنا نلاحظها فيما أرجو.

كلينياس: وما عسى أن تكون؟

الأثيني: لعلنا نستطيع أن نقول إن مجتمعاتنا تكتظ بالمؤلفات الأدبية لمؤلفين مختلفين. ويشكل إنتاج المشرع جزءًا من ذلك الأدب.

كلينياس: ذلك مؤكد.

الأثيني: حسنًا إذَنْ فترى هل علينا أن نولي اهتمامًا جادًّا بتصانيف الغير، من شعراء وغير شعراء، أولئك الذين تركوا سجلًا مكتوبًا بنتائجهم الخاصة بما ينبغي أن يكون عليه السلوك في الحياة، وبالشِّعر وبالنثر، ولا نولي اهتمامًا بتصانيف المشرع، ألا يجب أن تنال هذه التصانيف اهتمامنا الأول؟!

كلينياس: حتمًا.

الأثيني: وهل نستطيع أن نفترض أن المُشرِّع وحده من بين المؤلفين ليس من شأنه أن يقدم لنا نصيحة عن الشرف، والخير، والحق، ولا أن يقول لنا ما هي هذه القيم، وكيف يجب أن يغرسها شخص يبغي حياة سعيدة.

كلينياس: طبعًا يجب أن يحدثنا عن ذلك.

الأثيني: وإذا كان مما يشين هومر أو يترابنوس (...) أو شاعرًا آخرًا، أنهم وضعوا

في أشعارهم سننًا رديئة للسلوك، فهل نرى العار أقل في ليكورجوس (Lyragus) أو سولون (Solon) أو أي مصنف آخر من مصنفي التشريع، ومن المؤكد أن كتاب قانون الجماعة يجب حقًّا وعقلًا أن يبرهن حين يفتح على أنه أفضل وأجمل ما في أدبها كله، أما كتاب الآخرين فإما أن نتمشى مع ما فيه، وإما أن توقع نغمًا آخرًا يثير احتقارنا، فكيف ينبغي أن نتصور المركز الحق للقانون المكتوب في المجتمع؟ أينبغي أن تؤدي قوانينه إلى أن يقطب الآباء العقلاء الودودون وجوههم، أو ينبغي أن تتسربل بسربال الأوتوقراطي العادي؟ فتصدر أمرًا كله الإنذار والتهديد، وتثبته على الحائط، وتكون بذلك قد قامت بمهمتها؟ يطالعنا هنا إِذَنْ ذلك السؤال المباشر، أترى سنحاول أن نأخذ ذلك الحظ ونحن نصوغ -أفكارنا عن القانون، أو أننا على الأقل سنقوم بجهد غيور في ذلك الشأن، وليكن نجاحه ما يكون؟ وإذا كان سيرنا في ذلك الطريق يعرضنا للمخاطر فهل ستغامر بمواجهتها؟ ولكن كل شيء يكون على ما يرام كما سيكون بمشيئة الله.

كلينياس: ذلك كلام طيب في الحقيقة، ويجب أن نعمل كما تقترح.

الأثيني: إِذَنْ يجب علينا في المقام الأول أن نمضي مع البحث الذي بدأناه. يجب أن ننظر بدقة في قوانينا الخاصة بانتهاك حرمة المعابد، والسرقة على العموم وفي قوانين الأضرار لفئة «خاصة»، ويجب ألا نتخاذل إذا وجدنا أنه ولو أن بعض الأمور قد رتبت في خطة تشريعنا الذي لم ينتهِ بعد، فإن بعض الأمور الأخرى لا تزال في حاجة إلى المزيد من النظر. إننا ما زلنا في طريقنا إلى أن نصبح مشرعين، ولكنا ما زلنا بعيدين عن الهدف، وربما استطعنا أن نبلغه مع الزمن. وإذا سنمضي في فحص النقطة التي عنيتها وفي الإطار الذي اقترحته إذا وافقت.

كلينياس: من كل قلبي.

الأثيني: إِذَنْ فها هنا النقطة التي يجب أن نبذل من أجلها جهدنا لنحقق وضوح

الرؤية في كل بحث لنا عن الخير والحق، فأي قدر من الاتفاق والاختلاف هو موجود بالفعل بيننا (نحن الذين نملك كما تعلم على الأقل رصيدًا من الطموح الذي يجعلنا نتجاوز القطيع العام، وأي قدر من الاختلاف أيضًا ومن الاتفاق هو موجود بين أفراد كتلة النوع الإنساني؟).

كلينياس: في أي الخلافات فيما بيننا نفكر؟

الأثيني: دعني أحاول أن أشرح. إننا حينما نفكر في الحق بوجه عام أو في الرجال العدول المستقيمين والأعمال السديدة، والسلوك المستقيم، فإننا نوافق جميعًا وبنحو ما على أن كلًّا من هذه، بل والكل معًا تشكل شيئًا حسنًا وجميلًا، وهكذا مهما ألح أحد بقوة على أن حتى الرجال العدول المستقيمين الذين يكونون دميمي الخلقة هم أناس ذوو جمال تام وحسن، بسبب خلقهم المستقيم السامي الرفيع، فإن أحدًا لن يرى مطلقًا أن قوله في غير محله.

كلينياس: أبدًا وبحق بالتأكيد.

الأثيني: بغير شك، ولكني أريدك أن تلاحظ أنه إذا كان كل ما يتسم بالاستقامة والعدل هو شيء جميل، فإن ذلك الكل يجب أن يتضمن ما يفعله الغير بنا، بدرجة لا تقل عما نفعله نحن بالغير.

كلينياس: ثم ماذا؟

الأثيني: ويكون الشيء المستقيم الذي نفعله يشارك على قدم المساواة في الجمال تمامًا بقدر ما له من نصيب في الاستقامة.

كلينياس: بالتأكيد. وإذا كان ينبغي للغتنا أن تبرأ من عدم التماسك فإنه يجب علينا أيضًا أن نسلم أن الشيء الذي يفعل بنا جميل أيضًا تمامًا بقدر ما له من نصيبه في الاستقامة.

كلينياس: ذلك حق بما فيه الكفاية.

الأثيني: ولكن إذا سلمنا بأن شيئًا غير لائق يمكن أن يُفعل بنا وإن كان عادلًا ومستقيمًا (في نفسه)، فسوف يكون هناك خلاف وتنافر بين الاستقامة والجمال، لأننا نكون قد حكمنا بالعار على الشيء العادل المستقيم.

كلينياس: ولكن ماذا عن النقطة التي لاحظتها.

الأثيني: إنها بسيطة تمامًا. إن القوانين التي كنا نضعها الآن تبدو مثل إعلان يناقض مباشرة مبدأنا الحالي.

كلينياس: ومن أين يأتي الخلاف؟

الأثيني: ولماذا؟ إنك تعلم أننا قررنا أن سارق المعبد، أو ذلك الذي يحارب قانونًا ممتازًا عقابه العادي هو الموت. وكنا بصدد سن عدة قواعد مشابهة عندما أوقفنا اكتشاف أن لدينا هنا فرض عدة عقوبات قاسية، وأن توقيع هذه العقوبات يُعتبر في نفس الآن أعظم عدل وأبلغ عار[٥]، وهكذا يبدو أننا نؤكد أولًا تطابقًا مطلقًا وبالتالي تعارضًا كليًّا بين ما هو حق وعدل أو بين ما هو جميل.

كلينياس: يبدو أن الأمر يشبه ذلك على نحو خطير.

الأثيني: وذلك هو ما يجلب التنافر والاضطراب في الاستعمال العام لوصفي «جميل» و«عادل» في مثل هذه الأحوال.

كلينياس: هكذا يجب أن يبدو الأمر يا سيدي.

الأثيني: حسنًا يا كلينياس، فلنعد إذَنْ إلى أنفسنا، فإلى أي حد «نحن» متماسكون في لغتنا عن الموضوع؟

كلينياس: متماسكون؟ متماسكون في أي شيء؟

الأثيني: أظن أنني قلت من قبل في كلمات جد كثيرة.. وإذا لم أكن فعلت فتستطيع

الآن أن تعتبرني كما لو كنت أقول إن...

كلينياس: تقول ماذا؟

الأثيني: إن الرجال السيئين جميعًا هم دائمًا سيئون بالرغم من إرادتهم الخاصة. والآن يتلو ذلك الافتراض المسبق نتيجة إضافية لا مندوحة عنها.

كلينياس: وهذه النتيجة هي؟

الأثيني: ولماذا؟ إنك ستسلم بأن مرتكب الخطأ رجل سيئ، والرجل السيئ هو مَن كان يعمل ضد إرادته. ولكنه هراء محض أن نتكلم عن الفعل الإرادي لعمل غير إرادي. وإذَنْ فيجب على مَن يصرح بارتكاب الخطأ بغير إرادة أن ينظر لمرتكبه كشخص يعمل ضد إرادته الخاصة، وأكون أنا على الخصوص في هذه اللحظة ملزمًا بقبول الموقف. إنني أسلم في الحقيقة بأن أولئك الذين يرتكبون الخطأ يعملون دائمًا ضد إرادتهم الخاصة، وقد يكون هناك أولئك الذين تسوقهم نزوة النزاع أو الرغبة في اللمعان والشهرة من خلال قولهم إنه بينما يزج مرتكبين للخطأ دون إرادة فإنه يوجد أيضًا كثيرون يرجع خطؤهم للإرادة، ولكني أتمسك من ناحيتي بالقول الأول وأرفض الثاني. وإني أسألك؛ حسنًا، إذَنْ، كيف أكون متماسكًا فيما أجاهر به؟ لنفرض أنكما يا كلينياس، وميجالوس، وضعنا ذلك السؤال. إذا كان الأمر كما تقول يا سيدي، فكيف يمكن أن تنصحنا بإعداد قانون لحكومتنا الماجنيزية! هل سنصوغ قانونًا أو لن نفعل؟ وسأجيب «أعدوا قانونًا على أي حال» وهل سيميز ذلك القانون بين الأخطاء الإرادية وغير الإرادية؟ هل سيفرض عقوبات أشد على الاعتداء الإرادي أو الخطأ وعقوبات أقل شدة عليهما إذا كانا غير إراديين؟ أو أنه ينبغي أن نعالج الأمرين جميعًا بالمثل، على أساس أنه لا يوجد مثل ذلك الشيء الذي دُعي بالعمل الإرادي للخطأ؟

كلينياس: إنك في الحقيقة يا سيدي مصيب جدًّا. فماذا علينا أن نفعل في صياغة قوانيننا؟

الأثيني: ذلك سؤال طيب، إن أول شيء تصنعه بها هو ذاك.

كلينياس: ماذا؟

الأثيني: إننا سنذكر أنفسنا بصدق الملاحظات الحديثة عن الاضطراب الحائر المربك والتناقض اللذين يشبهان في نظراتنا في الحقوق. (أي فيما هو حق وعدل). فإذا علقنا ذلك في ذهننا، فإننا سنمضي لنسأل أنفسنا سؤالًا آخر. وإننا لم ننتشل أنفسنا أبدًا من دوامة حيرتنا في ذلك الأمر. ولم نقم أبدًا بوضع أي حد فاصل واضح بين هذين النمطين من الأخطاء، الإرادي وغير الإرادي، المسلم بأنهما يتمايزان لدى كل مُشرِّع في أي مجتمع، واللذان يُعتبران متمايزين في كل القانونين. فهل الصيغة التي نطقنا بها توًّا للانتهاء من الموضوع كأنما هو وحي مستجاب؟ هي صالحة، كما يمكن أن يقال لخنق التعارض بقانون، دون مقطع واحد للتبرير؟ من المؤكد أن لا، ونحن ملزمون قبل أن نأتي للتشريع أن نبين أن الحالتين متمايزتين، وأن الفرق بينهما هو شيء آخر غير المفترض، وأن نؤكد أننا حين نقرر الجزاء على ذنب من أي من النوعين، فإن كل واحد سيتابع تدليلنا، وسيكون قادرًا على أن يحكم حكمًا أكثر أو أقل جدارة، على عدالة القصاص الذي وقع.

كلينياس: إن سامعيك معك هناك يا سيدي. إنه واحد من اثنين، إما أن نفكر في أن جميع الأفعال الخطأ غير إرادية، وإلا فقبل أن نثبت هذا، يجب أن نقيم صحته على أساس من التميز[٦].

الأثيني: إنه يجب أن أميل إلى قبول أحد بدائلك قبولًا مطلقًا وهو إنكار الموضوع. إن إنكاره وأنا مقتنع بصدقه أمر فيه من الكفر وعدم الشرعية ما فيه. ولكن كيف تختلف الحالتان إذا لم يختلف الإرادي وغير الإرادي؟ إننا يجب أن نحاول بالطبع إيجاد مبدأ آخر للتميز بينهما.

كلينياس: يقينًا يا سيدي أننا لا نستطيع أن نجد منهجًا آخر.

الأثيني: حسنًا، سأحاول أن أفعل ذلك. تأمل في هذا: إن المواطنين كثيرًا ما يتسببون في أضرار متبادلة في صلاتهم وارتباطاتهم ببعضهم وتكون الأضرار في الغالب إرادية بما فيه الكفاية وأيضًا غير إرادية بالقدر الكافي تمامًا.

كلينياس: إنه ينبغي علينا الآن ألا نعتبر كل هذه الحالات المسببة للخسارة «كأخطاء» ونصل بذلك إلى النتيجة القائلة بأن الخطأ الذي يقع في مثل هذه الأعمال يمكن أن يكون من نوعين إرادي أو أيضًا غير إرادي. إن الخسارة غير الإرادية – كصورة من صور الخسارة، هي شيء عام وجاد كالخسارة الإرادية، وإن ما يجب أن نتأمل فيه هو إذا كان أو لم يكن هناك إطلاقًا أي صدق فيما سأقوله فيما بعد إن ما أتمسك به يا كلينياس وميجالوس ليس هو عندما يتسبب رجل واحد في ضرر آخر بغير قصد ومن دون غرض موضوع فإنه يرتكب خطأ في حقه، (كلا) إن ذلك خطأ غير إرادي (وهكذا فإني لن أقترح علاج الأمر قانونيًّا كخطأ غير إرادي) إنني لن أعتبر مثل ذلك التسبب في الخسارة كبيرة كانت أو تافهة كخطأ على الإطلاق. وأيضًا إذا نجحت فكرتي فإن من يعمل ما ينفع الغير سيقال عنه غالبًا إنه ارتكب خطأ عندما يكون ذلك النفع قد تم بغير حق. وإذا تكلمنا بوجه عام أيها الأصدقاء، فإننا لا نستطيع أن نُسمِّي إعطاء شيء لآخر أو أخذ شيء منه بالعمل الصائب أو الخاطئ دون صلاحيات أخرى. إن ما على المُشرِّع أن يعمله هو أن يسأل نفسه عمَّ إذا كان فاعل المنفعة أو الذي حقق المنفعة أو تسبب في الخسارة عمل بروح عادلة وبأسلوب مشروع، وهكذا أصبح هناك اعتباران عليه أن يضعهما نصب عينيه، الخطأ الذي ارتكب والضرر الذي حدث، إنه يجب أن يفعل كل ما يستطيع بقوانينه ليحول الخسارة إلى شيء ذي نفع وأن يستعيد المفقود، وأن يعيد بناء ما تهدم وأن يحل السليم محل المذبوح والمجروح، ويجب أن يرمي في تشريعه بكل مكان إلى المصالحة بين عقول الجناة والمجني عليهم بأشكال الخسارة المتنوعة عن حكم التعويض وتحويل خلاف هذه العقول إلى صداقة.

كلينياس: إلى هنا والأمر رائع.

الأثيني: ثم بالنسبة للخسارة الجائرة، أو ثانيًا في حالة ارتكاب أحد لها ليربح من فعل ظالم، فإن مثل هذه الأشياء كما نعلم أمراض للنفس، ويجب أن نشفيها حيثما وجدنا أنها قابلة للشفاء. ويجب أن يتبع الخط الذي نتخذه لعلاج الخطأ وهو ذاك فيما أقول.

كلينياس: ماذا؟

الأثيني: إن الخط الذي سيستطيع به القانون أن يعلم ويرهب الشخص الذي ارتكب خطأ كبيرًا كان أو صغيرًا ليس أيضًا المخاطرة بتكرار الفعل إذا استطاع، أو بتكراره على نحو أقل ندرة، ويجب أن يجعل الخسارة صلة صالحة لأن تدر ربحًا أو فائدة، وهكذا إذا استطعنا فقط أن ندفع الرجل إلى ذلك، إلى كراهية الجور والظلم، وإلى حب الحق والعدل أو حتى إلى التسليم بهما، وذلك بما تقدم من أفعال –وما تنطق به من كلمات– من خلال اللذة أو الألم، ومن خلال التكريم الذي نمنحه أو العار الذي نلحقه، وبالاختصار، مهما كانت الطريقة التي نتبعها فإن أثر القانون الكامل يكون كذلك، وكذلك فقط. ولكن إذا وجد مُشرِّعنا أحد مرضاه لا يستجيب لمثل ذلك الدواء، فماذا يكون حكمه أو قانونه لمثل هذه الحالة؟ أرى أنه سيحكم بأن الحياة الأطول ليست نعمة للآثم نفسه في مثل هذه الحالة، وأن موته سيجلب لجيرانه بركة مضاعفة، وسيكون ذلك الموت درسًا لهم يحفظهم من الخطأ، وسيخلص المجتمع من رجل شرير، وهذه هي الأسباب التي ستلزم المشرع بفرض عقاب الموت على هؤلاء الأشرار الميؤوس منهم، وعليهم وحدهم.

كلينياس: يبدو أن كل ما قلت سليم بالنحو الذي قيل به، ولكن هناك نقطة سنكون أيضًا شاكرين إذا زدتها إيضاحًا: كيف أصبح التمييز بين الخطأ أو الضرر يختلط اختلاطًا معقدًا في هذه الحالات بالتمييز بين الإرادي وغير الإرادي؟

الأثيني: حسنًا ويجب أن أفعل ما أستطيع لأقدم الشرح الذي تحتاج إليه مني، إنني متأكد أنكم حينما تتكلمون معًا عن النفس، فإن هناك نقطة يفترضها المتكلم والسامع بالمثل، وهي وجود سجية فطرية فيها أو إذا أحببت وجود جزء من الانفعال الغاضب (العدواني) وهو عنصر نزاع وشراسة يكون السبب في تحطيم السفينة مرارًا بشدة عناده.

كلينياس: نعم بالطبع.

الأثيني: ويجب أن تلاحظ فضلًا عن ذلك، أننا ميزنا بين الشهوة واللذة، لقد قلنا إن مملكة الشر تقوم على أساس مضاد لأنها تستمد إرادتها عادة من الغواية والخداع الماكر.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: ونحن لا نكون مخطئين إذا تكلمنا عن الجهل كمنبع ثالث للسلوك السيئ. ولو أنك يجب أن تلاحظ أن المُشرِّع سيحسن صنعًا إذا جعل منه نوعين الجهل الخالص البسيط، الذي سيعتبره المُشرِّع سببًا في الذنوب البسيطة العارضة، والنوع الأكثر تعقيدًا، الذي تدل فيه حماقة الرجل على أنه لا يعاني من الجهل وحده، ولكنه يعاني أيضًا من غرور حكمته الخاصة وكبريائها، بحيث يظن نفسه ملمًّا بكل ما يتعلق بأمور لا يعرف عنها شيئًا ما. وعندما يكون مثل ذلك الجهل مصحوبًا بقدرة أو قوة خارقة فإن المُشرِّع سينظر إلى ذلك الجمع بينهما كمنبع لجريمة خطيرة ومريعة. أما عندما ينضاف إلى العجز وينتج عنه سلوك صبياني أو سلوك شيخوخة، فإنه سيعالجه في الحقيقة كذنب وسيصوغ القوانين ضد مرتكبه كمذنب ولكن ستكون هذه القوانين أكثر القوانين اعتدالًا وتساميًا في شريعته.

كلينياس: وليس هذا بأكثر من الذوق والعقل.

الأثيني: ونتكلم الآن جميعًا عن رجل كسيد للذاته وأهوائه وعن آخر كعبد لها، وهذه اللغة تصف الوقائع الحقيقية.

كلينياس: إنها تصفها بكل تأكيد.

الأثيني: ولكنا لم نسمعها أبدًا تقول إن رجلًا ما هو سيد لجهله، أو إن رجلًا ما عبد له!

كلينياس: من المؤكد أننا لم نسمعها.

الأثيني: ونحن نتكلم مع ذلك عن الثلاثة جميعًا وهي تسوق الرجل في اتجاه في نفس الوقت الذي تستحثه فيه إرادته الخاصة للسير في الاتجاه المضاد.

كلينياس: نعم أوقات لا سيطرة فيها للعقل.

الأثيني: وأجدني أخيرًا في موقف أستطيع أن أشرح فيه بدقة ماذا أعني بالصواب والخطأ من دون أي تعقيد، إن الخطأ هو الاسم الذي أعطيه لسيطرة النفس بالغضب والخوف واللذة أو الألم وبالحسد أو الجشع على السواء في كل الحالات سواء كانت النتيجة الخسارة والضرر أو لم تكن، ولكن حيث يكون هناك الاعتقاد أن مسلكًا هو الأفضل، فحيثما أمكن أن تدين جماعة أو أفراد بأن الأفضل هو أن نكذب وحيثما سيطر ذلك الاعتقاد على النفس وهيمن على سلوك الرجل فإنه حتى إذا نشأت نتائج غير سعيدة فإن كل ما يتم فعله وفقًا لذلك المنهج، وكل ما للأفراد من طاعة له، يجب أن تحكم بأنها حق وعدل ونخدم الخير الأعظم للحياة البشرية وإن كان من المألوف أن نعتبر الضرر الذي ينشأ على ذلك النحو خطأ غير إرادي. وليس عملنا الآن هو النزاع في معنى الكلمات ولكنه في المقام الأول، يتركز في أن نحصل أيضًا على فهم أكثر تأكيدًا لطبقات الخطأ الثلاثة التي أشرنا إليها من قبل. وأحد هذه الثلاثة كما تذكر له منبع رئيس تكلمنا عنه كالغضب والخوف.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ويستمد الثاني جذوره من اللذات وأنواع الجشع. بينما يستمدها الثالث الذي هو من نوع جد مختلف من فقدان الترفع والاعتقاد السليمين المتعلقين بالخير. وما دام هذا الأخير انقسم هو نفسه إلى ثلاثة أقسام فإن المجموع يكون لدينا خمسة، كما يمكن أن نلاحظ الآن وعلينا من أجل الخمسة جميعًا أن نصوغ الآن قوانين متميزة تحت عناوين رئيسة[٧].

كلينياس: وما هي؟

الأثيني: ستقع تحت أحد العناوين كل حالات الأفعال التي ترتكب بالعنف الصريح، وستقع تحت الثانية الأفعال التي ترتكب في الظلام بتحايل ماكر، وهناك أيضًا حالات تُستعمل فيها كلٌّ من النوعين، وهي بالطبع تلك التي سيعالجها القانون بأشد قسوة إذا أريد له أن نحقق ما يليق به من نتائج.

كلينياس: أجل، ذلك مؤكد.

الأثيني: وهكذا نستطيع الآن أن نعود إلى النقطة التي بدأ عندها ذلك الابتعاد ونستأنف وضع قانون. وإذا لم أكن مخطئًا، فقد شرعنا من قبل ضد سرقة ما يتعلق بالآلهة والتجارة الخائنة مع العدو العام وكذلك ضد قلب الدستور بإفساد القوانين. والآن يمكن أن نتصور رجلًا يرتكب فعلًا من أنواع هذه الأفعال بدافع الجنون، أو عندما يضطر بسبب المرض، أو عندما يكون قد بلغ من الكبر عتيًّا، أو كانت سنواته من النضارة والغضة أسلوبًا طائشًا في الواقع. فإذا أمكن أن يعد واحدًا من هذه الدفوع ويقدم لإقناع المحكمة المختارة للنظر في القضية في مثول المتهم أو محاميه فإن الحكم الذي ينبغي أن يفرض على المتهم بالتعدي في مثل ذلك الظرف أن يدفع في أي حالة تعويضًا كاملًا لأي طرف نزلت به الخسارة بسبب فعله، وسوف يتجاوز عن بقية الحكم ما لم يكن قد أزهق في الحقيقة روحًا أو كان سببًا في جريمة القتل بكل ما

تحمل من دنس. وسوف يساق ليقيم في مملكة أخرى ويبقى منفيًّا هناك سنة كاملة. فإذا عاد قبل انقضاء المدة القانونية أو وضع قدمه على أي جزء من وطنه، فإن الحراس سيودعونه السجن ليبقى فيه لمدة عامين. وما دمنا قد ولجنا باب القتل، فإننا نستطيع أن نحاول إعداد قانون ليعالج كل صوره، وسنعالج أولًا حالة العنف غير المقصود. إذا قتل رجلًا آخر بغير قصد وكانت تربطه به صلة صداقة، وكان ذلك القتل في منافسة أو في الألعاب الرياضية العامة، وسواء كان القتل مباشرًا، أو نتيجة تالية للإصابات التي حدثت، وبالمثل إذا تسبب في مثل ذلك الموت في الحرب أو في تدريب عسكري، سواء كان ممارسة غير مسلحة أو حربًا زائفة بالسلاح، إنه سيعتبر بريئًا من دنس الإثم اكتفاء بأداء عمليات تطهير يوجه إليها قانون يختص بهذه الحالات، يتناوله من دلفي، وفي حالة جميع الممارسين للطب، إذا لقي المريض حتفه بعمل غير متعمد من الطبيب، فإن القانون سيعتبر الطبيب بريئًا. وإذا أودى رجل بحياة آخر بفعله الخاص ولكن دونما قصد، سواء كان ذلك بيديه العاريتين أو بحرية أو بقذيفة، أو بإعطاء الشراب واللحم، أو باستعمال الحرارة والبرودة أو بالحرمان من الهواء سواء كان ذلك يفعله الطبيب الخاص أو بفعل أشخاص آخرين، إذ سيعتبر الفعل فعله الشخصي في كل الأحوال، وسيلقى بسبب ذلك الجزاء المقرر التالي، فإذا كان القتيل عبدًا فسيعتبران إن الأمر تمامًا كما لو كان أحدهم قضى على أحد عبيده ويعوض مالك الميت عن خسارته وإلا فسيلزم بدفع نصف قيمة الميت وتقدر المحكمة القيمة وسيحمل على القيام بعمليات تطهير أثقل وأكثر عددًا من التي تفرض على مَن يسببون في فقد الحياة في أثناء المباريات الرياضية. والسلطة التي تسمح بفرض هذه الحقوق ثابتة لدى شراح القانون الديني الذين يعينهم الوحي، وإذا كان القتيل عبده الخاص، فسيصبح بريئًا بإجراء عمليات التطهير التي يحتاجها القانون. وإذا قتل شخص دون عمد رجلًا حرًّا، فإنه سيبرأ بنفس عمليات التطهير التي تؤدي في حالة قتل العبد، ولكن ليحذر أن يحتقر تعاليم الأسطورة البدائية الوقورة. وإنها لتقول لنا إن ذلك الذي

يقتل بعنف بعد قضاء أيام بكل كبرياء الرجل الحر يظل غضبه مستعرًا ضد قاتله في الأيام التي تكون الجريمة فيها لا تزال رطبة، وكيف أنه يكون بالمثل –وبسبب قدره الدموي– ممتلئًا خوفًا ورعبًا، وكيف أنه يكون مشدوهًا لرؤية قاتله يتنقل فيما كان مألوفًا مرة لديه، وكان ملكه الخاص، وكيف أنه في حيرة نفسه وذهولها يتخذ من ذكريات قاتله الخاصة حليفًا ليجر عليه وعلى أفعاله كل الخبل الممكن. ومن هنا كان لا جرم حقًّا أن يتجنب القاتل طريق قاتله خلال عام كامل، وأن يترك كل البقع التي أحبها في وطنه ويجعلها بعيدة عن محضره. وإذا كان الميت أجنبيًّا فإنه يجب عليه بالمثل أن يحرم على نفسه وطن الأجنبي لنفس المدة. وإذا أذعن رجل لذلك القانون برغبته الخاصة فإن الثاني من أقرباء الميت، الذي سيأخذ علمًا بإذعانه، سيغفر فعله، ولن يفعل شيئًا أكثر من الصواب ليسالمه. وإذا عصى رجل ذلك القانون، وجرؤ في المقام الأول على دخول المعابد ودم القتيل يلطخ يديه، ويقوم هناك بتقديم القرابين، أو إذا رفض –ثانيًا أن ينفي نفسه المدة المحددة كاملة، فإن ثاني الأقارب سيرفع قضية جريمة القتل إلى القضاء، فإذا تلت ذلك الإدانة، فإن كل الجزاءات ستتضاعف. ولكن إن لم يُقاضِ القريب الثاني القاتل بالرغم من أن دم القتيل ببابه. فإنه بقدر ما يطلب القتيل كفارة عن موته، فإن أي أحد يرغب يستطيع أن يتخذ الإجراءات القانونية ضد الجاني، ويسوقه بحكم شرعي إلى المنفى لمدة خمس سنوات. وإذا قتل أجنبي أجنبيًّا يقيم في الدولة، فإن مَن يرغب سيرفع الدعوى باسم القانون نفسه، وإذا كان مستوطنًا مقيمًا فإنه سوف ينفى لمدة عام، وإذا كان أجنبيًّا كلية فإنه سواء كان القتيل أجنبيًّا أو أجنبيًّا مقيمًا، أو مواطنًا فإنه بعد قيامه بالتكفير سيبعد عن الأرض التي تخصها هذه القوانين طوال حياته، وإذا عاد منتهكًا للقانون، فإن الحراس سيقابلونه بحكم الإعدام وسيعطون ما قد يكون في حوزته من ممتلكات للقريب الثاني للمجني عليه[٨]، فإذا كانت العودة غير متعمدة، إذا كانت بسبب تحطيم سفينة على شواطئنا، فإنه سيبقى حيث يبلل ماء البحر قدميه منتظرًا سفينة تنقله، وإذا كان قد سيق إلى الوطن رغم

أنفه فإن أول ضابط قد يقع في يده سيفرج عنه وسيبعث به إلى ما وراء الحدود في سلام. وإذا قتل أحد رجلًا حرًّا بفعله الخاص ولكن بتأثير الانفعال، فإن هناك أولًا حالتين للتميز بينهما. إنها تكون عملًا انفعاليًّا عندما يقتل رجل يدافع اللحظة، بضربات أو نحوها فجأة ومن دون أي غرض سابق للقتل، ويتلو ذلك فورًا الندم على الفعل. والثانية أيضًا عمل انفعالي عندما يثار رجل أمين بالكلمات أو الإيماءات غير الكريمة، فيمضي وراء ثأره وينتهي بالقتل بهدف القتل دون ندم بعد الفعل، وأرى أننا لا نستطيع أن نعالج هاتين الحالتين كصورتين متميزتين من صور القتل. كلاهما يمكن بإنصاف أن يقال عنه إنه سيرجع للانفعال وإنه إرادي في بعضه وغير إرادي في بعضه الآخر. وليست المسألة أن كلًّا منهما يشبه أحد الطرفين، إن الرجل الذي يغذي انفعاله ويثأر لنفسه في ذات اللحظة وذات المكان، ولكن فيما بعد ويهدف موضوع. إن ذلك الرجل شبيه بالقاتل المتعمد. أما ذلك الذي لا يكتم غضبه بل يعجزه كله في الحال، وفي نفس المكان دون تفكير مسبق، هو مثل القتل غير الإرادي، وإن كنا ما زلنا عاجزين عن القول أنه أيضًا كلية فعل غير إرادي وإن كان يشبه ذلك. ومن هنا تجيء الصعوبة في الحكم على القتل بالانفعال هل يجب أن يعامل في القانون كشيء مقصود أو كشيء غير مقصود بمعنى ما، ومهما يكن فإن أفضل وأسلم إجراء أن نصنف كل نوع مع ما يشبهه، ونميز الواحد من الآخر بوجود أو عدم وجود التفكير السابق، ومقابلة القتل المسبوق بتفكير مقابلة شرعية كمقابلة شعور الغضب فيمن يعانيه، ذلك الشعور الذي يرتكب القتل في نفس اللحظة، ومن دون هدف مخطط من قبل بحكم أكثر رأفة، وما هو مثل الجرم إلا خطر يجب أن ينال العقاب الأخطر، وما هو مثل الجرم الأخف ينال عقابًا أخف. وإذا ستسير قوانيننا بالطبع وفق هذه الخطوط.

كلينياس: بكل تأكيد.

الأثيني: إذَنْ دعنا نعود إلى قانوننا لنستمر فيه هكذا. إذ قتل رجل شخصًا حرًّا بفعله الخاص، ولكن في انفعال غاضب، ودون غرض مسبق، فإن الحكم عليه يكون

من جميع الاعتبارات الأخرى نفس الحكم المماثل للحكم المناسب الذي يصدر على مَن يقتل بغير انفعال. ولكن الجاني سيضطر إلى تمضية عامين في المنفي ليتعلم كيف يلجم طبعه. وذلك الذي يقتل وهو منفعل ولكن مع التفكير المسبق سينال أيضًا ووفقًا لاعتبارات أخرى نفس الحكم كالمجرم السابق، ولكن مع ثلاث سنوات نفي في المكان الذي سيمضي فيه الآثم الآخر عامي نفيه. ولأن انفعاله كان أكثر خطورة فإن مدة عقابه ستكون أطول، وستكون قاعدة إرجاعهم من منفاهم كما يلي:

من الصعب أن يوضع ذلك بدقة في القانون؛ حيث إن هناك حالات يعتبر فيها القانون المجرم إنسانًا بالغ الضرر ولكنه يبرهن على أنه أكثر قابلية للترويض، ومرات يعتبر فيها القانون إنسانًا عظيم القابلية للترويض يبرهن فيها على أنه بالغ الضرر، لأن عمل الثاني يكون أحيانًا أكثر وحشية، بينما يكون عمل الأول أكثر إنسانية، هذا وإن كان التمييز الذي اتخذناه من قبل طيب بوجه عام. والكلمة الأخيرة في هذه الحالات وما يشبهها يجب أن تكون بين أيدي الحراس، وعندما تنتهي مدة النفي إذَنْ في أي من الحالتين فسيقوم الحراس بإرسال اثني عشر من مجموعهم الخاص إلى الحدود ليتدارسوا الحالة، ويجب على الاثني عشر أن يكونوا قد احتضنوا أعمال النفي خلال هذه الفترة للفحص عن كثب، ولهم أن يقضوا في منح المجرمين فضلهم واستقبالهم ثانيًا في وطنهم، وستكون، الأطراف ملزمة في النهاية بذلك القرار الرسمي. وإذا حدث وقام مذنب من أي النوعين بعد إرجاعه بترك العنان مرة لغضبه وكرر جريمته، فسوف يذهب إلى المنفى ولا يُدعى ثانيًا مطلقًا للعودة، وإذا عاد فسوف يلقى نفس المصير كالأجنبي العائد. ومَن يقتل عبدًا وهو منفعل فسوف يقوم بتطهير نفسه إذا كان العبد ملكًا له، أما إذا كان ملكًا لغيره فسوف يدفع لصاحبه ضعف خسارته. وإذا قام قاتل من أي نوع بتدنيس القانون عن طريق حضوره وهو لم يبرأ بعد، في السوق أو الألعاب الرياضية، أو غير ذلك من الجمعيات ذات القداسة، فإن من قد يقوم بالتبليغ عن فعله ضد كل من قريب الميت والمنفذ لوصية قريب القاتل، مما يجبره على الابتزاز

ودفع مال وكل ما يتصل بذلك مما يؤدي ضعفين[٩]، وسيحكم للمبلِّغ نفسه بالمبلغ الذي يجمع على ذلك النحو. وإذا قتل عبد مالكه وهو غاضب فإن أقارب المقتول سيعاملون العبد كما يشاءون دون أن يُدانوا، وعليهم فقط ألا يبقوا قط على حياته[١٠]. وإذا قُتل رجل حر على يد عبد غاضب ليس من عبيده، فإن مثل ذلك العبد سيسلم بواسطة صاحبه لأقارب الميت، أولئك الذين سيكونون ملزمين بقتله على أن يكون لهم الخيار في طريقة إعدامه. وإذا حدثت حالة -ولو أن ذلك أمر غير عادي- يزهق فيها الأب المنفعل أو الأم روح الابن أو البنت بالسوط أو بنوع آخر من أنواع العنف، فإن طقوس التطهير ستكون مثلها في الحالات الأخرى، وستكون مدة النفي ثلاث سنوات كاملة، وعندما نتسلم القتلة العائدين، فإن طلاقًا سيحدث تنفصل فيه الزوجة عن الزوج والزوج عن الزوجة، إذ يجب أن يتوقف بينهما النسل، وألا يكون هناك دور في العائلة أو عبادتها لمن سلبها ابنًا أو أخًا. وذلك الذي يرفض بكفره الخضوع لهذه الشريعة فسوف يتعرض لقضية كفر مناسبة لأي ممن سوف يتهمه فيها. وإذا قتل رجل زوجته وهو منفعل أو فعلت امرأة المثل في زوجها، فستكون هناك نفس طقوس التطهير، ستكون مدة النفي ثلاثة سنوات. وعندما يعود المجرم فسوف يكون في معزل عن المشاركة في العبادة مع أطفاله أو الجلوس معهم إلى مائدة واحدة إلى الأبد. فإذا أغفل الأب أو الابن ذلك القانون، فإن المجال سيفتح مرة أخرى أمام مَن سيقدمهم للمحاكمة متهمين بالإلحاد. وإذا قام الأخ أو الأخت بقتل أخ أو أخت وهو -أو هي، منفعل فإن التطهير ومدة النفي سيكونان كما فُرِضَا في الحالة السابقة حالة الوالد والابن، ولن يشارك رجل في لجنة أو يلحق بعبادة واحدة مع أخ سلبه أخًا أو والدين سلبهما طفل، وإذا عصى ذلك الأمر، فإن العاصي سيتعرض للمثول أمام قانون الكفر، السابق الإشارة إليه كشيء عادل وحق. وإذا حدث في وقت ما أن أضمر رجل ما مثل ذلك الانفعال غير الملجم ضد هذين اللذين وهباه الحياة بحيث إنه يقبل قتل أحد الوالدين، ثم إذا كان الميت قبل أن يلفظ روحه قد سامح المجرم بحرية على موته، فإنه

سيصبح بريئًا عندما ينتهي من أداء عمليات التطهير المفروضة على القتل غير الإرادي ومن إنجاز ما هو مقرر غير ذلك لهذه الحالة[١١] لكن إذا لم يحدث ذلك الغفران، فإن المجرم في ذلك النوع سوف يقع تحت طائلة أكثر من قانون حيث سيكون معرضًا لأثقل حكم بسبب الاعتداء بالعنف وبسبب الكفر، والاعتداء على حرمة العابد جلبًا للفائدة، لقد استخف بحرمة معبد نفس الوالدين، ولذلك فإذا كان ممكنًا موت المرأة أكثر من مرة، فإن من العدل التام أن نعدم القاتل المنفعل للأب أو الأم عدة مرات، وفي هذه الحالة الواحدة، حالة تهديد الوالدين لحياة رجل ما فلن يسمح قانون بالقتل، قتل الأب أو الأم اللذين هو مدين لهما بذات وجوده حتى لو كان ذلك القتل دفاعًا عن النفس. وستكون أوامر القانون أنه يجب بالأولى أن يتحمل أسوأ شيء وألا يرتكب مثل هذه الجريمة، فكيف يمكنه أن يلقى -بعدل- تحت سيطرة القانون أي حكم غير حكم واحد؟ سيكون الموت إذَن العقوبة المقررة على من يزهق في انفعاله روح أمه أو أبيه. وإذا قتل أخ أخًا في حرب تمرد أو ما شبهه، وكان الفعل قد حدث دفاعًا عن النفس، وكان القتيل هو المعتدي ما دام هذا القتيل كان كأنه عدو مسلحٌ، وسوف يكون الأمر كذلك لو مثل حالة قتل مواطن لمواطن أو أجنبي لأجنبي. وإذا قتل مواطن آخر في حالة الدفاع عن النفس، فسوف يبرأ بالمثل، وكذلك الحال أيضًا عندما يقتل عبد عبدًا آخر. ولكن إذا قتل عبد رجلًا حرًّا دفاعًا عن نفسه، فسوف يقع تحت طائلة نفس القوانين الخاصة بقتل الأب. وكل ما قلناه عن غفران الوالد لقاتله سوف يتخذ كذلك في حالة كل الغفران لهذا الفعل. وإذا قام أحد الطرفين مهما يكن بغفران حر لموته بيد الطرف الآخر مهما يكون، ويعتبر الأمر غير مقصود، فسوف يشترط القانون على القاتل أداء عمليات التطهير المقررة والبعد عن المملكة سنة، ذلك كل ما يمكن أن يقال مما قد يصلح كعلاج تام ومعقول للقتل بالعنف غير المقصود والمنفعل، وعلينا أن نعالج ثانيًا الأفعال التي من ذلك النوع التي تتم بالقصد وفي شر صريح، وبتخطيط متروٍّ، وبإملاء الملذات المسيطرة أو الشراهة والغيرة والحسد.

كليتياس: جد صحيح.

الأثيني: إذَنْ دعنا مرة أخرى نبدأ بمحاولة لإحصاء منابعها[١٢]، فأولًا أسبقها الشهوة المستعرة وسيطرتها على نفس ملسوعة إلى حد التوحش بشهوات لا تشبع. يوجد ذلك الآن غالبًا فيما يتعلق بما يكون فيه تطلع أغلب الناس أكثر دوامًا وحده أعني الثروة. ومع القوة تأتي الثروة بالمثل من الانحراف الفطري والتعليم الخاطئ المؤذي مما ينمي أشواقًا لا عدد لها لامتلاكها امتلاكًا لا يشبع ولا نهاية له. ومنبع ذلك التعليم الملتوي هو الاعتقاد في المدح الزائف للثروة لدى الإغريق وغير الإغريق بالمثل. إنهم يضعون الثروة في المقام الأول من بين الأشياء المرغوبة! بينما هي في الحقيقة لا تشغل غير المقام الثالث، وهكذا نراهم لا يحرمون أنفسهم فقط ولكن يحرمون كذلك ذريتهم -ولو قيل الحق فيما يتعلق بالثروة لكان يكون ذلك أصدق خير ومجد كل المجتمعات. إن الثروة لخدمة الجسم، كما أن الجسم نفسه في خدمة النفس. وإذَنْ لأن هناك خيرات ليست الثروة بالنسبة لها إلا وسيلة فإنها يجب أن تقف في المقام الثالث بعد خيرات الجسم والنفس. ويجب أن نتعلم من ذلك المبدأ أن هدف ذلك الذي يريد السيادة يجب ألا يكون الحصول على الثروة، ولكن أن يحصل من الثروة على ما تسمح به الاستقامة والعدل وضبط النفس. فإذا ما وعينا ذلك الدرس فلن ترى الجماعة أكثر مما رأت قتلًا يدعو إلى المزيد من القتل تكفيرًا وتطهيرًا، بينما الأمر اليوم، وكما قلنا في المبدأ، يشكل ذلك الطمع في الثروة مصدرًا بل المصدر الغالب لأكثر تهم القتل الإرادي خطورة. ومصدر ثانٍ هو روح المنافسة وما يلد من تحاسد وهما يمثلان صحبة خطرة لأول وهلة للرجل الحاسد نفسه، وأقل خطرًا فقط لأحسن زملائه المواطنين. ومصدر ثالث للقتل البالغ الكثرة يمكن أن يوجد في الخوف الجبان المجرم إذا كان هناك أفعال في حاضر الرجل أو ماضيه لا يريد أن يطلع على سرها أحد غيره، وإذَنْ يزاح المبلغ عن مثل هذه الحالات بالقتل إذا فشلت كل الوسائل الأخرى. وسيعالج ذلك كله في مقدماتنا، التي ستقرر أيضًا حقيقة يعتقد

فيها بقوة مَن أخذوها من شفاه مَن يشتغلون بشؤون عالم الأسرار الغامضة، وهي أن الثأر يُؤخذ عن مثل هذه الجرائم بعد القبر، أو عندما يعود الآثم إلى دنيانا مرة أخرى حيث يجب أن ينال دون عصمة عقاب الطبيعة، إذ سيفعل به ما فعله بالغير، وينهي الحياة التي يحياها الآن بعنف مماثل على يد الغير، فإذا نجحت مقدمتنا المجردة في تحريك أحد نحو الطاعة والخوف اللائق من مثل ذلك الحكم، فلن تكون هناك حاجة لأن تعد مذكرة الأوامر الشكلية بالنسبة له. ولكن من أجل العصاة ستكون كتابة القوانين هكذا: إذا أودى رجل بحياة أحد أفراد القبيلة بفعله الخاص عن خطأ، وبعرض الموضوع فإنه يُستثنى أولًا من كل مكان في الجمعيات القانونية، وسيحرم عليه تدنيس المعابد بمحضره، وكذلك الأسواق والموانئ أو الأماكن الأخرى التي يتردد عليها الناس أيًّا كانت، والأمر سواء إذا كان أي أحد قد أخطر القاتل بإعلان عام من الحقوق المدنية أو لم يخطره. إن القانون نفسه يقدم الملاحظة عنها ويعلنها نيابة عن الجماعة على نحو طليق، الآن وفي كل وقت، وإذا أهمل أي واحد من أقارب الميت في حدود أبناء العم من ناحية الأم أو الأب على السواء، واجبه في اتخاذ الإجراءات وبإعلان الحرمان من عضوية الجماعة أولًا، فسيقع الدنس على رأسه، وستأتي لعنة القوانين معها بالفأل السيئ، وهو غضب السماء[١٣] وسيكون عرضه ثانيًا للمحاكمة بواسطة أي رجل يعني بالثأر للميت. وسيقوم مَن يريد الثأر بإنجاز عمليات الاغتسال وغيرها من الملاحظات التي يقررها الوحي في مثل هذه الحالات، بالعناية الواجبة بإعلان شكلي للحرمان، ثم هو سيمضي في إرغام الآثم على الخضوع بإنجاز ما يتطلبه القانون. ويستطيع المُشرِّع أن يقرر ما يرى في غير عناء فيما إذا كانت هذه العملية يجب أن تصطحب بصلوات وقربانات للآلهة الذين وظيفتهم وقاية المجتمعات من جرائم القتل. أما عن أي الآلهة يجب أن يكونوا، وأي أسلوب للسير في هذه المحاكمات يمكن أن يكون الأفضل من حيث مناسبته للدين، فذلك ما سوف يحدده الحراس بالاتفاق مع علماء الدين والعرافين، والوحي، وذلك قبل القيام

بالمحاكمات، وستكون المحكمة من نفس نوع المحكمة التي منحناها حق الفصل في تهم انتهاك حرمة المعابد. وسيعدم المجرم المدان، ولن يُدفن في أرض ضحيته؛ لأن ذلك سيكون إضافة الإهانة إلى الكفر. وإذا هرب من الأرض ورفض الخضوع للقانون فسيكون نفيه أبديًّا، وإذا وضع واحد مثل هذا المنفى قدمه على أرض فريسته فإن أول قريب للميت سيقتله بموافقة القانون، وإلا فإنه يضعه في القيد ويسلمه للتنفيذ للقضاة الذين يترأسون المحكمة التي نظرت فيها القضية، وكل مَن يتصدى لهذه المحاكمة سيطلب أيضًا في نفس الوقت الأمان من المتهم، ذلك الذي سيأتي بضامنيه، وهم رجال ستعلن المحكمة التي تؤلف من أجل هذه الحالات أن فيهم الكفاية، وسيتعهد ثلاثة أساسيون من الضامنين بإخضاعه للمحاكمة. وفي حالة رفض إعطاء الأمان أو عدم القدرة على إيجاد مثل هؤلاء الضامنين فإن المحكمة سوف تقوم بحجز المتهم، وجعله سجينًا وتحضره للمحاكمة. وإذا لم يكن رجل بالقاتل الفعلي، وإنما يكون قد عزم على موت آخر وأنزل به الموت بالحيلة والتخطيط، ثم استمر في الإقامة بالدولة كرجل محرم يلطخ دم القتيل نفسه، فإن ما يتبع من إجراء في مثل هذه التهم سيكون نفس الشيء، فقط لن يطلب الأمان. كما سوف يجد المدان قبرًا له في أرضه. وسوف تعامل هذه الحالة من كافة الاعتبارات الأخرى كالحالات الأخرى تمامًا، وستكون الإجراءات نفس الشيء وفي حالات القتل التي يكون فيها الطرفان أجانب أو أحد الطرفين أجنبي والآخر مواطن، أو كان الطرفان عبيدًا. والأمر كذلك عن القتل الذي يتم بالتآمر، فيما عدا ما يتعلق بإعطاء الأمان، وبالنسبة لهذه النقطة فإن الطرف الذي يقدم تهمة القتل للقضاء سوف يطلب في نفس الوقت الأمان من المتهم في مثل هذه الأحوال -يطلبه تمامًا كما قد تقرر من أنه شيء يحتاج إليه من القاتل، وإذا كان عبد سببًا في موت رجل حر عن عمد، فسواء كان قاتلًا فعليًّا، أو متآمرًا في القتل، فإن المنفذ العام سيقوده إلى قبر الضحية، وإلى بقعة يُرى منها اللحد، وسيجلد هناك جلدًا كثيرًا كما يوصي المنفذ، وإذا عاش بعد ما أُنزل به من عقاب يعدم، وإذا قتل رجل

عبدًا لم يرتكب إنما متصورًا أنه قد يبلغ عن أفعاله الخاصة السيئة المشينة، أو قتله بدافع مشابه، فإنه سيحاكم على قتل مثل ذلك العبد، تمامًا كما لو كان القتيل رجلًا حرًّا ومواطنًا. وإذا ظهرت بعد ذلك حالات تكون إلى حد ما تثير التجهم والعبوس والاشمئزاز، وتقدمها مادة للتشريع فمن المستحيل أن نتجاهلها، وأعني بها حالات القتل المروي الناطق بالشر الخالص سواء كان بالفعل، أو بالتحايل، بين الأقارب، فإن هذه الحالات توجد غالبًا في الممالك التي يكون فيها أسلوب الحياة أو نظام التعليم فاسدًا، ومع ذلك فقد يحدث مثل ذلك الشيء حتى في أرض تكون هي آخر ما كنا ننتظر أن يحدث فيها، ولماذا؟ إننا لا نستطيع إلا أن نكرر المبدأ الذي نطقنا به الآن فقط راجين أنه سيجعل سامعًا بما فيه من إيماء، أكثر استعدادًا للهرب باختياره الحر من أكثر صور القتل مقتًا. إن ذلك المبدأ أو القصة، سمها كما تشاء، قد وصل إلينا من مستندات قسوس الأيام السالفة، وهذا يخبرنا بصراحة أن هناك عدالة تسهر على الانتقام لدم القريب، وأن القانون المتبع في هذه العدالة ليس غير ما قررناه الآن أيضًا؛ إذ المقدر أن ذلك الذي قام بمثل ذلك الفعل من المحقق أن يفعل به مثل ما فعله. فإذا قتل أي رجل والده فسيأتي الوقت الذي يكون عليه فيه أن يقاسي نفس النهاية العنيفة على يد ولد من أولاده. وإذا كان القتيل أمه فإن قدره المؤكد في الأيام المتأخرة أن يلد هو نفسه أنثى في النهاية لتزهق روحه على يد مَن ولدهم، وعندما يحل الدنس بالدم المشترك، فليست هناك طريقة للتطهير غير هذه، إن آثار الدم تأبى أن تزول حتى تدفع النفس الخاطئة حياة بحياة، والمثل بالمثل، وستسكن هذه الكفارة غضب الذرية جميعها لتهجع وتنام. وهكذا يجب أن تتوقف يد الإنسان خشية مثل ذلك الانتقام السماوي، ولكن إذا كان يجب أن يكون هناك أشقياء وتغمرهم التعاسة حتى إنهم يزهقون عن الحقد المتعمد روح الأب أو الأم أو الابن، فإن قانون مُشرِّعنا الإنساني يقابل حالتهم كما يلي: إن ترتيبات إعلان الحرمان من المواطن وطلب الأمان ستكون كما رسمت في الحالات السالفة. وإذا وجدنا رجلًا مدانًا بمثل ذلك

النوع من القتل، أي بقتل أي ممن ذكرناهم من قبل فإن ضباط المحكمة وقضاتها سيعدمونه ويلقون به عاريًا خارج المدينة في مكان معين حيث تلتقي ثلاثة طرق. وهناك سيكون كل القضاة باسم الدولة وسيأخذ كل منهم حجرًا ويرمي به رأس الجسد كتكفير من أجل الدولة، ثم يحمل الجسد إلى التخوم ويُلقى به خارجها بحكم شرعي ولا يودع قبرًا. ولكن ماذا عن ذلك الذي يزهق الحياة، التي هي كما يقولون أقرب وأعز حياة له، ماذا يجب أن يكون عقابه؟ أعني ذلك الرجل الذي يحبط بالعنف الأمر العالي للقدر بقتل النفس، دون أن يطلب ذلك منه قانون عن قوانين الدولة، ودون أن يسوقه إلى ذلك الفعل ضغط كارثة قاسية لم يكن هناك سبيل إلى تجنبها، ودون أن يكون قد تورط في عار يائس لا يحتمله الرجل الذي يصدر هكذا حكمًا ظالمًا على نفسه بدافع النذالة المجردة والجبن المخنث، حسنًا ففي مثل هذه الحال على السماء أن تقول لنا أي طقوس زائدة يجب أن تُراعى في عمليات التطهير ومراسم الدفن. ويجب أن يقوم القريب الثاني بالتشاور مع علماء الدين الرسميين بالمثل ويأخذ بالمثل رأي القانون في الموضوع، ويتصرف وفق توجيههم. ولكن قبور مَن يموتون على ذلك النحو يجب أن تكون وحيدة قبل كل شيء، ويجب ألا يصحبهم أحد مهما كان في قبرهم. وفضلًا عن ذلك فإنهم يجب أن يدفنوا على نحو شائن في بقع جرداء لا اسم لها على الحدود بين الاثني عشر مركزًا. ولن يميز القبر بمجرد الاسم. وإذا تسببت دابة جر أو حيوان آخر في قتل، فإنه ما لم يكن ذلك القتل بسبب منافسة في الألعاب الرياضية العامة فإن قريب القتيل سيقوم بإجراءات القتل ضد القاتل، وستنظر القضية بمَن يرى القريب تعيينهم من المآمير الريفيين كمًّا وكيفًا. وستعدم الدابة في حالة الإدانة ويرمي بها خلف الحدود. وإذا تسبب حمار في فقدان حياة آدمية، باستثناء البرق أو غير ذلك من عقوبات الله -إن أي شيء يتسبب في الموت بسقوطه فوق رجل أو بوقوع الرجل عليه سيحاكم بواسطة أقرب جار بدعوة من القريب الثاني، ذلك الذي سيبرئ ذمته بتلك العائلة جميعها من أي ذنب، وعند

الإدانة سيرمي بالجماد وراء الحدود كما كان التوجيه في حالة الدابة[١٤] وإذا بدا أن رجلًا قد قُتل، والقاتل مجهول أو لا يمكن اكتشافه بعد البحث عنه بعناية، فإن إعلان الحرمان سيصدر كما في الحالات الأخرى، ولكن الشاكي سوف يعنون الإعلان، إلى مرتكب جريمة القتل، وبعد إثبات حقه في الشكوى سيصدر تحذيرًا عامًّا في السوق موجهًا إلى القاتل المجرم بألَّا يطأ بقدمه المعابد أو أي مكان آخر في وطن ضحيته، مع التهديد بأنه إذا ظهر وعُرف فسوف يُعدم وسيُرمى به خارج المملكة ضحية دون أن يبرأ من يقتل لصًّا اقتحم المنزل ليلًا بقصد السرقة. وسيبرأ من يُقتل ويدفن[١٥]، ذلك إذَنْ سيكون فصلًا في قانوننا. قوانين –القتل– فليكن في ذلك الكفاية بالنسبة لهذه الأمور. إن الحالات التي بها والشروط التي على أساسها سيصبح القاتل بغير حق بريئًا ستكون ما يلي:

قاطع طريق دفاعًا عن النفس، ومَن يستعمل العنف المؤذي نحو امرأة أو صبيٍّ يقتل دون خشية القانون بسبب محاولته اغتصاب المرأة أو الصبي، بالقوة وذلك بواسطة ضحيته أو أب أو أخ أو ابن مثل هذه المرأة أو الصبي، وإذا قتل رجل آخر بسبب محاولة إرغام زوجته فسيكون بريئًا في عين القانون، وإذا قتل رجل آخر دفاعًا عن أب غير منشغل في عمل إجرامي، أو دفاعًا بالمثل عن طفل أو أخ أو أم لأولاده فسيبرأ من ذلك كله. وهكذا يكفي ذلك إذَنْ بالنسبة لقانون حياة النفس، وهذا النداء وتلك التربية التي يجب أن نحتاج إليها لنستمع بها إذا كان لها أن تعيش والتي من دونها يجب أن تموت، ويُؤخذ ثأر موتها بالعنف، ولقد شرحنا قانون تغذية الجسم وتربيته، وأرى أنه سيكون من الصواب بعد ذلك أن نتقدم إلى مبحث قريب من مبحثنا السابق نصنف فيه ونحصي ما وسعتنا الحيلة العمليات المتنوعة المتعددة وغير المتعمدة للقتل بالعنف التي يرتكبها رجل في حق آخر، وأن نقرر العقوبات المناسبة لأنواعها العديدة. وستأتي الجروح إذَنْ والتشويهات لتكون التالية بعد القتل حتى عند أكثر المُشرِّعين تساهلًا في عمله، والجروح مثل عمليات القتل، يجب أن تقسم إلى

الإرادية، وتلك التي تحدث نتيجة للانفعال، نتيجة للخوف، وتلك التي تحدث بقصد ومن دونه، ومن هنا وجب أن نبدأ علاجنا لكل الأنواع بمقدمة نبين فيها ما يلي: إما أن يُعطى النوع البشري نفسه قانونًا ينظم به حياته، وإما أن يعيش عيشة ليست أفضل من عيشة أكثر الوحوش ضراوة وذلك للسبب الآتي.

ليس هناك رجل تؤكد مواهبه أنه سيستطيع أن يفطن إلى خير النوع البشري كجماعة، ويكون قادرًا ومريدًا بثبات أن يمارس الخير عندما يدركه. وأنه يصعب في المكان الأول أن نتصور أنه يجب أن يكون لعلم اجتماع حقيقي اهتمام بشؤون الجماعة وليس بشؤون الفرد، إن الصالح العام الذي يعمل على تماسك الجماعة يمزقه الصالح الشخصي. ولذلك كان من مصلحة الجماعة والفرد معًا أن نعتبر خير الجماعة قبل خير الفرد. ثم إنه حتى ذلك الذي يصل إلى إدراك لهذا المبدأ كنظرية علمية إذا ما وضع بعد ذلك في مركز الحاكم المستبد غير المسؤول فإنه سوف لا يبرهن مطلقًا على أنه مخلص لاعتقاده أو سيقضي حياته في تنمية وتقدم الخير العام للدولة كالموضوع الرئيس العظيم الذي يجب أن تأتي مصلحته الشخصية في المقام الثاني بعده. إن طبيعة الضعف الإنساني ستغري دائمًا مثل ذلك الرجل بالتفخيم من نفسه والبحث عن مصالحها، ولسوف يميل ميلًا إلى حد لا يعقل إلى تجنب الألم وطلب اللذة ويضع كلًّا من هاتين الناحيتين قبل دواعي الحق والخير، وسينتهي بذلك العمى الذي يجلبه على نفسه بأن يغرق هو نفسه وتغرق الجماعة معه في أغوار الهلاك والدمار. وأنا أسلم معك بارتياح بأنه إذا وُجد قط رجل أدركته رحمة الله فولد ومعه القدرة على الوصول إلى هذه البصيرة فلن يحتاج إلى قانون يحكمه، إنه لا قانون ولا شريعة مهما كان من أمرهما يمكن أن يكون لهما الحق في أن يسودا على المعرفة الحقيقية، إنه لمن الإجرام أن يكون الفهم موضوعًا أو خادمًا لأي مخلوق. إن مكانه هو حيث يكون حاكمًا على الجميع، إذا كان فقط وفي الحقيقة كما ينبغي أن يكون حرًّا وأصيلًا.

ولكن في الواقع أننا لا نلتقي بمثل ذلك النظر البعيد في أي مكان، اللهم إلا في آثار باهتة متفرقة، ولذلك كان علينا أن نختار الشيء الثاني الأفضل -أي الشريعة والقانون. إنها تستطيع أن تدخل في حسابها أغلب الحالات وتقابلها بما يلزمها، ولكنها لا تستطيع أن تستوعب كل الحالات وذلك هو السبب في أني قلت ما قلت. إنني وأنت على وشك أن نقرر العقوبة والغرامة على ذلك الذي يصيب الآخر بجرح أو أذى، وإنه بالطبع لشرح ظاهر ومناسب وجدير بأن يُتخذ حيال هذه النقطة، فيمكن أن نقول يصيب آخر بجرح، نعم ولكن يصيب من وأين وكيف ومتى؟ إن الحالات المختلفة عديدة وظروفها واسعة الاختلاف. ولذلك كان الأمر مستحيلًا أن يُترك كل شيء لحصافة المحاكم وتمييزها وألا نترك بالمثل شيئًا. وهناك في الحقيقة موضوع لا نستطيع إلا أن نتركه لحصافتها في جميع الأحوال، وهو حدوث أو عدم حدوث الحادث المزعوم. ويستحيل تمامًا على المُشرِّع ألا يترك للمحاكم تقديرًا حسنًا قط عن السؤال الإضافي الخاص بقدر الغرامة أو العقوبة التي ستفرض على مقترف ذلك النوع من الخطأ. ولكنه بالقانون سيعالج جميع الحالات الهينة منها والخطيرة.

كلينياس: فأي خط إذَنْ سنمضي فيه الآن؟

الأثيني: ولماذا؟ إنه ذاك. يجب أن يُترك شيء لحصافة المحكمة، ولكن ليس كل شيء، ولكن هناك شيء يجب على القانون نفسه أن ينظمه. ولكن ما هي النقطة التي يجب على ذلك النحو أن يعالجها القانون؟ وأيها يجب أن يترك لحصافة المحاكم؟ والخطوة الطبيعية التي علينا أن نتخذها ثانيًا هي أن نشير إلى أن المملكة التي تكون محاكمها فقيرة الروح وبكماء، ويكون أعضاء هذه المحاكم ممن يحتفظون باعتقاداتهم لأنفسهم ويصدرون أحكامهم بصوت سري، بل -وذلك أسوأ الأمور جميعًا- ولا يصغون حتى في صمت إلى القضية بل يهزون الجدران بتهليلهم، واستحسانهم للمتكلمين المتعاقبين أو بلومهم وعذلهم كما تفعل الجماعة في المسرح، إن المملكة التي شأن المحاكم فيها ذلك الشأن تجد نفسها في موقف

صعب، وحيثما تكون المحاكم على ذلك النحو فمن المؤكد أن يد المُشرِّع تكون مرغمة بضرورة حقيقية ولكنها تعيسة إذ سيكون مضطرًّا إلى أن يقيد سلطة المحاكم في تقرير العقوبات في أكثر القضايا تفاهة وعدم أهمية، وأن ينهض هو نفسه بأغلب العمل عن طريق القانون الواضح الصريح، وذلك إذا قضى سوء الطالع أن يكون مُشرِّعًا لمثل هذه الجماعة[١٦].

ولكن الجماعة التي تكون فيها المحاكم مكونة على نحو سليم وسلامة كلية، ويكون فيها الأشخاص الذين سينهضون بوظيفة القضاء قد تدربوا التدريب اللائق واجتازوا أضبط الاختبارات، فإنه يكون من الصواب تمامًا ومن المناسب والصالح أن تمنح هذه المحاكم سلطة واسعة في تقدير الغرامات أو عقوبات المذنبين الأخرى. ولذلك يمكن أن نعذر وبحق في اللحظة الحاضرة إذا لم نفرض عليهم بالقانون القواعد العديدة الهامة التي يمكن أن يكتشفها قضاة ذوو إعداد أقل كفاية من الإعداد الذي هم عليه، وذلك كي ما يلحقوا بالجرائم الخاصة العقوبة التي يستحقها الخطأ المرتكب والضرر الذي حل «بالمجني عليه». والحق أنه من المحتمل كما تعتقد أن يثبت الأشخاص الذين من أجلهم نصنع قوانينا إنهم قضاة قادرون على الخصوص، في هذه الأمور مما سيجعلنا نثق في التقدير الصحيح لأغلبهم، وليس معنى ذلك أننا لم نكن على تمام الحق في المبدأ الذي كررنا شرحه ولاحظناه مطبقًا في الجزء الذي سلف من تشريعنا. إنه يجب أن يوضع بين أيدي القضاة مجملًا للقانون. وعينة من العقوبات كنموذج يصونهم من أي انحراف عن حدود الحق. وسأقوم في الحق بعمل نفس الشيء في الحالة الحاضرة. إن قانون الجروح يكون هكذا إذا قصد أي واحد وهدف إلى قتل شخص تربطه به صداقة، فإذا لم يكن مثل ذلك الشخص واحدًا ممن تقصر عنهم يد القانون، وفشل هو في قتله، ولكنه سبب له جرحًا، فإن من (يجرح) بمثل ذلك القصد لا يستحق رحمة وسيساق إلى المحاكمة بتهمة القتل بأقل قدر من الشك كما لو كان قد قتل. ولكن القانون سيبدي احترامه للحظ الذي لم يكن

تام الشؤم وللقدرة الواقية التي رحمت كلًّا من الجاني والمجني عليه، فوقى الواحد من أذى مميت، والآخر من التسبب في كارثة ولعنة. وهو سيبدي عرفانه وشكره وخضوعه لهذه القوة بصوت حياة المذنب وسيقضي عليه بالنفي طوال الحياة إلى أقرب مملكة. حيث سيستمتع -بإيراداته كاملة- وهو يجب أن يدفع أي خسارة يكون قد سببها للجريح، وتقوم المحكمة التي تنظر القضية بتحديد المبلغ، وسيكون تأليف هذه المحكمة من نفس الأفراد الذين يمكن أن ينظروا في جريمة القتل لو أن الموت كان قد حدث نتيجة للجروح.

وإذا جرح ولد والديه أو عبد سيده بنفس القصد فسيكون العقاب الموت، وبالمثل أيضًا إذا جرح أخ أو أخت أخًا أو أختًا على ذلك النحو ويثبت أنه مذنب في إحداث الجرح عن عمد فسيكون العقاب الموت. وإذا جرحت زوجة زوجها، أو زوج زوجته بهدف القتل فسيساقون إلى النفي الدائم؛ وبالنسبة للعقار إذا كان هناك أبناء أو بنات صغيرات فسيكون في أيدي الحراس الذين سيعهد إليهم بالعناية بالأطفال كما لو كانوا أيتامًا. وإذا كانت العائلة، وإذا كان الوالدان في سن الهرم، فليست هناك مسؤولية على النسل بشأن قيامه بكفالة الرجل المنفي، وسيكون العقار ملكًا له. وإذا كان ضحية الفاجعة بغير أطفال فإن أقارب المنفي من درجة أبناء العمومة في الدرجة الثانية من جهتي الأم والأب سيلتقون لتعيين وريث للبيت الذي نحن بصدده. وهو البيت الخامس والأربعون بعد الخمسة آلاف من بيوت الدولة، وهم سيستشيرون في ذلك الحراس والقسيسين، وهم سيفعلون ذلك وتلك الفكرة في رؤوسهم، أنه لا يوجد بيت من البيوت الخمسة آلاف وأربعين يخص بحق شاغله أو جميع أقاربه كما يخص الدولة بكل حق الملكية، وإذَنْ من شأن الدولة أن تحفظ بيتها نقيًّا وسعيد الحظ، وعندما تحل ببيت إذَنْ مثل هذه الجريمة وسوء الطالع في الآن بحيث لا يترك المالك أبناء يخلفونه فيه، ويموت دون أن يتزوج أو بغير أطفال من زواج، ويموت مدانًا بقتل عمد، أو جرم آخر في حق السماء أو المجتمع البشري، مما يكون العقاب

عليه بالموت شيئًا قائمًا ومقررًا صراحة في القانون، أو أيضًا عندما يقضي على رجل لا ذرية له بالنفي الأبدي، فإن البيت نفسه سوف يطهر أولًا ويرقى (لنطرد الأرواح الشريرة) وفقًا لتوجيه القانون، ثم سيلتقي أهل المنزل كما هو الشرط حتى في الوقت الحاضر، بالحراس، ليروا أي منازل الدولة جميعًا يتمتع في نفس الوقت بالشهرة الممتازة في حب الخير، وبالحظ السعيد، ويملكه أكثر من طفل، وهم سيتبنون لمثل ذلك المنزل شخصًا كخلف وابن للوالد المتوفي أو المنفي، وذرية من قبله، كما سيسمونه باسم أحد الذرية تفاؤلًا ويرفعون الصلوات لعلهم يجدون فيه بهذه الوسيلة أبًا لذرية، وصائنًا للمسكن، وناهضًا بأعمال دنيوية وطاهرة، وذا حظ أفضل من حظ والده[١٧]، وسيقيمونه إذَنْ وارثًا شرعيًّا للعقار، بينما سيترك الجاني بغير اسم، ولا أولاد أو نصيب عندما تجتاحه مثل هذه الكارثة. ويجب أن يكون واضحًا أن الحدود ليست في كل الأحوال قريبًا قربًا مباشرًا من الحدود الأخرى. وحينما تكون هناك أراضٍ متاخمة، فإن ذلك الحزام الذي يتوسط ويلامس القطرين هو أولًا أرض مشتركة لهما. ولقد قلت على الخصوص إن الأفعال الانفعالية تشكل مثل هذه الأرض التي تتوسط بين الإرادي واللا إرادي ومن ثم فسيكون قانوننا عن الجروح التي تحدث في حالة الانفعال كما يلي:

ففي حالة الإدانة سيقوم الجاني أولًا بتسديد الخسارة ضعفين إذا ثبت أن الجرح قابل للشفاء، وأربعة أضعاف إذا كان الجرح غير قابل. وإذا كان الجرح رغم قابليته للشفاء كان سببًا في إلحاق تشويه خطير ومعيب بالمجني عليه فسيكون الدفع ثلاثة أمثال، وفي حالة ما يكون الجاني قد ألحق الضرر ليس بضحيته فقط، ولكن بالدولة أيضًا، وذلك يجعل الجريح عاجزًا عن الدفاع الوطني، فإنه سيعوض الدولة كذلك بالإضافة إلى كل العقوبات الأخرى التي سينالها. أي أنه إلى جانب مدة خدمته العسكرية الشخصية فإنه أيضًا سيخلص العاجز منها ويأخذ مكانه في الصف. والفشل في أداء ذلك الواجب سيجعله معرضًا قانونيًّا للمحاكمة بناء على طلب أي رجل

يشاء متهمًا بالمراوغة والتملص من الواجب العسكري، أما قدر التعويض، سواء كان الضعف أو ثلاثة أمثال أو حتى أربعة أمثال فستحدده المحكمة التي ستصدر حكم الإدانة. وإذا جرح قريب قريبًا على النحو السابق، فإن الوالدين ومجموعة الأقارب من جهتي الذكر والأنثى ومن كلا الجانبين وفي حدود الدرجة الثانية من أبناء العمومة، أولئك سيلتقون وسيتخذون قرارًا؛ إذ سيعهد إلى الأبوين الطبيعيين للطرفين تحديد العقوبة، وإذا كان الحكم موضع الارتياب فإن السلطة ستمنح الآباء حق القيام بالتقدير، فإذا فشلوا في الوصول إلى قرار فإنهم سوف يفوضون حراس القانون للفصل في الموضوع. وفي حالة جرح الوالدين على ذلك النحو بواسطة أبنائهم فإننا سنحتاج إلى قضاة فوق الستين ممن لهم أطفال من صلبهم لا بالتبني. وفي حالة الإدانة فسيكون على المحكمة أن تقرر إذا كان عقاب الجريمة هو الموت أو قضاء آخر أكثر أو أخف فداحة. ولن يكون قريب للمجرم عضوًا في المحكمة، حتى ولو كان قد بلغ السن الذي يريده القانون. وإذا جرح عبد رجلًا حرًّا وهو في حالة غضب فإن مالك ذلك العبد سيعطيه للرجل الجريح ليستعمله كيفما شاء. فإذا لم يفعل ذلك فإنه هو نفسه سيقوم بتعويض الخسارة تعويضًا طيبًا، وإذا شكا المتهم (صاحب العبد) بأن القضية قضية تآمر بين العبد والرجل فيجب أن يدعم دعواه، وإذا خسر القضية فسيدفع ثلاثة أمثال الخسارة، وإذا ربحها فستكون أمامه قضية اختطاف ضد الطرف الذي تآمر مع العبد، وذلك الذي يجرح آخر دون قصد سيدفع الغرامة البسيطة ولا يمكن أن ننتظر من مُشرِّع أن يقرر قواعد للصدفة، وسيعمل القضاة كما لو كانوا في قضية أبوين جرحهما أبناؤهما وسيحددون قيمة التعويض، أما عن التهجم والضرب بالإكراه في صوره المتنوعة، فهو يعتبر مثل الحالات التي عالجناها من جرائم العنف. وبمناسبة مثل ذلك السلوك، يجب ألا ينسى أي أحد مطلقًا رجلًا كان أو امرأة أو صبيًّا أن الأفضلية في المقام معقودة في الاعتبار الأسمى بالنسبة للآلهة والرجال على السواء الذين يعتزمون حياة طويلة وسعيدة. ومن هنا كان التهجم

العام من شاب على مَن يسبقه في السن أمرًا يتسم بالعار ويعتبر كريهًا وممقوتًا لدى السماء، وإذا ضرب كبير من هو أصغر، فإن الأسلوب المناسب بالنسبة للأصغر دائمًا أن يفسح بدمائه مكانًا لغضب الأكبر ليدخر بذلك النحو رصيدًا من نفس النوع ينفقه في شيخوخته. ومن ثم فستكون قاعدتنا هكذا. سيقدم الجميع احترامهم بالقول أو بالفعل لمن يسبقونهم في السن، وسيكف الرجل يده عمن يكبره في السن بعشرين عامًا رجلًا كان أو امرأة، كما يفعل بالنسبة لأمه وأبيه. ويجب أن يبقى على كل من هو في سن يسمح بأن يكون له ولد مثله، قيامًا بالواجب نحو آلهة الميلاد. ويجب بالمثل أن يمسك يده عن الأجنبي سواء كان مقيمًا راسخًا قديمًا أو حديث الوصول، كما أنه سوف لا يسمح لنفسه مطلقًا أن ينذر أحدًا من هذه الطبقة بلطمة سواء بالاعتداء أو دفاعًا عن النفس. وإذا لطمه الأجنبي لطمة طائشة ووقحة ورأى أن الأمر يحتاج للتصحيح فسيمسك به ويمضي إلى محكمة المآمير الحضريين دون أن يرد له اللطمة؛ وذلك لعله يتعلم ألا يفكر مطلقًا في ظلم وطني، وسوف يقوم المآمير بأخذ المتهم وباختبار حالته ولكن بكل الاحترام الواجب للإله الذي يرعي الأجانب. وإذا قضى بأن الأجنبي قد لطم الوطني خطأ فسيجلدونه بالسوط عددًا من الجلدات بقدر ما وجه من اللطمات ليحطموا فيه سوء استغلال مركزه، وإذا قضى بأنه لم يخطئ فإنهم سينذرون الممسك، ثم يصرفون الطرفين. وإذا ضُرب رجل بواسطة آخر من سنه، أو إذا ضُرب رجل أكبر ولكن لا ولد له بواسطة من هو أصغر، فسواء كان من الأطراف كبيرًا أو صغيرًا فإنه سيدافع عن نفسه بالذراعين اللتين وهبتهما إياه الطبيعة بلكماته العارية غير المسلحة، ولكن إذا سمح رجل فوق الأربعين لنفسه أن يحارب آخر، مهاجمًا كان أو مهاجمًا فلن يلقى غير الهجر والترك إذا ما عوقب بسوء شهرته كوغد وجلف. وسوف لا تكون هناك مصاعب مع من يذعن لهذه الوصية، أما الجامحون المتمردون الذين لا يعبأون بمقدمتنا فسيجدون قانونًا مستعدًّا لمقابلة قضيتهم بذلك الخصوص. وإذا ضرب أحد آخر أكبر منه بعشرين سنة أو أكثر فسيتدخل بينهما متفرج ليس من نفس

سنهما وليس أصغر منهما للفصل بينهما وإلا حُكم عليه بأنه جبان. وإذا كان المتفرج من نفس سن المضروب أو أصغر فسيدافع عن الشخص المهاجم كما لو كان أخاه أو أباه أو حتى قريبه الأكبر، وفضلًا عن ذلك فإن ذلك الذي يجرؤ على ضرب من هو أكبر منه. كما سبق أن قلنا، فسيحاكم من أجل التهجم والضرب بالإكراه، وإذا أُدين سُجن عامًا كاملًا على الأقل، وإذا اقترحت المحكمة حكمًا أطول فسيكون تحديدها للمدة ملزمًا، وإذا قام أجنبي أو أجنبي مقيم بضرب أحد أكبر منه بعشرين سنة أو أكثر فسيكون التدخل المشروع للمساعدة من المتفرجين ساري المفعول، ومن يدان في هذه التهمة، سيكفر عن ذلك الجرم بسنتين سجن، إذا كان أجنبيًّا لا يقيم بيننا. وإذا كان مقيمًا فيسجن ثلاث سنوات لانتهاك حرمة قوانينا، ما لم تصدر المحكمة حكمًا أطول مدة، زد على ذلك أن غرامة ستفرض على كل أمثال هذه القضايا على المتفرج الذي لا يقوم بتقديم المساعدة التي ينص عليها القانون غرامة قدرها مينا واحدة بالنسبة لأفراد الطبقة الأولى المالكة، وخمسين دراخمة لأفراد الطبقة الثانية، وثلاثون لأفراد الطبقة الثالثة، وعشرون لأفراد الطبقة الرابعة، وستكون المحكمة في مثل هذه القضايا مؤلفة من القواد وآمري المشاة وقادة خيالة القبائل، وقواد الفرسان. ولعلنا نستطيع أن نقول إن القوانين إنما تُسن بنوع ما من أجل الفضلاء لتعلمهم أن القواعد يجب أن تتبع في تعاملهم مع بعضهم إذا شاؤوا أن يعيشوا في سلام وبإرادة خيرة، وتسن أيضًا بنوع آخر للرجال الذين أعرضوا عن التعليم، والذين لم تذعن أمزجتهم العنيدة لأي من هذه المؤثرات التي كان يمكن لقدرتها على الصهر أن تجنبهم التحقير الكلي، فمن أجلهم يجب أن نضع ما لدينا الآن من قول، لأنه بسببهم سيدفع المشرع دفعًا لسن قوانين كان يرعب في ألا تدعوا لها الحاجة أبدًا. وإذا ما حدث واجترأ شخص ما على التهجم بالعنف على والد أو أم أو أحدٍ من أسلافهما متناسيًا إلى حد بعيد الخوف من غضب السماء والعقاب الذي يتحدث عنه الناس بعد القبر، ويحمله غروره على أن يزعم العلم بما يجهله جهلًا مطلقًا، ويسوقه احتقاره للتقاليد العامة الموقرة إلى تلك

الخطيئة. فإننا سنحتاج إلى رادع أخير لحالته. والآن ليس الموت هو الرادع الأخير، أما عن الآلام التي ستفرض على مثل هؤلاء الآثمين في الحياة الأخرى فإنها إن كانت أشد من أي آلام على ظهر الأرض وتنذر بصوت الحق نفسه، فإنها عديمة التأثير كرادع لهذه النفوس الآثمة، ولو كان لها أثر آخر لما سمعنا عن ذلك التعامل السيئ مع الأمهات، أو عن ذلك الضرب الجسور المتغطرس للأسلاف، ومن هنا وجب علينا أن نجعل عقاب مثل هذه الجرائم هنا في هذه الحياة الدنيا إذا استطعنا ليس أقل عبوسًا عن عقاب الحياة الأخرى، وسيكون إعلاننا الثاني إذَنْ كما يلي:

إذا كان رجل غير مبتلى بالجنون، واجترأ على أن يضرب الأب أو الأم، أو والديهما، فإن المشاهدين سيهرعون أولًا لنجدتهم، كما في الحالات التي سبق تنظيمها، والأجنبي المقيم الذي سوف يتدخل على ذلك النحو سيمنح مقعدًا في الصف الأمامي للألعاب الرياضية العامة، أما مَن لا ينجح في ذلك الواجب سيُنفى من أرضنا نفيًا أبديًّا. أما إذا قدم أجنبي غير مقيم مثل هذه المساعدة فسينال الثناء العام، بينما سينال مَن يمنع هذه المساعدة اللوم العام بالمثل، والعبد الذي سيقدم هذه المساعدة سينال حريته، بينما الذي سيمسك عنها سيضرب بالسوط مائة جلدة تحت إشراف مآمير السوق إذا كانت الجريمة وقعت في السوق، أما إذا كانت قد ارتُكبت في المدينة أو أي مكان آخر غير السوق فإن العقاب سيوقع بواسطة المآمير الحضريين المقيمين، وإذا كان في بعض المراكز الريفية فستوقع بالآمرين الحضريين بالمآمير الريفيين. وسيقوم كل متفرج وطني المولد ولو كان رجلًا أو امرأة بالاشتراك في عملية فض الاشتباك مقنعًا المعتدي بأنه كوحش حقير، بينما أي واحد لا يشارك سيوصم قانونًا بلغة آلهة الأقارب والعائلة. وإذا أُدين رجل بالتهجم على والد، فإنه سيبعد أولًا إبعادًا دائمًا عن العاصمة إلى إقليم آخر في المملكة وسيستثنى من دخول جميع الأماكن المقدسة، وإذا لم يراعِ ذلك الاستثناء فإن المأمورية الريفية ستصحح سلوكه بالجلد أو بأي طريقة تشاء. وإذا عاد إلى سلوكه هذا فسيحكم عليه بالموت.

وإذا أكل مواطن حر وشرب أو كانت له معاملات من أي نوع مع المجرم أو ما هو أكثر كمصافحته عند اللقاء عمدًا، فإنه لن يدخل مكان العبادة أو ميدان السوق ولا أي قسم من المدينة مهما كان دون أن يطهر نفسه أولًا كواحد أصابته العدوى بشيء مرعب لعين، وإذا هو عصى ودنس الأماكن المقدسة والمدينة بخروجه على القانون، فإن أيًّا مَن يعلم بالواقعة ولا يتخذ الإجراءات ضد الطرف المذنب فإن الواقعة ستشكل اتهامًا كنقطة لتصفية حسابها عند أول لحظة، وإذا ضرب عبد رجلًا حرًّا أجنبيًّا أو مواطنًا فسيأتي متفرج لمساعدته ويكون عليه أن يحدد الغرامة وفقًا لقانونه. وسيقوم المتفرجون بالمساعدة في تقييد الضارب وسيسلمونه للطرف المجني عليه الذي سيكبله بالأغلال وسيجلده بالسوط العدد الذي يشاء من الجلدات بشرط ألا يلي ذلك خسارة بالنسبة لمصالح سيده، ثم يسلم بدوره للسيد بوصفه مالكه الشرعي. وستكون كلمات القانون هكذا: إذا ضرب عبد رجلًا حرًّا ولم يكن ذلك بأمر من الحاكم[١٨]، فإن مالك مثل ذلك العبد سيسلمه مقيدًا إلى الطرف الذي كان العبد سببًا في كدره، ولن يفك من قيده ما لم يفلح العبد في إقناع المجني عليه إنه يستحق أكثر من ذلك بوجه عام. ونفس هذه القواعد سيعمل بها جيدًا في أحوال من نفس النوع عندما يكون كل من الطرفين امرأة أو أحدهما رجلًا والآخر امرأة.

* * *

هوامش الكتاب التاسع

(١) وهكذا يُحرم من قبر في وطنه، كما سيحرم ذكر اسمه على الناس.

(٢) يصل تكوين هذه المحكمة بالمحكمة العليا التي كانت تعقد على جبل ماري.. وكان عملها يمتد إلى جرائم رئيسة غير القتل.

(٣) انظر الفقرة رقم ٧٢٠٥.

(٤) إن الجزاء القانوني يمثل العدل كعقاب للفاعل -كشيء جلبه الفاعل على نفسه.

(٥) يرى أفلاطون أن التمييز المهم حقيقة لدى المشروع، وهو ما ساء فهمه عندما تتدعي المحكمة على إرادية أو عدم إرادية العذر هو التمييز بين انتهاك الحق وهو ما يتضمن القصد السيئ، ومجرد القصاص للخسارة التي وقعت. إلى أنه ليس هناك قصد غير مشروع، وإذَنْ لا خطأ قط.

(٦) الأنواع الخمسة هي:

أ - أخطاء الأهواء العفيفة.

ب، جـ- أخطاء اللذات وغواياتها.

د، هـ - أخطاء الجهل وهي الجهل الخالص والجهل الممزوج بغرور المعرفة، وهو قد يوجد إما في الأشخاص الأقوياء وذوي الأهمية، وإما في الأشخاص التافهين.

(٧) بما في ذلك عملية التطهير.

(٨) يخرج ذلك القانون الوحشي على نهج أفلاطون في معاملة العبيد وهو يتفق مع التشريع الروماني وليس مع التشريع الأتيكي، وترجع الخشونة كما سبق أن قلنا إلى أن النظام الذي أساسه السرقة مضطر لأن ينظر لمقتل السيد على يد عبده، على أنه مظهر للثورة

على ذلك النظام. وذلك أيضًا الخشونة التي يعامل بها العبد إذا قتل سيده دفاعًا عن النفس.

(٩) قانون مدة النفي سيكون مثل نفس قانون القتل غير المتعمد.

(١٠) المراد إحصاء الدوافع عادة إلى القتل العمد، ويقال إنها على الترتيب، الطمع أولًا، ثم الغيرة والحسد، ثم الخوف.

(١١) وذلك الإجراء مأخوذ من أتيكا حيث كان أول ما يتخذ ضد القاتل هو إعلانه بالحرمان من عضوية الجماعة في محضر من الشهود. وما أدخله أفلاطون هنا من إصلاح هو السماح لأي مواطن باتخاذ الخطوات الضرورية إذا لم يكن هناك قريب قادر وراغب في ذلك.

(١٢) ما يتعلق بالدابة وبالجماد- ذلك مأخوذ من النظام الأتيكي، وقد تكرر ذلك في العصور الوسطى تأسيسًا على أن إراقة الدم تتضمن تدنيسًا دينيًّا.

(١٣) يتبع أفلاطون في ذلك إجراء الأتيكي. ويلاحظ أن أفلاطون لم يفطن إلى سخافة ذلك النوع من القضاء.

(١٤) كانت هناك ثلاثة عيوب في قضاء أتيكا:

أ - لم يكن هناك نقاش ولا مقارنة بين المحلفين كأعضاء.

ب- وكان الصوت سريًّا والاهتمام بعدم معرفة صوت العضو.

جـ- وكانت المحكمة تبدي مشاعرها نحو الشاكي والمتهم بتعبير فيه التشجيع أو عدمه.

(١٥) ذلك الوالد التعيس الذي نفى ولده نفيًا دائمًا، وهو كما سبق والد غير أصلي.

(١٦) وهنا التحذير ضروري لطرف خاص هو أن محاكمة رجل حر بأن يجلد بواسطة هيئة المحكمة، وأن منفذي الحكم بالجلد يكونون عبيدًا من عامة الجماعة.

الكتاب العاشر

الأثيني: والآن وقد عالجنا التهجم، نستطيع أن نعلن مبدأً قانونيًّا مفردًا وجامعًا يتعلق بقضايا التهجم ويختص بما يلي:

لن يصرح لأحد برفع أثاث ومتاع الغير بل حتى ولا يستعمل ممتلكات الجار من دون أمر مالكها، ما دام أن مثل ذلك السلوك هو البداية التي ينتج عنها كل الأضرار التي تكلمنا عنها قبلًا الماضي منها والحاضر والمستقبل. والآن يعتبر أخطر هذه الأضرار جميعًا ما يرخص به الشباب لأنفسهم وما يقومون به من انتهاك للحرمات، وتكون الإساءة على أخطرها عندما ترتكب، وتكون أيضًا فريدة جدًّا في خطورتها عندما تكون الأشياء التي انتهكت حرمتها ليست مقدسة فحسب ولكنها عامة، أو عامة إلى حد ما، كأن تكون مشتركة في قبيلة أو في مجموعة تشابهها، وثانيًا في الترتيب وفي الأهمية، الجرائم ضد المزارات الخاصة والقبور الخاصة، وثالثها عقوق الوالدين، وهو شيء آخر غير الجرائم التي أحصيناها من قبل[1]، وصورة رابعة من الإساءة هي الحالة التي يُظهر فيها رجل احتقاره للحكام برفع متاعهم أو أثاثهم دون الحصول على أمر منهم، وفرع خاص هو مثل ذلك الانتهاك لحقوق المواطن الخاص مما يستدعي الإصلاح الشرعي. ومن هنا وجب أن نسن قانونًا ينطبق بالمثل على كل هذه الفروع. والآن، وبالنسبة إلى الانتهاك الفعلي لحرمة المعابد سواء كان علنيًّا وبالقوة أو سريًّا، فقد سبق أن ذكرنا في إجمال ماذا يجب أن تكون عليه عقوبة ارتكاب ذلك الجرم،

ونحن الآن بصدد تقرير عقوبة على كل إساءة شفوية أو فعلية، تُوجَّه إلى الآلهة بالقول أو بالفعل، ولكن يجب على مُشرِّعنا أن يتقدم بتحذيره المعتاد، وسيكون بذلك الخصوص.

لا رجل يعتقد في الآلهة -كما يريد منه القانون أن يعتقد- يمكن أن يقوم أبدًا وبإرادته الحرة، بعمل دنس، أو يتورط في زلة حديث لا يجيزه الشرع. وإذا فعل رجل ذلك يكون السبب أحد ثلاثة، فإما أنه كما أقول لا يعتقد في الآلهة، وإما أنه ثانيًا يعتقد في وجودهم ولكنه يرى أنهم لا يُعنون بالبشر، وإما أخيرًا أنهم يمكن ببساطة أن يفوز الإنسان بعطفهم بما يقدم من ملق الصلوات والقرابين.

كلينياس: وإذَنْ كيف نعالج مثل هؤلاء، أو ماذا ينبغي أن نقول لهم؟

الأثيني: كلا يا سيدي العزيز، دعنا نبدأ بالإصغاء إلى السخرية التي سيجد فيها احتقارهم لنا فيما أتصور السبيل إلى التعبير عن نفسه.

كلينياس: وأي صورة ستتخذها هذه السخرية؟

الأثيني: ولماذا؟ إن سخريتهم ستمضي جيدًا كما يلي «أيها السادة أهل أثينا ولاسيدومنيا وكنوسس، إنكم على حق، إذ إن بعضنا لا يسلم في الواقع بالآلهة أيًّا كانوا، وبعضها الآخر يسلم بآلهة مثل تلك التي تصفون. ولذلك نطلب منكم نفس الطلب الذي طلبتموه من القوانين. إذ قبل أن تصلوا إلى قسوة التهديد عليكم أن تحاولوا الإقناع. أقنعونا بالبرهان الكافي أن هناك آلهة في الحقيقة وأنهم على درجة عالية من الخير لا تسمح لهم بالتحول عن طريق العدالة بجاذبية الهدايا. ولما كان الأمر على ذلك النحو، بل وأكثر من ذلك بالنسبة لهذا الصدد نفسه، وهو ما سمعناه ممن يشتهرون بأنهم يأتون في الدرجة الأولى من شعرائنا وخطبائنا وأنبيائنا وقساوستنا وألوف لا تعد من الآخرين، وذلك السبب في أن أغلبنا يتبع طريقًا لا يرفض فيه فعل الشر ولكن يختار طريق ارتكابه، ويحاول أن يجعل منه الطريق الصالح وقتها -ولذلك

نتنظر منكم كمُشرِّعين ينهضون بمهمة إنسانية أكثر منها مهنة قسوة، أن تجربوا الإقناع فيما للوهلة الأولى. إن دعواكم عن وجود الآلهة قد لا تكون أفضل بكثير من الدعوى القائلة بعدم وجودهم، ولكن أقنعونا بأنها أفضل جانب واحد من جوانب الحق، وهنالك ربما تستطيعون أن تهدوا البعض منا. وهكذا إذا رأيتم أن تحدينا عادلٌ فيجب أن تحاولوا الإجابة عليه.

كلينياس: ولماذا؟ مؤكد يا سيدي، وإنه ليبدو أن من السهل إلى حد كبير أن نقول الحق عندما نقول بوجود الآلهة.

الأثيني: وعلى أي أساس؟

كلينياس: ولماذا؟ إننا لكي نبدأ، علينا أن نفكر في الأرض، والشمس، والكواكب، وفي كل شيء، بل والنظام المدهش والجميل وبما يحمل من فروق بين الأشهر والسنين، وهناك، إلى جانب ذلك حقيقة أن كل الجنس البشري، من اليونانيين وغير اليونانيين بالمثل يعتقد في وجود الآلهة.

الأثيني: إنني أخاف يا صديقي العزيز ولن أسمي ذلك مطلقًا خشية وذعرًا من أولئك الرجال الأشرار، أخاف من احتمال احتقارهم لنا، إنك وصديقنا، لا تفهمان في الحق أساس جدلهم معنا. إنكم تتخيلان أن ما يدفع نفوسهم إلى عدم التدين هو عدم القدرة على السيطرة على اللذات والآلام ولا شيء غير ذلك.

كلينياس: ولماذا يا سيدي؟ وأي سبب آخر يمكن أن يكون له وجود في هذه الحالة؟

الأثيني: إنه سبب لا ننتظر أن تكون أنت ولا صديقك تعرفان عنه شيئًا. وإنكما لتعجزان عن ملاحظته لأنه لا يمس حياتكما.

كلينياس: وإني لأعجب الآن وأتساءل ماذا عسى أن يكون ذلك الذي تشير إليه.

الأثيني: ولماذا؟ إنها حماقة من نوع مهلك، يصور الغرور أنها قمة الحكمة.

كلينياس: وما هي الحماقة؟

الأثيني: إن لدينا في مجتمعنا الخاص روايات أدبية -وقد علمت أن نظم المدينة كانت من الفضل بحيث منعت ظهورها بينكم، تعالج موضوع الآلهة، بعضها شعر وبعضها نثر، وهلم جرا، وأقدم هذه الروايات تقص علينا أن الحقائق الأولى الأصلية كانت السماوات وهلم جرا، وعندما تمضي القصة قليلًا بعد نقطة البداية هذه تروي مولد الآلهة وسلوكهم اللاحق حيال بعضهم الآخر، وليس من السهل الآن من بعض الاعتبارات الأخرى الحكم فيما إذا كانت هذه القصص -كانت ذات أثر طيب أو غير طيب على من يسمعونها، وذلك بالنظر إلى قدمها، ولكن فيما يتعلق بوظائفها على الميل والاحترام الواجب نحو الوالدين فلا أستطيع بالتأكيد قط أن أمتدحها كشيء صحي، بل ولا كشيء صحيح على الإطلاق، وكيفما كان الأمر فيمكننا أن نحذف القصص البدائية دون جلبة، ولكن نظريات رجالنا الحديثين عن الاستنارة والتثقيف يجب أن تدخل في حساباتنا نظرًا لما تسببه من ضرر. وهذه هي الآن نتيجة تصنيفها، إذ عندما تأتي أنت وأنا بدليلنا على وجود الآلهة، ونحتج ضد نفس هذه النقطة، وهي ألوهية الشمس والقمر والكواكب والأرض، فسيجيب المهتدون بهدي هؤلاء الحكماء، بأنها فقط الأرض والحجارة تلك التي تعجز عن الالتفات إلى سلوك الإنسان -وذلك مهما دثرناهم بغطاء معقول ومصقول من البلاغة الحلوة.

كلينياس: إنها لنظرية فظيعة تلك التي تتكلم عنها يا سيدي، حتى ولو كان هناك واحد فقط من مثل ذلك النوع. وكم يكون فظيعًا عهدنا الحاضر حين تنتشر هكذا تلك المبادئ وتشيع.

الأثيني: حسنًا وماذا عسى أن يكون لدينا إذَنْ من إجابة؟ وأي مسلك يجب إذَنْ أن نسلك؟ وهل يجب أن ننظر لأنفسنا كما يقال كمهتمين بعدم التدين وندافع عن تشريعنا المدان لندفع عنه تهمة أنه لا حق له في أن ينتحل لنفسه صفة القائل بوجود

الآلهة؟ أو ترى يجب أن نسقط الموضوع وأن نعود إلى تشريعنا خوفًا من أن تصبح مقدمتنا أطول من القوانين التي ستتبعها؟ ومن المؤكد أن الحديث سيطول إلى حد جدير بالاعتبار إذا كان علينا أولًا أن نمد المستعد لعدم الإيمان، بالبراهين المناسبة في النقط التي قالوا إننا ملزمين بعلاجها، ونضع الخصم بذلك في خوف، وذلك بمجرد المضي في وضع القواعد المناسبة بعد أن نكون قد خلقنا على ذلك النحو جوًّا يدعو إلى التقزز من عدم التدين.

كليتياس: حسنًا يا سيدي لقد تكررت إتاحة الفرصة لنا في اللحظة القصيرة التي قضيناها معًا كي نلاحظ أنه ليس هناك من سبب يدعونا لتفضيل الكلام المختصر في عملنا الحاضر على الكلام -المطول- إذ ليس هنا مَن يقفو أثرنا كما يقول المثل. وسوف لا نقدم غير عرض مؤسف ومضحك إذا فضلنا الطريق الأقصر على الطريق الأفضل. وإنه لمن الأهمية بمكان أن ندعم حجتنا عن وجود الله، وعن الآلهة الطيبة ذات الاحترام العلوي للحق بكل ما نستطيع من إقناع؛ لأن مثل هذه المقدمة ستكون في الحقيقة أنبل وأفضل دفاع لكل تشريعنا. فدعنا نستعمل بشكل جامع ودون إحجام أو نفاد صبر كل ما عسى أن نملكه من مواهب الإقناع في مثل هذه الأمور كي نقوم بعمل نستعرض فيه أقصى طاقاتنا في الاستعراض المناسب.

الأثيني: إن ما يشيع في كلامك من حماس جاد وشعور متدفق لهو فيما أشعر دعوة إلى الصلاة لا تترك مكانًا آخر لتأجيل حجتنا، فتعال إذَنْ، كيف ترانا سندافع عن وجود الآلهة في هدوء؟ ومن المؤكد أن أحدًا لا يستطيع أن يمنع نفسه من الشعور ببعض الامتعاض والنفور حيال بعض الأطراف التي تعترض علينا الآن، كما حدث في الماضي عند النهوض بعبء الحوار بسبب حاجتهم إلى الاعتقاد في القصص التي كانت تُسمع غالبًا في الطفولة الأولى عندما كان الأطفال لا يزالون على صدور أمهاتهم وحاضناتهم، وهي قصص -يمكن أن تقول عنها إنه كان يترنم بها فوق رؤوس الأطفال كالتعاويذ على سبيل الهزل والجد. وكانت تُسمع كذلك في الصلوات التي

تزجى عند تقديم القرابين، مقترنة بالمنظر الذي يحدث مثل ذلك الابتهاج الكبير في أعين الأطفال وآذانهم، كما يحدث عند التقدم بالقرابين ومنظر آبائنا يخاطبون آلهتهم باعتقاد مؤكد في وجودهم، في صلوات جادة وتوسل من أجل أنفسهم وأطفالهم، ثم أيضًا عند إشراق الشمس والقمر وغروبهما حيث كانوا يرون ويسمعون تعبد الإنسان وانكبابه (على وجهه)، يونانيًّا كان أو غير يوناني، في كل الظروف المختلفة للحظ الحسن والسيئ.... وما يتضمنه فعلهم من أن الآلهة ليست وهمًا، بل هي أكثر الحقائق تأكيدًا، ووجودهم فوق أبعد أطلال الشك، وعندما نرى كل هذه البينات تُعامل باحتقار من الأشخاص الذين يسوقننا إلى حوارنا الحاضر، وعندما نرى ذلك يحدث كما سيسلم بذلك أي رجل لديه ذرة من ذكاء من دون سبب يدعو للاعتبار، فإني أتساءل كيف يستطيع الإنسان أن يجد لغة رقيقة يربط فيها بين التعليم واللوم فيما يتعلق بالحق الأولى للآلهة ووجودهم؟ ومع ذلك فهذا واجب لا مندوحة من مواجهته، ولن نستطيع أبدًا أن نسمح لطرف منا أن تطير شهوة اللذة بعقله بينما نسمح على قدم المساواة لغضب الآخرين منه أن يذهب بعقولهم. وهكذا ستمضي مقدمتنا الهادئة المحذرة للعقول التي فسدت على ذلك النحو بهذا الخصوص (مع ملاحظة أننا سنخمد شعورنا وسنستعمل لغة رقيقة متصورين أننا نخاطب شخصًا واحدًا من ذلك الطراز، إذ إنك لا تزال صغيرًا يا ولدي، وكلما تقدم الزمن كلما قادك إلى انقلاب تام في عقائدك الحالية. ولذلك ينبغي إذَنْ أن ننتظر للغد قبل أن تأخذ في الحكم على المسائل العليا، وأعظم هذه المسائل وإن كنت تظنها الآن تافهة جدًّا –هي مسألة التفكير في الآلهة، والعيش عيشة حسنة– تبعًا لذلك التفكير أو العكس. وأستطيع أن أبدأ بكلمة واحدة لها وزنها في تحذيرك، ومن المؤكد أنك سوف لا تجد فيها خطأ وهي هذه، ولست أنت نفسك ولا أصدقاؤك أول الأشخاص ولا الأشخاص الوحيدين الذين يعتنقون هذه العقيدة كمبدأ لكم عن الآلهة. كلا ففي كل عصر نجد هناك مَن قاسى من ذلك المرض كثيرين كانوا أو قليلين. لذلك، ونظرًا لأني قد ألممت

بمثل هذه المسائل، فإني أستطيع أن أؤكد لك أنه ما من أحد اتخذ ذلك المبدأ في باكورة حياته –مبدأ عدم وجود الآلهة –ظل أبدًا مصرًّا حتى شيخوخته على الثبات على ذلك الاعتقاد– وإن كانت هناك حالات –وهي ليست كثيرة بالتأكيد– هناك قلائل يصرون على الاتجاهين الآخرين، أولهما الاعتقاد بوجود آلهة ولكنهم لا يبالون بسلوك الإنسان، وثانيهما يقول كذلك إنهم يبالون بسلوك الإنسان فمن الممكن في يسر أن يشتري سكونهم بالصلوات والقرابين. فإذا كنت ستأخذ برأي فستنتظر حتى يأتيكم الحكم التام الوضوح والجدير بالثقة، واسأل لترى إن كان كل الحق في ذلك الاتجاه أو في اتجاه آخر، وابحث عن من يقودك في كل رَبْع والتمسه قبل كل شيء في المُشرِّع، واحذر في نفس الوقت كل عقوق للآلهة، ذلك أن من يعد القانون من أجلك سيجعل عمله الآن مثله فيما بعد، وهو أن يعلمك الحقيقة في ذلك الأمر.

كلينياس: لقد كان كلامك حتى الآن بديعًا يا سيدي؟

الأثيني: وذلك تمامًا ما نبحث عنه يا ميجالوس وكلينياس. ولكننا قد أزعجنا أنفسنا دون أن نشعر بنظرية مشؤومة.

كلينياس: وما عسى أن تكون هذه النظرية؟

الأثيني: إنها نظرية تؤخذ على نطاق واسع كالكلمة الأخيرة في الحكمة.

كلينياس: يجب أن تظل أيضًا أكثر وضوحًا.

الأثيني: يقال لنا كما تعرف إن أي شيء يوجد أو سيوجد إنما هو نتاج الطبيعة أو الفن أو الصدفة.

كلينياس: وذلك الذي يقال حق، أليس كذلك؟

الأثيني: هناك بالطبع حدس مَن يقول إن مَن يخبرنا به عقلاء الرجال هو أمر حق. ولكن هب أننا اقتفينا آثارهم ورحنا نسأل أنفسنا ماذا عسى أن يكون المعنى الحقيقي لما يقوله مَن يتكلمون نيابة عن هذه الجماعة.

كلينياس: إنني معك من كل قلبي.

الأثيني: إنهم يقولون فيما يظهر –إن كل الأشياء العظيمة والجميلة هي من إنتاج الطبيعة والصدفة– وإن الذي لا معنى له من هذه الأشياء هو فقط إنتاج الفن، إن الفن يضطلع بأخذ الأعمال الأساسية العظيمة من يد الطبيعة تلك التي تشكلت من قبل ثم يقوم بعدئذ بما لا معنى له من صنع النماذج وصياغة التشاكيل، وذلك هو بالذات السبب في أننا نسميها أشياء صناعية.

كلينياس: أتعني أن تقول؟

الأثيني: دعني أيضًا أجعل الأمر أكثر وضوحًا، إنهم يقولون إن الماء والنار والتراب والهواء تدين جميعًا في وجودها للطبيعة والصدفة، ولا يدين واحد منها في وجوده للفن. ثم هي بدورها الفواعل المطلقة العديمة الروح التي ينتج عنها أجسام الصف الثاني –وهي الأرض والشمس والقمر– والنجوم، لقد اندفعت هذه القواعد اندفاعًا عرضيًّا، ومضى كل منها بمقتضى اتجاهاته المتعددة، وعندما التقت على استعداد ملائم ومناسب، عندما التقى الحار بالبارد والجاف بالرطب، واللين بالصلب، وهكذا دواليك بالنسبة لكل امتزاج عارض لا مفر منه مما ينشأ من اختلاط الأضداد، وهكذا وعلى أساس هذه الحكمة كان مولد كل السماوات بكل ما فيها وكذلك كان. في تعاقب مناسب، مولد جميع الحيوانات والنباتات، حيث إن كل فصول السنة قد نشأت من قبل عن نفس هذه الأسباب، وكان كذلك كما يقولون لا بفعل العقل، أو أي إله أو فن، وإنما كما أخبرك بالطبيعة والصدفة، والفن كالنتاج التالي الذي ولدته هذه الأسباب متأخرًا، الفن وهو الشيء الفاني كمبدعيه، قد ولد منذ ذلك الوقت لعبًا معينة ذات جوهر حقيقي صغير ويأخذ مظهر الطيف كالفنون نفسها، وذلك مثل تلك التي تنبع من التصوير والموسيقى والمهن الأخرى الزميلة. وإذا كانت هناك فنون تنتج حقًّا شيئًا ذا قيمة غير مصطنعة، فهي تلك التي تقدم مساعدتها للطبيعة، مثل الطب

والفلاحة، والألعاب الرياضية، ويقولون إن السياسة على الخصوص شيء لا يشارك الطبيعة إلا في القليل، ولكنه أساسًا عمل فني، والتشريع كله بالمثل ليس من عمل الطبيعة، ولكنه عمل الفن ومواقفه ليست حقيقية.

كلينياس: غير حقيقية؟ وكيف ذلك؟

الأثيني: ولماذا يا سيدي، إننا لكي ما نبدأ فهذه المجموعة تقول ليس لها وجود طبيعي ولكنه فقط وجود مصطنع وذلك بمقتضى التقاليد المشروعة كما يدعونها. وهكذا كان هناك آلهة مختلفون للأماكن المختلفة، وذلك وفقًا للتقاليد التي أقاموها بين أنفسهم عندما خططوا لتشريعهم، ولقد أعلنوا بالفعل بعد ذلك أن ما هو حميد في الحقيقة والطبيعة شيء، وما هو حميد من حيث التقاليد شيء آخر تمامًا. بينما فيما يتعلق بالحق فليس هناك مطلقًا مثل ذلك الشيء الذي هو حق طبيعي وحقيقي! والبشر في نزاع أبدي على الحقوق ودائمو التغيير فيها، وما إن يتم تغيير يحدث على ذلك النحو حتى يصبح شرعيًّا منذ لحظته (لحظة تغييره)، ولو أنه يدين في وجوده للصنعة والتشريع، وليس لأي شيء تستطيع أن تسميه طبيعة. وتأتي كل هذه النظرات يا أصدقائي من أناس يضعون بصماتهم كحكماء على الصغار، إنهم الناثرون والشعراء الذين يعلنون أن الحق الذي لا ينفض هو ما يستطيع الرجل حمله بيده العليا ومن ثم كانت أو بيئتنا الخاصة بعدم التدين بين الشبان كما لو لم يكن هناك آلهة، كتلك التي يلزمنا القانون أن نعتقد فيها، ومن ثم كانت الفتن التي يثيرها أولئك الذين يبحثون على مثل ذلك الأساسي عن جذب الناس إلى الحياة الصحيحة حقيقة وبالطبيعة، وأعني بها حياة السيطرة في الحقيقة على الآخرين، وليست حياة تقديم الخدمة الحقيقية لهم.

كلينياس: أي اعتقاد مخيف ذلك الذي تضعه يا سيدي؟ وأي إفساد عام للشباب في كل المدن وفي المنازل الخاصة.

الأثيني: جد صحيح يا كلينياس، نعم جد صحيح! ولكن كيف تريد المُشرِّع أن

يعمل حيث يطول المقام بمثل ذلك الموقف؟ أيجب أن يقنع بالوقوف وسط الجماهير وينذر الناس من حوله بأنهم ما لم يعترفوا بوجود الآلهة، ويعتقدون بقلوبهم بأنهم مثل ما يعلنه قانونه بالمثل بالنسبة للأعمال الحميدة وللحق، ولكل شيء في أعلى درجات الأهمية، ولكل ما يؤهل للفضيلة والرذيلة حيث يجب أن يطابق الفعل في جميع الأحوال للمعتقدات المقررة في نسخة القانون، أترى عليه أن ينذر أولئك الذين سوف لا يعيرونه أذنًا صاغية للقانون باسم سوف يلاقون الموت في بعض الأحوال، وفي أحوال أخرى سيعاقبون بالقيود وضربات السوط، وفي أحوال ثالثة يكون عقابهم الفضيحة والعار، بل وفي أحوال أخرى بالفقر والنفي، يفعل ذلك، دون أن يكون لديه كلمات إقناع يمارس بها عمله فيهم وهو يملي قوانينه –ويحتمل بذلك أن يروضهم؟

كلينياس: ذلك بعيد عن الحقيقة يا سيدي، نعم بعيد عن الحقيقة. إنه إذا كانت هناك في الحقيقة أشياء مقنعة، في مثل هذه الأمور، مهما كانت ضعيفة، فإنه ما من مُشرِّع يستحق أدنى اعتبار يجب أبدًا أن تخور قواه حيالها. إنه يجب كما يقولون –أن يشد كل عصب ويبذل كل جهد– للدفاع عن ومساندة الاعتقاد التقليدي القديم الخاص بوجود الآلهة، وكل ما قد رويته توًّا. وهو يجب أن يدافع أيضًا على الخصوص عن ادعاء القانون نفسه والفن بأنهما طبيعيان أو ليس أقل حقيقة من الطبيعة، وإنه يرى أنهما نتاج العقل على أساس من الحجج السليمة التي اعتبر أنكم تعدون لطرحها الآن والتي أوافق عليها.

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ إن ها هنا لحماسًا في الحقيقة. ولكن أرجوك أليست البيانات التي تقدم على ذلك النحو للجمهور صعبة التدعيم بالحجة وألا تجرنا إلى أن نعالجها علاجًا لا آخر له؟

كلينياس: حسنًا يا سيدي، وماذا تريد إذَنْ؟ لقد احتملنا معًا كل ذلك الحوار الطويل عن النبيذ والموسيقى. فهل يجدر بنا أن نكون الآن أقل صبرًا ونحن نعالج موضوع

الآلهة وما يقاربه من مباحث؟ وعليك أن تلاحظ أن مثل هذه الحجج ستكون مساعدة ثمينة للغاية للتشريع الذكي؛ لأن القوانين الشرعية عندما تُكتب مرة، تظل مسجلة دائمًا كما لو كانت تتحدى سؤال كل ما يتلو من عصور، ولذلك ينبغي ألا نشعر بفزع إذا بدت صعبة عند سماعها للمرة الأولى ما دام حتى الطالب الغبي قد يكرر العودة إليها من أجل إمعان النظر مرة ومرة، وكذلك لن يجعل طولها (بشرط أن يكون نافعًا)، والأمر أقل عقلانية مما هو -ذلك في رأيي على الأقل، بحيث يكون من الكفر لأي شخص أن يأبى على ذلك الحوار المساندة من أعماق قلبه.

ميجالوس: إنني أمنح كامل استحساني يا سيدي لما يقوله كلينياس.

الأثيني: وأنا أقدم أيضًا كامل استحساني، فيجب أن نعمل كما يأمرنا. ومن المؤكد أنه لو لم تذع مثل هذه النظريات على ذلك النطاق الواسع -كما يمكن أن نقول بعدل- وبين البشر جميعًا، فما كنا نحتاج لحجج ندافع بها عن وجود الآلهة، ولكن ما دام الحال كذلك، فإنا لا نستطيع الاستغناء عنها، وكذلك الأمر مع أسمى القوانين المهددة بالموت على أيدي الأشرار، أولئك الذين هل يمكن أن تكون وظيفتهم بلوغ التحرر والخلاص على يد المشرع؟

ميجالوس: ماذا؟

الأثيني: حسنًا إذَنْ يا كلينياس، لأنك يجب أن تكون شريكي في الحوار فدعني أسمع رأيك مرة أخرى، يفترض أن مَن يفكر على ذلك النحو يعتبر أن النار والماء والتراب والهواء هي الأصول الأولى لجميع الأشياء والطبيعة، هي بالضبط الاسم الذي يخلعه عليها، ولكن النفس هي اشتقاق صدر مؤخرًا عن هذه الأصول. أو أن الأكثر احتمالًا أن الأمر ليس أمرًا افتراضًّا، إن حجته إعلان فعلي بذلك الخصوص.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: ولماذا؟ أترانا بالله قد اقتفينا أثر ما هو خطأ وغير معقول لكل أولئك

الذين شغلوا أنفسهم دائمًا بالبحث في الطبيعة، ومضينا صعدًا إلى ما يمكن أن نسميه منبعها؟ أرجو أن تقلب هذه النقطة بانتباه وعناية على كل وجوهها. لأنه سيكون هناك فارق كبير إذا استطعنا أن نثبت أن أولئك الذين دانوا بمبادئ لا دينية وبعثوا بأنغامهم للآخرين كيما يتبعونهم قد أساءوا بالفعل التدليل على قضيتهم وسفسطوا فيها، وأنا أعتقد بأمانة أن تلك هي الحقيقة.

كلينياس: عظيم جدًّا، ولكنك يجب أن تحاول شرح أين تقوم المغالطة؟

الأثيني: وإذَنْ أخشى أن يصبح عليَّ أن أعالج بالأولى أمورًا غير مألوفة.

كلينياس: لا حاجة يا سيدي لترددك. أرى أنك تدرك أنك ستكون خارج حدود التشريع إذا كان علينا أن نعالج مثل هذه الأمور، ولكن إذا كان ذلك هو الطريق الواحد الذي لا وجود لغيره والذي يتفق مع ما هو حق عن الآلهة، كما قد تقرر الآن في قانوننا يا سيدي الطيب، فإن حوارنا يجب أن نمضي فيه.

الأثيني: إذَنْ يبدو أنني يجب أن أبسط موضوعي الذي ليس إطلاقًا بالمألوف جدًّا في الحال، وها هو ذاك في المبدأ القائل بأن نفس الكافر نتاج له ويقال عن السبب الأول لكل ما يوجد، وما ينتهي وجوده أنه ليس بالسبب الأول، ولكنه سبب ثانٍ ومشتق، إنه السبب الثاني الأولى، ومن هنا كان خطؤهم عن الوجود الحقيقي للآلهة.

كلينياس: أشعر أني ما زلت في ظلام. إن النفس يا صديقي يبدو أن الجميع فيما عدا القليل لا يعلمون شيئًا عن طبيعتها وقدرتها وفي ظل ذلك الجهل العام بها تراهم لا يعلمون شيئًا على الخصوص فيما يتعلق بأصلها ونشأتها وكيف أنها تقوم بين الأشياء الأولية، وأنها أكبر سنًّا من جميع الأجسام والسبب الأول في جميع تغييراتها وتحولاتها، ولكن إذا كان الأمر كذلك في الحقيقة ألا يجب أن يكون كل ما هو شبيه بالنفس ذا مولد أسبق من كل ما هو خاص بالأجسام؟ ما دمنا نرى أن النفس ذاتها أكبر سنًّا من الجسم.

كلينياس: بالضرورة.

الأثيني: ولذلك وجب أن يكون الحكم وبعد النظر والحكمة والفن والقانون أسبق من اللين والصلب والثقيل والخفيف، نعم وكذلك الأعمال الأولى الكبيرة والأفعال التي هي بنفس السبب الذي هي به أولية سيثبت أنها من صنع الفن، بينما أعمال الطبيعة –والطبيعة نفسها، وخطأ تسميتها هكذا– ستكون ثابتة ومشتقة من الفن والعقل.

كلينياس: خطأ تسميتها هكذا؟ ولماذا؟

الأثيني: ولماذا؟ إنهم يعنون بالطبيعة ما كان هنالك في المبدأ. ولكن إذا استطعنا أن نبين أن النفس جاءت في الأول وأنها لم تكن النار والهواء، بل هي النفس التي كانت هناك في المبدأ، فسيكون حقًّا تمامًا أن وجود النفس هو في الذروة الطبيعية وسيكون ذلك، هو الحال إذا أمكن البرهنة على أن النفس أكثر قدمًا من الجسم، ولا شيء آخر.

كلينياس: كم هو صحيح ذلك القول؟

الأثيني: وستكون خطوتنا الثانية هي أن ندعو نفسنا إلى برهنة هذه النقطة.

كلينياس: نعم بالطبع.

الأثيني: حسنًا ثم دعنا نحذر ما في الحجة من مراوغة غاية في الشدة –ونحن أكبر سنًّا، وإنه لمرهق قوي البنية ذلك الذي قد يفلت من بين أصابعنا بخدعة. سنجعل من أنفسنا سلالة ضاحكة «هازلة»، وسيكون علينا بأننا رسبنا في القليل ونحن نتلهف شوقًا للوصول إلى ما هو أكبر وأعظم. لنفترض أننا نحن الثلاثة كان علينا أن نعبر نهرًا شديد التيار وأنه كان عليَّ أنا بحكم أني كنت أصغر المجموعة وكانت لديَّ خبرة واسعة بمثل هذه التيارات، كان عليَّ أن أقول (يجب عليَّ أولًا أن أحاول العبور بنفسي تاركًا إياكم في مأمن. وذلك كي ما أرى إذا كان الماء يمكن أن يُخاض بالنسبة

لكل منكما أنتما يا من تكبراني أو غير صالح لذلك، فإذا تبين أنه صالح فإنني يجب أن أناديكما فيما بعد وأساعدكما في عبوره بخبرتي، ولكن إذا تبين أن الماء أعمق من أن يخوضه مَن هو في سنكما، فإن تبعة المخاطرة ستقع كلها على عاتقي) إنكما ينبغي أن تعتبرا ذلك اقتراحًا معقولًا، بل وإنه لكذلك بالنسبة لمياه الحوار الذي نتصدى له الآن. التيار قوي، وربما كان اجتيازه أكبر من طاقتكما، وأنا لكي ما أنقذكما كما من الدوار والترنح أمام تدفق الأسئلة التي لم تمارسوا من قبل الإجابة عليها، ومن عدم الارتياح الذي سيتلو ذلك بسبب موقف غير كريم وغير مناسب، فإني أقترح أنه يجب عليَّ أن أنهج الآن ذلك النهج بالذات: هو أن أضع أولًا لنفسي أسئلة معينة بينما تستمعون في أمن ثم أقوم مرة أخرى بالإجابة بنفسي عليها. وسأتبع التخطيط طوال الحوار حتى يتم فحصنا لموضوع النفس وحتى نبرهن على أسبقيتها للجسم.

كلينياس: وذلك اقتراح مدهش يا سيدي فأرجو أن تسير عليه.

الأثيني: إلى العمل إذَنْ، وإذا كان علينا في وقت ما أن نلتمس عونًا من الله فلنلتمسه الآن ونسلم بأن من المفهوم بأننا قد توسلنا للآلهة بكل جديد كي تساعد بالطبع في البرهنة على وجودها الخاص بها، ومن ثم نثبت في الحوار الذي أمامنا بالصلاة كأنها حبل متين يوجهنا ويسندنا، وإذا كان علينا إذَنْ أن نبرهن على صحة مثل ذلك الموضوع فإني أرى أن أسلم طريق هو أن نقابل الأسئلة التالية بالإجابات الآتية، وقد يقول قائل هل كل الأشياء يا سيدي في سكون ولا شيء يتحرك؟ أو إن الحق أن بعض الأشياء تتحرك وبعضها في سكون، وتلك التي لا تتحرك في فراغ من نوع ما مثلما تسكن تلك التي في سكون؟ وستسلم بأن بعضها يفعل ذلك في موقع واحد وبعضها يفعله في أكثر من موقع؟ وعندما نتكلم عن التحرك في موقع واحد، سأجيب بأنك تشير إلى الأشياء التي تتصف بعدم تحرك مراكزها مثلما هو حادث في دوران ما يسمى بالدوائر النائمة! نعم ونلاحظ في حالة ذلك الدوران أن هذه الحركة تدير معها أكبر الدوائر وأصغرها مقسمة نفسها تقسيمًا متناسبًا إلى الأصغر والأكبر[٢]

وذلك هو ما يجعلها في الحقيقة مصدرًا لكل معجب ومذهل، وما دامت تمد الدوائر الأصغر والأكبر في نفس الوقت بأنواع السرعة العالية أو المنخفضة التي تتفق مع أحجامها، وتلك نتيجة كان يمكن تخيلها مستحيلة[٣]، والأمر كذلك تمامًا. وأنا أفترض أنك تعني بالأشياء التي تتحرك في مواقع عديدة تلك التي لها حركة تبدل وتحول في كل لحظة إلى مكان جديد، ويكون لها أحيانًا نقطة ارتكاز واحدة، ويكون لها في أحيان في التدحرج أكثر من نقطة[٤] وفي التلاقي المختلف بين الأشياء فإن التصادم مع شيء ساكن ينتهي بمنتهى الانسحاق أو التحلل بينما يؤدي –التصادم مع أشياء أخرى متحركة آتية من اتجاه مضاد إلى أن يوحد بينهما التئام جديد هو شيء بين قائم بين العاملين الأصليين[٥]. حسنًا، أسلم بأن الحقائق كما تقرر، ويضاف إلى التوحد الزيادة في الجرم، بينما يكون نقص الجرم بسبب التحلل بشرط أن التركيب السابق إنشاؤه للموضوع يبقى ثابتًا، وإلا فإن العمليتان تنتهيان بالتحلل والفساد[٦]، ولكن ما هو الشرط الذي يتحقق به الوجود بوجه عام؟ يبدو أنه يحدث عندما تتزايد فيه نقطة الابتداء الأولى، وتصل بذلك إلى طورها الثاني، ومنه إلى ما يليه، وهكذا تتحول القابلية للإدراك بعد اكتساب ثلاث خطوات إلى مدركات[٧].

ويمثل ذلك التغيير والتحول في الحركة يخرج الشيء دائمًا إلى الوجود ويظل في وجود حقيقي ما دام ثابتًا على حالة، وعندما يتغير إلى تركيب آخر يتحطم كلية. وربما نكون يا أصدقائي قد صنعنا الآن وعدَّدنا كل نماذج الحركة، ما عدا اثنين في الحقيقة.

كلينياس: وما هما هذان الاثنان؟

الأثيني: ولماذا؟ إنهما نفس الزوج من الحركة التي تقع عليها عين فحصنا الآن بنجاح.

كلينياس: يجب أن أسألك أن تكون أكثر وضوحًا.

الأثيني: ألم يبدأ النقاش بالنظر إلى النفس؟

كلينياس: من المؤكد أنه بدأ كذلك.

الأثيني: إذَنْ دعنا نأخذ كواحد من زوجينا الحركة التي تستطيع بانتظام أن تحرك الأشياء الأخرى دون أن تتحرك هي، سنأخذ كنموذج فريد في تنسيق الحركة بوجه عام تلك التي تستطيع بانتظام أن تحرك نفسها مثلما تحرك الأشياء الأخرى كما يحدث في عمليات التوحد والاكتمال أو التحلل والفناء عن طريق الزيادة والنقصان أو الوجود والفناء.

كلينياس: سنفعل هذا.

الأثيني: نستطيع أن نمضي إلى موضع النوع الذي يحرك غيره بانتظام ويكون هو نفسه متأثرًا بمثل ذلك الغير، نضعه التاسع في قائمتنا، أما ذلك الذي يحرك نفسه كما يحرك الأشياء الأخرى فسيجد مكانه بين كل ما يَفعل وكل ما يُفعل به، وبحيث يسمى بحق التحول والحركة بالنسبة لكل ما هو كائن وسنعد ذلك العاشر.

كلينياس: نعم مؤكد.

الأثيني: والآن أي هذه الأنواع من الحركة تكون غاية في الصواب إذا قلنا إنه أقوى الجميع وأكثر تفوقًا في الفاعلية والتأثير؟

كلينياس: ولماذا؟ بالطبع نحن ملزمون بأن نقول بأن ذلك الذي يستطيع أن يحرك نفسه هو أكثر تأثيرًا بالإطلاق، وكل الباقي تالٍ له.

الأثيني: ممتاز، ثم ألا يحتمل أن نجد غلطة أو غلطتين فيما قلناه توًّا؟

كلينياس: وما هي هذه الأغلاط؟

الأثيني: أظن أننا أخطأنا في استعمال كلمة عاشر.

كلينياس: ولكن لماذا كان ذلك خطأ؟

الأثيني: إنه وبالدليل الأول من حيث القدرة الإجرائية كما هو من حيث القوة وما يليه

في الترتيب هو الثاني كما اعتبرناه، مع أننا دعوناه توًّا وبنحو غريب بما فيه الكفاية بالعاشر.

كلينياس: كيف يتسنى لي فهمك؟

الأثيني: ولماذا؟ إن الأمر هكذا عندما يكون لدينا شيء واحد يحدث تغييرًا في شيء ثانٍ، والثاني -يحدث بدوره تغييرًا في ثالث. وهكذا فهل سيكون أبدًا هناك في مثل هذه السلسلة سبب أول للتغيير؟ فكيف يمكن أن يكون أبدًا، ما يتحرك بشيء غير نفسه أول أسباب التغيير؟ ذلك أمر -مستحيل ولكن عندما يكون شيء قد حرك نفسه ثابتًا، ويحرك ذلك الشيء الثاني أيضًا ثالثًا،- وتنتقل الحركة هكذا بالدور إلى آلاف وعشرات الآلاف من الأشياء، فهل سيكون هناك أي نقطة بدء لكل حركة الجميع غير التغيير في الحركة التي أبدعت نفسها؟

كلينياس: لقد جعلت المسألة في وضع بديع، ويجب أن نرضى عن ذلك الموقف.

الأثيني: وبجانب هذا دعنا نضع النقطة ثانيًا على ذلك النحو لتجيب مرة أخرى على سؤالنا الخاص.

لنفترض أن كل الأشياء كانت مجتمعة مع بعضها وساكنه كما يجد أغلب أفراد المجموعة من الجرأة ما يجعلهم يؤكدون ذلك، فأي الحركات التي عيناها يجب أن تكون أولها ظهورًا فيها؟ بالطبع تلك التي تستطيع أن تحرك نفسها. أو لا يمكن أن يكون هناك سبب آخر ممكن ينشأ عنه التغيير ما دمنا نفترض أن التغيير لم يكن له وجود سابق في النظام «الكوني» وينتج عن ذلك أنه ما دام منبع كل الحركات مهما كان أمرها هو الأول الذي يحدث بين الأجسام الساكنة، والأول في الترتيب من حيث تحريك الأجسام فستحكم بأن الحركة التي تبدع نفسها هي -بالضرورة أول الحركات وأعظمها قدرة على جميع التغييرات بينما تلك التي تتغير بشيء- آخر وتحرك شيئًا آخر تكون الثانية؟

كلينياس: بغير جدال.

الأثيني: والآن وقد وصل النقاش إلى هذه النقطة، نستطيع أن نجيب على سؤال آخر.

كلينياس: وأي سؤال هو؟

الأثيني: عندما نجد هذه الحركة قد أظهرت نفسها في شيء مكون من التراب والماء والنار، سواء كان ذلك التكوين منفصلًا أو مختلطًا، فكيف ينبغي أن تصف الخاصة الكامنة في مثل ذلك الشيء؟

كلينياس: أكون مصيبًا إذا افترضت أنك تسأل عمَّ إذا كنا نتكلم عن الشيء الذي يحرك نفسه كأنه حي؟

الأثيني: بالتأكيد.

كلينياس: حي؟ بالطبع هو حي.

الأثيني: حسن جدًّا. وعندما نرى نفسًا في شيء ما، أفلا يكون نفس الحال بحيث يجب أن نسمح ونؤكد أن الشيء حي؟

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: إذَنْ صبرًا بحق السماء. إنني أظن أنك ستوافق على أن هناك ثلاث نقط علينا أن نلاحظها في أي شيء؟

كلينياس: وماذا تعني؟

الأثيني: أعني بواحدة حقيقة شيء أو ما هو، وبالثانية تعريف هذه الحقيقة، وبالثالثة اسمها. وهكذا نجد هناك سؤالين نستطيع أن نسألهما عن كل شيء قائم.

كلينياس: وما هما هذان السؤالان؟

الأثيني: أحيانًا بطرح رجل ما الاسم العادي ويسأل عن التعريف، وفي أحيان أخرى يطرح التعريف بنفسه ويسأل عن الاسم الذي يقابله. وبعبارة أخرى نحن نعني شيئًا بذلك الخصوص. أليس كذلك؟

كلينياس: أي خصوص؟

الأثيني: هناك كما تعلم تصنيف في الأعداد، مثلما يوجد في أشياء أخرى، حسنًا ففي حالة العدد يكون اسم الشيء «مستوٍ»[٧] ويكون التعريف أعدادًا قابلة للقسمة إلى جزئين متساويين.

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: ذلك نوع الحالة التي تقوم في ذهني. إننا (نعبر عن) نفس الشيء في الحالتين إذا سألنا عن التعريف وأجبنا بالاسم أو سألنا عن الاسم وأجبنا بالتعريف أليس كذلك؟ إنه نفس الشيء الذي نصفه في غير مبالاة باسم وبتعريف العدد الذي ينقسم إلى قسمين متساويين.

كلينياس: إنهما نفس الشيء بالتطابق.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وما هو تعريف الشيء الذي اسمه النفس؟ هل نستطيع أن نجد أي شيء غير العبارة التي استعملنا توًّا «الحركة التي تستطيع أن تحرك نفسها».

كلينياس: تعني أن ذات نفس الحقيقة التي اسمها النفس في كل لغتنا تعريفها «الحركة الذاتية»؟

الأثيني: نعم، ولكن إذا كان الأمر كذلك حقيقة، فهل هناك شيء نستطيع أن نرغب فيه ونتمناه، شيء أبعد في التدليل الكامل عن هوية النفس وذاتيتها بأنها السبب الأول الجديد، والمحرك لكل ما هو موجود، وما كان موجودًا، وما سيوجد، ولكل أضداد هذه الأشياء ما دمنا نرى أنها قد كشفت عن نفسها كالسبب العام لكل حركة وتغير؟

كلينياس: كلا في الحقيقة. إن برهاننا على أن النفس منذ أن وجدت أنها منبع الحركة هي التي وجدت قبل سائر الأشياء برهان كامل بالإطلاق.

الأثيني: وإذَنْ ألا يجب أن تكون الحركة التي تحدث حيثما كانت بسبب آخر ولا تضفي مطلقًا قوة التحريك الذاتي على أي شيء، ألا يجب أن تكون الثانية في نفس الدرجة أو أحط من ذلك بقدر ما تشاء أن تجعلها، بحكم أنها في الحقيقة تغيير في جسم بغير نفس حقيقة؟

كلينياس: حجة صحيحة.

الأثيني: ونتيجة لذلك سيكون من الصواب الفاصل والحق والنهائي أن نؤكد كما فعلنا أن النفس سابقة على الجسم، وأن الجسم مشتق ويأتي في المرتبة الثانية، وأن النفس تحكم بمقتضى النظام الحقيقي للأشياء، وأن الجسم موضوع للإدارة والقيادة.

كلينياس: سيكون الأمر كذلك حقيقة.

الأثيني: أتخيل أننا لم ننسَ موافقتنا القديمة على أنه إذا أمكن أن النفس أقدم من الجسم، فإن –صفات النفس أيضًا يجب أن تكون أقدم من صفات الجسم.

كلينياس: بالإطلاق.

الأثيني: وكذلك أحوال العقل وعاداته ورغباته وحساباته والأحكام الصائبة والأهداف والذكريات ستكون جميعًا سابقة على أطوال الأجسام وعروضها وأعماقها بفضل أسبقية النفس ذاتها على –الجسم.

كلينياس: لا يمكن تجنب ذلك.

الأثيني: ومن هنا فنحن مسوقون لأن نوافق نتيجة لذلك على أن النفس هي سبب الخير والشر، والصواب والخطأ، والصفاء والكدر، وفي الحقيقة كل الأضداد إذا قصدنا أن نؤكد أنها السبب العام؟ أليس الأمر كذلك؟

كلينياس: نحن مساقون إلى ذلك بالتأكيد.

الأثيني: حسن إذَنْ، وإذا كانت النفس الساكنة تتسلط هكذا على كل الأشياء جميعًا التي تتحرك في أي مكان، ألسنا ملزمين بأن نقول إنها تحكم على السماء ذاتها؟

كلينياس: نعم بالطبع.

الأثيني: وهل ذلك يحدث بنفس واحدة مفردة أو بأكثر من نفس؟ وسأجيب كلا منكما «بأكثر من واحدة»، إننا يجب على الأقل أن نفترض ما ليس بأقل من اثنتين. إحداهما خبره، والأخرى قادرة على التأثير المضاد[٨].

كلينياس: إنك حتمًا على حق.

الأثيني: حسنًا جدًّا حتى الآن. إن النفس إذ تحرك بحركاتها الخاصة كل ما هو في السماء والأرض والبحر (واسم هذه الحركات الرغبة والتأمل). وبعد النظر والنصيحة. والتحكم صادقًا كان أو زائفًا، واللذة والألم والرجاء والخوف والكراهية، والحب، هي تحركها كما أقول بهذه -وبأي دافع آخر من الدوافع القريبة منها، وبالحركات الأولية التي يمكن أن تكون هناك. ثم هي -بدورها- تأتي في أثرها بالحركات الجسمية الثانية وتقود هكذا كل الأشياء إلى الزيادة والنقصان، وإلى التوحد والكمال أو التفكك والانحلال، بما يتبعها من صفات الحرارة والبرودة، والخفة والثقل والليونة والصلابة والأبيض والأسود، والحلو والمر، إنه بهذه وبكل ما لها من أدوات، وعندما تكون الحكمة في عونها تقود كل شيء إلى النتيجة الصحيحة والسعيدة، بينما تكون مضادة لذلك تمامًا إذا اصطحبت بالحماقة، فهل سنقرر أن الأمر كذلك، أو أننا ما زلنا في شك في أن يكون الأمر على خلاف؟

كلينياس: كلا ليس هناك من شك أيًّا كان.

الأثيني: وأي حالات النفس فيما يجب أن نقول، يكون لها السيطرة على السماء والأرض وبكل ما لهما من دوران. أتلك التي ذات بصر بالعواقب ومفعمة بالخير،

أو تلك التي ليس لها واحدة من الفضيلتين؟ فهل ترانا إذا شئت سنعطي السؤال ذلك الجواب؟

كلينياس: أي جواب؟

الأثيني: ولماذا يا رجل؟ إذا كان كل خط سير وحركة السماء، وكل ما فيها ذات طبيعة تشبه طبيعة الحركة، والدوران حول المركز وتقديرات الحكمة، وتتجه وفقًا لذلك النوع، فمن الواضح أننا يجب أن نقول إن النفس البالغة أسمى درجات الخير هي التي تُعنى بالتفكير المسبق في العالم ونفوذه في ذلك الطريق.

كلينياس: ذلك حق.

الأثيني: وإنها النفس الشريرة إذا كان خط السير يتسم بالذهول وعدم النظام.

كلينياس: إنك صحيح كذلك.

الأثيني: وإذَنْ أرجوك أن تخبرني من أي طبيعة هي الحكمة؟ إننا نصل هنا يا إخواني إلى سؤال من -الصعب الإجابة عليه بالإدراك الواجب، ولذلك يكون من الإنصاف فقط أن يكون لي أنا أيضًا يد في إجابتكم الحاضرة.

كلينياس: اقتراح جدير بالترحيب.

الأثيني: وإذَنْ دعنا نحذر من خلق ظلام لأنفسنا في نور الظهيرة بالتفرس مباشرة في قرص الشمس ونحن نعطي إجابتنا كما لو كنا نأمل في الحصول على رؤيا مناسبة وإدراك للحكمة بأعيننا الفانية، -سيكون الطريق الأسلم هو أن ندين نظرنا المتفرس إلى صورة سؤالنا.

كلينياس: أتقصد أن تقول؟

الأثيني: دعنا نأخذ كهذه الصورة الحركة ذات العشرة أنواع في قائمتنا -تلك الحركة التي تحمل- الحكمة تشبيهًا بها. إننا سنتذكرها جميعًا بينما ألحق بكم في

تقديم حوارنا.

كلينياس: وذلك اقتراح ممتاز.

الأثيني: ثم هل ما زلنا نتذكر ذلك جيدًا من بين ما قلناه، وهو ما جزمنا به من أن هناك بعض الأشياء في حركة وبعضها لا حركة له؟

كلينياس: أجل.

الأثيني: وإن بعض تلك التي تتحرك تقع حركتها في مكان واحد بينما تقع حركة المتحركات الأخرى في أكثر من مكان؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: ومن بين هاتين الحركتين واحدة قاصرة على مكان واحد، ويجب في كل حالة أن تتم حول مركز وفقًا للنحو الذي نراه في عجلة عربة جيدة الاستدارة. وهذه هي الحركة التي لها بالتأكيد أقرب مطابقة وتشابه يمكن أن يكون لدور الذكاء.

كلينياس: إنك تعني أن؟

الأثيني: ولماذا؟ إنني أعنيه بالطبع، ذلك أننا إذا قلنا إن كلًّا من الذكاء والحركة التي تتم في مكان واحد كلاهما كدوران كرة جيدة الصنع، وذلك من حيث الحركة المنتظمة والمتناسقة في دائرة واحدة حول مركز واحد وبمعنى واحد. ووفقًا لقانون وتخطيط واحد، فلن نخاف إذا برهنا في الخيال على وجود فنانين غير ماهرين.

كلينياس: صحيح جدًّا.

الأثيني: ونقول ثانيًا إن الحركة التي ليست أبدًا منتظمة ولا منسقة، وليست دائمًا في نفس المدار، ولا حول نفس المركز، ولا في نفس المكان، الحركة التي لا نظام لها ولا تخطيط أو قانون، سنكون ذات قرابة بالحماقة من كل نوع.

كلينياس: ستكون كذلك حقيقة.

الأثيني: والآن لا يمكن أن يكون هناك عقبة أخرى في وجه التأكيد الموضوعي، منذ أن وجدنا أن النفس هي التي تقوم بدورة كل الأشياء، ومنذ أن التزمنا أيضًا بأن النفس التي تدار بها دائرة السماوات بكل نظر بعيد ونظام، إما أن تكون الخير الأسمى أو نقيصه[٩].

كلينياس: كلا يا سيدي إذا كان ما جرى «من قول» أمامنا حقيقي، فلقد كان من الكفر أن تنسب العمل لأي شيء غير نفس أو نفوس، واحدة أو أكثر من واحدة ذات خير مطلق.

الأثيني: لقد تابعت الحوار يا كلينياس بهدف طيب في الحقيقة، ولكني أريد أن نتتبعه أيضًا خطوة أبعد.

كلينياس: ولكن ما هي هذه الخطوة؟

الأثيني: فلتأخذ الشمس والقمر والأجسام السماوية الأخرى لنرى ما إذا كان دورانها جميعًا ينسب للنفس، وكذلك دوران كل منها على انفراد. أليس كذلك؟

كلينياس: ولماذا؟ إن الأمر كذلك بالطبع.

الأثيني: وهكذا نستطيع أن نأخذ واحدًا منها بوجه خاص كموضوع لحجة، وسنجده ليس أقل انطباقًا بالنسبة لكل هذه الأجسام السماوية.

كلينياس: وأيها سنأخذه؟

الأثيني: مثلًا الشمس، التي يمكن لأي رجل أن يرى جسمها، والتي لا يرى أحد روحها، بأكثر مما يمكن أن يرى جسم أي مخلوق أثناء الحياة أو لحظة الموت. ولدينا كل سبب لأن نعتقد أنها (أي النفس) على نحو لا تدركه إطلاقًا كل حواسنا الجسمية، ولا يمكن أن نميزه إلا بالعقل فقط، وهكذا نجد أن لدينا هنا اعتبارًا مناسبًا يجب أن ندركه بعمل من الفهم الخالص والفكر.

كلينياس: وما ذاك؟

الأثيني: ما دامت النفس تقود الشمس في طريقها، فإننا لا نكون بحق مخطئين بقولنا إنها يجب أن تعمل في أحد اتجاهات ثلاثة.

كلينياس: وما هي هذه الاتجاهات؟

الأثيني: إما أنها تسكن في ذلك الجسم المرئي المستدير تنقله هنا وهناك، كما تنقلنا نفسنا إلى حيثما نذهب، وإما أنها كما يتشبث البعض تزود نفسها من ذات نفسها بجسم من نار كما يحتمل أن -يكون من الهواء، ويدفع الجسم بجسم بقوة من الخارج، وإما أنها أخيرًا عارية عن الجسم وتقوم بذلك التوجيه بقدرات أخرى من قدراتها التي هي غاية في الإعجاز.

كلينياس: نعم. وإحدى هذه الطرق هي تلك التي تنجز بها النفس كل العمل. وما قلناه حتى الآن مؤكد.

الأثيني: ...[١٠] وهذه النفس، سواء اعتبرنا أنها تجلب النور إلى الدنيا بقيادة الشمس كعربة لها، أو كانت تجلبه من الخارج، أو بأي طريقة كانت، فإنه يجب على كل منا أن يوقرها كإله، أليس كذلك؟

كلينياس: نعم يجب، ما لم يكن قد غرق في أعماق الحماقة.

الأثيني: وأي قصة أخرى ستكون لدينا لترويها عن كل الكواكب، وعن القمر، وعن الأعوام والشهور وكل الفصول، غير نفس هذه القصة بالضبط. وهي ما دام أن النفس، أو النفوس الخيرة الكاملة الخير، قد برهنت على أنها أسباب كل شيء، فإننا نتمسك بأن النفوس -آلهة، سواء أدارت العالم من داخل أجسام مكونة، مثل الكائنات الحية، أو بأي طريقة من طرق فعلها. فهل يحتمل أي رجل ممن يشارك في ذلك الاعتقاد أن يسمع قول مَن يقول إن كل الأشياء ليست «ممتلئة بالآلهة»؟

كلينياس: لا يستطيع أحد يا سيدي أن يخرج عن طوره إلى ذلك الحد.

الأثيني: وإذَنْ يمكننا يا عزيزي ميجالوس وكلينياس أن نضع شروطنا لذلك الذي لم يسلم بالآلهة حتى الآن، وأن نعد عدتنا له.

كلينياس: وأي شروط سنقدمها؟

الأثيني: إما أنه يجب عليه أن يبين لنا أننا على خطأ في قولنا إن النفس هي السبب الأول لكل الأشياء وفي النتائج الإضافية التي خرجنا بها من ذلك القول، وإما أنه يعجز أن يأتينا بتدليل أفضل فيسلم لنا، ويعيش من الآن فصاعدًا معتقدًا في الآلهة. فدعنا إذَنْ نرى إذا كان دفاعنا عن وجود الآلهة ضد غير المعتقد فيها قد أصبح الآن كاملًا كما يجب، أو لا يزال –ناقصًا.

كلينياس: ناقصًا؟ إنه أي شيء غير ذلك.

الأثيني: وإذَنْ وفيما يتعلق بتلك المجموعة دعنا ننهي حوارنا. وعلينا الآن أن نحذر ذلك الذي يعترف بوجود الآلهة، ولكنه ينكر أنهم يوجهون أي التفات إلى أعمال الناس. سنقول له: «أيها السيد المصنف، بالنسبة لاعتقادك في الآلهة، فربما يكون بعض ما لك من نسب مع الكاهن هو الذي جرك إلى رصيدك الذاتي من العبادة والتسليم. ومن الناحية الأخرى هناك أحداث خاصة وعامة لرجال مرضى وأشرار. أحداث غير مباركة في الحقيقة، ولكنها تُمَجَّد بحماس كأنها مباركة على لسان الشهرة العامة، وإن كانت عديمة المذاق. وهذه تدفع إلى عدم التدين، عندما تسمعها توقع خطأ على وتر واحد شرًّا وأدبًا من كل نوع. أو قد يكون الأمر ما يلاحظ عن رجال مضوا إلى القبر بعد أن استوفوا أيامهم وتركوا من بعدهم أبناء وأحفادًا في أمجاد رفيعة، ويصيبك الآن اليأس عندما تجد فيما سمعت من الآخرين أو من ملاحظاتك، الشخصية لأعمال الكفر والرعب المتنوعة في تواريخهم إلى حد أن بعضًا منهم قد أخرجته نفس هذه الجرائم من الظلام إلى رفعة الشأن والعرش. والنتيجة المرئية

لذلك كله هي أنه في مثل هذه اللحظات، وعندما لا تسمح لك صلتك القريبة بالآلهة بجعلهم مسؤولين عن ذلك، فإن التدليل المريض وعدم القدرة على لوم الآلهة. قد جعلاك معًا في مأزقك الحالي وهو اعتقادك بأنهم موجودون حقيقة، ولكنهم يحتقرون الإنسان ولا يكترثون به. ومن أجل ألا يطوح بك اعتقادك الحالي إلى هاوية سيئة من الكفر، ومن أجل أن يتسنى إيقاف ذلك الطيف، كما يمكن أن نسميه، على نحو سعيد وهو يقترب بقوة الحجة، يجب أن نحاول وصل ما يتبقى الآن -ليقوله مدعينا الأصلي للمنكر لوجود الله إنكارًا كاملًا، وننال بذلك نعمة ذلك أيضًا، فيجب عليك يا كلينياس، وأنت أيضًا يا ميجالوس، أن تأخذا- كما حدث من قبل -مكان الشاب الذي- الذي يجيب. وإذا تصادف وخابت الحجة، فإني سأنزع العمل مرة أخرى من أيديكما وأعبر بكما الماء.

كلينياس: اقتراح سليم، فاعمل به إذَنْ وسنبذل نحن أيضًا أقصى ما لدينا لتنفيذ ما تراه.

الأثيني: حسنًا ربما كان ليس من الصعب، أن نثبت شيئًا كبيرًا كهذا، وهو أن الآلهة أكثر -وليس أقل- عناية بالأشياء الصغيرة منهم بالأشياء الكبيرة، لقد كان الرجل حاضرًا -كما تعلمون في جدلنا الحالي، وقد قيل له إن الآلهة، التي هي خيرة خيرًا كاملًا، منوطة إناطة كلية بكل شيء على أنه عملهم الخاص والجدير بهم.

كلينياس: لقد قيل ذلك بكل تأكيد.

الأثيني: إذَنْ فهم يلحقون بنا بسؤالنا عما نعني بالخير الذي نعترف بسببه بأن الآلهة خيرون فتعال الآن؛ أيمكن أن نقول إن التبصر والفهم يتعلقان بالخير، بينما يتعلق ضداهما بالشر؟

كلينياس: نستطيع.

الأثيني: وأن نقول أيضًا أن الشجاعة جزء من الخير، وإن الجبن جزء من الشر؟

كلينياس: بالتأكيد.

الأثيني: وسنصف الصفات الثانية بالعار والصفات الأولى بالنبل؟

كلينياس: يجب ذلك بغير شك.

الأثيني: وسنقول عن كل الصفات الأكثر انحطاطًا إنها إذَنْ كان يجب أن تتعلق بأي شخص، فإنها تتعلق بنا وليس للآلهة دور فيها صغيرًا كان أو كبيرًا؟

كلينياس: سنقبل ذلك أيضًا بوجه عام.

الأثيني: حسنًا إذَنْ فترى هل سنعتبر الإهمال وعدم المبالاة والشراسة من خيرات النفس؟ كيف يمكن أن ترد؟

كلينياس: كلا، إذَنْ كيف يمكن اعتبارها كذلك؟

الأثيني: إذَنْ نعتبرها مضاداتها.

كلينياس: أجل.

الأثيني: وإذَنْ سنشهد بمضارها بالنسبة لمضاداتها.

كلينياس: أجل.

الأثيني: حسنًا جدًّا إذَنْ. وأي شخص شرس ومهمل، أو غير مبال، يجب أن يُحكم عليه بأنه على مثل ذلك الخلق الذي أسماه الشاعر أشبه بيعسوب لا يلسع[١١].

كلينياس: وتلك مقارنة ممتازة.

الأثيني: إذَنْ يجب ألا يُقال مطلقًا إن لله خلقًا كذلك الخلق، فإنه لخلق يبغضه الله نفسه ويشمئز منه، وإذا جرؤ أحد على إرسال ذلك الكلام فيجب أن نمنعه.

كلينياس: يجب أن نمنعه حقيقة، إذ كيف يمكن أن نفعل غير ذلك؟

الأثيني: وإذا كانت وظيفة أحد الناس تقتضيه الفعل والعناية الخاصة بشيء ما

معهود به إليه، وإذا كان عقله المشدود إلى الأمور الكبيرة يهمل صغار الأمور، فأي أساس نستطيع أن نتخذه لمدحه يمكن ألا يكون زائفًا. إننا نستطيع أن ننظر للموضوع على ذلك النحو. إن سلوك مَن يتصرف على ذلك النحو، إلهًا كان أو رجلًا يمكن أن يكون صورة من اثنين، أليس كذلك؟

كلينياس: واحدة من أي صورتين؟

الأثيني: إما أنه يرى أن إهمال التفاصيل الصغيرة لا يغير من النتيجة الكلية، أو حتى إذا أدى ذلك إلى تغيير يتغاضى هو عنه ويبدي بلادة واسترخاء، أو شراسة وحدة طبع. هل -نستطيع في الحقيقة أن ننسب الإهمال إلى أسباب أخرى؟ ذلك أنه بالطبع حين يكون الاهتمام بالكل مستحيلًا فليس هناك إهمال للصغير أو الكبير من الأمور فيما يتعلق بالإله أو بالإنسان الفاني العادي، إذ ينبغي ألا تحسب حسابًا لذلك الذي تقصر دونه الطاقات، والذي يكون حياله الإنسان عاجزًا هكذا عن الإعداد له.

كلينياس: بالطبع.

الأثيني: حسنًا جدًّا والآن إلى إجابة سؤال ثلاثتنا من الطرفين اللذين يعترف كلاهما بوجود الآلهة، ولكن الآلهة التي يتشبث أحدهما بأنها قابلة للرشوة، ويتشبث الثاني أنها تهمل التفاصيل الصغيرة. ونبدأ بأن كليكما يسلم بأن الآلهة تدرك، وترى وتسمع كل شيء، وأنه لا شيء في دائرة الحس أو المعرفة يخرج عن دائرة عملها. ذلك هو موقفك أليس كذلك؟

كلينياس: إنه كذلك.

الأثيني: أضف إلى ذلك أنهم يستطيعون أن يفعلوا كل ما يمكن فعله بواسطة أهل الخلود وأهل الفناء.

كلينياس: ولماذا؟ إننا سنقبل أيضًا ذلك الاعتراف.

الأثيني: وإلى جانب ذلك فقد سلمنا من قبل نحن الثلاثة جميعًا أنهم خيرون،

وفي أعلى مراتب الخير.

كلينياس: ذلك فوق كل شك.

الأثيني: ألا يجب إذَنْ أن نعترف أنه من الاستحالة أن يكون هناك أي كسل أو حدة طبع في سلوكهم، ما داموا على مثل السلوك الذي سلمنا به. وأنت تعرف أن الافتقار إلى الشجاعة يولد الكسل والاسترخاء، وأن الكسل وحدة الطبع تؤديان إلى البلادة؟

كلينياس: ذلك صحيح حقًّا.

الأثيني: لا إله إذَنْ يمكن أن يكون مهملًا بسبب الكسل أو البلادة، لأنه لا إله فيما تزعم تنقصه الشجاعة.

كلينياس: حجة صحيحة في الحقيقة.

الأثيني: وإذا كانت تهمل في الحقيقة الأمور التافهة والتفصيلات الصغيرة للكون، فإننا يجب أن نستنتج إما أنها تفعل ذلك علمًا منها أي ليست هناك أي حاجة للاهتمام بمثل هذه الأمور وإما ماذا عسى أن يكون هناك من بديل غير ما يضاد العلم؟

كلينياس: لا بديل من أي نوع.

الأثيني: حسنًا إذَنْ يا عزيزي الرجل الطيب، أي نظرية يجب أن نعتبرك متمسكًا بها؟ أهو أنهم يتصرفون بجهل وإهمال ناشئ عن الجهل، حيث كان يجب أن يظهروا الاهتمام، أو أنهم يعرفون أن الاهتمام حقيقة «واجبة»، ولكنهم يتصرفون مع ذلك التصرف الذي يقال عن أشد الرجال توجعًا -أولئك الذين يعرفون منهجًا أفضل من المنهج الذين يتخذونه بالفعل، ولكنهم يتركونه بسبب أنه دون اللذات أو الآلام؟

كلينياس: ذلك كله ليس موضع سؤال.

الأثيني: حسنًا إذَنْ ليست الحياة البشرية إلا جزءًا من الحياة الطبيعية الحية؟

أوليس الإنسان نفسه بالإضافة إلى ذلك، أكثر المخلوقات الحية خوفًا من الله؟

كلينياس: بلى، حسب كل الظواهر.

الأثيني: ومن المؤكد أننا نتمسك بأن كل المخلوقات تشبه الدنيا ككل في أنها متاع الآلهة.

كلينياس: من المؤكد أننا نفعل.

الأثيني: إن الأمر كله لواحد، سواء اعتبر الإنسان مثل هذه الأشياء صغيرة أو كبيرة في نظر الله ولا يمكن أن يكون الأمر في أي من الحالتين أمرنا وبحكم أن الآلهة لها من العناية والخير الكامل ما لا يسمح بإهمالها. ذلك أنه لا تزال هناك نقطة نضيفها لاعتبارنا.

كلينياس: وما عسى أن تكون؟

الأثيني: إنها تتعلق بما يحتمل أن يكون هناك من تعارض بين الإدراك والقوة فيما يختص بسهولة الأمر أو صعوبته.

كلينياس: على أي نحو؟

الأثيني: ولماذا؟ إنه لأصعب أن نرى أو نسمع القليل من رؤيتنا أو سمعتنا للكبير، بينما يرى كل واحد أن الأسهل أن نحرك ونسوس ونهيمن على الصغير والقليل من قيامنا بذلك مع ضديهما.

كلينياس: إنه لكذلك بالتأكيد.

الأثيني: ولكن هب أن طبيبًا مكلفًا بعلاج مجتمع بأسره، ولكنه يرغب ويقدر على أن يولي اهتمامه للكل ويهمل الأعضاء والأجزاء الأصغر، فهل يمكن أبدًا أن تتوفر لرغبته ظروف طيبة؟

كلينياس: كلا على الإطلاق.

الأثيني: وهل يستطيع رجال البحر والقباطنة، وأرباب البيوت، أو أيضًا رجال السياسة كما يسمون، أو الأشخاص الذين لهم أي وظائف مماثلة، هل يستطيعون أن ينجحوا في الأعمال الكثيرة أو الكبيرة وهم في معزل عن الأعمال القليلة أو الصغيرة؟ ولماذا؟ إنه حتى بناء السور نفسه سيخبرك أن الحجارة الكبيرة لا تستقر جيدًا دون أن تستند إلى الحجارة الصغيرة.

كلينياس: إنها لن تستقر بالطبع.

الأثيني: إذا ما كان لنا أبدًا أن نتصور الله كأحط صناع البشر، بينما يمضي أحسنهم في عملهم بالمزيد من الدقة، ويؤدون واجباتهم الخاصة أداء كاملًا سواء كانت أشغالًا كبيرة أو صغيرة بفضل نفس المهارة الواحدة، ويجب ألا نفترض أن الله وهو من قبل على أسمى قدر من الحكمة ومريد وقادر معًا، على أن يزود ويعطي، لا يبدي استعدادًا للأمور الصغيرة، تلك التي وجدنا أن من السهل العناية بها، لكن استعداده قاصر فقط على الأمور الكبيرة، مثل إنسان كسول وخاسر القلب بتهرب من عمله خوف الإجهاد.

كلينياس: كلا يا سيدي دعنا لا نرحب أبدًا بمثل هذه الاعتقادات في الآلهة. إن هذا التفكير سيكون كفرًا تامًّا وزائفًا إطلاقًا.

الأثيني: وأعتبر الآن أننا جادلنا مَن هو على استعداد لأن يتهم الآلهة بالإهمال جدالًا كافيًا للغاية.

كلينياس: لقد فعلنا ذلك.

الأثيني: أعني بقدر ما حملناه بالحجة على أن يعترف بخطئه، وأعتقد أنه لا يزال هناك شيء آخر نحتاج إلى قوله من باب فتنته.

كلينياس: وماذا سيكون ذلك يا صديقي؟

الأثيني: ولماذا؟ إنه يجب أن يقنع حديثنا الشاب بأن مَن يدير أمور الدنيا قد أعد كل شيء، واضعًا نصب عينيه بقاء الكل وكماله، ومن ثم فهو قد فعل ويفعل من أجل الأفراد أيضًا ما يناسبها، وهناك من أجل كل فرد، ومن أجل الجميع، وفي كل الأحوال، حكام معينون من أجل فعل كل شيء بالنسبة للماضي والحاضر ونزولًا حتى أصغر التفصيلات، وقد بلغوا الكمال حتى في أدق الجزئيات، ووجودك الخاص أيضًا أيها الرجل الشغوف، إن هو إلا شظية، ولهذا، وبالرغم من كل ما فيه من ضآلة فإن كل كده وجهاده موجهان نحو الكل، ولكنك نسيت وأنت في دوامة العمل أن الهدف لكل ما يحدث هو ما قلناه، وهو الفوز بمنتهى السعادة من أجل حياة الكل. إنها لم تُصنع من أجلك، ولكنك أنت صُنعت لها. ذلك أن كل طبيب أو كل صانع ماهر في أي مهنة يؤدي كل عمله من أجل كلٍّ ما، ولكن الجزء الذي يشكله من أجل الكل يعاون في تحقيق الصالح العام، وليس الكل من أجل الجزء، ولكنك مع ذلك تزمزم لأنك لا ترى كيف أنه في حالتك الخاصة يثبت ما هو الأفضل بالنسبة للكل؛ إنه الأفضل أيضًا بالنسبة لنفسك بفضل أصلنا المشترك -ثم أنت ترى أن النفس باتحادها المتتالي بجسم ما أولًا ثم بجسم آخر، تمر في كل سلم التغير من خلال فعلها الخاص، أو فعل نفس أخرى؛ وإنه ليس من عمل متروك لمحرك الأجزاء إلا هذا: وهو أن يبدل مكان الخلق الذي يصبح أفضل بمكان أحسن، ومكان الخلق الذي يصبح أسوأ بمكان أسوأ، كل حسب ما يستحق وذلك كيما يلقى كل قدره الخاص.

كلينياس: يبدله... ولكن كيف؟

الأثيني: ولماذا؟ أعتقد أنني أستطيع أن أريك كيف أن الهيمنة العامة يمكن أن تكون سهلة بما فيه الكفاية بالنسبة للآلهة، ذلك أنه إذا كان على الصانع الماهر في الحقيقة وهو يهتم بالكل اهتمامًا ثابتًا، أن يصوغ كل شيء في تحولات جديدة، فمثلًا يجعل من النار ماء باردًا، بدلًا من أن ينتج المتنوع من الوحدة، أو الوحدة من التنوع،

فإن الأشياء تصل بمرور الوقت إلى الجيل الأول والثاني أو الثالث، فإن التباين في الشكل المتغير سيكون لا نهائي العدد، ولكن الواقع أن مَن يعد العدة لإدارة العالم له عمل خفيف على نحو مدهش.

كلينياس: مرة أخرى ماذا تعني؟

الأثيني: إنني أعني ذلك منذ أن أدرك «ملكنا» أن كل أعمالنا فيها نفس وتحتوي على كثير من الفضيلة ومن الرذيلة أيضًا، وإنه عندما وجد المركب من الجسم والنفس، فإنه وإن كان غير خالد فإنه كالإله يتميز بقانون عدم الفناء. ذلك أنه لا يمكن أن ننتج كائنات حية لو فني أحد الزوجين. ومنذ أن اعتبر ملكنا أن الطبيعة الأبدية لمثل هذه النفس هي من الخير بحيث تعمل ما فيه البركة والنعمة، ومن الشر بحيث تعمل ما فيه الشر، منذ أن رأى ذلك كله، فقد وجد وسيلة كما أقول كي يضع كل فقرة، مفردة بحيث تُؤدى على أتم وجه، وفي سهولة، وعلى نحو جيد، إلى انتصار الفضيلة، وهزيمة الرذيلة، في كل أنحاء الكل، وهكذا فإنه قد استنبط لذلك الهدف الكلي المقاعد أو المناطق التي يجب أن تستقل النفس بأحد نمطيها كما هي مركبة في مسكنها، ولكنه ترك أسباب تشكيل أي من الطرازين أو النمطين لمشيئتنا الفردية، ذلك أنه كما تتجه رغبات الرجل وكما تكون النفس التي تدرك هذه الرغبات من حيث كذا وكذا. فإن كل واحد منا كقاعدة عامة يصبح كما هو.

كلينياس: ذلك افتراض منصف.

الأثيني: وهكذا كل ما له نصيب في تغيير النفس، لأن سبب التغيير قائم فيها، وعندما تتغير تتحرك وفقًا لسنة القدر وقانونه. وإذا كانت التغييرات في السلوك غير هامة وقليلة فإنها تنتقل فوق سطح التربة، وإذا كانت أكثر وتتجه في اتجاه الشر المستطير فهي تسقط في أعماق ما يُسمَّى بالعالم السفلي، وهي المنطقة التي تعرف باسم الجحيم وما أشبه من أسماء تملأ خيال الأحياء والأموات بالمثل بأحلام

الفزع والرعب واليأس، وإذا كانت النفس قد تشربت أيضًا بما هو أعمق من الرذيلة والفضيلة. وذلك بإرادتها الخاصة وبالأثر المقتدر لحديثها الماضي مع الغير، فإن احتكاكها القريب بالخير الإلهي قد جعلها هي نفسها على الخصوص أشبه بالإله، فمن المؤكد أنها تنتقل إلى مكان خاص ذي قداسة كلية، وتتحول إلى عالم آخر أفضل، أو تُنقل إذا كانت على نقيض ذلك لتعيش في المملكة المضادة، ذلك يا ولدي أو يا حبيبي، أنت يا مَن تظن أن الله قد نسيك، ذلك قدر الآلهة التي تسكن الأوليمبيا. بحيث إن ذلك الذي يشب على ما هو أفضل سيشق طريقه إلى النفوس الأفضل، بينما ذلك الذي يشب على ما هو أسوأ يمضي إلى النفوس الأسوأ، والأمر كذلك في الحياة وفي سلسلة الموت، إذ يفعل المرء ويُفعل به ما يليق بذوي العقول المتشابهة أن تفعله بأشباهها. ولنتأكد بأن قدر الآلهة ذاك لن تستطيع مطلقًا أو يستطيع غيرك ممن تردي في الأساليب المريضة؛ لا يستطيع الزعم بإمكان الفرار منه. إنه ذلك الذي أقامه مشكلو القدر قبل كل شيء، وذلك الذي ينبغي تجنبه في رعب مطلق، إنه لن ينساك أبدًا حتى لو جعلت من نفسك أصغر من أي شيء كنت من قبل وزحفت متسللًا إلى أعماق الأرض أو مَجَّدْتَ نفسك وصعدت إلى السماء، فإنك ستدفع لهم (للآلهة) الجزاء العادل. أما وأنت ما زلت هنا بيننا أو بعد رحيلك إلى الآخرة، أو ربما يكون الأمر بتحولك إلى صقع، لا يزال أكثر تجهمًا وعبوسًا، ويجب أن تعلم أن الأمر سيكون واحدًا أيضًا بالنسبة لأولئك الذين رأيتهم بدأوا بداية صغيرة ثم ارتفعوا إلى العظمة بأعمال تدنيس المعابد وما أشبه، وتصوروا أنهم انتقلوا من التعاسة إلى السعادة، بينما أنت ترى أن خطوطهم مرآة تشاهد فيها كل الإهمال المطلق للآلهة، ولا تعلم أن اشتراكهم بالمعاونة يلعب دوره في الكل. ولكن كيف تستطيع يا أصلب الرجال أن تشك في حاجتك للمعرفة؟

كلا إنه إذا ما افتقدها الرجل، فلن يمسك حتى بأثر بائد للحق، أو يصبح في حالة تسمح له أن يقول كلمة في سعادة الحياة أو شقائها، فإذا استطاع الصديق كلينياس

وبقية زمرتنا ممن هم أكبر سنًّا وممن يجتمعون هنا أن يقنعوك كثيرًا بذلك، وبأنك لا تدري شيئًا عما تقول عن الآلهة فسيكون ذلك خيرًا، ولتكن نعمة الله إلى جانبك، ولكن إذا حدث واحتجت إلى إقناع أكثر، فأصغِ إذا كان لديك أي فهم، للمناقشة مع خصمنا الثالث. إنني أصر على وجود الآلهة، وعلى أنهم يُعنون بشؤون البشر ما دمنا قد بينا ذلك ببراهين لا تحتمل الاحتقار، ولكن أن يمكن دفع الآلهة للمروق والضلال عن طريق قبول العطايا للأشرار كذلك أيضًا ما لا يجب أن يقبله إنسان وما يجب أن ننازع فيه بأقصى ما تملك من قوة.

كلينياس: حسنٌ ما تقول، فدعنا نفعل ذلك.

الأثيني: ولماذا إذَنْ؟ إني أسألك باسم نفس هؤلاء الآلهة، ماذا عسى أن يكون أسلوب المروق، إذا كان حقًّا أنهم يدفعون إليه، وما هو أو بالأحرى على أي نحو من الكائنات يجب أن يكونوا هم أنفسهم؟ من المؤكد أننا يجب أن نفترض أنهم حكام، ذلك إذا كان ينبغي أن يكون لهم هيمنة فعالة على الوجود كله.

كلينياس: بغير شك.

الأثيني: ولكن أي نوع من الحكام هم على طرازه؟ أو أي نوع نستطيع بأي إمكانية أن نقارنه بهم عن حق (حتى إنهم يشبهونهم بدرجة كبيرة على الأقل، هل يمكن أن يكون سائقو الفرق، المتخاصمة، أو قباطنة السفن المتنافسة موازيًا مناسبًا لهم؟ أو ربما كان لنا أن نقارنهم بقواد الجيوش في الميدان، أو قد يشبهون حتى الطبيب الذي يحمي الجسم من غارات الأمراض، أو الفلاحين الذين يخشون في مطلع المواسم المتكررة ما تحمل من خطر على محاصيلهم، أو أيضًا رعاة القطعان، ذلك أنه منذ أن وافقت فيما بيننا على أن الدنيا مليئة بالأشياء، الطيبة، ولكنها ليست (أيضًا) أقل امتلاء بأضداد هذه الأشياء، وأن ما فيها من أشياء ناقصة وفي غير موضعها أكثر عددًا، فإن الحرب التي تجول في عقولنا، هي كما تنشب حرب لا تموت وتستدعي يقظة عجيبة.

إن الآلهة والأرواح هم حلفاؤنا في أعمال الحرب، ونحن فوق ذلك ملك لهم. فالخطأ والكبرياء والحماقة إفساد منا وتخريب، بينما في التقوى والعفة والحكمة خلاصنا. وهي جميعًا مستقرة في القدرة الحية للآلهة، وإن كان هناك بعض الأثر الضعيف يمكن أن يُرى أيضًا بوضوح ساكنًا هنا في ذات أنفسنا، ومع ذلك فهناك نفوس تسكن أرضنا تتملكها نفوس مفسدة غير عادلة –نفوس بهيمية، وهي فوق أي شك، تلك التي تدب أمام نفوس حراستنا، وكلاب حراستنا ورعاتنا، والأشياء العليا للجميع بالمثل، راغبة في إقناعهم بالملق وبسحر الابتهالات، وهذه هي القصة التي يرويها الأشرار الخبثاء، يقنعونهم بأن من حقهم أن يعتدوا على البشر دون أن يكون لذلك أثر خطير. ولكنا مقتنعون فيما أظن بأن هذه الرذيلة التي سميتها توًّا، رذيلة الاعتداء والجور، عندما توجد في أجسام من لحم ودم، تكون ما يُسمَّى بالمرض، توجد في الفصول وكل السنين، تكون ما يُسمَّى بالوباء، بينما هي في السياسة والجماعات تظهر مرة أخرى في الدلالة المتغيرة لمعنى الظلم.

كلينياس: تمامًا.

الأثيني: وذلك هو حال مَن يعلمنا أن الآلهة تتساهل دائمًا مع الفاعل المخطئ وغير المستقيم وتغفر له؛ لأنه إذا تنازل لهم عن قسم من الغنيمة فإن الأمر ينتهي حتمًا إلى ذلك، فكما أن الذئب يخصص جزاء مما يتلفه لكلب الغنم، فإن الكلب سيطيب خاطره بذلك الحاضر وسيوافق على إتلاف القطيع. أليست هذه إذَنْ هي حالة من يتمسكون بأن الآلهة مرتشون؟

كلينياس: إنها كذلك في الحقيقة.

الأثيني: حسنًا، إذَنْ بمن ممن هم في قائمتنا السابقة من الحراس نستطيع أن نقارن الآلهة في غير سخف؟ أبرجال البحر الذين ينقلبون على أعقابهم بفيض النبيذ وأريجه، ويخربون السفينة ببحارتها؟

كلينياس: كلا بالتأكيد.

الأثيني: ومن المؤكد أنَّا لا نقارنهم بسائقي العربات الذين يوضعون بالسباق ولكن يمكن كسبهم بالرشوة فيزيفون النصر في صالح فريق آخر؟

كلينياس: كلا، وستتسبب مقارنتك صدمة إذا ما تكلمت هكذا.

الأثيني: ومؤكد أنّا لا نقارنهم بالقواد ولا بالأطباء ولا بالفلاحين ولا بالرعاة وكلاب الغنم التي يلقي إليها الذئب برقية تسحرها؟

كلينياس: مستحيل، وذلك كفر محض.

الأثيني: والآن أليست الآلهة جميعًا هم أعظم حراسنا، والصالح الذي يحرسونه، هو أهم مصالحنا؟

كلينياس: بلى، وبكثير.

الأثيني: أترى سنحكم على مَن لديهم أنبل الأشياء لحراستها وهم أنفسهم في أسمى درجات المهارة في الحراسة بأنهم أحط من كلاب الغنم أو من الرجل العادي الذي لن يكشف أبدًا عن الحق بسبب الرشوة الآثمة التي قدمها له إنسان غير مستقيم، يقينًا كلا إنها فكرة لا تحتمل، إن المدافع عن مثل ذلك الاعتقاد يُعتبر بين المنبوذين الذين يعطون أنفسهم لأي صورة من صور عدم التقوى والورع، وهو أفدحهم إدانة بحق؛ لأنه أسوأهم وأكثر بعدًا عن الورع والتدين.

الأثيني: إذَنْ أظن قضايانا الثلاث، وهي أن هناك آلهة، وأنهم يكترثون بنا، وأنهم غير قابلين قط لأن يحيدوا عن طريق الحق، قد بُرهنت بما فيه الكفاية.

كلينياس: نستطيع أن نقول ذلك في الحقيقة، وأنا وصديقي نلتقي معك في حججك.

الأثيني: ومع ذلك أعترف أنها كانت تشيع فيها الحرارة اللازمة للغيرة المتلهفة

على الانتصار على رجال السوء هؤلاء. ولكن منبع هذا الحماس يا عزيزي كلينياس كان إدراك أنهم إذا فازوا في الحجة فإن الأشرار قد يتصورون أنفسهم أحرارًا في أن يفعلوا كما يشاءون، ما دام يخالج أنفسهم كثير من الأفكار العجيبة حول الآلهة. وذلك ما جعلني أتأهب للكلام بعزم أكثر من المعتاد وإذا لم أكن قد فعلت أبدًا أقل مما فعلت لأحمل مثل هؤلاء الرجال على استهجان ما تفعله نفوسهم ولأجذبهم نحو السلوك المضاد، فإن مقدمة قوانيننا الخاصة بالإلحاد تكون قد أدت عنايتها الحميدة.

كلينياس: حسنًا دعنا نرجو ذلك. ولكن إذا لم يتحقق ذلك فإنه على الأقل لن يسلب المُشرِّع ثقته.

الأثيني: وإذَنْ فقد يكون من المحتمل أن نتبع مقدمتنا بجملة تشرح معنى قوانيننا، وتكون بمثابة إنذار عام لغير المتدينين لينصرفوا عن طريقهم إلى طريق التدين والورع والتقوى. وبالنسبة للعصاة فيمكن أن تكون قوانيننا ضد الكفر كما يلي، إنه إذا ارتكب أي رجل جريمة الإلحاد بالكلمة أو بالفعل فسيقوم أي شخص حاضر بالدفاع عن القانون بإخطار الحكام، وسيقوم الحكام الأول الذين يقع تحت بصرهم الأمر بتحويله إلى المحكمة المعنية للنظر في هذه الجرائم وفقًا لما يرسمه القانون، وأي موظف لا يتخذ إجراء بالنسبة لما يصله من معلومات سيكون هو نفسه معرضًا لاتخاذ إجراءات الإلحاد ضده في دعوى يتقدم بها أي واحد يريد نصرة القانون، وفي حالة الإدانة ستقوم المحكمة بفرض عقوبة خاصة على المتهم عن كل عمل من أعمال الإلحاد. سيكون السجن جزءًا من العقوبة في جميع الأحوال[١٢]، وحيث إنه توجد ثلاثة سجون في الدولة، السجن العام في مكان السوق لأغلب الأحوال وذلك لاحتجاز أشخاص العامة، والسجن الثاني يتصل بالمجلس الليلي[١٣] ويعرف ببيت الإصلاح، أما الثالث ففي قلب الريف في أكثر الأماكن الممكنة انفرادًا وإقفارًا ويُسمَّى بما يوحي بمضمون العقوبة، وحيث إنه هناك أيضًا ثلاثة أسباب للإلحاد هي تلك التي عيَّناها من قبل، وكل من أمثال هذه الأسباب يصدر عنه نوعان من الجرائم، فيكون لدينا في المجموع ست

فئات من المذنبين في حق الدين يجب تمييزها. وهي تحتاج إلى علاج مختلف وغير متماثل. لأنه ولو أن رجلًا قد يكون غير معتقد اعتقادًا ذاتيًّا في وجود الآلهة، فإذا كانت لديه استقامة فطرية في المزاج فإن مثل ذلك الشخص يعاف الأشرار. ويصده اشمئزازه من الخطأ عن ارتكاب الخطايا، وهو يتحاشى غير المستقيم من الأمور وينساق إلى الفعل القويم العادل، ولكن أولئك الذين يكون اعتقادهم في عدم وجود الآلهة مصحوبًا بعدم ضبط النفس في اللذات والآلام،، بوجود ذاكرة قوية وذكاء حاد فإنهم يشاركون النوع الآخر (السابق) في مرض الكفر، ولكن من المؤكد أنهم يرتكبون أذى أكبر، بينما يرتكب الآخر الآخرون أذًى أقل، وذلك من حيث الإضرار بزملائهم، فمن المحتمل أن يكون الرجل الأول قد تكلم عن الآلهة كلامًا متحررًا بما فيه الكفاية عن الآلهة والقرابين والتجديف، وحتى إذا كان لا يتلقى بمَن يتجنبونه فربما أدت سخريته إلى تحويل البعض إلى مرتدين، ولكن الثاني هو مَن يتمسك بنفس الاعتقاد مثل الأول، ولكنه يكون ممن يألف الناس تسميته بالرجل الموهوب، رجل المراوغة الكثيرة والخداع والاحتيال، ذلك هو النموذج الذي يتزود به جموع عرافينا والمتحمسين لكل أنواع الدجل، وأحيانًا ينتج ذلك النوع الديكتاتوريين والزعماء الشعبيين والقواد الذين يُعدون ويدبرون للأسرار الغامضة الخاصة. ولحيل وفنون مَن يسمون بالسفسطائيين، وكذلك نجد أن هناك نماذج عديدة من هؤلاء الملحدين، ولكن يجب أن يحسب التشريع حساب اثنين منهما: النوع المنافق، وهو الذي تستحق جرائمه أكثر من موت واحد، أو حتى موتين، والأنواع الأخرى التي تتطلب مزج التحذير بالسجن. وبالمثل الاعتقاد في عدم المبالاة الإلهية يعطينا نوعين إضافيين كما يعطينا في الاعتقادات الإلهية اثنين آخرين، وما إن نسلم بهذه التميزات فإن القانون، سيقود القاضي إلى أن يعهد بهؤلاء الذين يرجع خطؤهم إلى الحماقة دون فجور الطبع أو الاستعداد، إلى بيت الإصلاح لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وطول هذه المدة لن يكون لهم اتصال بأي مواطن، اللهم إلا أعضاء المجلس الليلي الذين سيزورنهم بهدف نصحهم وتحذيرهم وخلاص

نفوسهم. عندما تنتهي مدة الحبس، ويظن أن السجين قد عاد إلى صوابه، فسيقيم مع المستقيمي العقل، ولكن إذا لم يحدث ذلك وأدين مرة ثانية بنفس التهمة فسيكون عقابه الموت[١٤]. أما هؤلاء الذين يضيفون أخلاق الوحش المفترس لإلحادهم أو لاعتقادهم في عدم المبالاة والرشوة الإلهيتين، أولئك الذين يسحرون وهم يحتقرون النوع البشري –عقول عدد كثير من الأحياء مدعين أنهم يحيون الموتى ويعدون بكسب الآلهة إلى صفهم عن طريق ما للصلوات والقرابين والرقى من سحر، وهكذا يبذلون أقصى جهدهم من أجل الربح الحرام في تدمير الأفراد وكل العائلات والجماعات، فإن القانون سيوجه المحكمة إلى الحكم على المجرم المُدان من هذه الطبقة بالسجن في السجن المركزي حيث لا يلقى المواطن الحر فيه منفذًا مهما كان أمره، وحيث سيتلقى من السجانين الجراية الدقيقة المقررة لهم بواسطة حراس القانون، وسوف يُرمى به بعد الموت خارج الحدود دون ما دفن، وإذا كانت هناك يد لأي مواطن حرفي دفنه فسوف يكون عرضه للمحاكمة بتهمة الإلحاد في قضية يرفعها أي شخص باتخاذ الإجراءات. ولكن إذا ما كان قد ترك بعده أطفالًا جديرين أن يكونوا مواطنين، فإن المكلفين بالعناية باليتامى سيعولونهم أيضًا على نحو ليس بأسوأ من عنايتهم باليتامى الآخرين وذلك منذ تاريخ إدانة الأب. وزيادة على ذلك فيجب أن نصوغ قانونًا ينطبق بالمثل على كل أولئك المذنبين، ويكون مخططًا لتخفيف ذنب أغلبهم ضد الدين بالكلمة أو الفعل، ولا نقول شيئًا عن حماقة الآثمين –وذلك بتحريم الاحتفالات أو الرسميات غير الشرعية. والحق أن القانون التالي يجب أن يسن من أجل جميع الحالات بغير استثناء، إنه لن يملك رجل مزارًا في بيته الخاص، وإذا شعر رجل يدافع يدفعه إلى تقديم قربان، فسوف يذهب إلى المعابد العامة من أجل ذلك الغرض، ويسلم هبته للقسيسين من أي من الجنسين الذين عملهم هو تكريس هذه الهبات. وهو يستطيع أن يضم إليه في صلواته بأي أشخاص قد يرغب في صحبتهم. وسيتخذ ذلك التنظيم من أجل الأسباب الآتية.. إن إيجاد المعبد أو العبادة ليس بالأمر الهين. ولكي ما نقوم بذلك كما يجب نحتاج

إلى بعض الفكر الجاد. ولكنه الطريق المعتاد، الذي يسلكه على الخصوص كل النسوة والمرضى على العموم، والأشخاص الذين يهددهم أي نوع من أنواع الكروب –ومن الناحية الأخرى، الأشخاص الذين قد أصابتهم ضربة من الحظ الطيب، فهم يكرسون أي شيء يصل إلى أيديهم في الحال، وينذرون القرابين والعطايا للآلهة والأرواح وأبناء الآلهة، لأنهم مهيئون بمخاوف الطيرة التي تنوشهم في اليقظة وفي الأحلام، وبالمثل فإن تذكر الأشباح التي لا نهاية لعددها وطلب شيء لها يؤدي عادة إلى ملء كل بيت وقرية بالمزارات والمذابح المقامة في فضاء خالص أو في حيثما يرى مثل هؤلاء الأشخاص أن يقيموها. وكل ذلك مطابق للقانون الذي نقترحه الآن. ذلك بالإضافة إلى أن ذلك أساس لاختبار غير المتدينين. حيث يمنعهم من التدليس في ذلك الأمر نفسه ومن إقامة مزارات ومذابح في مساكنهم الخاصة تحت وهم أنهم يفوزون برعاية الله الخاصة بالعطايا والصلوات، وهكذا يضخمون من جرمهم بغير حدود، ويلطخون أنفسهم ويجلبون الإثم على أنفسهم وعلى مَن هم أفضل منهم ممن يصبرون على آذاهم أمام الله حتى تجني الجماعة كلها حصاد كفرهم كما تستحق، وسيكون مشرعنا في أي حالة صريحًا أمام الله، لأن قانونه سيكون هكذا، ينبغي ألا يملك مواطن مزارًا في مسكنه الخاص، وفي حالة ثبات الملكية أو التعبد في أي مزار غير المزارات العامة، فإنه إذا كان المالك رجلًا كان أو امرأة لم يرتكب فعلًا خطيرًا من أفعال الإلحاد فإن مَن يكتشف الواقعة سيقوم بإخطار حراس القانون أولئك الذين سيدبرون حركة نقل المزار الخاص إلى معبد عام، وفي حالة العصيان، فستفرض العقوبات حتى يتحقق نقل المزار. وأي شخص يثبت أنه أثم في حق التدين، وتلك جريمة الرجل الناضج وليست بالذنب التافه لطفل –سواء بتكريس مزار على أرض خاصة أو بتقديم قرابين لأي آلهة أيًّا كانوا جهرًا، فإنه سيلقى الموت لأنه يقدم القربان في حالة مدنسة. وسيقرر الحراس ما هي الجرائم أو الجرائم غير الصبيانية التي بمقتضاها يساق المذنبون إلى المحاكم حيث يوقع الجزاء.

هوامش الكتاب العاشر

(١) يشير إلى أعمال العنف التي عالجها الباب السابق.

(٢) إذا كان هناك قرص يدور، فكل النقط التي على خط واحد ما بين المركز والحافة تدور في مدارات متفاوتة، ولكن دورتها جميعًا تتم في وقت واحد.

(٣) كان مدار الفلك يُعتبر كالخاتم يدور حول الأصبع وهو يحمل الحجر الفص، هذه هي الصورة التي نراها في الجمهورية ويتمارس، وكانت سرعة الكوكب في مداره متناسبة مع بعده من مراكز النظام –ذلك كان رأي أفلاطون.

(٤) التمييز بين الانزلاق والتدحرج في حالة انزلاق سن القلم على الورق، فإن نفس نقطة انزلاق القلم تكرر ملامستها لنقط كثيرة في الورقة –والأمر يختلف في حالة القلم على الورقة.

(٥) كان أفلاطون يريد أن يقول هنا: إن نتيجة تصادم جسمين متحركين في اتجاهين مختلفين هو أن تكون حركتهما متوسطة بين الحركتين الأصليتين.

(٦) المقصود بالتكوين السابق إنشاؤه في رأي إنجلاند وبيري الحالة الطبيعية من صلابة وسيولة وغازية، ولكن تيلور يرى أفلاطون يتكلم في اختلاط الحركات على أساس من علم الحركة المجردة، ولعله يقصد أنه ما دام التكوين المتناسق للحركة المجردة محفوظًا، فإن التوحد الذي تكلم عنه يعطي الفرصة للزيادة في الكتلة.

(٧) اللغة هنا مختصرة، وكأنما قصد بها أن تكون فوق مستوى السامعين، ومفتاحها عملية رياضية يتحقق بها البعد الثالث؛ فالشيء المدرك لا بد وأن يكون له جرم.

(٨) من أجل ذلك قال البعض إن أفلاطون يقول بنفسين أو على الأقل بدافعين في نفس الوجود. ولكن ليس هناك كلام عن النفس الشريرة للوجود، والسؤال هو فقط هل كل ما يحدث يمكن أن يرجع إلى إبداع ذات النفس الواحدة؟ والجواب لا –على أساس أن الخير والشر كليهما حقيقي. وإذَنْ فأقل عدد النفوس التي تحتاج إليها هو اثنان، إحداهما خيرة والأخرى قادرة على الفعل المضاد.

(٩) هنا يتدخل كلينياس ليقطع كلام الأثيني.

(١٠) حذف المترجم هنا بمهارة لا جدوى منها، وربما كانت العبارة تقول: يجب على الرجل أن يعتبر هذه النفس هي شيء أفضل بكثير من نفسه كإله.

(١١) يقول هزيود في ديوانه الأعمال والأيام، إن الآلهة والرجال بالمثل يتساوون مع ذلك الذي لا عمل له، ويكونون كالثعابين التي لا تلدغ.

(١٢) يخالف أفلاطون هنا القانون الأتيكي. فما كان السجن فيما عدا الاحتجاز حتى تصدر عقوبة الغرامة عقوبة للمدنيين في ذلك القانون ونظام تدرج السجون، وهنا أفلاطون يقربنا من إصلاح هام حديث في ذلك النظام.

(١٣) هذه أول مرة يشير فيها أفلاطون لذلك الجهاز وهو أشبه بلجنة فوق العادة للأمن العام وهو في اجتماع دائم. ويشتق اسمه من انعقاده اليومي قبل انبلاج الصبح. وسنشير إلى تكوينه في الباب الثاني عشر.

(١٤) كان أفلاطون يرى السجن مع التحذير وسيلة لعودة الكافر إلى عقله، أما إذا انقضت مدة السجن دون التزحزح عن الخطية فيكون الموت دليلًا على أن الرجل لم يرتد إلى الصواب، وطبعًا تأتي حرية الفكر في العصر الحديث فيما رآه أفلاطون في ذلك الصدد.

الكتاب الحادي عشر

وستكون حاجتنا التالية بالطبع هي تنظيم صفقات أشغالنا مع بعضنا، ويمكن أن نعبر فيما أرى عن قاعدة بسيطة عامة بذلك الشأن كما يلي: إنني أرغب إذا ما استطعت في ألا يمس أحد ممتلكاتي وألا يعتدي عليها أقل اعتداء من دون أي نوع من الموافقة من جانبي. وإذا كنت ممن يميزون، وجب عليَّ أن أتعامل مع أملاك الغير بنفس الطريقة، وسنأخذ كمثال أول كنزًا جمعه أحد الناس ممن ليس من أسلافي ليكون ذخيرة له ولسلالته. إنني يجب ألا أرجو قط العثور على مثل ذلك الكنز. وإذا وجدته وجب عليَّ ألا أتدخل في شأنه، ووجب ألا أفوه بكلمة عنه للكهنة أو العرافين كما يدعون- أولئك الذين سيمتدون حولي لوضع يدي على ما كان محكومًا عليه بالبقاء في الأرض. وإذا ما تملكته فإن الفائدة التي ستعود على ثروتي منه ستكون يقينًا أكثر انكماشًا وتقلصًا من الاتساع الذي سأربحه في الخير الأخلاقي والاستقامة والعدل إذا ما تركته على حاله. ولقد جعل الشراء من أجل الملك، والشراء من أجل الشراء، ولسوف أكون قد قمت بصفقة أفضل من أجل سبب أفضل إذا اخترت أن أجلب لنفسي الاستقامة في العدل بدلًا من أن أجلب الثروة لجيبي. إن المثل الحكيم الذي يحرم تحريك ما كان الأفضل تركه على حاله مطبق على نظام واسع، وهذه واحدة من الحالات التي ينطبق عليها. ويجب إلى جانب ذلك أن يؤمن الواحد منا بالتقليد السائد والقائل بأن مثل هذه الأشياء ليست بذات نعمة أو بركة على سلالتنا. إن الرجل الذي يبلغ من الإهمال وعدم المبالاة بالنسبة لذريته ويعرض بأذنيه عن

صوت المُشرِّع، ويأخذ ما لم يتركه هو أبدًا ولا أحد من آباء آبائه، ويفعل ذلك بغير إذن المودع، انتهاكًا منه لقانون من أفضل القوانين، ولذلك القانون المستقيم لرجل سامٍ مجيد[1]، ذلك القانون الذي يقول «لا تأخذ ما لم تتركه»، وأكرر: إن الرجل الذي يستهين بكل من هذين المُشرِّعين، ويأخذ ما لم يتركه هو نفسه، ويفعل ذلك بدرجة طفيفة أيضًا ولكنها في الغالب كومة كبيرة من الكنز. ترى ماذا يجب أن يفعل به؟ إن ما سيفعله به الله، شيء يخصه تعالى بالطبع، ولكن الشخص الأول الذي سيكتشف الواقعة- سيقدم تقريرًا عن الشيء المتنازع عليه. وإذا كانت الواقعة قد وقعت في العاصمة فسيرفع التقرير للمأمور الحضري، وإذا حدثت في ميدان السوق فسيرفع لمآمير السوق. وإذا حدثت خارج العاصمة فسيوضع الأمر تحت نظر المآمير الريفيين ورؤسائهم، وعند استلام التقرير، ستقوم الدولة بإرسال وفد مفوض إلى دلفي، وتبعًا لما يحكم به الإله عن الملكية وعن المعتدى عليها فإن الدولة ستتصرف وفقًا للأمر الشرعي للوحي. وإذا كان المبلِّغ رجلًا حرًّا فسوف يمدح على فضيلته، كما سوف يلام ويؤنب على إهماله كشرير إذا هو ترك التبليغ. وإذا كان عبدًا فسينال حريته بجدارة كجائزة من الدولة، تلك التي ستدفع عنه ثمنه لمالكه، ولكنه سوف يُعاقب بالإعدام إذا امتنع عن التبليغ، ويتبع ذلك كنتيجة أننا يجب أن نتبع نفس هذه القاعدة في الأمور الصغيرة والكبيرة على السواء. وإذا ترك أحد ما يملك وراءه في أي مكان سواء كان ذلك بإرادته أو بغير إرادته فإن مَن يعثر عليها يجب أن يتركها كما هي دون اعتداء. ويجب أن يعتبر مثل هذه الأشياء تحت رعاية «روح» جانب الطريق، ذلك الروح الذي يعتبرونه مقدسًا قانونيًّا. وأي شخص يضع يده على مثل هذه الأشياء ويحملها معه إلى بيته منتهكًا القانون، سوف يلقى إذا كان عبدًا، وكان الشيء المسروق زهيد القيمة، ضربًا مبرحًا من أي شخص يصادفه، على ألا يكون سنه تحت الثلاثين. وإذا كان رجلًا حرًّا، فسوف يحكم عليه بأنه فظ جلف غير جدير بأن يكون شريكًا لمَن يحترمون القانون، وسوف يدفع زيادة على ذلك للمالك عشرة

أمثال قيمة البضائع التي استولى عليها، وإذا اتهم أحد شخصًا بامتلاكه لما يملك كبيرًا كان ما يملك أو صغيرًا وسلم المتهم بحيازته للشيء، ولكنه نازع في الملكية، فإن الشاكي سيطلب حضور المالك أمام القضاء، وفي حالة ما تكون الأشياء المسروقة قد سجلت بمقتضى اللزوم المشروع في سجل الحاكم- فسيتقدم بالشيء المتنازع عليه، فإذا تبين بعد ذلك العرض أن الشيء مدون في السجل كشيء مملوك لأحد المتقاضين فسيصبح مالكًا له وتشطب الدعوى. وإذا تبين أنها تخص طرفًا ثالثًا ليس بالمحكمة. فإذا تقدم أي من الطرفين بالضمان الكافي فإنه يستطيع أن يحركها بالنيابة عن المالك الغائب وفي إطار حقه كي يستخلصها له. وإذا كان الشيء المتخاصم عليه غير مدون بالسجل فإنه سيبقى في حراسة ثلاثة قضاة كبار حتى يفصل في القضية. وإذا كان ذلك الشيء المفروض دابة، فإن مَن يخسر القضية سيدفع للدولة تكاليف رعايتها. وسوف يتصرف القضاة في القضية في خلال أيام ثلاثة.

ويكون كل رجل عاقل حرًّا في وضع يده على عبيده ليسخرهم كما يشاء في خدمة أغراضه في العمل المشروع، وهو حر بالمثل في وضع يده على العبد الهارب لقريب له أو صديق من أجل حفظه وسلامته. وإذا أمسك برجل على ذلك النحو بوصفه عبدًا، ثم جاء أي شخص وادعى أنه حر واعترض على حجزه، فإن مَن أمسك به سيطلق سراحه على أن يتقدم الطرف المعترض على حجزه بثلاثة ضمانات ضرورية، ومن ثم يتوقف الحجز على أساس هذه الشروط التي سبق ذكرها وليس على أساس آخر. أما إذا توقف من أجل أساس آخر غير هذه الشروط فستكون هناك عملية تهجم، وإذا أُدين المتهم فيها فسيدفع للطرف الذي سلب حقه ضعف قيمة المادة القانونية (مادة التهجم) كما هو مبين بالسجل. وسيكون هناك حق مشابه وهو حق حجز الرجل المعتوق الذي لا يقدم الولاء، أو الولاء الكافي للذين منحوه الحرية. وسيعتبر الولاء «في هذه الحالة» قيام المعتوق ثلاث مرات في الشهر بإصلاح مسكن عاتقه ويعرض من الخدمات ما هو صائب وصحيح. وبالمثل في حالة الزواج حيث لا يتصرف إلا

بموافقة مالكه السابق. ثم إنه من غير المشروع له أن يمتلك من الثروة أكثر مما يملك عاتقه، وكل ما يزيد على ذلك فسوف يؤول للسيد ولن يمد الرجل الذي يسترد حريته على ذلك النحو إقامته إلى ما بعد العشرين، ولكنه سيرحل مثل كل الأجانب، ومعه ثروته كاملة، ذلك ما لم يستطيع الحصول على إذن القضاة وعلى موافقة السيد الذي أتاح له البسط والسعة. وإذا زادت ممتلكات المعتوق أو أجنبي آخر عن مجموع ثروة الطبقة الثالثة، فإنه سيأخذ ثروته ويرحل في مدى ثلاثين يومًا عن اليوم الذي بدأت فيه الزيادة لأول مرة، ولن يكون للسلطات في هذه الحالة قدرة على أي امتداد لإقامته. وإذا أُدين أي شخص قدم للقضاء منهما بأنه لا يمتثل للقانون حكم عليه بالموت وتصبح أمواله حقًّا للدولة. وستنظر القضايا التي من ذلك النوع أمام محكمة القبيلة، وذلك ما لم تكن الادعاءات المضادة للأطراف قد نُظرت من قبل أمام الجيران، أو أمام قضاة عينوهم بأنفسهم. وإذا ادعى رجل لنفسه ملكه دابة غيره، أو أي شيء آخر مما يملك[٢] فسيعيد الطرف المالك الشيء المتنازع عليه إلى البائع، وهو المانح القانوني المسؤول، وإلا للشخص الذي سلم ذلك الشيء تسليمًا شرعيًّا، مواطنًا كان -أو مقيمًا أجنبيًّا، وذلك في حدود ثلاثين يومًا «في حالة المواطن»، أما في «حالة ما يكون الشخص الذي قام بالتسليم أجنبيًّا، ففي حدود خمسة شهور، سيكون أوسطها شهر الصيف الشمسي[٣] وفي كل مصادقة متبادلة بالبيع والشراء فإن البضائع المتبادلة يجب أن تُسلم في الأماكن المعينة في ميدان السوق للسلع المتنوعة، على أن يدفع الثمن في الحال، وعلى ألا يسمح بالتبادل في أي مكان محلي آخر، على ألا يكون هناك بيع أو شراء على الحساب، وإذا قام أي مواطن مع آخر بعملية تبادل أيًّا كانت، في مقابل أي شيء مهما كان، وفقًا لشروط أخرى وفي مكان آخر، ثقة منه في الطرف الذي يتعامل معه، فيجب أن يفعل ذلك وهو مدرك أن القانون لا يسمح بإجراءات بالنسبة للأشياء التي لا تباع وفقًا للشروط المعينة هنا. أما بالنسبة للتبرعات والأندية[٤]، فإن أي فرد سيكون حرًّا إذا ما شاء أن يقوم بها بين الأصدقاء، ولكن إذا

نشأ خلاف حول تبرع ما، فيجب أن تتصرف الأطراف على أساس أن القانون لا يقر في أي حال إجراء في مثل ذلك الصدد. وإذا تسلم بائع إحدى السلع خمسين دراخمة أو أكثر ثمنًا لسلعته، فسيكون ملزمًا بالبقاء في مكانه لمدة عشرة أيام، وسيخطر الشاري بمسكن البائع، وذلك من أجل مثل هذه الشكاوي المعتادة في مثل هذه الأحوال، وإرضاء للقواعد القانونية الخاصة بإعادة الشيء لصاحبه. وستكون الاحتياجات القانونية المطلوبة كما يلي:

في حالة بيع عبد مصاب بالسل أو بالحصوة، أو بتعثر البول أو بما يُسمَّى بالتوعك المقدس للمزاج[٥] أو اضطراب جسمي آخر أو عقلي مما لا يمكن إخضاعه للملاحظة العادية ولا يمكن علاجه، فإذا كان البيع لطبيب أو مدرب رياضة فلا حق هناك في إعادة السلعة إلى بائعها، ولن يكون هناك حق بالمثل إذا كان قد أُشير للعاهة بصدق وقت البيع، ولكن إذا باع صاحب مهنة مثل هذه السلعة لعامل «غير مهني» فسيكون من حق المشترى أن يعيدها في مدى ستة شهور فيما عدا حالة التوعك المقدس للمزاج، ذلك الذي سيكون مداه سنة واحدة، وستنظر القضية أمام هيئة من الأطباء يعينون وينتخبون بموافقة الأطراف. وسيدفع البائع المدان ضعف الثمن الذي باع به. وإذا كان كل من الطرفين من غير العمال غير ذوي المهن فإن الترتيبات بالنسبة لحق الاسترداد والمحاكمة ستكون مثلها في الحالة السابقة، ولكن البائع المدان سيدفع فقط الثمن الفعلي الذي تسلمه. وإذا باع رجل عبدًا قاتلًا، وكان كل من الطرفين يعرف الحقيقة، فلا وجه للعودة في الصفقة، وإذا كان الشاري جاهلًا بها فسيكون له الحق في الرجوع فيها فورًا عندما يكتشف الأمر. وستنظر القضية أمام الحراس الخمسة الأصغر. وسيكون على البائع الذي سيحكم عليه بأنه ارتكب مثل ذلك البيع أن ينظف مسكن الشارب كما تقضي لوائح الشريعة، وسوف يرد الثمن ثلاثة أضعاف. وذلك الذي يستبدل عملة بأخرى، أو بأي سلعة حية كانت أو غير حية، سينتظر منه القانون في أي حالة أن يقدم القيمة الأصلية ويطالب بمثلها، ولكن

دعنا كما هو الحال في كل قانوننا، نفسح مجالًا لعلاج الغش من ذلك النوع بإسهاب، إنه يجب على كل فرد أن يفهم أن النصب والاحتيال والادعاءات الكاذبة والتدليس والغش كلها من نوع واحد، نوع يعتقد مع الأسف في الأقوال العامة السائدة. إنه غالبًا ما يكون ممتازًا بما فيه الكفاية، إذا ما مُورس في الأزمات المناسبة، أما متى وأين تحدث هذه الأزمة فقد ترك غامضًا وغير محدد، وهكذا لم يشر المثل إلى أقل ضرر بالنسبة لمن يعتقدون فيه ولبقية المجتمع. ولا يمكن أن يسمح للمشرع إن -يترك هذه النقطة في ذلك الوضع غير المؤكد؛ إذ يجب عليه دائمًا أن يضع خطوط حدود محددة أوسع أو أضيق كما سنمضي الآن في وضعها. فيجب ألا يمارس أحد أي احتيال أو نصب بالقول أو بالفعل، وهو ينطق باسم الله، كذلك الذي يصطدم بغضب الله يلقى نبذًا من الله، وبالمثل ذلك الذي يحلف بالأيمان الكاذبة احتقارًا لله، وأقل منه درجة ذلك الذي يكذب على مَن هو أعلى منه، ويعتبر الناس الطيبين أعلى من رجال السوء، والمسنون بوجه عام أعلى من الشبان، والآباء أعلى من ذريتهم، والأزواج أيضًا أعلى من زوجاتهم وأطفالهم، والحكام أعلى من رعيتهم. وليس الاحترام العام أكثر من الواجب المناسب- لكل مَن هم في أي من مراكز السلطة هذه وهو -قبل كل شيء الواجب نحو سلطات الدولة. وهي السلطات التي نتكلم عنها الآن. والرجل الذي يمارس الاحتيال في السوق يكذب ويغش ويستشهد بالله في إيمانه متحديًا كل القوانين وإنذارات مآمير السوق فإنه ليس لديه قدر من الاحترام للإنسان أكثر مما لديه من خوف. والآن مما لا شك فيه أنها عادة حسنة، عادة أخذ الأسماء الإلهية أخذًا غير عابث، أو إظهار نفس الاعتبار لها كما يفعل أغلبنا بوجه عام وبالعادة والعرف، في الاحتفالات النظيفة النقية الخاصة بأمور العبادات، ولكن إذا كان هناك أي عصيان فلدينا قانوننا. وذلك الذي يبيع أي شيء مهما كان في السوق لن يطلب في أي حال ثمنين على سلعة. وإنما سوف يطلب ثمنًا واحدًا، وإذا لم يحصل عليه، فسيحسن صنعًا إذا ذهب ثانيًا ببضائعه، ولن يضع لها في نفس اليوم ثمنًا أعلى أو أقل -وأيضًا لن

يعرض سلعًا للبيع سبق أن طُرحت أو أكد «صلاحيتها» بقسم، وفي حالة كسر ذلك القانون فإن أي مواطن يكون حاضرًا وليس سنه تحت الثلاثين يكون من حقه قانونًا معاقبة مَن يقسم بمثل ذلك القسم بالضربات. والمواطن الذي يهون من ذلك الأمر ولا يهتم به، سيكون عرضة للوم والعذل كمجرم في حق القانون.

ومن يبيع سلعة مزيفة ولا يستطيع أن يقتنع بحديثنا الحالي، سوف يعرض على السلطات بواسطة أي شخص حاضر وما لديه من معلومات لازمة لإثبات اكتشافه، ومثل ذلك الشخص -عبدًا كان أو مقيمًا- سوف تبقى له السلعة المزيفة لاستعماله الخاص. وإذا كان مواطنًا وأهمل كشف الغش، فسوف يُعلن أنه أثم فغش الله، أما إذا كشفه فإنه سوف يكرس السلعة علنًا لآلهة السوق. وسيحرم الطرف الذي يعثر عليه وهو يقدم مثل هذه السلع للبيع من البضائع المزيفة، وسوف يجلد بالإضافة إلى ذلك في ميدان السوق ويتلقى جلدة عن كل دراخمة من الثمن الذي وضعه على سلعة، وسيصيح صائح معلنًا أولًا السبب في الجلد، ليكون صياحه إنذارًا لإيقاف المحتالين وتحايل البائعين، فإن مآمير السوق والحراس سيزودون أنفسهم بالمعلومات عن طريق سؤال ذوي الخبرة والمهارة في أنواع التجارة المختلفة، مما يتيح لهم وضع القواعد الخاصة، بما يحتمل أو لا يحتمل أن يفعله التاجر، وستحفر هذه القواعد على عمود يقام أمام مكتب مآمير السوق كتنظيم للاتجاهات الأكثر دقة للأشخاص ذوي الأعمال في السوق. وسبق أن وصفنا وصفًا كافيًا وظائف المآمير الحضريين، وإذا رُؤى أن الأمر في حاجة للمزيد، فإن المآمير سيتشاورون مع الحراس ويسودون معًا الملحق الضروري، وستلصق كل من القواعد السابقة واللاحقة الخاصة بالإجراءات الرسمية على عمود أمام مكاتب المأمورية، وتقودنا اعتبارات ممارسات وأعمال الغش مباشرة إلى تجارة القطاعي. وسنعالج الموضوع أولًا ككل، وعلى نحو ما نفعل في الآراء المعللة، ثم نقترح التنظيم القانوني له. إننا عندما ننظر في الوظيفة الجوهرية لتجارة القطاعي الداخلية نجد أنها ليست بالشيء الضار، ولكنها العكس تمامًا. وهل

يمكن أن يكون الرجل إلا محسنًا إذا هو حقق الانتشار المتعادل والمتناسق لأي شيء هو في نفسه غير متعادل وغير متناسب كالسلع من كل نوع؟ تلك هي نفس النتيجة التي -ينجزها التداول- كما ينبغي أن نتذكر -وتلك كما ينبغي أن نعترف- الوظيفة المخصصة للتاجر وشبيه به الأجير، وصاحب الفندق وأصحاب المهن الأخرى التي بعضهم فيها أكثر شهرة وأحسن صيتًا وبعضهم أقل، ولكنهم جميعًا يشتركون في وظيفة عامة هي تلبية الاحتياجات المتنوعة بما يلزمها، وتوزيع السلع على نحو أكثر تعادلًا، فماذا إذَنْ عساه أن يكون السبب في أن المهنة ليست بذات شهرة طيبة. ولا موضعًا للثقة. وماذا يجعلها بوجه عام أمرًا غير مألوف؟ يجب أن نجيب على ذلك السؤال إذا كان علينا أن نقدم علاجًا جزئيًّا (ذلك أن العلاج الكلي فوق طاقتنا) بتشريعنا. والأمر جدير جدًّا بالإنجاز، ولكنه يحتاج فيما أتصور إلى قدرة غير عادية.

كلينياس: وكيف ذلك؟

الأثيني: ولماذا يا صديقي كلينياس؟ إنه ليس إلا قسمًا صغيرًا فقط من الناس، أقلية من الناس ذات -استعدادات طبيعية نجح التدريب على حسن الاستهلاك في تنظيمها، فأصبح لديها العزم على أن تثبت صدقها في الاعتدال عندما تجد نفسها من وسط الملح من المطالب والرغبات، ولذلك ليس هناك كثيرون يبقون على وقارهم ورشدهم عندما يُتاح لهم أن يصبحوا أغنياء أو يفضلون الاعتدال على الكثرة. إن أغلب جموع الناس ذوو طبع متناقض حاد، وإذا رغبوا في شيء رغبوا فيه بغير حدود. وعندما يكون أمامهم الخيار بين تحقيق ربح معقول، يفضلون أن يحصلوا على ربح فادح مفرط، وذلك هو السبب في أن كل طبقات تجار القطاعي ورجال الأعمال وأصحاب الفنادق ليسوا مألوفين إلى حد كبير لدى الجمهور، وتلطخهم شوائب اجتماعية جد قاسية، ومع ذلك فلنفترض فقط وهو افتراض مستحيل- والله يحرم أنه يجب أن يكون شيئًا آخر -لنفرض أن أفضل الناس يمكن أن يضطروا، وأعلم أن ذلك الاضطرار ذو رنين ولكن يجب أن أنطق به- لنفترض أنهم اضطروا

لمدة لأن يكونوا أصحاب فنادق أو تجار قطاعي، أو أصحاب مثل هذه المهن، أو لنفترض من أجل ذلك أن قدرًا لا يُرَدُّ ساق أفضل النسوة إلى مثل هذه المهن، إننا سنكتشف أنهم جميعًا على قدر وافر من الإنسانية وأنها أعمال خيرة، وإذا كانوا قد تصرفوا وفقًا لمبادئ السلوك الطاهر المستقيم فإننا يجب أن نحترمهم لما نحترم مهنة الأم أو الحاضنة، ولكن انظر إلى الواقع الفعلي! إن الرجل يتخذ مقره من أجل أغراض تجارية في نقطة معزولة بعيدة عن كل مكان. وهناك يستضيف مسافريه المتعبين واللاجئين من عواصف البحر، ويرحب بإقامتهم في مكان هادئ أثناء العاصفة وبملجأ مرطب في الحر. ولكن ماذا يحدث بعد ذلك؟ إنه في المكان الذي كان يجدر به فيه أن يعامل نزلاء فندقه كأصدقاء جدد كثيرين، ويضيف لاستضافته مأدبة كريمة، يسلك كما لو كان يتعامل مع أعداء مأسورين سقطوا في يديه، ويحتفظ بهم من أجل فدية شروطها أشد وأظلم وأكثر الشروط فظاعة وشناعة. وتوجد هذه الممارسات –وأمثالها في كل هذه المهن، وقد جلبت على توفير حاجات المكروبين شهرة سيئة يستحقها، وذلك هو المرض الذي يُوجد فيهم جميعًا والذي يجب أن يعالجه القانون بعلاج باتٍّ. والآن لدينا مثل قديم –صحيح أنه من الصعب أن نحارب في جبهتين معًا حتى ولو كانا عدوَّين من أرباع مكانية متضادة، ونحن نرى مصداق ذلك في الدواء وفي كل مكان. ولدينا في الحرب التي نشنها هذه اللحظة على ما في هذه المهن من شر عدوان هما الغنى والفقر– أحدهما يفسد النفوس بالترف، والآخر يدفعها بكروبه إلى عدم الإحساس الخالص بالعار. فأي علاج إذَنْ يمكن أن يوجد للمرض في مجتمع ذكي؟ حسنًا إن العلاج هو، وفي المقام الأول: أن نُبقي أعداد المشتغلين بالتجارة منخفضًا بقدر الإمكان، وثانيًا: يجب أن نخصص مثل هذه الأعمال لنوع من الرجال الذين لا يسبب فسادهم ضررًا بالغًا للمجتمع. ويجب ثالثًا، أن نتخذ وسيلة نحمي أخلاق مَن يشتغلون بالفعل في هذه المهن من العدوى السريعة بالتهتك والسفالة التامتين. ولذلك سيتبع القانون مقدمتنا في الحال،

ولتكن معه في ذلك الصدد نعمة الله وبركته. ففي المدينة المجيسية التي يعيدها الله لأصلها بعد اندثارها، لن يقوم أحد من كل ملاك الأرض البالغ عددهم أربعة آلاف وأربعين، والذين هم أرباب بيوتنا، لن يقوم أحد منهم بتجارة بإراداته أو ضد إرادته، بل حتى ولن يشتغل بسلعة ولن يؤدي خدمات بسيطة من أي نوع لمخدوم خاص لا يؤدي لنفسه مثل هذه الخدمات اللهم عدا الخدمات التي ليس فيها ما يحط من كرامة الدم الرفيع- أي للأب أو الأم أو الجدود البعيدين أو لأي رجل من دم نبيل أسبق منه، فأي خدمات تناسب الذرية النبيلة وأيها لا تناسبها؟ ذلك ما يصعب تقريره في القانون بدقة وسيفضل في هذه النقطة أولئك الذين أحرزوا الامتياز في كراهيتهم للسفلة الأدنياء والولاء لذوي الرفعة والنبل. وإذا حدث أن مواطنًا اشتغل بتجارة دنيئة مستندًا إلى أي حجة، فإنه سيكون عرضة لأن يُتهم بتلويث الدم، وأن يختار بواسطة أي شخص ليمثل أمام محلفين ممن بلغوا الامتياز الأول في الخير. فإذا وجد أنه قد دنس بيت سلفه بمطلب غير جدير فإنه سيدخل السجن لمدة عام كدرس يبعده عن ذلك السلوك. وإذا كرر الذنب فسيبقى بالسجن لمدة عامين، وفي كل إدانة تالية سيضاعف الحد الذي سيفرض على الذنب الأخير بانتظام. ونمضي الآن إلى قانون ثانٍ. وسيكون دائمًا الشخص الذي يطلب تجارة بالقطاعي من الأغراب المقيمين أو من الأجانب، وسيكون هناك ثالث أيضًا. إنه لكي ما نتأكد من أنه سيكون هناك قدر كافٍ من الفضيلة، أو على الأقل -أقل قدر من الرذيلة يمكن أن يوجد بين هؤلاء الزملاء- في حياة مجتمعنا: يجب ألا نعتبر الحراس كمجرد حراس للطبقة التي يسهل حمايتها من السقوط في الجريمة أو الرذيلة، الطبقة التي ولد أفرادها في جو مواتٍ، وتعلموا وتدربوا على نحو مناسب. إذ ما زالت هناك حاجة إلى اهتمام أكبر يوجه إلى أولئك الذين تعوزهم هذه المزايا ويمتهنون مهنًا ذات اتجاه ملحوظ يؤهلهم للرذيلة. وإذَنْ لكي ما نحقق هذه النتيجة بالنسبة لتجارة القطاعي بفروعها العديدة، وبما تحتضنه من ممارسات حقيرة، أعني تلك التي سنسمح ببقائها في

مجتمعنا، لأننا رأينا في وجودها ضرورة مطلقة. وسيحتاج المحلفون في هذه الحالة مرة أخرى لأن يتشاورا مع ذوي الخبرة في كل فروع التجارة بالضبط كما تحتم عليها أن يفعلوا فيما يتصل بالأشغال المخالفة الخاصة بمنع الغش، وسوف يؤكدون بالمشورة أي قدر من الأجر والنفقة سوف يوفر للتاجر ربحًا معتدلًا، وسيعرض ذلك المدى من النفقة والمتحصلات علنًا ويفرض بواسطة مآمير السوق والمآمير الحضريين والريفيين في مجالهم الخاص، وفي ظل ذلك التنظيم يمكن أن نتوقع من تجارة القطاعي أن تحقق فائدة لكل الطبقات بأقل ضرر للطبقة التي تمارسها كمهنة. وفي حالة الفشل في الوصول إلى اتفاق مقبول وذلك باستثناء الاتفاق على عمل ما هو ممنوع باسم القانون أو بقرار إداري للجمعية، فإن اتفاقًا يغتصب بالقهر والإكراه الخاطئين، واتفاقًا يصبح من دون مقصد باطلًا وعبثًا بسبب ظروف لا نراها. فإنه سيكون هناك إجراء بصدد عدم إنجاز الاتفاقات أمام محاكم القبائل، ما لم نصل إلى إقرار سابق أمام محكمين عرفين أو محكمة من الجيران المحليين (الجيرة المحلية) وستكون طبقة العمال المهرة التي تمدنا حرفهم بحاجات الحياة اليومية تحت رعاية هيفاستوس وأثينا (**Hephaetstus, Athena**) بينما الطبقة الأخرى التي تمدنا بما يصون سلامتنا بمجموعة أخرى من الحرف ستكون تحت حماية أريس وأثينا (**Ares and Athena**)، وهاك من الأسس القوية لهذه الحماية الإلهية في الحالة الثانية كما في الحالة الأولى لأن الجميع يتشابهون ويشتغلون بالخدمة المتواصلة للدولة والناس، فنوع منها يتحمل مسؤولية كفاحنا في ميدان القتال، والآخر ينتج من السلع والأدوات ما يستأجر) ولذلك كان احترام أسلافهم الإلهيين سبيلًا إلى أن يكون مما لا يليق بأمثال هؤلاء الرجال أن يخونوا عهدهم المتصل بعلمهم. فإذا فشل صاحب مهنة إذَنْ في إنجاز عمل في وقته المعين، وكان مدانًا في فشله، ونسي بذلك التوقير للإله الذي يستمد منه حياته متصورًا في جهله إن الله رفيق متسامح، فإنه سيسأل عن ذلك أولًا أمام الإله، وسيكون هناك ثانيًا قانونٌ يناسب هذه الحالة.

وسيعطي القانون بالإضافة إلى ذلك نفس المشورة للمتعاقدين كما أعطاها للبائعين، فلقد نصح البائع بألا يحصل على فائدة بطلبه ثمنًا عاليًا جدًّا، ولكن بأن يثمن سلعة بكل صدق وصراحة طبقًا لقيمتها الحقة، والقانون يقدم نفس النصيحة للمتعاقد الذي يعرف بالطبع بوصفه صاحب مهنة، القيمة الحقة لعمله. ولا ينبغي أبدًا في مدينة أهلها أحرار أن يقوم صاحب مهنة بعمل في خدمة الجميع باستعمال معرفته الخبيرة الماهرة التي هي في ذاتها شيء أمين ومستقيم وعادل، أن يحصل على فائدة ممن هو غير ذي مهنة بحيل التجارة وألاعيبهم، ويجب أن ينال الأشخاص الذين يخطئ التجار في حقهم بمثل هذه الحيل تعويضًا قانونيًّا، ومن الناحية الأخرى إذا كان الطرف المتعاقد مع صانع لم يدفع أجره كما هو مشترط بدقة في اتفاقية قانونية صحيحة، فسيكون ذلك مما يشين زيوس، حامينا الإلهي، وأثينا، وكلاهما شريك في مجتمعنا، ومن أجل نقضنا للقيود الاجتماعية العليا من أجل ربح زهيد سيكون هناك قانون الرباط الإلهي المدني الذي فرضه الله بهذا الشأن. وإذا لم يدفع رجل تسلم ما تعاقد على صنعه، الثمن في الزمن المشروط فإنه سيؤدي ذلك الثمن مضاعفًا. وإذا لم يتم الدفع خلال العام، فبينما لا تتحمل كل الأموال الأخرى المقترضة فائدة، فإن المذنب في ذلك النوع سوف يدفع فائدة قدرها أويل واحد[٦] عن كل دراخمة عن كل شهر تأخير، وتتخذ الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع في المحاكم القبلية.

وبما أننا أثرنا ذلك الموضوع عن الصناع المهرة فمن الصواب أيضًا أن نقول كلمة عابرة، عن الصناع المهرة الذين يصونون وجودنا في الحرب، وهم القواد وغيرهم من الخبراء العسكريين. ففي حالتهم أيضًا، وبوصفهم كالآخرين كذلك أهل مهنة، وإن كانت مهنة من نوع آخر، إذا ما تكفل أي واحد منهم بأمر من أجل الجمهور عن طواعية أو بالأمر، وأداة على نحو طيب وأمين، فإن القانون لن يتعب أبدًا من مدح المواطن الذي يؤدي له بإخلاص –واجب الجندي، أي أمجاده، ولكن إذا تسلم الجندي وتناول القطعة الجميلة من الفن الحربي وأمسك عن دفع ثمنها، فإن القانون

سوف يلومه، وسنسن بناء على ذلك وسنقرر مديحنا لأولئك الأبطال، القانون الآتي الذي نوجهه إلى العامة كنصيحة وليس كإلزام. إن الشجعان الذين يحفظون كل دولتنا بأعمال الجسارة والبأس وبالمهارات العسكرية، سينالهم تكريم من النوع الثاني. (ويجب أن يكون –أسمى ما يمنحه من امتياز خاص للذين يقفون قبل كل شيء عن أهلية وجدارة، الذين أثبتوا أنهم على مستوى رفيع الشأن من احترام شريعة المُشرِّعين الصالحين. ويمكن أن نقول أتممنا الآن تنظيمنا للصلات الأكثر أهمية في شؤون العمل بين الرجل والرجل، فيما عدا الصلات التي تتعلق بالأيتام والإشراف عليهم من قِبَلِ مَنْ يرعونهم. وتلك هي المجالات التي نحن مساقون ثانيًا إلى تنظيمها بأحسن ما نستطيع. ويقوم الناس الموضوع كله على رغبة الموتى في الإعداد لما يملكون وللموت دون أي تصدع. وكان السبب أننا مسوقون لعلاج ذلك يا كلينياس هو أني رأيت المصاعب والتعقيدات التي ينطوي عليها ذلك الموضوع، ومن المؤكد أننا لا نستطيع ترك مثل هذه الأمور من دون تنظيم كلي. أترانا نرضى عن الشرعية الزائفة لأي ترتيب موصى به، ثم في نهاية الحياة، دون أن نلتفت إلى ظروف الموصي (ونحن نعرف) أن الرجال غالبًا يعدون ترتيبًا متناقضًا في ذاته وينفر منه القانون، أو الأحياء –أو حاسة الموصي نفسه في وقت باكر من حياته. ذلك أن أغلبنا كما نعرف، عندما نكون متوقعين الموت وشيكًا، تتوقف فينا القوى العقلية، أو تتحطم كما يمكن أن أقول.

كلينياس: نعم يا سيدي، وماذا عن ذلك؟

الأثيني: الإنسان وهو على أبواب الموت يا كلينياس لا يكون من السهل عليه أن يتصرف، وتشيع فيه حالة فكرية يجب أن تصير في المشرع حيرةً وقلقًا خطيرًا.

كلينياس: وكيف ذلك أرجوك؟

الأثيني: إنه يريد[٧] أن تكون له طريقته الخاصة بخصوص كل شيء، ولذلك تكون هناك عادةً لمسةٌ من الانفعال في لغته.

كلينياس: لغته؟ أي لغة؟

الأثيني: إنه سيقول رباه، إنني أعتبر من العار ألا أكون حرًّا تمامًا في أن أمنح ثروتي الخاصة لرجل أو ألَّا أمنحها كما أشاء بالضبط، ولست حرًّا في أن أعطي الكثير منها لرجل وأقلها لرجل آخر تبعًا لما وجدته من معاملتهم الطيبة لي أو السيئة خلال اختبار المرض والهرم وظروف الحياة المتباينة.

كلينياس: وذلك أيضًا شيء نقوله عن سداد تام. ألست ترى ذلك؟

الأثيني: ولماذا يا كلينياس؟ إنني أظن أن مُشرِّعينا السابقين كانوا أكثر مما ينبغي في النعومة والرخاوة، فجاءت قوانينهم مؤسسة على قصر النظر فيما يتعلق بالحياة الإنسانية والفهم غير الكامل لها.

كلينياس: ولكن على أي نحو كان ذلك؟

الأثيني: ولماذا يا سيدي العزيز؟ لقد كانوا يخشون مثل هذه الشكوى، وذلك هو السبب في أنهم سنوا القانون الذي يسمح بتدبير الثروة كلية كما يشاء الموصي، وأنت وأنا يجب أن نطرح إجابتنا على الذين في طريقهم إلى الموت في مجتمعك هذا في صورة مدخل أنسب- «أيها الأصدقاء» الذين ليس أمامهم من حيث الواقع الحرفي غير يوم واحد يعيشونه. وذلك ما سوف نخبرهم به: إنه من الصعب بما فيه الكفاية أن تعلموا ما هي ثرواتكم الخاصة. وأكثر من هذا فصعب كما يقول النقش في «دلفي» أن تعلموا ماذا أنتم أنفسكم. ولذلك أحكم وأنا أتكلم كمُشرِّع أنه لا شخصكم ولا عقاركم يعتبران ملكًا خاصًّا لكم. إذ كلاهما يخصان البطن الخاص الذي انحدرتم منه بماضيه وبطنكم الخاص بماضيه ومستقبله. وأيضًا نسلكم وعقاركم يخصان الجماعة على نحو أكثر إطلاقًا. وذلك مؤكد إلى حد أني لن أسمح لكم بقدر ما أطيق وأنتم في هزة المرض والقلق أن ترضوا بالزلفى فتتورطون في ترتيبات وضيعة بفنون المتملق التي يدسها فيكم. وسيسن قانون واضعًا نصب عينيه أفضل مصلحة للجماعة

بوجه عام وكل بطنكم لأني أتمسك عن حق بأن الشخص المفرد وشؤونه أقل أهمية. فبارحونا في سلام وإرادة طيبة إلى الرحلة التي عليكم أن تقوموا بها الآن، كما يجب أن يفعل كل ذي حِلم. وسوف يكون من شأننا ما تتركون، وسيكون كل تفكيرنا فيه بقدر المستطاع، وذلك دون اهتمام متحيز، وسيكون مثل ذلك النصح والإنذار للأحياء والموتى مقدمتنا يا كلينياس، وسيكون قانونيًّا بذلك الصدد: إن الشخص الذي يعد تدبيرًا بوصية لأملاكه سوف يضع أولًا إذا كانت له (ذرية) اسم الابن الذي يراه جديرًا بالإرث[٨]، وإذا كان له ابن آخر يهبه ليتبناه زميل مواطن فسيضع اسمه أيضًا. وإذا كان لا يزال هناك ابنٌ متروكٌ لم يتخذ كوارث لأي إرث، وقد ينتظر أن يرسله القانون إلى بعض المستعمرات فيما وراء البحار، فسيكون من المتاح له أن يترك لمثل ذلك الابن من سلعة ما يراه صالحًا، وذلك عدا إرثه العقاري وكل ما يسد نقصه سدًّا كاملًا، وإذا كان هناك أكثر من واحد من مثل هؤلاء الأولاد، فإن الوالد سيوزع ممتلكاته بخلاف إرثه فيما بينهم بالنسب التي يفضلها. ولكن إذا كان ابن يملك بيتًا[٩] من قبل، فلن يترك له جزءًا من مثل هذه السلع، وسيكون الأمر بالمثل في حالة البنت، وستسلم الابنة التي لم يعقد لها على زوج نصيبها، والابنة المعقود لها فلن تتسلم شيئًا.

وإذا تبين أن ابنًا أو بنتًا ملك حصة من الأرض في تاريخ لاحق للوصية، فإن ذلك الطرف سيترك الشيء المتروك في يد الوارث للموصي[١٠]، وإذا كان الوصي قد ترك ذرية من الإناث فقط من دون ذكر، فإنه سيزود بإراداته ابنه واحدة يختارها كما يشاء بزوج، وهكذا يزود نفسه بولد، وسيسمى مثل ذلك الزوج وإرثه. وإذا مات ابن لرجل –سواء كان– ابنًا طبيعيًّا، أو متبنى في الطفولة، وقبل أن يبلغ سن الرجولة، فإن الموصي سوف يحتاط بالإضافة إلى ذلك لهذا العارض بتعيين طفل ليخلف مثل ذلك الابن بفأل أسعد. وإذا كان الطرف الذي يكتب الوصية عديم الذرية إطلاقًا، فيستطيع أن –يترك جانبًا عُشر ممتلكاته المكتسبة كتراثٍ لأي أشخاص يشاء[١١]. وسوف يترك كل ما عدا ذلك للوارث المتبنى الذي سيجعله ولدًا له، وذلك بكل استقامة

من جانبه وبكل عرفان وشكر من الجانب الآخر وبموافقة من القانون. وحين يحتاج الأطفال إلى مَن يرعاهم[١٢]، فإذا كان المتوفى قد قرر في وصيته كم يحتاج منهم ومَن هم، وإذا كانت الأطراف التي سماها تقبل، فإن تعيين الرعاة في الوصية سيكون نهائيًّا، وإذا مات الرجل دون وصية بالكلية أو من دون اختيار مثل هؤلاء الرعاة، فإن الرعاة القانونيين سيكونون أقرب الأقرباء من الطرفين، اثنان من ناحية الأب، واثنان من ناحية الأم، ومعهم صديق شخصي للمتوفي، ويقوم الحراس بالتعيين لليتيم في مثل هذه الحالة، وستكون كل مصلحة الوصايا والأيتام تحت إشراف خمسة عشر من الحراس وهم الأعضاء الكبار في المجلس، أولئك الذين سيقسمون أنفسهم عادة إلى مجاميع ثلاثًا وفقًا لأقدميتهم وتقوم مجموعة بالعمل عامًّا، ومجموعة أخرى في العام التالي، حتى تنتهي المدد السنوية الخمس، ولن يُسمح بكسر يمكن تجنبه في هذه الدورة، وإذا مات رجل دون وصية بالكلية، وترك أطفالًا يحتاجون إلى مَن يرعاهم، فإن كربهم سيأخذ نصيبه من مزايا نفس هذه القوانين. ولكن إذا كان قد لقي حتفه في حادث لم يحسب حسابه، تاركًا بنات خلفه، فإنه يجب أن يتيح للمشرع تدبير زواج بناته إذا حصل الأمر على نقطتين من ثلاثة في الحسبان. وهي قربى الدم، وحماية الإرث، والثالثة، وهي ما كانت جديرة بشغل انتباه الأب، انتقاء شخص من بين كتلة المواطنين، يكون أكثر تجانسًا في السجايا والاستعداد كولد له وكعريس لابنته مما يعتبر المُشرِّع إغفاله أمرًا مستحيلًا.

وهذا إذَنْ أفضل قانون يمكن أن نواجه به هذه الحالة. إذا ترك غير ذي وصية بناتًا، فإن أخًا للمتوفي من ناحية الأب، أو أخًا من ناحية الأم، ليس له إرث خاص به، سوف يتزوج ابنته ويستولي على إرثه، وستكون الحالة على نفس الوضع إذا كان هناك ابن لأخ. ولا وجود للأخ، بشرط أن يكون الأطراف في السن المناسب، وإذا لم يكن هناك أحد من هؤلاء، فستتمسك القاعدة بابن الأخت، وسيكون أخ الأب الرابع في التعاقب، وسيكون ابنه الخامس، وابن أخت السادس. وفي كل الحالات التي تُترك فيها ذرية من

البنات فإن تعاقب الأسرة سيمضي في الترتيب المنتظم لقرابة الدم من خلال الإخوة، والأخوات وذريتهم، وللذكور حق التقدم على الإناث في نفس الجيل. وستتحدد مناسبة أو عدم مناسبة المباراة بالنظر إلى السنين بواسطة التفتيش، وسيرى القاضي الذكور والإناث مجردين عن ثيابهم حتى سرة البطن، وإذا فشلنا في إيجاد قريب بالعائلة حتى جدود الأخ، وجدود أولاد الأب، فستكون الفتاة حرة بموافقة رعاتها في الاختيار من المواطنين، وسيصبح الشخص المختار إذا ما وافق، وارثًا للميت وزوجًا لابنته، والحياة مليئة إلى جانب ذلك بالأحداث ويحتمل أن يحدث أحيانًا أن يصبح وجود وارث في الدولة أمرًا صعبًا كذلك، ولذلك إذا لم نجد فتاة زوجًا في الحال، وكانت عينها على طرف سبق أن أُرسل إلى إحدى المستعمرات وأعملت عقلها على أن تجعل منه وارثًا لأبيها، فإذا كان ذلك الطرف قريبًا فإنه سيصبح وارثًا وفقًا لما يعنيه القانون. وإذا كان من خارج الأسرة، وبشرط ألا يكون هناك قريب في الدولة، فإن موافقة ابنة الميت ورعاتها ستعطيه القدرة على أن يفوز في المباراة وأن يعود للوطن ليخلف الشخص الذي لم يترك وصية. وإذا مات واحد بغير وصية ولم تكن له ذرية، ذكرًا كان أو أنثى، فسيطبق القانون السابق على حالته من جميع الاعتبارات الأخرى. ولكن الذكر والأنثى من العائلة سيتزوجان كما يمكن أن نعبر ويستقران في المزرعة المهجورة، وقد أصبح الإرث حقهما شرعًا. وسيكون ترتيب التعاقب في العائلة الأخت- ابنة الأخ- ابنة الأخت- أخت الأب- ابنة أخ الأب- ابنة أخت الأب، هؤلاء سيتقرر أنهم أقرباؤهم وفقًا لمواد القانون السابق، وكما يتطلب صلة الدم والدين. ويجب ألا ننسى بالطبع أن مثل هذه القوانين يمكن أن تشكل عبئًا ثقيلًا، فمن المصاعب أحيانًا الاحتياج إلى صلة دم للميت كي يتزوج قريبته. ويبدو أنها تغفل العقبات العديدة التي تجعل أي فرد كارهًا لأن يذعن بالأمر ومستعدًّا لمواجهة أي نتائج بدلًا من أن يطيع، وذلك مثل الاضطراب والقصور الجسمي والعقلي في طرف يطلب منا القانون أن نتخذ منه زوجة أو زوجًا.

ومن هنا كان من المحتمل افتراض أن المُشرِّع لا يولي هذه الاعتبارات اهتمامًا، ولكن سيكون ذلك سوء فهم. ولهذا يجب أن تؤخذ ملاحظاتي كمقدمة تضع في اعتبارها مصلحة المشرع والأطراف التي يشرع لها بالمثل. إنها تقصد أن تشير مقدمًا إلى تغاضي المشرع عن مثل هؤلاء الأطراف، إذا كان اعتباره للصالح العام يتركه في النادر حرًّا –بالمثل في ضبط حظوظ الأفراد. ومثل ذلك التغاضي لشؤون مَن يتلقون قوانينه، جعلهم يجدون أنفسهم أحيانًا بل وطبيعيًّا غير قادرين على أن ينفذوا أوامر تفرض عليهم عن جهل بالحقائق.

كلينياس: إذَنْ دعني أسألك يا سيدي، ماذا يجب أن تكون عليه الطريقة الأكثر عدلًا للتصرف في مثل ذلك الموقف؟

الأثيني: يجب أن نعين في مثل ذلك الحال يا كلينياس قضاة عرفيين ليفصلوا بين القانون وبين ما يتطلبه من الأشخاص. إذ أحيانًا ما يكون ابن الأخ أو الأخت ثريًّا، فتثار صعوبات بصدد زواجه من ابنة عمه لأن له ميولًا عالية ويطمع في زواج أكثر فخامة. وأحيانًا يحدث أيضًا أن ينساق رجل إلى عصيان القانون؛ لأن ما يريده المُشرِّع كرب وهم مثلما يرغمك على أن تصل نفسك ببيت غير سليم العقل، أو به محنة أخرى خطيرة في الجسم أو في العقل مما يجعل الحياة غير محتملة في الواقع. ولذلك سوف أقدم ما لديَّ عن الموضوع في صورة قانون بذلك الخصوص. إذا شكا طرف بأنه حزن واغتم من القوانين التي نسنها، الآن كقانون تنظيم الوصايا أو غيره، وعلى الخصوص من قانون الزواج، ويقذف بتصريح مهيب بهذا الخصوص، بحيث إن المُشرِّع لو كان حيًّا الآن وحاضرًا بشخصه فإنه ما كان يحتاج لإجراء الأخذ والعطاء في الزواج من كلا الطرفين اللذين يطلب منهما الآن ذلك. وإذا قام قريب أو راعٍ بتأكيد العكس، فإن القانون سوف يأخذ بالنظرة القائلة إن المشرع قد ترك الخمسة عشر حارسًا لأيتامنا من الجنسين ليكونوا قضاة عرفيين وآباء لهم. وسيرجع المدعون في هذه المسائل إليهم لتحديد نزاعهم، وسيتصرفون وفقًا لفتواهم كقرار

نهائي. وإذا رأى أي طرف أن السلطات الممنوحة للحراس أوسع مما يجب، فإنه سوف يقدم الحراس إلى المحكمة المختار أعضاؤها، ويأخذ بفضلها في الموضوع. وإذا خسر قضيته، فسيعاقبه المُشرِّع بالتأنيب والعار، وهي عقوبات أثقل في حكم العقل من أكثر الجرائم خطورة، وهكذا سيدخل أيتامنا في تجربة ميلاد جديد.

وقد شرحنا من قبل كيف يجب أن يُثقفوا جميعًا ويُدربوا، والذي علينا أن نفعله بعد ذلك المولد الثاني، مولد بغير أب، هو أن نكتشف الخطة التي ينجم بها مع حرمانهم التعيس أقل الكروب بالنسبة لمن يعانون ذلك الحرمان، فنسن أولًا قوانين من أجل سلوكهم بحيث نعين الحراس بدلًا من آبائهم الجسديين. وفوق ذلك فسنعهد على الخصوص إلى ثلاثة منهم بأن يبذلوا عنايتهم من أجلهم كما لو كانوا يخصونهم، ونضيف مقدمة عن تنشئة الأيتام على نحو موافق لهؤلاء الضباط (الحراس) كما هو موافق لكل الرعاة، وأعتقد في الحق أنه قد كان هناك شيء صحيح حقيقة في كل ما قلناه من قبل عن قوة القصص التي تجد مسرة في الحياة المتبقية، بالنسبة لنفوس الموتى بعد موتهم، وقد تكون القصص التي تحمل ذلك المغزى طويلة ومسهبة. ولكنها صادقة، وينبغي أن نؤمن بالتقاليد العامة المتعلقة بالموضوع، وذلك عندما نرى كم هي كثيرة هذه التقاليد وكم هي جد وقورة. ولكن الأمر يخص المشرعين على الخصوص الذين يجيزون مثل هذه الاعتقادات، إلا إذا اعتبرناهم في الحقيقة رجالًا لا حكم لهم على الإطلاق. فإذا كان كل ذلك هكذا حقًّا. فيجب أن يكون هناك أولًا وقبل كل شيء الخوف من الآلهة في السماء، الذين يشاهدون اليتيم في وحدته، وثانيًا من الأرواح التي رحلت والتي من شأن غريزتهم الفطرية أن يراقبوا نسلهم الخاص مراقبة خاصة، وأن يبدوا إرادة طيبة لذلك الذي يحترمها، وإرادة سيئة لمن يهملها، وأن يخشوا ثالثًا نفوس الناس الذين لا يزالون أحياء ولكن سنهم متقدم وامتيازهم رفيع. وحيث تكون قوانين الدولة طيبة وحظها سعيدًا ومباركًا، فإن الأطفال والأحفاد سيجدون مسرة في غمر مثل هؤلاء الرجال بحب مفرط. ذلك أن نظر هؤلاء

الرجال وسمعهم في مثل هذه الأمور سريع، وتتأكد إرادتهم الطيبة لمن يسلك معهم سلوكًا مستقيمًا، ويثور غضبهم على مَن ينهب اليتيم الذي لا يستطيع دفاعًا، إنهم يعدونه وديعة مهيبة ومقدسة. فإذا كان الرعاة والحكام رجالًا ذوي حصافة مهما كانت قليلة، فإنهم يجب أن يقفوا في خوف من كل هذه القوى ويأخذوا أنفسهم بالوعي والحيطة -في كل ما- يتعلق بتنشئة اليتيم وتعليمه. ويجب أن يقدموا له كل خير يستطيعونه بكل وسيلة، كما لو كانت الفائدة ستعود عليهم وعلى أولادهم. وهكذا كل مَن يصغى إلى كلمات مقدمتنا ويصون نفسه عن كل ما يفسد اليتيم فلن ينال شيئًا من غضب المُشرِّع المجرد إزاء هذه الجرائم ولكن ذلك الذي لن يصغي ويسيء إلى يتيم الأب والأم، فإنه سيدفع ضعف التعويض الذي سيطلب ممن يتعامل معاملة سيئة مع أولئك الذين لا يزال والداهم على قيد الحياة، أما بالنسبة لسن تشريع عام للرعاة والأيتام، أو الحكام الذين سيعهد، إليهم بالإشراف على الرعاة (**gardians**)، وهم إذا كانوا وليس لهم من قبل في تنشئة الأبناء الرقيقي المولد نموذجًا يتمثل في تنشئة أطفالهم وإدارة ممتلكاتهم، أو إذا لم يكن لهم بالإضافة إلى ذلك سند من القانون يؤهلهم لمثل هذه الأمور، فلن يكون أمامنا أكثر من العقل يطرح قانون الوصاية متسمًا بالسمة الخاصة به، وتميز فيه بين حياة اليتيم وحياة غيره بقواعد خاصة متنوعة. والحال أن قانون الأيتام في مجتمعنا لا يختلف كثيرًا في كل هذه الاعتبارات عن قانون الطفل الذي يرعاه أبوه. وإن كان الاثنان عادة في مستويين على قدر من الاختلاف في التقدير العام وبالنسبة إلى العناية التي تمنح لكليهما، والحقيقة أنه بسبب ذلك الفارق بالذات اهتم قانوننا اهتمامًا كبيرًا بالوعظ والإنذار في قواعده المتعلقة باليتيم. وقد نستطيع أن نضيف إلى جانب ذلك الإنذار الذي يأتي في وقته تمامًا. إنه بالنسبة لأولئك الذين يرعون طفلًا ذكرًا كان أو أنثى، على الحارس المعين للإشراف على أمثالهم ألا يبذل عناية باليتيم المحروم أقل من عنايته بأطفاله، وأن يهتم نفس الاهتمام الغيور بالعقار الذي تحت حراسته كما يفعل بعقاره أو أكثر في الحقيقة.

سيكون ذلك هو القانون، والقانون الوحيد، الذي سنمارس في ظله الحراسة على الأيتام، وفي حالة أي اعتداء على ذلك القانون، سيغرم الراعي بواسطة الحاكم (القاضي) وسيطلب الحاكم المقصر للمقاضاة أمام محكمة القضاة المختارين، وسيغرم ضعف المبلغ الذي اختلسه وبدده كما تقدره المحكمة؛ وإذا اتهمت العائلة، أو أي زميل مواطن وصيًّا بالإهمال أو عدم الأمانة، فإن القضية ستنظر أمام نفس المحكمة، وسيعوض أي اختلاس يثبت بدفع أربعة أضعافه، ليذهب نصفه لليتيم، والنصف الآخر للمتقاضي الناجح في القضية. وإذا كان اليتيم الذي بلغ سن الرشد يعتقد إن إدارة وصية كانت خاطئة فسيكون متاحًا له اتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بالوصاية في أي تاريخ خلال خمس سنوات بعد انتهاء الوصاية المفروضة –وإذا أدين الوصي، فستحدد المحكمة العقاب أو الغرامة، وإذا كان المدان حاكمًا وثبت أن الضرر الذي لحق باليتيم كان بسبب الإهمال، فإن المحكمة ستحدد المبلغ الذي يدفع للوصاية. ولكن إذا جاء الحكم صدى للرشوة والاختلاس فإن الجاني سوف يبعد من مكتب الوصاية إلى جانب تغريمه، وسوف تمد السلطات الدولة والحكومة بحارس بدلًا منه. وستثور خلافات أخطر بين الآباء والبنين، وبين البنين والآباء، على نحو أكثر مما يجب، ونتيجة لذلك نجد الآباء مهيئين للأخذ بوجهة نظر أن واجب المشرع هو أن يقوي مركزهم، إذا رأوا أن من الصالح إذا أبلغوا تبليغًا علنيًّا وشرعيًّا بواسطة الصائح أنهم لن يعتبروا ابنًا، ولدًا لهم، بينما الأبناء ومن جانبهم ينتظرون سلطة شرعية تتيح لهم اتخاذ إجراءات الجنون ضد والد أصبح غير أهل للثقة تحت ثقل السنين أو المرض، والسبب في مثل هذا الخلاف يوجد عادة في حالة مطلقة وكاملة من سوء الخلق. وعندما يكون السوء من جانب واحد فقط مثل الحال عندما يكون الولد رجلًا مريضًا وليس الأب كذلك، أو بالعكس، فإن مثل ذلك النزاع لا يدفع إلى الحد الذي تنتج عنه كارثة والآن في أي مجتمع عدا مجتمعنا لا يفقد الولد المحروم من الميراث بالضرورة حقه في المواطنة، ولكن في الدولة التي نعنيها بقوانينا

هذه، يصبح الرجل الذي يخلع أبوه عنه، يصبح ولا خيار له في أن ينفي نفسه إلى مكان بعيد؛ لأننا لا نسمح بأي إضافة مهما كانت لعدونا المكون من خمسة آلاف وأربعين رب منزل. ولذلك كان الإقصاء القانوني يستوجب عدم انتساب الرجل لا لمجرد والده فقط، ولكن لجميع الأقارب كذلك. وهكذا سيمدنا قانوننا في مثل هذه الأحوال بمثل هذه الإجراءات، إنه إذَنْ حدث وبسبب عادل أو بغير سبب، واجتاح انفعال غير سعيد رجلًا بالرغبة بخلع قرابته لابن من صلبه ومن تنشئته، فإنه لن يسمح له بذلك على نحو فاجر وفي غير الصورة الواجبة. إنه ينبغي أولًا أن يستدعي أقاربه حتى أبناء عمومته، وأقارب ابنه من ناحية الأم بالمثل، ويضع الاتهام أمامهم مثبتًا أن الطرد من القربى ليس إلا ما يستحقه المتهم على يد الجميع، ثم إنه سيمنح الابن التسهيلات المماثلة للدفاع عن نفسه بأنه لا يستحق مثل ذلك الأمر، فإذا ساد الأب واستطاع أن يفوز بأكثر من نصف أصوات الأقارب، وباستثناء الأب والأم والمتهم نفسه، وهم الذين سوف لا يكون لهم صوت، والأشخاص الآخرين ذكورًا كانوا أو إناثًا ممن لم يصلوا بعد إلى سن الرشد، فسيسمح للأب بنبذ ولده وفقًا لهذه البنود والشروط المقررة وليس سواها. وإذا رأى مواطن أن يتبنى مثل ذلك الولد ويدخله في أسرته فلن يكون هناك مانع في القانون من التبني (لأن الحياة تحدث عادة تغيرًا متعددًا في طبع الشباب)، ولكن إذا لم يقم أحدٌ خلال عشر سنوات بإبداء رغبة في تبني الابن الذي لا يملكه أحد، فإن الضباط المكلفين بملاحظة الزيادة العددية في الأطفال الذين تخصص لهم مستعمراتنا في الخارج سوف يجعلون حالته أيضًا في عهدتهم، وذلك كي ما يأخذ مكانه الواجب هناك. وإذا أدى المرض، وكبر السن، والطبع النكد، أو كل هذه مجتمعة إلى تعطيل عقل رجل بأكثر من إكراه عام، فإنه وإن مضت هذه الحقيقة، دون أن يكشفها أحد سوى أولئك الذين يقاسمونه حياته اليومية، ورأى أحد أنه يبدد ثروة العائلة كما لو كان هو السيد المطلق لها، بينما لا يدري ولده إلى أين تذهب ويتشكك في اتخاذ إجراء الجنون (الحجر)، وفي هذه الحالة سينص القانون على أنه

يجب أن يمضي أولًا إلى أكبر الحراس سنًّا ويخبرهم بحالة أبيه، وسيقومون ببحث جاد، ثم ينصحونه إذا كان يقوم باتخاذ الإجراء أولًا، وإذا نصحوه بذلك يتخذ الإجراء، فإنهم سوف يخدمون الشاكي عندما يحين النظر في القضية كشهود ومحامين. والوالد الذي يخسر مثل هذه القضية، سيبقى بعد ذلك عاجزًا عن أن يتخذ أي تدبير بالنسبة لأصغر سلعة، وسوف يُعامل كطفل بقية حياته. وإذا كان لا بد من تباعد رجل وزوجته تباعدًا مطلقًا بسبب مزاجهما المنكود، فإن الأمر يجب في كل حالة أن يحال إلى عشرة رجال حراس يتوسطون بين الأطراف من ناحية السن، وعشر نسوة ممن يحبون الحياة الزوجية. فإذا استطاعا تسوية الخلافات، فإن الترتيبات التي ستتخذ على ذلك النحو ستكون مجدية، ولكن إذا كانت العاصفة مستعرة كل الاستعارة بينهما، فإنهم سيبحثون عن أفضل رفيق يستطيعون أن يجدوا لكل طرف منهما. وإنه ليشبه أن يكون المزاج في هذه الحالة أبعد شيء عن الرقة، ومن هنا نحاول أن نزوجها بشريكين ذوي مزاج أكثر رزانة ورقة. وعندما لا يكون للطرفين غير المتوائمين أطفال، أو كان لهم أطفال جد قليلين، فإن العين ستكون على القران الجديد من أجل النسل، عندما يكون هناك من قبل عدد كاف من الأطفال فإن نهاية الانفصال والاتحاد الجديد يجب أن تكون زمالة في العمر والعناية المتبادلة بين الواحد والآخر. وإذا ماتت امرأة، تاركة من بعدها ذكورًا وإناثًا، فإن قانوننا سوف ينصح ولا يرغم زوجها على أن ينشئ أطفاله ولا يحضر لهم زوجة أب. وإذا لم يكن هناك أطفال، فإن الزوج سيكون ملزمًا بالزواج ثانيًا حتى يأتي بعدد من الأطفال كافٍ للمنزل وللدولة، وإذا مات الزوج تاركًا عددًا كافيًا من الأطفال فستبقى الأم كربة منزل لتنشئتهم. فإذا رُؤي أن الوقت لا يسمح بسبب شبابها بأن تعيش من غير رجل، وتصون صحتها، فإن أقاربها سوف يتصلون بالنسوة اللاتي يأخذن على عاتقهن المسألة ويتصرفون بما يبدو أن فيه الخير لأنفسهم ولهم. وإذا لم يكن هناك أطفال، فسندخل هذه النقطة أيضًا في الاعتبار، وأقل عدد يكون فيه الكفاية قانونًا، هو ولد وبنت. وعندما نسلم بأصل السلالة، ويصبح علينا أن

نحدد أي الوالدين يتبعه النسل، فإنه إذا كان الأمر يتعلق بصلة المرأة الرقيقة برقيق، أو رجل حر، أو برقيق تحرر، فإن النسل سيكون في كل حالة حقًّا لمالكها، وإذا اختلطت امرأة حرة بعبد، فإنه سيكون حقًّا لسيده، وإذا أصبح لسيد طفل من رفيقته، أو لسيدة نفس الشيء من عبدها، وكانت الواقعة مدعاة للتشهير فإن ابن المرأة سيرسل مع والده بقرار من إدارة النسوة إلى أرض أخرى، وكذلك سيرسل الطفل مع أمه بقرار من الحراس[١٣]. وإهمال الوالدين شيء لا ينصح به أبدًا إله ولا رجل ذو تفكير صائب، ويجب أن يكون لدى الإنسان من الحصافة ليرى كيف أن المقدمة التي سننطق بها الآن عن العبادة الإلهية جديرة بأن تكون صالحة لذلك الموضوع الخاص باحترام أو عدم احترام الوالدين. وتنقسم كل الدنيا بالنسبة لقواعد العبادة البدائية إلى قسمين. فبعض الآلهة التي نعبدها تظهر للعين[١٤]، وبعضها الآخر يتخذ شبيهًا له صورًا معتقدين أننا حين نعبد الصورة العديمة الحياة ونهيم بها ننال الرعاية السخية والنعمة من الإله الذي تمثله الصورة، وعندما يكون للرجل أب أو أم أو الوالدان لأحدهما، سالمين وفي مأمن بين الجدران في الوهن الأخير للشيخوخة، فإنه يجب أن يتذكر أنه حينما يوجد مثل ذلك الوجه ليبارك مسكنه في الوطن، فلن يكون لأي صورة قدرة بالكلية إلا إذا قدم لها مالكها العبادة الحقيقية التي يجب عليه أن يقدمها.

كلينياس: والآن ماذا يمكن أن نعني بهذه العبادة الحقيقية؟

الأثيني: ولماذا؟ سأخبرك يا عزيزي، إنه في الحقيقة موضوع يستحق انتباهنا.

كلينياس: إذَنْ فلتخبرنا.

الأثيني: إننا نقول عادة إن أوديبوس استنزل اللعنات على أولاده عندما أظهروا له عدم الاحترام. وإنها لقصة مألوفة لنا جميعًا، كما تعلم، قصة كيف استجاب الله بسخاء لصلاته. ولدينا قصص عن اللعنات التي نزلت على رأس فونكس (Phoenix) من والده الغاصب أمينتور (Amintor)[١٥] وعلى رأس هيولوتوس (Hipolytus)

بواسطة تزيوس، وكثير غيرها بنفس الخصوص. وهي دليل واضح على أن السماء ستستجيب لدعاء الوالدين ضد أبنائهما. والحقيقة أن لعنة الوالدين على النسل أكثر فاعلية من أي لعنة سواها، ومن العدل أيضًا أن تكون كذلك، ثم إذا كان نظام الأشياء يقضي بأن يستمع الله بسرعة فائقة دعاء الأب أو الأم عندما يظهر لهما أولادهما أنهما يهونون عليهم فلن يغتر أحد بنفسه عندما ينال أحد الوالدين حقه في التكريم فإنه يفرح ويبتهج ويتحرك رافعًا يديه بالدعاء في حرارة وتوقد طالبًا النعمة والبركة للأولاد. ألا يجب أن نظن فيما أقول؟ إن الله يستمع إلى ذلك الدعاء ليس أقل من استماعه للدعاء الآخر، وإنه يمنح النعمة والبركة. وإذا لم يكن الأمر كذلك فلن تكون نعمة ممنوحة بعدل. وذلك أبعد الآراء عن اللياقة.

كلينياس: إنه كذلك في الحقيقة.

الأثيني: وهكذا، وكما قلت توًّا، يجب أن نعتقد أنه ما من صورة نستطيع أن نحصل عليها هي أثمن في عين الله من والد أو جد في وهن الشيخوخة أو أم في ذلك الحال، إنه عندما يقدم الرجل العبادة لهم والتكريم، سيكون الفرح في السماء، وإلا لما استجيبت لهم دعوات. إن أسلاف أي شخص هم في الحقيقة صورة لله أروع من أي تمثال لا حياة فيه. وهذه الصور الحية ستسند دائمًا دعاءنا لأنفسنا عندما نقدم لهم العبادة، كما أنها ستدعو الدعاء المضاد عندما نسيء إليهم، ولكن الآخرين (من الناس) لا يستطيعون أن يفعلوا هذا ولا ذاك. ولذلك كان الرجل الذي يسلك كما ينبغي مع الوالد، ووالد الوالد، وبقية أسلافه، لن يجد صورة أكثر فاعلية في تأكيد رعاية السماء وفضلها كتلك الصورة التي لديه.

كلينياس: كلام غاية في العجب.

الأثيني: ولذلك كان كل مستقيمي الفكر من الرجال يقابلون دعاء الوالدين بالخوف والتوقير لأنهم يعلمون كيف تصبح هذه الالتماسات مؤثرة بالتكرار. وإذا

كان ذلك هو قانون الطبيعة فإن الرجل الطيب يجد في والديه المسنين كنزًا حتى آخر نفس في حياتهم. عندما يرحلون يكون مصاب صغارهم جد فادح، وهم بالنسبة للأشرار من الرجال سبب في انزعاج حقيقي وعميق. ولذلك أود أن يصغي كل الرجال لدفاعنا الحالي وأن يظهروا لوالديهم كل تكريم مشروع. وإذا كان هناك من تلطخه الشهرة بالصمم إزاء مقدمة فيها مثل ذلك الجهد، فسيكون القانون صالحًا ضد مثل هؤلاء الرجال ليحكم كما يلي: إذا كان أي شخص في مملكتنا أقل اهتمامًا بوالديه عما يجب ولا تظهر نفسه في صورة الاعتبار والإذعان لرغباتهم، على نحو أكثر من اعتباره وإذعانه لرغبات أولاده وأي خلف آخر مهما يكن رغباته الخاصة أيضًا. فإن مَن يقع تحت طائلة ذلك الإهمال يستطيع أن يبلغ عنه شخصيًّا أو بواسطة وكيل عنه، وذلك للحراس الثلاثة الكبار والثلاثة من النسوة المكلفين بأمور الزواج، وهؤلاء سيتعاملون مع الشاكي، وسيعاقبون المذنب بالجلد والسجن، إذا كان لا يزال صغيرًا أي رجلًا ليس فوق الثلاثين، وسيكون عقاب المرأة المذنبة نفس الشيء مع إضافة عشر سنوات إلى سنها، وإذا كان هناك أشخاص بعد ذلك السن لا يزالون مكابرين على إهمال والديهم، أو ربما كانت معاملتهم لهم سيئة، فسوف يستدعونهم أمام محكمة تتألف من مائة مواطن وواحد وهي أقدم محكمة عندنا، وفي حالة الإدانة فسوف تحدد المحكمة الغرامة وعقوبة أخرى. وسوف نتمسك بأنه لا معارضة تحول بينهم وبين فرض أشد ما يستطيع أن يعانيه الرجل منهم أو يدفعه. وإذا كان رجل ممن أُسيئت معاملته على ذلك النحو عاجزًا عن الشكوى، فإن أي واحد سيقف على الوقائع سوف يبلغ عنها السلطات، وإلا فسوف يُعتبر جبانًا ويصبح تحت طائلة الإجراءات في قضية يرفعها أي رجل بسبب الضرر[١٦]. وإذا كان المُبلِّغ عبدًا فسوف ينال حريته، وإذا كان مالكه هو الطرف الذي ينزل الضرر بالغير أو يقاسيه، فإن القاضي سوف يقضي بتحريره، وإذا كان مواطنًا آخر، فإن ثمنه سيدفع لمالكه من الخزانة العامة، وسوف تبذل السلطات عنايتها حتى لا يصيبه أذى انتقامًا من تبليغه.

ولكي ما نأتي إلى الضرر الذي ينزل بالغير بسبب السموم، فقد عالجنا على نحو واسع الحالات التي ينتج عنها الموت ولكننا لم نعالج بعد الأضرار الأقل الناجم عن الإعطاء المروي والمتعمد لمواد من اللحم أو الشراب أو الدهن. وما يجعلنا نتوقف هنا هو أن الإنسان يمارس عملية التسميم (السم) عن طريقين مختلفين. والصورة التي عبرنا عنها توًّا هي التي يضار فيها الجسم بسبب جسم آخر على نحو معتاد. وهناك صورة أخرى تعمل بفن السحر، وبالرقى والتعاويذ كما يسمونها، وتولد في عقل القائمين بها الاعتقاد بأنهم يملكون مثل هذه القوى التي تسبب الضرر وتولد في نفس ضحاياها الاعتقاد بأن الذين يتسببون فيما يعانون، يستطيعون يقينًا أن يسحروهم، وبالنسبة لكل مثل هذه الأمور من الصعب أن تعلم الوقائع الصحيحة، بل وإذا تعلمها أحد فمن الصعب إقناع الغير بها. وسيكون ضائعًا ما يبذل في محاولة إدخال الاعتقاد في عقول مأخوذة بمثل ذلك الارتياب في بعضها الآخر، وأن نخبرها أنها إذا وجدت بالمصادفة تمثالًا من الشمع ملقى به عند الباب، أو في مفترق الطرق، أو عند قبر والد. إنها (هذه العقول) لا ينبغي أن نظن شيئًا في هذه الأعمال لأننا لا نعلم عنها شيئًا مؤكدًا، ولذلك سنقسم قانون السموم إلى فصلين، وذلك وفقًا للنحو الذي سينجز به القائم بالعملية، محاولته، ولكنا سنذيع أولًا رجاءنا ورغبتنا أو نصيحتنا بألا تتخذ مثل هذه المحاولة، وبألا تكون بيننا أعمال تتسبب في إزعاج البشر، بحكم أن أكثرهم هياب كالطفل، وبألا يكون هناك قيد على المُشرِّع أو القاضي كي ما يجد علاجًا لهذه الأنواع من الرعب. وسنقول أولًا إن مَن سيصبح مرتكبًا لعملية التسميم لا يعرف شيئًا عما يفعل، ما لم يكن خبيرًا بالدواء، وبعلاج الجسم، أو نبيًّا أو كاهنًا عرافًا. وسيكون قانون السم بذلك الصدد. إن أي رجل يعطي الآخر سمًّا، أو لأشخاص يؤجرهم، دون أن يكون لذلك أثر قاتل أو ذو أثر قاتل، بالعكس لماشيته ونحله، وأدين بالتهمة فإنه سوف يلقى الموت إذا كان طبيبًا وسينال العقوبة التي تفرضها المحكمة، أو الغرامة إذا كان عاملًا. وإذا وُجد شخص مشبوهًا

بإلحاق الضرر بالغير عن طريق التعاويذ والطلاسم والرقى، أو فنون العرافة الأخرى مهما كان أمرها، فإنه سوف يُقضى عليه بالموت إذا كان نبيًّا أو كاهنًا، وإذا كانت بالعرافة دون استعمال الفن السحري (النبوي) فإنه سيعامل كما فعلنا في الحالة الأولى، إذا ستحدد المحكمة بحصافتها العقوبة أو الغرامة وفي كل أحوال الضرر الناشئ عن السرقة واللصوصية بالإكراه، فإن المتهم سيدفع تعويضًا للطرف المضاد كبيرًا أو صغيرًا تبعًا لفداحة الضرر، ولكنه كافٍ في أي حالة لتغطية الخسارة كلها تغطية كاملة، ذلك بالإضافة إلى ما سيلقاه مثل ذلك المجرم من عقوبة تفرضها المحكمة على الجريمة من أجل الإصلاح، وستكون عملية التصحيح أخف عندما يكون المذنب قد ضل بحماقة غيره حيث أذعن لاستمالته الملحة بسبب شبابه أو بسبب آخر من ذلك القبيل، كما ستكون ثقيلة عندما تكون الجريمة بسبب حماقته الخاصة، حيث يكون قد فشل في مقاومة اللذة والألم، أو ضغط الشهوة المتهورة، أو الحسد أو الغضب، وليس هدف العقاب إبطال الجريمة، فما حدث مرة لا يمكن قط أن يصبح كأن لم يكن، ولكن الهدف هو جعل المجرم، وكل مَن يشهدون عقابه في المستقبل في حالة من الرفض التام لمثل ذلك النوع من الإجرام، أو على الأقل الشفاء إلى حد كبير من الحالة المرعبة (التي كان عليها) فمن أجل هذه الأسباب، ولأنه يضع هذه الأهداف نصب عينيه، فإن القانون يجب أن يصوب بحذر نحو هدفه، فيجب أن يكون مضبوطًا في تحديد حجم التصحيح الذي سيفرض على جرم خاص، وقبل كل شيء قدر التعويض الذي يجب أن يدفع. ويجب أن يكون أمام القاضي نفس ذلك العمل، ويعبر خدماته للمُشرِّع، عندما يترك القانون الأمر لحصافته في تحديد غرامة المتهم أو عقوبته، والمُشرِّع في هذه الحال كالمصور الذي يجب عليه أن يضع الخطوط للعامة للحالات التي تخضع للقانون، ذلك يا ميجالوس وكلينياس هو ما علينا في الحقيقة أن نفعله الآن بكل ما فينا من طاقة، علينا أن نعين العقوبات التي تفرض على السرقات واللصوصية من كل نوع، وذلك بقدر ما تسمح

لنا الآلهة وأبناؤها من التشريع في الموضوع. ولن يسمح بوجه عام بوجود المسلوب العقل في المجتمع. وسيقوم أقارب مثل هؤلاء الأشخاص بحفظهم سالمين في المنزل بالوسائل التي يمكنهم اتخاذها، وإلا غرموا، وستكون غرامة الفشل في الهيمنة على المجنون عبدًا كان أو حرًّا في المذنبين من الطبقة العليا المالكة مينا واحدة[١٦]، والطبقة التالية لها أربعة أخماس ذلك المبلغ، والطبقة الثالثة ثلاثة أخماس، والرابعة خمسان. والآن هناك مجانين كثيرون ولجنونهم صور كثيرة مختلفة. وفي الحالة التي أشرنا إليها توًّا ينبع الجنون من المرض، ولكن هناك أنواع أخرى من المجانين ينسبون جنونهم إلى ميل فطري غير سعيد لانفعال الغضب الذي يزداد قوة بالتدريب السيئ. ويستفز النزاع التافه ذلك النوع من الرجال فيصخبون ويسبون بعضهم الآخر سبًّا سفيهًا مقذعًا، وذلك سلوك لا مكان له دائمًا وبالكلية، في مجتمع حسن التنظيم، ولذلك سيكون لنا قانون واحد لألفاظ القذف ليعالج كل هؤلاء الناس، وسيكون ذلك القانون هكذا: محظور على أي فرد استعمال ألفاظ القذف لأي فرد آخر، والطرف الذي يدخل في منازعة من أي نوع سوف يصغي لمنازعه وسيضع رده أمام خصمه والحاضرين دون بذاءة من أي نوع، وعندما يبدأ المتخاصمون في استنزال اللعنات على بعضهم ويتبادلون الطعان بالألفاظ الدنسة العفنة، كالنسوة الوقحات الصاخبات المتخاصمات، فإن النتيجة الأولى لمثل هذه الكلمات، وهي في ذاتها تافهة وخفيفة كالهواء، فإنها تنتج محصولًا ثقيلًا من أفعال الغل والحقد والكراهية. إن الانفعال معين سيئ، والمتكلم الذي يقوم حنقه بفضل دعوته إلى وليمة السم الذي يشتهيه، يتحول كل التهذيب الذي شكلته الجماعة فيه إلى البهيمية مرة أخرى. والتشبث بحقده الشكس، يجعل منه حيوانًا متوحشًا، وذلك الارتداد المؤسف هو كل العائد الذي يقدمه له الانفعال بأفضاله. وإلى جانب ذلك، فالطريقة المعتادة مع كل الرجال وفي مثل ذلك النزال، هي العودة الدائمة إلى توجيه ألفاظ الهزء والسخرية للخصم، هي ممارسة لا يهيئ الإنسان لها نفسه مطلقًا إلا

بثمن هو فقد جاذبية الخلق، أو فقد أفضل شيء: مقامه وشرفه، ولكل هذه الأسباب لن ينطق رجل بكلمة هزء في أي معبد أو أي مكان عام للقربان، بل ولا في الألعاب الرياضية العامة، ولا في السوق ولا في محكمة العدل، أو في أي مكان عام يلجأ إليه الناس، وستعاقب الجريمة في كل حال بالموظف المنوط به وإلا حُكم عليه بعدم الأهلية لكل حقوق الامتياز وكرجل لا يأبه للقانون، ويهمل تنفيذ وصايا المُشرِّع، وإذا انغمس رجل في أي مكان في هذه البذاءات، وسواء بدأ السب أو رد الإهانة، فإن أي مشاهد ممن هم أكبر سنًّا يستطيع أن يعلي شأن القانون ويطرد بضرباته الذي يسخر من زميله الذي يساير مزاجه السيئ[١٧]؛ لأن المزاح أو غيره سيخضع للغرامة المحتومة. والآن لاحظ نقطتي إنه عندما يقع رجل في أحبولة مباراة عنف وزجر فإنه يستطيع ألا يقول شيئًا بل ولا يحاول إطلاق ضحكه، وهذه الحيلة هي الملجأ عندما يستفزنا انفعال الغضب، ذلك الذي نشكو منه، ولكن ماذا ينتج؟ أترانا نغير ملامح وجهنا تبعًا لجهد الكوميدي لكي يطلق ضحكاته ضد البشر بشرط أن يصل موضوع كوميدياته إلى نتيجته، أي إلى تحويل الضحك ضد زملائه المواطنين بغير مثل ذلك الانفعال؟ هل سنضع خطًّا بين الهزل والجد، فنسمح للرجال بأن يسخروا من بعضهم هزلًا ودونما غضب، ولكنا نحرم تحريمًا مطلقًا ذلك كما فعلنا توًّا، عندما يكون هزلًا جادًا كلية ومشحونًا بالغضب؟ من المؤكد أنه يجب ألا نلقي ذلك الشرط، وسيمضي القانون في تعيين الأشخاص الذين سيعطون أو لن يعطوا ذلك الحق، إذ لن يسمح لمصنف الكوميديا، سواء كانت مفعولية الوزن[١٨] (Lemlri) أو غنائية الشِّعر، بأن يستثير أي مواطن للضحك، بالكلمة أو بالإشارة في انفعال أو غيره، وفي حالة العصيان، سيقوم رؤساء المهرجان بإصدار الأوامر بإبعاد المذنب عن أرض الوطن في نفس اليوم، وإلا دفع غرامة قدرها ثلاثة مينات للإله الذي كان المهرجان من أجل تكريمه، والأشخاص الذين منحوا الإذن في ترتيب سابق ليؤلفوا هجاءً شخصيًّا، فإنهم سيكونون أحرارًا في هجو بعضهم الآخر هازلين، ولكن دونما

جد وشعور بالغضب، وسيترك التمييز الفعلي للوزير المنوط به تعليم الصغار، فإذا ما وافق على قطعة فإن مؤلفها سيسمح له بإنتاجها جهرًا. وإذا لم يوافق، فإن المؤلف لن يظهر بها نفسه ولا يدرب أي شخص آخر على أدائها عبدًا كان أو حرًّا، وإلا فسيعلن أنه مواطن سيئ ومنتهك للقانون. إن الموضوع الجدير حقًّا بالشفقة ليس هو الرجل الجائع أو في حالة احتياج مماثلة، ولكنه الرجل الذي له من وقار النفس أو من الفضائل الأخرى، ما يشارك به مثل هذه الفضيلة، ثم يحيلها إلى نكبة بطلب المنفعة. إنه في المملكة التي يكون فيها الدستور مثل المواطنين معتدلًا اعتدالًا طيبًا فإنه يكون عجيبًا أن يجد مثل ذلك الرجل حرًّا كان أو عبدًا مهملًا كليًّا بحيث يصير أمره إلى التسول إطلاقًا. وسيكون مثل هؤلاء الرجال في غير ما خطر إذا أصدر المشرع القانون الآتي: التسول محرم في الدولة، وإذا حاول فرد ومضى يبحث عن التورط في عيش بتوسلاته المتصلة، فإنه سوف يطرد من السوق بواسطة مآميره ومن المدينة بواسطة المأمورية الحضرية، وسوف تحفره عبر الحدود الشرطة الحضرية، وذلك كي ما يظهر أرضنا كلية من هذه المخلوقات.

وإذا حدث تلف في أملاك شخص من أي نوع بواسطة آخر عبدًا ذكرًا كان أو أنثى فإذا لم يكن مثل ذلك الشخص مشتركًا في التهمة بخرقة أو بسوء تصريف آخر[١٩]، فإن مالك الطرف المتسبب في التلف إما أن يدفع تعويضًا بالكامل، وإما أن يسلم شخص المذنب. وإذا ادعى ذلك المالك أن التهمة كانت بالتواطؤ بين الطرف الذي تسبب في الضرر والطرف الذي يسنده بقصد اختلاس عبده، فإنه سيتخذ الإجراءات ضد الشخص الذي يزعم أنه عاون في التلف. وإذا ربح القضية فإنه سوف يتسلم ضعف الثمن الذي تقرره المحكمة للعبد، وإذا خسرها فإنه سوف يدفع تعويضًا عن الخسارة بالإضافة إلى تسليم العبد. وبالمثل إذا تسبب حيوان جار في إلحاق الضرر بأملاك أحد الجيران سواء كان حصانًا أو كلبًا أو حيوانًا آحر، فإن صاحبه سوف يدفع تعويضًا عن الخسارة، وإذا رفض رجل الإدلاء بشهادة فسوف

يستدعي للمحكمة بواسطة الشخص الذي يرغب في شهادته، وعند تسلمه الطلب الذي استدعى من أجله فإنه سوف يحضر بنفسه عند نظر القضية، وإنه كان على علم بالوقائع ومستعد لأن يشهد بعلمه فسيشهده، وإذا أنكر أي علم، فإنه سوف يعترف بإنكاره مقسمًا بثلاثة آلهة هي زيوس، وأبولو، وثانيس **Thanis**، وسوف يُستغنى عنه في القضية. وإذا استُدعي أي شخص للشهادة ولم يلبِّ الدعوة فإنه سيكون عرضة قانونًا لإجراء فيه خسارة عليه. وإذا طلب من أحد القضاة الذين ينظرون القضية أن يدلي بشهادته، فإنه سوف يدلي بها دون أن يكون له صوت في الحكم في مثل هذه القضية، وستكون المرأة الحرة ذات صلاحية للإدلاء بشهادة تدعم القضية[٢٠] إذا كانت قد بلغت الأربعين. وإذا لم يكن لها زوج فإنها ستكون صالحة بالإضافة إلى هذا لتلقي أوليات قضية تحت المرافعة. أما إذا كان لها زوج فستدلي بشهادتها فقط، وسيكون العبد من كلا الجنسين أو الطفل ذا صلاحية للإدلاء بشهادته وتدعيم قضية ولكن فقط في إجراءات القتل، وسيزود بقدر كاف من الطمأنينة بحيث إنه إذا قدم دفعًا ببطلان الشهادة لزيفها فإن الشاهد سينتظر المقاضاة وإذا ادعى المدعي أو المدعى عليه زيف الشهادة فإنه سيقدم دفعة بالبطلان في كل الشهادة أو في جزء منها قبل أن يحل موعد الفصل في القضية، وستكون حجج الدفع بالبطلان ممهورة بختم أطراف القضية وتحفظ لدى الموظفين لتقدم عند الاستماع إلى تهمة الشهادة الزور. وإذا أُدين شخص مرتين بأداء شهادة زور فإنه سوف يصبح ولا قانون يلزمه بأداء الشهادة مستقبلًا. وإذا أُدين شخص بذلك ثلاث مرات فسيكون في المستقبل غير أهل لأداء للشهادة. وأي شخص يجد لنفسه قابلية لأن يفعل ذلك بعد إدانات ثلاث، فإنه بإيجاز سيحجز عند الإبلاغ عن الواقعة بواسطة الحكام الذين سوف يقدمونه للمحكمة، ليتلقى حكم الإعدام إذا ثبتت إدانته. وحيثما يحكم قضائيًّا هكذا بقرار على الشهادات بأن فوز المدعي ينسب إلى شهادة مزورة، فإذا كان الحكم ينصب على نصف أو ما هو أكثر من النصف في مثل هذه الشهادات فسوف تفسخ القضية

التي يفصل فيها هكذا ضد متقاضٍ، وسترفع المسألة وتحدد سواء كان قد فُصل في القضية بواسطة هذه الشهادات أو لم يفصل، وستعد نتيجة التحقيق في أي مادة الأشياء الطيبة، ولكن أغلب هذه الأشياء يصاب بالتلوث والتدنيس من الطفيليين. فالعدالة مثلًا، ودون إنكار، نعمة على البشر. وذلك لأنها أشاعت الإنسانية في كل الحياة، وإذا كانت الحياة نعمة على ذلك النحو فكيف يمكن أن يكون الدفاع عنها إلا نعمة كذلك؟ حسنًا. ولكن كلتا النعمتين قد تلوثت سمعتها برذيلة تستر نفسها تحت اسم مموه لأحد الفنون. وهو يبدأ بإعلان أن هناك اختراعًا للنهوض بشؤون الإنسان القانونية، وبأنه في نفسه وفي الحق اختراع للنهوض بمثل هذه الشؤون الخاصة بأحد الناس ولمساعدة آخر للنهوض بشؤونه. وإن ذلك التدبير يضمن الفوز سواء كان السلوك خلال إجراءات القضية –مهما كانت– كان مصيبًا أو مخطئًا، ثم هو يضيف بعد ذلك الفن والبلاغة اللذين تعلمهما، ويمكن الحصول عليها كهدية بواسطة أي شخص يقدم في مقابلهما هدية مالية(٢٢).

والآن يجب إذا استطعنا ألا ينشب ذلك الاختراع –وليكن من أمره ما يكون، فنًّا كان أو لعبة بارعة عديمة الفن– جذوره في مجتمعنا، وسيدعوه المُشرِّع إلى الصمت المطيع في حضرة الحق وإلى الرحيل إلى أرض أخرى، ولن يكون هناك المزيد لتقوله لمن يخضع للقانون. ولكن لغة القانون ستكون هكذا بالنسبة لمن يعصونه. إن كل مَن يشك في عقل القاضي، ويكثر خطأ من تقديم القضايا للمرافعة، أو يساعد خطأ الكثيرين على تقديم مثل هذه القضايا، سيكون عرضة للمحاكمة بواسطة مَن يشاء بتهمة تضليل العدالة، أو التحريض على ذلك التضليل وفقًا للحالة. وستنظر التهمة أمام محكمة القضاة المختارين، وإذا نتج عنها إدانة، فإن المحكمة ستحدد في حكمها إذا كان المدعى عليه كان يصدر فيما فعل عن طمع أو عن شراهة للمال الحرام. فإذا كان قد صدر عن طمع فإن المحكمة ستحدد فترة من الزمن لا يكون فيها للطرف المذنب حقًّا في الدخول في قضية ضد رجل آخر، ولا أن يساعد رجلًا في قضية. أما

إذا كانت الجريمة بسبب الشراهة للربح، فإن المجرم سوف يطرد -إذا كان أجنبيًّا- من الدولة، ويُعدم إذا ما عاد، وإذا كان مواطنًا فإنه يلقى الموت جزاء على حبه الذي لا يشبع للمال الحرام. وأيضًا ستؤدي إدانة أخرى بارتكاب نفس الجريمة بسبب الطمع إلى حكم الإعدام.

* * *

هوامش الكتاب الحادي عشر

(١) هو صولون وعاز. ومُشرِّعًا الكلمات التالية هما صولون أيضًا، ومُشرِّع المدينة الكريتية المفترضة.

(٢) أي ملك ذلك الشخص الذي أصبح حقه فيما يملك موضع نزاع.

(٣) يفترض أن العمل مع تجار البحار يكون قاصرًا على الصيف بوصفهم «طيورًا عابرة».

(٤) كان معمولًا بنظامها على نحو ما في أثينا لأغراض دينية اجتماعية، أو لانتفاع الأعضاء أنفسهم.

(٥) وهو مرض أخف من الأمراض السابقة.

(٦) (Iy, obol) عملة إغريقية زهيدة القديمة.

(٧) يقصد صاحب الوصية.

(٨) أرض العائلة لا تُنقل إلى آخر ولا تُقسم، كما جاء في الكتاب الخامس.

(٩) البيت هنا معناه العائلة وليس المسكن، وليس لمثل هذا الابن حق في الممتلكات الشخصية؛ لأنه مزود بما يغنيه.

(١٠) تقتضي روح القانون هنا أن يعود التراث لعقار الموصي.

(١١) ذلك هو الشيء الوحيد من الترك الحر الذي يسمح به أفلاطون.

(١٢) عندما لا يكون لهم أقرباء ينهضون بعبئهم بحكم قرابتهم.

(١٣) وذلك لمنع الأطفال الذين يجري في عروقهم دم الرقيق من الاختلاط بعائلات المواطنين. وأفلاطون لا يشجع الاختلاط بين العبد والمواطن؛ ولذلك يبعد المحب أو المحبة من الرقيق.

(١٤) هي النجوم، والأخرى آلهة الميثولوجيا.

(١٥) كانت اللعنة بسبب عدم الذرية.

(١٦) الضرر الناتج عن سوء المعاملة التي كان عليه أن يبلغ عنها.

(١٧) يقصد مزاجه.

(١٨) تاريخيًّا، صيغة من الشِّعر ملائمة للطعن والقذف.

(١٩) الإهمال الجدير بالإدانة.

(٢٠) ولها الحق في الشهادة دون الدفاع.

(٢١) ذلك إجراء أيتكي.

(٢٢) إشارة إلى السفسطائيين.

* * *

الكتاب الثاني عشر

وإذا سلك سفير أو مبعوث لحكومة أجنبية سلوكًا غير مخلص في وظيفته، سواء بتزييف الرسالة المكلف بتسليمها أو بتشويه ثابت للبلاغات التي تأتمنه عليها الدولة، فكل مثل هؤلاء الأشخاص سوف يُناقشون الحساب بسبب جريمة التدنيس المرتكبة ضد وظيفة وشريعة هرمس وزيوس (Hermes, Zeus)، وسوف يتحدد أي حكم أو غرامة بعد الإدانة. إن الاختلاس شيء دنيء، والسرقة العلنية أمر فاضح أثيم[1] ولا أحد من أبناء زيوس كان له تعامل مع واحد منهما، ذلك أنه لا التدليس ولا الإكراه مما يحبانه. وإذَنْ فلا ينبغي لأحد منا إذا ما تورط في مثل ذلك النوع من الخطأ، أن يجيز لنفسه الانخداع بالقصص الخيالية للشعراء وكتاب الأساطير، إنه لا ينبغي له أبدًا أن يتصور أن اختلاسه أو سرقته ليست من الأعمال التي تجلب العار، بل هي عمل ليس من قبيل ما يعمله الآلهة أنفسهم. إنها قصة لا حق فيها ولا شيء شبيه بالحق، ومن يعتدي على ذلك الحق ليس إلهًا ولا ابن أي إله على الإطلاق. ومن شأن المُشرِّع أن يعرف عن هذه الأمور أفضل مما يعرف عن الشعراء مجتمعين. ولذلك إذا أطاع رجل نصيحتنا، فسيكون خيرًا له، وليدم ذلك له أبدًا، أما إذا لم يطع، فسيجد القانون واقفًا ومسلحًا في وجهه بذلك الخصوص، إن كل سرقة من المال العام صغيرة كانت أو كبيرة، ستقابل بحكم واحد لا يتغير. ذلك أن مَن يختلس شيئًا صغيرًا يرتكب جريمته بيد أضعف ولكن ليس بشهوة أقل، ومَن يختلس ما هو أكبر ثم لا يسلمه «للدولة» يجرم في حق القانون كله. وذلك هو السبب في أن القانون يرى أن من الصالح أن يُقابل

مذنب بحكم أخف من الحكم الذي يُقابل به آخر وذلك لا لأن ما سُرق كان شيئًا أقل، ولكن لأن الإنسان يمكن مع ذلك أن يشفى، بينما حالة الآخر ليست في متناول الشفاء. ومن هنا كانت الإدانة بالاختلاس من الأملاك العامة إذا ما ثبتت في المحاكم ضد أجنبي أو عبد، ورُؤي أن هناك مع ذلك احتمالًا في شفاء المجرم، فإن المحكمة ستقرر أي حكم يجب أن يُعاقب به، أو أي غرامة يدفعها. وإذا وُجد مواطنٌ قد تدرب كما يتدرب مواطنون، إذا وُجد أنه أجرم باختلاس أموال وطنه الأصلي أو الاستيلاء عليها بالقوة وسواء ضُبط متلبسًا أو غير متلبس، فإنه سيلقى الموت لأن حالته تستعصي على العلاج. إن تنظيم قواتنا أمر يتطلب بطبيعته توجيهًا كثيرًا وإحكامًا لقواعد كثيرة، ولكن ذلك هو المبدأ أنه لن يسمح أبدًا لرجل أو امرأة بالحياة دون ضابط يشرف عليهما، كما لن يُسمح لنفس رجل أن يتعلم لعبة القيام بعمل واحد بما يملك من حركة وحيدة جَدًّا كان ذلك أو هزلًا، وفي الحرب أيضًا كما في السلم، وأن يعيش أبدًا مع الأمر الظاهر ينقاد له، وأن يتلقى حركاته منه في أبسط تفاصيلها، وأن يتوقف أو يتقدم، وأن يتدرب وأن يستحم، وأن يتناول غذاءه، وأن يظل مستيقظًا ساعات الليل كديدبان أو حاملًا رسالة، كل ذلك بأمره، ولا أن يهاجم أو ينسحب من ميدان الضرب بنفسه من دون إشارة من القائد، وفي كلمة، أن يدرب نفسه على عادة ألا يفكر مطلقًا في أداء عمل واحد منفصلًا عن عمل زميله، وأن يجعل من الحياة زواجًا غير قابل للخصم إلى أقصى حد، بحيث يكون المجتمع شركة للجميع وبالجميع (لم يكتشف ولن يكتشف فنًّا عسكريًّا أصدق من ذلك لتحقيق السلامة والنصر). وذلك الدرس في قيادة رفقائنا والانقياد لهم نكرره ونسمعه لأنفسنا في أيام السلم ابتداء من ذات أيام المهد، إن الفوضى أي غياب القائد، ذلك ما يجب أن نقتلع جذوره وفروعه من حياة البشر، نعم وكل أنواع الدواب التي تحت سيطرة الإنسان، وعلى الخصوص كل الرقصات الترنيمية التي على ذوينا أن يتعلموها، يجب أن يكون نصب عينها البسالة في الميدان، ونفس الشيء يجب أن يكون هدف كل تدريبهم على

الحركات السهلة والخفيفة، وكل احتمالهم للجوع والظمأ وللحر والبرد والاضطجاع على الأرض الخشنة؛ وفوق كل شيء يجب عليهم، ومن أجل نفس الهدف، أن يتعلموا ألا يفسدوا القوة الفطرية في الرأس والقدم بلفهما في أغطية مصطنعة، وهكذا فإن العبث بزيادة أغطية الرأس والرجلين ينسخ ما أمدتنا به الطبيعة. ذلك أن الرأس والقدمين هما أقصى نهايات الجسم، والعناية الواجبة بهما تؤثر في الجسم كله بكل قوة تأثيرًا طيبًا، بينما يؤدي إهمالهما إلى الأثر السيئ، إن القدم هي خادم الخدام للجسم كله. والرأس هو العضو السيد الذي صنعته الطبيعة ليشمل كل أعضاء حسه الرئيسة، ويكفي ذلك في مديح حياة المحارب التي نريد أن يصغي إليها شاب (في تصورنا). والآن إلى القوانين النسبية، إن الرجل الذي يوضع اسمه في الكشف أو الذي يلحق بأي سلاح من القوات، سوف يؤدي ما عليه من خدمات. وإذا غيب الجبن أحدًا دون موافقة من القواد، فإنه سوف يناقش الحساب أمام الضباط عند عودة القوات من الميدان بتهمة التحايل على التملص من الواجب العسكري. وسيصدر الحكم عن كل فرع من فروع القوات المشاة والخيالة وغيرهما من القوات في جلسات متتالية. وهكذا سيُحاكم الجندي من المشاة أمام هيئة المشاة، ومن الخيالة أمام هيئة الخيالة، والعضو من القوات الأخرى بالمثل أمام زملائه، وسننزع قبل كل شيء الأهلية طوال الحياة عن الشخص المدان، فلا يدخل كل مباريات الامتياز، وسيحرم من أن يقدم حسابًا من نفس النوع ضد شخص آخر، أو التكلم كمدَّعٍ في مثل هذه الحالات. وستحدد المحكمة إلى جانب ذلك أي حكم يُضاف أو أي غرامة يفرضان عليه زيادة على ذلك. وثانيًا بعدما ننظر كل تهم التحايل على الفرار من الخدمة العسكرية، سيقوم الضباط باستعراض ثانٍ لكل الأسلحة، وسيبتُّ في جميع مطالب التلاميذ الذين هم تحت التمرين، والخاصة بجوائز الامتياز، بواسطة مجلس من زملائهم، وسوف تقتصر كل الوثائق وشهود التزكية التي يقدمها التلاميذ على ما يتعلق بآخر معسكر انتهى توًّا وليس على الخدمة السابقة، وستكون الجائزة على كل فرع من فروع الخدمة

إكليلًا من أوراق الزيتون، وسوف يُدثر الفائز بالإكليل في أحد معابد آلهة الحرب التي يفضلها كدليل يبشر بجائزة امتياز في المستقبل من الدرجة الأولى والثانية والثالثة على السلوك طوال الحياة، وإذا ذهب رجل في الخدمة ولكنه عاد قبل الأوان قبل أن يسحب القادة القوات، فإنه سيكون عرضة للحساب على هروبه أمام نفس المحكمة التي تنظر في حالات التحايل للفصل من الخدمة، وستكون العقوبات في حالة الإدانة مثلها في تلك الحال. ويجب على الشخص الذي يتهم آخر أن يكون بالطبع أكثر ما يكون دقة في حذره؛ لئلا يجلب عليه بقصد أو بغير قصد عقابًا لا يستحقه. (إن العدالة في الحقيقة وكما تُسمَّى هي الابنة العذراء للضمير، وكل من الضمير والعدالة يكرهان من أعماق القلب التهمة الزائفة)، وأقول إنه ينبغي للرجل أن يصون نفسه من ذلك، ومن الجرائم الأخرى في حق العدالة، ولا سيما فيما يتعلق بفقدان السلاح في الحرب. إذ يجب أن يكون المرء حساسًا حتى لا يصدر حكمًا لا يستحقه بريء وذلك بالخطأ في حسبان الفقدان الاضطراري فقدانًا ملطخًا بالعار، وهكذا يجعل منها مجالًا للتبكيت. ومن الحق أن نقول إنه ليس من السهل أن نرسم خطًّا يميز بين الحالتين، ولكن يجب على القانون مع ذلك أن يبذل ما يستطيع من جهد للتميز بينهما. ولذلك فسنساعد أنفسنا باستعادة أسطورة باتروكليس. لو أن باتروكليس (**Patroclcis**) قد عادت إليه الحياة في الخيمة عندما حمل إليها بغير سلاحه، وذلك الشيء كما تعلم الألوف بينما كان الدرع الباهر الذي يلبسه (يروي الشاعر أن ذلك الدرع قد أحضرته بيلوس **Thetis Pelus** كهدية زواج من الآلهة) في يد هيكتور، فإن أحط شيء كان يمكن أن يحدث في ذلك اليوم هو أن تتاح لهم فرصة لتعنيف الابن الشجاع لـ(**Menottus**) بسبب طرحه أسلحته جانبًا[٢]، ثم إن هناك كل حالات أولئك الذين فقدوا أسلحتهم بالسقوط من عل أو في البحر أو عندما اقتلعت أقدامهم فجأة تحت ضغط الجو أو في دوامة ماء، أو بسبب أعذار أخرى لا تُعَدُّ يمكن أن نستخلصها لنضع وجهًا جميلًا عادلًا على مغامرات سيئة الطالع ومشبوهة، ولذلك يجب أن نبذل أقصى

جهدنا للتمييز بين حالات عدم التوفيق الخطيرة والبشعة، والحالات الأقل خطورة وبشاعة. وإذَنْ يجب أن يكون هناك فرق في التمييز عندما تُستعمل هذه النعوت في التوبيخ، ولن يكون من الإنصاف في جميع الحالات أن نصف الرجل بأنه طرح سلاحه عن نفسه وإن كان يمكن أن يُقال عنه إنه فقد سلاحه. إن الرجل الذي يجرد من سلاحه تحت ضغط قوة جسيمة لا يمكن أن يُقال عنه إنه طرحه عن نفسه بنفس الصدق الذي يقال عن شخص أسقطه بفعله الخاص. وفي الدنيا كل الفروق بين الحالات. وإذَنْ فسنصوغ قانوننا في هذه العبارة: إذا أحاط العدو برجل وكان سلاحه في يديه، ولكنه لا يستدير ليحاول الدفاع عن نفسه، ويطرح أسلحته عن قصد أو يرمي بها بعيدًا وهكذا يختار شراء حياة عار بجبنه بدلًا من الموت الجميل المجيد بجسارته، فستكون هناك محاكمة على الأسلحة المطروحة على ذلك النحو، ولكن في الحالة الأخرى التي أشرنا إليها سابقًا، يجب أن يتمسك القاضي بتحقيق حذر، ويجب أن يقابل دائمًا الرجل السيئ بالتصحيح والإصلاح، كي ما يجعل منه رجلًا أصلح، أما سيئ الحظ فلا تقابله بهما لأنهما يصبحان فاقدًا بالنسبة له. والآن ماذا يجب أن نسمي العقاب الصالح للجبان الذي يلقي بالسلاح الهائل القيمة بالنسبة لحمايته؟ إن القاضي البشري، لا يستطيع في الحقيقة أن يعكس التحول الذي حدث لكانيوس تساليا (**Caenus of Theasaly**)، ذلك أنه فيما أخبر كان امرأة، ولكنَّ إلهًا حوله إلى رجل، فلو كانت العملية المضادة ممكنة، وهي عملية تحول الرجل إلى امرأة فإن ذلك يجب أن يكون بنحو ما أنسب أنواع العقاب للرجل الذي يطرح عنه درعه، ولكي نقترب من ذلك قدر المستطاع في معالجتنا للتعلق بالحياة الجديرة بالرثاء والصادر عن جبان، وحتى لا يكلف بمخاطر في المستقبل، بل نطول له حياة الفضيحة والعار إلى آخر دقيقة ممكنة، فإن قانوننا في هذه الحالات سيكون هكذا. إذا أُدين رجل إدانة شرعية بالتهمة المشينة تهمة طرح أسلحة الحرب عن نفسه، فلن يعمل ثانيًا جنديًّا أو يُعين في أي مركز عسكري مهما كان عن طريق أي قائد أو ضابط عسكري آخر. وفي حالة

عدم احترام ذلك، فإن الضابط الذي يوظف ذلك الجبان على ذلك النحو سوف يغرم بواسطة المراجع الذي يفحص حساباته الرسمية ألف دراخمة[٣] إذا كان من أبناء أغنى طبقة، وخمسة مينات إذا كان من أبناء الطبقة الثانية، وثلاثة بالنسبة للطبقة الثالثة، وواحد بالنسبة للطبقة الرابعة؛ ولن يُعفى الجبان المدان فقط وتبعًا لروحه المخنثة، من كل الخدمات الخطرة التي تليق بالرجل الحق، بل إنه سيدفع الثمن زيادة على ذلك بما قيمته ألف دراخمة إذا كان منحدرًا من الطبقة الأغنى، وخمس مينات إذا كان من الطبقة الثانية، وثلاثة إذا كان من الثالثة، أما إذا كان من الرابعة فيدفع مينا واحدة كما ذكرنا في العبارة السابقة.

والآن وبالنسبة لمراجعي الحسابات[٤]، أي تخطيط يعتبر مناسبًا لنا، ومآميرهم قد عينوهم، البعض لمدة سنة، وبالقرعة، والبعض لسنوات مجتمعة، وبالاختيار من قائمة المرشحين، أي الناس سيكون قادرًا على أن يجعل المعوج من أمثال أولئك الضباط مستقيمًا إذا تصرف الواحد منهم بالصدفة تصرفًا ملتويًا تحت الثقل الساحق لأعباء وظيفته، وعجزه الخاص عن الارتفاع إلى مستوى قدره. وفي الحقيقة لن يكون الأمر سهلًا بالنسبة لإيجاد ضابط يمثل ذلك القدر من التفوق والاستعلاء لتجعله قيِّمًا على ضباطنا أنفسهم، ومع ذلك فيجب أن تبذل المحاولة من أجل اكتشاف مثل هؤلاء المراجعين ذوي الاستعداد فوق الإنساني. ذلك أن الأمر يقوم في الحقيقة على النحو الآتي: تشبه الدولة سفينة أو كيانًا عضويًّا حيًّا، ويتوقف فساد البناء على جمع من التدبيرات ذات صفة واحدة تندرج تحت صورها المتنوعة التي تعطيها أسماء مختلفة في الحالات المختلفة، مثل الدعامة والقنطرة وعصب وتر العضلة، وفي حالة الدولة فإنَّ واحدًا فيها، ليس أقلها خطورة وإشكالًا من حيث عمله على صيانتها أو إفسادها إفسادًا مطلقًا، هو الذي نضعه الآن في اعتبارنا. ذلك أنه إذا كان الرقباء الذين سيزكون حكامنا أناسًا أفضل منهم، ويؤدون عملهم على نحو سليم وفي عدالة لا تقبل النقد، فسيتحقق إذَن النجاح والسعادة الحقة بالنسبة للأمة والمجتمع. ولكن إذا نقص أي

شيء في حساب حكامنا، فإن قيود الحق التي تربط كل فروع البناء الاجتماعي ببعضها إلى بعض وتجعل منها واحدًا ستنفك وستنفصل كل إدارة عن الأخرى وسيتوقف تعاون الجميع من أجل هدف، ولا تقود الدولة دولة واحدة بل ستصبح دولًا كثيرة، وستمتلئ بالفتن المتصارعة، وستتحطم وشيكًا، ولذلك يجب أن نبحث (ونتأكد) أن كل هؤلاء المراجعين جميعًا متعاونون في كل أنواع الامتياز. ولذلك سنحاول تشكيلهم على نحو مثل هذا. إن المواطنين جميعًا سيجتمعون بعد يوم انقلاب الشمس الصيفي، سيجتمعون في دائرة وسيقدمون معًا التقديس للشمس ولأبولو بقصد أن يحضروا أمام الإله ثلاثة رجال، يقوم كل مواطن بتقديم رجل ليس أقل من خمسين يحكم أنه الأحسن من جميع الوجوه، وذلك باستثناء شخصه. ومن هؤلاء الذين انتخبوا أولًا على ذلك النحو، سيختارون بعد ذلك أولئك الذين حصلوا على أغلب الأصوات حتى نصف عدد المجموع، ذلك إذا كان العدد الكلي متساويًا، أما إذا لم يكن كذلك فسوف يحذفون الواحد الذي حصل على أقل الأصوات، وبذلك نُبقي على نصف الأسماء كما تحدده الأصوات التي أُعطيت، وإذا حصلت أسماء عديدة على عدد متساوٍ من الأصوات، ويصبح نصف الأسماء هكذا جد كثير، فإنهم سيخفضونه بحذف أصغر الأسماء والإبقاء على غيرها، ثم سيعاد التصويت حتى تبقى ثلاثة أسماء فقط ذات عدد غير متساوٍ من الأصوات، وإذا كانت الأسماء المعطاة للثلاثة جميعًا أو لاثنين منهم متساوية فإنهم سوف يعهدون بالأمر للعناية الإلهية والحظ الطيب، ويفصلون في الموضوع بالقرعة، ثم هم سوف يتوجون الثلاثة المتنافسين بإكليل الزيتون، وعندما يبث في الامتياز، فإن الإعلان العام عنه سيكون بهذه الصيغة: إن حكومة المجتازين، وقد عادت الآن بفضل العناية الإلهية لمجدها القديم، تقدم هنا مواطنيها الثلاثة الأكثر فضلًا وامتيازًا للشمس، وتكرسهم وفقًا لتقاليدها القديمة كهبة مختارة من ثمراتها الأولى لأبولو وللشمس على الشيوع بقدر ما سيهبون أنفسهم لعملهم كقضاة، وسنعد اثني عشر من أمثال هؤلاء المراجعين في

السنة الأولى، ويقوم كل منهم بملء الوظيفة حتى يبلغ سن الخامسة والسبعين، ومن ثم سنزيد عليهم ثلاثة[٥] كل عام وهم سيقومون بتقسيم المأموريات إلى اثنتي عشرة مجموعة، وسيقومون بفحص دقيق للكل بتطبيق كل اختبار يمكن أن يخضع له الرجل المهذب، وطوال فترة حكمهم سيقيمون في نفس دائرة اختصاص أبولو والشمس، حيث تم انتخابهم، وسيقومون فرادى أو مجتمعين أحيانًا بفحص سلوك جميع موظفي الدولة العاملين، وسيعلنون بالنشر كتابةً في ميدان السوق أي حكم أو غرامة يجب أن يجازي بها كل موظف تبعًا لقرار مجلس المراجعين. وأي موظف يدَّعي أن حكمهم عليه غير منصف سوف يستدعي المراجعين أمام محكمة القضاة المختارين، وإذا برئت ساحته من رقابتهم، فإنه يستطيع إذا شاء أن يرفع قضيته ضد المراجعين أنفسهم، أما إذا خسر القضية، وكان الحكم الذي صدر ضده من قبل بواسطة المراجعين هو الموت فسيظل ذلك الحكم كما هو ببساطة، ما دام لا يمكن أن يفعل به أكثر من ذلك. ولكن أي حكم آخر يمكن مضاعفته عند توقيع الجزاء فسيكون حتمًا مضاعفًا. ويجب أن نخبر بعد ذلك عن أي حساب سيعد من أجل المراجعين أنفسهم، وكيف سيساس الأمر. إنهم بوصفهم رجال حكم المجتمع كله بجدارتهم بأسمى تقديره وامتيازه، فيجب أن يكون لهم المقعد الأول في كل المهرجانات، وبالإضافة إلى ذلك فإن رئاسة كل الوفود المرسلة لتقديم القربانات داخل هيلينيا (العالم الهيليني) والتجمعات الدينية، وغير ذلك من مظاهر الهيبة الدولية، كل ذلك ستكون رئاسته من بينهم: وسيكونون المواطنين الوحيدين الذين سيسمح لهم بتزيين أنفسهم بأكاليل الغار. وسيكونون جميعًا قساوسة لأبولو والشمس. بينما سيستمتع بوظيفة القسيس الأكبر كل عام بعضو الكلية الذي نصب الأول في انتخابات هذا العام، وسيسجل العام رسميًّا باسمه، كوسيلة من وسائل التأريخ، وذلك طوال حياة مجتمعنا، وعندما يموتون، فإن عرض الجثمان، وإجراءات المسيرة إلى القبر، والقبر نفسه، ستكون جميعًا متميزة بالمقارنة بالمواطنين الآخرين.

وستكون جميع الأقمشة بيضاء. ولن تكون هناك مرثاة ولا أناشيد جنائزية ولا ندب ونواح. ولكن النعش سيُحاط بجوقة مرنمين مكونة من خمس عشرة صبية، وبجوقة أخرى تتكون من خمسة عشر صبي. وسوف تتغنى الجوقتان على التعاقب بتأبين القساوسة في صورة ترنيمية، وسوف يستمر ذلك التبجيل الغنائي طوال العام، وسيحمل النعش فجر اليوم التالي إلى القبر في حراسة فعلية من مائة من شباب المدرسة الثانوية يختارهم أقارب الميت كيف يشاءون. وسيسير على رأس الموكب الشباب الأعزب متسربلين جميعًا بعتادهم والخيالة بجيادهم، في كسوتها المماثلة، وسيكون النعش مسبوقًا مباشرة بالصبية الذين سيتغنون بنشيدهم القومي، تتبعهم الفتيات وبعض النسوة المتزوجات اللائي اجتزن زمن الإنجاب. وسيأتي القسوس والقسيسات في المؤخرة، لأنهم حتى ولو كانوا ممنوعين من اصطحاب الجنازات الأخرى، فإنهم يستطيعون أن يتبعوا هذه الجنازة كواحدة لا يفوح منها دنس، ذلك إذا ما أضافت راهبة النبية الفيثينية (Phythian) تصديقها على ذلك الاقتراح. وسيعد القبر في صورة قبوٍ مستطيل تحت الأرض ومن صخر بركاني، وهو أشد الصخور الممكن الحصول عليها مقاومة للتلف. وسيزود القبر بمساند من الحجر توضع جنبًا إلى جنب، وعندما يتم وضع الميت السعيد ليستريح هناك، سيغطون المكان بالتراب، وسيزرعون حديقة صغيرة من الأشجار حوله، تاركين جانبًا خاليًا من الزرع، حتى يمكن أن يسمح مكان الدفن بامتداد في ذلك الجانب، حيث لا يكون هناك تراب أبدًا فوق المدفون. وستقام مسابقة سنوية في الموسيقى، وألعاب القوى، وسباق الخيل تكريمًا لهم. وستكون هذه إذَن المكافأة التي ستُمنح لأولئك الذين ثبتوا على واجبهم في المراجعة وخرجوا منه نظفاء. ولكن إذا اجترأ أي واحد منهم على انتخابه وأثبت أنه بعد كل شيء بالغ الإنسانية[٦] ونحن نريده أقرب للملاك وذلك بالانحلال بعد تعيينه، فإن القانون سيفرض إمكان حسابه بواسطة مَن يشاء، وستكون المحكمة التي تنظر في القضية مكونة كما يلي: إنها ستتألف من: ١- الحراس، ٢- الباقين على قيد

الحياة من مجلس المراجعين نفسه، ٣- قائمة القضاة المختارين. وستكون الصيغة اللفظية لمدعي الاتهام «مثل ذلك الشخص غير جدير بامتيازاته وبالوظيفة التي يشغلها»، فإذا أُدين المتهم فسوف يخسر وظيفته، وكذلك إجراءات الدفن العامة وبعض صور التكريم الأخرى الممنوحة له. ولكن إذا استطاع المدعي الحصول على خُمس الأصوات فسيدفع غرامة قدرها اثنا عشر مينا إذا كان من أغنى طبقة، وثمانية إذا كان من الطبقة الثانية، وستة إن كان من الطبقة الثالثة، وإذا كان من الطبقة الرابعة فإنه يدفع اثنين. وقد نستطيع أن نعجب جيدًا بشيء واحد يتعلق بطريقة راهدامانتز (Rhadamanth) في الفصل في القضايا التي تحت المرافعة كما تصفها القصة. فلقد كان يشعر أن رجال عصره كانوا واثقين من الوجود الظاهر للآلهة. على مثل ما يمكن أن يكونوا عليه -وفقًا للقصة- بما أن أغلبهم في ذلك الوقت ومن بينهم راهدامانتز كانت آباؤهم آلهة. ويبدو أن كان يتمسك بأن عمل القاضي يجب ألا يُعهد به إلى أي رجل مجرد ولكن فقط للآلهة، وذلك هو السبب في أنه كان يستطيع أن يفصل في الحالات التي كانت ترد إليه على نحو جيد من البساطة والسرعة، فلقد كان يضع المدعين في حالة تتمشى مع ما يقسمون به عما يؤكدون، وهكذا كان عملهم يُنجز بسرعة وعلى نحو مؤكد. أما في أيامنا هذه، وكما قلنا، فإن بعض الرجال ليس لديهم اعتقاد ما في الآلهة، وآخرون يتشبثون بأنهم أي الآلهة لا يبالون بنا، وهناك الاعتقاد الأسوأ، وهو اعتقاد الأغلبية بأنهم يدفعون للآلهة شيئًا زهيدًا في صورة قربان وتملق، فيجدونهم يعيرونهم بمساعدتهم في تدليس بالغ ويخلصون المجرم من كل أنواع العقوبات الثقيلة في دنيا الحضارة. ولم يعد هناك بالطبع مجال للطرق التشريعية راهدامانتز؛ فقد تغير اعتقاد الناس في الآلهة، ولذلك يجب أن يتغير القانون أيضًا. إن المُشرِّع المفكر يجب أن يحذف القسم الذي يقسمه كل من المختصين في نظام القضية الخاصة. وعلى الطرف الذي يتخذ الإجراءات يجب أن يقرر تهمته كتابة، ولا يقسم على صدقها، وبالمثل على المدعى عليه أن يعلن رفضه للتهمة للقاضي كتابة،

دون أن يقسم على ذلك. ومن المؤكد أنه لشيء فظيع في مدينة تعتبر فيها القضايا القانونية أمرًا معتادًا، أن نعرف تمامًا أن نصف السكان تقريبًا يحنثون بإيمانهم ولا يجدون مع ذلك صعوبة في الارتباط ببعضهم في الولائم العامة وفي كل الظروف الأخرى التي يتصلون فيها ببعضهم اتصالًا عامًّا أو خاصًّا. وإذَنْ سيحتاج قانوننا إلى أن يحصل من القاضي على قسم قبل أن يصدر حكمه. وسيطلب من المواطن الذي يعطي صوته في تعيين موظف عمومي أن يفعل ذلك في كل الحالات سواء بقسم أو باستعمال ورقة قرعة سرية جلبها من مكان مقدس[٧] وهو سيحتاج بالمثل إلى قسم من قضاة الجوقات الترنيمية أو الموسيقيين الآخرين، ورؤساء وحكام الألعاب الرياضية وألعاب الفروسية، والأشخاص الذين في أي مركز مماثل. وبما أن القسم الكاذب لا يجلب شيئًا، فإن الرجال بوجه عام يعتبرونه ربحًا للحالف حيثما يكون هناك ربح كبير وظاهر كما يقدرون في إنكار الحق وفي التمسك بالإنكار عن طريق القسم، فإنه يجب أن نحقق الفصل بين الأطراف المتنازعة بإجراءات قانونية لا تحتاج إلى قسم، وأكثر من ذلك عمومية فإن السلطات الرأسية في المحكمة لن تسمح للمدعي لا بأن يلتمس الطريق إلى تصديقه عن طريق الإيمان المؤيد لتأكيداته، ولا بتدعيم هذه التأكيدات باللعنات التي يصبها على نفسه وعلى بيته، ولا بأن ينغمس في التماسات تحط من قدره من أجل الرحمة أو العلل غير الرجولية. وهم سوف يتحققون من أنه سيقتصر كلية على تقرير الحقوق التي يدعيها في لغة مهذبة وقورة. ويعتبر خصمه سامعًا مشابهًا مهذبًا. وفي حالة كسر هذه القاعدة فإن الضباط الرؤساء سيعتبرونه خارجًا على النظام وسيدعونه ثانيًا لأن يسلك السلوك المناسب بالنسبة للأمر الذي تنظره (المحكمة)، وفي حالة وجود ذلك بين الأجانب فإنه سيُسمح قانونًا للأطراف (كيفما كان الحال) بأن يقدموا قسمًا للخصم، أو أن يتقبلوا منه مثل ذلك العطاء إذا شاءوا (تذكر أنهم كقاعدة لن يعيشوا بيننا إلى أن يشيخوا أو أن يصنعوا لأنفسهم عشًّا، بينما آخرون من طرازهم سوف ينشأون على أن يتأقلموا في مملكتنا،

وسوف نقرر كيف أن كل مثل هؤلاء الأطراف سوف يقومون برفع قضايا خاصة ضد بعضهم على أساس نفس المبدأ. وفي حالة عصيان الدولة بواسطة مواطن حر أعني حالات ليست من الخطورة بحيث تتطلب الضرب بالسوط والسجن، أو الموت، مثل الإهمال في الحضور في اجتماعات الجوقة، أو أن يشارك في الإجراءات، أو أعمال أخرى احتفالية، أو عمل من أعمال الخدمة العامة[٨] مثل تقديم القربان وقت السلم، أو دفع ضريبة خاصة في أثناء الحرب، فإنه في كل مثل هذه الحالات كما أقول فإن أول ما يطلب هو أن يعوض ما فقدته الدولة. وسوف تحتاج الأطراف العاصية إلى تقديم رهن للمواطنين الرسميين الذين يجعل القانون من سلطتهم تقديم ذلك الرهن، وإذا استمر العصيان بعد تقديم الرهن فإن الأدوات المرهونة ستُباع، وسيصادر المتحصل للدولة. وإذا استمر الأمر في حاجة إلى مزيد من العقوبات فسوف تفرض فرضًا مناسبًا بواسطة الضباط الذين لهم سلطة التعامل مع الحالة المشار إليها والذين سيستدعون الأطراف الكاسرة للقانون للمحاكمة أمام المحاكم حتى يوافقوا على الرضوخ للأوامر.

والدولة التي ليس لها من الدخول غير ما تدره عليها تربتها الخاصة، وليس لها تجارة تضطرها إلى أن تفكر في أي نهج يجب أن تنهجه بالنسبة للأسفار الخارجية من جانب مواطنيها وبالنسبة للسماح للأجانب بزيارة مستعمراتها الخاصة، ولذلك كان على المشرع أن يفتتح علاجه للموضوع بتقديم نصائح يبذل فيها غاية جهده لتكون مقنعة. وإن الاختلاط الحر الآن بين الممالك المختلفة ينتج كل أساليب امتزاج الأخلاق لأن أداء التجديد ينتقل للمضيف إلى الزائر ومن الزائر إلى المضيف. والآن قد يؤدي ذلك إلى أكثر النتائج ضررًا في جماعة تقوم فيها الحياة العامة على نحو سليم وتهيمن عليها قوانين صحيحة. وإن كان الأمر في أغلب المجتمعات التي قوانينها بعيدة عما يجب أن تكون عليه لا ينشأ عنه فارق حقيقي إذا رحب السكان بالزائر واختلطوا به أو قاموا هم أنفسهم بجولة في دولة أخرى عندما يتملكهم خيال السفر صغارًا كانوا أو

كبارًا، ومن ناحية أخرى فإن رفض أي تصريح بدخول الأجانب وعدم السماح للأمة بفرصة السفر للخارج هو، ومن ناحية واحدة، ليس دائمًا ممكنًا، وهو من ناحية أخرى قد يجلب على الدولة شهرة البربرية والتوحش بالنسبة لبقية العالم. وسيظن بمواطنيها أنهم يتبعون سياسة إبعاد الأجانب، وتنمية خلق شنيع جموح، ولذلك يجب ألا نقلل أبدًا من قيمة الشهرة الجيدة أو الحسنة مع العالم الخارجي. إن البشر عمومًا قد يصبح عاجزًا جدًّا عن الإحراز الحقيقي للفضيلة، ولكنهم قطعًا عاجزون بالمثل في القدرة على الحكم على فضيلة أو رذيلة الآخرين. وهناك بين الأشرار أنفسهم فطنة مدهشة يستطيع بها أكثرهم شرًّا أن يستعين في الغالب لتميز الرجل الأفضل من الرجل الأسوأ بدقة كافية فكرًا أو تعبيرًا. ومن هنا تكون النصيحة التي تُقدم لأغلب الممالك سليمة إذا نصحها أحدهم بأن تحرز شهرة طيبة في الدنيا الأوسع.

إن القاعدة المثلى، وهي القاعدة الوحيدة الصحيحة بالإطلاق وفي الحقيقة، هي أن نكون أولًا خيرين بإخلاص وبغير تصنع، ثم أن نطلب الشهرة من أجل الخير، وليس أبدًا الشهرة المجردة في ذاتها. ولذلك سيكون الشيء المناسب فقط للدولة التي نؤسسها الآن في كريت، كغيرها من الدول، أن نحرز أعلى وأمجد شهرة بالفضيلة بين جميع جيرانها، ونستطيع أن يكون لدينا كل أمل معقول في أنه إذا نفذ تصميمنا فإن دولتنا ستكون من الدول والممالك القلائل ذات الحكم المحكم المضبوط، والتي تتمتع بأشعة إلهة الشمس وزملائها الآلهة. وإذَنْ سيكون نهجنا فيما يتعلق بالأسفار للأقاليم الأجنبية، وفيما يتعلق بالسماح للأجانب بدخول أراضينا، سيكون كما يلي:

أولًا: لا تصريح بالسفر إلى الخارج في أي ظرف مهما كان، يمنح لأي شخص تحت سن الأربعين، وزيادة على ذلك فلن يمنح ذلك التصريح لشخص ما من أجل ظروفه الخاصة، ولكنه سيمنح فقط لأولئك الذين يسافرون من أجل أعمال الدولة، وللبعثات، والسفارات، وللوفود التي ترحل من أجل الاحتفالات الدينية المختلفة (ولن يكون المناسب أن نحسب التغيب عن الحرب أو خدمة الميدان من بين هذه

الظروف). وكما أنه سيكون من واجبنا أن نرسل وقودًا إلى أبولو[٩] (Apollo) وزيوس (Zeus)[١٠] كما ترسل إلى نيميا (Nemea) وإلى إثهمنس (Isthemnsus) لكي يشاركوا بدورهم في تقديم القرابين وفي المباريات التي تكرم بها هذه الآلهة، إنه يجب علينا أن نبذل أقصى ما نستطيع لكي تكون هذه الوفود عديدة ونبيلة وممتازة بقدر ما نستطيع، ويجب أن تكون هذه الوفود من رجال يجعلون مدينتنا مجيدة في تجمعات الدين والسلم، ويخلعون عليها من الجلال ما يعدل حقيقتها في الميدان. وسوف يشرحون عند عودتهم لمن هم أصغر منهم كيف أن أساليب الأمم الأخرى أحط من نظم بلادهم الخاصة، وسيكون هناك مآمير آخرون يجب أن يُرسلوا للخارج بموافقة الحراس. وها هي الأسباب: إذا كان علينا أن يكون لنا مواطنون راغبون في أن يبحثوا شؤون الشعوب الأخرى في فراغ أوسع، فلن يقف قانون في وجههم. إن الدولة التي لا تعلم شيئًا عن البشر، طيبًا كان أو سيئًا، لن تصل مطلقًا في عزلتها إلى المستوى المناسب من التمدن والنضج، بل ولن تنجح في المحافظة الدائمة على قوانينها، ما دامت قبضتها عليها تعتمد على التعود المجرد دون فهم؛ ذلك أنه يوجد في الحقيقة دائمًا بين أفراد كتلة الناس الكبيرة بعض الأفراد ذوي الاستعداد الإنساني الممتاز، وإن كانوا قلائل. وإنا لنجدهم في الممالك ذات القوانين المعابة الناقضة على نحو ليس أقل مما نجدهم عليه في ذات القوانين الجيدة، وجماعة مثل هؤلاء شيء لا يقدر بثمن. ويجب على المقيم في مملكة ذات إدارة قيادية جيدة، ولا يؤثر الفساد في خلقه الخاص، يجب أن يقتفي أثرهم في البحر والأرض واضعًا نصب عينيه تأييد بعض التطبيقات السليمة في مجتمعه وإصلاح أي تطبيق به عيب، والحق أنه من دون ذلك النوع من الملاحظة والبحث، أو إذا كان النهج فيهما سيئًا، فلن يكون أي تخطيط للحكومة ثابتًا ثباتًا كاملًا.

كلينياس: إذَنْ كيف ستضمن ذلك الزوج من النتائج؟

الأثيني: ولماذا؟ سيكون الأمر هكذا. إن ذلك الملاحظ الذي نتكلم عنه سيكون

عمره في المقام الأول في الخمسين أو ما بعدها. وثانيًا، إذا سمح له حراسنا بالوصول إلى أراضٍ أخرى كعينة مما يستطيعون الخروج منه بثمرة، فيجب أن يكون ذا شهرة عالية، عسكرية وغير عسكرية. ولن تمتد مدة ملاحظاته إلى ما بعد سنته السادسة، وسوف يُمضي جزءًا من هذه السنوات العشر في ملاحظاته كما يشاء، وعندما يعود منها سوف يقدم تقريرًا للمجلس الموكول إليه الإشراف الأعلى على القوانين. وسيكون ذلك المجلس جهازًا مكونًا من أعضاء صغار وكبار، وسيحتاج لأن يعقد جلساته يوميًّا منذ الغروب حتى إلى ما بعد شروق الشمس. وسوف يشمل أولًا القسيسين الذين حصلوا على امتياز من الدرجة الأولى، ثم العشرة الحراس الكبار الذين في وظائفهم، ثم وزير التربية والتعليم الأخير المنتخب وأي متقاعد ممن شغلوا ذلك المنصب، ولن يحضر كل من هؤلاء بأشخاصهم المجردة، ولكنهم سيصحبون معهم الأشخاص الأصغر في السن ما بين الثلاثين والأربعين ممن يرون أنهم أفضل الأشخاص، وسيكون دائمًا موضوع حديث مداولاتهم هو قوانين مجتمعهم الخاص. مع الاقتراحات المناسبة ذات الأهمية التي قد استوحوها من الأقطار الأخرى، وعلى الخصوص كل فروع الدراسة التي قد يرونها جديرة بتحقيق التقدم لأبحاثهم، وذلك بإلقاء الأضواء على نقاط في القانون، تظل غارقة في ظلام غير واجب ومهتزة إذا ما أهملت هذه الدراسات. وسيبذل الأعضاء الصغار كل جهدهم في طلب أي نوع من هذه الدراسات التي يزكيها مُن هم أكبر منهم سنًّا ومقامًا، وإذا ثبت أن أي واحد من هؤلاء المجتمعين غير جدير فإن المجلس كله سيقوم بتوبيخ من دعاه للحضور. والذي سيحصل منهم على شهرة طيبة سيصبح هدفًا تلاحظه كل الجماعة، وموضوعًا لرعايتها الخاصة واعتبارها، ويتسلمون شارات التكريم أو ما هو أكثر من الغار العام وفقًا لما يقدمون مما يجلب عليهم الاعتبار، أو يجعلهم في سلوكهم تحت المستوى العام. والآن وقد عاد الملاحظ من أسفاره حول العالم عليه أن يتقدم بنفسه على نحو عالمي إلى ذلك المجلس. وإذا كان قد التقى بأشخاص

تتملكهم معلومات عن التشريع أو التعليم أو تدبير شؤون الأطفال -كما يحدث أيضًا- وإذا قضوا بأنه عاد بغير ما هو أحسن أو أسوأ، فإنه سيظل موضع ثنائهم من أجل عمله وعنائه. وإذا كان قد عاد بخير كثير فإنه سيُثنى عليه خلال حياته بدفء أكثر وأكثر، وسيكرم عند موته بالامتيازات المناسبة بسلطة المجلس. ولكن إذا ظهر أنه قد عاد إلى الوطن وقد أفسدته الأسفار، فلن يجعل من حكمته المنتحلة تكأة للتداول مع الصغير أو الكبير. وإذا أطاع الأوامر الخاصة بذلك الصدد فإنه سيحيا حياته الخاصة. وإلا فسيُقضى عليه بالموت، أعني إذا أدانته محكمة بأنه يضع أنفه في أي شأن من شؤون التربية والتعليم أو التشريع. وإذا أهمل الحكام تقديم مثل ذلك المذنب للمحكمة، حيث يكون قد قدم السبب في الإجراءات، فإن الحقيقة ستذكر لتشينهم عند المكافأة بالامتيازات. ويكفي ذلك إذَنْ بالنسبة للأطراف التي سيرخص لها بالسفر للخارج وبتجديد ذلك الترخيص. وعلينا ثانيًا أن ننظر في الترحيب الذي يقابل به الزائر القادم من الخارج. إن الزوار الأجانب الذين يجب أن يحسب حسابهم أربعة أنواع. أولهم وأدومهم الضيف الذي يلبي حاجاته المستمرة، في الصيف غالبًا. كالطائر العابر، وأكثر أنواعه في الحقيقة كالكائنات المجنحة بالطريقة التي تعبر بها طائرة عبر البحار، وفي الفصول المناسبة، من أجل أغراض عملهم المربح، وسوف يزور بواسطة الموظفين الرسميين المعينين في خدمة السوق والموانئ عددًا معينًا من المباني العامة المقامة قرب المدينة، ولكن خارج أسوارها. وسيعني الرسميون بمنع إدخال ما لدى هؤلاء الضيوف من تجديد، وسوف يوفرون لهم العدالة المناسبة، ولكنهم سوف يقصرون حديثهم معهم في الحدود المستقيمة للضرورة. والنوع الثاني هم الملاحظون بالمعنى الحرفي للكلمة، إنهم يأتون للأماكن التي تُرى بالعين، وللعروض الموسيقية التي تُمتع الأذن. وستتاح الإقامة لكل من هؤلاء الزوار في المعابد بالكرم المضياف، وسيكونون موضع الالتفات والحب من قبل قساوستنا وقدندلفتات الكنائس خلال إقامة ذات مدى معقول، ولكن عندما يكونون قد رأوا

أو سمعوا ما قصدوا إليه، يجب أن يرحلوا دون أن يُحدثوا ضررًا أو يصيبهم ضرر، وفي حالة وقوع أخطاء منهم أو عليهم، فإن الأمر سيقضي فيه بواسطة القسوس، عندما يتجاوز مبلغ الدعوى ٥٠ دراخمة، ولكن إذا كان مبلغ الدعوى أعلى من ذلك، فسوف تعرض الحالة على مآمير السوق. ونوع ثالث يجب أن يُكرم كضيف للدولة هو أولئك الذين يأتون من ممالك أخرى في شؤون رسمية. وهؤلاء سيرحب بهم قادة وقومندات أقسام الخيالة والمشاة دون أحد آخر، وسيقصر شأن الترحيب بهم على القومندان الخاص الذي سيقيم بمنزله مثل ذلك الضيف والذي سيعمل في وفاق مع البريتانس (Prytans)[١١]، وفي هذه الحالة الزائر من النوع الرابع، فسيكون الحدث في الحقيقة غير عادي، ولكن إذا ما زارنا مَن يقابلون ملاحظينا من بعض البلاد الأخرى فإنه يجب في المقام الأول أن يكون قد بلغ الخمسين على الأقل، وإلى جانب ذلك فإنَّ موضوعه المعترف به يجب إما أن يكون أن يرى بنفسه بعض القسمات الممتازة التي تعتبر أعلى من مظاهر الجمال التي توجد في المجتمعات الأخرى. أو أن يكشف بنفسه شيئًا من ذلك النوع لمملكة أخرى. ومثل ذلك الزائر إذَنْ لن يحتاج الأمر لأن يدخل به أبواب رجالنا، من ذوي الثروة والحكمة، لأنه نفسه رجل يتصف بنفس هذه الصفات، أعني أنه يستطيع أن يذهب إلى بيت وزير التربية، واثقًا من أهليته لأن يكون ضيفًا على مثل ذلك المضيف، أو إلى بيت رجل نال جائزة الفضيلة. وهو سيمضي وقته مع بعض هؤلاء معطيًا للمعرفة ومكتسبًا لها، وعندما يرحل سيمضي مثل صديق الأصدقاء، محملًا بهدايا الوداع المناسبة وامتيازاته. وهذه فيما أقول، هي القوانين التي يجب أن يدبر بها مواطنونا كل استقبال للزوار الأجانب إناثًا كانوا أو ذكورًا، ويرسلون وفقًا لها مواطنيهم إلى الأقطار الأجنبية، إنه يجب أن يظهروا توقيرهم لزيوس راعي الغرباء، وألا يجعلوا من اللحوم والقربانات حيلة يدرأون بها الأجنبي ويثيرون اشمئزازه، كما نرى النسل الأغبر لنيلوس[١٢] (Nilos) يفعل اليوم، أو أن نبعده بأوامر عالية همجية.

وأي شخص يُعطى ضمانًا يجب أن يفعل ذلك في حدود واضحة. إنه سيضع العملية كلها في وثيقة قانونية وفي حضور ثلاثة شهود على الأقل، إذا كان المبلغ ليس أكثر من ألف دراخمة أو خمسة آلاف على الأقل إذا كان أعلى، وأيضًا سيكون السمسار في البيع ضمانًا للبائع الذي ليس لديه وثيقة امتلاك صحيحة للشيء المباع، أو لا يستطيع أن يضمن التسليم، وستقام القضية ضد البائع. وإذا طلب شخص أن يبحث عن بضائع مسروقة في مسكن آخر، فإنه سوف يتعرى أولًا عن قميصه، ويضع جانبًا حزامه، وسوف يقسم أيضًا بالآلهة كما يتطلب القانون، يقسم أنه ينتظر بأمانة أن يجد بضائعه. وسيسمح الطرف الآخر بالبحث الذي سيمتد إلى المحافظ المختومة وغير المختومة، وإذا رغب طرف في القيام بالبحث ورفض الطرف الآخر السماح له فإن الطرف الذي يُصد على ذلك النحو سيرفع قضية، وسوف يحدد ثمن البضائع الضائعة، وسيقوم المدعى عليه في حالة الإدانة بدفع ضعف المبلغ المحدد. وإذا كان مالك المنزل بعيدًا عن الوطن، فإن السكان سيسمحون بتفتيش المحافظ غير المختومة، أما المحافظ المختومة، فسوف يقوم الباحث عن بضائعه بختمها تأييدًا لما تحمل من أختام وسيتركها محروسة على النحو الذي يشاء لمدة خمسة أيام. فإذا امتد غياب المالك إلى أكثر من ذلك، فإن الباحث سيستدعي المآمير الحضرية ويجري بحثه، وستفتح المحافظ المختومة ذاتها ولكنها ستختم ثانية كما كانت مختومة من قبل، وذلك في حضور أهل المنزل والمآمير، وفي حالة الخصومة بشأن وثيقة امتلاك فستكون هناك هذه الحدود الزمنية التي يكون قد أعدها المالك بوثيقة غير قابل بعدها للمسائلة. ففي هذه المدينة الكريتية لا يمكن أن يكون هناك شيء مثل وثائق الامتلاك المتنازع عليها والخاصة بعقار أرضي أو مسكن، أما بالنسبة للأملاك الأخرى التي قد يحررها رجل ما، فإنه عندما يسمح مالك باستعمال مفتوح لما يملكه في المدينة، أو ميدان السوق، والمعابد، فلن تفلح في الموضوع دعوى فرعية، من المدعى عليه ضد المدعي، ثم إذا اعترف آخر بأنه كان يبحث عن الشيء في أثناء هذه المدة، بينما كان

المالك غير قائم في وضوح بعملية إخفاء للشيء، وإذا استمرت الملكية من ناحية، والبحث من الناحية الأخرى سنة، فإنه بعد انقضاء مثل هذه المدة فلن يكون لأحد حقٌّ قانونيٌّ في ادعاء ذلك الشيء. وإذا كانت السلعة تحت الاستعمال المفتوح في عقار ريفي. فإنها بالرغم من عدم وجودها في المدينة أو في مكان السوق، إذا لم يظهر مدَّعٍ لملكيتها خلال خمس سنوات، فإنه لن يرحب بعد ذلك بادعاء رجل ملكية مثل هذه السلعة، وإذا كانت السلعة تُستعمل داخل الأبواب وفي المدينة، فإن فترة التملك بمضي المدة ستكون ثلاث سنوات. وإذا كانت موضع تملك غير معلن على ذلك النحو وتقدم على عقار ريفي لرجل ما فستكون المدة عشرًا. وإذا كانت السلعة في مملكة أخرى، فلن يكون التملك بمضي المدة حاجزًا دون ادعاء من يجدها في أي وقت، وإذا قام رجل بالقوة بإخفاء مدَّعٍ وشهوده ليحول بينهم وبين الحضور أمام المحكمة، وكان الطرف المخبأ على ذلكً النحو عبدًا، أو عبده الخاص، أو عبد غيره فسيعلن أن القضية باطل وعبث. أما إذا كان المخبأ رجلًا حرًّا فإن المذنب سيعاقب كذلك بسنة سجن وسيكون عرضة لقضية اختطاف بناءً على رأي من يشاء. وإذا منع رجل بالقوة حضور متنافس في أي مباراة رياضية أو موسيقية فإن أي شخص يشاء سيقوم بإخطار رؤساء المباراة، وهم سيحررون المتنافس المقصود كي ما يدخل المباراة. وفي حالة ما يكون ذلك مستحيلًا، فإن الطرف الذي يحجب ظهور المتنافس يفوز بالنصر، وسيمنح الرؤساء الجائزة للذي أخفى على ذلك النحو، وسوف يحفرون اسمه كفائز في بعض المعابد التي يختارها. أما الطرف الذي قام بالإخفاء فسوف يحرم عليه الاحتفال بذكري مثل هذه المباراة. بالتقديس والإهداء، وبالتسجيل، وسيكون عرضة بالمثل لقضية إتلاف سواء انتصر في المباراة أو انهزم. وإذا تسلم رجل بضائع مسروقة عن علم بأنها كذلك، فإنه سيكون عرضة لنفس العقوبات كلص، كما سيكون الحكم على مَن يتسلم منفيًّا هو الموت. وإذا قام قسم من الدولة بإعلان حرب أو إقامة سلام مع أي طرف لحسابه الخاص، فإن القواد سيحضرون

مرتكبي ذلك الإجراء أمام المحكمة. وسيكون عقاب الإدانة هو الموت. وعلى خدام الشعب أن يؤدوا خدماتهم دون أي قبول للهدايا، ولن يكون هناك تعليق على ذلك بل ولا قبول للمبدأ القائل: إن الهدية يجب أن تُؤخذ من أجل العمل الجيد، وإن كانت لا تُؤخذ على العمل السيئ، وإنه ليس بالعمل السهل أن تكون حكمك ثم تحتمل البقاء عليه، وآكد منهج للرجل هو أن يقدم الطاعة المخلصة للقانون الذي يأمر «بألا نقدم خدمة من أجل جائزة»، وسيموت العاصي في حالة الإدانة دون احتفال. وفيما يتعلق بالدفع للخزانة العامة يجب أن يقوم عقار كل رجل، وذلك من أجل أكثر من سبب واحد، ولكن أعضاء كل قبيلة سيزودون أيضًا المآمير الريفيين بسجل مكتوب عن إنتاج كل عام؛ لتستطيع خزينة الحكومة أن تكون حرة في استعماله كما تشاء، وهي تختار بين الوسيلتين اللتين ترفعان دخلها، إن هدايا الرجل المتواضع المعتدل التي يقدمها على سبيل الهبة للآلهة يجب أن تكون في ذاتها متواضعة. والآن فالتربة وحجر موقد العائلة شيئان مقدسان في اعتقادنا العام بالنسبة لجميع الآلهة، وإذَنْ فلن يقوم رجل بإعادة تكريس ما هو مكرس من قبل، وسترون في المجتمعات الأخرى الذهب والفضة في المعابد كما هي في المنازل الخاصة. ولكنها ممتلكات تولد إرادة سيئة ضد مالكها. أما العاج وهو جسم هجرته النفس، فليس بالهبة النظيفة. وكل من البرونز والحديد أدوات قتال وإذا شاء أي رجل فليقدَّم في معابدنا العامة صورة من خشب، محفورة في قطعة واحدة، أو من صخر شكله بالمثل، أو قطعة من نسيج لا تزيد على ما تستطيع امرأة واحدة أن تنسجه في شهر، واللون الأبيض هو أنسب لون يليق بالآلهة، وذلك في القماش المزين بالصور وفي غيره من المواد الأخرى، والأصباغ لا تُستعمل إلا من أجل التزيين العسكري، وأكثر الهدايا التي يمكننا أن نهبها للآلهة تقى وورعًا هي الطيور والصور التي تكون على مثل ذلك القدر من الأبعاد بحيث يستطيع الفنان أن ينجزها في يوم واحد. وستكون هباتنا الأخرى على طراز هذه، وقد تكلمنا الآن عن الأقسام التي يجب أن تنقسم إليها مدينتنا من حيث عددها وطبيعتها، وفعلنا ما يمكن

أن نفعله من أجل تقرير القوانين الخاصة بشؤونها المالية الأساسية. ويتبقى أن نكون هيئتنا القضائية، وستتألف محكمة أول درجة من قضاة يعينون بالاختيار المشترك من كل من المدعي والمدعى عليه، وسيكون اسم الحكام أو القضاة العرفيين أكثر لياقة بهم. وستتألف المحكمة الثانية من القرويين ورجال القبائل (حيث إن كل قبيلة يعاد تقسيمها إلى اثني عشر قسمًا)، فإذا لم يمكن الوصول إلى فصل في المستوى الأول، فإن المتقاضين سيستمرون في عرض نزاعهم على هؤلاء القضاة، ولكن الرهن سيزداد وإذا خسر المدعى عليه مرة ثانية فإنه سوف يلقى الجزاء الذي فرض عليه في القضية الأصلية مضافًا إليها الخمس. فإذا لم يقتنع بقضائه ورغب في الاختصام للمرة الثالثة، فسيعرض على القضاة المختارين وسوف يلقى إذا خسر مرة أخرى الجزاء الأصلي مضافًا إليه النصف، والمدعي الذي لن يسلم بهزيمة في محكمة أول درجة ويعرض القضية على المحكمة الثانية سوف يتسلم إذا كسبت القضية الخمس الإضافي، ولكنه سيدفع إذا ما خسر نفس الجزء من المبلغ المتنازع عليه. وإذا رفض الخصوم الخضوع للقضاة السابقين وعرضوا القضية على المحكمة الثالثة، فإن الطرف الخاسر سوف يدفع إذا كان هو المدعى عليه، الجزاء الأصلي مضافًا إليه النصف كما تقرر من قبل، وإذا كان هو المدعي فسوف يدفع النصف فقط. أما بالنسبة للاقتراع السري للمحلفين وملأ الثغرات بينهم وتدبير جهاز من القضاة للمحاكم المختلفة، والفترات التي ستعقد فيها الاجتماعات، وكيفية أخذ الأصوات، وفض الجلسات، وغير ذلك من مثل هذه التفاصيل الضرورية لإدارة شؤون العدالة، (مثل تحديد الترتيب الذي تستمع فيه المحكمة للقضايا، وقواعد الإجابات الاضطرارية على أسئلة المستجوبين، والحضور الاضطراري للمحكمة، وما يشبه ذلك بوجه عام، فإن ذلك قد عُولج من قبل[١٣]، ولكن ليس من العبث أن نكرر مبدأ سليمًا أو حتى أن نُقِرّه للمرة الثالثة، وفي كلمة، كل مثل هذه التفاصيل الصغيرة والبسيطة للإجراءات القضائية يمكن أن يتركها مُشرِّعنا المسن لخلفائه الأصغر كي ما يملأوها. إذَنْ فهنا نموذج طيب لتكوين

المحاكم التي تقضي في النزاع الخاص، أما عن المحاكم التي تنظر في الشؤون العامة والمتعلقة بالصالح العام، والمحاكم التي عليها أن تسعف الحاكم وتساعده على ممارسة وظيفته، فإن جماعات كثيرة تمتلك الآن نظمًا ملائمة مستخلصة من مؤلفين ممتازين، ويجب على حراسنا أن يصنعوا من هذه المادة مشروعًا يناسب الحكومة التي هي الآن في طريقها إلى الميلاد، وهم سيقارنون هذه النظم ويعدلونها في ضوء تجربتهم الشخصية حتى تصبح كلها في حكمهم كاملة بما فيه الكفاية، ثم هم سيقومون فقط بالخطوة الأخيرة وسيختمونها على أنها ثابتة كلية، ويضعونها في التطبيق الأخير وسيختمونها على أنها ثابتة كلية، ويضعونها في التطبيق لكل الأزمان التالية، وأما بالنسبة للصمت والكلام اللبق اللذين يجب أن يلاحظهما القضاة، وبالنسبة لنقيضيهما، ثم بالنسبة لانحرافنا عن المستويات المتنوعة للحق والخير والشرف في المجتمعات الأخرى، فإن شيئًا قد قيل عن ذلك من قبل، وسنجد ما هو أكثر لنقوله في النهاية. إن ذلك الذي يريد أن يثبت أنه قاضٍ عادل، يجب أن يضع هذه الأمور نصب عينيه. إنه يجب أن يحصل على كتب في القانون ويجعلها موضع دراساته. إنه ليس هناك في الحقيقة دراسة أيًّا كانت قوية وقادرة كهذه الدراسة للقانون، وذلك إذا كان القانون ما يجب أن يكون، قادرًا على أن يجعل من تلميذه رجلًا أفضل، وإلا فسيكون عبئًا أن يحمل القانون الذي يحرك فينا العبادة والدهشة اسمًا يشابه اسم العقل والفهم وإذا اعتبرنا زيادة على ذلك الأحاديث الأخرى الشعرية بتقريظها وسخريتها، أو التي ننطق بها نثرًا (سواء في الأدب أو في الحديث العام للحياة اليومية) بما فيها من خصومات وخلافات، وما لها من تسليم بأمور لا معنى لها في الغالب جدًّا، إن المحك المؤكد لذلك كله هو نص المُشرِّع. إن القاضي الممتاز سيملك النص بين حنايا صدره، كترياق يشفي من سموم غيره من الحديث. وهكذا سيكون الحافظ للدورة كما هو الحافظ على نفسه، وهو سيصون في الأخيار ما تبقى فيهم وسيزيد من صوابهم. وهو سيعمل في الأشرار أو في أولئك الذين تسمح مبادئهم

الشريرة بالعلاج بقدر ما يستطيع على تشجيع التوبة من الحماقة، والخلاعة والجبن، وفي كلمة من كل أنواع الخطأ. أما بالنسبة لأولئك الذين هم مرتبطون ارتباطًا مشؤومًا بمثل هذه المبادئ فإذا حكم قضاتنا ورؤساؤهم بالموت كعلاج للنفس التي في هذه الحالة، فإنهم -وكما قيل من قبل أكثر من مرة- سوف يستحقون مدح الجماعة على مسلكهم. وعندما يتم بالنسبة لقضايا العام صدور الحكم النهائي، فإن قانون تنفيذ الحكم سيكون ذلك: فأولًا سيقوم القاضي الذي نطق بالحكم بتفويض المدعي الذي ربح القضي بالاستيلاء على كل سلع الطرف الخاسر، اللهم إلا مثل هذه التي يجب بالضرورة أن يُحتفظ بها.

وسيتم ذلك في كل حالة مباشرة بعد قيام صائح المحكمة بإعلان الحكم في حضور القضاة وبعد مرور الشهر التالي للشهر الذي نظرت فيه القضية، فإنه إذا لم يصدر من المتقاضي المنتصر مخالصة ترضي الطرفين، فإن القاضي الذي نُظرت القضية أمامه سيقوم بناءً على طلب المنتصر بفرض تسليم بضائع الخاسر له، فإذا ثبت أن هذه السلع لا تكفي للوفاء بالالتزام وكان النقص عبارة عن دراخمة واحدة أو ما فوقها، فإن الخاسر سيحرم من كل الحقوق التي تسمح له برفع قضيته على أي شخص أيًّا كان حتى يوفي أولًا دينه كاملًا للمنتصر، بينما تحتفظ الأطراف الأخرى بحقها كاملًا لاتخاذ الإجراءات ضد مثل هذا المدين. وأي شخص يضع على ذلك النحو عوائق أمام حكم المحكمة التي حكمت عليه سوف يأتي به القضاة، الذين وضع أمامهم العوائق أمام محكمة الحراس، وأي شخص يُدان بمثل هذه التهمة سيلقى الموت كشخص يعمل على قلب نظام الجماعة كلها وقوانينها.

والآن فلنمضِ: عندما يُولد المرء في الدنيا ويغدو فيها رجلًا وينسل أطفاله وينشئهم ويقوم بدوره الواجب في إنجاز الأعمال، ويقدم تعويضًا لأي شخص ألحق به ضررًا، وقبل مثل ذلك التعويض من آخر، وقد وصل هكذا في نهج قويم إلى شيخوخة تحترم القانون، فإن النهاية الطبيعية بالنسبة له هي الموت. وإذَنْ بالنسبة

للموتى، ذكورًا كانوا أو إناثًا، فإن السلطة الكاملة في تقرير الصلوات الدينية التي يكون من المناسب أداؤها نحو آلهة العالم الآخر أو آلهة عالمنا، سوف تُعطى لشراح القانون الديني. ولكن يجب ألا يكون هناك قبرٌ أو ضريح، كبيرًا كان أو صغيرًا، في أي مكان قابل للزراعة، إنهم يجب أن يملؤوا الأماكن التي تكون فيها تربتنا صالحة فقط لذلك الغرض الواحد، الخاص باستقبال وإخفاء أجساد الموتى بأقل المتاعب للأحياء، إذ حيثما تكون التربة وهي أم صادقة لنا في ذلك الشأن قابلة لأن تمدنا بالقوت، فإن معاشنا يجب ألا يخدع بفائدة أي رجل حيًّا كان أو ميتًا. ويجب ألا ترتفع ربوة الأرض إلى أكثر مما يمكن أن ترفع إليه بفعل خمسة رجال في خمسة أيام. ويجب ألا يُقام عليها نصب من الحجر أكبر مما نحتاج إليه في استقبال الأربعة أشعار السداسية المعتادة من الخارج في تقريظ حياة الميت. وسوف يكون عرض جثمان الميت في المنزل ممتدًّا في المقام الأول إلى الوقت الضروري فقط للتمييز بين الإغماء وبين الموت الحقيقي، وهكذا ستكون القاعدة العامة: إن من المناسب أن ينقل الرجل إلى القبر في اليوم الثالث بعد موته، ويجب أن تمتد ثقتنا على الخصوص إلى ما يقرره عندما يخبرنا أن النفس أسمى كلية من الجسد، وأن ما يمنح كلامنا وجوده ليس شيئًا آخر غير نفسه، بينما ليس الجسم أكثر من شبح يبقى على صحبتنا، ولذلك يقال جيدًا عن الميت إن الجسد ليس إلا طيفًا، وإن الرجل الحقيقي أعني العنصر الذي لا يموت والمسمى بالنفس، يرحل ليقدم حسابًا لآلهة عالم آخر، وأيضًا كما علمتنا تقاليد الأسلاف حسابًا يستطيع به الخير أن ينظر للأمام دون ريبة، بينما ينظر الشرير إليه بيأس مفجع. ومن هنا فإن المُشرِّع سيضيف أننا نستطيع أن نفعل القليل جدًّا لمساعدة الرجل عندما يموت. إن المساعدة ينبغي أن تكون قد قدمت من قبل كل من كانوا على صلة به حينما كان لا يزال حيًّا. ويجب أن تكون قد ساعدته على أن يعبر الحياة أثناء استمرارها بكل صواب ونقاء وعلى أن يهرب عند الموت من انتقام الدنيا بالمجيء آثمًا إلى القبر. والآن ما دام الحال بيننا على ذلك النحو، فيجب

ألا نفقد أبدًا جوهرنا في تصورنا أن ذلك الذي كان شيئًا كثيرًا جدًّا بالنسبة لنا هو هذه الكتلة من اللحم التي نودعها قبرها وليست هي الرجل الحقيقي، الابن، أو الأخ، أو قريبًا آخر يبكي عليه، ذلك الذي نتصور أننا ندفنه، وذلك الذي تركنا ليواصل ويتم قدره الخاص. إن واجبنا كما يجب أن نفكر، هو بالأولى أن نخرج من الحالة بأحسن نفع ممكن، وأن يقصر الإنفاق على -كما كان الأمر من قبل- مذبح للميت لا يحوم حوله روح، وفي حدود متواضعة، والوحي الذي قد يعلن أفضل إعلان عن كيفية ذلك التواضع هو صوت المشرع، وإذَنْ فذلك ما سيكون عليه قانوننا. إن الإنفاق المعتدل يعني أن يكون مصروف كل احتفالات الدفن لا يزيد عن خمسة مينات للشخص من أغنى طبقة، وثلاثة لمن هو من الطبقة الثانية، واثنتين للواحد من الطبقة الثالثة، وواحدة للذي هو من الطبقة الرابعة، وسيكون أقل الواجبات وأوجه العناية التي لا يمكن تجنبها بالنسبة للحراس، هو أن يهبوا حياتهم في الرقابة المهيمنة على الأطفال والبالغين والأشخاص من كل سن. وكل رجل على الخصوص سيوضع عند موته تحت عناية حارس يُدعى كمهيمن بواسطة أفراد عائلة المتوفي وإلى سلطته سيتقدم الحساب ليتبين إذا كانت احتفالات الجنازة قد سارت سيرًا مناسبًا ومعتدلًا، ومن عساه سيهتم بأي خروج عما هو لائق. أما عرض الجثمان وما أشبهه من الأمور فستنظم وفقًا للعادة الجارية في مثل هذه الأشياء، ولكن العادة يجب أن تنحني أمام تشريع السياسة في النقط التي سأخصصها الآن. إن طلب أو تحريم إراقة الدمع على المتوفي أمر غير مناسب، ولكن سيحرم ندبه بالأناشيد الجنائزية أو جعل أصوات النائحين مسموعة خارج المنزل، وسنحرم أيضًا حمل الجثمان في الطرقات العامة وارتفاع الصياح أثناء عبور النائحين عليه، ويجب أن تكون الجماعة خارج أسوار المدينة قبل أول النهار. وهذه هي التنظيمات التي سنفرضها بذلك الصدد. والإذعان لذلك سيصون الرجل من كل عقاب، وسيقابل العصيان من أحد الحراس بعقوبة يزكيها كل أفراد الجهاز، وما يضاف إلى ذلك من شعائر الدفن، وكذلك الأعمال

التي تتضمن فقدان حق الدفن، كقتل الوالدين، وتدنيس الأماكن المقدسة، وغيرها، قد أصبحت من قبل موضوعًا للتشريع، وقد نستطيع تبعًا لذلك أن نقول إن قانوننا قد اكتمل من الناحية المادية، ولكن الهدف من أي مشروع لا يتحقق أبدًا بمجرد أداء الفعل، بمجرد الامتلاك، وإرساء الأساس، إنه يجب ألا نعتبر أنفسنا أبدًا قد أنجزنا كل ما كان يجب أن ينجز حتى نستطيع أن ندبر ضمانًا تامًّا ودائمًا لصيانة عملنا، وحتى يتم ذلك يجب أن نعتبر كل ما أنجزناه منقوصًا.

كلينياس: إن ذلك جد صحيح يا سيدي، ولكني أرغب في مزيد من الضوء فيما يتعلق بتطبيق هذه الملاحظة الأخيرة.

الأثيني: ولماذا؟ إن هناك لمعنى طيبًا في الكثير من عباراتنا العائلية، وليس مطلقًا في دلالة المضامين التي أعطاها الرجال للأقدار.

كلينياس: وكيف ذلك؟

الأثيني: لقد رووا لنا أن أولهم اسمه (**Lashesis**) والثاني اسمه (**Jlotho**) والثالثة وهي التي في الحقيقة تجعل النتيجة سريعة واسمها (**Atropos**) وذلك مع الإشارة إلى...[1] وهو ما يجعل النسيج (أو الدوران حول النفس) أمرًا لا يزيد (ولا ينقص) وليست حاجة الدولة أو الدستور كذلك، وبالمثل هي مجرد توفير الصحة الجسدية وصيانتها، ولكن توفير الإخلاص للقانون في النفس أو بالأحرى الصيانة الدائمة، لقانونها. وذلك فيما أعتقد هو الشيء الوحيد الذي يبدو أنه ما زال ينقص قانوننا، إنه يحتاج منا (بقدر ما نستطيع) إلى وسيلة لتأكيد ذلك الشيء الحق، وهو عدم القابلية للنقض.

كلينياس: وإنه لنقص خطير أيضًا في أي عمل كان مستحيلًا حقًّا أن نعطيه مثل هذه الصفة.

الأثيني: كلا، فالشيء ممكن بالتأكيد، كما أستطيع الآن أن أراه واضحًا تمامًا.

كلينياس: وإذَنْ يجب ألا نتنحى مهما كان الأمر عن عملنا دون أن نؤدي نفس هذه الخدمة لقانوننا المقترح. وأنت تعلم أنه من المضحك دائمًا أن نفقد ما بذلنا من كد وعناء بالبناء على أساسٍ واهٍ.

الأثيني: ذلك تنبيه جيد، إنك ستجدني على وفاق معك هناك.

كلينياس: وأنا سعيد لأن أسمع ذلك. حسن إذَنْ. دعني أسألك: ما عسى أن يكون ذلك الواقي لنظامنا وقوانينه وماذا نفعل، وكيف ستقترح لتحقيقه؟

الأثيني: ولماذا؟ ألم نقل إن دولتنا يجب أن يكون لها مجلس يتكون على مثل ذلك النحو، العشرة الكبار العاملين من الحراس، وكل الجهاز المؤلف من الأشخاص الذين حصلوا على أعلى امتياز، يجتمع وهؤلاء في المجلس، وذلك بالإضافة إلى أي شخص سافر إلى أقطار أجنبية باحثًا في أي عاصمة اختراعًا لصيانة القانون يكون قد سمع عنه ثم عاد وأخبر بذلك المجلس وقضى بعد المصادقة أنه جدير بالانضمام إليه وزيادة، على ذلك فقد كان على كل عضو أن يحضر رجلًا أصغر ليس تحت سن الثلاثين، ويقدمه لزملائه، بعد أن يكون قد حكم شخصيًّا بأهليته لذلك الشرف بمواهبه وتعليمه. فإذا أحرز مصادقة المجلس كله فإن الشاب سيستقبل كزميل، سيحفظ ترشيحه كسر عميق لا يعلم به أي شخص حتى ولا الشاب نفسه على الخصوص. وكان على المجلس أن يعقد جلساته قبل أفول النهار، وهو الوقت المفضل على جميع الأوقات حيث يكون، الرجل دائمًا في أقصى تحرر من الشؤون الأخرى العامة والخاصة، أظن أن ذلك كان إلى حد كبير جوهر ما قيل.

كلينياس: إنك على حق، فقد كان الأمر كذلك.

الأثيني: وإذَنْ نعود إلى موضوع ذلك المجلس، وذلك ما أود أن أؤكده عنه. إنه إذا كان يطرح -كما يقال- ليكون كمرساة أمن للدولة -ومزودًا بكل تذييلاته وملاحقة المناسبة، فإنه سيثبت أنه الحارس الواقي لجميع آمالنا.

كلينياس: وكيف ذلك؟

الأثيني: آه ها هنا النقطة الخطيرة الحرجة، التي عليك أو عليَّ أن نبذل ما عندنا للتناصح المصيب.

كلينياس: ذلك قول بديع، ولكن أرجو أن تضع هدفنا موضع التنفيذ.

الأثيني: حسنًا إذَنْ يا كلينياس. إن علينا أن نكشف ما هو الواقي الصالح لأي شيء في كل أنشطته المتنوعة. في الجسم العضوي الحي مثلًا، إنه وقبل أي شيء آخر، يقوم في النفس والرأس المصممين من أجل هذه النتيجة.

كلينياس: مرة أخرى وكيف ذلك؟

الأثيني: ولماذا؟ إنه كما لهذين الاثنين هو الذي يصون ويضمن استمرار الكائن كله؟

كلينياس: إنه يُنمِّي العقل في النفس والنظر والسمع في الرأس بوصفهما الهبة التي تتوج كلًّا منهما. ولكي ما أختصر لك الأمر: عندما يمتزج العقل في وحدة مع هذين وهما أنبل الحواس، فإنه يؤلف معهما ما يكون لنا كل الحق في تسميته بخلاص الكائن.

كلينياس: من المؤكد أن ذلك يشبه رنين الحق.

الأثيني: الأمر كذلك في الحقيقة. ولكن ما هو على الخصوص الموضوع الذي يواجه الذكاء والحواس المؤتلفة معًا، والذي هو إنقاذ المركب في العاصفة وفي الهدوء. إنه في هذه الحالة حالة المركب، اتحاد الحواس الحادة للقبطان والبحارة بالمثل، مع ذكاء القبطان، ذلك هو ما يصون المركب وأصحابها معًا، أليس كذلك؟

كلينياس: مؤكد.

الأثيني: حسنًا، ومن المؤكد أن هذه النقطة لا تدعو إلى عدد كبير من الأمثلة

الموضحة، خذ حالة الحملة العسكرية، سيكون علينا أن نسأل أنفسنا ماذا يجب أن يكون الغرض الذي يهدف إليه قوادها، أو أطباؤها بأي خدمة طبية، ذلك إذا كانوا يهدفون إلى (الخلاص) كما يجب أن يفعلوا. ففي الحالة الأولى، وكما أرى، الغرض هو النصر والاستعلاء على العدو، وبالنسبة للأطباء ومساعديهم فهو صيانة الصحة الجسمية.

كلينياس: نعم بالطبع.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، وإذا كان الطبيب لا يعرف شيئًا عن طبيعة الصحة الجسمية، كما عددناها توًّا، وإذا كان القائد لا يعلم شيئًا عن طبيعة النصر ونتائجه الأخرى التي أشرنا إليها، فمن المؤكد أنه سيكون واضحًا أنه لا يدرك شيئًا عن موضوعه مهما كان.

كلينياس: ولماذا؟ إن ذلك مؤكد.

الأثيني: حسنًا إذَنْ، ولكي ما نتناول ما يتعلق بالدولة، إذا كان أحدهم لا يعرف ببساطة شيئًا عن الهدف الذي يجب أن يجعله السياسي نصب عينيه، فهل يكون له، من أجل شيء واحد، أي حق في أن يكون من طراز الحاكم؟ وهل سيكون له من أجل شيء آخر، أي قدرة في صيانة ما يجهل هدفه جهلًا مطبقًا؟

كلينياس: لا شيء مهما كان.

الأثيني: ولماذا؟ لاحظ ذلك الاستدلال. إننا إذا أردنا لتدبيرنا من أجل الوطن أن يكتمل فإنه يجب أن نعمل على توفير جهاز يدرك –في المقام الأول الطبيعة الحقة لهذا الهدف السياسي، كما دعوناه، ويدرك ثانيًا الوسائل التي يمكن بها أن يتحقق، والنصائح التي تنبعث أصلًا من القوانين ذاتها، وثانيًا، من الأفراد (الرجال) الذين يقفون مع ذلك الهدف أو ضده، وإذا لم تترك دولة مكانًا لذلك الجهاز، فيجب ألا نعجب إذا كانت دولة بذلك القدر من العناد وعدم الإدراك تجد نفسها وقد جرفت وأصبحت تحت رحمة الظروف في مشروعاتها المتنوعة.

كلينياس: هكذا تمامًا.

الأثيني: والآن أين في مجتمعنا، وفي أي أقسامه أو نظمه، وفي المدى الذي ذهبنا إليه في تقريرها، أين يكون قد وفرنا مثل ذلك الحارس الواقي توفيرًا كافيًا؟ هل نستطيع أن نعين أي شيء من ذلك النوع؟

كلينياس: كلا في الحقيقة يا سيدي، لا شيء نستطيع تعيينه مع أي تأكيد. ولكن إذا كان لي أن أخاطر بالتخمين، فإنه يبدو أن ملاحظاتك تشير إلى المجلس الذي قلت عنه توًّا، إنه ينتظر أن يجتمع في الساعات الدقيقة.

الأثيني: إنك تفهمني يا كلينياس فهمًا كاملًا. إن ذلك الجهاز كما تتخيله ملاحظاتنا الحاضرة، يجب في الحقيقة أن يكون مسلحًا بالفضيلة كلها. وأول نقطة في هذه الفضيلة. هو ألا يتذبذب هدفه بين موضوع وآخر. إنه يجب أن يكون أمام عينيه دائمًا غرض واحد، هو هدف كل سهامه.

كلينياس: يجب ذلك يقينًا.

الأثيني: الآن وقد وصلنا لهذه النقطة، إننا سندرك أنه لا شيء عجيب في حقيقة أن قوانين المجتمعات المتنوعة يجب أن تكون ضائعة لأننا نجد أهداف المُشرِّعين في كل منها جد متضاربة. ويجب على العموم ألا نعجب إذا كان مقياس الحق عند بعض الرجال هو حصر القوة في فريق معين، بصرف النظر عمَّ إذا كان ذلك الفريق أحسن في الحقيقة أو أسوأ من غيره، وعند غيرهم اكتساب الثروة يصرف النظر عمَّ إذا كان أو لم يكن ثمن ذلك هو العبودية والاسترقاق، وأيضًا آخرون يجعلون من الحرية موضوعًا للهوهم، وآخرون كذلك، يربطون بين موضوعين في تشيعهم ويضعون أعينهم عليهما معًا، وهما الحرية والتسلط على الجماعات الأخرى، بينما أحكم هؤلاء جميعًا، كما يتخيلون أنفسهم، ينشدون هذه الأهداف جميعًا وأهدافًا أخرى مثلها في الحال. لأنهم لا يطرحون واحدًا يدينون له بالولاء الخاص بحيث يمكن أن

يشيروا إليه كالهدف اللائق بكل المطالب الأخرى.

كلينياس: من المؤكد إذَنْ يا سيدي أن الموقف الذي التزمنا به منذ طويل كان هو الموقف السليم. لقد قلنا إن هناك هدفًا واحدًا يجب أن يبقى نصب عين قوانيننا، وقد اتفقنا فيما أعتقد أن الاسم الصحيح لذلك الشيء هو الفضيلة.

الأثيني: لقد اتفقنا على ذلك.

كلينياس: ولقد قلنا إن الفضيلة –كما أتذكر– ذات أربعة أجزاء.

الأثيني: تمامًا.

كلينياس: ولكن سيدها جميعًا هو العقل، ويجب أن يكون هدف الأجزاء الأخرى، كما هو هدف كل شيء آخر.

الأثيني: إنك تتابع حديثي متابعة كاملة يا كلينياس، فأرجوك أن تكون معي في الخطوة التالية. وبالنسبة لذلك الأمر ذي الهدف الواحد، فلقد عينا الهدف الذي يجب أن يشخص إليه عقل الملاح والطبيب والقائد العسكري، ونحن الآن بصدد اختبار هدف السياسي، إننا إذا شئنا أن نجد حكمته، فقد نخاطبها بهذه الكلمات. باسم كل ما هو مدهش وبديع، ماذا عسى أن يكون هناك في نظرك، وما هو هدفك الواحد؟ إن حكمة الطبيب تستطيع أن تعطينا إجابة محددة، وأنت يا أحكم الحكماء في حسابك الخاص، أليس لديك إجابة؟ والآن يا ميجالوس وكلينياس، هل تستطيعان فيما بينكما أن تتكلما بالنيابة عنه، هل تستطيعان أن تعطياني تعريفًا يقرر ما عسى أن يكون في رأيكما ذلك الموضوع، مثل التعريفات التي قدمتها لكما في الكثير الغالب كمتكلم بالنيابة عن الأطراف الأخرى؟

كلينياس: كلا يا سيدي، إننا نشعر أننا نفتقد ذلك هنا.

الأثيني: والآن ما هو ذلك الذي يجب أن نكون جد تواقين إلى إدراكه (وتمييزه) في نفسه مثلما نكون تواقين إلى ذلك في مظاهره المتنوعة؟

كلينياس: إني لأود بعض التوضيح لما تقصد بالمظاهر -فلنأخذ إذَنْ- كتوضيح لغتنا عن النماذج الأربعة للفضيلة، ذلك أنه إذا كان هناك أربعة منها، فمن الواضح أننا يجب أن نتمسك بأن كل نموذج في نفسه هو واحد.

كلينياس: واضح.

الأثيني: ومع ذلك نعطي لها جميعًا اسمًا واحدًا، إننا نتكلم في الحقيقة عن الشجاعة كفضيلة، وكذلك عن الحكمة، وبالمثل عن الاثنتين الأخريين، وذلك يتضمن أنها ليست في الحقيقة أشياء متعددة، بل هي بالضبط ذلك الشيء الواحد، الفضيلة بالتأكيد.

الأثيني: والآن، من السهل بما فيه الكفاية أن نشير أين يختلف هذان الاثنان، أو أين يختلف الآخران، ولماذا كان لكل منهما اسمٌ متميزٌ، وليس هو بالأمر الجد هين أن نبين لماذا أعطينا كلًّا منهما والاثنتين الباقيتين، الاسم الواحد العام «فضيلة».

كلينياس: والآن ما هي نقطتك؟

الأثيني: إنها نقطة أستطع أن أشرحها باستعداد كافٍ. ولنفترض أننا قسمنا فيما بيننا دوري السائل والمجيب.

كلينياس: إنني يجب أولًا أن أسألك، وثانيًا أن تشرح أنت نفسك.

الأثيني: اسألني لماذا أسمينا في المبدأ كلًّا من الشيئين باسم واحد هو الفضيلة، ثم رحنا نتكلم عنهما كلمتين -الشجاعة والحكمة، إنني سأعطيك السبب أن إحداهما وهي الشجاعة تتعلق بالمخاوف، ولذلك توجد في الوحوش وفي سلوك الأطفال المجردين، إن نفسًا ما يمكن أن تنال الشجاعة في الحقيقة، بمجرد الطبع الفطري مستقلًّا عن حديث العقل، ولكن بغير ذلك الحديث لا يمكن أن تحصل نفس أبدًا على الفهم أو الحكمة؛ لا أحد حدث له ذلك قط، ولا أحد سيحدث له، لأن الحالتين تختلفان كلية.

كلينياس: ذلك صحيح بما فيه الكفاية.

الأثيني: حسنًا جدًّا، لقد أخبرك بياني أين يختلف الشيئان ولماذا هما اثنان، والآن دورك لتخبرني على أي الاعتبارات هنا نفس الشيء الواحد. ولتذكر أنه سيكون عليك أيضًا أن تشرح لي بأي نحو تصبح الأشياء الأربعة شيئًا واحدًا، وأنك عندما تنتهي من شرحك فعليك مرة أخرى أن تسألني على أي نحو تعتبر هذه الأشياء أربعة. وستظل هناك زيادة على ذلك نقطة للبحث، ذلك أنه إذا كان على رجل ما أن يعلم العلم المناسب بأي شيء مهما كان ليس له اسم فقط ولا تعريف أثري يكفي أن يلم باسمه المجرد ويبقى على جهل بتعريفه؟ أليس مثل هذا الجهل في الرجل بأي موضوع أمرًا مشينًا، عندما يكون الموضوع الذي نحن بصدده موضوعًا ذا أهمية رئيسة وقدر عظيم؟

كلينياس: ذلك ما يجب أن أظنه.

الأثيني: إن الرجل الذي يعتقد في علو قدره في الفضيلة ويحرز الجوائز من أجل هذه الصفات التي نعالجها، أترى هناك في نظر مؤلف القانون ومحاميه شيءٌ ذو أهمية أكبر من هذه الصفات نفسها! صفات الشجاعة ونقاء النفس والعدالة والحكمة؟

كلينياس: وإذَنْ فعندما تكون هذه الحصيلة من الصفات في خطر، أيصدق أحد أن شراحنا ومشرعينا ومعلمينا، وهم نفس الرجال الذين يعيش بقيتنا في صونهم وحمايتهم، أقول أيصدق أحد عندما يكون الأمر بصدد تدبير شخص يحتاج لأن يعلم ويتعلم، أنه ألا يصحح ولا يلام من أجل أخطائه، أيصدق أحد أن رجلًا مثل ذلك الذي نتمثله في عقولنا لا يثبت أنه عالي الشأن كمعلم يعلمنا الصفة المميزة للفضيلة والرذيلة، ويعمل كمهذب بوجه عام. أنستطيع أن نفترض أن شاعرًا أو معلمًا مزعومًا للشباب جاء إلى مدينتنا سينال فخر التفوق على شخص فاز بالفضيلة الكاملة؟ إنه في دولة كهذه، حيث لا وجود لحراس على كفاية في العمل مثل كفايتهم في النظر بسبب

معرفتهم المقدرة للفضيلة؟ وإني لأسألك: أيكون مدهشًا أن دولة تترك بغير حراسة على ذلك النحو، تلقي حظ الكثير من دول هذه الأيام؟

كلينياس: ولِمَ لا أفترض أن الأمر لن يكون مدهشًا؟

الأثيني: وماذا بعد ذلك؟ أترى ستعمل كما تقترح الآن، أو كيف؟ أترى سنسلح حراسنا بسيطرة أكثر إتقانًا وصقلًا في النظر والعمل في الفضيلة ليكونوا في ذلك على قدر أوفى من كتلة جيرانهم؟ وإلا فكيف بغير ذلك يمكن أن تشابه مدينتنا رأس رجل ذكي في حوزته أعضاء حسه كخط دفاع في داخلها؟

كلينياس: أرجوك يا سيدي كيف يمكن أن نفهم المقارنة، وفي أي شيء يقوم ذلك التشابه؟

الأثيني: ولماذا؟ إن المدينة في عمومها هي جذع الجسم، ونحن ننتقى الحراس الصغار لمناقبهم العليا، ومن أجل حدة وسرعة ملكاتهم، وهم يستقرون كما يمكن أن نقول على قمتها، وتمتد رؤيتهم إلى كل محيط الدولة، وهم يودعون في ذاكرتهم ما يدركونه في مراقبتهم، ويستخدمون كبراءهم كرواد في كل فرع من فروع الأعمال هؤلاء الرجال الكبار يمكن أن نقارنهم بالعقل نظرًا لحكمتهم الخاصة في كثير جدًّا من الشؤون الهامة. هؤلاء في صورة مجلس ينتفعون بخدمات واقتراحات صغارهم، وهكذا وبواسطة عملهم المشترك، يشكل الطرفان فيما بينهم الخلاص الحقيقي للمملكة كلها، وذلك ما سوف يكون مشروعنا، أو علينا أن نجد ترتيبًا آخر لأنفسنا؟ هل علينا أن نترك كل مواطنينا في مستوى واحد من التدريب والتعليم دون أن يكون بينهم طبقة أكثر جدًّا ومواظبة واجتهادًا في هذه الناحية؟

كلينياس: ربما لم يكن مستطاعًا يا سيدي العزيز أن نأخذ ذلك المنهج.

الأثيني: وإذَنْ فسيكون علينا أن نأخذ في تعليم من نوع آخر أكثر دقة وإحكامًا مما فكرنا فيه.

كلينياس: إني لا أجرؤ فأقول إننا سنفعل.

الأثيني: وما قد لمسناه توًّا يثبت أنه بالذات ما نريد.

كلينياس: قد يكون ذلك حقًّا.

الأثيني: أعتقد أننا قلنا إن صاحب المهنة الكامل أو الحارس في أي مجال سيحتاج إلى القدرة على مجرد تركيز اهتمامه فقط على الكثير، ولكن أيضًا على التقدم لمعرفة «الواحد»، وعلى تنظيم التفصيلات الأخرى في ضوء هذه المعرفة؟

كلينياس: نعم، ولقد كان ذلك حقًّا.

الأثيني: ولكن أي الناس تكون رؤيته ونظراته إلى موضوعه أكثر إخلاصًا من رؤيته ونظرة ذلك الذي تعلم أن ينظر من خلال الكثير غير المتشابه إلى «الصورة الواحدة»؟

كلينياس: قد تكون محقًّا.

الأثيني: انفض الشر ولا تقل «قد يكون»، إنه ليس هناك أوكد من ذلك الطريق بالنسبة لخطى الرجل.. ولا طريق غيره.

كلينياس: حسنًا يا سيدي وأنا أقبله وفقًا لتأكيدك، ولذلك نستطيع أن نجعل الحديث يمضي في ذلك الطريق.

الأثيني: إذَنْ يبدو كما لو أن الحراس أيضًا على ما أعطانا الله من دستور يجب أن يكرهوا أولًا، وقبل كل شيء على أن يروا تمامًا ما هي الذاتية التي تتخلل الأربعة جميعًا، ما هي الوحدة التي توجد متشابهة كما نُصِرُّ في الشجاعة، ونقاء النفس، والصواب والحكمة، والتي تجعلها جميعًا أهلًا لأن تسمى باسم واحد، هو الفضيلة. ذلك هو إذا ما سمحتم يا أصدقائي، وما يجب أن نقبض عليه بيد ثابتة لا تلين، حتى نقتنع ببياننا عن الصفة الحقيقية للهدف الذي ستثبت عليه أعيننا سواء ثبت أنه وحده، أو كلاهما معًا، أو ما تشاء، فإذا تركنا ذلك ينزلق -ويفلت من بين أصابعنا فهل يمكن

أن نفترض أننا سيمكن أن نكون مسلحين من أجل فضيلة لا نستطيع أن نخبر إذا كانت أشياء كثيرة، أو أربعة أشياء، أو شيئًا واحدًا؟ كلا إنه إذا كان علينا أن نتبع نصيحتنا الخاصة، فإنه يجب علينا أن نجد طريقًا آخر لتوفير هذه النتيجة في مجتمعنا، ولكن يجب بالطبع أن ننظر عمَّ إذا كان يجب علينا أن نترك الموضوع كله جانبًا.

كلينياس: كلا يا سيدي، وباسم إله الغرباء، إنك لا تستطيع أن تسقط ذلك الموضوع. إننا نجد ملاحظاتك مليئة بالصدق. ولكن كيف يمكن أن تتم؟

الأثيني: آه –ذلك سؤال لسنا بعد مستعدين لتوجيهه؛ إذ يجب أن نتأكد أولًا أننا متفقون إذا كان يجب أو لا يجب أن يفعل الشيء.

كلينياس: إنه يجب أن يفعل، إذا كان فقط من الممكن فعله.

الأثيني: وإذَنْ فماذا نقول جوابًا عن هذا؟ أترى نتخذ نفس النظرة عندما نكون بصدد (الجميل) أو (الخير)؟ أسيكون على حراسنا مجرد العلم أن كلًّا منهم كثير، أو أنه يجب عليهم أن يعلموا زيادة على ذلك كيف وبأي أسلوب، كلٌّ منهما يمثل وحده؟

كلينياس: ولماذا، إنه ليبدو أننا مساقون بعدل لأن نتمسك بأنه سيكون عليهم بالفعل أن يفهموا وحدتهم.

الأثيني: وافرضْ أنهم يستطيعون أن يدركوا ذلك، ولكنهم عاجزون عن أن يقدموا عنه أي تدليل واضح.

كلينياس: ذلك أمر لا يصح ذكره، وإنه لظرف يصلح فقط للعبيد.

الأثيني: حسنًا، ومرة أخرى، أترى يجب أن نقول نفس الشيء عن كل الأمور الهامة؟ إن أولئك الذين سيكونون الحراس الحقيقيين[١٤] للقانون، سيحتاجون إلى معرفة حقة بها جميعًا، ويجب أن يكونوا قادرين على شرح هذه المعرفة في كلامهم وأن يلزموها في تطبيقهم، كي ما يميزوا بين الحدود الذاتية الحقة وبين الخير والشر.

الأثيني: والآن أليس موضوع الألوهية العليا، والذي عالجناه بكثير من الجد والغيرة، أليس غاية في السمو؟ إنه بالنسبة لنا بالغ الخطورة، أليس هو أن نعلم بكل ما يُتاح للإنسان من يقين، أن هناك آلهة، وبأي قوة ظاهرة يتقلدون مناصبهم، إننا قد نسمح بالنسبة لكتلة مواطنينا الكبيرة، بمجرد التوافق مع التقاليد المجسمة في القوانين، ولكننا سنحسن صنعًا إذا أنكرنا كل زيادة تُضاف إلى جهاز حراسنا لرجل لم يجعل السيطرة على كل برهان موجود وخاص بوجود الآلهة شغله الشاغل، وأقصد بإنكار الزيادة أن كل رجل لم يوهب الموهبة المقدسة، أو لم يشتغل باللاهوت، لن يُختار أبدًا كحارس، بل ولا أن يعد مطلقًا بين من ينالون امتياز الفضيلة.

كلينياس: سيكون من الصواب فقط، وكما نقول، أن يُستثنى الكسالى والعاجزون في ذلك المضمار بغير أمل في الامتياز الرفيع.

الأثيني: أنستطيع أن نقول إذَنْ إننا نعرف محركين، وهما هذان اللذان كررناهما من قبل ويتعلقان بالتصديق بالألوهية؟

كلينياس: وما هما هذان الاثنان؟

الأثيني: إحداهما نظريتنا عن النفس، أو مبدؤنا القائل بأنها أكثر قدمًا وأكثر ألوهية من أي شيء يستمد الوجود المعمر من حركة كانت لها بداية. والآخر مبدؤنا عن النظام في حركة الكواكب والأجسام الأخرى التي يسوسها العقل الذي وضع كل ذلك الإطار للأشياء في نظام جميل، وما من رجل قلَّب نظره مرة بعناية وتمرس في ذلك المشهد وقد خرج منه أبدًا بقلب جد ضال بحيث إن النتيجة لم تكن العكس بالذات لما هو من المألوف أن يقع. إن الاعتقاد الشائع هو أن الرجال الذين يشغلون أنفسهم بمثل هذه المشروعات يصيرون كفرة بعلمهم الفلكي وإخوته من العلوم، وذلك بما تكتشفه هذه العلوم في مملكة تقع الأحداث فيها بالضرورة اللازمة، وليس بفرض إرادة تهدف إلى فعل الخير.

كلينياس: وما الحق في ذلك الأمر؟

الأثيني: لقد انقلب الموقف بدقة كما قلت لك، منذ الأيام التي تصور فيها الملاحظون لهذه الأجسام أنها بغير نفوس. لقد أيقظوا حتى ذلك الحين الدهشة وأثاروا الشكوك في نفوس تلامذتهم الآخرين، تلك الشكوك التي ارتدت الآن لمبدأ مقبول يقول إنه[١٥] لو كانت هذه الكواكب بغير نفوس، وبالتالي بغير عقول، لما أمكن أبدًا أن تتطابق مع مثل ذلك الحساب الدقيق. وحتى في هذه الأيام كان هناك أشخاص على قدر كافٍ من الشجاعة سُمح لهم بأن يخاطروا بالتأكيد الصحيح القائل بأن السماوات إنما تدين في كل نسقها المنتظم للعقل، ومع ذلك فقد أضل هؤلاء المفكرون أنفسهم بالنسبة للنفس. ذلك أنهم اعتبروها أقل مقامًا من الجسد وليس العكس. ولقد حطمت غلطتهم كما يمكن أن أقول المشروع كله، أو لكي ما أكون أكثر دقة حطمت أنفسهم. ذلك أنهم بالنظرة القصيرة المدى، بدت لهم كل محتويات السماء المتحركة، مجموعة من الأحجار بما في ذلك الأرض والأجسام الأخرى غير ذات النفوس. بالرغم من أنها تمد منابع النظام الدنيوي بما يلزم. وذلك هو ما ورَّط مفكري هذه الأيام في تهم جد كثيرة من الكفر وفي شيء كثير غير مألوف. وزيادة على ذلك فقد ألهم الشعراء بأن يفضحوا طلاب الفلسفة وذلك بمقارنتهم بالكلاب التي تنبح القمر، وأن يتكلموا إلى جانب ذلك كلامًا يشكل عالمًا من الحماقة، ولكن الموقف قد انقلب كما أخبرتك اليوم.

كلينياس: على أي نحو؟

الأثيني: لن يخشى بشر الله خشية راسخة حتى يمسك الحقيقتين اللتين نثبتهما الآن، أسبقية النفس الأبدية على كل الأشياء المخلوقة وخلودها وسيادتها على عالم الأجسام، وإلى جانب ذلك هذا الوجود بين الأجسام السماوية لعقل وراء جميع الأشياء التي تكلمنا عنها غالبًا من قبل. وهو يجب أيضًا أن يحرز العلوم الأولية

الضرورية، وأن يدرك الصلة التي تربطها بالموسيقى، وأن يطبق معرفته على سلوكه الخلقي والقانون بنحو مناسب، ويجب أيضًا أن تكون قادرًا على أن يقدم بيانًا معقولًا عن كل المقبول منها. وذلك الذي لا يضيف هذه المناقب لما يملكه من الفضائل الشائعة، لن يكون قط حاكمًا صالحًا للجماعة كلها، ولكنه سيكون فقط تابعًا ومرؤوسًا لحاكم، وهكذا يكون قد حل الوقت الآن يا ميجالوس وكلينياس الذي يجب أن نسأل فيه أنفسنا عمَّ إذا كنا سنضيف قانونًا واحدًا لكل القوانين التي تلوناها حتى الآن. قانونًا ينظم المجلس الليلي للحكام الذين تزودوا كما يجب بكل القوانين التي تلوناها حتى الآن، كحامٍ للدولة وعامل على بقائها. فكيف سنعمل فيما تظن؟

كلينياس: وكيف يا صاحبي العزيز؟ أنستطيع أن نفعل شيئًا غير أن نضيف «ما تريد» إذا كانت لدينا القوة، ولو على درجة ما مهما تكون منخفضة؟

الأثيني: إذَنْ دعنا في الحقيقة، دعنا نحن الكل قاطبة، نلقي بثقلنا في ذلك المشروع الجدير، إن ذلك على الأقل عمل ستجدني فيه مشوقًا ومتلهفًا على المساعدة، ومن المحتمل أن أكتشف متعاونين آخرين يعملون فيه إلى جانبي، وذلك من خلال تجربتي المستفيضة في مثل هذه الأمور والتأمل فيها.

كلينياس: من المقطوع به يا سيدي أننا يجب أن نمضي في الطريق الذي يقودنا فيه الله على ذلك النحو الواضح. ولكن ما هو طريقنا المستقيم الذي يجب أن نتخذه فيه؟ ذلك ما ينبغي على مؤتمرنا الحاضر أن يكتشفه.

الأثيني: أما بالنسبة للقوانين المتعلقة بهذه النقطة يا كلينياس ويا ميجالوس فمن المحال أن نضعها الآن، وقبل أن يوضح التنظيم في قالبه. إننا نحتاج لوقت نحدد فيه قوانينه الدستورية عندما توجد، وكل ما يمكن أن نفعله الآن حيال تشكيل مثل ذلك الجسم هو التعليم بالمؤتمرات المتكررة، ذلك إذا أردنا أن يتم العمل على نحو صحيح.

كلينياس: وكيف ذلك؟ وما معنى هذه الملاحظة؟

الأثيني: إنه من الواضح أننا يجب أن نبدأ بتصنيف قائمة بأشخاص مؤهلين لوظيفة الحارس من حيث السن والقدرة العقلية والخلق والعادات. وعندما نأتي للنقطة الثانية، أي للموضوعات التي يجب أن تدرس، فليس من السهل أن نخترعها، ولا أن نذهب إلى المدرسة ملتمسين إياها من مخترع آخر[١٦]، وإلى جانب ذلك سيكون من العبث أن نعطي قواعد تتعلق بطول المدة الخاصة بدراسة المواضيع المقررة أو بالترتيب الذي ينبغي أن تُدرس وفقًا له. والطالب نفسه لن يكتشف أي الدراسات الأليق إلا بعد أن تستقر في نفسه الدراسة العملية للموضوع. وهكذا نجد أنه بينما يكون من الخطأ أن تدعو هذه الموضوعات المتنوعة بأنها غير قادرة على الوصف، فإنه من الصواب جدًّا أن ندعوها أعجز من أن نفرض؛ لأن فرضها لا يستطيع أن يلقي ضوءًا على محتوياتها.

كلينياس: ولِمَ يا سيدي؟ إنه إذا كان الأمر كذلك، فهلا أسألك ماذا عسى أن نفعل؟

الأثيني: إن الأمر كما تقول العبارة يا أصدقائي: «إن لدينا حقلًا خصبًا، ولكن ليس لنا حظ»، إنه إذا كنا مستعدين كما يقولون أن ندعم كل مستقبل حكومتنا برمية سداسية التثليث أو أحادية، ولماذا؟ هكذا يجب علينا، وأنا كواحد سأقوم بنصيبي في المسؤولية. وسيكون دوري تقرير وعرض لاعتقاداتي الخاصة عن مشروع التعليم والتدريب الذي تناولته هكذا مناقشتنا لثاني مرة. ولكن تمهل: إن المخاطرة التي قمنا بها ليست بالأمر الهين، وليس هناك الكثير مما يقارن بها، وأود أن أنصحك أنت يا كلينياس بنوع خاص أن تضع الأمر في أعماق قلبك. إنكم أنتم المختارون لبناء دولة ماجنيزيا، أو الدولة التي تحمل أي اسم يشاؤه لها الله فيما بعد، على خطوط صحيحة فعليكم، أن تسربلوا أنفسكم بثوب الفخار وأن تجلبوا من الشهرة الدائمة ما لا تجرؤ شهرة أخرى. أن تساويها في كل العصور المقبلة، ولكن إذا استطعنا مرة أن نخلق

ذلك المجلس المدهش فإننا يجب يا أصدقائي وزملائي الطيبين أن نجعل الدولة في حفظه وصيانته، وسيكون من الصعب ألا يوافقنا مشرع حديث على ذلك. إن الحلم الذي لامسناه منذ برهة في حديثنا، عندما كنا نرسم صورتنا عن المشاركة بين العقل والرأس، سيجد الطريق إلى تحقيقه في الواقع الحقيقي الفعال، ذلك إذَنْ وعندما ترى رجالنا قد تم انتقاؤهم بدقة، وقد تعلموا كما يجب، وقد استقروا في آخر الأمر في قلعة الأمة المركزية وقاموا فيها كحراس لم نرَ لهم نظيرًا كحماة في كل سعينا نحو الكمال.

ميجالوس: يا عزيزي كلينياس، إنه بعد كل ما قيل، فإنه سيكون علينا إما أن نقلع عن تأسيس مدينتك، وإما لا نكون على صمم بالنسبة لأعذار صديقنا ونحاول معه كل استعطاف وإغراء للاحتفاظ به كمعاون في التأسيس.

كلينياس: ذلك جد صحيح يا ميجالوس، وأنا سأفعل كما تريد، ويجب أن تساعدني.

ميجالوس: اعتمد عليَّ.

* * *

هوامش الكتاب الثاني عشر

(١) لقد عالج من قبل السرقة من الأفراد، وهو يعالج هذه السرقة المتعلقة بمال الدولة. وقوته هنا لا تتمشى مع بعض التساهل الذي يبديه في السرقة من الجمهور.

(٢) تروي الإلياذة أن بتروكليس نُقل إلى الخيمة ميتًا، وأن الدرع التي كان يلبسها هي درع أشيل.

(٣) الألف دراخمة = ١٠ مينات.

(٤) النظام مأخوذ من التطبيق الأتيكي، وما يتعلق بنظام التعيين والسلطات الممنوحة لهم وبما يُغدق عليهم من تكريم ذلك كله من عند أفلاطون.

(٥) أي ١٢ في أول النظام، وثلاثة فقط كل عام.

(٦) ونحن نريده أقرب للملاك وبعيدًا عن الضعف الإنساني بقدر الإمكان.

(٧) إنها قطعة حجر من مذبح إله. وهي أشبه بالقسم؛ لأنها تعرض صاحبها لغضب الإله إذا أساء استعمالها.

(٨) مثلما يفرض على الأغنياء من أعباء بحكم إمكانيتهم.

(٩) Apolo of Pytho.

(١٠) Zeus of Olympia.

(١١) البريتانس: اصطلاح فني في النظام الأتيكي، يُقصد به أعضاء الجمعيات التي سبق وضعها في القسم ٧٥٨.

(١٢) لا يأكل المضربون الخبز مع اليهود؛ لأن ذلك كان أمرًا كريهًا عندهم.

(١٣) انظر على الخصوص قسم ٨٤٦.

(١٤) هم النخبة التي تُكوِّن المجلس الليلي، كما يتميزون عن السبعة والثلاثين حاكمًا الذين يسمون رسميًّا بالحُرَّاس.

(١٥) المقارنة بين الفلك القديم الآلي وفلك أفلاطون المتأثر بأنكساجوراس.

(١٦) كانت الرياضيات الضرورية لمثل هذه المسائل في دور التكوين، وفي ذلك إشارة إلى التقدم الرياضي في الأكاديمية. وكذلك الإشارة إلى المُشرِّعين الحديثين ليست إلا تنويهًا بتقدم دراسة التشريع في الأكاديمية.